

الأستاذ روف عياد

المحامى بالنقض

سابقا وكيل كلية الحقوق

بجامعة عين شمس

ورئيس قسم القانون الجنائي بها

شرح قانون العقوبات بالتكميلي

في جرائم :-

المخدرات - الأسلحة والذخائر - التشرذ
الاشتباه - الدليس والغش - تهريب النقود

طبعة خامسة

منقحة طبقا لآخر التعديلات

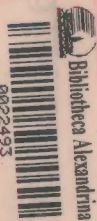
ومذيلة بالنصوص الكاملة

للقوانين والجدول واللوائح والقرارات

والمذكرات الايضاحية

١٩٧٩

ملحق بالطبع والنشر
دار الفكر العربي



الدكتور رؤوف عبيد

المحامى بالنقض
سابقا وكيل كلية الحقوق
بجامعة عين شمس
ورئيس قسم القانون الجنائي بها

شرح قانون العقوبات بالتكميلي

في جرائم :-

المخدرات - الأسلحة والذخائر - التشرذ
الاستيلاء - التدليس والغش - تهريب النقد

طبعة خامسة

منقحة طبقا لآخر التعديلات

ومدبلة بالنصوص الكاملة

للقوانين والجداول واللوائح والقرارات

١٩٧٩

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

شرح قانون العقوبات التكميلي

مقدمة

- الاتجاه الحديث في التجريم والعقاب .
- بعض التدابير الفعالة في المكافحة .
- بين سياسة التشريع ونصوصه .
- الجريمة تمثل العَرَض لا أصل المرض .
- تبويب .

الاتجاه الحديث في التجريم والعقاب

التشريعات التي سنتناولها بالشرح في هذا المؤلف متعددة متصلة بجرائم المخدرات ، والأسلحة والذخائر ، والتشرد ، والاشتباه ، والتدليس والغش في سوق التجارة والصناعة ، وتهريب النقد بين بلادنا والخارج ، وهي وإن سبق أغلبها تطور طويل ، إلا أنها تعاقبت - في صورتها الأخيرة - خلال حقبة من الزمن تمتد الى حوالي أربعين عاما من عام ١٩٤٠ الى ١٩٨٠ . وتتميز كلها باتجاه واضح نحو التزيد في التجريم وفي العقاب ، مع التوسع في وسائل التعقب وقرائن الاثبات .

وهذا الاتجاه العام له بعض ما يبرره من تزايد هذه الجرائم بشكل مضطرد ، إلا أنه لا يلقي التأييد الكافي من العلوم التي تتصافر في مكافحة الجريمة ، لاعتبارات متعددة : -

أولها : لأنه ثبت من دراسات علمية في بلاد كثيرة ، تعسزها الاحصائيات الدقيقة ، أن تشديد العقاب لم يؤدِ بالضرورة الى تخفيف حدة الجريمة ، كما أن تخفيفه لم يؤدِ بالضرورة الى زيادتها . بل إن الأمر مرجعه الى جملة عوامل وظروف لعل أقلها شأنًا هو تأثير العقوبة

في النفوس ، نوعا أو مقدارا ، حتى لقد فقدت غاية الردع من العقاب
بجل قيمتها في المدارس العقابية الحديثة كما تصل محلها غاية التقويم ،
كما رجحت كفة تدابير الوقاية على وسيلة العقاب .

وثانيها : لأن نظرة المجتمع الى جسامه الجرم ينبغي أيضا أن يحسب
حسابها عند تقدير العقوبة المناسبة . إذ أن التفاوت الضخم فيه بين تقدير
الشارع وتقدير المجتمع ينال من أثر التشريع في التقويم ، بل وفي تقوية
الوعي العام ضد الجرم ومقترفيه . فالقيصل ينبغي أن يكون واضحا بين
وزر جسيم وآخر خفيف ، مستمدا مما اصطلاح المجتمع عليه من قيم
خلقية دون أخرى .

وثالثها : لأن العقوبة التي تتجاوز حدها المناسب . أو التجريم غير
المعتدل ، أمر يبعث بذاته أسباب القلق في المجتمع ، ويباعد بينه وبين
شعور الاستقرار والاطمئنان ، على ما يلاحظه فن التشريع ويشير بتوقيه .

ورابعها : لأن الغلو في التجريم أو في العقاب ، قد يقف حائلا دون
التطبيق المضطرد لحكم القانون ، مع أنه أجدى في المكافحة من هذا
وذاك معا : فالقاضي يفضل أن يقضى بالبراءة ، ولو في غير موضعها بحسب
التشريع القائم ، على أن يقضى بعقوبة في غير موضعها بحسب العدل
الذي قد يرتضيه .

وخامسها : لأن الغلو في التجريم أو في العقاب قد يولد اعتقادا وهميا
بأن الدولة أدت واجبها كاملا نحو مكافحة الجريمة وتعقب مرتكبيها ،
حين أنه كثيرا ما أدى الى تغاضيها عن بعض التدابير الفعالة ، وتجاهلها
لدورها المحتوم فيها ، وهي منوعة ينبغي أن تسبق التشريع العقابي ،
بحسب الترتيب الزمني ، أو بالأقل أن تسير متكافئة معه جنبا الى جنب
في عملية الوقاية والانتقاد .

بعض التدابير الفعالة في المكافحة

والتدابير الفعالة هذه تتباين من جريمة الى أخرى بحسب طبيعتها ،
وبواعث وقوعها ، وسنعرض لها في مناسبتها . وانما يكفي أن نبادر الى

أن تسجل أهمها - في شأن الجرائم التي جعلناها موضوع هذا المؤلف -
في ايجاز سريع :

- فنجده منها في جرائم المخدرات مثلا وجوب الاكثار من المصححات
لعلاج المدمنين . وقد عبر عن هذا الاتجاه القرار بالقانون رقم ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ لما نص في المادة ٣٧/٢ على أنه « يجوز للمحكمة أن تأمر
بإيداع من ثبت ادمانه على تعاطي المخدرات احدى المصححات التي تنشأ
لهذا الغرض ليعالج فيها » ولكن هل ستشأ المصححات الكافية ،
أم أن هذا النص سيكون معطلا ، كما ظل النص المماثل له في القانون
رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ؟ . . .

- ومنها في جرائم الأسلحة والذخائر تقوية جهاز الأمن في الأرياف
النائية ، حتى يشعر سكانها بهيمنة السلطات العامة عليه الى المدى الذي
قد يفهم عن اللفة على احراز السلاح وذخيرته ، وسواء أكان للعنوان
أم للدفاع .

- ومنها في جرائم التشرد والاشتباه العناية بكفالة فرص ملائمة
للعمل أمام المحكوم عليهم - في ظروف طبيعية داخل مصانع ومستعمرات
زراعية تنشأ خصيصا لهذا الغرض - أسوة بما يجري عليه العمل في
الخارج . أما الاقتصار على سلاح العقاب بالانذار أو المراقبة والعجز ،
وعلى سلاح التجريم بتنويع أحوال التشرد والاشتباه وأحوال تأييد
الاشتباه ، والعودة للتشرد أو للاشتباه ، وأحوال مخالفة أحكام الوضع
تحت المراقبة والهروب منها ، فأمر كثيرا ما أدت الى استفحال الداء ،
وصنعت من المذنب الصغير الشأن شقيا كبيرا وهو بصدد مقاومة هذه
المطاردة المستمرة ، تلمسا لأسباب العيش ولمواجهة مطالب الحياة .

- ومنها في جرائم تهريب النقد تعزيز عوامل الثقة وبواعت
الاطمئنان الى المستقبل لدى أصحاب الأموال المستثمرة في الداخل ،
ورسم سياسة اقتصادية مستقرة مطابقة لاحتياجات البيئة ، ومعبرة عن
رغباتها الطبيعية المشروعة .

بين سياسة التشريع ونصوصه

وهذه الأمثلة سقناها لما لنين كيف أن دور القانون العقابي - حتى فيما هو من صميم اختصاصه وهو مكافحة الجريمة والوقاية منها - يأتي بعد دور التدابير الاجتماعية والاقتصادية التي تملكها الدولة الحديثة، ولذا فإن التشريعات التي نعالجها في المؤلف الحالي ، حتى وإن كانت بحاجة الى تعديلات جمة في بعض جوانبها ، إلا أننا لا ندعو الى الاندفاع في شيء من ذلك الآن .

فتعديل النصوص لن يأتي ثمرته المرجوة ما لم يسبقه تعديل كلي في طريقة التفكير وأسلوب المواجهة ، يتمشى مع منطق الأصول العلمية التي قلبت الكثير من الأوضاع غير القويمة ، لتقيم ما هو خير منها وأبقى . ولن يتشكك في هذا الذي نقرره أن يعلل لماذا اذن تشير التقارير والاحصائيات الرسمية الى تزايد نسبة هذه الجرائم كلها على مر السنين ، رغم تزايد العقاب ، ومع حرص الشارع على تعقب مرتكبيها بنصوص عقابية لا تعوزها صرامة ، وباجراءات لا يشوبها ضعف ولا لين ؟ . . . واذا كان الأمر كذلك فما هو سبيل الانقاذ منها ، وأين يوجد ؟ . . .

الجريمة تمثل العَرَض لا اصل المرض

ثم ان الجريمة تمثل - على التحقيق - مجرد العَرَض لا أصل المرض . والطبيب الذي يحصر فنه في علاج الأعراض السطحية ، دون تقصى أسبابها الدفينة ، انما يخدع نفسه ومريضه والمجتمع الذي يثق فيه . . . ولا يمكنه أن يدعى - مهما اختفت هذه الأعراض وبدا ظاهري المريض سليماً معافى - أنه نجح في رسالته على الوجه الذي ترضى عنه أصول الفن ، ومبادئ الانسانية .

والشارع - كالطبيب - ذو رسالة علمية أصيلة وانسانية في نفس الوقت . فليضع نصب عينيه أن العقاب الجنائي شر لا بد منه ، ووسيلة للعلاج أليمة دائماً ، وفاشلة أحياناً ، وليست غاية مرجوة ولا هدفا لذاته مقصوداً ، فلا ينبغي الاعتماد عليها الا بعد استفاد وسائل العلاج الأخرى وبالقدر اللازم له ، حسبما تشير به ظروف البيئة وتجارب الماضي ، وتحدده الدراسات التي تتم بروح علمية واقعية .

ودور هذه الدراسات هو - أساسا - تصويب سهام النقد العلمى الى سياسة التشريع . فالنقد هو سمة العصر الذى نعيش فيه ، والحقيقة هى بنت البحث المتحرر ، ولو كان مشوبا بالعجز والقصور ، لا بنت التسليم السهل ، ولو كان سليما فى النهاية لا شائبة فيه . وبهذه الروح تقدمت المعارف والعلوم ، وبها وحدها تتطور المجتمعات وتتغلب على ماقد يعوقها من أسباب العثار أو الجمود .

وهذه الروح نحن أحوج ما نكون إليها فى عصرنا هذا ، بعد أن أضحت مقاليد التشريع سلاحنا الذى نحاول أن نواجه به مشكلاتنا الاجتماعية ، وعيونا الخلقية ، ونجد من أخطارها - بالوسائل الفعالة - حتى لا تعوق طريق التطور الذى اخترناه لأنفسنا فى عزم وفى إصرار . فكما أن الأصول العلمية المقررة هى التى ينبغى - وحدها - أن توجه كافة المشتغلين بالعلوم والفنون ، فإنها هى التى ينبغى أن توجه أيضا - وإلى نفس المدى - القائمين على رسم سياسة التشريع العقابى ، بل ومن باب أولى . إذ أن الاعتماد على نظرية خاطئة فى الهندسة أو فى الكيمياء أمر صعب وقوعه بعد أن رسخت أوليات هذه العلوم الى حد ما ، واستقرت على نحو آخر . وإذا وقع أى خطأ فسرعان ما تكشف عنه ماديات التطبيق .

أما فى نطاق التشريع فإن النظرات السطحية كثيرة تخلب الألباب ، وخطأ التداخل المتسرع من الشرائع قد لا يتكشف سريعا ، وقد لا يظهر قصور التشريع الا بعد متاعب يعانىها المجتمع ، وربما بعد فوات الأوان . وقد يأتى بنتائج غير مطلوبة لم تكن فى الحسبان . لذا كان الحذر أحق هنا وأولى ، وكان التريث مما ينبغى أن يحسب حسابه عند رسم خطوط التشريع وتحديد كافة اتجاهاته ، وعند التعديل فيها ، فلا يتم هذا ولا ذاك الا بعد استقرار كاف وبحث متأن من باحثين مختصين للحكم على أى اتجاه وأى تعديل . ولا يحسن أحد أن هناك أى تنافر بين تطوّر التشريع وبين استقراره ، فإن التطوّر الطبيعى يتطلب بذاته الصلابة الطبيعى ، والحذر خصلة حميدة - وسياج للأمان - متى كان الطريق وعرا تحف به الأخطار .

تبويب

هذا وسنعالج في المؤلف الحالي جانباً هاماً من جرائم قانون العقوبات التكميلي يمثل فيما يلي :

أولاً : جرائم المخدرات ، طبقاً للقرار بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بعدة قوانين وقرارات لاحقة .

ثانياً : جرائم الأسلحة والذخائر ، طبقاً للقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ورقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ورقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨ .

ثالثاً : جرائم التشرد ، طبقاً للمرسوم بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

رابعاً : جرائم الاشتباه ، طبقاً للتشريع الآنف الذكر .

خامساً : جرائم التدليس والغش ، طبقاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ ، ورقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ورقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ورقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ .

سادساً : جرائم تهريب النقد ، طبقاً للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية .

وقد اخترنا هذه الجرائم وتلك لأنها تمثل مع أكثر جرائم قانون العقوبات التكميلي وقوعاً في العمل بحسب الإحصائيات القضائية ، ولما تثيره من مشكلات جمعت إلى أسباب الدقة عناصر الكثير من الخلاف في الرأي . وسنعالجها - بطبيعة الحال - في ضوء الاتجاهات الحديثة في الفقه والقضاء ، مفردين لكل نوع منها باباً على حدة بحسب الترتيب الآنف الذكر .

وسنضع في نهاية المؤلف نصوص هذه القوانين ، مع الإشارة إلى التعديلات والإضافات التي لحقتها منذ صدورهما حتى الآن .

والله نعم المولى والمستعان . المؤلف

الباب الأول

في جرائم المخدرات

تمهيد

تعاطى المخدر ينتهى غالبا الى ادمانه ، وادمانه يتهدد ضحاياه بأخطار فادحة . فالمخدر يتلف تدريجيا مداركهم وينتهى بعدد كبير منهم إلى الجنون ، كما دلت على ذلك الاحصائيات .

وهو يحدث أسوأ الأثر في المستوى الخلقى لضحاياه ، فيتميز أغلبهم بالأثرة وانهميار العاطفة ، وعدم الاحساس بالمسئولية الاجتماعية ولا العائلية ، وضعف الارادة ، والجبن ، وكراهية العمل ، كما دلت على ذلك دراسات نفسية واجتماعية متعددة قام بها أخصائيون في بلاد كثيرة . وهو يهدم صحتهم حتى أن المدمن يعرف من اضطلال جسمه ، وشحوب وجهه ، وتعرثر مشيته ، وضعف أعصابه . وهو يستنفذ الجزء الأكبر من مواردهم فيورثهم الفاقة ، ويجنى على أسرهم أبلغ جناية ، وينتهى بالعدد الأكبر منهم الى خضيض الجريمة أو الجنون .

لذا يعتبر المخدر مشكلة اجتماعية ضخمة في بلاد غير قليلة ، منها للأسف بلادنا المصرية ، بدأت تجتذب نظر الشارع منذ أواخر القرن الماضي . فاتجه الى مكافحتها بادیء ذی بدء كفاحا هينا رفيقا ، ثم أخذ يشتد تدريجيا مع تزايد أخطارها بتزايد الاقبال عليها ، خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى ، وهى ظاهرة لوحظت في بقاع من الأرض كثيرة .

تطور التشريع

وأول مخدر اتجه التشريع المصرى الى مكافحته هو الخشيش . فمئذ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ صدر أمر عال حرم استيراده وأوجب على السلطات الجبركية مصادره ، كما منع زراعته وفرض عليها عقوبة الفرامة

التي لا تزيد على مائتي قرش • ثم صدر أمر آخر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٢ نص في مادته الأولى على معاقبة زارعي الحشيش ومستورديه وباعيه بغرامة قدرها مائتا قرش عن كل أقة فضلا عن المصادرة ، وعلى أن تصح الغرامة ثمانمائة قرش عن الأقة في حالة العود • ونص في مادته الثانية على توقيع الاكراه البدني في حالة عدم دفع الغرامة • وفي مادته الرابعة على مصادرة الآلات والبضائع التي تكون قد استخدمت في انتاجه أو استيراده •

ثم جاء أمر عال ثالث في ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ جاعلا الغرامة خمسين جنيها لكل فدان أو جزء من الفدان يزرع حشيشا • كما جعلها في حالة استيراد الحشيش أو الشروع فيه عشرة جنيهاً للكيلو ، على ألا تقل عن جنيهن مهما قل المقدار المضبوط • ورفع الغرامة في حالة العود الى ثلاثين جنيها للكيلو على ألا تقل عن ستة جنيهاً •

ثم صدر في ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ قرار من وزارة الداخلية بمنع أصحاب المحلات العمومية من تقديم الحشيش أو السماح بتعاطيه ، ونص على عقاب المخالفين بغرامة من ٢٥ الى مائة قرش ، وغلق المحل المخالف اذا صدرت على صاحبه ثلاث عقوبات في مدة ستة شهور ، ولو تعاقب عليه ملاك مختلفون • وبعدئذ صدر قرار في ١٩ مايو سنة ١٩٠٠ مشددا العقوبة ، فأصبحت هي الغرامة من ٢٥ الى ٢٠٠ قرش ، والحبس من يوم الى سبعة ، مع غلق المحل المخالف شهرا ، وعلى أن يكون الغلق نهائيا اذا صدرت ثلاثة أحكام بالادانة بغض النظر عن الفترة بينها •

ثم اتجه التشريع الى مكافحة الأفيون منذ سنة ١٩١٨ • وكانت مكافحته ابتداء لأسباب تتصل بالرغبة في زيادة الأراضي التي تزرع حبوبا ، فظلت زراعته وحدها محظورة حتى سنة ١٩٢٠ ، حين أيجت من جديد •

ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٥ الذي اعتبر لأول مرة أن احرازه جنحة ، ولم يكن يقع تحت طائلة التجريم من يشب أن الأفيون المضبوط لديه قد نتج من زراعته الخاصة ، وظل الأمر كذلك الى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٦ بمنع زراعة الخشخاش ، وهو الذي

ينتج منه الأفيون ، وكانت العقوبة هي الحبس الى ستة أشهر والغرامة الى خمسين جنيها ، أو احدى هاتين العقوبتين . وكانت عقوبة احرازه بقصد تعاطيه هي نفس عقوبة مخالفة أحكام المرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٢٥ .

ثم صدر أول قانون هام لمكافحة المخدرات في بلادنا ، وهو القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، متضمنا في المادة الثانية منه النص على أنه « محظور على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أو يسلم أو يتنازل عن الجواهر المخدرة بأية صفة كانت ، أو أن يتدخل بصفة وسيط في تجارة الجواهر المذكورة أو احرازها أو شرائها أو بيعها أو المبادلة عليها أو التنازل عنها ، الا في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون وبالشروط المبينة به » .

وقد نص هذا القانون على عقوبة الجنبنة في حالتى الاتجار والتعاطى ، وعلى جواز ارسال المدمنين الى اصلاحية خاصة . وكانت العقوبة عن الاتجار هي الحبس مع الشغل من سنة الى خمس سنوات ، والغرامة من مائتى الى ألف جنيه . وعن التعاطى والاستعمال الشخصى كانت الحبس مع الشغل من ستة أشهر الى ثلاث سنين ، والغرامة من ثلاثين جنيها الى ثلاثمائة . وبموجب تعديل وارد بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣١ منع الشارع جواز وقف تنفيذ عقوبة الحبس وحدها دون الغرامة .

ثم صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بمنع زراعة الحشيش ، وفرض على المخالف الحبس من ستة أشهر الى سنتين ، والغرامة من مائة جنيه الى مائتين ، عن كل فدان أو جزء من فدان . كما نص على أنه يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة ، وبالغرامة من خمسين جنيها الى مائة ، كل من يضبط حائزا أو محرزا لشجيرات حشيش مزروعة ، أو لبذور الحشيش غير المحموسة حملا يكفل عدم انباتها ، أو لأوراق شجيرات الحشيش سواء أكانت مخلوطة بمواد أخرى أم غير مخلوطة .

ثم صدر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ٣٥١ ، فالغى التشريعات السابقة المتعلقة بموضوع المخدرات ، ووضع تشريعا

جديدا بعقوبات مشددة وصلت الى الأشغال الشاقة المؤبدة ، فضلا عن الغرامات الجسيمة ، بغية القضاء على هذا الداء الويل واثاق أبناء الوطن منه . الا أنه يبدو أنه لم يحقق كل الغاية المرجوة منه . فالاحصائيات القضائية والادارية تشير الى زيادة قضايا المخدرات بوجه مضطرد عاما بعد عام ، فضلا عن زيادة الكميات التي تضبط منها سنويا .

وهذه النتيجة العكسية لا تثير دهشة عند من يعرفون أن العبرة في مكافحة الجريمة ليست بتشديد العقوبة ، بل بالأكثر بضمان تطبيقها ، وأن الخطوة الأولى لمعالجة الأدواء الاجتماعية كالادمان على المخدرات هي تقصى أسبابها ودراستها دراسة علمية هادئة . أما المغالاة في التجريم أو في العقاب فقلما تغني قليلا ، وكثيرا ما تنتج آثارا غير متوقعة ، خصوصا اذا ما روعي هنا أن الجواب الأكبر ممن توجه الشارع اليهم بالخطاب في المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ في شغل عن تدبير أحكامهم بالتهافت على المخدر الذي صرح ارادتهم وتفكيرهم منذ مدة طويلة ، فأضحوا وكأنهم أعجاز فخل خاوية لا ينفع فيها زجر ، ولا يشفيها ردع من مصير محتوم . هذا الى أن تشديد العقاب قد أدى الى ارتفاع أسعار المخدرات في السوق وبالتالي الى ازدياد أرباح تجارها ، فازدياد تهالكهم على هذا النوع من الربح الحرام .

تسوية

وأخيرا صدر في ٥ من يونيو سنة ١٩٦٠ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، ملغيا التشريع السابق رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وحالا محله (١) . لكنه يعد في الواقع امتدادا له في الجملة من ناحية صرامة أحكامه ، بغية مكافحة هذا الداء الويل عن طريق تشديد العقاب من جانب ، وتوسيع نطاقه من جانب آخر ، على النحو الذي منعرض تفاصيله فيما بعد .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٣١ في ١ يونيو ١٩٦٠ ص ٩٦٢ .

والجرائم الواردة في هذا القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على ثلاثة أنواع : جنابات وجنح ومخالفات :-

— وجنابات المخدرات تتميز بأنها تقع — في المعتاد — من أشخاص لم يخصص لهم القانون بالاتصال بالمخدر بأية صورة ، فعمدوا مع ذلك الى الاتصال به بطريق الجلب أو التصدير أو التعامل فيه أو حيازته أو احرازه أو تعاطيه • ويميزها — دائما — أنها تقع بباط الاتجار في المخدر أو تعاطيه ، فكلما توافر هذا الباط أو ذاك فالواقعة جنابة بغير شبهة •

— وجنح المخدرات تتميز بأنها تقع — في المعتاد — من أشخاص رخص لهم القانون بالاتصال بالمخدر وبالتعامل فيه — كالصيادلة — فخالطوا بعض قيود الترخيص المتعلقة مثلا بماسك دفاتر منظمة ، والقيد فيها طبقا لقواعد معينة • وتضاف اليها جنحة استحداثها التشريع الحالي للمخدرات هي جنحة ضبط المتهم في أى مكان أعد لتعاطيها ، وكان يجري فيه تعاطيها مع علمه بذلك • وتتميز جميع جنح المخدرات — دائما — بأنه يلزم فيها ألا يثبت توافر باع الاتجار غير المشروع ، ولا تعاطيها غير المشروع ، والا أصبحت الواقعة جنابة •

— أما مخالفات المخدرات فهي تتميز بأنها تقع دائما من أشخاص رخص لهم القانون بالاتصال بالمخدر وبالتعامل فيه — كالصيادلة — فخالطوا بعض قيود ثانوية فرضها الشارع لاحكام الرقابة على صحة هذا التعامل وتتميز — كالنوع السابق — بانتفاء باع الاتجار غير المشروع فيها ، وكذلك باع التعاطي غير المشروع أيضا •

ولما كان التقسيم الثلاثي للجرائم الى جنابات وجنح ومخالفات تقسيما أساسيا في تشريعنا المصري ، مرتبا آثارا هامة متعددة في نطاق القانونين الموضوعي والاجرائي معا ، لذا سنجمله محور تبويينا لدراسة جرائم المخدرات ، ما دامت قد تضمنت بدورها طائفة من كل نوع منها لها ما يميزها من خصائص وأركان عن جرائم النوع الآخر • ثم سنعرض بعد ذلك لأهم القواعد الاجرائية المتصلة بجرائم المخدرات في فصلين تالين ومن ثم سنوزع هذه الدراسة على فصول خمسة كالآتي : —

- الفصل الأول : في جنايات المخدرات •
 - الفصل الثاني : في جنح المخدرات •
 - الفصل الثالث : في مخالفات المخدرات •
 - الفصل الرابع : في القواعد الاجرائية الخاصة بضبط المخدرات
 - الفصل الخامس : في بيانات أحكام الادانة في هذه الجرائم •
- ثم يلي ذلك ملحق به بيان نصوص القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
والجداول المتنوعة المشار اليها في هذه النصوص مع تعديلاتها المتلاحقة •

الفصل الأول

في جنايات المخدرات

المبحث الأول

أركانها

كل تشريع يرمى الى مكافحة الاتصال بالمخدر لغير الأغراض العلاجية ينبغي أن يعين على وجه التحديد أنواع المخدرات المقصودة بالحظر . كما عليه أن يبين الأفعال المادية التي يحرمها ، وعلى الفقه أن يوضح نوع العمد المطلوب في هذا النوع من الجرائم ان كان فيها عمد مطلوب .

وعلى ذلك نجد أن الكلام في أركان جنايات المخدرات على اختلاف أنواعها يقتضى الكلام في ثلاثة موضوعات مختلفة : أولها ماهية المخدر ، وثانيها : طبيعة الأفعال المادية المعاقب عليها ، وثالثها : الركن المعنوي المطلوب فيها .

وستناولها فيما يلي تباعا مخصصين لكل موضوع منها مطلباً على حدة .

المطلب الأول

المخدر

من جداول المخدرات

المواد المخدرة على أنواع كثيرة وفصائل متعددة يحمل كل منها اسماً علمياً خاصاً ، فضلاً عن مشتقاته ومركباته المختلفة . ولما كان من المتعذر إيراد حصر كامل لها في صلب التشريع ، لذا وضع لها الشارع ستة جداول ألحقها به وأحال القارئ إليها في مواده المختلفة .

فنصت المادة الأولى من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على أنه في

تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر جواهر مخدرة المواد الواردة في الجدول رقم (١) الملحق به ، ويستثنى منها المستحضرات المبينة بالجدول رقم (٢) •

ونصت المادة ٣٧ على أنه « لا يجوز إنتاج أو استخراج أو فصل أو صنع أى مادة من المواد غير المتحدة الواردة في الجدول رقم (٣) » •

وحظرت المادة ١٤ على الصيادلة صرف جواهر مخدرة بموجب التذاكر الطبية تزيد على الكميات المقررة بالجدول رقم (٤) •

ومنعت المادة ٢٨ زراعة النباتات المبينة بالجدول رقم (٥) ، ثم حظرت المادة ٢٩ على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يعزز أو يشتري أو يبيع أو يتسلم أو يسلم أو ينزل عن هذه النباتات في جميع أطوار نموها ، وكذلك بذورها مع استثناء أجزاء النباتات المبينة بالجدول رقم (٦) •

وهكذا عين الشارع في جداول ملحقة بالتشريع أنواع المخدرات التى يشملها التجريم ، وعين لكل نوع منها الأفعال المحظورة بحسب طبيعتها واستعمالاتها العلمية والعلاجية •

من التعديل في جداول المخدرات

هذا وقد نصت المادة ٣٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على أنه « للوزير المختص بقرار يصدره أن يعدل في الجداول الملحقة بهذا القانون بالحذف وبالإضافة ، أو بتغيير النسب الواردة فيها » • ولكن صدر فيما بعد دستور سنة ١٩٧١ وتنص المادة ١٤٤ منه صراحة على أنه « يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها • وله أن يفوض غيره في إصدارها • ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » •

ومقتضى هذا النص هو أن ما يملكه رئيس الجمهورية هو إصدار اللوائح اللازمة « لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل لها • • • » وأن القانون أن « يفوض الوزير المختص لإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه » •

وتنفيذ القانون يسمح للوزير المختص - وهو هنا وزير الصحة أو وزير الداخلية بحسب الأحوال - بإصدار القرارات المتعلقة مثلاً بتنظيم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات كالقرار الوزاري رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ٢٦ أغسطس من وزير الداخلية * أو كالقرار الوزاري رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ٢٤ مايو ١٩٧٦ من وزير الصحة في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية (١) * وكذلك الشأن في جميع القرارات المتعلقة باتخاذ السبل اللازمة لتنفيذ القانون : مثل توزيع العمل بين الإدارات المختلفة ، وتنظيمه بالقرارات والمنشورات الدورية وما إلى ذلك مما يدخل في وظيفة السلطة التنفيذية *

* * *

أما إضافة عقاقير جديدة إلى الجداول الملحقة بالقانون فهو بلا شك تعديل في صلب القانون وإنشاء لجرائم جديدة ، أغلبها جنايات معاقب عليها بالاعدام وبالأشغال الشاقة بنوعيهما ، وبالسجن ، وبالغرامات المتنوعة ومن المتعذر القول بأن إجراء هذه الإضافات عن طريق إصدار محض قرار وزاري يمكن أن يلتزم مع حكم المادة ١٤٤ من الدستور القائل ، أو أن يلتزم مع وجود سلطة تشريعية من وظيفتها وحدها أن تصدر أمثال هذه التشريعات الدقيقة الخطيرة ، وأن تنص على لدراستها بما تملكه من لجان تشريعية متخصصة ، وبما يتوافق في ممارسة وظيفتها من ضمانات لسلامة التشريع - وللتعبير عن إرادة الشعب الذي يصدر باسمه التشريع - لا تتوافق لغيرها بطبيعة الحال *

ورعاية لهذه الاعتبارات الهامة نجد أن المادة ٦٤ من الدستور تنص أيضاً على أن « سيادة القانون أساس الحكم في الدولة » * كما نجد أن المادة ٦٥ تصدرها هذه المقدمة الهامة وهي « تخضع الدولة

(١) وطبقاً للمادة ١٩ منه يعاقب المخالفون لهذا القرار طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاوله مهنة الصيدلة : وهو قد أُلغى العمل بالقرار الوزاري الصادر في ١٩٥٧/١/٢٢ والقرارات الوزارية المعدلة له *

للقانون » ، ثم نجد المادة ٦٦ منه تقضى بأنه « لا جريمة ولا عقوبة
إلا بناء على قانون ... » .

كما نجد أن المادة ٧٣ تنص على أن « رئيس الدولة هو رئيس
الجمهورية ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور
وسيادة القانون ... » . ثم تنص المادة ١٠٨ على أنه « لرئيس
الجمهورية عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من
مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون .
ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة ، وأن تبين فيه موضوعات هذه
القرارات والأسس التي تقوم عليها ، ويجب عرض هذه القرارات على
مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض . فإذا لم تعرض ،
أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها ، زال ما كان لها من قوة القانون »
ولاحظ القيود والضمانات العديدة التي في هذه المادة حتى يمكن
لرئيس الدولة أن يمارس أى عمل تشريعى قد تتطلبه الظروف العاجلة
الملحة .

فإذا كان رئيس الدولة - وهو الذى يرأس السلطات الثلاث
« ويرعى الحدود بينها لضمان تأدية دورها في العمل الوطنى » - طبقا
للمادة ٧٣ من الدستور لا يملك طبقا للمادتين ١٠٨ و ١٤٤ منه سلطة
وضع القوانين ، أو تعديلها ، أو تعطيلها فمن باب أولى لا يملك ذلك
أى وزير من الوزراء . وأى نص في أى قانون يسبغ عليه هذه السلطة
يتضمن انتهاكا لأحكام المواد ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٣ ، ١٠٨ ، ١٤٤ من
الدستور القائم ، وبالتالي يكون باطلا من تلقاء نفسه لتعارضه معها ،
وبغير حاجة لصدور قانون خاص لاحق لكنى ينسخ النص السابق نسخا
صريحا وذلك عملا بمبدأ أن النص اللاحق ينسخ ضمنا النص السابق
متى تعارض معه ، وبمبدأ أن التشريع الأعلى ينسخ ضمنا التشريع الأدنى
متى تعارض مع أحكامه .

وهذا هو ما أكدته محكمتنا العليا مرارا قائلة في قضاء حديث لها
« انه لما كان الدستور هو القانون الوضعى الأسمى صاحب الصدارة ،

فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه ، فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور واهدار ما سواها .

ويستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور . فإذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير ما حاجة الى سن تشريع أدنى لزم اعمال هذا النص (نص الدستور) من يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحالة قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه « (١) » .

لذلك كله نعتقد أن تعديل الجداول الملحقه بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالإضافة أو بالحذف أصبح في ظل الدستور القائم من وظيفة المجلس التشريعي وحده ، وأنه يلزم فيه أن يكون بمقتضى قانون مستكمل لشرائطه الشكلية والموضوعية . وبالتالي فإن صدور بعض الإضافات في تلك الجداول في صورة بعض قرارات وزارة - وبدون رجوع الى السلطة التشريعية - يجعلها مشوبة بالبطلان بلا أدنى ريب لانتهاكها الواضح لنصوص صريحة متعددة من الدستور القائم ، ولا يشفع لها استنادها الى مادة ملغاة ضمنا في أى قانون ، وذلك بحكم صدور هذا الدستور الجديد ونفاذه منذ سبتمبر سنة ١٩٧١ (٢) .

أما الجداول الأصلية التي صدرت بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فلا يلحقها هذا البطلان لأنها - كلها - جزء لا يتجزأ من هذا التشريع الذى صدّق عليه المجلس التشريعي القائم في وقت صدوره طبقا لأحكام الدستور النافذ آنذاك .

* * *

يضاف الى ذلك أن موضوع القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو حسبما

(١) نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ رقم ٦٠ ص ٢٥٨
و ١٩٧٥/٦/٢٢ رقم ١٢٣ ص ٥٢٨ .
(٢) ومنها مثلا القرار الصادر من وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل الجداول الملحقه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استنادا الى المادة ٣٢ من هذا القانون .

ورد في نصوصه وجداوله وأعماله التحضيرية بل بحسب عنوانه نفسه « مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها » • أما ما يخرج عن إطار « المخدرات » narcotics بمعناها الفني المعترف به ، وطبيعتها الذاتية ، فهو يخرج بالتالى عن دائرة هذا التشريع ، وعن التفويض الذى منحه فى المادة ٣٢ منه الى الوزير المختص بالتعديل والحذف فى الجداول الملحقه به ، وأصلها كلها عقاقير مخدرة بمعناها المعترف به علميا فى دستور الأدوية •

والمواد الأصلية التى كانت واردة فيه كانت تبلغ ٤٥ مادة مخدرة زيدت تدريجيا بمجموعة قرارات وزارية متتالية حتى بلغت ٧٤ مادة • ثم أضيف إليها فجأة بالقرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ أربعين مادة أخرى فبلغ مجموع مواد الجدول رقم (١) ١١٤ مادة وعقارا متنوعا غير مركباتها ومشتقاتها ومستحضراتها وأثيراتها ٠٠٠ وهى تبلغ عدة آلاف لعلها كلها عبارة عن مواد غير مخدرة ، بل هى مواد - بحسب تعريفها الواردة فى « الكودكس » البريطانى الذى أشار اليه الجدول رقم (٤) - مجرد عقاقير منومة hypnotics أو مهدئة sedatifs ، أى محض عقاقير نفسية لا صلة لها بالعقاقير المخدرة narcotics ، حتى وإن كان بعضها قد يربى أحيانا عادة الادمان ، أو قد يرتب بعض الآثار الجانبية الضارة ، ولكن أبسط العقاقير الطبية قد يربى عادة الادمان ، أو قد يسبب بعض الآثار الضارة حتى العقاقير المقوية أو المهضمة ، وهى لا ينبغى أن تعتبر لهذا الاعتبار موادا مخدرة حقيقية أو أن تختلط بها على أى وجه •

فموضوع القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو العقاقير المخدرة ، أما موضوع بعض القرارات الوزارية المتعاقبة - وعلى رأسها بوجه خاص قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ فهو بعض العقاقير النفسية المسكنة أو المهدئة • وهذا الاعتبار وحده يكفى لبيان خروج هذا القرار الوزارى عن نطاق التفويض المحدود الذى حددته المادة ٣٣ الآتفة

الذكر والتي أصبحت - حتى في إطارها القديم - لا تتلائم بالمرّة مع أحكام الدستور القائم على ما يبيّنه آتفا .

* * *

وإذا كان من المسلم به في بلادنا أن لكافة المحاكم العادية والاستئنائية - بل عليها - حق الرقابة على مبدأ الشرعية ، فإن لها بل عليها بطبيعة الحال أن تمتنع عن تطبيق أى نص في أى تنظيم ، أو في أى قرار أو لائحة ، استنادا الى عدم دستوريته ، أو بالأدق لمخالفته لأحكام الدستور من ناحية الشكل أو الموضوع . وهذا مبدأ مستقر عندنا فقها ، وقضاء بالأقل منذ حكم مبدأ هام صدر من محكمة القضاء الإداري في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٨ ، وقد لقي تأييدا اجماعيا من الفقه الدستوري والإداري في بلادنا ، وعليه اضطرت أحكام محكمة النقض ومجلس الدولة منذ هذا التاريخ حتى الآن (١) .

عن الحشيش

وأكثر المخدرات رواجاً في بلادنا هي الحشيش والأفيون ، منفردين أو مختلطين معا في بعض مركبات مع مواد أخرى كالمنزول ، حين أن استهلاك المخدرات البيضاء كالهروين والكوكايين أقل بكثير في معدلاته من الحشيش والأفيون .

ويستخرج الحشيش من نبات القنب الهندي *Canabis Sativa* وقد كان أول ظهوره في الشرق الأقصى ، ثم عرف تعاطيه في بلاد كثيرة منها الهند ، حيث انتشرت زراعته وشاع تعاطيه خصوصا في الحفلات الدينية . والطريقة الشائعة لتعاطيه في بلادنا هي تدخينه مع الدخان في الجوزة أو السجاير . والبعض يتعاطاه أكلا بغير طهي أو بعد طهيه

(١) ولا يتعارض مع ذلك إنشاء محكمة دستورية عليا في بلادنا بالواد ١٧٤ - ١٧٨ من الدستور القائم ، لأن دور هذه المحكمة هو الفصل في الدعاوى الدستورية بإلغاء القوانين أو اللوائح المخالفة للدستور . أما الامتناع عن تطبيقها فهو موضوع آخر وهو من وظيفة القضاء في كل درجاته وأنواعه . بالإضافة إلى أن قانون هذه المحكمة لم يصدر بعد ولا تزال المحكمة العليا قائمة تؤدي وظيفتها (للمزيد راجع رمزي الشاعر في مؤلفه عن « النظم السياسية والقانون الدستوري » ج ٣ طبعة ١٩٧٨ ص ٢٠٥ ، ٢٠٦) .

مع الحلوى أو فى المسلى ، والبعض الآخر يبتلعها على شكل حبيبات صغيرة تشبه حبات الفول ، ولذا يطلق عليها اسم القولة •

وقد عرفته الاتفاقية الدولية التى انتهى إليها مؤتمر الآفيون المنعقد فى جنيف فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ ، والتى قبلتها الحكومة المصرية فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٦ ، بأنه « الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان الاثاث لنبات الكنايس ساتيفا الذى لم تستخرج مادته الصغية » •

وفى ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ كانت محكمة النقض تجرى فى شأن ماهية الحشيش على التقيد بهذا التعريف دون غيره ، قائلة انه هو الذى كان ملحوظا لدى الشارع المصرى عند وضعه القانون الآنف الذكر ، ومؤسسة عليه تيجتين هامتين : -

الأولى : أنه اذا لم تكن المادة المضبوطة عبارة عن الرؤوس المثمرة أو المزهرة من السيقان الاثاث لهذا النبات ، بأن كانت من السيقان الذكور لها فلا جريمة ، وكذلك كانت تذهب الى أن نبات القنب وسيقانه ليس من المخدرات المستوجة للعقاب « لذا فانه اذا كان مدار الدفاع أن ما فى البرشامات المضبوطة انما هو أوراق نبات القنب الهندى لاختصار لونه ، فانه يكون على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع لمعرفة حقيقة المادة المشتبه فيها » (١) •

والثانية : أنه اذا كانت شجيرات القنب الهندى المضبوطة لا تزال فى دور التزهير الذى تتكون فى خلاله مادة الحشيش فلا عقاب على زراعتها واحرازها بمقتضى تشريع المخدرات ، رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، وانما كان يصح العقاب عليها بمقتضى تشريع منع زراعة الحشيش ، وهو الأمر العالى الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ ، الذى حل محله القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، وذلك لأن الحشيش بالمعنى المقصود فى قانون المخدرات هو - فحسب - الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من سيقان الكنايس ساتيفا

(١) نقض ١٨/٥/١٩٤٢ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٤٠٧ ص ٦٦٢ •

الذى لم تستخرج مادته الصيفية (١) . أما بالمعنى المقصود فى قانون منع زراعة الحشيش رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ فلم يكن يشترط للعقاب أن تكون الشجيرات أو الأوراق لأشئ نبات الحشيش ، مما يشترط للعقاب على الجرائم الخاصة بالاتجار بجوهر الحشيش واحرازه فى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ (٢) .

لكن التشريعان الحالى والسابق منعا فى الجدول رقم (١) ورقم (٥) زراعة القنب الهندى ذكرا كان أو أنثى بجميع مسمياته مثل الحشيش أو الكمنجة أو البانجو ، أو غير ذلك من الأسماء التى قد تطلق عليه . وذلك مع أن أوراق النبات وسيقانه الذكور تحتوى على مادة الحشيش بنسبة ضئيلة ولا تصلح عمليا لاستخراجه منها . وقد جاء الحظر لمنع كل لبس ، ولعل الشارع قدر أيضا أن تعتمد زراعتها لا يقع فى العمل ، بل ان انباتها يكون فى الغالب بسبب الخطأ فى اختيار البذور .

ومن جهة أخرى فإن زراعة نبات الكنايمس ساتيفا أصبحت تخضع لنفس قانون المخدرات رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ثم للقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، ولنفس العقوبة المقررة لاحراز الحشيش . فالمادة ٣٣ من أيهما تعاقب على اتساج الحشيش وزرعه ، كما تعاقب على سائر الأفعال المادية الأخرى بعقوبة مشتركة .

وأشار الجدول رقم (١) (بند ١٢) الى الحشيش بجميع أنواعه ومسمياته ، الناتج أو المحضر أو المستخرج من أزهار أوراق أو سيقان أو جذور أو راتنج أوراق القنب الهندى ، ذكرا كان أو أنثى . والمستحضرات الجالينوسية للقنب الهندى (الخلاصة والصبغة) ، والمستحضرات التى قاعدتها خلاصة أو صبغة القنب الهندى ومستحضرات

(١) راجع نقض ١٩٤١/٦/٢٣ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٨٢ ص ٥٤٩ و ١٩٤٢/٦/٢٢ رقم ٤٣٦ ص ٦٨٩ و ١٩٤٤/٤/١٠ ج ٦ رقم ٣٣ ص ٤٥٢ و ١٩٤٤/١٢/٢٥ رقم ٤٣٦ ص ٥٧١ و ١٩٤٥/٢/١٢ رقم ٥٠٥ ص ٦٤٧ و ١٩٤٦/١٢/٢٣ ج ٧ رقم ٢٦٧ ص ٢٦٣ و ١٩٤٩/١/١٠ ج ٧ رقم ٧٨٥ ص ٧٥٠ .

(٢) نقض ١٩٤٧/١٢/٢٢ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٤٦٦ ص ٤٣٤ .

راتنج القنب الهندي ، أى كافة المستحضرات المحتوية على عنصر القنب الهندي الفعال بأية نسبة كانت .

كما منع الجدول رقم (٤) تجاوز نسب معينة في العقاقير التي يدخل في تركيبها القنب الهندي ومشتقاته ، وهى راتنج القنب الهندي ، وخلاصته السائلة ، وصبغة القنب الهندي . واستثنى الجدول رقم (٦) من أحكام قانون المخدرات ألياف سيقان نبات القنب الهندي ، وبذوره المحموسة حمسا يكفل عدم انباتها .

ولنا عودة الى موضوع زراعته عندما نين ركن الأنفال المسائية المحظورة في هذا القانون .

عن الأفيون

يستخرج الأفيون من نبات الخشخاش أو أبو النوم ، واسمه العلمى *Papaver Somniferum* . والطريقة الشائعة لتعاطيه هى الاستحلاب مع الشاي أو القهوة أو البلع أو الحقن في الوريد بعد اذابته في الماء الدافىء ، ويتعامله بعض أهالى الصين بطريقة التدخين . والمستهلك منه في بلادنا سنويا لا يتجاوز أحيانا ثلث القدر المستهلك من الحشيش وغالبا أقل من ذلك بكثير (١) .

وقد أشار الى الأفيون الجدول رقم (١) قائلا انه « الأفيون الخام بكافة أنواعه ومسمياته ، والأفيون الطبى ، وكافة مستحضرات الأفيون المدرجة أو غير المدرجة في دساتير الأدوية ، والتي تحتوى على أكثر من ١٪ من المورفين » . وقد عين جميع مشتقاته المعروفة . وعين الجدول

(١) بلغ التدر المضبوط من الحشيش في سنة ١٩٥٨ ما مقداره ١٨٣٢٣ كيلو جرام ، حين بلغ المضبوط من الأفيون في نفس العام ما مقداره ١٢٨٨ كيلو جرام كما تبين في سنة ١٩٦٦ أن المخدرات التي تدخل البلاد سنويا تقدر بحوالى ٧٠ ألف كيلو جرام يضبط منها حوالى ١٥ ألف كيلو فقط . ويتقدر الانتاج المشروع للأفيون في العالم اجمع بنحو ١٨٠ طنا فقط في العام في حين أن انتاجه غير المشروع قد يصل الى حوالى ألف طن سنويا ، تنتج منها دولة بورما وحدها حوالى ٤٠٠ طن ، وينتج أغلب الباقي في دول جنوب شرق آسيا وبخاصة الهند ، كما تنتج منه تركيا كميات كبيرة .

رقم (٢) لصقة الأفيون بكل أنواعها ، ومروخ الأفيون بكل أنواعه كذلك ، وكافة الحبوب والمستحضرات التي يدخل فيها الأفيون بنسب حددها . ثم عين الجدول رقم (٤) الحد الأقصى لكميات الأفيون التي لا يجوز تجاوزها للأطباء في وصفة طبية واحدة . كما منع الجدول رقم (٥) زراعة جميع أنواع الباباير *Papaver Species* باستثناء عدد معين منها . واستثنى الجدول رقم (٦) من أحكام هذا القانون رؤوس الخشخاش الجافة المخرجة الخالية من البذور ، وبذور الخشخاش المحبوسة حمسا . يكفل عدم اثباتها .

والأفيون يخرج من نبات الخشخاش بعد خدش ثماره عند نضجها . وقضت محكمة النقض بأن كون هذا الافراز يخرج رطبا لا جامدا فهذا لا يطمع في أنه مخدر محظور . وكل ما فيه أن به مائة تطاير بعد قليل . كما قضت بأن القانون لم يفرق بين وسائل الحصول على المخدرات وإحرازها ، فيستوى أن يكون المحرز قد انتقل اليه المخدر من غيره من الناس ، أو صنعه هو بنفسه ان كان مما يخرج بالصناعة كالهرويين والمورفين . أو زرع شجيراته ثم حصل عليه ان كان من ثمار الزروع كالخشيش والأفيون . فمن اعتبر محرزا للأفيون تأسيسا على أنه زرع شجيراته ، ولما نضجت وأثمرت خدش الشجرة فخرج منها الافراز الذي هو الأفيون ، فاعتباره كذلك صحيح (١) .

وكان لا يكفي فيما سبق لادانة المتهم بتهمة إحراز أفيون أن يثبت لدى المحكمة أنه هو الزارع للخشخاش ، وأن هذا الخشخاش وجد مجرعا ، بل كان ينبغي أن يثبت لدى المحكمة أن المتهم هو الذي قام بهذا التجريح سواء بنفسه أم باشتراكه مع غيره (٢) . وفي نفس الوقت كان عقاب من يزرع الخشخاش بمقتضى القانون الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ ، والأمر العالي الصادر في ١٠ مارس ١٨٨٤ ، لا يمنع من عقابه

(١) نقض ١٩٣٣/١/١٦ : القواعد القانونية ج ٣ رقم ٧٣ ص ١٠٥ .

(٢) نقض ١٩٣٨/٤/١١ : القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٠٢ ص ٢١٤ .

على اعتباره محرزا للأفيون ، اذا كان قد تعهد الزرع حتى نسا
وأثمر وخدش كيزان الخشخاش ، ثم حصل على مادة الأفيون المعاقب
بمقتضى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ على احرازها (١) .

ولكن بحسب المادة ٣٤ (فقرة ب) من التشريع الحالى أصبح
العقاب واجبا على كل من زرع نبات الخشخاش أو غيره من النباتات
المبينة بالجدول رقم (٥) أو بذرها أو تعهدا فى أى طور من أطوار نموها .
وأصبحت العقوبة واحدة عامة على اتساج هذه المخدرات عن طريق
زراعتها أو حيازتها بعد نضجها .

وأهم مشتقات الأفيون هى الهيروين والمورفين . فهما يستخرجان
من الأفيون الخام بعد استخلاصه من رؤوس نبات الخشخاش ، والأخير
منهما هو المادة القلوية الرئيسية فى الأفيون .

ما لا يعد مخدرا

هناك مستحضرات طبية تحدث تخديرا متفاوتة قوة وضعفا ،
ولا تعتبر مخدرات لأنها لا تكون عادة الادمان . كما أن هناك نباتات
مخدرة مثل القات والداتورة ، لم ينص عليها التشريع لأنه لم يثبت بعد .
أنها تكون عادة الادمان ، كما يفعل الحشيش والأفيون ومشتقاتهما .

وينبغى دائما مراعاة الدقة والتحرز فى تطبيق الجداول الملخصة .
بقانون المخدرات ، وهذه مسألة فنية دقيقة اعتبارا لطول القائمة الواردة .
لهذا القانون ، ولاختلاط العديد من العقاقير الواردة بها مع عقاقير
أخرى شبيهة بها ، أو متداخلة معها وهى متداولة فى الأدوية والمستحضرات
المصرح بها ، والتى تباع فى الصيدليات أو خارجها ، والتى قد يكون
التعامل فيها جنحة تعامل فى هذه العقاقير فى غير الأوضاع القانونية
السليمة ولكنه لا يكون على أية حال جناية اتصال محظور بمواد
مخدرة .

(١) نقض ١٢/٢٣/ ١٩٤٠ القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٧٠ ص ٣١٧ .

ومن هذا القبيل ما قضى به من أن قانون المخدرات لم يورد مادة الكوداين على أنها من المواد المعتبرة مخدرة • وبالتالي فإن مادة المورفين تعتبر مخدرة اذا كانت غير مختلطة بغيرها أما حيث تختلط بمادة أخرى فإنه يتعين التفرقة بين ما اذا كانت هذه المادة فعالة أم غير فعالة • فان كانت الأولى وجب أن تزيد نسبة المورفين في الخليط على ٢٠٪/ حتى تعتبر في عداد المواد المخدرة • أما اذا كانت الثانية أى اختلقت بمادة غير فعالة فحيازتها اثم معاقب عليه قانونا مهما كانت درجة تركيزها •

واذ كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد رد الواقعة الى أن ما ضبط لدى المتهم هو سائل يحتوى على مادتي المورفين والكوداين وحصل مؤدى تقرير التحليل بما مفاده احتواء هذا السائل على مادة المورفين ودون بيان ما اذا كانت المادة المضافة اليه فعالة أم غير فعالة ، وقعدت المحكمة عن تقصى هذا الأمر عن طريق الخبير الفنى مع وجوب ذلك عليها حتى تقف على ما اذا كانت المادة المضبوطة تعتبر مخدرة من عدمه فان حكمها يكون قاصر البيان • واذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى تقرير التحليل على نحو لا يقطع بكنه المادة المضبوطة ما دام أنه لم يشر الى أن السائل المحتوى على المورفين يشتمل على مادة فعالة أو غير فعالة وعلى نسبته بالنسبة للمادة الفعالة ، فإنه يكون قاصر البيان بما يعنيه ويستوجب نقضه (١) •

كمية المخدر

فيما عدا المستحضرات الطبية والأقرباذنية ، وفيما عدا نص المادة ٤٣/٣ من تشريع المخدرات التى عينت نسب فروق الوزن المتسامح فيها مع الصيدالة فى شأن المواد المخدرة ، فإن القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة التى يخضع محرزها للعقاب • فالعقاب واجب مهما كان المقدار ضئيلا ، وضالة كمية المخدر أو كبرها هما من الأمور النسبية

(١) نقض ١٩٧٠/٣/٢٩ أحكام النقض من ٢١ رقم ١١٣ ص ٤٧٠ •

التي تدخل في تقدير محكمة الموضوع (١) .

لذا قضى بأن الجريمة تتوافر ولو كان ما عثر عليه مع المتهم ورقتان ظهر أنهما تحتويان على آثار دون الوزن من مادة الحشيش (٢) . وبأنه متى كان الثابت من الحكم أن التلوثات التي وجدت عالقة بالأحراز المضبوطة أمكن فصلها عما علق به من الأحراز التي وجدت في مسكن المتهم وحدها وفي حيازتها ، وكان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره بالوزن ، فإن الحكم الذي انتهى إلى ادانة المتهمه لأحرازها المخدر يكون صحيحا في القانون (٣) .

ولا يلزم ضبط المخدر بالفعل كشرط للحكم بالادانة ، بل ان الأمر برمته مرده الى اقتناع القاضى ، فمتى اقتنع لأسباب منطقية سائغة أن المتهم كان يحزر المخدر ، فمن الجائز ادانته (٤) . ولكن مبدأ تأويل الشك لمصلحة المتهم كثيرا ما ينتهى بأمثال هذه القضايا الى صرف النظر عنها بمعرفة النيابة ، أو الحكم فيها بالبراءة بسبب عدم التثبت من واقعة الاحراز ، أو من كنه المادة التي كان يحزرها المتهم .

المطلب الثانى

الأفعال المادية

تضمن التشريع الحالى للمخدرات النص على أفعال مادية كثيرة

(١) نقض ١٩٥٩/٢/١٦ أحكام النقض س ١٠ رقم ٤٢ ص ١٨٩ . وقضت محكمة جنايات القاهرة (فى ١٥/٨/١٩٦٧ قضية رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٣ مخدرات الأربكية ، ٨٥٧ لسنة ١٩٦٣ كلى) بأن وصف مادة الانفتمانين المشار إليها فى المادة ٥٠ من الجدول رقم (١) لا ينطبق على مسائل الانفتمانين المعبىء فى أمبولات والمخلوط به فيتامين ب (ريبوفلافين) لان هذا الخلط يجعل الانفتمانين غير خالص وغير قائم بذاته ، ولذلك قضت ببراءة المتهمين .

(٢) نقض ١٩٥٧/١١/١٨ أحكام النقض س ٨ رقم ٢٤٤ ص ٨٩٥ . (٣) نقض ١٩٥٨/١٠/٧ طعن رقم ٩٣٩ س ٢٨ ق و ١٩٦١/٦/١٩ أحكام النقض س ١٢ رقم ١٣٥ ص ٧٠٤ و ١٩٦٧/٢/٢١ س ١٨ رقم ٤٩ ص ٢٥٨ .

(٤) نقض ١٩٤٤/٢/١٤ أحكام النقض فى ٢٥ عاما ج ٢ رقم ٢٣ ص ١٠٤٦ و ١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٢٧ ص ٨١٩ و ١٩٥٧/١٠/٢٨ س ٨ رقم ٢١٩ ص ٨١٤ .

تخضع للعقاب متى اتصلت بمخدر من المخدرات المبينة به • على أن هذه الأفعال يمكن أرجاعها الى خمسة صور بحيث تتضمن كل صورة منها طائفة من نوع واحد من هذه الأفعال • وهذه الصور هي : —

أولاً : الانتاج والزراعة •

ثانياً : الجلب والتصدير •

ثالثاً : التعامل والوساطة فيه والاتجار •

رابعاً : التقديم للتعاطي •

خامساً : الحيازة والاحراز •

والصورة الأخيرة منها تكاد تشمل باقى الصور التى قبلها جميعا ، بل هى تشملها بالفعل ، اذ أن هذه الأخيرة تتطلب بالضرورة توافر الحيازة أو الاحراز • ولذا نجد محكمة النقض تقول مثلاً فى تعريف الاتجار فى المخدر انه لا يمدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار ، فهو فى مدلوله القانونى ينطوى على عنصر الحيازة الى جانب دلالة الظاهرة منها (١) • ولكن ينبغى عرض ماهية جميع الأفعال المادية على هذا النحو التفصيلى حتى نحيط — على صورة أوفى — بمواد التشريع من كل صورة منها فى فرع على حدة •

الفرع الأول

انتاج المخدر أو زراعته

نصت المادة ٢٨ من قانون المخدرات على أنه لا يجوز زراعة النباتات المبينة بالجدول رقم (٥) • وهذه النباتات هى القنب الهندى ذكرا كان أم أنثى (وهو الذى ينتج منه الحشيش) والخشخاش (وهو الذى ينتج منه الأفيون) وجميع أنواع حشيش الباباير Papaver (من فصيلة الخشخاش) عدا بعض أنواعه المبينة والكوكا (الذى يستخرج منه الكوكايين) بجميع أصنافه ومسمياته • واستثنى الجدول

(١) نقض ١٩٧٠/١/١٢ أحكام النقض س ٢١ رقم ١٥ ص ٦٥ •

رقم (٦) ألياف سيقان القنب الهندي وبذوره المحموسة ، ورؤوس الخشخاش الجافة الخالية من البذور ، وبذوره المحموسة •

وخولت المادة ٣٠ للوزير المختص بالترخيص للمصالح الحكومية والمعاهد العلمية بزراعة أى نبات من النباتات المنسوعة زراعتها ، وذلك للأغراض أو البحوث العلمية بالشروط التى يضعها لذلك • كما خولته أن يرخص فى جلب هذه النباتات وبذورها ، وفى هذه الحالة تخضع هذه النباتات والبذور لأحكام الفصلين الثانى والثالث •

ثم بينت المادة ٣٣ منه (فقرة ب) عقوبة كل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدرًا • كما بينت المادة ٣٤ (فقرة ب) عقوبة كل من زرع نباتًا من النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) هذا ، أو سدر أو جلب أو حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل نباتًا من هذه النباتات فى أى طور من أطوار نموها هى وبذورها ، وكان ذلك بقصد الانتشار ، أو اتجر فيها بأية صورة ، وذلك فى غير الأحوال المصرح بها فى هذا القانون •

فهذه النصوص كلها تعاقب على إنتاج المخدر ، سواء أكان إنتاجه يتم عن طريق الزراعة كالأفيون والحشيش ، أم يحتاج الى عمليات صناعية أيضا كالمورفين والهيريون والكوكايين ، متى كان الإنتاج بغير ترخيص من جهة الاختصاص •

وقد سبق أن بينا كيف أنه قبل وضع المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٣ كانت القوانين المطبقة تفرق بين حيازة المخدرات أو احرازها من جانب ، وبين زراعتها من جانب آخر ، سواء فيما يتعلق بمقدار العقوبة المقررة ، أو بنطاق التجريم •

فكانت عقوبة الحيازة أو الاحراز أشد فى الجملة من عقوبة الزراعة ، وكان الاحراز يتطلب بالنسبة للحشيش مثلا أن يقع عنى الرؤوس المزهرة أو المثمرة من السيقان الاناث لنبات القنب الهندي ، بعد اجراء تجفيف الرؤوس لتحويلها الى جوهر الحشيش • حين كانت زراعة

الحشيش لا تتطلب شيئا من ذلك ، ويكفى أن تنصب على النبات في أى طور من أطوار نموه ، وبصرف النظر عن نوع سيقانه انما كانت أم ذكورا •

وكان الاحراز بالنسبة للأفيون يتطلب أن يضبط نبات الخشخاش تاميا بعد تجريحه بمعرفة المتهم ، حين كانت زراعة نبات الخشخاش لا تتطلب سوى بذر بذوره في الأرض وبصرف النظر عن درجة نموه عند ضبطه •

أما منذ وضع المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ فإن نص المادة ٣٣ (فقرة د) منه - وهو نص م ٣٤ (فقرة ب) من التشريع الحالى - واجب التطبيق في جميع الأحوال ، وأصبحت أفعال حيازة المخدر أو احرازه تشمل حيازة النبات المنتج له في أى طور من أطوار نموه ، وأصبحت العقوبة واحدة مستحقة بمجرد بذر بذور النبات المخدر في الأرض ، - من باب أولى كل ما يتخذ نحوه من أفعال التمهيد المختلفة اللازمة له الى حين نضجه وقلعه • لأن كل ذلك يعد من أفعال الزراعة والاتاج طبقا للفقرة (د) من هذه المادة •

أو على حد عبارة محكمة النقض - منذ صدور التشريع السابق - أن زراعة النبات المخدر واحرازه في أى طور من أطوار نموه محرمان ومعاقبا عليهما بمقتضى المادتين ٣٣ ، ٣٤ منه وسواء أكان النبات قطع أم لم يقطع بعد (١) • بل يخضع الفعل للتجريم بمقتضى التشريع الحالى ولو كان وضع البذور حصل قبل صدوره ، ما دامت حيازة النبات ظلت مستمرة ولو لفترة قصيرة بعد صدوره (٢) •

الفرع الثانى

الجبب أو التصدير

نصت المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على أنه

(١) نقض ١٩٥٤/٥/٢٥ احكام النقض س ٥ رقم ٢٣٨ ص ٧٢٠ •

(٢) راجع وضعاً مماثلاً في نقض ١٩٤٥/٤/٢ القواعد القانونية ج ٦

دقم ٥٤٦ ص ٦٨٣ •

» يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر •• جواهر مخدرة •• بأية صفة كانت ، وذلك الا فى الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون وبالشروط المبينة به •

كما نصت المادة الثالثة على أنه لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الا بمقتضى ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة ، كما وضحت المادة الرابعة أن اذن الجلب المشار اليه فى المادة السابقة لا يمنح الا للأشخاص الآتين : -

(ا) مديرى المحال المرخص لها بالاتجار فى الجواهر المخدرة •

(ب) مديرى الصيدليات أو المحال المعدة لصنع المستحضرات الأقرىاذنية •

(ج) مديرى معامل التحاليل الكيميائية أو الصناعية أو الأبحاث العلمية •

(د) مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها •

وللجهة الادارية المختصة رفض طلب الحصول على الاذن أو خفض الكمية المطلوبة ، ولا يمنح اذن التصدير الا لمديرى المحال المرخص لها فى الاتجار فى الجواهر المخدرة •

ويبين فى الطلب اسم الطالب وعنوان عمله ، واسم الجواهر كاملا وطبيعته ، والكمية التى يريد جلبها أو تصديرها ، مع بيان الأسباب التى تبرر الجلب أو التصدير ، وكذلك البيانات الأخرى التى تطلبها منه الجهة الادارية المختصة •

ثم نصت المادة السادسة على أنه لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها أو نقلها داخل طرود محتوية على مواد أخرى • ويجب أن يكون ارسالها (حتى ولو كانت بصفة عينة) داخل طرود مؤمن عليها • وأن يبين عليها اسم المخدر بالكامل وطبيعته وكميته ونسبته • كما نصت المادة ٢٩ من نفس التشريع على حظر جلب أو تصدير

جميع النباتات المينة بالجدول رقم (٥) في جميع أطوار نموها ، وكذلك بذورها ، مع استثناء أجزاء النباتات المينة بالجدول رقم (٦) .

والمقصود بالجلب هو استيراد المخدر (أو نباته أو بذوره) وإدخاله الى أراضي الدولة بآية وسيلة ولا يتحقق معنى الاستيراد الا اذا كان الشيء المطلوب يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصى ، ملحوظا في ذلك طرحة وتداوله بين الناس . يدل على ذلك منحه التشريع نفسه وسياسته في التدرج بالعقوبة على قدر جسامة الفعل ، ووضع كلمة الجلب في مقابل كلمة التصدير في ذات النص ، فضلا عن نصوص الاتفاقات الدولية التي انضمت اليها مصر قياما منها بواجبها نحو المجتمع الدولي في القضاء على تداول المواد المخدرة وانتشارها .

وبالتالى فلا يعقل أن يكون مجرد تجاوز الخط الجمركى بالمخدر من شأنه أن يسبغ على فعل الحيازة أو الاحراز معنى زائد عن طبيعته ، الا أن يكون تهريبا لا جلبا كما تقدم اذ الجلب أمر مستقل بذاته ، ولكن تجاوز الخط الجمركى بالسلعة الواجبة المنع ، أو موضوع الرسم شرط لتحقيقه . واذ كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول باعتبار الفعل جلبا ولو تحقق فيه قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه تقضيه والاحالة (١) .

ولذا قضى أيضا بأنه لا بد أن يتوافر في فعل الجلب قصد التداول بين الناس ، وهذا لا يتحقق الا اذا كان الجوهر المطلوب يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله . وللمتهم أن ينفي هذا القصد بتوافر قصده التعاطى لديه أو لدى من ينقل لحسابه ، متى كان الظاهر والملابسات يشهد له (٢) .

كما قضى بأن تبطلت الحكم استقلالا عن قصد طرح المخدر

(١) نقض ١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ رقم ١٤٠ ص ٥٤٧ و ١٩٧٤/٢/١١ س ٢٥ رقم ٢٩ ص ١٢٦ .

(٢) نقض ١٩٧٠/٥/١١ أحكام النقض س ٢١ رقم ١٦٨ ص ٧١٣ و ١٩٧٤/٤/٧ س ٢٥ رقم ٨٢ ص ٣٧٨ .
(٣ - قانون العقوبات التكميلي)

وتداوله بين الناس غير لازم الا اذا كان المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو اذا دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو من تقل المخدر لحسابه ، وذلك لأن المشرع لم يقرن في نصه عن الجلب بالاشارة الى القصد منه بعكس سننه في الحيازة والاحراز ، فالجلب بالتالى لا يقبل تفاوت القصود (١) . ويعتبر الفعل تاما بمجرد دخوله الى المياه الاقليمية للدولة أو فضاءها الجوى ، ويرجع في ذلك الى قواعد القانون الدولى العام . أما التصدير فهو اخراج المخدر من حدود اقليم الدولة . هذا وقد قضى بأن نقل الجواهر المخدرة من الاقليم السورى الى الاقليم المصرى - وقت قيام الوحدة السياسية بينهما - يعد جلبا محظورا ما دام كل اقليم منهما قد احتفظ بحدوده الجمركية (٢) .

كما قضى أيضا بأن الجلب ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج البلاد ، بل يمتد أيضا الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثانى من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى المواد من ٣ الى ٦ .

وبالتالى أنه يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الخط الجمركى هو الحدود الفاصلة بين جمهورية مصر العربية والدول المتاخمة ، وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية . ومع ذلك تعتبر خطا جمركيا ضفتا قناة السويس ، وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة . وأنه يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى الى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا فى البحار المحيطة به وفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى ، بغير استيفاء الشروط التى نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها

(١) نقض ١٩٧٢/٤/١ أحكام النقض س ٢٣ رقم ١١٨ ص ٥٣٩
و ١٩٧٢/١٠/١٥ رقم ٢٣٥ ص ١٠٥٢ و ١٩٧٦/٥/٢٣ س ٢٧ رقم ١١٦
ص ٥١٩ و ١٩٧٦/١٠/١٧ س ٢٧ رقم ١٧٢ ص ٧٥٧ .
(٢) نقض ١٩٦٣/٤/٣٠ أحكام النقض س ١٤ رقم ٧٤ ص ٣٧٠ .

منحه ، يعد جلبا مخطورا (١) •

وبالتالى قضى بأنه يعد جلبا مخطورا قيام المتهم بنقل المخدر من سفينة راسية بالميناء وعبوره به الخط الجمركى حتى ولو لم تكن له ثمة صلة باستيراده من الخارج (٢) •

ويعد مرتكبا للجلب أو التصدير كل من يصدر منه الفعل التفتيدى فى أيهما ، أو كل من يساهم فيه بالنقل ، أو من يتم النقل لحسابه أو لمصلحته ، ولو لم يصدر منه شخصا فعل النقل أو المساهمة فيه • أما من يشترك فى أى فعل من الأفعال بطريق الاتفاق أو التحريض أو المساعدة فهو شريك فيه •

واستيراد المواد المخدرة ليس خاضعا لاشتراطات قانونية معينة ، بل هو فعل مادى يتضمن ادخال تلك المواد فى القطر المصرى بأية كيفية كانت ، فتقديره راجع لسلطة قاضى الموضوع (٣) •

وأفعال الجلب والتصدير تخضع للقانون المصرى ، ولو وقعت كلها أو بعضها فى الخارج تطبيقا للمادة الثانية من قانون العقوبات التى تخضع لأحكام هذا القانون كل من ارتكب فى خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا فى جريمة وقعت كلها أو بعضها فى القطر المصرى • ويستوى أن يكون المتهم مصريا أم أجنبيا ، وأن يكون مقيما داخل القطر أم خارجه (م ٣ ع بالاضافة الى المادة السابقة) • ومع مراعاة أنه بالنسبة للأفعال التى وقعت فى الخارج وحدها لا تجوز إقامة الدعوى فى مصر على من يثبت أن المحاكم الأجنبية برأته مما أسند اليه ، أو أنها حكمت عليه نهائيا واستوفى عقوبته (م ٤ ع) •

وعند ادانة المتهم بجريمة جلب المخدر وتهريبه ، يجب لزوما طبقا للمادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - الى جانب الحكم بالعقوبة

-
- (١) نقض ١٩٦٦/١١/٢٢ أحكام النقض س١٧ رقم ٢١٥ ص ١١٤٠
(٢) نقض ١٩٧٦/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٧ رقم ٧٤ ص ٣٤٨
(٣) نقض ١٩٢٨/١١/٢٩ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٧ ص ٥٥

الجنائية - الحكم بتعويض يعادل مثلي الضرائب الجرمية المستحقة .
فاذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض
معادلا لمثلي قيمتها أو مثلي الضرائب المستحقة أيهما أكثر . فاذا اغفل
الحكم التعويض المنصوص عليه في هذه الحالة كان خاطئا في تطبيق
القانون .

ولا ينفي ذلك اعمال حكم المادة ٣٢ ع لأن جبء العقوبة الأشد
للعقوبات الأخف لا يستد الى العقوبات التكميلية التي تحصل في طياتها
فكرة رد الشيء الى أصله ، أو التعويض المدني للخرانة ، أو كانت ذات
طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات
نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة
المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة
الجريمة الأشد (١) .

الفرع الثالث

التعامل أو الوساطة أو الاتجار

نصت المادة الثانية من تشريع المخدرات العالي ، فضلا عن حظر
الجبب والتصدير والاتجاج وهو ما سبق الكلام فيه ، على عقاب
أى شخص يملك أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها
أو ينزل عنها بأية صفة كانت أو يتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك .
الا في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون وبالشروط المبينة به .

كما عينت المادة ٣٤ فقرة (١) عقوبة كل « من اشترى أو باع
جواهر مخدرة أو سلمها أو تسلمها أو نزل عنها أو صرفها بأية صفة
كانت ... » والمادة ٣٧ عينت عقوبة « كل من اشترى أو أتج أو زرع
بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى نباتا أو جواهر مخدرة ، ما لم
يثبت أنه حازها أو أحرزها بموجب تذكرة طبية أو طبقا لأحكام هذا
القانون ... » .

(١) نقض ١٩٧١/٣/٢٩ أحكام النقض س ٢٢ رقم ٧٥ ص ٣٢٥ .

عن التعامل

فالتعامل في المخدرات - في غير الأحوال المصرح بها - ممنوع
لأنه كانت صورته سواء أكان بمقابل أم بغير مقابل ، وسواء أكان المقابل
عينا أم مبلغا من المال أم مجرد منفعة ، وسواء أكان من شخص غير
مرخص له به ، أم من شخص مرخص له به ، إذا وقع خارج نطاق
الترخيص . وقد خص الشارع هذه الحالة الأخيرة بنص اضافي هو
الفقرة (ج) من المادة ٣٤ التي تعاقب « كل من رخص له في حيازة
جواهر مخدرة لاستعمالها في غرض أو أغراض معينة ، ويكون قد تصرف
فيها بأية صفة كانت في غير تلك الأغراض » .

والصورة المألوفة في العمل للتعامل في المخدرات هي البيع
والشراء ولا يشترط أن يحصل تسليم فعلى ولا رمزي للمخدر ، والتسليم
الأخير كتسليم مفتاح دولاب أو صندوق به المخدر المبيع : لأنه لا يشترط
لانقضاء البيع حصول تسليم ما . فلو كان التسليم ملحوظا في هذه
الحالة لكانت الجريمة هي دائما جريمة احراز ، ولما كان هناك محل
لنص على العقاب على الشراء (١) .

لذا كان تسليم المتهم للمخدر بعد تمام الاتفاق على شرائه يكون
جريمتين تامتين لا جريمة واحدة . لأن وصول المخدر الى يده بالفعل
بتسلمه اياه هو حيازة تامة ، واتفاقه جديا على شرائه هو شراء تام ،
ولو كان قد استرد منه بعد ذلك بسبب عدم وجود الثمن معه وقتئذ ،
أو بناء على التدابير المحكمة التي وضعها البوليس لضبط الواقعة ،
والمتهم فيها متلبسا بجريمته (٢) . ولكن تنطبق بطبيعة الحال قاعدة التعداد
المادى مع الارتباط الذي لا يقبل التجزئة ، فلا توقع على الجاني سوى
عقوبة واحدة .

ولم يضع القانون تعريفا للتعامل في المخدرات اكتفاء بما هو متعارف
في شأنه من أنه يمثل البيع والشراء ، بل سرد جملة صور له تنم عن رغبة

(١) نقض ١٩٤١/١١/١٠ القواعد القانونية: ج ٥ رقم ٢٩٦ ص ٥٦٧ .

(٢) نقض ١٩٤٥/١٠/٢٩ القواعد القانونية: ج ٦ رقم ٦٣١ ص ٧٨٣ .

التوسع في الحظر الى أبعد مدى ، عندما حظر الى جانب البيع والشراء التبادل عليها أو النزول عنها بأية صفة كانت ، أو التدخل بالوساطة في شيء من ذلك في المادة الثانية • وعندما أضاف اليها التسليم والنقل في المادة ٣٤ في فقرتيها (١) و (ب) •

والتعامل أمر موضوعي ، فلقاضى الموضوع كامل الحرية في بحث توافره وإثباته بدون امكان المناقشة بشأن ماهيته أمام محكمة النقض ، لأنه غير خاضع لأى شرط من الشروط القانونية (١) • أو بحسب تعبير آخر لمحكمة النقض أن الاتجار في الجواهر المخدرة واقعة مادية يستغل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها (٢) •

وليس من الضروري لاثبات التعامل في المواد المخدرة أن يثبت في الحكم حصول عملية تجارية بين حائز المادة ومشتريها بالذات • بل يكفى أن يشهد الشهود بأن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويقنع القاضى بصدقهم ، أو أن تقوم لديه قرائن وظروف تقنعه بهذا الاتجار • ومتى اقتنع ويكن مصدر اقتناعه ثم حكم كان حكمه صحيحا (٣) •

ولا تسرى هنا بدهاء قاعدة الاثبات بالكتابة فيما جاوزت قيمته ألفى قرش ، لأن الغش نحو القانون يجوز اثباته بكافة الطرق ، ومن باب أولى اذا وصل الغش الى حد الوقوع تحت طائلة قانون العقوبات •

كما لا يشترط للادانة في جريمة التعامل في المخدرات أن يضبط شيء منها مع المتهم في محله ، بل يكفى أن يثبت الحكم واقعة التعامل بالبيع أو الشراء أو غيرهما بأدلة تؤدي الى ثبوتها • وتكون الادانة صحيحة ولو كان المخدر الذى حصل التعامل فيه لم يضبط مع أحد (٤) •

من الوساطة في التعامل

حظرت المادة الثانية من قانون المخدرات على أى شخص أن يتدخل بصفته وسيطا في أى تعامل محظور في المخدرات ، وأيا كان موضعه بين

-
- (١) نقض ١٩٢٨/١١/٢٢ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢١ ص ٤٢ •
 - (٢) نقض ١٩٥٥/١/٢٤ أحكام النقض س ٦ رقم ١٥٥ ص ٤٦٩ •
 - (٣) نقض ١٩٢٩/٣/٧ القواعد القانونية ج ١ رقم ١٩٥ ص ٢٣٦ •
 - (٤) نقض ١٩٤٢/١١/٢ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٧ ص ٥ •

صور التعامل المختلفة ، وسواء أكانت هذه الصور من الجلب أو التصدير أو التملك أو الشراء أو البيع أو التنازل أو المبادلة . . .

والوساطة معناها التوسط بين طرفي التعامل لتعريف بعضهما البعض الآخر ، وللتقريب بينهما في السعر ، أو في شروط الصفقة بوجه عام . ويستوى أن تكون الوساطة بأجر ، وأن يكون الأجر محددًا أم نسيبًا ، أم بغير أجر ولمجرد اسداء خدمة لأحد الطرفين . كما يستوى أن تتطلب الوساطة الاتصال بالمخدر أم لا تتطلب الاتصال به . وللمحكمة أن تقتع بحصولها بكافة طرق الإثبات ، وتقديرها في هذا الشأن موضوعي بطبيعة الحال .

وكان قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ يشير إلى الوساطة في التعامل بالمخدرات إشارة صريحة ، كما كان يستعمل تعبير التصرف في هذه المواد بأية صفة كانت (م ١٣/٥ منه) . وذهبت محكمة النقض في تأويل هذا التعبير الأخير إلى أنه « ينصرف أيضا إلى الوساطة في التعامل ، إذ لا شك أن الوساطة وصف للتصرف مبنٍ لطريقة من طرقه ، فالوسيط واجب عقابه على فعله لدخوله في مدلول عبارة النص » (١) .

عن الاتجار في المخدر

ويعد الاتجار في المخدر من صور التعامل فيه . وكان بعض الآراء قد ذهب إلى أن الاتجار في المخدر لا يتحقق إلا إذا احترف المتهم التعامل في المخدر أي إذا اتخذته نشاطا معتادا له سواء باشر فعلا هذا النشاط أم لم يبدأه بعد طالما انصرف نيته إلى اتخاذ هذا العمل حرفة معتادة له . . . فلا تكفي لثبوت الاتجار عملية واحدة أو عدة عمليات متفرقة في أوقات متباعدة وإنما يلزم فضلا عن تعدد العمليات أن ينظمها غرض محدد . . . ولا يشترط بعد ذلك أن يكون هذا النشاط هو حرفة المتهم الوحيدة ، فقد تكون له عدة حرف أخرى من بينها التجارة . . . فليس في القانون ما يحول دون أن يكون الشخص تاجرا .

(١) نقض ١٩٢٩/١/٢٤ القواعد القانونية ج ١ رقم ١٣١ ص ١٥٠ .

وزارعا أو صانعا أو موظفا في وقت واحد (١) .

حين ذهب البعض الآخر الى أن الاتجار في المواد المخدرة يتحقق كلما كان تقديمها للغير بمقابل ، سواء أكان هذا المقابل عينا أو نقدا أو منفعة » ودلينا على ذلك أن قانون المخدرات قد فرق بين نوعين من التصرف في المادة المخدرة : الأول هو التصرف فيها بقصد الاتجار (م ٣٤) • والثاني هو تقديمها للتعاطي بغير مقابل (م ٣٥) ولم يرد به نص على تقديم المادة المخدرة للتعاطي بمقابل • وهذا في رأينا دليل على أن التقديم للتعاطي بمقابل يدخل في عموم الاتجار الذي يعنيه المشرع • فلو كان المشرع يعتبر التصرف في المادة المخدرة بمقابل غير مندرج تحت عموم الاتجار لوضع نصا خاصا بهذا النوع من التعامل ... وبناء عليه فإن الاتجار في مفهوم قانون المخدرات يتسع ليشمل كل تصرف بمقابل في المادة المخدرة ، ولا يجوز التزام المعنى الضيق للاتجار الذي حدده القانون التجاري •

وقد أكدت محكمة النقض أن قصد الاتجار يتوافر ولو لم يتخذ الجاني الاتجار في المواد المخدرة حرفة له ، إذ لم يجعل القانون الاحتراف ركنا من أركان الجريمة (٢) •

ويتحقق قصد الاتجار - في رأينا - إذ ثبت أن اتصال المتهم بالمخدر كان بقصد تقديمه للغير بمقابل ، سواء حصل فعلا على هذا المقابل أم لا • فمثلا من يوزع مجانا عينة من مادة مخدرة على بعض المدمنين حتى إذا حازت إعجابهم أقدموا على الشراء منه يعتبر قد توافر لديه قصد الاتجار دون أن يكون قد حصل فعلا على مقابل للمادة المخدرة ، وهذا هو ما يقصده المشرع بعبارة « بقصد الاتجار أو اتجر فيها » بأى صورة » الواردة بالمادة ٣٤ • كذلك يتوافر قصد الاتجار لدى من يقدم المادة المخدرة كرشوة الى موظف نظير الاخلال بواجبات

(١) عوض محمد في مؤلفه عن « جرائم المخدرات والتهرب الجمركي والتفدي » ١٩٦٦ ص ٤٩ •

(٢) نقض ١٨/١٠/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ رقم ٢٣٣ ص ٩٨٠ •

وظيفته ، ومن يدفعها مقابل منفعة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة » (١) •

الفرع الرابع

التقديم للتعاطي

أشارت الى هذا الفعل المادة ٣٤ من قانون المخدرات في فقرتها (ا) عندما نصت على عقاب « كل من قدم للتعاطي جوهرًا مخدرًا وكان ذلك بقصد الاتجار فيه » ، وفي فقرتها (ج) التي تعاقب « كل من رخص له في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في غرض معين وتصرف فيها بأية صورة في غير هذا الغرض » ، كما أشارت اليه نفس المادة في فقرتها (د) عندما نصت على عقاب « كل من أدار أو أعد أو هيا سكانا لتعاطي المخدرات » •

وتقديم المخدر للتعاطي ، أو تسهيل تعاطيه في مقابل أجر أو ساعة من السلع ، يعد بغير شك تعاملا فيه • لذا يشير هذا التعبير الى تقديم المخدر للتعاطي ، أو تسهيل تعاطيه للغير ، سواء بمقابل أم بغير مقابل • ومن ثم فان تقديم المخدر للغير لتعاطيه بأجر يكون تعددا معنويا بين فعل التقديم للتعاطي وبين فعل التعامل •

والتقديم للتعاطي أمر مختلف عن اجتماع عدة أشخاص لتعاطي المخدرات في « غرزة » أو في منزل أحدهم ، لأنه في هذه الحالة الأخيرة يعد الجميع محرزين للمخدر بتعدد التعاطي أو الاستعمال الشخصي • لذا قضى بأنه متى كان الثابت بالحكم أن المتهم ، وآخرين معه ، كانوا يتناوبون على تعاطي الحشيش أثناء وجودهم معا ، فان دور كل منهم يعتبر ماثلا لدور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخصيا • وليس فيما أثبتته الحكم من اختصاص المتهم بحمل الجوزة المشتعلة وقت أن وقع عليه نظر الضابط ما يغير مركزه ، بما يسمح قانونا

(١) ادوار غالى الذهبى في مؤلفه عن « جرائم المخدرات في التشريع المصرى » ١٩٧٨ ص ١٠٨ - ١٠٩ •

اعتباره سهلاً لزملائه الذين كانوا يبادلونه استعمال المخدر ، متى كُنَّ
لا يبين من الحكم أن الأشخاص الذين كانوا يجالسون المتهم في الطنوت
قد استعانوا في الاحراز بشخص آخر لتسهيل التعاطي (١) .

أما إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أعد مسكنه وأداره لتقديم
المواد المخدرة فيه لآخرين للتعاطي ، وهي إحدى الحالات المنصوص
عليها في الفقرة (د) من المادة ٣٤ السالفة الذكر ، فلا يكون قد أخطأ
إذا أوقع عليه العقوبة الواردة فيها (٢) . وتلاحظ عبارة « أن المتهم أدار
أو أعد أو هيأ مكانا لتعاطي المخدرات » ، إذ مقتضاها أنه إذا لم يكن
المتهم قد أعد مكانا خصيصا لهذا الغرض أو أداره ، بل تعاطى المخدر
في منزله أو مقر عمله مع صديق مثلا ، فلا يتحقق فعل التقديم للتعاطي ،
بل فعل الاحراز وحده على ما سيلي فيما بعد .

ولهذا التكييف خطورته في العمل ، لأنه إذا ثبت أن احراز المخدر
كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي جاز تطبيق المادة ٣٧ بما
تتضمنه من عقوبة مخففة ، وهو ما لا يجوز عندما يكون احراز المخدر
لتقديمه للغير للتعاطي بمقابل . أما عندما لا يتوافر عنصر المقابل فتتطبق
المادة ٣٥ من نفس التشريع بعقوبتها المخففة .

وقد وضحت محكمة النقض ذلك في بعض قضاء لها قائلة ان
المغايرة بين الفقرة (د) من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبى
الجريمة الأولى في عداد المتجرين بالمواد المخدرة ، وتكشف عن أن ادارة
أو اعداد أو تهية المكان - في حكم الفقرة (د) من المادة ٣٤ -
لتعاطي المخدرات اما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو ما يلزم
عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات ، وهو الأمر المستفاد من منطق
التأثيم في هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطي بتغليب العقاب على
مرتكيها ، شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء .

(١) نقض ١٩٥٨/٦/٣ أحكام النقض س ٩ رقم ١٥٣ ص ٥٩٩

و ١٩٦٠/١/١٩ س ١١ رقم ١٦ ص ٨٩ .

(٢) نقض ١٩٥٨/١١/١٨ أحكام النقض س ٩ رقم ٢٣٢ ص ٩٥٣ .

أما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فتطبق العقوبة الأخف ، والنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته (١) .

ويتطلب فعل تقديم المخدر للتعاطي ضرورة صدور نشاط إيجابي من المتهم به ، أما اتخاذ موقف سلبي بحث فلا يتحقق به الفعل المطلوب . لذا قضى بأنه متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم الثاني قد أخذ قطعة الحشيش من المتهم الأول عندما رآه يتعاطاه ، فإن ذلك ينتفى معه القول بأن هذا الأخير هو الذي قدمه له أو سهّل تعاطيه ، ويكون الحكم إذ اعتبر أن أحرارها كان بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي - فحسب - قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً (٢) .

موقف الأطباء من هذا الحظر

تخول المبادئ العامة للأطباء وحدهم رخصة وصف المخدرات للمرضى وصفها واعطائها لهم في أية صورة للعلاج ، وبوجه خاص للتخدير قبل العمليات الجراحية ، وللتغلب على الآلام والأرق . والطبيب يستمد هذه الإباحة من ترخيص القانون له بمباشرة طبه أو جراحته ، كما يستمدّها من المواد ١١ ، ١٤ الى ٢٤ من هذا التشريع . وإنما ينبغي أن يكون باعث الطبيب هو العلاج ، لا معاونة مريضه على الإدمان أو مداومته .

والإدمان قد يكون عند المريض داء عياء ، وقد تقتضى معالجته منه التصريح له بكمية محدودة من المخدر ، ولفترات تتباعد ، وبكميات تتناقص تدريجياً حتى يتغلب عليه . والمرجع في ذلك يكون إلى الأصول العلاجية وحدها ، فإذا ثبت أن الطبيب لم يخرج عن نطاقها فهو في حدود الإباحة المقررة له ، أما إذا تجاوزها مع سوء القصد فقد وقع تحت طائلة العقاب .

وبعبارة محكمة النقض أن الطبيب الذي يسعى استعمال حقه في

(١) نقض ١٩٦٢/٦/٣٠ أحكام النقض س ١٥ رقم ١٠٦ ص ٥٣٦ .

(٢) نقض ١٩٧/٦/٣ أحكام النقض س ٨ رقم ١٦٣ ص ٥٩٣ .

وصف المخدرات ، فلا يرمى من وراء وصفها الى علاج طبي صحيح ، بل يقصد أن يسهل للمدمنين تعاطيها ينطبق عليه قانون المخدرات أسوة بغيره من عامة الأفراد ، ولا يجديهم أن للأطباء قانونا خاصا هو قانون مزاوله مهنة الطب ، فانه لا مانع يمنع من مؤاخذه الطبيب اداريا أمام جهته الرئيسية المختصة ، متى أساء استعمال حقه في وصف المواد المخدرة كعلاج (١) .

لذا قننى بأنه لا يجوز للطبيب أن يحتفظ بالمخدر في عيادته بدون ترخيص خاص من وزارة الصحة (٢) . ولكن اذا كان الطبيب قد حصل على المادة المخدرة لحاجة مهنته ، بمقتضى الحق الذى كان مقرر له طبقا لقانون الصيدليات ، فلا وجه لمؤاخذته بمقتضى قانون المخدرات الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ ، لأن هذا القانون أتى خاليا من بيان لحكم المادة المخدرة المحرزة على هذا الوجه ، فلم يوجب على الطبيب المحرز لا اعدام هذه المادة ، ولا أخذ ترخيص جديد بها من المصلحة (٣) .

لكن تغير هذا الوضع سريعا بعد ذلك ، فأصبح القانون يستلزم للطبيب ترخيصا خاصا للاحتفاظ بأية كمية من المخدر ، أو لصرفها من الصيدليات . وتنص المادة ١١/٢ من التشريع الحالى في هذا الشأن على أنه « لا يجوز لمديرى المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة أن يبيعوا أو يسلموا هذه الجواهر أو ينزلوا عنها أية صفة الا للأشخاص الآتين ١٠٠٠ - الأطباء الذين تخصصهم المستشفيات والمصحات والمستوصفات التى ليس بها صيادلة » .

كما تنص المادة ١٤ منه على أنه لا يجوز للصيادلة أن يصفوا جواهر مخدرة الا بتذكرة طبية من طبيب بشرى ، أو طبيب أسنان حائز على دبلوم أو بكالوريوس ، أو بموجب بطاقة رخصة وفقا لأحكام معينة ،

(١) نقض ١٦/١٢/١٩٣٥ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤١٤ ص ٥٢٤ و ١٨/٥/١٩٣٦ ج ٣ رقم ٤٧٤ ص ٦٠٣ .
(٢) نقض ١٦/١٢/١٩٣٥ الانف الاشارة اليه .
(٣) نقض ١٩/١٢/١٩٢٩ القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٥٨ ص ٤٠٦ .

على ألا تزيد الكمية على تلك المقررة بالجدول رقم (٤) ، وعلى أنه إذا استلزمت حالة المريض زيادة الكميات المبينة في القانون فعلى الطبيب المعالج طلب بطاقة رخصة بالكميات اللازمة لهذا الغرض .

أما الطبيب غير المرخص له بحيازة المخدر فليس له أن يحتفظ حتى بما يتبقى لديه بعد علاج من صرف المخدر بأسمائهم لاستعماله في معالجة غيرهم ، ولا أن يحتفظ بالمخدر نيابة عن المريض الذي صرف باسمه ، فإذا ضبط لديه مخدر كانت حيازته له غير مشروعة ومعاقبا عليها ، ولا يخلصه من العقاب عليها قيده للمخدر في دفتر قيد المواد المخدرة (١) .

وإذا كان الطبيب مرخصا له بإحراز المخدر ، فهو مقيد بأمساك دفاتر منظمة مختومة ، وبقيد جميع الكميات الواردة والمنصرفة ، فإذا لم يفعل خضع للمسئولية ، ولكنها أخف من المسئولية التي يقع فيها الطبيب الذي يسهل لمريضه الإدمان على المخدر ، إذ أن الواقعة عند مجرد عدم امساك الدفتر أو عدم القيد به جنحة عقوبتها الغرامة فحسب (راجع م ٢٤١/٤٣) ، حين أنها عند التقديم للتعاطي أو تسهيله تخضع لنص المادة ٣٤ الذي يعاقب على الواقعة بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف .

موقف الصيدالة من هذا الحظر

يصدق على الصيدلي كل ما يصدق على الطبيب في شأن حظر تقديم المخدر الى الغير أو تسهيل تعاطيه . وقد عنى التشريع الحالي للمخدرات بالصيدليات عناية خاصة فأفرد لها فصلا يرمته هو الفصل الرابع (المواد من ١٤ الى ٢٤) .

وهنا أيضا ينبغي التمييز بين الصيدلي الذي يقدم المخدر الى الغير أو يسهل تعاطيه له ، وهذا يخضع لعقوبة المادة ٣٤ منه ، وبين الصيدلي الذي يهمل فحسب في امساك الدفاتر ، أو في قيد المخدرات بها ، أو في وزن المخدرات مما يترتب عليه من فروق تتجاوز القدر المسموح به ، وهذا

(١) نقض ١٦/٥/١٩٣٨ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٢٢ ص ٢٣ .

يخضع لعقوبات المادة ٤٣ ، وهى عقوبات جنحة لا جناية على أية حال ،
ولنا عودة الى ذلك فى الفصل المقبل •

الفرع الخامس

الحيازة او الاحراز

أشارت الى الحيازة والاحراز المادة ٣٤ من تشريع المخدرات
عندما نصت على عقاب « كل من حاز أو أحرز •• جواهر مخدرة •• »
الى جانب باقى الأعمال المادية التى بينها أنفا •

عن الحيازة

والحيازة Possession فى القانون المدنى هى سلطة أو سيطرة
على المنقول يباشرها عليه الحائز • وهى على ثلاث صور : تامة ، ومؤقتة ،
ومادية • فالحيازة التامة ، ويطلق عليها أحيانا الحيازة الحقيقية أو القانونية
أو النهائية ، هى حيازة المالك ، أو من يعتقد أنه المالك للمنقول دون
غيره ، لأنها تفترض لدى صاحبها انصراف نيته الى أنه يحوز المنقول
ويتصرف فيه باعتباره مالكا • وهى مكونة من عنصرين : أولهما مادى
Le corpus ، وهو رابطة فعلية تربط الحائز بما يحوزه ، وتعطيه عليه
السيطرة التامة التى تخول له التصرف فيه على الوجه الذى يريده •
وثانيهما أدبى L'Animus domini وهو اعتقاد الحائز أنه يحوز الشيء
بوصفه مالكا إياه دون غيره •

أما الحيازة المؤقتة ، ويطلق عليها أحيانا الحيازة الناقصة ، فتكون
للحائز غير المالك ، ولذا يصح أن يطلق عليها حيازة الشيء على ذمة
مالكه ، وهى تتطلب عقدا بين حائز الشيء ومالكه يفيد الاعتراف بالملكية
لغير حائزه ، ومنها حيازة من يحتفظ بالمخدر بصفته ودبعة لحساب
صاحبه ، أو بصفته وكيل عنه لبيعه له •

أما الحيازة المادية فيطلق عليها غالبا اليد العارضة ، وهى ليست
حيازة بالمعنى المدنى المفهوم ، بل مجرد يد موضوعة على المنقول بطريقة

عابرة ، دون أن يباشر واضعها سلطة قانونية عليه لا لحسابه ولا لحساب غيره ، بل تكون غالبا بالقرب من مالك المنقول وتحت اشرافه المباشر .

وأية صورة من صور الحيازة الثلاث هذه تكفى - في جرائم المخدرات - للوقوع تحت طائلة العقاب ، لأنها كلها تتطلب من الجانى - بالأقل - سيطرة كافية على المخدر . وهذه السيطرة قد تكون مقرونة باعتقاد الحائز أنه مالك ، كما فى الحيازة التامة ، وقد لا تكون كذلك كما فى الحيازة المؤقتة والمادية .

لكن محكمة النقض تتوسع هنا فى تعريف لفظة الحيازة فتطلقها على صورة ليست من الحيازة فى شئ فى القانون المدنى ، هى صورة المالك غير الحائز للمخدر . أى صورة المالك الذى لم يحرز المخدر ولا لحظه : أو بالأقل لم يضبط معه بل ضبط مع آخر كان يحتفظ به للتصرف فيه على أى وجه من الوجوه . ففى هذه الصورة الأخيرة يكون الجانى مالكا فحسب دون أن يكون حائزا . أى يتعذر وصف حالة المالك غير الحائز بأنها حيازة ، مما أشارت اليه المادة ٣٤ (١) من تشريع المخدرات الحالى . بل كان الأولى أن يكون مالكا مجردا عن الحيازة مما أشارت اليه المادة الثانية من نفس هذا القانون ، ولو أن هذه الأخيرة لم ترسم له عقوبة ما ، وهو على أية حال نقص فى التشريع ينبغى تداركه . لكن يخفف من آثار هذا النقص فى العمل أن كافة الصور الموصوفة فى قضاء النقض بأنها حيازة للمخدر يصح وصفها فى نفس الوقت بأنها شراء له ، أو تعامل فيه ، أو وساطة ، أو غير ذلك .

هذا هو حكم القانون المدنى فى الحيازة اذ أريد تطبيقه هنا تطبيقا صحيحا . لكن محكمة النقض ذهبت - بحكم المصلحة العملية - الى اطلاق لفظة الحيازة على حالة المالك غير الحائز . أو على حد تعبيرها هى «يكفى لاعتبار المتهم حائزا أن يكون سلطانه مبسوطا على المخدر، ولولم يكن فى حيازته المادية » (١) ، وذلك مع أنه فى القانون المدنى لا بد أن

يتوافر للحيازة مظهر مادي ، أى آية درجة من درجات السيطرة القوية أو الضعيفة على المنقول ، وسواء أكانت حيازة تامة أم ناقصة أم مادية . فإن هذه الأخيرة - وهى أضعف أنواع الحيازة المعروفة فى القانون المدنى - تتطلب بالأقل امساكا ماديا للمنقول فى حضور صاحبه . حين تتطلب الحيازتان التامة والناقصة سيطرة تامة عليه ، تكون فى الأولى بمعرفة مالكة ، وفى الثانية لحساب هذا المالك .

وقد قضت محكمة النقض فى ضوء اتجاهها هذا المتوسع فى تعريف الحيازة بما يلى : -

- إذا اقتضت المحكمة بأن احراز المادة المخدرة كان لحساب شخص غير من وجدت عنده هذه المادة ، لما قام لديها من الأدلة على أن هذا الغير هو الذى يشتغل بالاتجار بالمخدرات ، وأن من وجدت عنده هذه المادة إنما هو خادم يعمل لحسابه ، كان لها أن تقضى بالعقوبة على هذا الشخص لحيازته تلك المخدرات وعلى الخادم باعتباره محرزا (١) .

- إذا ضبط مخدر مع زوجة ، وتحققت محكمة الموضوع من أن الزوج هو المالك لهذا المخدر ، وجب اعتبار الزوج حائزا له أسوة بالزوجة وحق عليهما العقاب معا (٢) .

- إذا كانت الواقعة هى أن المتهم سلم المخدر الى أحد الخفراء ، وكلفه نقله الى جهة معينة ايقاعا به ، اعتبر المتهم حائزا للمخدر الذى ضبط مع الخفير وحق عليه العقاب (٣) .

- إذا أثبت الحكم أن الشيش الذى وجد بمقهى المتهم وضبط مع اثنين من المترددين عليه هو لصاحبه ، واعتبره لذلك حائزا للمادة المخدرة ، فذلك صحيح (٤) .

(١) نقض ١٩٣١/١/٢٧ القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٦٥ ص ٢٢٠ .

(٢) نقض ١٩٣٨/١٠/٢٨ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٦٥ ص ٩٦٤ .

(٣) نقض ١٩٣٦/١٢/٢٨ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٦ ص ٢٦ .

(٤) نقض ١٩٣٧/١١/٢٢ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١١٥ ص ١٠١ .

١ - اذا كان الثابت بالحكم آن المتهم قبل التعاطى من الجوزة بنية تسخين الحشيش الذى بها فان حمل الجوزة له والحشيش فيها ، كائنا من كان حاملها ، يكون حاصلًا لحسابه وواجبًا قانونًا مساءلته عنه كما لو كان حاصلًا منه (١) .

- يكفى لاعتبار المتهم حائزًا أن يكون سلطانه مبسوطا على المخدر ، ولو لم يكن فى حيازته المادية . فان كان الثابت أن من ضبط معه المخدر انما هو مستخدم عند المتهم ويوزع المخدر لحسابه ، فذلك يكفى فى اثبات حيازة المتهم للمخدر (٢) .

- لا يشترط لاعتبار الشخص حائزًا لمادة مخدرة أن يكون معرزا ماديا للمادة المضبوطة ، بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون قد وضع يده على الجوهر المخدر على سبيل التملك والاختصاص ، ولو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائبًا عنه (٣) .

يخلص من ذلك أن حيازة المخدر تعد متوافرة - فى قضاء النقض - اذا توافر لها عنصرها المادى والمعنوى معا ، أو حتى عنصرها المعنوى دون المادى . وعند توافر العنصر المادى ، أى السيطرة الفعلية الكافية على المخدر ، فان الواقعة تعد احرازًا ، وسواء أصح وصفها بالحيازة أم لم يصح ، وذلك على التفصيل الآتى : -

عن الاحراز

الاحراز هو مجرد الامساك المادى بالمخدر ، ومن باب أولى السيطرة الكافية عليه . وقد يقع من مالكة أو من غير مالكة ، كمن يأخذ المخدر من مالكة ليتعاطاه ، أو لينقله من مكان الى آخر ، أو ليتصرف فيه على أى وجه من الوجوه ، أو ليحفظه ودیعة لحساب المالك . أو ليجرى

(١) نقض ١٩٤٥/٤/٢ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٤٣ ص ٦٨١ .

(٢) نقض ١٩٤٩/١١/٨ الآنف الاشارة اليه و ١٩٧٦/٥/٩ احكام

النقض ، ص ٢٧ رقم ١٠٣ .

(٣) نقض ١٩٥٠/٥/٢٧ احكام النقض ص ١ رقم ١١٩ ص ٢٥٦

و ١٩٥٦/٥/٢٨ ص ٧ رقم ٢٢١ ص ٧٩٤ و ١٩٥٩/١/٢٦ ص ١٠ رقم ١٩ .

ص ٢٢ .

فيه عملا ماديا كتنقيطه وتعبئته ، أو لاضافة مواد أخرى اليه ، أو لاستخراج مواد معينة منه أو لاختفائه عن أعين الرقباء ، أو لتسليمه الى شخص معين أو غير معين ***

فالاحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديا ، وبغض النظر عن الباعث اليه . اذ يستوى في ذلك أن يكون الباعث هو معاينة المخدر تمهيدا لشرائه ، أو لحفظه لحساب شخص آخر ، أو للاتنازع به ، أو للتجار فيه ، أو لأى أمر آخر طالبت مدة الاحراز أو قصرت (١) ، وسواء أكان الاحراز عرضيا طارئا أم أصليا ثابتا ، فلا أهمية لذلك (٢) . ذلك أنه ، وإن كان الغرض الأساسى من قوانين المخدرات المتعاقبة هو وضع حد لاستعمال تلك المواد باعتبارها مكيفات ، فانها لم تميز بين العلل والبواعث الحاملة على احراز تلك المواد ، فهي ترمى أيضا الى حماية المرضى أنفسهم من كل ما قد يؤدي الى الخطأ فى استعمال المواد المحظورة ، أو سوء استعمالها ، أو الافراط فيه ، حتى ولو بصفة مؤقتة . لذا ذهب القضاء الى أن احراز شخص وتعاطيه لمادة محظورة بموجب تذكرة طبية قانونية لا يشنع له فى احراز مادة محظورة أخرى ، حتى ولو كانت أقل تأثيرا من المادة المصرح بها . بل ان حصوله على هذه المادة المحظورة بدون تذكرة طبية لا تبرره مطابقة هذه المادة من بعض الوجوه لبيانات التذكرة الطبية التى تحت يده من قبل ، ما دام لم يثبت أن المادة المذكورة وصفت له هى أيضا (٣) .

وهذا لا ينفى أن من الشراح من يرى بأن الاحراز المقصود به مجرد تمكين اليد العارضة لا يكفى لوقوع الجريمة . فاذا أمسك المتهم بالمخدر

-
- (١) نقض ١٩٥٥/٤/١١ أحكام النقض س ٦ رقم ٢٥١ ص ٨١٤ و ١٩٥٦/١/١٦ س ٧ رقم ٢٠ ص ٥٢ .
(٢) نقض ١٩٥٤/١١/٢٢ أحكام النقض س ٦ رقم ٦٦ ص ١٩٩ .
(٣) نقض ١٩٢٨/١١/١٥ القواعد القانونية ج ١ رقم ١٤ ص ٢٠ .
وراجع فى مدلول الحيازة والاحراز عوض محمد « جرائم المخدرات والتعريب الجمركى والنقضى » سنة ١٩٦٦ ص ٣٣ وما بعده ومحمد ابراهيم فى مجلة الحماية عدد ١ من سنة ٤٩ (يناير ١٩٦٩) ص ٤١ - ٤٨ .

للإطلاع عليه - تحت إشراف ورقابة حائزه ثم رده اليه - سواء نفسه بذلك مجرد مشاهدته أو التمهيد لشرائه ، فإنه لا يعتبر محرزا في حكم قانون المخدرات لأنه عندما اتصل بالمخدر لم يكن هدفه أن يحتفظ به (١) .

وهذا الرأي لا يخلو من وجاهة خصوصا عندما يكون الامساك بالمادى للخطئة عابرة بدافع - فحسب - من الفضول أو حب الاستطلاع أو للتحقق من كنه المادة بفحصها . وفي أمثال هذه الحالات يتعذر على اثبات علم المحرز بحقيقة المادة التي يمسك بها علما يقينيا ، وهو ما يكفي لاتفاء الركن المعنوي في الجريمة ، ولنا عودة فيما بعد الى ركن العلم هذا .

ولكن يتعذر القول على أية حال بأن القانون يتطلب أن يطول الاحراز لفترة معينة حتى يستحق صاحبه العقاب أو أن محكمة التقاضي تتطلب مرور فترة زمنية معينة حتى يقوم الاحراز الخاضع للعقاب ، وبالتالي فليس للاحراز ، كما أنه ليس للحيازة ، عنصر زمني معين كما أسلفنا القول .

اثباتهما

يثبت الاحراز والحيازة بكافة الطرق : طبقا لقاعدة اقتناعية الدليل . في المود الجنائية ، بما في ذلك البيئة والقرائن ، بشرط أن يبنى الاقتناع على اليقين . وقد قضى بأنه يكفي اثبات وجود المخدر في مكان هو في حيازة شخص ما حتى يعتبر هذا الشخص محرزا له . فمن وجد في دكانه حشيش يعتبر محرزا له لمجرد وجوده في دكانه . أما اقامة الدليل بعد هذا الوجود على علم المتهم نفسه بأن الحشيش موجود عنده فتكليف بالمستحيل ، انما له هو بعد ثبوت احرازه بهذه القرينة أن يدنعه بعدم العلم بوجود الحشيش عنده ، ويقيم الدليل على ذلك . وليس هذا من قبيل اثبات النفي ، بل انه يستطيع الاثبات بادعاء أن الغير هو الذي وضع

(١) راجع حسن المرصفاوى « مذكرات في جرائم المخدرات والسلاح والنش » سنة ١٩٦٠ ص ٣٩ . وقارن عوض محمد المرجع السابق ص ٤٠ - ٤١ .

الحشيش عنده في غفلة منه أو بغير رضائه (١) .

ولا يلزم لثبوت الاحراز - بل حتى الاتجار في المخدر - أن تضبط المادة المخدرة مع المتهم أو في محله (٢) ، بل يكفي أن يثبت أنها كانت معه بأى دليل يكون من شأنه أن يؤدي الى ذلك . فستى كان الحكم قد عني بإيراد الأدلة التي من شأنها أن تؤدي الى أن المتهم الذى عوقب قد دس الأفيون للمتهم الآخر (الذى لم يعاقب) ، فذلك يفيد أن ذلك المتهم قد أحرز الأفيون قبل وضعه فى المكان الذى ضبط فيه ، وبذلك يتوفر الاحراز فى حقه (٣) .

كما قضى بأنه ليس يعيب الحكم أن يعتبر المتهمين جميعا حائزين ومحرزين للمواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول وحده ، ما دام أنه استخلص من الأدلة السائفة التى أوردها أن المتهمين جميعا قد اتفقت كلمتهم على تهريب المواد المذكورة بالسيارة التى أعدها لهذا الغرض (٤) .

وإذا تعددت وقائع الاحراز أو الحيازة الصادرة من نفس الجانى ، بضبط قطع متعددة من المواد المخدرة فالواقعة واحدة ، ولو ضبطت هذه القطع فى أماكن متعددة ، أو فى بلدان شتى . فاذا كان المتهم قد ضبط بالقاهرة فى يوم معين ، ومعه مواد مخدرة ، وفى اليوم التالى فتش منزله بالاسكندرية وعثر به على مواد مخدرة ، فإن ما وقع من المتهم من احراز المخدر انما هو واقعة واحدة (٥) .

ويلزم بطبيعة الحال أن تدل محكمة الموضوع تدليلا كافيا على توافر الحيازة أو الاحراز فى حق المتهم ، فلا يكفي فى ذلك مثلا قول الحكم المطعون فيه ان الجواهر المخدرة المضبوطة كانت تحت مقعده ،

(١) نقض ١٩٣٢/١٢/٥ القواعد القانونية ج ١ رقم ٤٧ ص ٥٥

(٢) نقض ١٩٤٢/١١/٢ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٤٥٣ ص ١٤٠٨ .

(٣) نقض ١٩٤٤/٢/١٤ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٠٢ ص ٤١١ و ١٩٤٦/١/٢٨ ج ٧ رقم ٧٢ ص ٦٨ .

(٤) نقض ١٩٥٦/١/٢٦ أحكام النقض س ١٠ رقم ١٩ ص ٧٢ .

(٥) نقض ١٩٦١/١٠/١٠ أحكام النقض س ٦ رقم ١٣٦ ص ٤١٣ .

فان هذا التدليل قاصر في بيان توافر الركنين المادي والمعنوي معا للجريمة (١) .

كما قضى بأنه من المقرر قانونا أنه يتعين لقيام الركن المادي في جريمة احرار الجواهر المخدر أن يثبت اتصال المتهم به اتصالا ماديا . أو أن يكون سلطانه مبسوطا عليه ، ولو لم يكن في حيازته المادية . ومن ثم فان مجرد دفع الطاعن للمخدر الذي كان أمامه ، وأمام الشخص الآخر الذي كان يجالسه في وقت الضبط ، لا يفيد حتما وبطريق اللزوم اتصال الطاعن به ماديا ، أو أن سلطانه كان مبسوطا عليه قبل واقعة دفعه (٢) .

الصلة بين الاحراز والحيازة

هذا الذي ذكرناه عن الاحراز وعن الحيازة يفيد امكان قيام التداخل بين الأمرين . فالحيازة تشير في تقدير محكمة النقض اما الى احدى صور الحيازة الواردة في القانون المدني ، سواء أكانت تامة أم ناقصة أم مادية ، واما الى صورة خاصة بجرائم المخدرات ، وهي صورة مالك المخدر الذي لم تتوافر له احدى صور الحيازة الثلاث هذه . أما الاحراز فهو الامساك المادي بالمخدر ، أو ما هو في حكم الامساك المادي ، كالاحتفاظ به في مكان معين يحوز به الجاني حيازة فعلية .

فكأنه عند توافر احدى صور الحيازة التامة أو الناقصة الواردة في القانون المدني يصح اعتبار الجاني حائزا لمخدر ، وفي نفس الوقت تتوافر الصفة القانونية للحيازة . والاشارة الى احدى الصفتين في حكم الادانة تعني عن الأخرى ، اذ أن العقوبة واحدة . أما عندما تتوافر الحيازة المادية للجاني أى اليد العارضة - وحدها - على الجواهر المخدر دون أن يكون مالكا له ، أو حائزا له لحساب مالكة بصورة ما ، فهو محرز له ، ولا يصح وصفه بأنه حائز . وعندما تتوافر له الصفة

(١) نقض ١٩٦١/١٢/٥ احكام النقض س ١٤ رقم ١٩٩ ص ٦٦٢ .

(٢) نقض ١٩٦٤/٥/١٨ احكام النقض س ١٥ رقم ٧٧ ص ٣٩٨ .

القانونية للحيازة ، دون توافر أية سيطرة مادية عليه ، فهو حائز له . ولا يصح وصفه بأنه محرز .

الصلة بينهما وبين باقى الأفعال المادية

لا شبهة أيضا فى أن أفعال الاحراز أو الحيازة بحسب الأحوال قد تتداخل مع باقى الأفعال المادية التى يعاقب عليها تشريع المخدرات ، مثل الاتجاج والزراعة ، خصوصا بعد توسعه فى تعريف الجوهر المخدر وجعله يشمل حتى بذور النبات ، أو الشجرة فى أى طور من أطوار نموها . كما قد تتداخل مع أفعال الجلب والتصدير سواء كان محلها نفس المخدر أو النبات المنتج له أو بذوره . كما قد يتداخل الاحراز مع أفعال التعامل والوساطة فيه بالبيع أو الشراء أو التنازل أو التبادل . وكذلك مع أفعال تقديم المخدر للتعاطى ، أو تعاطيه بمعرفة نفس المحرز .

وهذا التداخل يجعل من الحيازة أو الاحراز - بحسب الأحوال - الركنين الماديين المميزين لجرائم المخدرات بوجه عام عن غيرها من الجرائم . لكن ليس لهذا التداخل من أثر ما فى العقاب ، لأن الشارع سوى فى العقاب بين الأفعال المادية كلها . وغاية ما هنالك أنه بعد تحقق حالة الحيازة أو الاحراز خفف من العقوبة المقررة ، اذا ثبت أن أيهما قد وقعت بقصد التعاطى الشخصى ، ولم يخفف منها اذا كانت أيهما قد وقعت بأى باعث آخر كالانتجار ، أو التعامل أو التقديم للتعاطى ، على ما سيليى بيانه فى المبحث المقبل .

الحيازة والاحراز حالتان مستمرتان

حيازة المخدر واحرازه تمثلان - كلاهما - حالات معينة هى التى حظرها الشارع فى شأن المخدرات ، لذا كانت الجريمة هنا مستمرة بغير شبهة ، فتخضع لأحكام هذا النوع من الجرائم فى شأن بدأ تقادم الدعوى ، الذى يبدأ فحسب من وقت انقطاع حالة الاستمرار . وكذلك فى شأن سريان القانون الجنائى ، وحجية الشئ المقضى به فيها ، فانها تحول دون إعادة المحاكمة عن مرحلة الاستمرار السابقة على الحكم النهائي دون حالة الاستمرار اللاحقة له . وما يصدق فى هذا الشأن على الاحراز يصح

أيضا على كل فعل مادی من فصيلته كزراعة المخدر ، لذا قضى بأن احراز نبات الخشخاش هو من الجرائم المستمرة (١) .

أما أفعال الشراء والتعامل والوساطة فيه ، عندما لا تكون مقترنة بحيازة المخدر ولا احرازه ، فهي جرائم وقتية ، وذلك لأن مناط التجريم فيها عبارة عن أفعال عابرة ، لا عن حالات دائمة كما هو الشأن في الاحراز وفي الحيازة . بل ان التعاطى نفسه فعل وقتى اذا لم تلحقه ولم تسبقه حالة حيازة ، كمن يتسلم قطعة أفيون من صديق له فيبتلعها على الفور . ولا يغير من ذلك حتى توافر صفة الادمان لدى الجانى ، اذا لم يكن الادمان مصحوبا بحيازة المخدر ولا باحرازه . لأن الادمان ، وإن كان حالة مرضية مستمرة ، إلا أن مناط التجريم ليس في هذه الحالة ، بل فيما يقتضيه الادمان من اتصال محظور بالمخدر ، سواء اتخذ هذا الاتصال صورة الحيازة فكان جريمة مستمرة ، أم صورة التعاطى من آن الى آخر فكان جريمة وقتية ، أو وقتية متتابعة .

المطلب الثالث

ركن العمد في جنایات المخدرات

ماهية هذا الركن

جميع الأفعال المادية التى تصدر من أشخاص لم يرخّص لهم الشارع بالاتصال بالمخدر عمدية . فيلزم اذا أن يتوافر لدى الجانى فيها القصد الجنائى العام ، وهو - على التعريف الشائع - انصراف اوداته الى ارتكاب الفعل الاجرامى مع العلم بتوافر أركانه فى الواقع ، وبأن القانون يحظره . والعلم بتجريم القانون له علم مفترض لا سبيل الى نفيه بحسب الأصل ، أما العلم بأن المادة - التى يحرزها الجانى أو يحوزها - مخدرة فهو غير مفترض (٢) .

(١) نقض ١٩٥٤/٥/٢٥ أحكام النقض س . رقم ٢٢٨ ص ٧٢
و ١٩٦٦/١٠/٤ أحكام النقض س ١٧ رقم ١٦٩ ص ٩١٨ .
(٢) للمزيد راجع عوض محمد المرجع السابق ص ٦٢ - ٦٦ وأدوار
غالى الذهبي في مؤلفه « جرائم المخدرات فى التشريع المصرى » ١٩٧٨
ص ٩٠ - ١٠٢ .

لذا ينبغي أن يقيم حكم الادانة الدليل عليه من واقع أوراق الدعوى .
أما القول بغير ذلك ففيه انشاء لقرينة قانونية لا سند لها من القانون
مبناها افتراض العلم من واقع الحيازة (١) . وفيما عدا هذا القصد العام
لا يلزم هنا - بحسب الشائع وبالذات في جرائم الحيازة والاحراز المجردة
عن قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي - قصد خاص ،
لا بمعنى ارادة نتيجة محددة يهدف اليها الجاني ، ولا بمعنى استلزام
باعث معين يدفعه الى سلوكه الاجرامى .

وفى هذا المعنى نقرأ لمحكمة النقض - منذ أول تشريع وضع
لمكافحة المخدرات فى بلادنا ، وهو القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ -
ما يلى : -

- كل الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون لا يشترط فيها
لتوافر ركن العمد الا مجرد العلم والارادة ، ولا يقتصر تحققها الى وجود
فكر تدليسى أو قصد سىء خاصين . فوجود ركن العمد فيها هو مسألة
موضوعية محضة يمكن استخلاصها ضمنا من تسليم قاضى الموضوع
بصفة عامة بثبوت الواقعة المعاقب عليها (٢) .

- جريمة احراز المواد المخدرة هى من جرائم العمد ، فهى تستلزم
مع الحيازة المادية العلم بأن الحرز هو من الأشياء المحظورة احرازها
يلون مسوغ قانونى . فيجب على القاضى أن يبين فى حكمه اقتناعه بقيام
علم المتهم بأن ما يحزره هو من المواد المحظورة . على أنه لا حرج على
القاضى فى استنتاج هذا العلم من أحوال المتهم ، وظروف الدعوى
وملابساتها (٣) .

وليس بالازم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن علم المتهم بأن ما يحزره
مخدر ، بل يكفى أن يتضح استظهار الحكم للعلم من مدوناته . وكل
المطلوب من حكم الادانة هو أن يثبت - على أى نحو يراه - توافر

(١) نقض ١٩٦٢/١٠/٢٩ أحكام النقض س ١٣ رقم ١٧٦ ص ٦٧٧ .

(٢) ١٩٢٨/١١/١٥ القواعد القانونية ج ١ رقم ١٤ ص ٢٠ .

(٣) نقض ١٩٢٩/٢/٧ القواعد القانونية ج ١ رقم ١٥١ ص ١٦١ .

القصد المطلوب في حق الجاني توافرا فعليا ، فلا يصح افتراضه افتراضا قد لا يتفق والحقيقة في واقعة الدعوى (١) .

هذا اذا لم يدفع أحد بانتفاء العمد المطلوب لدى الجاني . أما اذا دفع المتهم أو محاميه بهذا الانتفاء فانه يعد دفعا جوهريا منصبا على تقي توافر ركن في الجريمة لا تتحقق بدونه ، ومؤثرا بالتالي في مصير الدعوى ، ولذا يتعين على محكمة الموضوع أن تأخذ به ، أو أن ترد عليه بأسباب صحيحة سائغة مستمدة من أوراق الدعوى ووقائعها الثابتة ، وبوجه خاص عندما يكون في ظروفها ما يسمح باحتمال انتفائه (٢) .

لذا قضى بأنه اذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يكن يعلم أن المادة التي ضبطت لديه (مدافع البانجو) هي من نبات الحشيش ، ومع ذلك قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، ولم ترد على هذا الدفاع الذي له اثره في كيان الجريمة ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور البطل (٣) .

وبأن اعتراف المتهم بضبط النبات في حيازته ، مع انكار علمه بأنه مخدر ، لا يصلح أن يقام عليه الحكم بادائه في جريمة زراعة نبات الحشيش ، دون إيراد الأدلة على أنه كان يعلم أن ما أحرزه مخدر ، والا كان الحكم قاصرا متعينا نقضه (٤) .

(١) نقض ١٩٥٧/٤/٢٩ أحكام النقض س ٨ رقم ١٢٢ ص ٤٤٤ و ١٩٥٧/١٠/٢٨ س ٢١٩ رقم ٨١٤ و ١٩٦٢/٢/٢٦ س ١٣ رقم ٤٩ ص ١٨٧ و ١٩٦٣/١٠/٢٨ س ١٤ رقم ١٣١ ص ٧٢٥ .
(٢) راجع نقض ١٩٤٥/١١/٢٦ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٤٤ ص ١٠٤٨ و ١٩٤٦/٣/١٨ القواعد القانونية ج ٧ رقم ١١٥ ص ١١٠ .
و ١٩٤٩/١٢/٢٠ طعن رقم ١٧٢١ سنة ١٩ ق و ١٩٦٥/٦/١٥ أحكام النقض س ١٦ رقم ١١٧ ص ٥٨٦ .

(٣) نقض ١٩٤٦/١٢/٩ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٢٤٩ ص ٢٤٨ و راجع أمثلة أخرى للقصور في بيان ركن القصد في نقض ١٩٤٧/٣/١٠ ج ٧ رقم ٣٢٥ ص ٣١٠ و ١٩٥١/٤/١٠ أحكام النقض س ٢ رقم ٣٥٥ ص ٩٦٧ .

(٤) نقض ١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام النقض س ٦ رقم ٢٧٦ ص ٩٢٧ .
و راجع نقض ١٩٤٩/١٢/٢٠ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٤١ ص ١٠٤٨ .

كما قضى بأنه اذا كان المتهم قد دفع بأن شخصا آخر اعطاه اللقافة المضبوطة فوضعها في حجره الى أن حضر الضابطان فوقف وعندئذ سقطت من حجره ، وأنه ما كان يعلم كنه ما تحويه تلك اللقافة ، فانه كان من المتعين على الحكم أن يورد ما يبرر به اقتناعه بعلم الطاعن بأن ما يحزره من الجواهر المخدرة والا كان قاصرا في الرد على دفاع الطاعن (١) .

ولكن اذا كانت المحكمة قد استظهرت علم الطاعن بأن ما يحويه الجوال الذي ضبط في جازته هو أفيون ، من اعترافه في محضر البوليس بأنه عرض ما في الجوال على المتهم الثاني فأخبره بأنه أفيون ، وأنه ظل رغم ذلك محتفظا به حتى يسلمه عند رسو الباخرة الى رسول المتهم الثالث بعد أن يقبض العطية التي كان قد وعده بها هذا الأخير ، فان هذا الدليل الذي ساقه الحكم يكفي لتوفر العلم (٢) .

وكما بنى العمد المطلوب جهل المتهم أن يحوزه هو عبارة عن مخدر محظور ، كذلك ينمى مسؤوليته عن الواقعة توافر الاكراه المادي ، أو حالة الضرورة ، اذا توافرت أركانها ، ولا يعد من الضرورة في شيء حاجة المتهم الى تعاطي المخدر اشباعا لشهوة الادمان لديه ، لأن هذا هو بالذات ما قصد الشارع حظره بالتشريع ، ولا رغبته في التغلب على أي ألم ، ما لم يصف له الطبيب المختص نوعا معينا منه .

كما قضى بأن صغر السن لا يعد في جرائم المخدرات من محصور الضرورة ولا يقوم مقامها . فلا يجوز لمتهم قاصر أن يعتذر عن جريمة ارتكبها بأنه كان مكرها على ارتكابها بأمر والده ، لأنه ليس في صغر سنه ، واقامته مع المتهم الآخر وحاجته اليه ، ما يجعل حياته في خطر . جسيم لو لم يشترك مع هذا المتهم في احراز المواد المخدرة (٣) .

(١) نقض ١٩٦٧/٥/٢٢ احكام النقض س ١٨ رقم ١٣٦ ص ٦٩٩ .

(٢) نقض ١٩٥٤/٧/٣ طعن رقم ١٤١ سنة ٢٤ ق .

(٣) نقض ١٩٢٩/١١/٢٨ التواعد القانونية ج ١ رقم ٣٤٤ ص ٣٩١ .

هل الباعث يعد من عناصر العمد فيها ؟

الباعث على ارتكاب الجريمة هو الشعور أو الاحساس الذي قد يحمل الجاني على ارتكابها • وهو لا يعد - بحسب الأصل - ركيبا فيها ، الا في بعض أحوال استثنائية قد يتطلب فيها ائشارع صراحة أو ضمنا باعئا معينا لتوافر الجريمة • ويعد الباعث عندئذ بمثابة قصد خاص مطلوب لدى الجاني بالاضافة الى قصده العام •

ولم يتطلب الشارع في جرائم المخدرات - على كافة أنواعها - توافر باعث معين دون غيره كركن مطلوب للتجريم • ولكنه عند توزيع العقوبات أدخل في الاعتبار نوع الباعث الذي حمل الجاني على مقارقتها : -

- فنجد في المادة ٣٣ (ب) يتحدث عن قصد الاتجار بمعنى الباعث على الجريمة •

- ونجد في المادة ٣٤ (ب) يتحدث أيضا عن قصد الاتجار بنفس المعنى •

- ثم نجد في المادة ١/٣٧ يتحدث عن قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي بمعنى الباعث على الجريمة كذلك •

- وفي المادة ٣٨ يتحدث عن اتقاء قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي بمعنى اتقاء هذا الباعث أو ذاك •

وتبعاً لذلك لم يسمح الشارع بتطبيق نظام الظروف القضائية المخففة الوارد في المادة ١٧ من قانون العقوبات عند تطبيق أى من المادتين ٣٣ أو ٣٤ ، حين سمح به عند تطبيق أى من المادتين ٣٧ أو ٣٨ • ويجوز بالتالى عند تطبيق احدى هاتين المادتين الأخيرتين ، اذا حكمت المحكمة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة واحدة ، أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة عملاً بنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات •

فكأن أثر الباعث في هذه الجرائم منحصر مداه في تقدير العقوبة

بحسب النص المطبق ، دون أن يعد على أية حال من عناصر العمد فيها .
وفي هذا المعنى تقرر محكمتا العليا أنه يكفي لتوافر القصد الجنائي
في جريمة احرار المواد المخدرة أن يكون المتهم عالماً بأن ما يحرزه -
طال أمد الاحراز أو قصر - هو من المواد المخدرة المحظور احرارها دون
نظر الى الباعث له على الاحراز (١) .

كما نجدتها تقرر في قضاء آخر أن مجرد احرار المتهم للمادة
المخدرة - وهو يعلم بأنها مخدرة - يتوافر معه القصد الجنائي لدى
المتهم ، بصرف النظر عن الباعث على هذا الاحراز سواء أكان عرضياً
طارئاً أم أصلياً ثابتاً (٢) .

لذا يستوى في تحقيق العمد المطلوب أن يكون الباعث على الجريمة
هو الانبجار بالمخدر أم الادمان ، أم حب استطلاع أثر التعاطي ، أم رغبة
تلفيق تهمة للغير ، أم رغبة الجاني اخفاء أدلة جريمة حيازة مخدر
واقعة من شخص آخر ، أم حتى رغبة الدخول الى السجن هرباً من
بعض مشكلات الحياة . كما لا ينفي توافر العمد المعجز عن التوصل
الى معرفة الباعث على ارتكاب الجريمة بوجه التحديد .

موقف قضاء النقض من عنصر العمد فيها

وقد استقر قضاء النقض على المبدأ الذي أشرنا اليه في ظل
جميع التشريعات التي وضعت في بلادنا لمكافحة جرائم المخدرات ، ومنه
نسوق الأمثلة الآتية :

- اذا استخلصت المحكمة ، من وقائع الدعوى والأدلة التي أوردتها ،
أن المخدر الذي ضبط في دولاب المتهم قد دس فيه الشخص الذي بلغ
عن احرارها لهذا المخدر ، فاعتبرته هو المحرز وأداته وبرأت المتهم ،
فلا تثريب عليها في ذلك ما دام هذا الاستخلاص سائغاً (٣) .

(١) نقض ١٩٥٣/١١/٩ أحكام النقض س ٥ رقم ٢٥ ص ٧٢ .
(٢) نقض ١٩٥٤/١١/٢٢ أحكام النقض س ٦ رقم ٦٦ ص ١٩٩
و ١٩٦٧/٣/٢٧ س ١٨ رقم ٨٦ ص ٤٥٤ و ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ رقم ٢٢
ص ١٠٠ .
(٣) نقض ١٩٤٧/١/٢٨ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ١٤ ص ١٩٤٥ .

— ان الزوجة التي تحرز المخدر تعاقب ، ولا تنطبق عليها المادة ١٤٥ ع التي تنص على اعفاء الزوجة من العقاب اذا هي اعانت زوجها الجاني على الفرار من وجه القضاء بأية طريقة كانت ، لأنه متى كان عملها يكون جريمة أخرى فان عقابها عليها يكون واجبا ، ، ما دام ليس هناك نص على اغفائها من عقوبتها (١) .

أى أن المحكمة لم ترَ في باعث الزوجة على احراز المخدر — وهو رغبتها في معاونة زوجها على الفرار من جريمته — ما من شأنه أن يحول دون توافر جريمة الاحراز قبلها هي أيضا . وهي ، اذ اعتبرتها مرتكبة جريمة على حدة ، لا تستفيد بالتالى من الاعفاء المقرر بالمادة ١٤٥ ع ، لأن من شروطه أن تكون الجريمة التي تتبعها العدالة قد وقعت من الزوج أو من الأصل أو الفرع بحسب الأحوال ، أما هنا فقد وقعت الجريمة من نفس الزوجة . وانما يلزم أن يكون الفعل المادى قد صدر منها شخصيا ، أما اتخاذها موقفا سلبيا — ازاء نشاط زوجها في التعاطي أو التقديم للتعاطي أو الاتجار أو الانتاج — فلا يصلح بطبيعة الحال ميبا لمساءلتها جنائيا .

— كما رددت من جديد القول بأن جريمة احراز المخدر تعد متوافرة قبل الطاعن ، فلا يجديه كون الباعث على ارتكابها هو محاولة اخفاء ادلة الجريمة التي وقعت من متهم آخر ، أو أى غرض آخر ، لأن البواعث لا تؤثر على الجريمة (٢) .

— كما ذهبت أيضا الى أنه اذا كان المتهم انما أحرز المخدر ليدخل السجن فذلك لا يعفيه من العقاب (٣) .

(١) نقض ١٩٤٧/١٢/١٥ مجموعة عاصم كتاب ٢ رقم ١٤٨ ص ٢٢٥ و ١٩٣٢/١٠/٢٤ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٣٧ ص ١٠٤٨ .
 (٢) نقض ١٩٥٧/١٠/٣٠ أحكام النقض ص ٨ رقم ١٧٤ ص ١٠٠١ .
 (٣) نقض ١٩٤٨/٢/١٦ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٥٣٧ ص ٤٩٩ .
 وراجع أيضا نقض ١٩٣١/١٢/٢٨ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٣١ ص ١٠٤٧ و ١٩٣٤/٤/٣٠ رقم ٣٢ ص ١٠٤٧ و ١٩٣٦/١/٦ رقم ٣٣ ص ١٠٤٧ .

— وذُهِبَ في حكم آخر إلى أن المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز ، فتتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام . وأن النقل في حكم هذه المادة هو فعل مادى لا ينطوى في ذاته على قصد خاص (١) .

تطور في بعض القضاء الحديث

قلنا ان قضاء النقض كان قد استقر على القول بان جريمة الاتصال بالمواد المخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا جريمة عديدة لا يلزم لتوافرها — في كافة صورها — سوى القصد الجنائى العام على النحو الذى بيناه آنفا . أو بالأدق لقد كانت تعتبر أن الأصل في هذه الجريمة هو تقرير عتوبيتها المشددة ، الا اذا ثبت توافر باعث التعاطى عند مرتكب الحيازة أو الاحراز ، فعندئذ يستحق المعاملة الخاصة التى رسمها له الشارع . فكانت محكمة الموضوع عند الادانة بالعقوبة المشددة غير مطالبة بالتحدث عن قصد الاتجار الا اذا دفع بانتفاؤه ، أو اذا كانت واقعة الدعوى بحسب ظروفها ترشح لتوافر باعث التعاطى ، ولو لم يدفع به أحد على النحو الذى سنبينه فيما بعد .

الا ان محكمة النقض اتجهت اتجاها آخر في حكم صادر في نوفمبر ١٩٦٣ عندما قررت « أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد جعل جريمة احراز المخدرات من الجرائم ذات القصد الخاص ، حين اختط عند الكلام في انتقوبات خطة تهدف الى التدرج فيها ، ووازن بين ماهية كل قصد من التصود التى يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة احراز المخدرات ، وقدر لكل منها العقوبة التى تناسبها . ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم ، حيث لا يكفي مجرد القول بتوافر الحيازة المادية وعلم الجانى بأن ما يحزره مخدرا ، وكانت محكمة الموضوع قد دانت الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطبقت المادة

(١) نقض ١٩٦٦/١٢/١٢ احكام النقض س ١٧ رقم ٢٣٤ ص ١٢٢٧ و ١٩٦٨/٣/٤ س ١٩ رقم ٥٧ ص ٢٠٨ .

١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من غير أن تستظهر توافر القصد الخاص وهو « قصد الاتجار » لدى الطاعن فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور ويتعين نقضه « (١) » .

ولعل الاعتبار الأول الذي حمل محكمة النقض على تطوير قضائها في هذا الاتجاه الأخير هو أن تشريع المخدرات الحالي رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وإن جعل الاتصال بالمخدر في آية صورة كان خاضعاً للتجريم منى وقع في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، إلا أنه جعل مقدار العقوبة متوقفاً على نوع الباعث لدى الجاني ، على النحو الذي سنعرض لبيانه في المبحث المقبل ، وقد أشارت المحكمة الى ذلك صراحة في حكمها الآنف الإشارة اليه .

وهذا الاعتبار كان قائماً في ظل التشريع السابق ، إلا أن هناك اعتباراً آخر جديداً ، وهو نص المادة ٣٨ من التشريع الحالي الذي يعاقب على الاتصال بالمخدر ، ولو كان « بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي » ، وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وليس له ما يقابله في أى تشريع سابق ، ويهدف الى عقاب الاتصال بالمخدر ، ولو كان لمثل تلقيق تهمة لأنسان أو لمعارفته على الفرار من يد العدالة . وكانت محكمة النقض قد توصلت الى عقاب مثل هذا الاتصال غير المشروع بالمخدر عن طريق القول بأن جرائم المخدرات لا تتطلب بصفة عامة توافر أى قصد جنائي خاص ، مثل قصد الاتجار أو قصد التعاطي ، اكتفاء بتوافر القصد الجنائي العام ، وهو انصراف ارادة الجاني الى حيازة المخدر — عن علم بطبيعته — في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

أما الآن وقد وضع نص صريح لمواجهة هذه الحالة ، وهو نص المادة ٣٨ من تشريع المخدرات القائم ، والتي تنص على أنه « مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالعقوبة المنصوص

(١) نقض ١١/١١/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ رقم ١٤٥ ص ٨٠٨ .

عليها في المادة السابقة كل من حاز أو أحرز أو اشترى ٠٠٠ وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا » ، فلم تعد بعد ثمة حاجة ماسة للقول بأن جرائم المخدرات يكفي فيها توافر القصد الجنائي العام خصوصا وقد تحدث الشارع صراحة مرة عن قصد الاتجار (في المادتين ٣٣ ، ٣٤) . وثانية عن قصد التعاطي والاستعمال الشخصي (في المادة ٣٧) ، وثالثة عن انتفاء قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي (في المادة ٣٨) ، ورسم لكل حالة منها قدرا معينا من العقوبة لا تتجاوزه .

وعلى أية حال فإن هذا القضاء الحديث لمحكمة النقض لم يرسم للتعريم في جرائم الاتصال غير المشروع بالمواد المخدرة دائرة أخرى جديدة تغاير الدائرة التي استقرت لها من قبل ، وانما ذهب في تكييف القصد مذهباً له أسانيده في النصوص ، عندما جعل هذا القضاء من الباعث عنصرياً معنوياً في الجريمة ، ما دام يؤثر في عقوبتها ، حتى وإن كان لا يؤثر فيها وجوداً أو عدماً . وبالتالي جعل منه قصداً خاصاً مطلوباً فيها ، إذ من المعروف أن القصد الخاص قد يكون عبارة عن بائع معين قد يعتد به الشارع ويدخله في الاعتبار عند التعريم أو عند تكييف الفعل على نحو معين دون غيره ، أو قد يكون عبارة عن نتيجة محددة ينبغي أن يهدف الجاني إلى تحقيقها من جريمته (كما هي الحال مثلاً في نية ازهاق روح المجنى عليه في القتل ، أو تملك المال في السرقة) .

وهنا في جرائم المخدرات يتعذر القول بأن توافر بائع معين معتبر شرطاً في تعريم فعل الاتصال بالمخدر بوجه عام . ولكنه عنصر في القصد لازم لتمييز صورة معينة من أفعال هذا الاتصال عن صورة أخرى قد تكون أشد منها في عقوبتها أو أخف بحسب الأحوال . وهذا النظر لا يستقيم - بحسب هذا التكييف - إلا مع القول بأن كل صورة منها تمثل جريمة على حدة ، لا يميزها عن غيرها سوى عنصر هذا القصد الخاص ، بما قد يستتبعه من المغايرة في العقوبة بين حالة وأخرى ، وبما يقتضيه القول أيضاً بأننا لسنا أزاء مجرد ظروف مشددة في جريمة واحدة

بقدر ما نحن ازاء صور متنوعة لجرائم متقاربة ، قد تتميز كل منها عن الأخرى بهذا القصد الخاص دون غيره من أركان .

فالأمر في النهاية أمر تكييف جديد لوضع مستقر في القضاء ، أكثر منه أمر محاولة رسم دائرة في التجريم أضيق نطاقا عن ذي قبل ، من زاوية الركن المعنوي فيها . وهذا الاتجاه الجديد في التكييف له أثره المحتوم من زاوية التزام القاضي عند الادانة في جريمة من هذه الجرائم بالإشارة الى توافر نفس القصد الخاص الذي يتطلبه القانون فيها ، وبالتدليل على ذلك بأدلة سائغة تخضع لرقابة النقض في الحدود العامة التي تراقب فيها هذه موضوع الدعوى .

ولعل مما يؤكد ذلك أننا نجد قضاء النقض يكرر القول في أكثر من حكم لاحق لما تقدم أن القصد الجنائي في جريمة المادة ٣٨ من قانون المخدرات يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة المنوعة قانونا .

وبالتالى نجدها تقرر أن الشارع قد استهدف بما نص عليه في المادة ٣٨ من قانون مكافحة المخدرات على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون أن يحيط بكافة الحالات التي يتصور أن تحدث عملا ، وقد يفلت فيها حائز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي من العقاب (١) .

كما نجدها في جانب آخر من قضائها تصر على أن القصد الجنائي في جريمة مجرد احرار أو حيازة المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة المنوعة قانونا ، وأن المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن متى كان ما أوردته في مدونات حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان عالما بأن ما يحزره

(١) نقض ١٩٧٠/٣/٢٣ أحكام النقض س ٢١ رقم ١١٠ ص ٤٥٤
و ١٩٧١/١٢/٢٦ س ٢٢ رقم ١٩٥ ص ٨١١ و ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٣
رقم ٣٦ ص ٧١٤ .

مخدر (١) •

أما متى أذانت المحكمة المتهم عن جريمة مخدرات تتطلب قصد الاتجار فيلزم أن تقدم الدليل اليقيني على صحة توافر هذا القصد الخاص حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة في خصوص القصد من الاحراز ، والا كان حكمها قاصرا معيبا (٢) •

• * •

وفي هذا الشأن يلاحظ الدكتور ادوار غالى الذهبى بحق أنه « اذا كانت القاعدة العامة هي أنه يكفي لقيام الركن المعنوي في جنايات المخدرات توافر القصد العام الا أن المشرع قد اشترط قيام القصد الخاص في بعض هذه الجنايات •

وفي هذا الصدد تقول محكمة النقض أن قانون المخدرات قد جعل جريمة احراز المخدرات من الجرائم ذات القصد الخاصة حين اختط عند الكلام في العقوبات خطة تهدف الى التدرج فيها ووازن بين ماهية كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة احراز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها ••

والقصد الخاصة التي يعتد بها قانون المخدرات هي : قصيد التداول ، وقصد التعاطي والاستعمال الشخصي ، وقصد التقديم للتعاطي أو تسهيله للغير ، وقصد الاتجار • ومن الأهمية بمكان أن يبين الحكم القصد الخاص في الجريمة ، اذ تختلف العقوبة في كل هذه الصور •

والحالة الوحيدة التي يستوى فيها القصد الخاص مع القصد العام..

(١) نقض ١٩٧١/٢/٢١ احكام النقض س ٢٢ رقم ٣٩٠ ص ١٦٤
و ١٩٧١/٣/٢١ س ٢٢ رقم ٦٣ و ٢٥٩ و ١٩٧٢/١٠/١٥ س ٢٣ رقم ٢٣١
ص ١٠٣٩ و ١٩٧٥/٣/١٧ س ٢٦ رقم ٥٦ ص ٤٤٥ و ١٩٧٥/١١/٣٠
رقم ١٧٥ ص ٨٠٠ و ١٩٧٦/٥/٢٣ س ٢٧ رقم ١١٤ ص ٥١٠ •
(٢) راجع مثالا في نقض ١٩٧٢/٣/١٩ احكام النقض س ٢٣ رقم ٨٩
ص ٤١٠ •

من حيث العقوبة - هي حالة ارتكاب الجريمة بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي (م ٣٧) اذ يعاقب المتهم في هذه الحالة بنفس عقوبة من يرتكب الجريمة بغير قصد الاتجار أو الاستعمال الشخصي (م ٣٨) • ومن المسلم به أن هذه الجريمة الأخيرة لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز ، بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائي العام ، دون تطلب استظهار قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي •

وفي رأينا أن المشرع لم يكن موفقا عندما سوّى بين عقوبتي الجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ٣٧ ، ٣٨ • وللمحكمة أن تستدل على توافر القصد الخاص من أحوال المتهم وظروف الدعوى وملابساتها « (١) » •

ولنا عودة الى هذا الموضوع في المبحث المقبل عندما نتكلم عن أثر الباعث في العقوبة في جنايات المخدرات ، كما أن لنا عودة أخرى في الفصل الأخير من هذا الباب عند الكلام في بيانات أحكام الادانة في جرائم المخدرات بوجه عام •

المبحث الثاني

العقوبات في جنايات المخدرات

فرضت المواد من ٣٣ الى ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ عقوبات متنوعة على جنايات المخدرات بمضها أصلى وبعضها الآخر تكميلي • وسنفرد لكل نوع منهما مطلبا على حدة ، ثم سنفرد مطلبا أخيرا لبعض القواعد العامة التي تنطبق على النوعين معا •

(١) في مؤلفه في « جرائم المخدرات في التشريع المصرى » ١٩٧٨ ص ١٠٣ - ١٠٥ •

المطلب الاول

العقوبات الاصلية

اولا : عقاب التصدير والجلب والانتاج

نصت المادة ٣٣ من التشريع الآف الذكر ، معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، على أنه يعاقب بالاعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه .

(ا) كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ .

(ب) كل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار .

ثانيا : عقاب الاتجار والزراعة

نصت المادة ٣٤ من نفس التشريع ، معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، على أنه يعاقب بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه .

(ا) كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطي جوهرا مخدرا ، وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيه ، أية صورة ، وذلك في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون .

(ب) كل من زرع نباتا من النباتات الواردة في الجدول رقم (هـ) ، أو أصدر أو جلب أو حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل نباتا من هذه النباتات في أى طور من أطوار نموها هي وبذورها ، وكان ذلك بقصد الاتجار فيه أو بأية صورة ، وذلك في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون .

(ج) كل من رخص له في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في غرض من أغراض معينة ، وتصرف فيها بأية صورة كانت في غير تلك الأغراض .

(د) كل من أدار أو أعد أو هيا مكانا لتعاطي المخدرات .

ثالثا : عقاب التقديم للتعاطى والتسهيل له بغير مقابل

نصت المادة ٣٥ من نفس التشريع ، معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، على أنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه كل من قدم للتعاطى بغير مقابل جواهر مخدرة أو سهل تعاطيا في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون .

نطاق تطبيق الظروف القضاية المخففة في الأحوال السابقة

حظرت المادة ٣٦ من تشريع المخدرات ، بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، عند تطبيق نظام الظروف القضاية المخففة المبين بالمادة ١٧ من قانون العقوبات على أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة ، النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة أصلا للجريمة . وبعبارة أخرى لا يجوز النزول درجتين عن العقوبة الأصلية ، بل درجة واحدة فقط ، وهذا يؤدي بالضرورة الى عدم امكان النزول بالعقاب المبين فيها الى نطاق عقوبة الجنحة ، بل ان أقصى ما تملكه محكمة الجنايات هو أن تنزل بالاعدام الى الأشغال الشاقة المؤبدة ، وأن تنزل بالأشغال الشاقة المؤبدة الى الأشغال المؤقتة ، وأن تنزل بهذه الأخيرة الى السجن (من ٣ الى ١٥ سنة) .

وجرائم المواد من ٣٣ الى ٣٥ هذه تتميز بتوافر باع الاتجار بالمخدر لدى المتهم ، أو بالأقل بعدم ثبوت باع التعاطى أو الاستعمال الشخصى لديه . لأنه عند ثبوت توافر هذا الباعث الأخير لا مانع من تطبيق نظام الظروف القضاية المخففة المبين بالمادة ١٧ ع بقيد واحد هو ألا تقل مدة الحبس عن ستة أشهر ، وذلك اذا طبقت المحكمة احدى المادتين ٣٧ أو ٣٨ على التفصيل الذى سنبينه فيما بعد .

الاعفاء للتبليغ عن جرائم المواد السابقة

نصت المادة ٤٨ من تشريع المخدرات على أنه « يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها » .

فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل
الإبلاغ فعلا الى ضبط باقى الجناة » .

والحكمة من وضع هذا النص هى تشجيع مرتكبى هذه الجرائم.
على التراجع عن غيهم وإبلاغ أمرها الى السلطات العامة ، رغبة فى التوصل
الى معاقبة فاعليها ، ومكافحة لهذا النوع المزدول من الاجرام .

وهذا النص يقرر عذرا معفيا من العقاب ، لا سببا لامتناع
المسئولية ، ولا لإباحة قص الفصل الاجرامى . وهو أشبه ما يكون
بالعذر المعفى من العقاب الذى قرره المادة ٣٧/٦ من نفس التشريع
بالنسبة لتعاطى المواد المخدرة اذا تقدم من تلقاء نفسه للمصححة للعلاج
من حيث الآثار المترتبة عليه ، ولنا عودة فيما بعد الى هذا العذر
الآخر . وهو يشبه أيضا العذر الوارد فى المادة ٤٨/٥ من قانون
العقوبات بشأن التبليغ عن جريمة الاتفاق الجنائى ، وفى المادة ٢٠٥ منه
بشأن التبليغ عن جريمة تزيف المسكوكات .

شروطه

ويشترط للاعفاء من العقاب فى جرائم المخدرات للتبليغ عنها توافر
شرطين :

أولا : أن تكون الواقعة المبلغ عنها جنائية تخضع للمادة ٣٣ أو ٣٤
أو ٣٥ من تشريع المخدرات . أى جنائية تصدير مخدرات أو جلبها
أو إنتاجها بقصد الاتجار فيها (م ٣٣) . أو جنائية حيازة أو احراز
أو شراء أو تقديم للتعاطى بقصد الاتجار ، أو زراعة مخدرات بقصد
الاتجار فيها ، أو ادارة مكان أو اعداده لتعاطيها (م ٣٤) . أو جنائية
تقديم مخدرات لتعاطيها بغير مقابل ، أو تسهيل تعاطيها فى غير الأحوال
المصرح بها فى هذا القانون (م ٣٥) .

أما عن باقى جرائم المخدرات فلا ينصرف اليها هذا الاعفاء ، وبوجه
خاص جنائية المادة ٣٨ وهى حيازة المخدرات أو احرازها أو شرائها
أو إنتاجها ، بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى .
وهى تفرقة ليس لها ما يبررها ولا تعدو فى الراجع أن تكون سهوا من

الشارع ، خصوصا اذا رؤى أن هذه الجناية الأخيرة أقل خطورة في العمل ، وهي نادرة الوقوع جدا على أية حال ، ولنا عودة إليها فيما بعد .

ثانيا : ويشترط لاستحقاق الاعفاء من العقاب أن يكون التبليغ الى السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها من مصدر آخر غير المبلغ ، فاذا كانت تعلم بها من قبل وجب أن يوصل الابلاغ فعلا الى ضبط باقى الجناة .

وإذا كان المتهم المبلغ عن الجريمة قد أفضى بمعلومات صحيحة الى رجال الشرطة أدت بذاتها الى القبض على المتهم الثانى فيكون مناط الاعفاء قد تحقق ، ولا يحتاج في هذا الصدد بأن أمر المتهم الثانى كان معلوما لرجال الشرطة من قبل حسبما أسفرت عنه التحريات ما دام أن اقرار المطعون ضده قد أضاف جديدا الى المعلومات السابقة عليه من شأنه تمكين السلطات من القبض عليه (١) .

ومجرد اعتراف الجانى على نفسه بإرتكاب الجريمة قبل علم السلطات بها لا يتوفر به وحده موجب الاعفاء ، لأن مناط الاعفاء لذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الابلاغ على غير المبلغ (٢) .

وفي نفس الوقت لم يستلزم القانون اعتراف المتهم على نفسه كى يتمتع بالاعفاء ، فاذا استوجب الحكم ذلك كان هذا تقريرا قانونيا خاطئا (٣) .

وإذا قضت محكمة الموضوع بإعفاء المتهم من العقاب تعين أن يبين من حكمها أنها قد استظهرت توافر كل مقومات الاعفاء التى يتحقق بها حكم القانون ، ويستوى في ذلك أن يكون هناك دفع صريح بالاعفاء ،

(١) نقض ١٩٦٧/١/٣١ أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٨ ص ١٥٣ .

(٢) نقض ١٩٦٧/٤/٢٤ أحكام النقض س ١٨ رقم ١١١ ص ٥٦٣ .

(٣) نقض ١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٧٣ ص ٨٣٣ .

و ١٩٧٤/١٢/٢٩ س ٢٥ رقم ١٩٣ ص ٨٨٧ .

أم أن تخلو الأوراق من هذا الدفع الصريح إذا كانت وقائع الدسوى تشير من تلقاء نفسها الى توافره ، أو بالأقل ترشح لهذا التوافر .

وفي هذا النطاق مباشر محكمة النقض الرقابة على القانون وعلى الموضوع في حدود الاطار العام الذي اختطته لنفسها في الرقابة عليه ، أى بالقدر اللازم لأداء رسالتها في الاشراف على قانون الدعوى . وبالتالي فهي تراقب سلامة الحكم في هذا الشأن - كما في غيره - من شوائب القصور أو التناقض ، أو فساد الاستدلال ، أو خطأ الاسناد ، أو الابهام أو غيرها (١) .

كما تراقب فيه أيضا الاخلال بحق الدفاع . ولذا قضى بأنه اذا التفتت محكمة الموضوع عن تحقيق ما آثاره الطاعن من دفاع حول ثبوت تمتعه بالاعفاء لأنه أبلغ معلوماته عن جلب المواد المضدرة الى المخبرات الحرة التي يمكن الرجوع اليها للتحقق من ذلك فان التفاتها عن تحقيق ذلك يصم حكمها بالاخلال بحق الطاعن في الدفاع (٢) .

والمبلغ غير مسئول بطبيعة الحال عن صحة اجراءات القبض أو التفتيش أو الضبط أو عن تتيجتها ، فهو مستحق للاعفاء حتى ولو وقع في هذه الاجراءات بطلان أدى الى تبرئة المتهمين أو قصور في التحقيق أدى الى عدم ثبوت التهمة قبلهم .

والراجع أن اعتراف الجاني على شركائه في الجناية وارشاده عنهم يجعله مستحقا للاعفاء ، حتى ولو عدل بعدئذ عن هذا الاعتراف ما دام قد أتى الاعتراف ثمرته وهي تسهيل القبض عليهم (٣) . أما اعترافه بعد القبض عليه وعلى شركائه فلا يعفيه من العقاب (٤) . والمفروض في هذه الحالة هو أن يكون التحقيق قد تكشف من تلقاء نفسه عن هؤلاء

(١) راجع مثالا في نقض ١٩٧٣/٦/٣ أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٤٣ ص ٦٩٠ .

(٢) نقض ١٩٧٣/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢١٤ ص ١٠٣٢ .

(٣) نقض ١٩٣٦/٢/١٧ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤٤٢ ص ٥٤٩ .

(٤) نقض ١٩٣٠/١/٣٠ قضية رقم ٤٦٢ س ٤٧ ق الموسومة الجنائية ج ٢ ص ٣٦٠ .

الشركاء (١) • والا فان الاعتراف على الشركاء ولو بعد القبض يعفى
المعترف من العقوبة بشرط الارشاد عن شركائه الذين لم يتوصل اليهم
التحقيق •

وفي خصوص جرائم المخدرات تقرر محكمة النقض أن « منأط
الاعفاء الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في
الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء ، مع ورود الابلاغ على غير المبلغ ...
فاذا لم يتحقق صدق البلاغ بأن لم يثبت أصلا أن هناك جناة آخرين
ساهموا مع المبلغ في ارتكاب الجريمة فلا اعفاء لاتقاء مقوماته » (٢) •

وكذلك اذا تناقض المتهم في تحديد شخصية من سيتسلم منه المخاز
بعد خروجه من الدائرة الجبركية فان هذا التناقض يكفى سندا لرفض
دفعه بأحقية في الاعفاء (٣) •

طبيعة الاعفاء وسلطة المحكمة فيه

قلنا ان الاعفاء الموضع بالمادة ٤٨ من تشريع المخدرات يعد عذرا
قانونيا معفيا فلا ينصرف الى غير صاحبه من الجناة ولا يزيل الصفة
الاجرامية للفعل ، ولا يحول دون امكان المسؤولية المدنية للجاني • وهو
عذر ملزم للمحكمة متى توافرت شروطه ، فلم تترك المادة ٤٨ من تشريع
المخدرات الخيار للمحكمة في تقدير الاعفاء سواء أحصل التبليغ الى
السلطات العامة قبل علمها بالجريمة ، أم بعد علمها بها متى أدى الى ضبط
باقي الجناة (٤) • ومن ثم اذا طلب المتهم اعفاءه من العقاب تأسيسا على
أنه ساعد السلطات في القبض على متهم آخر وجب الرد على هذا
الطلب ، لأنه دفاع جوهرى والا كان الحكم معيبا بالقصور في

-
- (١) نقض ١٩٥١/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢ رقم ٤١٣ ص ١١٣٢
و ١٩٧٠/١٢/٧ س ٢١ رقم ٢٨٩ ص ١١٩١ •
(٢) نقض ١٩٧١/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٢ رقم ٣٥ ص ١٤٤ •
(٣) نقض ١٩٧١/٣/٢٩ أحكام النقض س ٢٢ رقم ٧٥ ص ٣٢٥
و ١٩٧٦/٥/٢٣ س ٢٧ رقم ١١٤ ص ٥١٠ •
(٤) قارن عدل المادة ٢/٢٠٥ عقوبات بشأن التبليغ عن جريمة تزيف
المسكوكات وتزوير العملة الورقية أو ادخالها للبلاد أو ترويجها •

التسبيب (١) •

وأما إذا سكت المتهم عن التمسك بإعفائه من العقاب فإن محكمة الموضوع - حسب رأى محكمة النقض - لا تلتزم بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به أمامها ، فإذا لم يتمسك المتهم أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب فلا يكون له أن ينعى على حكمها اغفاله التحدث عن ذلك (٢) •

وهذا القضاء ينبغي أن يلحقه اعتراض هام ، وهو أن الأعذار المعفية من العقاب كلها من النظام العام ولا شبهة في ذلك ، فهي لم تقرر حماية لشخص المتهم بقدر ما تقرر اعتبارا لتحقيق صالح عام هو هنا صالح المجتمع في تشجيع الكشف عن هذه الجرائم وتسهيل الوصول الى الجناة فيها • ولا يصح أبدا أن يروح المتهم ضحية سهو أو جهل منه بأحكام القانون في هذا الشأن •

ولذا يمكن القول بأن الرأي الصحيح - بلا تردد - هو أنه إذا كانت ظروف الواقعة تكشف بنفسها عن أحقية المتهم في الاعفاء فمحكمة الموضوع مطالبة بتطبيقه • وإذا كانت هذه الظروف نفسها ترشح مجرد ترشيح لأحقية الاعفاء فإنه يكون على المحكمة أن تناقش هذا الترشيح كما هو الشأن في جميع الدفوع المستمدة من أحكام التشريع العقابي سواء أكانت دفوعا بالإباحة ، أم بالأعذار القانونية المخففة ، أم بالأعذار المعفية من العقاب كما هي الحال هنا • فكلها تمثل حقوقا مكتسبة لأصحابها لا يمكنهم التنازل عنها صراحة ، أو ضمنا بالسكوت عن ابدائها •

وإذا كانت عناصر الاعفاء متوافرة وواضحة من نفس عبارات حكم الموضوع فيمكن اثارته بالتالي لأول مرة في النقض طبقا للقاعدة العامة

(١) نقض ١٩٦٥/١٠/٢٥ أحكام النقض من ١٦ رقم ١٣٨ ص ٧٣١ و ١٩٧٠/٣/١ ص ٢١ رقم ٧٧ ص ٣١٢ و ١٩٧١/٣/٢٨ ص ٢٢ رقم ٧١ ص ٣١٠ •

(٢) نقض ١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض من ٢٤ رقم ٣٠ ص ١٣٠ •

في جميع الدفوع المتصلة بالنظام العام ، ما دامت لا تقتضى تحقيقا في وقائع الدعوى مما لا تختص به المحكمة العليا .

وتحديد أركان العذر وشروطه فصل في مسألة قانونية . أما البحث فيما اذا كان قد صدر تبليغ من المتهم أم لا ، وما اذا كان هذا التبليغ كان قبل علم السلطات العامة أم لا ، وما اذا كان هو الذى أدى فعلا الى ضبط باقى الجناة أم لا ، فهو فصل في مسألة موضوعية ، فلا يخضع لرقابة النقض ، ما دام استخلاص الحكم في شأنه كان سائفا مقبولا ، وبأسباب مستمدة من أوراق الدعوى وظروفها الثابتة (١) . ويلزم ان يكون تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر هذا الاعفاء للتبليغ بعد اسباغها الوصف القانونى الصحيح على واقعة الدعوى ، لانه قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (٢) وحالات الاعفاء وردت على سبيل الحصر فلا يجوز التوسع في تفسيرها بطريق القياس (٣) .

رابعا : عقاب الاحراز والحيازة والانتاج بقصد التعاطى او الاستعمال الشخصى

نصت على عقاب الاحراز والحيازة والانتاج . . بقصد التعاطى او الاستعمال الشخصى المادة ٣٧ من تشريع المخدرات ، عندما قررت أنه يعاقب بالسجن وبغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه ، كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة أو زرع نباتا من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) أو حازها أو أحرزها أو اشتراها ، وكان ذلك بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، وذلك كله ما لم يثبت أنه قد رخص له بذلك بموجب تذكرة طبية أو طبقا لأحكام هذا القانون .

ولا يجوز أن تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر في حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

(١) نقض ١٩٣٦/٢/١٧ الأنف الاشارة اليه .

(٢) نقض ١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ رقم ١٤٦ ص ٧٢٢ .

(٣) نقض ١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢٦٥ ص ١٢٠٧ .

فكان العقوبة الأساسية في كل الأفعال المادية التي محلها مخدرات ، والصادرة عن أشخاص لم يرخص لهم القانون في الاتصال بها ، هي تلك الواردة في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، وهي الاعدام في الأولى ، والاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة في الثانية ، والأشغال الشاقة المؤقتة في الثالثة . فضلا عن الغرامة كعقوبة تكميلية وجوبية في جميع الأحوال (من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف) * ولا يجوز هنا عند اعمال نظام الظروف القضائية المخففة الواردة في المادة ١٧ ع النزول بالعقوبة أكثر من درجة واحدة فحسب ، على ما بيناه في صفحة ٦٩ *

ولكن عاد الشارع في المادة ٣٧ من نفس التشريع وخفف العقاب الى السجن ، وغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف ، على من زرع المخدر أو حازه أو أحرزه أو اشتراه بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي * وفي نفس الوقت أجاز تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة (م ١٧ ع) على ألا تقل مدة الحبس عن ستة أشهر (حين أنها كان يمكن أن تصل في النزول الى ثلاثة أشهر لولا هذا القيد) * ويجوز بداهة وقف تنفيذ العقوبة عملاً بالمادة ٥٥ ع في هذه الحالة ، بشرط ألا يكون المتهم قد سبق الحكم عليه في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون (م ٤٦) ، وذلك على ما سنبينه فيما بعد *

اثر بائع التعاطي في العقوبة

مناطق تطبيق المادة ٣٧ من تشريع المخدرات دون غيرها من المواد على أفعال الزراعة والحياسة والاحراز والشراء هو أن يقع أى فعل منها ببائع التعاطي أو الاستعمال الشخصي دون غيره من البواث *

وقد بينا فيما سبق كيف أن هذا البائع لا يعد ركناً في التجريم ولا من عناصر العمد ، الذي يكفي فيه هنا - بحسب الأصل - القصد العام وحده (١) * بل انه يعد في جرائم المخدرات مجرد عذر قانوني فريد في نوعه *

فمن شأن الأعدار القانونية العادية أن يطبق القاضي عقوبة الجسجعة
- وجوبا أو جوازا بحسب الأحوال - بدلا من عقوبة الجنابة المقررة
أصلا للواقعة . أما هنا فما هى العقوبة تنزل من الاعدام أو من الأئغال
الشاقة المؤبدة - بحسب الأحوال - الى السجن فحسب . وتنزل فى
الغرامة أيضا فىصبح مقدارها من ٥٠٠ جنيه الى ثلاثة آلاف (بدلا من
ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف عند انتهاء قصد التعاطى) .

وهذا العذر فريد فى نوعه أيضا لأنه يسمح للمحكمة بتطبيق نظام
الظروف القضائية المخففة المبينة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وبالتالى
بالنزول بالسجن الى الحبس بشرط ألا يقل عن ستة أشهر .

وحكمة هذا التخفيف المزدوج واضحة فى أن من يحرز المخدر
لتعاطيه أقل خطورة على المجتمع ممن يحزره للاتجار فيه ، أو ممن يتاجر
فيه فعلا . فالمدمن أقرب الى المريض الجدير بالعلاج ، منه الى الشقى
الجدير بالسجن .

عن الإيداع بالمصحة

مراعاة للاعتبارات الآتية ذكرها رأى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
أن يجيز للمحكمة ارسال المدمن الى مصحة للعلاج بدلا من السجن .
وذلك « أخذا بتوصيات الأمم المتحدة وأسوة بما هو متبع فى بعض البلاد
المتقدمة ، وعطفا على مرضى الادمان على المواد المخدرة والعمل على
علاجهم من هذا الداء » ، وذلك على ما ورد فى المذكرة الايضاحية لمشروع
هذا القانون .

وقد نصت على هذا الترخيص بالارسال الى مصحة الفقرة الثالثة
من المادة ٣٧ عندما قررت أنه « يجوز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة
النصوص عليها فى هذه المادة أن تأمر بإيداع من ثبت ادمانه على تعاطى
المخدرات احدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها الى أن
تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات المذكورة الافراج

عنه ، ولا يجوز أن تقل مدة البقاء عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين (١)
(معدلة بالقانون ١٦ لسنة ١٩٧٣) •

وتشكل اللجنة المشار إليها في الفقرة السابقة على النحو الآتي : -

١ - وكيل وزارة الصحة رئيسا •

٢ - محام عام يندبه النائب العام •

٣ - الأعضاء الآتي بيانهم أو من ينوب عنهم •

مدير الأمن العام • مدير إدارة مكافحة المخدرات • مدير إدارة
المساعدات الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية • مدير إدارة الأمن
الصناعي بوزارة القوى العاملة • مدير إدارة الصحة العقلية والنفسية
بوزارة الصحة •

٤ - مدير المصحة •

وللجنة أن تستعين في سبيل تأدية مهمتها بمن ترى الاستعانة به •

والحكم بهذا التدبير العلاجي جوازي للمحكمة فهي بالخيار بين أن
توقع العقوبة المقررة بالمادة ٣٧ (وهي السجن وغرامة من خمسمائة
الى ثلاثة آلاف جنيه) أو أن تأمر بإيداع المدمن إحدى المصحات لعلاج
حيث لا يمكن مدة أكثر من سنتين •

« وواضح أن التوازن بين هذين الأمرين مفقود تماما وكان الأجدر
بالمشرع أن يجعل إيداع المدمن بالمصحة وجوبيا ما دام قد ثبت لدى
المحكمة ادمان المتهم على المخدرات اذ في هذه الحالة لا يفيد السجن
في علاجه ولذلك فالتأنيب بالمشرع أن يبادر في أسرع وقت الى تعديل
المادة ٣٧ بجعل إيداع المدمن بالمصحة وجوبيا على القاضي فذلك خير

(١) وقضى بأن الحكم بهذا التدبير الاحترازي يقتضي بإدء الأمر أن
يكون الجاني مدمنا وأن ثبت في حقه هذا الوصف . فلا يجوز الحكم به
ما دامت الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه لا تشير من قريب أو من بعيد
الى تلك الحالة ، وليس في مدوناته ما يرشح لها أو ينبئ عنها (نقض
١٩٦٠/١٠/٢٤ طعن رقم ١٢٦٠ سنة ١٩٦٠ ق ٣) •

وأجدى للمتهم والمجتمع معا « (١) » .

وقد أخذت محكمة النقض بهذا الرأي في ظل القانون القديم رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ اذ قضت بأن هذا القانون اذ رخص في المادة ٣٦/٢ للقاضي أن يحكم بارسال المتهم (المدمن) الى اصلاحية خاصة لمدة معينة . . . لم يقصد أن يجعل له الخيار في أن يحكم على من ثبت قبله هذه الجريمة بأى من هاتين العقوبتين بلا قيد ولا شرط .

بل أن المفهوم من عبارة النص ذاتها أن كل عقوبة منهما لها حانة خاصة بها يتعين ابقاها هي دون غيرها فيها ، والتخير الوارد في النص لا يراد منه في الواقع الا أن يترك للقاضي الحرية في تقدير حالة كل تهم من جهة استحقاقه لهذه العقوبة أو تلك . . . ذلك لأن الحبس (وهي عقوبة القانون القديم) والاصلاحية ليستا عقوبتين متعادلتين يحكم القاضي بأيهما حسب ميثيته في كل دعوى بغض النظر عن حالة كل منهم وظروفه ، بل ان كل منهما قد تقرر ملاحظا فيه غرض خاص (٢) .

وصياغة نص المادة ٣٧/٢ من القانون القائم تماثل صياغة نص المادة ٣٦/٢ من القانون القديم ، فلا يزال هذا الرأي محتفظا بكل قيمته — بل ومن باب أولى بعد أن أصبحت واقعة الاحراز للادمان جنائية عقوبتها السجن .

وكل ما تغير هو أن المحكمة لم تعد تملك تحديد مدة الاقامة في المصحة للمتهم المدمن بل ان الأمر موكل للجنة المختصة . فاذا حدد حكم الادانة مدة الاقامة في المصحة وقع في خطأ في تطبيق القانون وتعين نقضه جزئيا وتصحيحه والقضاء بايداع المتهم المصحة حتى تقرر اللجنة المختصة الافراج عنه (٣) .

ولا يجوز أن يودع المصحة من سبق الأمر بايداعه بها مرتين أو من لم يبيض على خروجه منها أكثر من خمس سنوات .

(١) ادوار غالى الذهبى . المرجع السابق ص ١٤٨ .
(٢) نقض ١٩٤١/١/٦ قواعد محكمة النقض في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ٥٨ ص ١٥٥ .
(٣) نقض ١٩٦٥/٣/٢٩ أحكام النقض من ١٠٦ رقم ٦٥ ص ٢٠٢ .

وقد ورد في تعليق هذا القيد الأخير في المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون « أنه لما كان من دخل المصحة وعاد بعد خروجه منها الى استعمال المخدرات قبل انقضاء خمس سنوات على ذلك هو في غالب الأمر شخص لم يجد العلاج معه تقعا ، ولذا فقد نص على أنه في هذه الحالة لا يجوز أن يودع المصحة ثانية » .

ولكن اذا كان المتهم لم يدخل المصحة بعد ، فليس ثمة مانع من ايداعه المصحة ولو ضبط من جديد محرزا مادة مخدرة لتعاطيها . ولذا قضى بأنه لما كان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن تقدم لمكتب القاهرة التابع لإدارة مكافحة المخدرات لعلاج من الادمان وأحيل الى الكشف الطبي ، فقرر إحالته للمصحة للعلاج وقيّد بسجل المدمنين بالإدارة حتى خلا محل في المصحة فأحيل اليها ونسب اليه احراز المخدر وقت دخوله اليها . ولما كان الحكم لم يعن باستظهار حالة الادمان لدى الطاعن وتقدمه من تلقاء نفسه للعلاج وأثر ذلك على اغفائه من المسؤولية في حكم المادة ٣٧/٦ فان ذلك يعيبه بالقصور ويوجب نقضه والاحالة (١) .

واذا أصبح ايداع المتهم بالمصحة غير جائز بسبب سبق ايداعه بها مرتين ، أو عدم مضي أكثر من خمس سنوات على خروجه منها فلا يوجد ما يمنع من استفادته من قاعدة عدم اقامة الدعوى الجنائية ضده اذا تقدم من تلقاء نفسه للعلاج على الرغم من عدم جواز الحكم بإيداعه بها . وذلك نظرا لعموم النص ، ولأنه لا يوجد بقانون المخدرات ما يحول دون أن يتقدم مدمن المخدرات من تلقاء نفسه للعلاج ، ويمكنه في كل مرة أن يستفيد من حكم المادة ٣٧/٦ من هذا القانون لأن نصها عام ومروى يقضى بأنه « لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للعلاج » .

(١) نقض ، ١٩٦٦/٥/٢١ أحكام النسخ من ١٧ رقم ١٠٨ ب ٦٠٨ :

وتقتضى نفس المادة أيضا بأنه في حالة مغادرة المريض للمصلحة قبل صدور قرار اللجنة المختصة يلزم دفع تكفات العلاج ، ويجوز تحصيلها منه بطريق الحجز الإداري »

التقدم للعلاج كعذر معفى من عقاب المتعاطي

استحدث القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ حكما جديدا واردا في المادة ٣٧/٢ عندما نصت على أنه « لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصلحة للعلاج » . وهذا النص يتضمن تطبيقا صريحا لمبدأ سائد في الفقه الجنائي الحديث يقتضى عدم جواز الجمع بين التدبير الاحترازي الشخصى وبين العقوبة الجنائية .

وهو يقيم عذرا قانونيا عبر عنه « بعدم اقامة الدعوى الجنائية » وهو من نوع الأعدار المعفية من العقاب ، اذ كلها تستتبع بالضرورة عدم اقامة الدعوى الجنائية على الجاني متى توافرت أركان العذر ، ويترتب عليها كلها الاعفاء من العقاب فحسب ، فهو ليس من موانع المسؤولية الجنائية ، ولا من أسباب اباحة الفعل . فلا يستفيد منه مثلا الشريك بالتعريض ، ولا الفاعل الذى لا تتحقق له شروط الاعفاء ، فهو عذر شخصى لا يتعدى أثره الى غير صاحبه . وهو ملزم لسلطة الاتهام لا خيار لها فيه . واذا دفع بهذا العذر أمام المحكمة كان الدفع جوهريا ووجب الرد عليه في أسباب الحكم ، والا كان معييا بالقصور في التمسيد (١) .

وبالتالى فانه اذا كان المتهم قدّم الى الضابط قطعة المخدر وطلب دخوله أحد الملاجئ دون أن يطلب الحاقه بالمصلحة ثم اعترف في تحقيق النيابة بحيازته للمخدر المضبوط وتقديمه اياه للضابط وعلا ذلك برغبته دخول إحدى المصحات لعلاج من الادمان رفض ذلك وأصر على رغبته في دخول السجن ، فان الحكم اذ أثبت أن المتهم طلب الى الضابط الحاقه بإحدى المصحات للعلاج يكون معييا بالخطأ في الاسناد في واقعة جوهريه لها أثرها على صحة تعريض الدعوى الجنائية ، وقد أدى به هذا الخطأ

(١) نقض ١٩٦٦/٥/١٠ أحكام النقض س ١٧ رقم ١٠٨ ص ٦٠٨ .

(٢ م - قانون العقوبات الكمبلى) .

الى الخطأ في القانون - ذلك بأنه اعتبر أن تقديم المتهم المخدر للضابط من تلقاء نفسه فعلا مباحا لاستعماله حقا خوله القانون وهو رغبته في العلاج ... في حين أن ما أثاره المتهم لا يندرج تحت أسباب الإباحة ، لأن المشرع انما استحدث بالمادة ٣٧/٦ من قانون المخدرات تدييرا وقائيا ... واذا كان الفعل مجرما في الحالين فان أسباب الإباحة تنحصر عنه ، واذا ما كان الحكم المطعون فيه قد جاب هذا النظر القانوني فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه (١) .

وكل المطلوب هو أن يتقدم مدمن المخدر من تلقاء نفسه الى المصحة للعلاج قبل تحريك الدعوى قبله . وتتحرك الدعوى بتحقيق النيابة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق ، أو بمن تندبه لهذا الغرض من ضباط الشرطة ، أو يرفع الدعوى أمام المحكمة . فلا تعتبر أن الدعوى قد بدأت بأى اجراء قد تتخذه سلطات جمع الاستدلالات ولو في حالة التلبس بالجريمة (٢) .

ولا تسرى قاعدة الاعفاء من اقامة الدعوى الجنائية على من كان محرزا للمخدر لم يقدمه الى الجهة المختصة عند دخوله المصحة (م ٣٧/٦ معدلة بالقانون ١٦ لسنة ١٩٧٣) .

وقد عللت المذكرة الايضاحية لمشروع هذا القانون في تبرير هذه القاعدة الأخيرة أنها وضعت « تفاديا لما كشف عنه العمل من اتخاذ الحكم المقرر بالفقرة السادسة من المادة المذكورة ذريعة للافلات من المسؤولية ممن يسعون الى ترويج المخدر داخل المصح العلاجي ... وعمد ما يحقق غرض الشارع بقصر الاستفادة من حظر اقامة الدعوى على المدمن الجاد في الاقلاع عن عادته » .

الخطأ في القانون عند تحديد قصد التعاطي

واذا وقع الحكم المطعون فيه في خطأ صريح في تطبيق القانون ، بأن

(١) نقض ١٩٦٧/١/٣٠ أحكام النقض من ١٨ رقم ٢٢ ص ١٢١ .
(٢) نقض ١٩٦٦/٥/١٧ (الهيئة العامة للنواذ الجزائية) أحكام النقض من ١٧ رقم أ ص ٤١٥ و ١٩٦٨/١١/٤ من ١٩ رقم ١٧٨ ص ٨٩٩ .

أثبت أن القصد من احراز المخدر كان التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، لكنه - رغم ذلك - عاقب الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فان ذلك يعد خطأ في القانون مما تملك محكمة النقض تصحيحه بنفسها بالغاء العقوبة المقررة بها ، وتقدير عقوبة على الطاعن على مقتضى المادة ٣٧ . وذلك مثلاً اذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن عدد شجيرات الخشيش التي زرعها المتهم ضئيل ، وكان ما أورده من عناصر وأدلة يفيد بذلك توافر الحيازة بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي مما يوجب على المحكمة تطبيق المادة ٣٧ بدلا من المادة ٣٣ (١) .

وغنى عن البيان أن استظهار محكمة الموضوع أن الاحراز كان بقصد التعاطي وتغييرها الوصف القانوني للواقعة دون اضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة الى المتهم ، لا اخلال فيه بحق الدفاع (٢) . ولا يلزم هنا تنبيه المتهم الى هذا التغيير لأنه ليس فيه اضافة تتضمن تعديلا للتهمة المسندة اليه ، ولأن هذا التغيير هو في مصلحته .

خامسا : عقاب الحيازة أو الاحراز أو الشراء بغير قصد الاتجار ولا التعاطي

استحدث القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ نصا جديدا هو نص المادة ٣٨ منه التي تقضى بأنه ، مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون ، يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة (وهي السجن والغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه) كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة ، وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا .

فكان الشارع أخضع بذلك للتجريم أفعال الحيازة أو الاحراز التي تقع بغير قصد الاتجار ، ولا قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، كذلك

(١) نقض ١٩٥٩/٥/١١ أحكام النقض س ١٠ رقم ١١٤ ص ٥٢٢

(٢) نقض ١٩٥٦/١/٨ أحكام النقض س ٨ رقم ٢٧٥ ص ١٠٠٩

و ١٩٦٣/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٤ رقم ٨٣ ص ٤٣٠

التي تصدر من شخص لتفليق تهمة لآخر ، أو من زوجة لمعاونة زوجها
على الفرار من جريمة احراز المخدر ، أو من شخص غير تاجر ولا مدمن
إذا أراد بإحرازه المخدر دخول السجن فحسب لأمر ما . فأصبح هذا
الوضع وضعاً تشريعياً بعد أن كان - قبل صدور القرار بقانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ - وضعاً قضائياً مستنداً الى اجتهاد المحكمة العليا في تأويل
القانون ، أكثر منه الى نص معين فيه .

ويؤدى هذا الوضع الجديد الى امكان تطبيق نظام الظروف
القضائية المخففة المبين بالمادة ١٧ من قانون العقوبات على جريمة احراز
المخدر أو حيازته ، بالنزول بالعقوبة الأصلية درجة واحدة أو درجتين ،
حتى اذا انتهى باعث التعاطي لدى الجاني ، وحل محله باعث آخر من
نوع ما ذكرنا ، ومع امكان الاستفادة من وقف التنفيذ متى توافرت
شروطه طبقاً للمادة ٥٥ ع . بشرط ألا يكون هو على أية حال باعث
الانتجار ، ولا التقديم للتعاطي ، أو التسهيل له سواء بمقابل أم بغير
مقابل ، اذ قيدت المادة ٣٦ من تشريع المخدرات الحالي تطبيق نظام
الظروف القضائية المبين بالمادة ١٧ ع على جرائم المواد ٣٣ الى ٣٥
- فحسب - منه بعدم جواز النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة
المقررة للجريمة أصلاً ، أما ما عداها فيخضع للقواعد العامة ، ومنها
جناية المادة ٣٨ هذه .

وقد سبق أن بينا كيف أن هذا النص الجديد أقر وضعاً سبق أن
استقر في قضاء النقض ، وأيده صراحة ، عندما تكلمنا عن ركن العمد
في جنایات المخدرات وكيف أن الباعث لا يعد من عناصره (١) .

المطلب الثاني

العقوبات التكميلية والتدابير الاحترازية

نص تشريع المخدرات على بعض عقوبات تكميلية وهي :

أولاً : المصادرة .

(١) راجع ما سبق في ص ٥٩ - ٦٢ .

ثانيا : الاغلاق .

ثالثا : النشر في الجريدة .

وذلك بخلاف العقوبات التبعية التي تتبع كل حكم بعقوبة جنائية ،
والمقررة في المادة ٢٥ من قانون العقوبات بالنسبة لحرمان المحكوم عليه
من الحقوق والمزايا المينة بها ، كالقبول في أية خدمة حكومية مباشرة
أو بصفة متعهد أو ملتزم ...

والعقوبة الأخيرة من العقوبات التكميلية الآتية الذكر قررها تشريع
المخدرات بالنسبة للجنح فحسب ، على النحو الذي سنعرض له في الفصل
المقبل . أما المصادرة فهي عقوبة تكميلية عامة تسرى على الجنايات كما
تسرى على بعض الجنح . وكذلك الشأن بالنسبة للاغلاق ، ولذا سنعرض
في المطلب الحالي للمصادرة وللإغلاق وللبعض التدابير الاحترازية الجديدة .

بولا : المصادرة

طبقا للمادة ٤٢ من قانون المخدرات معدلة بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧٧ .
« يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات
المضبوطة الوارد ذكرها في الجدول رقم ٥ وكذلك الأدوات ووسائل النقل
المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة » .

وتخصص الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها للإدارة
العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية متى قرر وزير الداخلية أنها
لازمة لمباشرة نشاطها . ويتبع ذلك بالنسبة لقوات حرس الحدود بقرار
من وزير الحرية إذا كانت الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها
قد ضبطت بمعرفة هذه القوات » .

ومصادرة المخدر واجبة دائما سواء أفضى بالإدانة أم بالبراءة ،
أم بسقوط الدعوى الجنائية لمثل وفاة المتهم اعمالا لنص المادة ٣٠/٢
من قانون العقوبات . بل انها واجبة بمعرفة النيابة ، ولولم تقدم الدعوى
إلى المحكمة أصلا ، وتعد عندئذ تدييرا وقائيا صريحا .

وللحكم بالمصادرة ينبغي أن تطبق المحكمة المواد من ٣٣ الى ٣٥ أو ٣٧ الى ٣٩ أو ٤٤ • أما فيما عدا هذه الأحوال فلا يجوز الحكم بها ، لأن الجرائم الباقية - وكلها جنح أو مخالفات - تفترض أن حيازة المخدر مشروعة وبترخيص من القانون • فضلا عن ذلك فإن المادة ٤٢ الخاصة بالمصادرة وردت بعد المواد من ٣٢ الى ٣٩ الآنف ذكرها ، مما يشير الى انصراف حكمها اليها هي فحسب ، ثم سكت القانون في المواد اللاحقة عن الإشارة الى المصادرة الى أن عاد اليها في المادة ٤٤ ، فأوجب الحكم بها من جديد بالنسبة لجنحة جلب أو تصدير أو صنع مواد مخدرة معينة بالجدول رقم (٣) وهذه منعرض لها في الفصل المقبل •

وفرض القانون أيضا مصادرة الأدوات ووسائل النقل التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة • وينبغي أن تكون هذه الأشياء مملوكة للمتهم المقضى بإدائته بالعقوبتين الأصليتين طبقا للمواد من ٣٣ الى ٣٨ • أما اذا قضى ببراءته فلا محل للحكم بالمصادرة هنا ما دامت حيازة هذه الأشياء مشروعة في ذاتها • ومن باب أولى اذا كانت هذه الأشياء مملوكة لشخص آخر حسن النية لم يقدم للمحاكمة ، كما اذا استخدمت سيارته في نقل المخدرات على غير علم منه ، وذلك تطبيقا لقاعدة شخصية العقوبة ، فالمصادرة لا تخرج عن كونها عقوبة تكميلية (١) •

والمصادرة لا تكون عقوبة تبعية أبدا ، فلا يمكن تنفيذها اذا أغفل الحكم النص عليها لو كانت وجوبية ، فيما عدا حالة ما اذا كانت الأشياء المضبوطة مما يعد حيازته أو بيعه أو عرضه للبيع جريمة في ذاته كالمخدرات • وبالتالي فانه اذا أدانت محكمة الموضوع متهما في جريمة تعامل في مخدر وأغفلت سهوا القضاء بمصادرة وسيلة النقل المضبوطة ،

(١) وقد قضى في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بأن الحكم بمصادرة السيارة التي تقل فيها المخدر والمضبوطة في الطريق العام تطبيقا للمادة ٤٥ منه يعد خطأ في تطبيق القانون (راجع نقض ١٩٥١/٣/٢١ احكام النقض س ٢ رقم ٣٠٩ ص ٨٢١ و ١٩٦٧/٢/١٣ س ١٨ رقم ٣٧ ص ١٨٦ و ١٩٦٧/١٠/٩ رقم ١٩٢ ص ٣٩٥)

ثم أصبح الحكم نهائيا حائزا الحجية لفوات ميعاد الطعن ، فلا رجة لمصادرة هذه السيارة بالطريق الادارى .

ثانيا : الإغلاق

أوجبت المادة ٤٧ الحكم بإغلاق كل محل مرخص له فى الاتجار فى الجواهر المخدرة فى حيازتها ، أو أى محل آخر غير مسكون أو معد للسكنى اذا وقعت فيه احدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، أى اذا وقعت فيه أية جنائية من الجنائيات التى عالجتها فى الفصل الحالى . مثل الحيازة أو الاحراز أو الشراء أو البيع أو التعامل ...

وكان التشريع السابق للمخدرات يقصر الإغلاق على المحال التى يدخلها الجمهور ، فعممه التشريع الحالى على جميع المحال غير المسكونة أو المعدة للسكنى « حتى يشمل جميع المحال الخاصة كالمخازن التى لا يرتادها الجمهور ولا تعد للسكنى » (١) .

ويكون الإغلاق نهائيا اذا وقعت بالمحل احدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ التى منها انتاج الجواهر المخدرة أو استخراجها بقصد الاتجار ، والتعامل فيها ، وتقديمها للتعاطى بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها ، وحيازتها واحرازها ...

أما اذا وقعت بالمحل احدى جرائم المادة ٣٨ فإن مدة الإغلاق لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد على سنة ، وعند العود يكون الإغلاق نهائيا .

ولم يستلزم القانون عندما نص على عقوبة الإغلاق أن يكون المحل الذى وقعت فيه الجريمة مملوكا للمتهم المحكوم بادانته ، لأن الإغلاق هنا هو فى حقيقته تدبير وقائي عني لا يحول دون توقيعه أن تمتد آثاره الى الغير (٢) .

(١) المذكرة الإيضاحية لمشروع القرار بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠.

(٢) نقض ١٩٤٧/١٢/٢٢ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٤٦٩ ص ٤٣٦

و ١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض ص ٢ رقم ٦٤ ص ١٦٠ .

ولكن يجوز لصاحب المحل الذى حكم بإغلاقه أن يطلب من الجهة الادارية اعادة فتحه وتمكينه من استخدام الترخيص الذى يخوله مزاوله عمله متى ثبت حسن نيته ، لأن الأصل أن العقوبات — وتدابير الوقاية أيضا — ينبغي ألا تمتد آثارها الى غير المحكوم عليهم بها ولو كانت تدابير عينية الا فى أضيق نطاق ممكن .

ثالثا : التدابير الاحترازية

بالإضافة الى ما تقدم نصت المادة ٤٨ مكررا من تشريع المخدرات الحاللى التى أضيفت بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على أنه « تحكم المحكمة الجزئية المختصة باتخاذ أحد التدابير الآتية على كل من سبق الحكم عليه أكثر من مرة ، أو اتهم لأسباب جديدة أكثر من مرة ، فى احدى الجنايات المنصوص عليها فى هذا القانون : —

(١) الايداع فى احدى مؤسسات العمل التى تحدّد بقرار من وزير الداخلية .

(٢) تحديد الإقامة فى جهة معينة .

(٣) منع الإقامة فى جهة معينة (١) .

(٤) الاعادة الى الوطن الاصلى .

(٥) حظر التردد على أماكن أو محال معينة .

(٦) الحرمان من ممارسة مهنة أو حرفة معينة .

ولا يجوز أن تقل مدة التدبير المحكوم به عن سنة ، ولا أن تزيد على عشر سنوات .

(١) قررت محكمة النقض فى شأنها أنها نوع من التدابير الوقائية ، وهى عقوبة حقيقية رتبها القانون لصنف خاص من الجناة . ومن ثم يلزم لقبول الطعن شكلا ايداع الكفالة المنصوص عليها فى المادة ٣٦ من ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ (نقض ١٢/٤/١٩٧٠ أحكام النقض من ٢١ رقم ١٣٥ ص ٥٦٦) .

وفي حالة مخالفة المحكوم عليه التدبير المحكوم به يحكم على المخالف بالحبس » •
وهذه كلها تدابير احترازية تسرى على جنايات المخدرات دون البجنح ، وإن كان يصدر الحكم بها من المحكمة الجزئية المختصة ، لذا ينبغي على النيابة اقامة دعوى على حدة للحكم بأى تدبير منها (١) ، اذا رأت ضرورة له • ولا يجوز الحكم بأكثر من تدبير واحد على المتهم الواحد ، كما هو واضح من هذا النص الجديد •

وقد قضى في شأن التدبير الرابع (الاعادة الى الموطن الأصلي) بأنه اذا كان الدفاع عن التهمة الطاعنة قرر أنها تقيم بالقاهرة منذ أكثر من ثلاثين عاما ، وأن جميع أولادها قد ولدوا بهذه المدينة وقدّم شهادات ميلادهم ووثيقة زواج ابنتها تدليلا على قولها ، فانه كان لزاما على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع بلوغا الى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بأسباب سائفة ، أما وهى لم تفعل مكتفية فى حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم الجزئى المستأنف لأسبابه ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع •

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه ، فضلا عما تقدم ، قد أغفل تحديد مدة التدبير الذى قضى به - على خلاف ما توجيه المادة ٤٨ مكررا - فانه يكون معيبا أيضا بالخطأ فى تطبيق القانون (٢) •

المطالب الثالث

قواعد عامة على عقوبات جنائيات المخدرات

منع وقف تنفيذ بعضها

منعت المادة ٤٦ من تشريع المخدرات المحكمة من امكان الأمر بوقف تنفيذ العقوبة (م ٥٥ من قانون العقوبات) • وذلك لمن سبق الحكم

(١) والحكم الجزئى بها يجوز استئنافه دائما (نقض ١٩٧١/١/٤ أحكام النقض س ٢٢ رقم ٦ ص ٢٣) •
(٢) نقض ١٩٧٦/٦/٧ أحكام النقض س ٢٧ رقم ١٣٦ ص ٦١٧ •

عليه بعقوبة الجُنحة في الجرائم المنصوص عليها في هذا التشريع بوجه عام . أى يسرى حظر وقف التنفيذ بالنسبة للعائدين فحسب بشرط توافر احدى صور العود (م ٤٩ ع) وبقاء آثار الحكم السابق لعدم رد الاعتبار القضائي أو القانوني عنه .

وفي العود الى جنایات المخدرات يسرى هذا الحظر بطبيعة الحال عندما يكون ارتكاب الجريمة الجديدة باعث التماطي أو الاستعمال الشخصى ، حتى اذا قضت المحكمة بأعمال نظام الظروف القضائية المخففة المبين بالمادة ١٧ ع بالاضافة الى المادة ٣٧ من تشريع المخدرات ، وحكمت بحبس المتهم لمدة لا تزيد على سنة . كما يسرى نفس الحظر عند تطبيق المادة ٢٧ أيضا من نفس التشريع لجواز اعمال المادة ١٧ ع فيها أيضا .

أما عندما تحكم المحكمة بعقوبة جنایة أية كانت المادة المطبقة . فلا يجوز على أية حال الأمر بوقف تنفيذ العقوبة ، طبقا لما تقضى به نفس المادة ٥٥ من قانون العقوبات .

ويسرى حظر وقف تنفيذ العقوبة على العائد للجنح ، كما يسرى على العائد للجنایات . ويسرى على العقوبات الأصلية كالحبس أو الغرامة ، كما يسرى على العقوبات التكميلية كالاغلاق ، فالمادة ٤٦/١ صريحة . فى أنه لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجُنحة على من سبق . الحكم عليه فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ، بغير تفرقة بين جريمة وأخرى ، أو بين عقوبة وأخرى (١) .

كما أوجبّت الفقرة الثانية من نفس المادة فى جميع الأحوال أن تكون الأحكام الصادرة بعقوبة الجُنحة واجبة النفاذ فوراً ولو مع استئنافها .

(١) فاذا قضت محكمة الموضوع خطأ بوقف تنفيذ عقوبة الحبس فى هذه الجرائم كان حكمها مخالفا للقانون (راجع نقض ١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ رقم ٦٣ ص ٢٢٢ و ١٩٧٢/١١/٢٧ س ٢٣ رقم ٢٩٢ ص ١٣٠١ .

عن العود ورد الاعتبار

تخضع جرائم المخدرات للأحكام العامة في العود كما بينها المادتان ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات • وجميعها من طبيعة واحدة ، ومتماثلة بالتالي في أحكام العود (١) ، سواء أكانت أفعال جلب أم زراعة أم شراء أم حيازة أم احرار ، وسواء أوقعت بقصد الاتجار ، أم بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي •

لذا قضى مثلا بأنه اذا كان الثابت من صحيفة سوابق المتهم في احرار مخدر أنه سبق الحكم عليه بالحبس مع الشغل في جريمة مجازلة ، وكان لم يمض بين تاريخ انقضاء عقوبة الحبس ، أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة اذا كانت لم تنفذ (م ٤٩/ع) ، وبين تاريخ ارتكابه الجريمة التي يحاكم عليها خمس سنوات ، فانه يكون عائدا في حكم المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ (٢) (عندما كانت الواقعة جنحة على أية حال) •

ويراعى أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ اذ وضع أحكاما خاصة بالعود الى ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في البنود أ ، ب ، ج ، د من المادة ٣٤/١ ونص في المادة ٣٤/٢ على أن « تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة المنصوص عليها في هذه المادة اذا عاد المتهم الى ارتكاب احدى هذه الجرائم بعد سبق الحكم عليه في جريمة منها أو جريمة مما نص عليه في المادة السابقة ... » فقد دل بذلك على أن هذا العود خاص لا يتحقق الا اذا كانت الجريمة السابق الحكم فيها على المتهم والجريمة التي يحاكم من أجلها من بين الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة أو المادة السابقة (٣) •

(١) نقض ١٨/٣/١٩٤٠ القواعد القانونية بـ ٥ رقم ٧٩ ص ١٤٠ .

(٢) نقض ٢٣/٣/١٩٤٨ القواعد القانونية حـ ٧ رقم ٥٦٤ ص ٥٢٨ .

(٣) نقض ١/٩/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ رقم ٩ ص ٤٤ .

وتخضع الأحكام الباتة في جرائم المخدرات للأحكام العامة في رد الاعتبار أيضا سواء أكانت في جنایات أم في جنح (١) .

(١) المسدد الطبيعية لرد الاعتبار القانوني (م ٥٥٠ إجراءات) هي اثنتا عشرة سنة إذا كان الحكم السابق بعقوبة جنائية وست سنوات إذا كان بعقوبة جنحة ، إلا إذا كان الحكم السابق اعتبر المحكوم عليه عائداً أو كانت العقوبة السابقة قد سقطت بمضي المدة ، فتصبح مدة رد الاعتبار القانوني اثنتا عشرة سنة (راجع مؤلفنا « مبادئ القسم العام من التشريع العقابي المصري » طبعة رابعة سنة ١٩٧٨ ص ٨٨٤ — ٨٩٤ .

الفصل الثاني

في جنح المخدرات

تمهيد

الى جانب جنایات المخدرات التي عالجناها في الفصل السابق توجد جنح للمخدرات تمثل في الواقع أفعالا أقل من الأولى في خطورتها على المجتمع ، وأندر وقوعا في العمل . وجنح المخدرات هذه على نوعين : - أولهما : جنحة ضبط المتهم في أى مكان أعد لتعاطي المخدرات مع علمه بذلك (م ٣٩) .

وثانيهما : عبارة عن مجموعة من الأفعال لا يتصور وقوع أحدها الا من شخص رخص له الشارع بالاتصال بالمخدرات وبالتعامل فيها ، فمخالف القيود التي قيده بها في مقابل هذا الترخيص . وحكمة التجريم فيها هي رغبة الشارع ضمان عدم اساءة استعمالها ، ولا تسر بها الى أيدي المدمنين أو التجار بطريقة ما .

وسنعالج كل نوع من هذين النوعين في بحث على حدة .

المبحث الأول

جنحة ضبط المتهم في مكان أعد لتعاطي المخدرات

هذه جنحة استحدثها القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ عندما نص في المادة ٣٩ منه على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه مصرى ، بكل من ضبط في أى مكان أعد أو هيم لتعاطي المخدرات ، وكان يجري فيه تعاطيها مع علمه بذلك » .

وكانت الحكمة من استحداث هذه الجنحة هي - حسبنا ورد في المذكرة الايضاحية لمشروع هذا القرار بالقانون - « أن هؤلاء الأشخاص هم في الغالب قد اشتركوا مع المتعاطين في جرمهم ، الا أنهم أفلتوا من العقاب لعدم كفاية الأدلة التي توصل الى إدانتهم » .

وكنا نفضل لو قيل ان حكمة التجريم هي أن مجرد التواجد في مكان يجري فيه تعاطي المخدرات جهازا يتضمن معنى التشجيع على تعاطيها والتضامن مع مدمنيها . أما القول باحتمال أن يكون هؤلاء الأشخاص قد اشتركوا مع المتعاطين في جرمهم فلا يكفي وحده لتبرير التجريم ، فليس الهدف من التشريع هو - فحسب - التوصل الى الادانة هلى أية حال ، وعن أى طريق ، حتى عند عدم كفاية الأدلة على ثبوت التهمة .

أركان الجريمة

مفاد نص المادة ٣٩ هذه أنه يلزم لتحقيق الجريمة المبينة بها توافر أربعة أركان على النحو الآتى :

الركن الأول : أن يضبط الجانى في مكان أعد لتعاطي المخدرات . واستعمال المادة لتعبير « كل من ضبط في أى مكان أعد ... » يشير الى أن دائرة التجريم محصورة فيمن قد يضبط متلبسا بالوجود في هذا المكان ، فلا يكفي مثلا أن يشهد أحد رواده بأن شخصا معينا كان موجودا فيه ثم انصرف قبل واقعة الضبط .

الركن الثانى : أن يكون مكان الضبط قد أعد خصيصا لتعاطي المخدر ، أى عبارة مثلا عن « غرزة » معدة لتدخين الحشيش ، أو شقة مهيئة للحقن بالأفيون . فاذا لم يكن المكان معدا ولا مهيئا لتعاطي المخدر ، فلا ينطبق النص ولو تبين أن شخصا أو أشخاصا تعاطوه فيه بالفعل مرة واحدة أو أكثر .

الركن الثالث : أن يكون تعاطي المخدر في هذا المكان جاريا فعلا وقت الضبط بصريح نص المادة . فلا يكفي أن يكون المكان معدا لتعاطي المخدر ولا مهيئا له ، اذا لم يضبط فيه أى شخص آخر وهو يتعاطاه بالفعل غير المتهم . واذا كان المتهم المضبوط في هذا المكان هو الذى يتعاطي المخدر بنفسه فإن الواقعة تصبح جنائية احراز للمخدر بقصد تعاطيه ، لا جنائية معا يخضع للمادة ٣٩ هذه .

الركن الرابع : هو ركن العمد ، فهذه جريمة عمدية وليست من جرائم الخطأ أو الإهمال • ويكفي هنا القصد العام الذي يتحقق بإرادة التواجد في المكان المعد أو المهيء لتعاطي المخدرات ، مع علم الجاني أن تعاطيها يجري فيه بالفعل • وهذا العلم الأخير غير مفترض ، بل ينبغي إثباته من ظروف الواقعة وملابساتها ، مثل انتشار رائحة المخدر في المكان ، وعدم تستر المترددين عليه في تعاطي المخدر ، وظهور الأدوات المستعملة في تعاطيها ، وأماكن ضبطها ، والصلات التي قد تجمع بين المترددين على نفس المكان ، وغير ذلك من القرائن الفعلية التي قد يتكشف عنها التحقيق •

الإعفاء من العقاب

نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٩ على أن حكمها لا ينطبق على الزوج أو الزوجة ، أو أصول أو فروع من أجد أو هيأ المكان المذكور • وقد رأى الشارع بتقرير هذا المذدر المعفى من العقاب رعاية الصلات العائلية التي ينبغي مراعاتها في أى تشريع واقعى يقدر طبائع النفس البشرية في ميزان نوازعها الى الخير والى الشر على حد سواء • فلم يتطلب من الزوجة مثلاً أن تفادر منزل الزوجية اذا كان زوجها قد أعده لتعاطي المخدرات بمعرفة الغير ، حتى ولو كانت تعلم بذلك • ومجرد ضبطها فيه لا ينبغي أن يعد في نفس الوقت جريمة تؤخذ هي بجريمتها •

المبحث الثاني

جنح المخدرات التي تقع ممن رخص لهم باحرازها

هذه الجنح التي قد تقع ممن رخص لهم قانوناً باحراز المخدرات على ثلاثة أنواع : -

- فالنوع الأول منها متصل بعدم الامساك بدفاتر نظامية وفقاً لنصوص القانون ، أو بعدم التيد فيها طبقاً لهذه النصوص •

— والنوع الثانى منها متصل بعدم الدقة فى وزن المخدرات الواردة أو المنصرفة ، بما يؤدى الى تجاوز نسب معينة حددها القانون لفروق الأوزان •

— أما النوع الثالث منها فتصل بجلب بعض عقاقير مخدرة ثانوية الأهمية ، أو تصديرها أو صنعها •

وذلك على التفصيل الآتى : —

أولا : عدم الامسالة بالدفاتر أو عدم القيد فيها

أوجبت المادة ١٢ من تشريع المخدرات الحالى أن تقيد جميع الجواهر المخدرة الواردة للمحل المرخص له فى الاتجار بها وكذا المنصرفة منه أولا فأول ، فى اليوم ذاته ، فى دفاتر خاصة مرقومة صحائفها ومختومة بخاتم وزارة الصحة ، وأن يذكر بهذه الدفاتر تاريخ ورود ، واسم البائع وعنوانه ، وتاريخ الصرف واسم المشتري وعنوانه ، واسم الجواهر المخدرة بالكامل وطبيعتها وكميتها ونسبتها ، وكذلك جميع البيانات التى تقررها وزارة الصحة العمومية •

وقد أكدت المادة ١٨ هذا القيد من جديد على الصيدليات ، وأوجبت فضلا عن ذلك بالنسبة للمنصرف أن يبين اسم وعنوان محرر التذكرة ، واسم المريض بالكامل ولقبه وسنه وعنوانه ، والتاريخ الذى صرف فيه الدواء ورقم القيد ٠٠٠

كما رددت المادة ٢٤ هذا القيد على كل من رخص له فى حيازة الجواهر المخدرة ، فأوجبت الامسالك بهذه الدفاتر واثبات بيانات متعددة فيها •

ونصت المادة ٢٦ على أنه لا يجوز فى مصانع المستحضرات الطبية صنع مستحضرات يدخل فى تركيبها جواهر مخدرة الا بعد الحصول على ترخيص معين ، وبشرط اتباع حكم المادتين ١٢ ، ١٣ فيما يتعلق بما يرد اليها من الجواهر المخدرة ، وأحكام المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ فى

يتعلق بما تنتجه من مستحضرات طبية يدخل في تركيبها أحد الجواهر المخدرة بأية نسبة كانت .

وقد قررت المادة ١/٤٣ عقوبة عدم اتباع حكم المواد ١٢ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٦ الآتية الذكر ، بعدم امساك هذه الدفاتر أصلا ، وهي الغرامة التي لا تزيد عن مائتي جنيه .

أما عند عدم القيد في الدفاتر المنصوص عليها في المواد ١٢ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٦ فتكون العقوبة هي الغرامة التي لا تزيد على مائة جنيه (م ٢/٤٣) .

وينبغي أن يكون دفتر قيد الجواهر المخدرة رسميا مختوما بخاتم وزارة الصحة . فإذا لم يمسك الشخص المرخص له بالاتصال بالمخدرات هذا الدفتر يحق عليه العقاب ، ولا يشفع له امساك أى دفتر من نوع آخر (١) .

افتراض العمد هنا

وقد اتجهت محكمة النقض الى القول ابتداء بأن « القصد الجنائي في جريمة عدم امساك الدفاتر مفترض وجوده بمجرد الاخلال بحكمها ، وليس يشفع فيها الاعتذار بسهو أو نسيان ، أو بأى عذر آخر دون الحادث القهري (٢) » . كما قالت أيضا فيه « انه متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه لم يقم بواجب القيد في الدفتر ، فلا مفر من عقابه ما دام أنه لم تحل بينه وبين القيام به قوة قاهرة (٣) » .

والجرائم التي لا يشفع فيها الاعتذار بسهو أو نسيان ، أو بأى عذر آخر دون الحادث القهري ، هي الجرائم غير العمدية وحدها ، أى جرائم الخطأ أو الإهمال ، فحول معنى ذلك أن هذه الطائفة من جنح

(١) راجع نقض ١٩٢٩/٢/٢٧ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٩٦ ص ٥٠٦ .

(٢) نقض ١٩٢٥/١٢/١٦ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤١٤ ص ٢٥٤ و ١٩٣٦/٥/١٨ ج ٣ رقم ٤٧٤ ص ٦٠٣ .

(٣) نقض ١٩٤٤/١٢/٢٥ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٣٥ ص ٥٦٩ ، (م ٧ - قانون العقوبات التكميلي ،)

المخدرات غير عمدية ، وأن مجرد الخطأ أو الإهمال يصلح فيها ركناً معنوياً كافياً للمسئولية الجنائية ، ويغنى بالتالى عن البحث في توافر العمد أو عدم توافره ؟ ... كان يمكن أن يقال ذلك ، بل الأرجح أن طبيعة هذه الجرائم لا تقبل غير هذا القول . والا لكان من السهل أن يتذرع الجاني دائماً بالسهو أو بالنسيان عند عدم الامساك بالدفاتر المطلوبة ، أو عند عدم القيد فيها على الوجه المطلوب ، أو عند الخطأ في القيد .

لكن يبدو مع ذلك أن محكمة النقض حرصاً منها على عدم المغالاة في تقرير المسؤولية ، ولغلق الباب دون تجريم غامض الحدود متسع النطاق ، لزمت جانب الحرص في عباراتها فلم تصف هذه الجرائم بأنها غير عمدية ، بل اقتصرت على القول بأن العمد هنا مفترض ، لا سبيل إلى نفيه بأى عذر دون الحادث القهرى ، خلافاً للقاعدة الأصلية التى تأبى افتراض العمد العام فى أية جريمة عمدية ، والتى تجيز نفيه - لا بالمعذر القهرى فصحب - بل أيضاً باثبات الجهل بتوافر أى ركن موضوعى من أركان الواقعة الجنائية .

ويؤيد هذه الاعتبارات ما ذهبت إليه فى قضاء لاحق لما تقدم من وصف هذه الجرائم بأنها عمدية ، ولكنها عادت لتقرر فى نفس القضاء أن العمد هنا لا ينفى أمر آخر سوى القوة القاهرة قائلة أن القصد الجنائى فى جريمة عدم امساك الدفاتر الخاصة المشار إليها فى المادة ٣٥ (من التشريع السابق و ١٨ من الحالى) يكفى فيه ، كما هى الحال فى سائر الجرائم ، العلم والإرادة . فإذا تعدد الجاني ارتكاب الفعل المكون للجريمة حق عليه العقاب ، حتى ولو كان لم يرم من وراء فعلته إلى أن يسهل للغير مخالفة أحكام القانون فى شأن المخدرات . فمتى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه لم يقم بواجب القيد فى الدفاتر فلا مفر من عقابه ما دام أنه لم تحل بينه وبين القيام به قوة القاهرة (١) .

(١) نقض ١٩٤٤/١٢/٢٥ الاتف الإشارة إليه .
والظاهر أن محكمة النقض تميل إلى معاملة هذا النوع من الجنح =

ثانيا : تجاوز فروق الأوراق المتسامح فيها

نصت المادة ٣/٤٣ على أنه يعاقب بالجس مع الشغل وغرامة لا تزيد عن مائتى جنيه كل من يحوز جواهر مخدرة أو يحرزها بكميات تزيد على الكميات الناتجة من تعدد عمليات الوزن أو تقل عنها ، بشرط ألا تزيد هذه الفروق على ما يأتى : -

- ١٠٪ فى الكميات التى لا تزيد على جرام واحد .
 - ٥ ٪ فى الكميات التى تزيد على جرام لغاية ٢٥ جراما ، على شرط ألا يزيد مقدار التسامح على ٢٥ سنتي جرام .
 - ٢٪ فى الكميات التى تزيد على ٢٥ جراما .
 - ٥٪ فى الجواهر المخدرة السائلة آيا كان مقدارها .
- وفى حالة العود تكون العقوبة هى الجس مع الشغل وغرامة لا تزيد على مائتى جنيه .
- وهذه الجنحة من جرائم الخطأ أو الإهمال ، فلا يلزم لتوافرها توافر العمد .

=معاملة الجنح التى تهدف الى مجرد التنظيم والضبط ، مثل الجنح الخاصة بالضرائب والتموين والإنتاج والدمغة ، وقد جرت على القول بالعقاب فى بعضها حتى يفر توافر الخطأ العمدى أو غير العمدى (راجع مثلاً نقض ١٩٤٥/١٢/١٠ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٢٨ ص ٢٢ ، ١٩٤٧/٣/١١ ج ٧ رقم ٣٢٧ ص ٣١٢ و ١٩٤٨/١٢/٢٠ ج ٧ رقم ٧٣١ ص ٦٩٠ و ١٩٤٩/٥/١٠ ج ٧ رقم ٩٠٧ ص ٨٨٣) .

وهذه الجنح يطلق عليها فى فرنسا وصف « جنح المخالفات » Delits Contraventionnels للإشارة الى أن هدف الشارع منها هو مجرد الضبط والتنظيم ، وهو نفس الهدف من المخالفات ، كما أنها قد تشترك معها فى نوع الركن المعنوى المطلوب فيها ، والذى لا ينفيه - على حد قول محكمة النقض - الاعتذار بسهو أو نسيان أو بآى سبب آخر دون الحادث القهرى .

وقد يرجع هذا التكييف فى خصوص هذه الجنح ، أن العقوبة المقررة لها هيئة نسبية (إذ هى الغرامة فحسب) وأنها جرائم سلبية فى صورتها المألوفة .

ثالثا : التعامل في بعض اصناف المخدرات او صناعتها

نصت المادة ٤٤ على أنه يعاقب بالجس مع الشغل مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من جلب أو صدر أو صنع احدى المواد المبينة بالجدول رقم (٣) بالمخالفة لأحكام الفصلين الثانى والثالث • والجدول رقم (٣) هذا يشمل عدة أنواع من العقاقير الطبية الضعيفة التخدير التى قلما يبحث عنها المدمنون • ولذا خفف الشارع العقاب على جلبها أو تصديرها أو صنعها بغير ترخيص (١) •

والمصادرة هنا وجوبية ، ولكن لا يقضى بالاغلاق • ويلاحظ أنه لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ لمن سبق الحكم عليه بعقوبة الجنحة فى جميع الجرائم المنصوص عليها فى تشريع المخدرات • وتكون الأحكام واجبة النفاذ فوراً ولو مع استئنافها • ويجوز للمحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم النهائى على نفقة المحكوم عليه فى ثلاث جرائد يومية تعينها (م ٤٦/٣) • ولا يحول الطعن بالنقض دون تنفيذ النشر ، لأنه بوجه عام غير موقف لتنفيذ الأحكام النهائية •

صفة الضبط القضائى فى هذه الجنح الثلاث

علاوة على صفة الضبط القضائى ، التى أضفها القانون — بالنسبة لجميع الجرائم المنصوص عليها فى تشريع المخدرات — على مدير ادارة مكافحة المخدرات ومساعديه من الضباط فى جميع أنحاء البلاد (م ٤٩) ، فانه نص أيضا على أنه يكون لمفتشى الادارة العامة للصيديات بوزارة الصحة حق الدخول فى مخازن ومستودعات الاتجار فى الجواهر المخدرة والصيديات والمستشفيات والمصحات والمستوصفات والعيادات ومصانع المستحضرات الأقرباذينية ومعامل التحليل الكيميائية والصناعة والمعاهد العلمية المعترف بها • وذلك للتحقق من تنفيذ أحكام هذا

(١) راجع هذا الجدول معدلا بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ فى الملحق الخاص ببيان النصوص والجدول. والموضوع بنهاية الباب الحالى •

القانون ، كما يكون لهم حق الاطلاع على الدفاتر والأوراق المتعلقة
بالجواهر المخدرة • ويكون لهم في تنفيذ أحكام هذا القانون صفة
رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بالمحال المذكورة •
كما يكون لهم مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون في المصالح
الحكومية والهيئات الاقليمية والمحلية • ولا يجوز لرجال الضبط
القضائي تفتيش المحال الميينة في الفقرة السابقة الا بحضور أحد
مفتشى قسم الصيدليات بوزارة الصحة (م ٥٠) •

الفصل الثالث في مخالفات المخدرات

ماهيتها

تفرض المادة ٤٥ من تشريع المخدرات بأن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين ، كل من ارتكب أية مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

وهذه المادة تقرر ، كما هو واضح ، عقوبة مخالفة تسرى على عدم اتباع جميع القيود الواردة في القانون من أشخاص مرخص لهم بالاتصال بالمخدرات بكل صور الاتصال ، من جلب وتصدير وتعامل واتجار واحراز وحيازة ، اذا صدرت عنهم مخالفات لأحكام هذا التشريع غير تلك المبينة بالمادتين ٤٣ ، ٤٤ .

ومنها مثلاً مخالفة حكم المادة ١٣ وهي توجب على مديري المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه الى وزارة الصحة ، في الأسبوع الأول من كل شهر ، كشفاً موقعا عليه منهم مبينا به الوارد منها والمصرف خلال الشهر السابق . . .

ومخالفة المادة ١٥ وهي توجب في تحرير التذاكر الطبية التي توصف بها جواهر مخدرة التقيد ببيانات معينة وشروط يصدر بها قرار من وزير الصحة .

ومخالفة المادة ١٦ وهي تحظر على الصيادلة صرف تذاكر طبية تحتوى على جواهر مخدرة بعد مضي خمسة أيام من تاريخ تحريرها .
والمادة ١٧ وهي توجب عليهم حفظ التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة بالصيدلية مبينا عليها تاريخ صرف الدواء ورقم قيدها في دفتر قيد التذاكر الطبية .

والمادة ٢٢ وهي توجب على الصيادلة أن يبينوا في بطاقة الرخصة

الكمية التي صرفوها ، وتواريخ الصرف ، وأن يوقعوا على هدم
البيانات .

والمادة ٢٣ وهي توجب على مديري الصيدليات أن يرسلوا الى
الجهة التي تعينها الجهة الادارية المختصة كشفين سنويين في الميعادين
الموضحين بها عن الوارد والمصروف ، والباقي من الجواهر المخدرة
خلال السنة الأشهر السابقة ، على النموذج الذي تصدره الجهة الادارية
المختصة لهذا الغرض .

وفي الجملة توقع عقوبة المخالفة على كل خروج على أحكام القرائن
بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها ، اذا كان لا تنطبق عليه أحكام المواد من ٣٣
الى ٣٩ و ٤٣ ، ٤٤ . اذ أن الخروج على هذه الأحكام الأخيرة يخضع
لعقوبة الجناية أو الجنحة بحسب الأحوال على النحو الذي ينه
في حينه .

عن الحكم بالاغلاق فيها

وبطابق للمادة ٢/٤٥ يحكم بالاغلاق عند مخالفة حكم المادة ٨ .
وهذه المادة الأخيرة خاصة بالاشتراطات اللازمة في المخازن المرخص
لها بالاتجار في الجواهر المخدرة وهي تنص على أنه لا يرخص في
الاتجار في الجواهر المخدرة الا في مخازن أو مستودعات بمدن
المحافظات وعواصم المديرية وقواعد المناطق والمراكز فيها عدا محافظات
ومراكز الحدود .

ويجوز أن تتوافر في هذه الأماكن الاشتراطات التي تحد
بقرار من الوزير المختص .

ولا يجوز أن يكون للمخزن أو المستودع باب دخول مشترك مع
مسكن أو عيادة طبية أو معمل للتحليل أو محل تجارى أو صناعى
أو أى مكان آخر ، ولا أن تكون له منافذ تتصل بشئ من ذلك .

على أنه يجوز الجمع بين الاتجار في الجواهر المخدرة والاتجار
في المواد السامة في مخزن أو مستودع واحد .

الفصل الرابع

ضبط الأفعال المادية

في جرائم المخدرات

المبحث الأول

بعض القواعد العامة
في هذا الشأن

يخضع ضبط الأفعال المادية في جرائم المخدرات لكل ما يخضع له ضبط الجرائم الأخرى من قواعد إجرائية ، سواء ما تعلق منها بالقبض على المتهم في تلبس ، أم بالقبض عليه في غير تلبس . وسواء ما تعلق منها بالتفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي أم بمعرفة النيابة العامة ، من ناحية أحواله ، وشروط تنفيذه ، وضوابط صحته أو بطلانه .

التحريض على الجريمة وخلق التلبس بها

ومن المعروف أنه ليس لسلطة الضبط القضائي ، أو لسلطات التحقيق بوجه عام ، أن تعرض على ارتكاب أية جريمة لتتمكن من ضبط الجاني ، أو أن تخلقها خلقا بطريق الغش والخداع ، إذ أن مثل هذا التصرف يخالف أحكام القانون ويأباه الخلق القويم ، ولا يتفق مع رسالة السلطات العامة ، وهي ضبط الجريمة بعد أن تقع بالفعل وبالوسائل المشروعة ، لا دفع الناس إلى ارتكابها للإيقاع بهم ، وضبطهم متلبسين بها .

فإذا ما حرض أحد رجال السلطة العامة شخصا على احراز المخدر ، وقبل هذا الشخص تنفيذ ما حرض عليه من أمر ، مراعى صفة من حرضه ، ومعتقدا أن هذا المحرض ينبغي تشجيعة والتستر عليه ، حين كان ينبغي في حقيقة الأمر ضبطه متلبسا باحراز المخدر ، كان فعل التحريض على الجريمة متوافرا ، واجراء ضبط المخدر في حيازة الجاني باطلا بالتالي ، بكل ما قد يترتب عليه من أدلة . ويعتبر أن المحرض هنا قد

أوجد الجريمة بفعله ، وخلق حالة التلبس خلقا مصطنعا مما يبطل
إجراءاته .

أما اذا لم يكن هناك تحريض من جانب السلطات العامة على
ارتكاب الجريمة ، ولا تداخل في خلق حالة التلبس ، فإجراءات الضبط
سليمة حتى ولو اقتضت تنكر أحد رجال الضبط ، وإخفاء حقيقة
شخصيته عن محرز المخدر للتمكن من ضبطه متلبسا بأحرازه . ففارق
بين التنكر لضبط المتهم متلبسا بالأحراز ، وبين التحريض على الجريمة
وخلقها بطريق الاصطناع ، إذ أن الأول جائز مشروع. والثاني باطل
غير مشروع .

وأخذا بهذه التفرقة قضت محكمة النقض بأن مجرد حمل المتهم
بالمخدر وهو عالم بماهيته يكفي للإدانة ، حتى ولو كان البوليس في
اثبات التهمة عليه هو الذى باعه المخدر بواسطة مندوب من قبله .
بذلك لأن قبوله أخذ المخدر لنفسه مع علمه بحقيقته تتوافر به جميع
العناصر القانونية لجريمة الاحراز ، بصرف النظر عن التدبير السابق ،
ما دام الاحراز قد وقع منه برضائه ، وعن عمد منه (١) .

وبأنه اذا كان الظاهر مما أثبتته الحكم أن المتهم كان متصلا
بالمخدرات التى اتهم بالاتجار فيها ، وضالعا في احرازها مع زملائه من
قبل أن يتحدث معه في شأنها مرشد البوليس ، فانه لا يكون ثمة وجه
لما يدعيه المتهم من أن هذا المرشد هو الذى حرضه على ارتكاب
الجريمة ... ما دام قبول المتهم بيع المخدر لم يكن ملحوظا فيه صفة
المرشد ، وكان يحصل لو أن من عرض الشراء كان من غير رجال
البوليس (٢) .

كما قضى بأنه اذا كان المتهمون قد دبروا جلب المواد المخدرة من
الخارج ، وتسلموها ونقلوها بالفعل الى سيارة لهم ، واستعانوا بعد ذلك
ببعض رجال الجيش البريطانى الذين أبلغوا سلطة البوليس فطلبت منهم

(١) نقض ١٦/١٢/١٩٤٠ التواعد القانونية ج ٥ رقم ١٦٧ ص ٣٠٧ .

(٢) نقض ٢٠/١١/١٩٤٤ التواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٩٦ ص ٥٣٤ .

التظاهر بقبول المساعدة حتى تتمكن من ضبط أفراد العصابة ، فان هذه لا يرفع عن المتهمين المسؤولية عما وقع منهم ، ولا يقبل منهم القول بأن ما وقع منهم كان بناء على تدخل من البوليس أو تحريضه (١) .

وبأنه اذا خدع رجال البوليس المتهم ، لكي ينزل الى القارب الذي أعده بدلا من القارب الذي كان ينتظره ، فان ذلك لا يعد تدخلًا في خلق الجريمة (٢) .

ويشبهه ما قضى به من أنه متى وقعت جريمة جلب المخدرات بارادة الطاعين وبترتيبهم ، وتمت فعلا باستحضارها من الخارج ودخلها الى المياه الاقليمية ، فان ما اتخذه رجال البوليس وخفر السواحل من الاجراءات - باتفاق أحدهم مع المتهمين على نقل المخدر من المركب الى خارج الميناء - لم يكن يقصد به التحريض على ارتكابها ، بل كان لاكتشافها وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها (٣) .

صفة الضبط القضائي في جرائم المخدرات

نصت المادة ٤٩ من تشريع المخدرات الحالي على أنه يكون لمديرى ادارات مكافحة المخدرات ، وأقسامها وفروعها ، ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانين ، صفة مأمورى الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية ... فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

وهذا النص أقر وضما قرره لأول مرة القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ (٤) ، وذلك لاعتبار عملي هام ، هو رغبة تركيز مكافحة المخدرات في يد مدير ادارة المكافحة ومساعديه ، خصوصا وأن محرز المخدر أو تاجره قد يكون سريع

(١) نقض ١٩٤٦/٦/٤ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٩٤ ص ٧٢٩ .

(٢) نقض ١٩٥٢/٣/٢٤ أحكام النقض س ٣ رقم ٢٣٥ ص ٦٣٣ .

(٣) نقض ١٩٥٦/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٧ رقم ٣٥٥ ص ١٢٨٨ .

(٤) راجع نقض ١٩٥٣/٦/٢٢ أحكام النقض س ٤ رقم ٣٦١

التنقل ، بما اقتضى اضعاف صفة الضبط القضائي على أفراد هذه الادارة في جميع أنحاء الجمهورية . ولا يؤثر في ذلك ألا يكون وزير الداخلية قد أصدر قرارا بإنشاء فروع لهذه الادارة الا في أغسطس سنة ١٩٥٢ (١) .

على أن الاختصاص بمكافحة المخدرات لا يسلب باقي مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام اختصاصهم في هذا الشأن . في نطاق الاختصاص الاقليمي لكل منهم بطبيعة الحال .

كما أسبغت المادة ٥١ صفة الضبط القضائي أيضا على مفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم ، والمهندسين الزراعيين ومساعدتهم ، والمعاونين الزراعيين ، في جرائم زراعة النباتات المخدرة وجلبها وتصديرها وتملكها والتعامل فيها .

ثم أوجبت المادة ٥٢ قطع كل زراعة ممنوعة بمقتضى هذا القانون ، وجمع أوراقها وجذورها على نفقة مرتكب الجريمة . وتحفظ هذه الأشياء على ذمة المحاكمة بمخازن وزارة الزراعة الى أن يفصل نهائيا في الدعوى الجنائية .

وقد قضى في هذا الشأن الأخير بأنه في غير محله الدفع ببطاين الاجراءات ، المؤسس على أن رجال مكتب المخدرات الذين لم تكن لهم صفة الضبطية القضائية هم الذين قاموا باعدام زراعة الحشيش المضبوطة ، فان ذلك لا شأن له بالمحاكمة الجنائية ، ولا يخل بأصولها المقررة بالقانون (٢) .

التصدى على رجال الحفظ أثناء ضبط المخدرات

نصت المادة ٤٠ من تشريع المخدرات معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ (٣) على أنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة من ثلاثة

(١) نقض ١٩٥٤/٦/١٠ احكام النقض س ٥ رقم ٢٤٩ ص ٧٦٠ .

(٢) نقض ١٩٥٤/٦/٢١ احكام النقض س ٥ رقم ٢٥٨ ص ٧٦٦ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ١٨٧ في ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ .

آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه ، كل من تعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون ، أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وتكون العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤبدة ، وغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه مصرى ، اذا حصل مع التعدى أو المقاومة ضرب أو جرح نشأ عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، أو اذا كان الجاني يحصل سلاحا ، أو كان من رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الأمن ، وذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر .

وتكون العقوبة هي الاعدام اذا أفضى الضرب أو الجرح المشار إليه فى الفقرة السابقة الى الموت .

كما نصت المادة ٤١ على أنه يعاقب بالاعدام كل من قتل عمدا أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون ، أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وقد أضيف هذان النصان فى التشريع الحالى للمخدرات « لضمان سلامة تطبيق القانون وتنفيذه على خير وجه ، وحماية لرجال السلطة المكلفين بتطبيقه ، ولما لوحظ من كثرة مقاومتهم أثناء القيام بواجبهم فى ضبط جرائم المخدرات (١) » . هذا ولم يشترط القانون فى هذه الجرائم قصدا جنائيا خاصا ، بل يكفى أن يتوافر فيها القصد الجنائى للعالم ، وهو ادراك الجانى لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة (٢) .

مكافآت الضبط

نصت المادة ٥٣ من تشريع المخدرات الحالى على أنه تبين بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء على عرض الوزير المختص فى كل المناطق التى تدخل فى اختصاصه ، مقدار المكافأة التى تصرف لكل من وجد أو أُرشد أو ساهم أو سهل أو اشترك فى ضبط جواهر مخدرة .

(١) المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون الحالى .

(٢) نقض ١٦/٥/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ رقم ١١٣ ص ٦٣٢ .

المبحث الثاني

بين القبض والاستيقاف والتفتيش

عن التلبس والدلائل الكافية

جنايات المخدرات بكافة أنواعها تجيز لمأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس بها أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه عملاً بالمادة ٣٤ إجراءات معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

وإذا لم يكن المتهم حاضراً جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمراً بضبطه واحضاره ويذكر ذلك في المحضر ، وفي غير الأحوال المبينة بالمادة السابقة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية اتصال محظور بالمخدر جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة ، وأن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه عملاً بالمادة ٣٥ إجراءات معدلة بنفس القانون .

وجرائم المخدرات المتصلة بالاتجار فيها ، وجلبها ، وحيازتها ، وتعاطيها . . . كلها جنايات تخضع لحكم المادتين الآتيتين الذكر . وهما تتطلبان لامكان التعرض لحرية المتهم بالقبض أو الاستيقاف . . . قيام تلبس سابق بالجريمة ، أو بالأقل توافر دلائل وشبهات يكون مأمور الضبط القضائي قد حصل عليها من تحريات واستدلالاته ، وأن تكون هذه الدلائل كافية ، وضد شخص معين في جريمة محددة بذاتها . وإن تكون كلها دلائل شبهات سابقة على أي تعرض لحرية المتهم التي كفيها الدستور ونص صراحة على حمايتها في أكثر من موضع . فلا يعتد في هذا الشأن بالدلائل أو بالشبهات التي قد تظهر بعد عملية القبض أو التفتيش الباطل ، كما لا يعتد بالتلبس إذا جاء نتيجة قبض أو تفتيش باطل .

ولعل هذه هي الضمانة الحقيقية الوحيدة في وجه أي تعرض

جائر للحرية الفردية بالاستيقاف أو بالقبض أو بالتفتيش أو بالحبس الاحتياطي . ولذا لم تتردد محكمتنا العليا في التشدد في تطبيقها ، ومن قضاتها في هذا الشأن : -

- لا يصلح الرد على الدفع ببطان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات القول بأن ضبط المخدر في حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة ، ذلك بأن ضبط المخدر وهو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى اصدار الاذن بالتفتيش . بل انه هو المقصود بذاته باجراء التفتيش فلا يصح أن يتخذ منه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه ، لأن شرط صحة اصدار الاذن أن يكون مسبوقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة الى المأذون بتفتيشه مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدى رأيا في عناصر التحريات السابقة على الاذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه ، وأن تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ اصدار الاذن من سلطة التحقيق . أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالتصور والفساد في الاستدلال (١) .

- كما قضى بأن ادانة المتهم في جريمة أحرار مخدر استنادا الى الدليل المستمد من التفتيش دون الرد على الدفع ببطان الاذن لصدوره باسم آخر يكون قصورا يعيب الحكم (٢) .

- وبأن من المقرر أنه يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن باجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص

(١) نقض ١٩٧١/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ رقم ١٩٢ ص ٨٠١ .
و ١٩٧٢/٢/٦١ س ٢٣ رقم ٣٤ ص ١٣٦ .
(٢) نقض ١٩٧٢/٤/١٦ أحكام النقض س ٢٣ رقم ١٢٧ ص ٥٧٩ .

يقدر يرر تعرض التحقيق لحرته أو لحرية مسكنه في سبيل كشف مبلغ
اتصاله بتلك الجريمة (١) .

العثور على المخدر عرضا

وقد يعثر مأمور الضبط القضائي على مخدر عرضا أثناء قيامه
بالتفتيش بحثا عن أدلة ادانة في جريمة ما . وعندئذ يتعين لامكان القول
بصحة ضبط المخدر توافر شرطين مجتمعين : -

أولهما : أن يكون التفتيش الذي جرى بحثا عن أدلة الجريمة
المقصودة صحيحا لتوافر جميع شروطه الشكلية والموضوعية . فإذا وقع
هذا التفتيش باطلا لتخلف أحد شروطه وقع باطلا ضبط المخدر وذلك
عملا بنص المادة ٣٣٦ اجراءات وهي صريحة في أنه « اذا بطل
الاجراء بطلت الآثار المترتبة عليه مباشرة ... » .

وثانيهما : أن تستظهر المحكمة أن ضبط المخدر جاء عرضا .
وبالتالي فإن عليها دائما أن تستبين الظروف والملابسات التي تم فيها
العثور على المخدر المضبوط « لتستظهر ما اذا كان قد ظهر عرضا أثناء
التفتيش الذي جرى (والمتعلق بجريمة رشوة) ودون سعي يستهدف
البحث عنه ، أو أن العثور عليه انما كان نتيجة التعسف في تنفيذ اذن
التفتيش بالسعي في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بجريمة
الرشوة التي جرى فيها التحقيق لتقول كلمتها فيها » (٢) .

عن الاستيقاف

الاستيقاف غير القبض ، اذ هو عبارة عن مجرد ايقاف الشخص
لسؤاله عن اسمه وعنوانه ووجهته ، وهو أمر مباح لرجال الحفظ عد

(١) نقض ١٩٧٦/٥/٣١ أحكام النقض س ٢٧ رقم ١٢٦ ص ٥٦٩ .

(٢) نقض ١٩٦٧/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٨ رقم ٩٥ ص ٩٦٥ .

و ١٩٧٠/٦/٢٢ س ٢١ رقم ٢١٦ ص ٩١٦ و ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٢٦ رقم ٦٤

ص ٢٧٧ و ١٩٧٥/١١/٢٤ رقم ١٦٨ ص ٧٦١ .

وللمزيد راجع مؤلفنا في « مبادئ الاجراءات الجنائية » الطبعة

الثالثة عشرة سنة ١٩٧٩ ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣٢٦ ، ٣٣٨ .

الشك في أمر عابر السبيل لأسباب مقبولة سواء أكان راكبا أم راكبا .
وشرط صحته الأساسي هو أن يضع الشخص نفسه طواعية واختيارا
موضع الشبهات والريب ، وإن ينبئ هذا الوضع عن ضرورة تستلزم
تدخل المستوقف للكشف عن حقيقته « وهو عمل لا يتنافى مع طبائع
الأمور ولا يؤدي الى ما يتطلبه القبض من مظاهر تبرره . فان الاستيقاف
على هذه الصورة (صورة الاقتياد الى قسم البوليس واحتجاز
الشخص فيه لمدة طالت أم قصرت) هو القبض الذي لا يستند الى
أساس في القانون فهو باطل » (١) .

لذا قضى أكثر من مرة بأنه اذا استوقف رجل الحفظ شخصا لما
راه من أمره ، ولما يعلمه من حيازته مخدرا ، فألقى هذا الأخير ما معه
من مادة مخدرة على الفور فليس في ذلك ما يمكن عده من اجراءات
القبض أو التفتيش الباطلة قبل ظهور المخدر ، بل تكون الحالة حالة
تلبس صحيحة (٢) .

— كما قضى بأنه اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه
هي أن الخفير قابل المتهمين راكبين دراجات فرايه أمرهم لما يعلمه
من أحدهم من أنه ممن يتجرون في المخدرات فاستوقفهم ، فألقى واحد
منهم على الفور كيسا به مادة مخدرة ، فأمسك به الخفير وفر الباقي ،
فليس في ذلك ما يمكن عده من اجراءات القبض أو التفتيش قبل ظهور
المخدر . فان مجرد الاستيقاف من جانب الخفير لا يعد قبضا والعثور
على الحشيش لم يكن نتيجة أى تفتيش (٣) .

— وبأن مجرد استيقاف الدورية الليلية لأشخاص سائرين على
الأقدام في الليل في مكان غير معهود فيه ذلك لا يعد قبضا ، وفرار
هؤلاء الأشخاص ومتابعة رجال الدورية لهم من مشاهدتهم إياهم

(١) نقض ١٩٥٧/١٢/٣٠ أحكام النقض من ٨ رقم ٢٧٣ ص ٦٩٨
(٢) راجع نقض ١٩٤٠/١٠/٢١ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٦٣٢
ص ٢٥٦ و ١٩٥٠/١/١٤ المحاماة س ٣١ رقم ٢١٥ ص ٧٢٥ و ١٩٦٠/٢/٢٠
أحكام النقض س ١١ رقم ٢٧ ص ١٣٤ .
(٣) نقض ١٩٤٠/١٠/٢١ قواعد النقض ج ٢ رقم ١٦ ص ٩٢٨ .

يلقون شيئا على الأرض تبين أنه أفيون ، ذلك يسوغ اداتهم في احراز هذه المادة ، اذ أن عثور رجال الدورية على هذه المادة لم يكن نتيجة قبض أو تفتيش ، بل كان بعد أن ألقاها المتهمون وهم يحاولون الفرار (١) *

— وبأنه اذا كان الثابت بالحكم أن مأمور الضبط القضائي كان مكلفا بتنفيذ أمر صادر من سلطة التحقيق بتفتيش شخص وجه اليه الاتهام بالاتجار في المواد المخدرة مع آخرين ، فان هذا المأمور وقد استوقف الطاعن عندما رآه مرافقا للمتهم المكلف هو بتفتيشه ، يكون في حل من ذلك ، اذ هو له أن يتحرى عن شخصية ذلك المرافق وصنئه بالمتهم . فان كان هذا المرافق بمجرد أن طلب اليه أن يقف قد بادر الى اخراج مخدر من جيبه وألقاه على الأرض ، فلا يكون له أن يتصل من تبعة احرازه المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف (٢) *

— وقضى أيضا بأنه اذا كان المتهمان قد وضعا نفسيهما في وضع يدعو للريبة فان من حق رجال البوليس أن يستوقعوهما ليتبينوا حقيقة أمرهما ، فاذا فرا عقب ذلك وألقيا بلفافتين قبل الامساك بهما فان ذلك يتوافر معه من المظاهر الخارجية ما ينبئ بذاته عن وقوع جريمة ، ويكفى لاعتبار حالة التلبس قائمة ويسمح لرجال السلطة العامة احضار المتهمين وتسليمهما الى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي (٣) *

— وبأنه اذا قام المخبرون في غيبة الضابط المأذون له بالتفتيش باصطحاب المتهم في سيارة عامة وغيروا اتجاه السيارة وحاولوا دون نزول المتهم مع باقي الركاب الى حين حضور الضابط المذكور ، نهذا للاجراء الذي اتخذه ان هو الا صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى الى مرتبة القبض (٤) *

(١) نقض ١٩٥٠/٥/٨ قاعده النقض ٩ ج ٢ رقم ١٧ ص ٩٢٩ -

(٢) نقض ١٩٥٣/٣/٣٠ قواعد النقض ج ٢ رقم ٢٠ ص ٩٢٩ .

(٣) نقض ١٩٥٥/٥/٣ قواعد النقض ج ٢ رقم ٢١ ص ٩٢٩ .

(٤) نقض ١٩٥٥/٤/١١ قواعد النقض ج ٢ رقم ١٨ ص ٩٢٩ .

(٨ م) — قانون العقوبات التكميلي ()

وبأنه اذا مر مأمور الضبط القضائي ليلا بدائرة القسم للبحث عن المشتبه فيهم لكثرة حوادث السرقات فأبصر شخصا يسير في الطريق وهو يتلفت للخلف على صورة تبعث على الريبة في أمره ، ثم حاول أن يتواري عن نظر الضابط حق لهذا الأخير أن يستوقفه ليتحرى عن شخصيته ووسائل عيشه ، لأن ظروف الأحوال تبرر اتخاذ هذا الاجراء . فاذا تخلى الشخص المذكور بارادته على اثر ذلك عن بعض المخدر الذى يحمله في جيبه بالقائة على الأرض فان هذا التخلي لا يعد نتيجة لاجراء غير مشروع من جانب الضابط ، ولا يقبل من المتهم التوصل من تبعة احرار المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف ، ويستوى نتيجة لذلك ظهور المخدر من الورقة التى ألقاها المتهم على الأرض وعدم ظهوره منها ما دام التخلي عنها كان باختياره (١) .

— كما قضى بأن استيقاف الدائرية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل انصرفوا عن خط سيرهم العادى بمجرد رؤية أفراد الدائرية ، وظهروا أمامهم بمظهر الريبة مما يستوجب الايقاف للتحرى عن أمرهم ، لا يعد قبضا (٢) .

— وأنه اذا كان الثابت من الحكم أن المتهم أسرع بوضع ما يشبه علبة « الصفيح » في فمه بمجرد رؤية المخبر ومضغها بأسنانه محاولا ابتلاعها فانه يكون قد وضع نفسه بارادته واختياره موضع الرب والشبهات ، مما يبرر لرجال السلطة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره (٣) .

وكذلك الشأن أيضا في استيقاف سيارة وفتح بابها بحثا عن محكوم عليه فار من وجه العدالة ، فانه لا يعد تفتيشا ، بل أمرا داخلا في نطاق تنفيذ المهمة التى كلف المخبر بها ، والتى تبيح له استيقاف السيارة (٤) .

(١) نقض ١٩٥٥/١١/٧ قواعد النقض ج ٢ رقم ٢٢ ص ٩٢٩ .

(٢) نقض ١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقض س ٩ رقم ٢٢٠ ص ٨٩٤ .

(٣) نقض ١٩٥٩/٤/٢٠ أحكام النقض س ١٠ رقم ٩٦ ص ٤٣٧ .

و ١٩٥٨/١٢/٢٩ س ٩ رقم ٢٧٢ ص ١١٢٢ .

(٤) نقض ١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١١ رقم ١٣٥ ص ٧١٥ .

وراجع أيضا نقض ١٩٥٦/١٠/٢ س ٧ رقم ٢٦٧ ص ٩٧٨ و ١٩٥٩/١٢/٢٤ .

س ١٠ رقم ٢١٠ ص ١٠٢٤ و ١٩٦٦/١/٣ س ١٧ رقم ٢ ص ٥ .

— وفي ملاحقة المتهم اثر فراره لاستكنانه أمره فانه يعد استيقافا
حتى توافرت مبرراته ، ومتى كان لاستنتاجها وجه يسوغها (١) .

وهذه الأحكام كلها يمكن تبريرها في ضوء تعريف الاستيقاف على
معناه الصحيح بأنه مجرد إيقاف عابر سبيل عند الضرورة لتوافر شبهات
كافية لسؤاله عن اسمه ومهنته وعنوانه ووجهته ، الى نحو ذلك من
البيانات التي قد تلزم رجل الادارة كيما يقوم بواجبه كمأمور ضبط اداري
منوط به منع الجريمة قبل أن تقل بالفعل ما دام ليس في تصرفه تعرض
فعلى لحرية انسان قل مداه أم كثر .

وكانت محكمة النقض في وقت من الأوقات تتطلب ألا يتجاوز
الاستيقاف هذا القدر ، فذهبت الى أنه لايعتبر استيقافا بل قبضا احضار
شخص الى مركز البوليس من الطريق (٢) . فكان مثل هذا الاحضار يعد
بالتالى باطلا حتى ان وقع بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي بفير توافر
دلائل كافية ، أو في غير الأحوال التي يسمح بها القانون صراحة ، ما دام
القبض من اجراءات التحقيق التي لا ينبغي أن يملكها — بحسب الأصل —
أحد آخر غير سلطة التحقيق . وقد نص على ذلك صراحة تشريعنا
الاجرائي الراهن في المادة ٤٠ منه عندما قررت أنه « لا يجوز القبض
على أى انسان أو حبسه الا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا » .
وانما يجوز القبض بمعرفة سلطة القبض القضائي بعد الرجوع الى سلطة
التحقيق ، أو بدون رجوع اليها في أحوال استثنائية خاصة بينها — على
سبيل الحصر — المادة ٣٤ اجراءات .

توسع بعض قضاء النقض في الاستيقاف

الا أن محكمة النقض توسعت في تعريف الاستيقاف في أحكام
حديثه لها ، فذهبت الى أن الاستيقاف متى توافرت مبرراته يسمح

(١) نقض ١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ رقم ٦٠ ص ٣٢٨ .

وراجع نقض ١٩٦٠/٢/٢ س ١١ رقم ٢٧ ص ١٣٤ .

(٢) المحاماة س ٣١ عدد ١٠ ص ١٧٥٧ ومشار اليه في موسوعة
التعليقات لاحمد عثمان حمزاوى ص ٢٤٧ .

لرجال الحفظ. - ولو من غير مأمورى الضبط القضائي - باصطحاب المتهم الذى وضع نفسه موضع الريبة والظن اختيارا الى قسم البوليس لاستيضاحه والتحرى عن أمره ، وأن ذلك لا يعد قبضا (١) .

- لذا قضت مثلا بأنه متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد أيقن بحق لظروف الحادث وملابساته أن من واجبه أنه يستوقف المتهم ويتحرى أمره ، فلما ثارت شبهته فيه رأى أن يستصحبه الى قسم البوليس ، واعترف المتهم أمام الضابط بأن ما فى الحقيقة ليس مملوكا له فقام بتفتيشه ، فان الدفع بطلان التفتيش لا يكون له محل (٢) . - ويشبهه ما قضت به فى تاريخ أحدث مما تقدم من أنه اذا كان المتهم قد وضع نفسه موضع الريبة عندما حاول الهرب لمجرد سماعه للمخبرين وهما يفصحان عن شخصيتهما لغيره وأنهما حاولا استبقائه لذلك ، وعندئذ أقر لهما باحرازه المخدر ثم تبينا انتفاخا بجيبه ، فكانه لازم هذا الاقرار تحقيق ما أقر به والتثبت من صحته ، وكان للمخبرين أن يقتاداه الى مأمور الضبط القضائي الذى تلقى منه المخدر الذى كان يحمله - فان الدفع بطلان اجراء التفتيش يكون على غير أساس (٣) . - كما ذهبت الى أن ما قام به رجال الهجانة من اقتياد السيارة التى كان يركبها المتهم وبها هذا الأخير الى نقطة البوليس ، بعد هروبه راكبين منها يحصلان سلاحا ناريا فى وقت متأخر من الليل ، لا يعدو أن يكون من صور الاستيقاف اقتضته بادية الأمر ملاسات جديده هى سبر السيارة بغير نور فلا يرقى الى مرتبة القبض (٤) . وكذلك الشأن اذا كان

(١) نقض ١٩٥٩/١/١٢ أحكام النقض س ١ رقم ١٦٨ ص ٧٧٢ و ١٩٦٠/٥/٢٠ س ١١ رقم ٧٩ ص ٣٩١ و ١٩٦٠/١٠/١٧ س ١١ رقم ١٣٠ ص ٦٨٣ .

(٢) نقض ١٩٥٨/١/٢٠ أحكام النقض س ٩ رقم ١٢ ص ٥٤ وراجع نقض ١٩٥٥/٤/١١ س ٦ رقم ٢٤٩ ص ٨٠٧ .

(٣) نقض ١٩٦٠/٢/٢ ١٩٦٠/٢/٢٢ أحكام النقض س ١١ رقم ٢٧ ص ١٣٤ و ١٩٦١/٢/١٤ س ١٢ رقم ٣٨ ص ٢٢٦ و ١٩٦٣/١/٢٩ س ١٤ رقم ١٢ ص ٥٣ ، ١٩٦٣/٣/٢٥ س ١٤ رقم ٤٤ ص ٢١٠ ، و ١٩٦٨/٣/٢٥ س ١٩ رقم ٧١ ص ٣٧١ .

(٤) نقض ١٩٥٨/١٠/٢٠ أحكام النقض ص ٩ رقم ٢٠٠ ص ٨١٧ .

المتهم يسير بسيارته مخالفا للوائح سيره في شوارع المدينة بسرعة أكثر مما يستلزمه حسن القيادة في مثل هذه الظروف ، فان استيقاف السيارة لاتخاذ ما يلزم بشأنها يكون صحيحا (١) .

— وبأنه اذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم تخلى عن الحقيقة التي كان يحملها ، ولما سئل عنها أنكر صلتها بما الأمر الذي أثار شبهة رجال السلطة فاستوقفوه واقتادوه الى الضابط القضائي وقصوا عليه ما حدث ، واذ وجد الضابط أن فيما أدلى به رجال الشرطة الدلائل الكافية على اتهام المتهم بجريمة احراز مخدر أجرى تفتيش الحقيقة ووجد بها حشيشا وأفيونا . فان الاجراءات تكون صحيحة لأن استيقاف المتهم واقتياده الى مأمور الضبط القضائي انما حصل في سبيل تأدية رجال الشرطة لواجبهم ازاء الوضع المريب الذي وضع المتهم نفسه فيه (٢) .

وجلى من هذه الأحكام كلها أن محكمة النقض ترى أن استيقاف المتهم — متى توافرت مبرراته من الدلائل الكافية — يسمح لرجال السلطة العامة بايقاف المتهم في الطريق العام ، كما يسمح لهم باصطحابه الى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي . فاذا كشف هذا الاستيقاف عن تلبس كان التلبس صحيحا قانونا ومنجبا لجميع آثاره .

واذا لم يكشف عن تلبس ، ولكن تبين لمأمور الضبط القضائي بعد وصول المتهم اليه توافر مبررات القبض الصحيح طبقا لنص المادة ٣٥ اجراءات أو احدى حالاته التي لا تتطلب قيام التلبس الصحيح ، كان له أن يأمر بالتحفظ على المتهم ، أى الحجر على حريته الشخصية مع الاتصال بالنيابة فورا اذا لم يأت بما يبرئه وأيضا عملا بنص المادة ٣٦ اجراءات . وهذه توجب « على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فورا أقوال المتهم المضبوط ، واذا لم يأت بما يبرئه يرسله في مدى أربع وعشرين ساعة الى النيابة العامة المختصة . كما يجب على

(١) نقض ١٩٥٩/١٠/٦ أحكام النقض س ١ رقم ١٦٤ ص ٧٦٧ .

(٢) نقض ١٩٦٠/٥/٢ أحكام النقض س ١١ رقم ٧٩ ص ٣٩٩ .

النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ، ثم تأمر بالقبض عليه أو بإطلاق سراحه » •

واصطحاب الشخص المقبوض عليه - ولو كرها عنه - الى قسم الشرطة مع وصف هذا الاجراء بأنه مجرد استيقاف وليس قبضا ، هو الأمر الجديد الذى بدأ يظهر فى قضاء النقض منذ سنين قليلة • وبما أنه لا يعد قبضا بل مجرد استيقاف فهو يجوز أن يقع بمعرفة أى رجل من رجال السلطة العامة - ولو من غير مأمورى الضبط القضائى - ويجوز أن يقع للاشتباه فى ارتكاب أية جناية أو جنحة ، ولو لم تكن من تلك المبينة بالمادة ٣٥ اجراءات والتي عينت أحوال القبض القانونى فقط ، دون الاستيقاف •

وهذا المفهوم الجديد لا يلتزم - بطبيعة الحال - مع المفهوم المستقر فى الفقه والقضاء - فى مصر والخارج - للاستيقاف بأنه مجرد إيقاف عابر سبيل عند الاشتباه فى أمره لسؤاله عن اسمه وجهته • فإذا كشف الايقاف بهذا المعنى المحدود عن تلبس كان التلبس صحيحا قانونا ومنتجا لاثرة ، ومسوغا بالتالى لرجل السلطة العامة أن يصطحب المتهم المتلبس - ولو كرها عنه - الى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى •

أما فيما عدا هذه الحالة فلا يملك رجل السلطة العامة - من غير مأمورى الضبط القضائى - هذا الاصطحاب الجبرى لأى انسان الى أى مكان كان ، والا كان الاجراء قبضا صريحا ، وهذا هو المعنى الذى كان ماثلا فى ذهن الشارع المصرى للقبض عند وضع نصوص القبض ، على ما سنبينه فيما بعد عندما تناقش هذا القضاء لبنين ضعف سنده فقها وتشريعا •

وهذا هو ما يبدو أن بعض قضاء النقض الحديث قد اتجه اليه بالفعل ، ومنه ما قضى به من أنه متى كان المخبران قد استوقفا المتهم وهو سائر فى الطريق وأمسكا بذراعيه واقتاداه على هذا الحال الى مركز البوليس فإن ما قاما به ينطوى على تعطيل لحرية الشخصية فهو القبض بمعناه القانونى المستفاد من الفعل الذى يقارفه رجل السلطة فى حق

الأفراد ، والذي لم تجزه المادة ٣٤ اجراءات الالرجال الضبط القضائي وبالشروط المنصوص عليها فيها^(١)) وهى تقابل المادة ٣٥ من التشريع القائم) .

كما قضى بأنه اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن مخبرين اشتبها فى أمر المتهم الذى كان جالسا على مقعد برصيف المحطة ويجواره حقيبتان جديدتان من الجلد ، ولما سألاه عن صاحبهما وعما تحويانه تردد فى قوله ، وحينئذ قويت لديهما الشبهة فضبطا الحقيقتين واقتاده الى مكتب الضابط القضائي . فان ما آتاه رجلا الشرطة ، وهما ليسا من مأمورى الضبط القضائي ، على تلك الصورة انما هو القبض بعبء القانوني الذى لا يجيزه القانون الالرجال الضبط القضائي بالشروط المنصوص عليها فيها . . . ولذا قضت محكمة النقض بإبطال هذا الاجراء وما تكشف عنه من دليل^(٢)) .

الامر بعدم التحرك

يشبه الاستيقاف - أو هو من صوره - الأمر بعدم التحرك الذى نصت المادة ٣٢ على اجازته لمأمور الضبط القضائي فى أحوال التلبس بالجريمة ولو بالنسبة لغير المتهمين عندما ذهبت الى أنه « لمأمور الضبط القضائي عند انتقاله فى حالة التلبس بالجرائم أن يمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر ، وله أن يستحضر فى الحال من يمكن الحصول منه على ايضاحات فى شأن الواقعة » .

والزام المتهم بالبقاء فى محل الواقعة هو من صور الاستيقاف . أما اكراهه على الحضور للتحقيق فهو يكون عن طريق اصدار الأمر بالقبض عليه اذا كان حاضرا ، وادار الأمر بضبطه واحضاره اذا كان غائبا ، وهو

(١) ١٩٥٧/١٠/٨ احكام س ٨ رقم ٢٠٥ ص ٧٦٥ .

(٢) نقض ١٩٦١/١١/٢٨ احكام النقض س ١٢ رقم ١٩٣ ص ١٣٨ وراجع أيضا نقض ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ رقم ١٦ ص ٦٠ و ١٩٦٢/٤/١٠ س ١٣ رقم ٨٥ ص ٣٣٩ ، ١٩٦٦/٥/١٦ س ١٧ رقم ١١٠ ص ٦١٣ وراجع تأييدا من لهذا القضاء فى مجلة « العلوم القانونية والاقتصادية » التى تصدرها كلية حقوق عين شمس فى عدد يوليو سنة ١٩٦٢

من اجراءات التحقيق التى يملكها مأمور الضبط القضائى عند التلبس بالجريمة . أما بالنسبة لغير المتهمين فلا سبيل الى القبض عليهم ، ولا الى اصدار الأمر بضبطهم واحضارهم ، لذا جعل القانون مخالفتهم للأمر بعدم مبارحة محل الواقعة أو امتناعهم عن تلبية الدعوة بالحضور مخالفة عقوبتها الحبس مدة لا تزيد على أسبوع والفرامة التى لا تتجاوز مائة قرش أو احدى هاتين العقوبتين (م ٣٣) ، ويكون الحكم بها من المحكمة الجزئية وفقا للقواعد العامة .

وبالتالى لمأمور الضبط القضائى فى حالة التلبس سلطات معينة بالنسبة لشهود الواقعة - لا بالنسبة للمتهمين فحسب - هى سلطة اكراههم على البقاء فى محل الواقعة حتى يتم تحرير المحضر أو استحضارهم للحصول منهم على ايضاحات بشأنها . أما فى غير حالة التلبس فيملك هذه السلطة بالنسبة للمتهمين بوجه عام . فمن يملك التحفظ والاستيقاف يملك من باب أولى اصدار الأمر للمتهم بعدم مبارحة محل الواقعة كلما جاز للنيابة القبض على المتهم طبقا للمادة ٣٥ اجراءات .

وقد وصفت محكمة النقض الأمر للمتهم بعدم التحرك أو بعدم مغادرة مكان معين (مقهى عمومى) ، بأنه مجرد اجراء تنظيمى لا يعد قبضا ولا استيقافا ، ذاهبة الى أن اعتبار هذا الأمر من قبيل الاستيقاف الجائز قانونا خطأ ، ولكنها لم تبطل الحكم المطعون فيه على أية حال . وكان ذلك فى واقعة تتحصل ظروفها فى أن أحد ضباط المباحث كان قد دخل الى مقهى عمومى وطلب من الحاضرين جميعا عدم التحرك ، ثم طلب من المتهم تقديم بطاقته الشخصية ، وعند تقديمها وجد الضابط عالقا بها قطعة حشيش .

وقد ذهبت المحكمة الى صحة هذا الاجراء لأن القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ فرض فى المادة السابعة منه على صاحب البطاقة أن يقدمها الى مندوب السلطة العامة كلما طلب اليه ذلك ، وبالتالي فإن المتهم يصبح عندئذ فى حالة تلبس بجريمة كشف عنها اجراء مشروع هو مطالبة المتهم بتقديم بطاقته الشخصية . وينبنى على ذلك أن يقع القبض عليه

وتفتيشه - اثر قيام هذه الحالة - صحيحا ويصح الاستدلال بالدليل المستمد من تفتيش المتهم ، ووجود قطعتين آخريين من مخدر الحشيش يبيحه الذى كانت به البطاقة .

أما عن الأمر بعدم التحرك « الذى صدر من الضابط أو من الكونستابل الذى كان يرافقه فانه اجراء قصد به أن يستقر النظام فى المكان الذى دخله مأمور الضبط حتى يتم المهمة التى حضر من أجلها ، ولا يعيب الحكم ما استطرد اليه من اعتبار هذا الأمر من قبيل الاستيقاف ما دام ما اتهمت اليه المحكمة صحيحا فى القانون ، اذ ثبت أن ضبط المواد المخدرة فى حيازة الطاعن كان بناء على حالة التلبس بالجريمة كما سبق للبيان ... » (١)

والحكمة فى عدم اعتبار الأمر الذى صدر الى الجالسين بالمقهى استيقافا هى أن الاستيقاف يتطلب - كالتقبض سواء بسواء - ظهور دلائل كافية سابقة على ارتكاب جناية أو جنحة . أما فى واقعة هذه الدعوى فلم تكن ثمة جريمة قد ظهرت بعد ، ولم يكن المتهم الطاعن قد وضع نفسه موضع الريب والشكوك بعد حتى يجوز استيقافه على أى وجه كان قبل طلب بطاقته الشخصية . بل كان جالسا فى المقهى فصدر اليه الأمر بعدم التحرك - كما صدر الى غيره - من الضابط أو من الكونستابل الذى كان يرافقه . وقد اعتبرت محكمة النقض هذا الأمر مجرد اجراء تنظيمى لا يرقى الى مرتبة الاستيقاف ولا القبض قصد به « مجرد استقرار النظام فى المكان الذى دخله مأمور الضبط حتى يتم المهمة التى حضر من أجلها » . فهو لا يتضمن بذاته ثمة اعتداء على حرمة المكان الذى جرى فيه . وهو محل عمومى ، ولا على حرية الجالسين فيه الذين كلفوا بأن يظلوا جالسين فى أماكنهم لا يبرحونها لبرهة قصيرة . ثم أن هذا الاجراء التنظيمى لم يكشف بذاته عن أى دليل قبل المتهم الطاعن ولا غيره ، اما

(١) نقض ١٩٦١/٢/٦ أحكام نقض س ١٢ رقم ٢٦ ص ١٧٠ و ١٩٦٢/١/٢٩ س ١٣ رقم ٢٤ ص ٩٠ و ١٩٦٦/٢/٢١ س ١٧ رقم ٢٢ ص ١٧٥ .

الاجراء الذى كشف عن حالة التلبس كان طلب تقديم بطاقته الشخصية ، وهو بدوره اجراء مشروع طبقا للمادة السابعة من القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ فأصبح التلبس مشروعا ، وبالتالي القبض على المتهم وتفتيش ملبسه .

الاستيقاف يتطلب دلائل كافية

لا يختلف استيقاف المتهمين عن القبض عليهم شيئا من زاوية ضرورة توافر مبرراته هو أيضا المستمدة من اتجاه اصبح الاتهام الى المتهم قبل استيقافه ، والا كان الاستيقاف بدوره اجراء تحكيميا باطلا لا سند له من ظروف الدعوى ومبررات المصلحة العامة التى ينبغى وحدها أن تكون رائد رجل السلطة العامة فى كل تصرفاته . ومن ثم يبطل الاستيقاف بياث حب اظهار السلطة - كما يبطل اذا كان بياث شخصى كالانتقام من المستوقف أو محاولة الانتقاص من قدره . وفى الجملة اذا كان يتضمن من الانسان المستوقف معنى سوء استعمال السلطة *abus de pouvoir* أو تجاوز حدودها *excès de pouvoir* . وذلك يتحقق دائما عند انتفاء الدلائل الكافية التى تبرر وحدها الاستيقاف كما تبرر القبض القانونى الصحيح متى توافرت باقى شرائطه .

وكنتيجة حتمية لذلك ليس للحكم الذى يبطل القبض على المتهم لاتفاء الدلائل الكافية أن يقضى بصحة نفس الاجراء بوصفه استيقافا ، وليس له بالتالى أن يصف الاجراء بأنه مجرد استيقاف - عند انتفاء الدلائل الكافية - حالة كونه قبضا أو ما فى حكم القبض . لذلك ذهبت محكمةنا العليا الى أنه « اذا كانت الواقعة التى أوردها الحكم هى أن رجلى البوليس الملكى شهدا وهما يمران باحدى عربات القطار المتهم يتلفت يمينه ويسرة . وما أن وقع بصره عليهما حتى ازداد ارتباكها ، ولما نزل المتهم من القطار تقدم المخبران منه وسألاه عن اسمه فلم يثبت على رأى واحد وحاول الهرب ، فان هذه المظاهر - بغرض صحتها - ليست كافية لخلق حالة تلبس بالجريمة .

وبالتالى ذهبت الى أن ما قارفه المخبران على الصورة التى أوردها

الحكم ، من استيقاف المتهم عقب نزوله من القطار والامساك به واقتياده على هذه الحال الى مركز البوليس ، عمل ينطوى على تعطيل لحرية الشخصية ، فهو القبض بمعناه القانونى والذى لم تجزه المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائى وبالشروط المنصوص عليها فيها . واذا كان رجال البوليس المكى اللذان قاما بالقبض على المتهم ليسا من رجال الضبطية القضائية ، وكانت القوانين الجنائية لا تعرف الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشربين ، ولم يكن المتهم منهم ، فما قاله الحكم بأن ما وقع على المتهم ليس قبضا وانما هو مجرد استيقاف لا يكون صحيحا فى القانون ولا يؤدى الى تبرير القبض على المتهم ، ويكون هذا القبض قد وقع باطلا (١) .

— كما قرر حكم آخر أحدث من سابقه أن الاستيقاف اجراء لا يمكن اتخاذه دون توافر شرطه ، وهو أن يضع الشخص نفسه طواعية واختيارا فى موضع شبهة أو ريبة ظاهرة مما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره — أما والمتهم وزميله لم يقوموا بسا يثير شبهة رجل السلطة الذى ارتاب لمجرد سبق ضبط حقبة تحوى على ذخيرة ممنوعة فى نفس الطريق ، فسمح لنفسه باستيقاف المتهمين والامساك بأحدهم واقتياده وهو ممسك به الى مكان فضاء — فذلك قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له فى القانون ، ويكون ما ذهب اليه الحكم من بطلانه وبطلان ما نتج عنه من تفتيش ، لا مأخذ عليه من ناحية القانون ما دام التخلّى قد حصل بعد ذلك القبض الباطل (٢) .

لكن الدلائل التى تكفى لاستيقاف انسان لأمر معين قد لا تكون هى نفس الدلائل — من ناحية النوع لا القوة — التى تكفى للقبض عليه . فمثلا قد يجوز استيقاف انسان لأنه يشبه من ناحية المظهر الخارجى انسافا آخر صدر أمر بالقبض عليه لتحقيق شخصيته ، وللتأكد مما اذا

(١) نقض ١٩٥٩/١/٢٠ احكام النقض س ١٠ رقم ١٦ ص ٦٠ .
وبلاحظ أن المادة ٣٤ اجراءات قد لحقها تعديل جوهرى بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وأصبحت تقابلها حاليا المادة ٣٥ .
(٢) نقض ١٩٦٠/٥/٣٠ احكام النقض س ١١ رقم ٩٦ ص ٥٠٥ .

كان هو نفس الشخص المطلوب القبض عليه أم لا • لكن لا يجوز
- لنفس الاعتبار - القبض على هذا الشخص واحتجازه لمدة ٢٤ ساعة
كاملة ، اذا كان تحقيق شخصيته لا يتطلب أكثر من الاستيقاف ، خصوصا
اذا اتضح بعده مباشرة أنه ليس بالشخص المقصود بأمر القبض الذى كان
رجل السلطة العامة يصدد تنفيذه •

وقد عرض نفس هذا الوضع - تقريبا - على محكمة النقض
فذهبت الى أن مجرد كون الطاعن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم
فى جناية قتل ، وارتبائه لما رأى رجال القوة وجريه عندما نادى عليه
الضابط - على فرض صحة ما يقوله الشهود فى هذا الشأن - ان جاز
معه للضابط استيقافه فانه لا يعتبر دلائل كافية على اتهامه فى جناية تبرر
القبض عليه وتفتيشه • وبالتالي يكون الحكم اذ قضى بصحة القبض
والتفتيش قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه (١) •

ففى صورة واقعة هذه الدعوى كان من حق ضابط البوليس
استيقاف المتهم عندما شاهده يجرى بعد جناية قتل وقعت فى البلدة ،
للتحقق من أنه ليس من ضمن المتهمين المطلوب القبض عليهم ، خصوصا
وأنه كان من عائلتهم ، ولكن لم يكن من حقه أن يقبض عليه ويفتشه
لاتفاء الدلائل على أن هذا الشخص بالذات كان له ثمة دور فى جناية
القتل التى كان التحقيق فيها لا يزال جاريا •

أما من ناحية قوة الدلائل ، ومدى كفايتها ، فلا شبهة فى أنه لا فارق
بين القبض والاستيقاف فى هذا الشأن •

ولذا قضى بأنه متى كان الثابت من القرار (بالأوجه) المطعون فيه
أن المتهم قد ارتكب عندما رأى الضابطين - ومد يده الى صدره وحاول
الخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك ، فليس فى هذا كله ما يدعو الى
الاشتباه فى أمره واستيقافه ، لأن ما أتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور • ومن
ثم فان استيقاف أحد الضابطين له وامساكه بيده وفتحها انما هو القبض

(١) نقض ١٩٥٩/١/٢٧ أحكام النقض س ١ رقم ٢٥ ص ١١٢ •

الذى لا يستند الى أساس . فاذا ما كانت غرفة الاتهام قد اتهمت الى بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما . من اجراءات ، فان قرارها بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية يكون صحيحا في القانون (١) .

وتقدير الدلائل الكافية المطلوبة لصحة الاستيقاف يخضع بطبيعة الحال لرقابة سلطة التحقيق ، ثم لرقابة محكمة الموضوع ، كما هي الحال تماما بالنسبة لتقدير كفاية الدلائل التي تجيز القبض بمعناه الدقيق (٢) .

السند القانوني للاستيقاف

استيقاف المتهم بمعرفة رجل السلطة العامة من غير مأمورى الضبط القضائي ، جائز في أحوال التلبس وحدها بصريح نص المادة ٣٧ اجراءات التي أجازت « لكل من شاهد الجاني متلبسا بجناية أو بجنحة يجوز فيها قانونا الحبس الاحتياطي أن يسلمه الى أقرب رجال السلطة العامة دون احتياج أمر بضبطه » . كما أوضحت المادة ٣٨ نطاق هذا الحق بالنسبة لرجال السلطة العامة - ولو من غير مأمورى الضبط القضائي - عندما أجازت لهم « في الجنع المتلبس بها التي يجوز الحكم بها بالحبس أن يحضروا المتهم ويسلموه الى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي » . ثم أضافت في فقرتها الثانية أن « لهم ذلك أيضا في الجرائم الأخرى المتلبس بها اذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم » .

أى أن لرجال السلطة العامة سلطة استيقاف المتهم المتلبس بارتكاب جريمة ، ولو كانت مجرد مخالفة ، اذا لم يمكن معرفة شخصيته فحسب ، لاحتضاره وتسليمه الى مأمورى الضبط القضائي . فاذا كشف هذا الاجراء عن حالة تلبس بارتكاب جناية أو جنحة كان التلبس صحيحا بدوره بما يضيفه من سلطات خاصة على مأمور الضبط القضائي .

لذا قضى بأنه اذا كان المتهم قد قبض عليه أثناء تعلقه بالأجزاء الخارجية لعربة السكة الحديدية محاولا تسلقها الى سطحها ، وهى مخالفة

(١) نقض ١٩٦٢/٤/١٠ احكام النقض س ١٣ رقم ٨٥ ص ٣٣٩ .

(٢) نقض ١٩٥٦/١٠/٢ احكام النقض س ٧ رقم ٢٦٧ ص ١٧٨ .

و ١٩٦٣/١٢/٢ س ١٤ رقم ١٥٨ ص ٨٧٣ .

منصوص عليها في المادتين ٤ ، ٥ من قرار ٤ مارس سنة ١٩٦٢ الخاص بنظام السكك الحديدية فان هذا القبض يكون قد تم صحيحا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٨ اجراءات ٠٠٠ واذن فاذا كان الحكم قد عول على هذا القبض وعلى ما تلاه من شتم رائحة الأفيون تنبعت من جيب المتهم واعتباره متلبسا باحراز هذه المادة وأدائه تأسيسا على هذا الدليل ، فانه يكون حكما سليما لا مخالفة فيه لأحكام القانون (١) .

واحضار المتهم المتلبس لتسليمه الى أقرب مأمور للضبط القضائي بمعرفة أحد الأفراد أو أحد رجال السلطة العامة لا يجوز احتجاز المتهم لمدة ما ، سواء وصلت الى ٢٤ ساعة أم قصرت عن ذلك ، بل هو استيقاف له بالقدر اللازم فحسب لتسليمه الى أحد رجال الضبط القضائي .

فالسند القانوني لاستيقاف المتهم المتلبس بارتكاب جنائية أو جنحة بمعرفة أحد رجال السلطة العامة - بل بمعرفة أى انسان - واضح من المادة ٣٧ أو ٣٨ بحسب الأحوال فهما صريحتان لا تثيران شبهة : هو مشروعية هذا الاجراء سواء أصدر من أحد رجال السلطة العامة من غير مأمورى الضبط القضائي ، أم صدر من أى انسان من آحاد الناس ، ما دام هذا الاجراء لم يتعد حد التعرض المادى فحسب للمتهم - بدون قبض .

أما فى غير حالة التلبس بارتكاب الجريمة ، فانه يتعذر العثور على سند قانونى سليم لاجازة التعرض للمتهم بمعرفة أحد رجال السلطة العامة من غير مأمورى الضبط القضائي ، وذلك للاعتبارات الآتية :

أولا : لأن المادتين ٣٧ ، ٣٨ قصرتا هذا الحق على حالة التلبس بالجنايات وبالجنح التى يجوز الحكم فيها بالحبس بحسب الأصل . وفى المخالفات قصرته على رجال السلطة العامة اذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم (م ٣٨ / ٢) . وفى ذلك ما يستفاد منه - بمفهوم المخالفة - أنه فيما عدا التلبس لا يجوز التعرض لانسان لأى سبب كان ، ومن أى مصدر جاء ، ولو لتوافر دلائل كافية على ارتكاب جنائية أو جنحة ما دامت

(١) نقض ١٩٥٥/٣/٢٨ قوائم النقض ج ٢ رقم ٤ ص ٩٢٧ .

«الدلائل لا ترقى الى مستوى التلبس • وهى لا ترقى اليه فى غالب الصور الواقعية ، خصوصا لأن التلبس يجب أن يظهر على سبيل الجرم ، ويجب ألا يقوم على مجرد الظن أو الاشتباه (١) »

ثانيا : لأنه حتى اذا قيل ان اصطحاب انسان الى قسم الشرطة كرها عنه هو مجرد تعرض ماذى محدود من اجراءات الاستدلال فحسب ، وليس من اجراءات التحقيق الابتدائى ، فلا ينبغى أن يفوتنا أن حتى اجراءات الاستدلال لا يملكها - بحسب الأصل - سوى مأمورى الضبط القضائى ، فلا يملك رؤوسهم منها سوى القدر الذى سمحت لهم به المادة ٢٤ اجراءات عندما نصت على أنه « يجب على مأمورى الضبط القضائى أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التى ترد اليهم بشأن الجرائم ، وأن يبعثوا بها فورا الى النيابة العامة • ويجب عليهم وعلى مرءوسهم أن يحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ اليهم ، أو التى يعلنون بها بأية كيفية كانت • وعليهم أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة •• »

فالقدر من الاستدلالات الذى سمح به قانون الاجراءات لرجال السلطة العامة - من غير مأمورى الضبط القضائى - لا يخرج عن جمع الايضاحات واجراء المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع •• واتخاذ جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة •• بصريح نص المادة ٢٤ • وقد استندت محكمتنا العليا الى هذه المادة عندما حكمت - أكثر من مرة - بأن قيام أحد مساعدى الضبط القضائى « أومباثى » بجمع الاستدلالات جائز (٢) •

(١) راجع مثلاً نقض ١٩٤١/١/٢٧ القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٩٤ ص ٦٨ و ١٩٤٣/٣/٨ ج ٦ رقم ١٣٤ ص ١٩٨ و ١٩٤٧/١٢/١٥ ج ٧ رقم ٤٥٥ ص ٤٢٢ و ١٩٥٨/٣/٣ أحكام النقض س ٩ رقم ٦١ ص ٢١٣ و ١٩٥٨/١٠/٢١ س ٩ رقم ٢٠٦ ص ٨٣٩ و ١٩٥٨/١٢/٢٢ س ٩ رقم ٢٦٩ ص ١١٠٩ و ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ رقم ١٦ ص ٦٠ •
(٢) نقض ١٩٥١/١٢/٤ أحكام النقض س ٢ رقم ٩١ ص ٢٤٣ ج ١٩/٢/١٩٥٢ ص ٤ رقم ١٨٥ ص ٤٩٣ •

لكن هذه الاجراءات ليس فيها ما يصح أن يعد استيقافا ، أو ما يشبه الاستيقاف ، أو ما يصح أن يبرره ، بل انها كلها اجراءات بعيدة عن أى تعرض لشخص المتهم أو لغيره • لذا سمح بها القانون - بل أوجبها - على مأمورى الضبط القضائى ، كما أوجبها على مرءوسيهم ايجابا • وهذا النص يفهم منه بمفهوم المخالفة - هو أيضا - أن هؤلاء المرءوسين لا يملكون الاستيقاف بما يتضمنه من معنى التعرض لأشخاص المتهمين ، كما لا يملكون القبض القانونى •

فهم بالتالى لا يملكون الاستيقاف فى غير التلبس الصحيح طبقا للمادة ٣٨ اجراءات • كما لا يملكونه فى نطاق المادة ٢٤ لأنه ليس من اجراءات الاستبدلال المشار اليها فيها ، حتى مع التسليم بأنه ليس من اجراءات التحقيق ولا يرقى الى مرتبة القبض القانونى الذى ينت شرايطه وأحواله المادتان ٣٤ و ٣٥ من التشريع الاجرائى القائم •

ثالثا : أما اذا قيل ان هذا الاصطحاب الجبرى الى قسم الشرطة اجراء ادارى بحث لا يرقى الى مرتبة الاستدلالات ، لوقف دون ذلك حائلان هاما :

أولهما : أن الاجراءات الادارية لا ينبغى - على أية حال - أن تتضمن معنى التعرض لحرية انسان وحقه المشروع فى التجول بملء حرية فى الظروف الطبيعية •

ثانيهما : أن اختصاصات رجال السلطة العامة بوصفهم من الضبط الادارى يميزها كلها ميز هام عن اختصاصات مأمورى الضبط القضائى ، وهو أن الاختصاصات الأولى كلها تكون قبل وقوع الجرائم هادفة - فحسب - الى منع وقوعها ، أما « الإستيقاف » حسما بينته محكمة النقض ورسمت دائرته فهو يكون بعد ظهور دلائل كافية عل وقوع الجريمة ، أى بعد وقوعها بالفعل • وبالتالي بعد انتهاء نشاط سلطة الضبط الادارى ، كما تبدأ سلطة الضبط القضائى نشاطها فى ضبط الجريمة وتمقب فاعليها لا تشاطرها فى ذلك أية سلطة أخرى •

وقد أشارت الى هذا المعنى صراحة المادة ٢١ من تشريعنا الاجرائي عندما نصت على أنه « يقوم مأمورو الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومركبيها ، وجمع الاستدلالات التي تلزم التحقيق والدعوى » .

فكلن القانون يعهد الى مأمور الضبط القضائي - واليه وحده دون باقي رجال السلطة العامة - بوظيفتين : الأولى هي البحث عن الجرائم ومركبيها ، وهي ذات طابع اداري وان كانت لا تبدأ الا بعد وقوع الجريمة بالفعل ، والثانية هي جمع الاستدلالات التي تلزم التحقيق والدعوى ، وهي ذات طابع قضائي ، لأن المقصود منها هو اعداد عناصر التحقيق والمحاكمة بعد ظهور الجريمة بالفعل . وأغلب اجراءات مأموري الضبط القضائي تجمع بين النوعين معا ، اذ لا توجد حدود فاصلة بينهما . لكن لا يملكها - على أية حال أو أية صورة كانت - غيرهم من رجال السلطة العامة الذين يملكون فحسب الاستيقاف بالمعنى الحرفي من الكلمة ، وللمجرد التحقق من شخصية عابر السبيل اذا وجد في ظروف مرية تحمل على ضرورة هذا التحقق ، دون امكان اصطحابه قهرا عنه الى قسم الشرطة .

على أنه أية كانت أسانيد هذا « الاستيقاف » في الوضع الحالي لقضائنا المصري ، فقد اتجه بعض قضاء النقض على اجازته - على النحو الذي وضحناه - ثم جرى بعض أحكامه على التوسع فيه ، حتى أصبحت له أهمية متزايدة بين اجراءات الدعوى في مراحلها الأولى . وهذا التوسع قصدت به محكمة النقض - بطبيعة الحال - تمكين رجال الشرطة العامة من ضبط الجرائم التي تنبئ عنها شبهات قوية ظاهرة ، ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي ولا تحت اشرافهم المباشر .

لكن نخشى أن يؤدي هذا التوسع - في نهاية المطاف - الى اهدار ضمانات القبض . وقد بدأت صور الاستيقاف تتداخل فعلا مع القبض بما يتضمنه من معنى المساس بحرية الأشخاص التي كفلتها الدساتير كافة ، وبما يتجاوز مراد الشارع الاجرائي من تعيين شرائط وأحواله تعيينا صريحا في المادتين ٣٤ ، ٣٥ . خصوصا وأن هذا الاستيقاف في ضوء (م ٩٢ - قانون العقوبات التكميلي)

الاتجاه المتوسع فيه أصبح يسمح باصطحاب المتهم قهرا عنه الى قسم الشرطة • أى أنه أصبح يقارب في جوهره سلطة القبض القانونى ، خصوصا فيما يتضمنه كلاهما من معنى التعرض للحرية الشخصية للمواطنين • وفى ذلك يكمن خطره الحقيقى ولعل هذا هو الاعتبار الذى حدا ببعض أحكام النقض الحديثة على قصره على مجرد الايقاف المادى دون اقتياد المتهم الى قسم الشرطة على ما بيناه آنفا •

رابعا : أنه ثبت بالاضافة الى ما تقدم جسامة الأخطار العملية الناجمة عن هذا التجاوز الأخير فى تزايد محاضر التحرى زيادة عظيمة ، وأغلبها يتم نتيجة استيقاف متسرع من أحد رجال الحفظ يلحقه اقتياد محتوم الى قسم الشرطة للتحرى عن « المشتبه فيه » •

وبحسب دراسة ميدانية هامة قام بها فى سنة ١٩٧١ « معهد تدريب ضباط الشرطة » التابع لوزارة الداخلية تكشف أرقام مذهلة عن مدى اساءة هذه السلطة فى التحرى عن طريق الاستيقاف ثم الاقتياد الى الأقسام قوة واقتدارا •

ومن هذه الأرقام أنه تبين من احصائية « مديرية أمن القاهرة » أن مجموع محاضر التحرى التى تمت فى سنة ١٩٧٠ بلغت ٣٠٣٨٠ محضرا تقيد منها برقم ادارى ٢٨٢٩٠ بنسبة ٩٥.٠٢٪/ وبلغت ١٤٩٠ محضرا تقيد برقم جنحة اشتباه أو أرفق بها وذلك بنسبة ٤.٩٨٪/ •

وبعبارة أخرى أنه فى حوالى ٩٥٪/ من الحالات وقع اقتياد جائر — بل احتجاز أيضا — لبعض المواطنين الأبرياء نتيجة شبهات واهية اتضح فيما بعد عدم صحتها بسبب التسرع من بعض رجال الحفظ — وجلهم من غير مأمورى الضبط القضائى •

ولا يرد على ذلك أبدا بأن هذه المحاضر قيدت « برقم ادارى » لأن هذا القيد لا ينفى حدوث الاعتداء الفعلى على كرامة هؤلاء المواطنين وحريةهم الشخصية • وقد يكون من بينهم عدد غير من ذوى المكافة المرموقة والاحترام فى أعين الكافة •

وقد أرجعت نفس الدراسة هذا التجاوز الخطير الى « انحراف القائم بالتحري عن رسالة الشرطة ، أو عن طريق تجنب المصلحة العامة ، أو عن طريق عدم مراعاة الشروط الواجب توافرها ... وذلك لدافع الانتقام ، أو المصلحة الشخصية ، أو حب اظهار السلطة ... » (١) .

هذا وقد سئل عدد كبير من ضباط المباحث بمديرية أمن القاهرة والجيذة عن جدوى السماح لرجال السلطة العامة من غير مأمورى الضبط القضائى باستعمال سلطة التحري فأجاب ٧٩٪ منهم سلبا ، وطلب ٨٢٪ قصرها على الضباط دون غيرهم . كما تبين من استفتاء بعض المواطنين أن نصف رجال السلطة العامة وقع ٧٪ منه عن طريق ضباط الشرطة و ٩٣٪ عن طريق المخبرين والعساكر ، وطالب ٩٢٪ من أصحاب « استمارات الاستفتاء » بقصر سلطة التحري على ضباط الشرطة دون غيرهم (٢) .

وبعد ألا تدعو هذه الاعتبارات مجتمعة محكمتنا العليا الى مراجعة نفسها وقصر الاستيقاف بمعرفة رجال السلطة العامة من غير مأمورى الضبط القضائى على حده الطبيعى المسلم به ، وهو مجرد الايقاف للتحقق من هوية المستوقف اذا وضع نفسه موضع الريب والشبهات ، بغير اجازة اقتياده عنوة الى قسم الشرطة ؟ !

التفتيش الذى لا يعد من اجراءات التحقيق

التفتيش فى ملابس المتهم أو فى متاعه بحثا عن أدلة جريمة معينة هو الذى يعد وحده من اجراءات التحقيق بحسب الأصل ، وهو الذى يتطلب القانون لاجرائه توافر دلائل كافية فى جريمة من الجرائم المشار اليها فى المادة ٣٥ اجراءات حتى يمكن لمأمور الضبط القضائى

(١) ورد فى مذكرات رئيس سابق لمحكمة جنابات القاهرة انه كان منذ حوالي خمسين عاما مضت ضحية اجراء جائر من هذا القبيل مصحوب بالضرب قام به رجل شرطة لم يعرف شخصية المقبوض عليه الا فيما بعد فى « قسم الموسيقى » .

(٢) راجع البحث الانف الاشار اليه والذى تم باشراف اللواء دكتور سامى صادق الملاص ٣١ - ٣٦ ، ٤٩ - ٥٢ .

أن يطلب القبض على المتهم ، ثم تفتيشه بنفسه تفتيشا صحيحا طبقا للمادة ٤٦ منه لتعزيز هذه الدلائل ان أمكن .

الا أن القانون قد سمح بإجراء تفتيش إداري بحث تحقيقا لأغراض إدارية متعددة بغير وجود دلائل كافية وبغير رغبة تعزيز هذه الدلائل . مثل اجازة تفتيش المتهم عند دخوله السجن بحثا عما قد يكون معه من المحظورات ، ومثل تخويل موظفي الجمارك تفتيش الأمتعة ، والأشخاص في نطاق الدائرة الجمركية . وإذا عثر أثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة أيا كان نوعها فانه يصح الاستناد الى هذا الدليل ، لأنه ظهر أثناء اجراء مشروع في ذاته ، ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة (١) .

وذلك بالإضافة الى توافر التلبس اذا كانت قد تحققت إحدى صوره بما يبيحه لمأموري الضبط القضائي من سلطات استثنائية . ورضاء من أجرى تفتيشه ليس شرطا في هذه الأحوال لصحة الاجراء ، كما أنه لا يلزم في التفتيش الإداري أى تلبس أو توافر دلائل سابقة على ارتكاب جريمة معينة .

وكذلك الشأن أيضا اذا وضع مأمور الضبط القضائي أو حتى رجل السلطة العامة يده عرضا في ملابس مصاب في حادث طريق مثلا ، بحثا عما قد يكشف عن شخصيته ، أو للتعرف على مدى إصابته ، أو لإخراج ما معه من نقود أو أوراق لحفظها على ذمته لحين إفاقته ، اذا وجد معه مخدرا ، فالإجراء يكون إداريا صحيحا لا ينبغي أن يختلط مع التفتيش المعبر من اجراءات التحقيق ، وهو الذي يكون متضمنا

(١) راجع في هذا الشأن نقض ١٩٤٩/٢/٢٠ احكام النقض س ١ رقم ٦٨ ص ١٩٦ و ١٩٥٠/٥/١٧ رقم ٢١٩ ص ٦٧٠ و ١٩٦١/٢/٦ رقم ١٢ ص ٢٨ ص ١٨١ ، وقد ذهب هذا الحكم الأخير الى أن منابذ القيام بالتفتيش الجمركي هو توافر شبهة قيام جريمة تهريب جمركي ، دون تقيد بقواعد القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات ، ولا يؤثر في ذلك زوال الصفة المدنية لأفعال التهريب والحاقها بجرائم القانون العام وراجع نقض ١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ رقم ٣٠ ص ١٣٠ .

بالضرورة معنى تعمد البحث عن شيء له صلة بالجريمة وهو في حيازة المتهم ، بعد أن تشير اليه الدلائل الكافية السابقة على التفتيش .

ومن ذلك أيضا أن يقوم رجل الاسعاف بوضع يده في جيوب شخص غائب عن صوابه قبل نقله الى المستشفى لجمع ما في جيوبه وحصره ، وعندئذ يعد تصرفه اجراء ماديا بحثا لا بطلان فيه (١) .

أو أن يقوم أحد حراس السجن - وهو ليس من مأموري الضبط القضائي - بتفتيش أحد المساجين فيعثر معه على مخدر ، فان هذا الاجراء سليم بما يكون قد تكشف عنه ذلك عملا بالمادة ٥٩٥ من « دليل اجراءات العمل في السجون » التي تنص على أنه « لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون فى أى وقت ، وتفتيش ملابسه ، وأمتعته ، وغرفته ، وضبط ما قد يحوزه أو يحرزه من ممنوعات أو مواد أو أشياء لا تجيز له نظم وتعليمات السجون حيازتها أو احرازها » (٢) .

كما قضى بأن تفتيش جندى الجيش ، عند القبض عليه لمخالفته للتعليمات العسكرية ، هو اجراء تحفظى يسوغ القيام به من أى فرد من أفراد السلطة العامة المنفذة لأمر القبض ، وذلك للتحوط من استعمال الشخص ما عساه أن يكون معه من أشياء فى ايداء نفسه أو غيره ممن قد يتواجدون معه فى محبسه (٣) .

« وعلى وجه عام ان التفتيش الذى يجريه الأفراد على من تلحقه شبهة الاتهام بحيازة شيء حيازة اجرامية غير مشروعة ليس تفتيشا ينتزل منزلة التفتيش الذى خاطب الشارع المحقق بأحكامه ، وانما هو نوع من البحث والاستقصاء ، أو هو نوع من التنقيب عن الأشياء الخاصة بجريمة تحقق وقوعها ، واذا رضى به المتهم كان دليلا يصح الاستناد

(١) نقض ١٩٥٦/١/١٠ أحكام النقض س ٧ رقم ٩ ص ٢١ .

(٢) راجع نقض ١٩٧٠/١/٢٥ أحكام النقض س ٢١ رقم ٣٥

ص ١٤٧

(٣) نقض ١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١١ رقم ١٣٢ ص ٦٩٩ .

اليه . فاذا ثبت لمحكمة الموضوع سلامة هذا الاجراء جاز لها أن تأخذ
بنتيجة هذا التنقيب كدليل من أدلة الاثبات في الدعوى » .

والتنقيب في ملابس عمال المصانع والملاجيء والمستشفيات والشركات
عند خروجهم منها بمعرفة ملاحظ العمال هو من هذا القبيل أيضا .
فيعد صحيحا اذا ما كشف عن ضبط شيء مسروق في حيازة أحد منهم
وفي الجملة يختلف هذا العمل المادى البحث عن التفتيش القضائي
في أنه لا يلزم له تلبس ، أو دلائل كافية قبل اجرائه ، متصلة بجريمة
معينة . ولا تلزم صفة الضبط القضائي فيمن قد يقوم باجرائه ، كما
لا يلزم له تلبس صحيح ، ولا اذن سابق به من سلطة التحقيق ، كما
لا يلزم أن يقع في أعقاب قبض صحيح ، وذلك على خلاف التفتيش
الذي يعد من اجراءات التحقيق بالمعنى الضيق ، والذي حدد القانون
أحواله وشروط صحته .

وفي كل هذه الأحوال يمكن أن تنشأ حالة التلبس صحيحة ، ويعد
الاجراء الذي كشف عنها ماديا أيضا ، واذا حضر مأمور ضبط قضائي
وتحقق من حالة التلبس بنفسه كانت له جميع السلطات الاستثنائية التي
يضيفها عليه توافر هذه الحالة (١) . ومن باب أولى ما تضيفه عليه المادة
٣٥ من سلطة طلب القبض لتوافر الدلائل الكافية ، اذا كانت جريمة
المتهم من بين الجرائم المشار اليها فيها . كما يكون له اعادة تفتيشه
بحثا عن شيء له صلة بالجريمة ، ويعد هذا التفتيش الأخير وحده من
اجراءات التحقيق ، لأنه يكون بعد ظهور الجريمة ومتعمدا لتعزيز
الأدلة فيها .

عن تفتيش الأنثى

أوجبت الفقرة الثانية من المادة ٤٦ أن يكون تفتيش الأنثى بمعرفة
أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي ، وينبغي عليه أن يثبت اسمها
في المحضر حتى تؤدي الشهادة بعدئذ عما تكشف لها من التفتيش ،

(١) راجع نقض ١٨/١/١٩٦٠ احكام النقض س ١١ رقم ١٢ ص ٧٠

ولا تحلف اليمين أمامه الا اذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعه
يمين طبقا للقاعدة التي وضعتها المادة ٢٩ •

وقد حكم بأن اشتراط تفتيش الأثني بمعرفة أثني المراد به أن يكون
مكان التفتيش من المواضع الجسدية التي لا يجوز لرجل الضبط
القضائي الاطلاع عليها ، وهى عورات المرأة التي تخدش حيائها اذا
مست (١) • أما تفتيش يد المتهمه واخراج لفافة المخدر منها بمعرفة
ضابط البوليس فهو تفتيش صحيح (٢) • وكذلك اخراج لفافة المخدر
التي كانت ظاهرة من اصابع قدم المتهمه وهى عارية (٣) ، ومن باب أولى
اذا أخرجت المتهمه المخدر من بين ملابسها طواعية واختيارا بفسير
تفتيش (٤) •

وفيما عدا ذلك فمخالفة حكم القانون هنا تستوجب بطلانا من
النظام العام لا يسقطه رضاء المتهمه بأن يفتشها مأمور الضبط بنفسه ،
أو أن يفتشها طبيب (مفتش صحة) ندبه لذلك أحد مأموري الضبط (٥) •
ولكن قضى حديثا بأن الكشف عن المخدر فى مكان حساس من جسم
الطاعنة بمعرفة طبيب المستشفى لا تأثير له على سلامة الاجراءات • ذلك
أن قيامه بهذا الاجراء الما كان بوصفه خيرا وما أجراه لا يعدو أن يكون
تعرضا للطاعنة بالقدر الذى تستلزمه عملية التداخل الطبى اللازمة لاجراج
المخدر من موضع اخفائه فى جسم الطاعنة (٦) •

-
- (١) نقض ١٩٥٥/١١/١٩ احكام النقض س ٦ رقم ٢٩٤ ص ١٢٤١
ولذا ابطال تفتيش صدر التهمة بمعرفة مأمور الضبط •
(٢) نقض ١٩٥٢/١١/١١ احكام النقض س ٤ رقم ٤٤ ص ١٠٥ •
١٩٦٠/٢/٨ س ١١ رقم ٣٠ ص ١٤٨ •
(٣) نقض ١٩٥٧/٤/٢٠ احكام النقض س ٨ رقم ١٤٣ ص ٥٢١ •
(٤) راجع نقض ١٩٦٢/١/٣٠ احكام النقض س ١٣ رقم ٢٧ ص ٩٨ •
(٥) نقض ١٩٥٥/٤/١١ س ٦ رقم ٢٤٩ ص ٨٠٧ •
(٦) نقض ١٩٧٦/١/٤ احكام النقض س ٢٧ رقم ١ ص ٩

المبحث الثالث

النذب للتفتيش عن المخدر

- إذا لم يتوافر التلبس فلا يجوز تفتيش المتهم أو منزله في أية جريمة من جرائم المخدرات إلا بناء على أمر صادر من سلطة التحقيق بعد توافر دلائل كافية ، أى شبهات مقبولة على اتصال المتهم بالمخدر عن غير طريق قانونى مشروع (١) ، لأن هذه الدلائل هى وحدها التى تبرر الاعتداء على حرمة الشخص أو المنزل فى كل صورته وأوضاعه . وينبغى أن يتواءم له ، فضلا عن توافر الدلائل الكافية ، جميع الشروط اللازمة لصحة أوامر النذب للتحقيق Commission rogatoire .

شروط النذب

وبوجه خاص ينبغى أن يصدر من محقق مختص به الى مأمور ضبط قضائى مختص بالتفتيش بدوره . ويلزم أن يكون صريحا ثابتا بالكتابة . لكن اذا نص فى اذن التفتيش على تكليف رئيس مكتب المخدرات باجرائه ، أو من يندبه هو لذلك من رجال الضبط القضائى ، فقيام الرئيس بنذب غيره بناء على هذا الاذن لا يلزم فيه أن يكون بالكتابة أسوة بالاذن الصادر من النيابة نفسها (٢) .

ولا يشترط أن يكون اذن التفتيش بيد مأمور الضبط وقت تنفيذه . ويجب أن يتضمن بيانات معينة ، وهى اسم من أصدره ووظيفة واسم

(١) نقض ١٩٧٤/٤/٢٨ احكام النقض س ٢٥ رقم ٩٢ ص ٤٢٠
١٩٧٤/٥/٥ رقم ٩٦ ص ٤٥٤ و ١٩٧٤/٥/٢٧ رقم ١١٢ ص ٥٢٣
و ١٩٧٤/٦/٣ رقم ١١٨ ص ٥٥٨ و ١٩٧٤/١٢/٢٢ رقم ١٩٠ ص ٨٧٦
و ١٩٧٥/٣/٢٣ س ٥٦ رقم ٥٨ ص ٢٥٢ و ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٢٦ رقم ٦٠
ص ٢٥٨ و ١٩٧٦/١٢/٢٦ س ٢٧ رقم ٢٢٠ ص ٩٧٨ .

وقد قضى بأنه ليس ثمة ما يمنع محكمة الموضوع بمالها من سلطة تقديرية من أن ترى فى تحريرات الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ، ولا ترى فيها ما يقتضى بان اجراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار ، متى بنت رايها هذا على الاعتبارات السائفة التى اوردتها .

(نقض ١٩٦١/١٢/١٩ احكام النقض س ١٢ رقم ٢٠٨ ص ٩٩٢) .

(٢) نقض ١٩٤٨/٢/٢ مجموعة عاصم كتاب ٣ رقم ٤٣ ص ٧٣ .

المتهم أو المتهمين المقصودين بالاجراء (١) ، ونوعه والغرض منه فضلا عن تاريخ صدوره . والخروج عن نطاق أمر التدب يبطل الاجراء الذي تم ، وما يكون قد أسفر عنه من دليل .

ومن ثم فلا يجوز التفتيش ، أو الاذن به ، لأحد مأموري الضبط القضائي لضبط جريمة مستقبلية لم يقع أحد عناصرها بعد ، أما اذا وقعت بالفعل الجريمة فيكون الاجراء صحيحا . لذا قضى بأن اصدار النيابة اذنها بالتفتيش بعد وقوع جريمة شراء المخدر وقبل تسليمه يكون صحيحا (٢) . وذلك لأن واقعة التعامل في المخدر تكون بذاتها جريمة ، ومن المتصور مثلا ضبط ورقة خاصة بهذه الصفقة ، ولا يلزم ضبط المخدر نفسه في جميع الحالات .

ولم يستوجب القانون أن يتولى رجل الضبط بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها طلب الاذن بالتفتيش ، أو أن يكون على معرفة شخصية مسبقة بمن يطلب تفتيشه (٣) . بل ان له الاستعانة فيما يجريه من تحريات بمعاونيه من رجال السلطة وبالمرشدين السريين ، وبمن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم (٤) .

ولم يستلزم القانون وضع اذن التفتيش في صيغة معينة ، فاذا استعمل الاذن عبارة « بحثا عن المخدر » بمعنى ضبطه ، كان سليما لا عيب فيه (٥) .

عن تسبیب التدب أو الأمر بالقبض أو بالتفتيش

هذا وقد حظر الدستور القائم في المادة ٤٤ منه دخول المساكن

(١) والخطأ في اسم الشخص المطلوب تفتيشه لا يبطل أمر التفتيش اذا ثبت أن المتهم الذي حصل تفتيشه هو بذاته المقصود به (راجع نقض ١٩٥٤/٤/١٤ أحكام النقض س ١ رقم ١٧٢ ص ٥٠٩) .

(٢) ١٩٧٠/٣/٣٠ أحكام النقض س ٢١ رقم ١١٨ ص ٤٩٠

(٣) نقض ١٩٧٣/٥/١٣ أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٢٨ ص ٦٢٤

(٤) نقض ١٩٧١/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٢ رقم ٣٤ ص ١٣٩

و ١٩٧٣/١/٢٧ س ٢٤ رقم ٧ ص ٢٧

(٥) نقض ١٩٧٠/١/١٩ أحكام النقض س ٢١ رقم ٢٢ ص ١٣٧

أو تفتيشها « الا بأمر قضائي مسبب » • واعمالا لهذا النص عدلت المادة ٩١ اجراءات الخاصة بتفتيش المنازل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢. فأصبحت في فقرتها الثانية تنص على أنه « في كل الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسببا » •

وتأسيسا على هذين النصين قضى بعض محاكم الجنايات بيطلاق التفتيش الذي جرى بدون أمر مسبب تسببا مستقلا بمعرفة النيابة ، وبالتالي بإبطال ما ترتب عليه من آثار مثل ضبط جسم الجريمة في حيازة المتهم •

الا أن محكمة النقض في تأويلها للنصين أنفى الذكر ذهب مذهبها آخر لخصته في العبارات الآتية : « لما كانت المادة ٤٤ من الدستور فيما استحدثت من تسيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلا خاصا للتسبيب • وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الأمر بالتفتيش انما هو من المسائل الموضوعية التي توكل الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فاذا كانت هذه السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم اليها من طالب الأمر بالتفتيش ، فإن الاستجابة لهذا الطلب مقتضاها أن تلك السلطة لم تصدر أمرها الا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التي أفصح عنها طالب الأمر في محضره ، وعلى اتخاذها بداهة هذه الأسباب أسبابا لأمرها هي ، دون حاجة الى تصريح بذلك لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم •

واذا كانت الحال في الدعوى الماثلة - على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتفتيش. مثار الطعن - في ظل العمل بالدستور - انما أصدرته من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم اليها من رئيس المباحث - طالب الأمر - وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويغ لاصداره - ألح اليها الحكم المطعون فيه ، فانه يحسب أمرها ذلك كى يكون محمولا على هذه الأسباب وبمباشرة جزء منها ، وبغير حاجة الى إيراد تلك الأسباب في الأمر

نفسه ، ومن ثم يكون الأمر مسيبا في حكم المادة ٤٤ من الدستور ، ويكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من بطلان الأمر وما أسفر عنه لخلوه من الأسباب المبررة لاصدرا - قد ابتنى على خطأ في تأويل القانون فيتعين تقضه والاحالة ... » (١) .

ومقتضى هذا القضاء - كما هو واضح - هو ابقاء الحال على ما هي عليه من ناحية عدم ضرورة وضع أسباب خاصة عند اصدار الأمر بالتفتيش ، والاكتفاء بتقدير جدية التحريات التي قامت بها جهة الضبط القضائي ، والتي تكون قد عرضت على المحقق بطبيعة الحال قبل اصدار هذا الأمر ، بوصفها أسبابا ضمنية له تغنى عن تحرير أسباب أخرى قائمة بذاتها .

وهذا القضاء لمحكمة النقض ولو أنه لا يوفر كل الضمانات التي توختها المادة ٤٤ من الدستور و ٩١/٢ اجراءات من ناحية ضرورة العناية بتمحيص جدية هذه التحريات بعرضها في صيغة أسباب صريحة ، واشعار مصدر الأمر بالتفتيش بخطورة الاجراء قبل الموافقة عليه ، الا أنه فيما يبدو قد توخى مراعاة الاعتبارات العملية أولا ، وبوجه خاص توفير الوقت والجهد اللذين قد تستغرقهما كتابة أسباب جديدة للأمر بالقبض أو التفتيش . ناهيك بالرغبة في عدم الافراط في التعلق بالشكل ، وبالقواعد الشكلية *regularité* ما دام الاجراء قد تم في ظروف تبتع على الاطمئنان الى مشروعيته *égalité* تتوافر مبرراته الجدية الكافية ، المستفادة من ظروف القبض أو التفتيش ، ومن الملابسات التي سبقت أو صاحبت صدور الأمر بإيهما .

هذا ومع مراعاة أن نص المادة ٤٤ من الدستور القائل و ٩١/٢ اجراءات تتحددان عن تسيب أوامر دخول المساكن وتفتيشها دون أوامر

(١) تقض ١٩٧٥/٣/٢٤ احكام النقض من ٢٦ رقم ٦٢ من ٢٦٩ و ١٩٧٥/٤/٢٧ رقم ٨٢ من ٣٥٥ و ١٩٧٥/١٠/١٩ رقم ١٢٤ من ٥٩٦ و ١٩٧٥/١١/١٦ رقم ١٥١ من ٦٨٨ و ١٩٧٦/١/١١ رقم ٢٧ من ٩٠٢ و ١٩٧٦/١/١٢ رقم ١١ من ٦١ و ١٩٧٦/١٠/٣ رقم ١٥٣ من ٦٨١ و ١٩٧٦/١٢/٢٠ رقم ٢١٨ من ٩٦٩ .

تفتيش الأشخاص ، مما دعا محكمة النقض الى القول بأن بطلان اذن التفتيش لعدم تسببيه دفع لا يشار الا في حالة تفتيش المنازل دون الأشخاص (١) .

كما دفعها أيضا الى القول بأن القضاء بالبراءة ابتداء الى بطلان الاذن بالتفتيش لعدم تسببيه رغم توافر حالة التلبس خطأ (٢) . وهذا حكم يديهي لأن التلبس الصحيح - متى توافرت كل شروطه يجوز تفتيش المتهم بلا اذن أصلا .

ومسيرة نفس الاتجاه ورغبة في عدم الافراط في القيود الشكلية الخاصة بأمر التفتيش نجد محكمتنا العليا لا تزال متمسكة بقضائها القديم من أن عدم تحديد أجل لتنفيذ اذن التفتيش قص لا يؤدي الى البطلان ما دامت الظروف لم تتغير ، وكذلك عدم تحديد اسم الشخص الذي يتولى تنفيذه (٣) .

بل لقد ذهبت في قضاء آخر لها الى أن من حق مأمور الضبط المأذون له بالقبض والتفتيش الاستعانة برؤوسيه من رجال السلطة العامة في تنفيذ الاذن . فاذا كلف شرطيا بالقبض على المتهم لحين وصوله الى مكان الحادث كان هذا التكليف صحيحا ، وكان قول الحكم ببطلان القبض خطأ (٤) .

وقد يفسر هذا الاجراء بأنه من صور الاستيقاف فحسب ، والاستيقاف يجوز أن يجرى بمعرفة أحد رجال السلطة العامة ، ولو لم يكن من بين مأموري الضبط القضائي ، متى توافرت قبل المتهم دلائل كافية تسمح به . كما أن التلبس بالجريمة يسمح - من باب

(١) نقض ١٩٧٥/٦/٢٢ طعن رقم ١٠١٨ س ٤٥ (غير منشور) .
و ١٩٧٦/١/١٢ طعن رقم ١٥١٥ س ٤٥ ق (غير منشور) .
(٢) نقض ١٩٧٥/٦/٢٣ الاتف الاشارة اليه .
(٣) من الاحكام الحديثة نقض ١٩٧٤/١٠/١٤ طعن ٩٣٣ س ٤٤ ق (غير منشور) .
(٤) نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ طعن ٢٠١ س ٤٥ ق (غير منشور) .

أولى - باقتياد المتهم المتلبس الى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي عملا بالمادتين ٣٧ ، ٣٨ اجراءات (١) .

أما التفتيش بمعرفة شرطي فهو باطل بغير شبهة في جميع الحالات متى جرى قبل حضور مأمور الضبط القضائي ولو كانت الجريمة متلبسا بها . ويكون صحيحا اذا جرى بعد وصول مأمور الضبط القضائي بشرط أن يكون ذلك تحت اشرافه المباشر ، وبعد توافر كافة شروطه الموضوعية الأخرى (٢) . ومنها توافر الدلائل الكافية - ومن باب أولى التلبس - وما قد يتبعها من جواز اتخاذ الاجراءات التحفظية المناسبة على أن يطلب مأمور الضبط القضائي « فورا من النيابة العامة أن تصدر أمرا بالقبض على المتهم » طبقا لما نصت عليه المادة ٣٥ اجراءات معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

تقدير جدية الدلائل السابقة او صحة الرضاء السابق

ومن المتفق عليه أن تقدير جدية التحريات التي تسبق الاذن بالتفتيش موكول الى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع (٣) . وكذلك تقدير كفاية الدلائل التي سوغت القبض على المتهم في نطاق المادة ٣٥ اجراءات فالتفتيش طبقا للمادة ٤٦ .

وليس هناك ما يوجب على المحكمة أن تورد في حكمها اسم الضابط الذي قام بعمل التحريات التي سبقت صدور اذن النيابة بتفتيش المتهم (٤) ، أو تلك التي سبقت رضاء المتهم بالتفتيش اذا لم يتوافر الاذن أو لم يتوافر التلبس السابق الذي هو شرط لصحة التفتيش .

(١) للمزيد راجع مؤلفنا في « مبادئ الاجراءات الجنائية » طبعة ١٣ سنة ١٩٧٩ ص ٣١٦ و ٣١٧ .

(٢) راجع مثلا نقض ١٩٧٢/٤/٩ احكام النقض س ٢٣ رقم ١٢٠ ص ٥٤٨ . و ١٩٧٥/٣/٢٤ من ٢٦ رقم ٦١ ص ٢٦٥

(٣) والقضاء بهذا المعنى كثير ومنه نقض ١٩٥٥/٣/٢١ احكام النقض س ٦ رقم ٢١٩ ص ٦٧٦ و ١٩٦١/٦/١٩ من ١٢ رقم ٢٣٦ ص ٧٠٤ .

(٤) راجع نقض ١٩٥٩/٦/٣٠ احكام النقض س ١٠ رقم ١٦٠ ص ٧٣٦ .

ولكن اذا دفع أمام المحكمة بعدم جدية التحريات أو الدلائل التي سبقت اجراء القبض أو التفتيش كان هذا الدفع جوهريا • وتقدير كفاية الدلائل خاضع ابتداء لرقابة محكمة الموضوع التي لها أن تقضى بعدم كفايتها لتبطل بالتالى الدليل المترتب على القبض الباطل أو التفتيش الباطل (١) •

وينبغي أن يكون استنتاج محكمة الموضوع في هذا المقام - كما هو الشأن في كل مقام آخر من تقدير عناصر الموضوع - سائعا مقبولا (٢) • وفي هذا النطاق يخضع قضاؤها لرقابة النقض في اطار النظرية العامة التي تراقب فيها هذه الأخيرة التدليل في الأحكام المطعون فيها •

وكذلك الشأن في تقدير رضاء المتهم الذي أجرى تفتيشه أو تفتيش منزله بالتفتيش الباطل ، فانه يسقط البطلان متى اقتنعت المحكمة بصحة حدوث الرضاء • وهذا الرضاء قد يكون صريحا كما قد يكون ضمنيا • انما ينبغي أن يكون حاصلا قبل التفتيش لا بعده ، ودائما يجب أن يصدر الرضاء عن حائز المكان أو المنزل أو ممن يعد حائزا له وقت غيابه ، كزوجة الحائز أو ابنه البالغ سن الرشد • أما صلة الاخوة بمجرد انها لا توفر صلة الحيازة فعلا أو حكما لأخ الحائز حتى تثبت اقامته معه بصفة مستمرة وقت حصول التفتيش (٣) •

واذا تعلق الرضاء بتفتيش منزل فينبغي أن يحصل قبل الدخول فيه وبعد الايام يطروف التفتيش وبعدم وجود مسوغ في القانون يخول من يطلبه سلطة اجرائه • أما قول الحكم بصحة التفتيش بناء على أن زوجة صاحب المنزل أجازته بعدم اعتراضها فقد حكم بأن هذا لا يكفي (٤) •

(١) نقض ١٩٦٧/٢/٢٨ أحكام النقض من ١٨ رقم ٥٨ ص ٢٩٥
١٩٧٢/١٠/٨ من ٢٣ رقم ١٨ ص ١٧٩ و ١٩٧٣/١/١ من ٤٤ رقم ٧ ص ٢٧ •

(٢) راجع امثلة في نقض ١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض من ٢٤ رقم ٣٣ ص ١٥٤ و ١٩٧١/٢/٢٥ رقم ٥٢ ص ٢٣٥ و ١٩٧٢/١٢/٢٥ من ٢٣ رقم ٣٢ ص ٢٢٥ و ١٤٥١ من ١٩٧٣/١/١ رقم ٢٤ ص ٢٧ •

(٣) نقض ١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض من ٢٠ رقم ١١٣ ص ٥٤٤ •

(٤) نقض ١٩٤٦/١١/١١ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٢١ ص ٢٠٥ •

كما حكم أيضا بأنه ينبغي أن يثبت الحكم أن الرضاء صدر من صاحبه مع علمه بأن من قاموا بالتفتيش لم يكن لهم صفة فيه (١) ، والسكون لا يعد رضاء ضمينا اذ قد يكون مبعثه الخوف أو الاستسلام (٢) .

وعلى أية حال فإن لقاضى الموضوع أن يستتج حصول الرضاء من وقائع الدعوى دون رقابة من النقض ، متى كان استنتاجه فى شأنه مستمدا من وقائع الدعوى وظروفها الثابتة ومؤسسا على أدلة تؤدى اليه (٣) .

وكذلك يعد موضوعيا القول بأن المتهم الذى جرى تفتيشه أو القبض عليه هو المقصود بالأمر الصادر بالقبض أو بالتفتيش أم لا . ويكون لذلك أهميته الخاصة عند حصول خطأ فى الاسم المذكور به (٤) ، أو فى العنوان ، أو عند تعدد الأشخاص الذين يحملون نفس هذا الاسم . ويقع ذلك كثيرا بالنسبة للأسماء الشائعة المألوفة مع عدم وضوح العنوان وضوحا كافيا ، أو عند الاشتراك فى نفس العنوان أيضا .

فاذا دفع أمام محكمة الموضوع بأن المتهم الذى أجرى القبض عليه أو تفتيشه غير المقصود بالأمر الصادر به وجب أن تعرض المحكمة لهذا الدفع فى حكمها بقبوله ، أو بتفنيده بأسباب سائفة ، والا كان قاصرا معيبا ، لأنه يتوقف على الفصل فى ذلك صحة الاجراء أو بطلانه . أما اذا قطعت لاعتبارات منطقية سائفة بأن الدفع غير صحيح فلا معقب على تقديرها فى ذلك ، ويكون الطعن على حكمها بمقولة ان الأوراق والتحريات تدل على أن المتهم هو المقصود أم غير المقصود انما هو طعن

(١) نقض ١٩٥١/١٢/٢٥ احكام النقض س ٣ رقم ١٣٠ ص ٣٣٨ .

(٢) نقض ١٩٣٤/١/١١ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٦٦ ص ٣٥٦ .

(٣) نقض ١٩٣٧/١٠/٢٥ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٠٣ ص ٨٨ .

و ١٩٥٠/١/١٤ احكام النقض س ١ رقم ٢٥١ ص ٧٩١ و ١٩٥١/٤/٢٣ ص ٣٧٠ رقم ١٠٢٠ .

(٤) اذ من المستقر فى قضاء النقض ان الخطأ فى اسم الشخص المطلوب تفتيشه كما هو وارد فى امر التفتيش لا يبطله ما دامت المحكمة قد استظهرت ان الذى حصل تفتيشه هو بذاته المقصود به (راجع نقض ١٩٥٢/١٢/٢) احكام النقض س ٤ رقم ٧٥ ص ١٩٠ و ١٩٥٤/٤/١٢ س ٥ رقم ١٧٢ ص ٥٠٩ .

في تقدير الدليل لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض (١) .

واذا حصل على العكس من ذلك ، أن قررت المحكمة أن الرضاء بالتفتيش الباطل غير متوافر وجبت الإشارة الى ذلك خصوصا اذا ثبت في محضر التفتيش رضاء المتهم به ، أو حائز المكان الذي جرى تفتيشه فانه ولو أن للمحكمة اذا لم تطمئن الى حصول الرضا أن لا تعول على ما يثبت بالمحضر (٢) ، الا أنها مطالبة بإيراد ما يفيد عدم الإطمئنان اليه بطبيعة الحال . وكذلك اذا سلمت بأن المتهم الذي جرى القبض عليه أو تفتيشه ليس هو المقصود بالأمر الصادر به وجب تعليل ذلك ، والا كان الحكم في الحالين معيبا بما يستوجب نقضه .

المطلب الرابع

عن الدفع ببطان القبض او التفتيش

التفتيش اجراء من اجراءات التحقيق بالمعنى الضيق لأنه يتضمن بالضرورة المساس بحرمة شخص المتهم أو بحرمة منزله . وهو يرمى دائما الى تحقيق أدلة معينة ضد متهم معين في جناية أو في جنحة بعد ظهورها بالفعل ، وبعد اتجاه الدلائل الكافية اليه بوصفه مرتكبا لها .

خطورة ضمانات القبض والتفتيش

وقد عني الدستور القائم بإراز هذا المعنى في المادة ٤٤ منه التي تقضي بأن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر مسبب وفقا لأحكام القانون » واذا كان هذا النص يشير الى أن للمساكن حرمة فهو قصد استبعاد الأماكن العامة من هذه الحرمة ولم يقصد استبعاد الأشخاص لأن الأشخاص لهم حرمة المساكن، وتفتيش الأشخاص «سنة بتفتيش المساكن يعتبر من اجراءات التحقيق لا الاستدلاله بلا نزاع .

(١) نقض ١٩٥٢/٥/٧ أحكام النقض س ٣ رقم ٣٢٨ ص ٩١٠ .

(٢) نقض ١٩٣٩/٤/١٨ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٧٧ ص ٣٠ .

والتفتيش » في ذاته ليس بدليل وإنما هو وسيلة للحصول على الدليل (١) . والواقع أن إجراءات التحقيق الأخرى تتخذ نفس الغاية ، وهى الحصول على الدليل . إلا أن التفتيش يتميز بخصائص تجتبع فيه ويتألف منها جوهره . فهو يباشر بغض النظر عن إرادة من يقع عليه في شخصه أو مسكنه ، وهذا ما يعرف بعنصر الجبر أو الاكراه Coercition وهو يمس حرمة يحميها القانون هي حق السر droit de secret ثم انه يتخذ للبحث عن الأدلة المادية للجريمة Preuves matérielles . وهذه الخصائص مجتمعة تميز التفتيش عن غيره من الإجراءات كالاستجواب والمعاينة والضبط وأعمال الخبرة » (٢) .

والدفع ببطان القبض أو التفتيش دفع خطير شائع اد يترتب على قبوله ابطال الاجراء ، وما يترتب عليه من أثر خطير هو انهيار الدليل المستمد منه ، مع أنه غالبا ما يؤدي الى ضبط جسم انجريه نفسه ، وذلك في أغلب قضايا احرار المخدرات والأسلحة واخفاء الأشياء المنتحلة من جناية أو جنحة . وأحيانا قد يكون ضبط ملابس القتل أو المتهم ملوثة بالدماء ، أو المال المسروق ، أو السلاح المستعمل في جرائم الاعتداء على الأشخاص من أقوى الأدلة قبل المتهم ... وهكذا في كثير من الحالات . لذا كان الدفع ببطان القبض وما يسفر عنه من دليل ، أو ما يؤدي اليه من توافر التلبس بما يخول لمأموري الضبط القضائي من سلطات واسعة ، وكذلك الدفع ببطان التفتيش وبالتالي ما قد يسفر عنه من دليل ، أو الدفع ببطان كليهما معا ، من أكثر الدفوع التي تثار في العمل ، ظالما كان هذا أو ذاك قد جرى بصورة مخالفة للقانون ، سواء بالنسبة لقواعدهما الموضوعية ، هي تلك التي تحدد الأحوال التي يجوز فيها أيهما والمرتبطة بمشروعية الاجراء في حد ذاته sa legalité ، أم بالنسبة

Merle et vitu : Traité de droit Criminel Paris (١)

1967 No. 764 p. 738.

(٢) راجع سامى حسنى الحسيني في رسالته عن « النظرية العامة

للتفتيش في القانون المصرى والمقارن » القاهرة ١٩٧٢ ص ٣٧ .

(م ١٠ - قانون العقوبات التكميلي)

تقواعدهما الشكلية أى تلك التى تنظم مباشرة كيفية تنفيذ القبض أو التفتيش sa régularité كإجراءين من إجراءات التحقيق •

والقبض الباطل فى هذا الشأن كالتهديد بإجراء قبض باطل ، اذا أدى الى اعتراف المتهم بتهمة ما ، لأنه يعتبر من صور الاكراه المعنوى الذى يشوب الاعتراف فيبطله • لذا قضى بأنه اذا كان الحكم المطعون فيه — مع تسليمه بأن ضابط البوليس هدد المتهم بالقبض على ذويه وأقاربه ، وبأن اعتراف المتهم لم يصدر الا بعد هذا التهديد — قد اعتمد فى ادائه على هذا الاعتراف وحده ، ولم يورد دليلا من شأنه أن يؤدى الى ما ذهب اليه من اعتبار هذا الاعتراف صحيحا سوى ما قاله من أن المتهم ليس ممن يتأثرون بالتهديد لأنه من المشبوهين ، فانه يكون قاصرا ، إذ أن ما قاله الحكم من ذلك لا يمكن أن يكون صحيحا على اطلاقه فان توجيه انذار الاشتباه الى انسان ليس من شأنه أن يجرده من المشاعر والعواطف التى فطر عليها الناس (١) •

خصائص الدفع ببطان القبض أو التفتيش

الدفع ببطان القبض على المتهم — وبالتالى تفتيشه وما يكون قد أسفر عنه القبض الباطل أو التفتيش من ظهور حالة تلبس بجريمة — دفع جوهري اذ يترتب على قبوله ابطال الاجراء وما يترتب عليه من أثر هام هو انهيار الدليل المستمد منه • لذا كان الدفع ببطان القبض وما أسفر عنه من دليل من أكثر الدفوع التى تثار فى العمل طالما كان القبض قد جرى بصورة مخالفة للقانون ، لانتفاء الدلائل الكافية ، أو لوقوعه فى غير الأحوال المينة بالقانون ، أو لوقوعه بمعرفة مأمور ضبط قضائي غير مختص مكانيا ، أو لوقوعه بمعرفة شخص ليس من مأمورى الضبط القضائي أصلا مثل الأومباشي أو المخبر أو الخفي (٢) •

والقاعدة هى أنه اذا أسفر القبض الباطل أو التفتيش على دليل من

(١) نقض ١٩٤٣/٣/٢٢ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٣٧ ص ٢٠٣ •

(٢) ويراعى أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ قد أضاف على أمناء

الشرطة صفة مأمورى الضبط القضائي (م ٢٣ إجراءات معدلة) •

الأدلة ودفع صاحب الشأن بطلان الاجراء ، كان هذا الدفع جوهريا طالما كان الدفع به - شأن كل الدفوع الأخرى - جازما صريحا لم يرد في عبارات مرسلة قد لا تفيد الدفع به (١) . وطالما استمدت المحكمة من نتيجة هذا التفتيش عنصرا من العناصر التي تكون قد أسست عليها قضاءها بالادانة . لذا وجب أن تعرض محكمة الموضوع للدفع بالبطلان وتبدي رأيها فيه ، اما بأن تقبله اذا كان في محله قانونا ، واما بأن تفتده بأسباب كافية سائغة مستمدة من ظروف الدعوى الثابتة . ولها مأخذ صحيح من أوراقها ، والا كان الحكم معيبا (٢) .

وبطلان التفتيش على أية حال بطلان نسبي - حسبما استقر عليه الوضع في تشريعنا الاجرائي وقضائنا السائد . وهو أمر مستفاد ضمنا من المادة ٣٣٣ التي نصت على أنه « يسقط الحق في الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجرح والجنايات اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه » .

فهو ليس - على أية حال بطلانا مطلقا ولا متعلقا بالنظام العام « والبطلان المتعلق بالنظام العام ليس مرادفا في معناه للبطلان المطلق وقد اعترف بذلك بعض من قالوا باتخاذ النظام العام معيارا لتحديد البطلان المطلق (٣) فبينما يتقرر البطلان المطلق بقوة القانون ولا حاجة لاعلان من القاضي بحصول هذا البطلان ، فانه على النقيض من ذلك لا يتقرر بطلان العمل الاجرائي المتعلق بالنظام العام الا بحكم القاضي . وبينما لا يقبل البطلان المطلق التصحيح فان البطلان المتعلق بالنظام العام يقبل التصحيح في أحوال معينة .

(١) راجع مثالا في نقض ١٩٧٢/١/٩ احكام النقض س ٢٣ رقم ١ ص ٣٠
(٢) راجع مثالا في نقض ١٩٧٤/٢/٤ طمن رقم ٢٨ س ٤٤ ق (غير منشور) .

وهذا الاختلاف لا يحول دون أن نسلم بأن البطلان المطلق والبطلان المتعلق بالنظام العام يتلاقيان في ثلاثة أمور :

أولاً : البطلان المطلق والبطلان المتعلق بالنظام العام لا يصحهما التنازل .

ثانياً : البطلان المطلق والبطلان المتعلق بالنظام العام يكون لكل ذي مصلحة التمسك به ، وعلى القاضى أن يحكم به من تلقاء نفسه .

ثانياً : البطلان المطلق والبطلان المتعلق بالنظام العام يكون لكل ذي بهما في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض .

وقد تجاهل الفقه في مصر وفرنسا التفرقة بين البطلان المطلق والبطلان المتعلق بالنظام العام ، واعتبر مدلول كل منهما واحدا لا يتغير وسارت على نفس المنوال محكمة النقض « (١) » .

وغنى عن البيان أن خصائص البطلان النسبى هى عكس خصائص البطلان المطلق الآتية الإشارة اليه . وبالتالي فان بطلان القبض أو التفتيش لأنه نسبى يخضع للخصائص الثلاث الآتية وهى : -

أولاً : أن هذا البطلان يصححه التنازل متى صدر صحيحا ، حرا ، من صاحب الصفة فيه .

ثانياً : أن القاضى لا يملك الحكم به من تلقاء نفسه ، فلا بد أن يدفع به صاحب الشأن حتى يتمكن القاضى من الحكم به .

ثالثاً : أنه لا يجوز أن يثار الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض ، بل لا بد أن يثار أمام محكمة الموضوع قبل اقفال باب المرافعة (٢) ، وفى

(١) أحمد فتحى سرور فى رسالته عن « نظرية البطلان فى قانون الإجراءات الجنائية » . القاهرة ١٩٥٩ ص ١٤٤ - ١٤٥ .

وهو يحيل الى نقض ١٩٣٣/١٢/٢٧ القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٧٦ ص ٢٢٦ و ١٩٥٥/٥/٣ أحكام النقض ص ٦ رقم ٢٨٣ ص ٩٤٥ . ولا ريب أن القضاء اضطرد تماما على هذا المنوال لغاية الآن .

(٢) للمزيد فى هذا الشأن راجع مؤلفنا فى « المشكلات العملية الهامة فى الإجراءات الجنائية » الطبعة الثانية سنة ١٩٧٣ الجزء الأول ص ٢٦٨ =

نفس الأوضاع والشروط المتبعة بالنسبة لكل المدفوع الجوهري والتي عرضنا لها في مؤلفنا في « ضوابط تسبب الأحكام الجنائية » (١) .

ومن البديهي أن لصاحب الشأن أن يطلب صراحة إثبات كل ما يهيمه في محضر جلسة محكمة الموضوع ومن بينه الدفع ببطلان الاستيفاف أو القبض أو التفتيش ... وذلك حتى يمكن أن يأخذ على المحكمة اغفالها الرد على هذا الدفع أو غيره. (٢) .

وإذا أثير الدفع فعلا أمام محكمة الموضوع على الوجه المطلوب فإن سلطة محكمة النقض تكون مقصورة على مراقبة خطة محكمة الموضوع في رفض الدفع بالبطلان أو قبوله بأسباب صحيحة لها سندها من أوراق الدعوى وظروفها الثابتة ، وذلك إلا إذا لم يكن ما جاء في الحكم من بيانات دالا بذاته على وقوع البطلان ، فيجوز عندئذ فقط التسك به في النقض ولو لأول مرة .

شرط المصلحة في الدفع ببطلان القبض أو التفتيش :

ينبغي أن يكون للطاعن مصلحة ما في الدفع ببطلان القبض أو التفتيش الذي وقع عليه بمعرفة رجال السلطة العامة . ومناط مصلحته هو في توافر شرطين مجتمعين :

أولهما : أن يكون الاجراء المدفوع ببطلانه قد أسفر عن دليل منتج من أدلة الدعوى .

ثانيهما : أن يكون الحكم المطعون فيه قد عول بصفة أصلية على هذا الدليل ولو ضمن باقي أدلة الدعوى الصحيحة .

= ٣٩٩ . وقارن سامي حسني الحسيني في المرجع السابق ص ٤٠٩ - ٤٢٦ حيث يرى أن القواعد الموضوعية للتفتيش ترتب مخالفتها بطلانا من النظام العام ، أما القواعد الشكلية فترتب بطلانا نسبيا فيما عدا قاعدة تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى .

(١) راجع منه ص ١٦٧ - ١٧٥ من الطبعة الثانية سنة ١٩٧٧ .

(٢) راجع مثالا في نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ رقم ٦٢

فاذا اتفق أى من الشرطين فقد انتفت المصلحة في الدفع بطلان الاجراء حتى اذا وقع باطلا بالفعل . وقلما يحتاج الأمر في العمل الى الكلام في انتفاء الشرط الأول منهما لأنه مفهوم ضمنا ، ولأنه اذا كان التفتيش الباطل لم يسفر عن أى دليل فقد انتفت بالتالى حاجة المتهم الى الكلام في مبدأ البطلان ، بل تكون مصلحته بالأكثر في التغاضي عنه ، لأن انتفاء الدليل الذى كان يصح أن يسفر عنه الاجراء الباطل قد يكون في بعض الأحيان من قرائن البراءة التى يستفيد المتهم منها .

أما انتفاء الشرط الثانى فهو الأمر الذى كثيرا ما أدى في العمل الى تقرير انتفاء المصلحة في الطعن بطلان القبض ، أو أى اجراء آخر من اجراءات الاستدلال أو التحقيق الابتدائى . فبطلان القبض يبطل التلبس ، وبطلان التلبس يبطل تفتيش شخص المتهم ومسكنه ، وضبط أى شيء ذى صلة بالجريمة ، وبطلان التفتيش يبطل اعتراف المتهم المترتب عليه مباشرة ، ويبطل الحبس الاحتياطى المترتب على القبض الباطل مهما تولد عنه من تلبس ، فتفتيش ، وضبط أشياء ، فاعتراف . وعندئذ تكون للطاعن مصلحة محققة في التوصل الى بطلان القبض وهو الاجراء الأول .

واذا كان القبض باطلا ، لكى ظهر فيما بعد تلبس مقطوع الصلة به ، لأنه ظهر بعد فترة كافية منه ، أو أمام سلطة أخرى فإن التلبس يكون صحيحا . وكذلك الشأن اذا كان التفتيش قد جرى باطلا ، لكن صدر من المتهم فيما بعد اعتراف مقطوع الصلة بالتفتيش الباطل ، فعندئذ لا يؤدى بطلان القبض أو التفتيش بحسب الأحوال الى بطلان الأدلة الأخرى المستمدة من التلبس أو الاعتراف .

وفي الجملة لا تتوافر المصلحة في الدفع بطلان الاجراء اذا كان البطلان نظريا بحتا ، أو اذا كان القبض المدعى ببطلانه قد صححه اجراء آخر صحيح . ويراعى أن أى اجراء صحيح قد يتداخل بعد القبض الباطل لا يسرى بأثر رجعى ، وانما يسرى من وقت صدوره فقط ، وبالنسبة للمستقبل فحسب ، كما هى القاعدة العامة في جميع اجراءات الدعوى الجنائية بوجه عام .

وقد حدث أن قدم شخص للمحاكمة بتهمة احرازه مادة مخدرة ،
فدفع لدى محكمة الدرجة الأولى ببطان اجراء القبض عليه وتفتيشه
لحصوله على خلاف القانون فرأت المحكمة أن هذا الدفع في غير محله ،
ثم عرضت للموضوع فرأت أن الأدلة القائمة على المتهم — وهى مستمدة
من الاجراء المذكور — مشكوك فيها ، ولذلك قضت بالبراءة فاستأنفت
النيابة الحكم فأيدته المحكمة الاستئنافية أخذا بأسباب الحكم الابتدائي
في موضوع التهمة ، لكنها قضت ببطان اجراءات التفتيش والقبض
استنادا الى أن ضبط المتهم لم يكن على أنه من المشبوهين ، لأن حالة
الاشتباه لم تظهر الا بعد ضبط المتهم وتفتيشه •

وطعنن النيابة بالنقض في هذا الحكم على أساس أن الاشتباه حالة
تلحق شخص المشتبه فيه فتجعله خاضعا دائما لأحكام قانون المشبوهين ،
ومنها حق البوليس في القبض عليه كلما وجد في ظرف من الظروف المريبة
المبينة بالمادة ٢٩ من قانون المتشردين والمشتبه فيهم ، لكن قضى في هذا
الطعن بعدم قبوله لعدم تحقق مصلحة منه لأحد من الخصوم (١) • وذلك
لأن أى طعن — شأنه شأن أى دفع أو دعوى أو طلب — لا يجوز لمصلحة
القانون فقط دون أية مصلحة لصاحبه •

لذا قضى أيضا بأنه اذا كانت ادانة المتهم قد أقيمت على وجود المادخ
المخدرة في الطرد المرسل منه اليه هو ذاته بطريق البريد ، وكان المخدر
لم يضبط مع المتهم بل حصل تفتيش الطرد بناء على قبول منه واذن صريح
من النيابة ، فان قبض وكيل البريد على المتهم حتى ولو كان باطلا (لأنه
ليس من مأمورى الضبط القضائي) لا يكون له تأثير في ادانة المتهم •
اذ أن هذا القبض لم تكن له علاقة من قريب أو بعيد بضبط الطرد
وتفتيشه (٢) •

(١) نقض ١٩٣٩/٤/٢٤ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٢٦٤

ص ١١٣٢ •

(٢) نقض ١٩٤٣/١/٤ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٣٦٠

ص ١١٣١ •

كما قضى بأنه إذا تبين أن الضابط الذى قام بتفتيش المتهم وضبط المخدر معه كانت لديه من الدلائل الدفعية ما يجيز له قانونا اجراء القبض والتفتيش وفقا لما كانت نسو له ائدة ٣٤ اجراءات فلا جدوى للسته من المنازعة فى تواتر حالة التلبس (١) . وبأنه اذا كان الحكم المطعون فيه اذ دان المتهم بتهمة احراز المخدر قد اعتمد على الاعتراف الصادر منه أمام النيابة باحراز قطعة الحشيش المضبوطة معه باعتباره دليلا مستقلا من الأدلة المستمدة من القبض والتفتيش ، فلا جدوى مما ينعاه على الحكم من رفض الدنع بيطالونها (٢) ، أو من عدم رده كلفة على الدفع بالبطالان (٣) .

لذا قضى أيضا بأنه اذا كان ما أثبتته الحكم يدل على أن المتهم كان فى حالة تلبس تبرر القبض عليه وتفتيشه قانونا فلا يجديه النعى بأن اسه لم يكن واردا فى الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش (٤) . وبأنه اذا كان بمؤدى الوقائع التى أوردها الحكم المطعون فيه هو أن الطاعن تخلى عن اللقافة التى اتضح بعد القائها أنها تحوى على المندثر ، ناضحى ذلك المخدر الذى تخلى عنه هو مصدر الدليل ضده ولم يكن هذا الدليل وليد القبض ، فلا جدوى من التذرع بيطالان القبض (٥) .

(١) نقض ١٩٥٤/١٢/١٥ أحكام النقض س ٦ رقم ١٤٠ ص ٣١٥ .
(٢) راجع نقض ١٩٥٣/٦/٩ قواعد محكمة النقض ج ٢ ورقم ٢٥٣ ص ١١٣١ و ١٩٥٤/١١/١ رقم ٢٥٤ ص ١١٣١ و ١٩٥٥/٣/١٤ أحكام النقض س ٦ رقم ٢١٠ ص ٦٤٤ و ١٩٥٥/١/٧ س ٦ رقم ٣٧٨ ص ١٢٩٢ و ١٩٥٥/١٢/٥ س ٦ رقم ٤٢٢ ص ١٤٣٢ و ١٩٥٦/١/٢ س ٧ رقم ١ ص ١ و ١٩٥٦/١٢/٤ س ٧ رقم ٣٤٣ ص ١٢٣٨ ، ١٩٥٧/٢/٤ س ٨ رقم ٣٤ ص ١١١ ، و ١٩٥٧/٤/٢٩ س ٨ رقم ١٢٠ ص ٣٤٨ و ١٩٥٨/٦/٩ س ٩ رقم ١٦٢ ص ٦٣٨ و ١٩٥٨/٥/٥ س ٩ رقم ٢٣ ص ٤٥٠ .

(٣) نقض ١٩٥٧/٣/١٩ أحكام النقض س ٨ رقم ٧٨ ص ٢٧٥ .
(٤) نقض ١٩٥٥/٣/٢٨ أحكام النقض س ٦ رقم ٢٢٨ ص ٧٠٤ .
و ١٩٧٥/١٢/٢٨ س ٢٦ رقم ١٩٠ ص ٨٦٧ .
(٥) نقض ١٩٥٥/٦/١٣ أحكام النقض س ٦ رقم ٣٢٦ ص ١١٢١ .

تقدير الصلة بين الاجراء الباطل وادلة الاثبات

لمحكمة الموضوع أن تقدر الصلة التي قد يدفع المتهم بتوافرها بين الاجراء الباطل وبين الدليل الذي يرتكن عليه الاتهام ، فاذا رأت أن الصلة متوافرة قضت ببطلان الأمرين معا ، القبض نفسه ثم ما أسفر عنه من دليل . والا كان لها عند التقرير باتفاء الصلة - لأسباب منطقية سائغة - التحويل على الدليل القائم في الدعوى بوصفه اجراء مستقلا بذاته فلا ينسحب اليه بالتالي بطلان القبض اذا كان باطلا ، أو بطلان أى اجراء آخر عند انقطاع صلة السببية أو العلة بالمعلول بين الاجراء الباطل والدليل الذي قد ترتكن عليه سلطة الاتهام .

وهذا التقدير هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها المحكمة حسبما يتكشف لها من ظروف القبض المدفوع ببطلانه ، والدليل المقول بأنه مترتب عليه . وفصلها في ذلك نهائى لا رقابة فيه لمحكمة النقض الا في الحدود العامة التي تراقب فيها هذه الأخيرة كافة المسائل الموضوعية . وفي الجملة ينبغى أن يكون بيان الصلة أو نفيها بأسباب كافية ، مستمدة من الأوراق ، وأن يكون استظهارها باستنتاج سائغ في المنطق مقبول . ويستوى في ذلك أن يكون الاعتراف المقول بصدوره عقب القبض - أو التفتيش الباطل - قد صدر أمام النيابة ، أم أمام نفس الضابط الذي قام بالاجراء الباطل ولكن بعد فترة شهور طويلة من اجرائه (١) .

وذلك يقتضى أن يبين الحكم الصادر في الدعوى - على أية حال - أن المحكمة كانت متنبهة وهى تعمل الدليل الى اتفاء الصلة بينه وبين البطلان لأنه غير متعلق به هو بل بغيره من المتهمين (٢) .

(١) راجع مثالا في نقض ١٩٥٧/٥/٦ احكام النقض من ٨ رقم ١٢٣ ص ٤٤٦ .

(٢) راجع مثالا نقض ١٩٤٢/٢/٢٣ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٥٨ ص ٦١٩ .

دور محكمة النقض عند الدفع ببطلان القبض أو التفتيش

ومن المقرر أنه لا يجوز الدفع ببطلان أيهما لأول مرة أمام محكمة النقض ، بل يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع (١) .

بل أنه حتى إذا كان الطاعن قد تمسك به أمام محكمة أول درجة ولكنه لم يشره أمام المحكمة الاستئنافية فلا تقبل منه اثارته أمام محكمة النقض (٢) .

وإذا أثير أمام محكمة الموضوع على الوجه المطلوب فإن سلطة محكمة النقض تكون مقصورة على مراقبة خطة محكمة الموضوع في رفض الدفع بالبطلان أو قبوله بأسباب صحيحة لها سندها من أوراق الدعوى وظروفها الثابتة ، وذلك إلا إذا لم يكن ما جاء في الحكم من بيانات دالا بذاته على وقوع البطلان ، فيجوز عندئذ فقط التمسك به أمامها ، ولو لأول مرة . أو طبقا لعبارة أحكام النقض :

— « إذا كان المتهم لم يدفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان التفتيش أو بطلان الاذن الصادر به فلا يكون له أن يعيب عليها أنها لم ترد في حكمها على ما يدعيه من ذلك . ولا يجوز له أن يطعن أمام محكمة النقض بهذا البطلان إلا إذا كان ما جاء في الحكم من وقائع دالا بذاته على وقوعه » (٣) .

(١) من الاحكام الحديثة راجع نقض ١٩٧٢/١/٩ أحكام النقض
س ٢٣ رقم ٩ ص ٣٠ و ١٩٧٢/١/١٧ رقم ٢١ ص ٧٦ و ١٩٧٢/٣/١٢
رقم ٨٠ ص ٣٥٧ و ١٩٧٢/٣/١٩ رقم ٨٧ ص ٣٩٤ و ١٩٧٢/١٠/٣٠ رقم
٢٤٩ ص ١١٠ و ١٩٧٦/٣/٧ طعن رقم ١٨٩١ س ٤٥ ق (غير منشور) .
(٢) نقض ١٩٥٣/٥/٢٥ رقم ٦٤٠ من ٢٣ ق و ١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام
النقض س ٥ رقم ١١٦ ص ٤٢٩ و ١٩٦١/١/١٩ س ١٢ رقم ١٣٥
ص ٧٠٤ .

(٣) نقض ١٩٤٤/١٠/١٦ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٧٦ ص ٥١٧ .

الفصل الخامس بيان الواقعة في جرائم المخدرات

بيان الواقعة في كل جرائم الاتصال المحظور بالمواد المخدرة يتطلب ابتداء تحديد نوع هذا السلوك المحظور من حيازة أو احراز ... أو غيرهما مما يدخل تحت طائلة العقاب بحسب قانون المخدرات (رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠) وبحسب الجداول الملحقه به . وينبغي بطبيعة الحال اقامة الدليل الكافي على صحة اسناد هذا السلوك الى صاحبه بأدلة منطقية سائغة .

المبحث الأول بيان اركان الجريمة

بيان المخدر

على قاضى الموضوع أن يبين في حكمه بادانة المتهم - في أية جريمة من جرائم المخدرات - توافر ركن المخدر ببيان كنهه ونوعه ، بحيث يمكن لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان يدخل ضمن المخدرات الواردة في أحد الجداول الملحقه بالقانون أم لا . فاذا لم يفعل كان حكمه قاصرا في استظهار ركن من أركان الجريمة وبالتالي معيبا متعينا نقضه .

والقاضى يستعين في استظهار حقيقة المادة المضبوطة ونوعها بأراء الاخصائيين في التحليل والكيمياء بوجه عام . ورأيهم ليس ملزما له ، اذ أن القاضى هو الخير الأعلى في كل ما احتاج فيه الأمر لرأى الخير . ولكن اذا دفع أمامه بأن المادة المضبوطة ليست مخدرا كان عليه أن يندب أخصائيا لابتداء رأيه فيها ، لتعلق هذا الدفع بمسألة فنية هي من الأوجه المؤثرة في ظهور وجه الحق في الدعوى .

لذا قضى بأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة ، والقطع بحقيقتها ، لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة ، ولا يجدى فى ذلك الدليل على العلم من ناحية الواقع . فاذا خلا الحكم من الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاؤه فانه يكون متعينا نقضه (١) .

كما قضى بأنه اذا كان الحكم حين أدان المتهم بجريمة احرار حشيش قد اكتفى باثبات حيازته للأوراق والشجيرات المضبوطة بمنزله بمقولة أنها حشيش ، دون أن يبين الدليل الفنى الذى يثبت أنها حشيش كما هو معروف به فى القانون ، وذلك على الرغم من تمسك الدفاع أمام المحكمة بأن المادة المضبوطة ليست حشيشا ، فانه يكون قد جاء قاصر البيان متعينا نقضه (٢) .

— واذا كان الحكم المطعون فيه قد رد الواقعة الى أن ما ضبط لدى الطاعن هو نبات الحشيش استنادا الى تقرير المعمل الكيماوى فى حين أنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ذلك التقرير قد وصف المادة المضبوطة بأنها أجزاء نباتية خضراء وجافة عبارة عن أجزاء من سيقان وأوراق وقمم زهرية ثبت أنها جميعها لنبات الحشيش ودوناً أن يعرض لوصف القمم الزهرية المضبوطة ومدى نضجها واحتوائها على العنصر المخدر وما قد يترتب على ذلك من امكان دخولها فى نطاق تعريف الجواهر المخدرة مما كان من مقتضاه أن تجرى المحكمة تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر فان حكمها يكون قاصر البيان مما يعنيه ويوجب نقضه (٣) .

أما بيان مقدار كمية المخدر المضبوط فى الحكم فليس جوهرى ، لذا لم تكن الكمية ركنا فى الجريمة . ولا يلزم هذا البيان حتى ولو لمستدل الحكم بالكمية المضبوطة على توافر قصد الاتجار لديه ، ما دام قد استخلص هذا القصد فى حق المتهم استخلاصا سائفا وسليما (٤) .

-
- (١) نقض ١٩٦٠/٣/١٤ أحكام النقض س ١١ رقم ٤٨ ص ٢٣١ .
(٢) نقض ١٩٤٥/١١/٢٦ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٧١ ص ١٤ .
(٣) نقض ١٩٧٥/١٢/١ أحكام النقض س ٢٦ رقم ١٧٩ ص ٨١٥ .
(٤) نقض ١٩٥٨/١١/١٨ أحكام النقض س ٩ رقم ٢٣٢ ص ٩٥٠ .

لذا قضى بأن يبان المخدر في الحكم لا يكون جوهريا ما دام المتهم لم يثر في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن قصده من الاحراز كان التعاطى ، ولم يثبت هذا القصد للمحكمة (١) . أما اذا أثار الدفاع أنه قصد المتهم كان التعاطى لا الاتجار ، واستند الحكم من كمية المخدر ما ينفي هذا الدفاع ، فعندئذ يلزم بيان الكمية المضبوطة معه حتى يمكن مراقبة سلامة الاستنتاج في الحكم .

كما قضى بأن كلوريدات المورفين تعتبر من المواد المعاقبة على احرازها والاتجار فيها ، وليس ضروريا أن يبين الحكم الصادر بالعقوبة النسبة التي يدخل فيها المورفين في هذا المركب ، فان القانون لم يشترط في أملاح المورفين نسبة ما . وما اشترط هذه النسبة الا في الأمزجة والمركبات والمستحضرات والأدوية ، لأن كمية المورفين فيها تزيد أو تنقص عادة عن هذه النسبة (٢) .

أما بالنسبة للأمزجة والمركبات والمستحضرات التي يدخل فيها المخدر بنسبة حددها القانون ، فانه يلزم للدانة في الجرائم المتعلقة بها أن يبين الحكم القاضي بالعقوبة عليها نسبة المخدر الموجود فيها . والا كان قاصرا البيان في شأن ركن من أركان الجريمة ، وبالتالي واجبا نقضه (٣) .

واذا حاول المتهم وشكك في انقطاع الصلة بين طرب الحشيش المضبوطة والمثبتة بمحضر الشرطة وتلك التي قدمت للنيابة وأجرى عليها التحليل ، كان ذلك مجرد جدل في تقدير الدليل المستند من أقوال رجال مكتب مكافحة المخدرات وفي عملية التحليل ، فلا يجوز اثارته في التعرض بمصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها في تقدير الدليل وهو من اطلاقاتها (٤) .

(١) نقض ١٩٦٠/٤/١١ أحكام النقض س ١١ رقم ٦٨ ص ٣٤٣ .

(٢) نقض ١٩٢٩/٤/١٨ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٢٣ ص ٢٧٢ .

(٣) راجع مثالا في نقض ١٩٣٧/٦/٧ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٩١

ص ٧٧ .

(٤) نقض ١٩٧٦/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٧ رقم ٢١٨ ص ٩٦٩ .

بيان العلم بكنه المادة المضبوطة

من المسلم به أن العلم بحقيقة المادة المضبوطة لا يمكن أن يفترض،
وانما يلزم دائما اثباته بأدلة تؤدي عقلا اليه •

لذا ينبغي أن يستفاد من الحكم تماما علم المتهم بصورة قاطعة
بأن المادة التي يحوزها أو يحزها في غير الأوضاع المصرح بها ماذة
مخدرة أيا كان نوعها وليست مادة مشروعة •

واستخلاص الحكم من ظروف الدعوى وملابساتها أن المتهم يعلم
بما في الوعاء ، أو الجهاز ، أو الحقيقة ، أو الصندوق ... الذي يحوزه
انما هو استخلاص موضوعي لا يخضع لرعاية التقض ما دام لا يخرج
عن موجب الاقتضاء العقلي أو المنطقي (١) •

— وقد قضى بأن دفاع المتهم القائم على أنه كان يجهل وجود
مخدر الاكتدرون ضمن الأدوية المضبوطة لا يسوغ الرد عليه بما
« أسفرت عنه التحريات وما قرره شاهد الاثبات من أن المتهم يتجر في
الأدوية المخدرة المضبوطة • هذا فضلا عن تمييز عبوة مخدر الاكتدرون
عن جميع الأدوية الأخرى ... بالإضافة الى وجود كلمة الاكتدرون
على كل عبوة من الخارج والداخل » وذلك لأن هذه الأقوال لا تقطع
في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بكنه ما ضبط في حوزته من أنه
مخدر ذلك لأن شكل العبوة لا يدل بذاته على أن ما تحويه مخدر وأنه
ليس بدواء كبقية الأدوية المضبوطة ، فضلا عن أن الحكم لم يستظهر
مدى علم الطاعن بالقراءة حتى يمكن الاستدلال عليه بوجود كلمة
الاكتدرون على ظاهر العبوة ودخلها ... ومن ثم يكون الحكم قاصرا
بما يمييه ويوجب نقضه والاحالة (٢) •

— واذا كانت المتهمة الطاعنة قد تمسكت بأنها لم تكن تعلم

(١) نقض ١٩٧٣/٢/١٢ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٤١ ص ١٩٢
و ١٩٧٦/٥/٢٣ س ٢٧ رقم ١١٤ ص ٥١٠ ورقم ١١٧ ص ٥٢٧
و ١٩٧٦/١٢/١٢ رقم ٢١١ ص ٩٢٩ •

(٢) نقض ١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٥٦ ص ٢٥٣ •

ما بداخل الثلاجة من مخدر ، وكان المستفاد من الحكم أنه وإن دلت على اشتراك الطاعنة في شحن الثلاجة من بيروت باسم شقيقها دون علمه ، إلا أنه لم يكشف عن توافر ركن العلم لديها بما أخفى فيها من مخدر ككتفا كافيا في دلالته على قيامه ، ولا يكفي في ذلك ما أورده الحكم من وجود الطاعنة في لبنان ومساهمتها في شحن الثلاجة وتقديمها مستندات شحنها الى الشركة المختصة للتخليص عليها ، إذ أن ذلك لا يفيد حتما وبطريق اللزوم علم الطاعنة بوجود المخدر المخفى داخل الثلاجة ، بل هو لا يفيد سوى اتصالها ماذا بالثلاجة التي ساهمت في شحنها ... وبالتالي فإن هذا الحكم يكون قاصرا بما يتعين نقضه والاحالة بالنسبة للطاعنة وحدها (١) .

— وإذا كان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود المخدر بالحقيقة المضبوطة وأن آخر سلمها اليه بمحتوياتها ، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالحقيقة . أما استناده الى مجرد ضبط الحقيقة معه وبها المخدر في كيس من البلاستيك مخبأ في قاعها فإن فيه انشاء لقرينة قانونية معناها افتراض العلم بالجوهر المخدر من واقع حيازته وهو ما لا يمكن اقراره قانونا ما دام أن القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا (٢) .

وإذا قضى حكم بالبراءة عن تهمة جلب المخدرات من الخارج على أساس انتفاء علم المتهم بأن ما يحمله مخدر لأنه كان يحمل هذا المخدر لحساب آخر ، فلا يكفي هذا القول مجردا لنفي على المتهم بأنه يحمل مخدرا (٣) .

(١) نقض ١٩٧٣/١٠/٧ أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٦٩ ص ٨١٤ .

(٢) نقض ١٩٧٥/٦/٢ أحكام النقض س ٢٦ رقم ١١٣ ص ٤٨٧ .

(٣) نقض ١٩٧٤/١١/١٨ طعن رقم ٨٦٥ س ٤٤ ق (غير منشور) .

أما اذا أقيم الحكم بالبراءة على الشك فى صحة واقعة ضبط المخدر برمتها ، فليس بالمحكمة حاجة الى مناقشة الدليل المستمد من تحليل المخدر كله أو بعضه (١) •

— وكذلك اذا أقيم قضاء البراءة على هذا الشك نفسه فليس بالمحكمة حاجة الى التحدث عن الاعتراف الذى نسبته الى المتهم ضابط الشرطة الذى قام بضبط الواقعة (٢) •

المبحث الثانى

بيان قصد الاتجار أو قصد التعاطى

يتعين على محكمة الموضوع — عند الادانة فى جريمة من جرائم المخدرات الواردة فى المواد من ٣٣ الى ٣٧ من القانون الآنف الاشارة اليه — أن تعرض للقصد من الحيازة أو الاحراز فى أسباب حكمها فثبته ، وتبين نوعه سواء أكان للاتجار أم للتعاطى والاستعمال الشخصى ، وبوجه خاص فى حالتين :

الحالة الأولى : اذا دفع المتهم صراحة بأن قصده من أيهما هو مجرد التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، فعلى حكم الادانة أن يتعرض عندئذ لهذا الدفع اما بقبوله مع تطبيق المادة ٣٧ دون المواد من ٣٣ الى ٣٥ واما برفضه وتفنيده بأسباب سائفة مستمدة من أوراق الدعوى. وظروفها الثابتة •

لذا قضى ، فى شأن استنتاج قصد الاتجار ونفى قصد التعاطى بأسباب سائفة ، أنه اذا كان حكم الموضوع قد استخلص قصد الاتجار مما قاله من أنه « قد دلت كمية الحشيش المضبوطة ووجوده مجزءا الى أجزاء عديدة ، وضبط المطواة التى أخرجها الضابط من جيب سرواله

(١) نقض ١٩٧٦/١١/٢٨ أحكام النقض من ٢٧ رقم ٢٠٩ ص ٩٢٢ •

(٢) نقض ١٩٧٦/١٢/١٣ أحكام النقض من ٢٧ رقم ٢١٣ ص ٩٤٠ •

المتهم ، والتي ظهر من التحليل وجود قطع صغيرة من الحشيش عليها ، فضلاً عما شهد به الضابط عن المعلومات التي وصلت اليه عنه - كل ذلك يدل على أن احرار الحشيش كان للتجار ، ولم يبق أى دليل على أنه للتعاطى أو للاستعمال الشخصى » - فإن ما استخلصته المحكمة على هذا النحو يكون سائفاً سليماً فى المنطق والقانون (١) .

كما قضى فى هذا الشأن بأنه اذا كانت محكمة الموضوع قد استظهرت من تجريح نبات الخشخاش على دفعات ، ومن المساحة المزروعة وكثرة عدد الشجيرات وانتشارها ، وما شهد به رئيس فرع ادارة مكافحة المخدرات الذى صدقته وعولت على ما شهد به من أن عددها يبلغ الآلاف ، أن زراعة نبات الخشخاش وحيازته كانت بقصد انتاجه وبيعه ، كما أن احرار ما أنتجه من مادة الأفيون لم يكن بقصد الاستعمال الشخصى ، فإن ما استخلصته المحكمة على هذا النحو يكون سائفاً سليماً فى المنطق والقانون (٢) .

كما قضى ، فى شأن نقي قصد الاتجار واثبات قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى بأسباب سائفة ، أنه اذا كان حكم الموضوع قد تعرض للقصد من الاحراز فقال « ان المتهم قد اعترف فى محضر ضبط الواقعة لقطعة الأفيون التى ضبطت معه أنه يحزرها بقصد التعاطى ، وأن الكمية المضبوطة من المخدرات ضئيلة ، ولم يشاهد المتهم وهو يورع المخدر على أحد من رواد محله الذى كان به وحده » ، فإن هذا الاستدلال معقول وكاف لحمل النتيجة التى انتهى اليها الحكم من أنه المتهم كان يحزرها للمخدر لتعاطيه (٣) .

(١) نقض ١٩٥٤/٦/٧ احكام النقض س ٥ رقم ٢٣٩ ص ٧٢٤ .
وراجع نقض ١٩٧٥/٤/٦ س ٢٦ رقم ٧٠ ص ٣٠٠ و ١٩٧٦/١٠/١٧ س ٢٧ رقم ١٦٧ ص ٧٢٢ .

(٢) نقض ١٩٥٤/٦/٧ احكام النقض س ٥ رقم ٢٤١ ص ٧٢٩ .
رقم ١٥٣ .

(٣) نقض ١٩٥٦/٤/٢ احكام النقض س ٧ رقم ١٣٥ ص ٤٦٢ .
وراجع أيضاً نقض ١٩٥٦/٤/٢٣ رقم ١٧٨ ص ٦٣٣ و ١٩٧٦/١١/١٤ س ٢٧ رقم ١٩٩ ص ٨٨١ .

كما قضى أيضا بأن وجود المقص والميزان لا يقطع في ذاته ولا يلزم عنه حتما ثبوت واقعة الاتجار في المخدر ، ما دامت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التي بينتها في حدود سلطتها التقديرية أن الاحراز كان بقصد التعاطي . وفي اغفال المحكمة النحدث عنهما ما يفيد ضمنا أنها لم تر فيهما ما يدعو الى تغيير وجه الرأى في الدعوى (١) .

وقضى بأنه اذا أثبت الحكم أن الحشيش المضبوط عبارة عن ٥٢ طرية فإن هذا البيان يتحقق به معنى الجلب قانونا ولا يلتزم الحكم في هذه الحالة باستظهار قصد التداول صراحة ولو دفع باتفائه (٢) .

كما لا يعيب الحكم سكوته عن قصد الطاعة من الجلب ، ذلك أنه غير مكلف بذلك أصلا ما دام ما أورده كافيا في حد ذاته في الدلالة على ثبوت الجلب في حقها ويستوى في ذلك أن يكون الجلب لحساب الجالب نفسه أو لحساب غيره - الا اذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو اذا دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملاساتها يشهد له بذلك (٣) .

وذلك حين قضى - على العكس مما تقدم - بأن حكم الموضوع كان قاصرا معيبا في استظهار قصد الاتجار ، ونفى قصد الاستعمال الشخصى أو التعاطي أو متناقضا مع نفسه ، ومعيبا بالتالى متعينا نقضه في مثل الأحوال الآتية :

اذا قال الحكم في موضع منه « ان المتهمين معا أحرزا هذه الجواهر المخدرة بغير مسوغ شرعى بقصد التعاطي » ، ثم قال في موضع آخر منه « وقد أسفرت التحقيقات عن صدق التحريات التى قام بها معاون مكتب المخدرات من أن المتهمين يحرزان المخدرات بقصد

(١) نقض ١٩٥٩/٢/١٦ أحكام النقض س ١٠ رقم ٤٢ ص ١٨٩ .

(٢) نقض ١٩٧٠/٥/١١ أحكام النقض س ٢١ رقم ١٦٨ ص ٧١٣

و ١٩٧١/٣/٢١ س ٢٢ رقم ٦٣ ص ٢٥٩ و ١٩٧١/٣/٢٩ رقم ٧٥ ص ٣٢٥ .

(٣) راجع ما سبق في ص ٣٢ - ٣٥ .

الالتجار» ، وخلص من ذلك الى عقاب الطاعنين بالعقوبة المغلظة المقررة للاحراز بقصد الاتجار ، فان ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا يتسنى للمحكمة النقض أن تتعرف على حقيقة الواقعة ، وهذا التناقض يعيب الحكم بما يستوجب نقضه (١) .

— وأنه اذا كانت المحكمة قد أوردت في صدر الحكم عند تحصيلها للواقعة ما يفيد أن احراز المتهم المواد المخدرة كان للاتجار ، الا أنها داته بجريمة أخف وهى جريمة الاحراز بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى دون أن تبين الأسباب التى انتهت منها الى هذا رأى ، وترفع التناقض بين المقدمة والنتيجة ، فان الحكم يكون قد انطوى على تناقض بين الأسباب والمنطوق مما يعيبه ويستوجب نقضه (٢) .

— وأنه متى تعرضت المحكمة في حكمها للقصد من الاحراز ، وقالت انه قصد الاتجار استنادا الى أقوال شهود الحادث ، وسوايق المتهم ، وحجم قطعة الأفيون المضبوطة ، دون أن تبين ماهية السوايق التى أشارت اليها ، وكيف استدلت منها على قصد المتهم ، خصوصا مع ما سبق أن أثبتته من أن تلك القطعة تزن ١٩ جراما ، فان هذا الاستدلال على الصورة المبهمة التى ورد الحكم بها يعتبر قصورا معيبا في التسييب (٣) .

— وأنه اذا أخذ الحكم في تحصيله للواقعة وما أورده من أقوال الضابط الشاهد ما يفيد أن تحرياته دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويقوم بترويجها ثم انتهى الى القول بأن الواقعة قد خلت من دليل قاطع يساند قصد الاتجار ، فان ذلك يكون تناقضا يعيب الحكم ويوجب نقضه (٤) .

-
- (١) نقض ١٩٥٢/١٠/١٢ أحكام النقض س ٦ رقم ٢٤ ص ٦٦ .
 (٢) نقض ١٩٥٤/١١/١ أحكام النقض رقم ٥٠ ص ١٤٧ و ١١/١١/١٩٧٦
 س ٢٧ رقم ١٩٥ ص ٨٦٥
 (٣) نقض ١٩٥٦/٦/٢٦ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٤٦ ص ٨٩٧ .
 (٤) نقض ١٩٧٢/٤/٦ أحكام النقض س ٢٣ رقم ١١٩ ص ٥٤٥ و ١٤/٥/١٩٧٢ رقم ١٥٨ ص ٧٠٨ و ١٥/٥/١٩٧٢ رقم ١٦١ ص ٧١٨ و رقم ١٦٢ ص ٧٢١ و ١٥/١٠/١٩٧٢ رقم ٢٢٢ ص ١٠٤٣ و ١٤/١١/١٩٧٦ س ٢٧
 رقم ٢٠١ ص ٨٨٨ .

ولا يلزم بطبيعة الحال أن يكون استدلال المحكمة على قصد الاستعمال الشخصى من احراز المخدر مصدره الدليل الذى يقدمه المتهم المحرز بنفسه ، بل يكفى أن تستقى محكمة الموضوع الدليل على هذا القصد من وقائع الدعوى ، أو أن تستنبطه من عناصر وظروف تصلح لاتنتاجه سواء أقدمها هو لها أم قدمتها سلطة الاتهام (١) .

أما الحالة الثانية : التى يتعين فيها على محكمة الموضوع أن تتعرض للقصد من احراز المخدر ، فشئت ما اذا كان للاستعمال الشخصى أو تنفيه ، فهى حالة ما اذا كانت واقعة الدعوى ، كما أوردتها فى أسباب حكمها بالادانة ، ترشح من تلقاء نفسها - وحتى بغير حاجة لدفع من أحد - الى القول بأن هذا الاحراز كان للتعاطى أو للاستعمال الشخصى ، وكانت محكمة النقض لم تستبن من مدونات الحكم لما اذا أوقعت محكمة الموضوع على المتهم العقوبة المغلظة الواردة فى المواد من ٣٣ الى ٣٥ ، فإن الحكم يكون عندئذ مشوباً بالقصور - أيضاً - متعيناً نقضه (٢) .

وبالتالى فانه وان كان المتهم هو المكلف بإثبات أن الاحراز هو لاستعماله الشخصى ، الا أن هذا مفاده أن النيابة ما دامت أقامت الدليل على مجرد الاحراز فإن ذلك يكفى لتطبيق المادة ٣٣ . ولكن هذا القول لا يمنع محكمة الموضوع من أن تقرر هى أن الاحراز لاستعمال المتهم الشخصى متى اعتقدت ذلك وأقامت عليه الدليل ، وان كان المتهم نفسه لم يدعه ولم يقم عليه الدليل (٣) . بل حتى ولو كان منكرا الاحراز أصلا وذلك متى كانت الكمية المضبوطة وظروف ضبطها ترشح للقول بذلك . فعلى محكمة الموضوع أن تعرض للقصد من الاحراز ، وهل كان للاستعمال الشخصى أم لا .

وهذا الموضوع وثيق صلة بموضوع تسييب الأحكام فى المواد الجنائية ، بقاعدة أن بيان الباعث أمر لازم متى رتب أثرا قانونيا فى مركز

(١) نقض ١٦/٤/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ رقم ٦٦ ص ٥٧٥ .

(٢) راجع نقض ١٥/١/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ رقم ١١ ص ٤١ .

(٣) نقض ٢٥/١٢/١٩٣٠ المجموعة الرسمية سنة ٣٢ عدد ٩ رقم ١٥٣ .

المتهم ، ومن باب أولى متى أدخله الشارع في الاعتبار وجعله بمثابة قصد خاص في الجريمة ، على النحو الذي اتجهت اليه محكمة النقض في بعض قضائها بالنسبة لجرائم المخدرات •

أما اذا وقع الحكم المطعون فيه في خطأ صريح في تطبيق القانون ، بأن أثبت أن القصد من احراز المخدر كان التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، لكنه - رغم ذلك - عاقب الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة : فإن ذلك يعد خطأ في القانون مما تملك محكمة النقض تصحيحه بنفسها بإلغاء العقوبة المقررة بها ، وتقدير عقوبة على الطاعن على مقتضى المادة ٣٧ • وذلك مثلاً اذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن عدد شجيرات الحشيش التي زرعها المتهم ضئيل ، وكان ما أورده من عناصر وأدلة يفيد بذاته توافر الحيازة بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي مما يوجب على المحكمة تطبيق المادة ٣٧ بدلاً من المادة ٣٣ (١) •

وغنى عن البيان أن استظهار محكمة الموضوع أن الاحراز ثان بقصد التعاطي وتغييرها الوصف القانوني للواقعة دون اضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة الى المتهم ، لا اخلال فيه بحق الدفاع (٢) • ولا يلزم هنا تنبيه المتهم الى هذا التغيير لأنه ليس فيه اضافة تتضمن تعديلاً للتهمة المسندة اليه ، لأن هذا التغيير هو في مصلحته •

واذا أثار الدفاع توافر عذر الاعفاء من العقاب للتبليغ عن الجريمة كان ذلك دفعا جوهريا ، وبالتالي وجب التصدي له في أسباب الحكم إيرادا وردا والا كان الحكم قاصرا معنيا (٣) •

(١) نقض ١٩٥٩/٥/١١ أحكام النقض من ١٠ رقم ١١٤ من ٥٢٢ و ١٩٧٢/٢/٢٧ من ٢٣ من ٥٧ من ٢٣٨
(٢) نقض ١٩٥٦/١/٨ أحكام النقض من ٨ رقم ٢٧٥ من ١٠٠٩ و ١٩٦٣/٥/٢٠ من ١٤ رقم ٨٢ من ٤٢٠ •
(٣) راجع مثالا في نقض ١٩٧١/٢/٢٨ أحكام النقض من ٢١ رقم ٧١ من ٣١٠ •

المبحث الثالث

نماذج من عيوب التسبيب

في أحكام المخدرات

بطبيعة الحال تسرى على الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات جميع الضوابط العامة في شأن عيوب التسبيب المختلفة التي تسرى على الأحكام بوجه عام والتي عرضنا لها تفصيلاً في مؤلفنا في « ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية » (١) . ومن تطبيقات هذه العيوب في شأن الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات تقدم النماذج الآتية : -

- إذا دفع الطاعن بجواز دس لفافة المخدر من أحد خصومه -
يتعين على الحكم أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن اللفافة تحوى مخدراً . أما استناد الحكم الى مجرد ضبط اللفافة مع المتهم فهو انشاء لقرينة قانونية مبناها افتراض العلم بالجوهر المخدر من واقع حيازتهما ، وهو ما لا يصح لأن القصد الجنائي من أركان هذه الجريمة ويجب ثبوته فعلياً لا افتراضياً (٢) .

- إذا كافت المحكمة قد أدافت المتهم في تهمة احراز مخدر بقصد الاتجار به ، وأسندت اليه أنه اعترف في جميع مراحل الدعوى بأن المنزل الذي ضبطت فيه المخدرات له ويسكنه مع زوجته « المتهم الأولى » ، حين تبينت محكمة النقض من الاطلاع على مفردات الدعوى تحقيقاً لوجه الطعن ، أن الطاعن قرر في تحقيق النيابة أنه لا يقيم في المنزل الذي ضبطت فيه المخدرات ، وأنه يسكن عند أخته . . . ولم تتبين ما يفيد أنه صدر منه بعد ذلك ، في أية مرحلة من مراحل الدعوى ، ما يتعارض مع هذا القول ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند ضمن ما استند اليه في ادانة الطاعن الى أنه معترف في جميع مراحل الدعوى بأن المنزل الذي ضبطت فيه المخدرات له وأنه يسكنه مع

(١) راجع بوجه خاص طبعة ٢ سنة ١٩٧٧ ص ٤٦١ - ٦٠ .

(٢) نقض ١٥/١٠/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ رقم ٢٣٦ ص ١٠٥٨ .

زوجته الأولى ، فان الحكم يكون قد استند الى ما لا أصل له في الأوراق .
مما يعيبه ويستوجب نقضه (١) •

— اذا كان ما ذكره الحكم لا يكفي في جملته لأن يستخلص منه أنه
حرز العينة التي أخذت هو بعينه الحرز الذي أرسل لمصلحة الطب
الشرعى لتحليل محتوياته لاختلاف وزنيهما ووصفهما اختلافاً بينا لا يكفي
في تبريره اقتراض عدم دقة الميزان أو من قام بالوزن ، مما كان يقتضى
تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر ، ولأن الأحكام في
المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال ،
فان الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه (٢) •

— اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم تأسيساً على
أن ثمة اختلافاً في الوصف وفروقا في الوزن مقدرة بالجرامات بين
حرز المواد المخدرة الذى أرسلته النيابة الى الطبيب الشرعى لتحليل
محتوياته ، والحرز الموصوف بترتيب التحليل — فان ما ذكره الحكم من
ذلك لا يكفي في جملته لأن يستخلص منه أن هذا الحرز غير ذاك ،
اذ أن هذا الخلاف الظاهرى في وصف الحرزين ووزنهما انما كان
يقتضى تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر ... ومن ثم
فان الحكم يكون معيباً بالقصور وفساد الاستدلال متعيناً نقضه (٣) •

— ان المحكمة فيما اتخذته سبباً لرفض طلب التحقيق من أن الحقيقة
المختوية على المخدر قد تداولتها عدة آياد قد أقحمت نفسها في مسألة
فنية لا تستطيع أن تستقل بإبداء رأى فيها دون الاستعانة بالخبر
الفنى وهو الذى يستطيع بعد الفحص أن يبين ما اذا كانت البصمات
الموجودة على الحقيقة صالحة ويبين عن صاحبها (٤) •

(١) نقض ١٩٥٢/١/٢٢ أحكام النقض من ٣ رقم ١٧١ ص ٤٥١ •

(٢) نقض ١٩٥٨/١٠/٢٨ أحكام النقض من ٩ رقم ٢١٠ ص ٨٥٥ •

(٣) نقض ١٩٦٢/٤/٢ أحكام النقض من ١٣ رقم ٧ ص ٢٨
و ١٩٧٦/١١/١٥ من ٢٧ رقم ٢٠٤ ص ٩٠٣ •

(٤) نقض ١٩٦٧/٥/٢٩ أحكام النقض من ١٨ رقم ١٤٤ ص ٧٢٦ •

ومجموعة أبى شافى ج ١ ص ٩٠ - ٩٤ •

— متى كان الثابت من مدونات الحكم أن تحريات وكيل قسم مكافحة المخدرات دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويروجها ... وأن الكمية المضبوطة مع المتهم هي ثلاث طرب كاملة من الحشيش واثنتي عشر لفافة فإن الحكم اذ دلل على نفي قصد الاتجار بقالة أنه لا يوجد ما يزكى اتهام المتهم باعتباره متجرا لخلو الواقعة من أية تحريات تساند هذا النظر فانه يكون قد استند الى ما يخالف الثابت بالأوراق ، ويكون استخلاصه لا تسانده الماديات الثابتة في الدعوى ولا تظاهره أقوال الضابط مما يعينه بالفساد في الاستدلال (١) *

— عدم افصاح رجال الضبط عن اسم المرشد الذي عاونهم في مهمتهم (في ضبط تاجر مخدرات) وعن اسم قائد السيارة الأجرة التي استخدمت في ضبط الواقعة لا يؤدي في الاستدلال السليم والمنطق السائغ الى ما خلص اليه الحكم من اطراحه لأقوال شاعدي الاثبات يدعوى كذب تصويرهما للواقعة ، وذلك لاحتمال أن يكون ليهما من البواعث المتصلة بصالح العمل ما يدعوهما الى اخفاء شخصية من يعاونهم في أداء مهمتهم (٢) *

— اذا كان الحكم المطعون فيه قد جعل دعامته في تبرئة المطعون خدعها بطلان اذن التفتيش لأنه صدر في وقت لاحق على واقعة القبض والتفتيش دون أن تظن المحكمة الى صدوره في اليوم السابق على الضبط فان ذلك ينبئ عن أنها قد أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها ، ولا ينفي عن ذلك ما ذكرته من أدلة البراءة الأخرى ... مما يوجب نقضه والاحالة (٣) *

— متى كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قضى بوقف

(١) نقض ١٩٧٢/٥/١٥ احكام النقض س ٢٣ رقم ١٦١ ص ٧١٨ ، ويشبهه نقض آخر بنفس للتاريخ رقم ١٦٢ ص ٧٢١ و ١٩٧٦/١٠/٣١ ص ٢٧ رقم ١٨٤ ص ٨٠٤ ورقم ١٨٥ ص ٨٠٧ .
(٢) نقض ١٩٧٢/٢/١١ احكام النقض س ٢٤ رقم ٣٣ ص ١٥٤ .
(٣) نقض ١٩٧٤/١/١٥ طعن رقم ٧٠٩ س ٤٢ ق (غير منشور) .

تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة استنادا الى ظروف الدعوى وخلو صحيفة حالة المتهم الجنائية من السوابق ، وكان يبين من المفردات المضمومة أنه لا أصل لما أوردته الحكم بشأن صحيفة حالة المتهم الجنائية لخلو الأوراق منها ، بل ان الثابت منها يتنقضه ما قرره المتهم في التحقيق من سبق الحكم عليه لاحرازه مادة مخدرة فان المحكمة تكون قد أقامت حكمها على غير الثابت في الأوراق ، وعلى خلاف القانون (١) .

— اذا فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى ما اشتمل عليه تقرير المعامل الكيماوية ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة (٢) .

— متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده دون أن يعرض للدليل المستند من اعترافه بمحض الضبط المحرر بمعرفة «أمور الجبرك» ودون أن تدلى برأيها فيه ، بما يفيد على الأقل أنها فطنت اليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح للاستدلال به على المتهم ، فان الحكم يكون قد جاء مشوبا بالقصور في التسبيب (٣) .

— اذا كان الحكم قد أورد على خلاف الثابت بالأوراق أن مفاتيح السيارة التي ضبطت بها المواد المخدرة كانت مع الطاعن وقت القبض عليه وعول على ذلك فانه يكون معيبا بالخطأ في الاسناد . واذا كان لا يعرف مبلغ الأثر الذي كان لهذا الخطأ في عقيدة المحكمة لو تفطنت اليه ، وكانت الأدلة في المواد الجنائية متضامنة متساندة فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا (٤) .

— مجرد الخلاف بين عنوان مسكن المتهم المثبت ببطاقته العائلية وما ورد بمحض التحريات في شأنه لا يعني عدم جدية تلك التحريات ، حتما ، فعلى محكمة الموضوع أن تحقق هذا الخلاف وصولا الى حقيقة

(١) نقض ١٩٧١/١٠/٢٤ احكام النقض من ٢٢ رقم ١٣٤ من ٥٥٩ .

(٢) نقض ١٩٧١/١٠/٢٤ احكام النقض من ٢٢ رقم ١٢٨ من ٥٧٣ .

(٣) نقض ١٩٧١/١٠/٢٤ احكام النقض من ٢٢ رقم ١٤٠ من ٥٨٠ .

(٤) نقض ١٩٧١/١٢/٥ احكام النقض من ٢٢ رقم ١٦٨ من ١٩١ .

الامر فيه ، والا كان حكمها قاصرا (١) •

— مجرد خطأ مجرى التحريات في تحديد الجهة الادارية التابع لها مسكن المتهم المطلوب تفتيشه لا ينال من جدية التحريات ، أو من سلامة الاذن بالتفتيش المبني عليها ، فاذا قرر الحكم غير ذلك يكون قد أخطأ في الاستدلال مما يتعين معه نقضه (٢) •

(١) نقض ١٩٠/١٠/١٩٧٥. احكام النقض من ٢٦ رقم ١٣٥ ص ٦٤٠٣

(٢) نقض ٢٦/١٠/١٩٧٥ احكام النقض من ٢٦ رقم ١٤٠ ص ٦٤٧

ملحق الباب الأول النصوص والجدول الخاصة بجرائم المخدرات

أولاً : القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

في شأن مكافحة المخدرات

وتنظيم استعمالها والاتجار فيها

بعد الديباجة

الفصل الأول في الجواهر المخدرة

مادة ١ - تعتبر جواهر مخدرة في تطبيق أحكام هذا القانون المواد المبينة في الجدول رقم (١) الملحق به ، ويستثنى منها المستحضرات المبينة بالجدول رقم (٢) .

مادة ٢ - يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينتج أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو ينزل عنها بأى صفة كانت أو أن يتدخل بصفته وسيطا فى شئ من ذلك الا فى الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون وبالشروط المبينة به .

الفصل الثانى فى الجلب والتصدير والنقل

مادة ٣ - لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الا بمقتضى ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة .

مادة ٤ - لا يجوز منح اذن الجلب المشار اليه فى المادة السابقة الا للأشخاص الآتين :

(أ) مديرى المحال المرخص لها فى الاتجار فى الجواهر المخدرة .

(ب) مديرى الصيدليات أو المحال المعينة لصنع المستحضرات الاقرباذنية .

(ج) مديرى معالم التحاليل الكيمائية أو الصناعية.أو الأبحاث العلمية .

(د) مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها .

وللجهة الادارية المختصة رفض طلب الحصول على الاذن أو خفض الكمية المطلوبة ، ولا يمنح اذن التصدير الا لمديرى الحال المرخص لها فى الاتجار فى الجواهر المخدرة .

ويبين فى الطلب اسم الطالب وعنوان عمله واسم الجواهر المخدر كاملا وطبيعته والكمية التى يريد جلبها أو تصديرها مع بيان الأسباب التى تبرر الجلب أو التصدير وكذلك البيانات الأخرى التى تطلبها منه الجهة الادارية المختصة .

مادة ٥ - لا تسلم الجواهر المخدرة التى تصل الى الجمارك الا بموجب اذن سحب كتابى تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله .

وعلى مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب أو التصدير تسليم اذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الى الجهة الادارية المختصة .

مادة ٦ - لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها أو نقلها داخل طرود محتوية على مواد أخرى ويجب أن يكون ارسالها (حتى ولو كانت بصفة عينة) داخل طرود مؤمن عليها . وأن يبين عليها الجواهر المخدر بالكامل وطبيعته وكميته ونسبته .

الفصل الثالث

فى الاتجار بالجواهر المخدرة

مادة ٧ - لا يجوز الاتجار فى الجواهر المخدرة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة .

ولا يجوز منح هذا الترخيص الى :

(أ) المحكوم عليه بعقوبة جنابة •

(ب) المحكوم عليه في احدى الجنح المنصوص عليها في هذا القانون •

(ج) المحكوم عليه في سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو خيانة أمانة أو نصب أو اعطاء شيك بدون رصيد أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو هتك عرض أو افساد الأخلاق أو تشرد أو اشتباه وكذلك المحكوم عليه لشروع منصوص عليه لاحدى هذه الجرائم •

(د) المحكوم عليه في احدى الجنح المنصوص عليها في الباب السابع (الفصلين الأول والثاني) من قانون العقوبات السوري (فقرة ملغاة) •

(هـ) من سبق فصله تأديبيا من الوظائف العامة لأسباب مخلة بالشرف ما لم تنقض ثلاث سنوات من تاريخ الفصل نهائيا •

مادة ٨ - لا يرخص في الاتجار في الجواهر المخدرة الا في مخازن أو مستودعات بمسكن المحافظات وعواصم المديريات وقواعد المناطق والمراكز فيها عدداً محافظات ومراكز الحدود •

ويجب أن تتوافر في هذه الأماكن الاشتراطات التي تحدّد بقرار من الوزير المختص •

ولا يجوز أن يكون للمخزن أو المستودع باب دخول مشترك مع مسكن أو عيادة طبية أو معمل للتحاليل أو محل تجارى أو صناعى أو أى مكان آخر • ولا أن تكون له منافذ تتصل بشئ من ذلك • على أنه يجوز الجمع بين الاتجار في الجواهر المخدرة والاتجار في المواد السامة في مخزن أو مستودع واحد •

مادة ٩ - على طالب الترخيص أن يقدم الى الجهة الادارية المختصة طلباً متضمناً البيانات التي يصدر بها قرار من الوزير المختص ومرفقاً به الأوراق والرسومات التي يعينها ذلك القرار •

مادة ١٠ - يعين للمحل المعد للاتجار في الجواهر المخدرة (سواء

أكان مخزنا أو مستودعا) صيدلى يكون مسئولاً عن ادارته طبقاً لأحكام هذا القانون • ويجوز له الجمع بين ادارة هذا المحل وبين ادارة المحل المعد للتجار فى الأدوية السامة اذا كان فى محل واحد •

مادة ١١ - لايجوز لمديرى المحال المرخص لها فى الاتجار فى الجواهر المخدرة أن يبيعوا أو يسلموا هذه الجواهر أو ينزلوا عنها بأية صفة كانت الا للأشخاص الآتين :

(أ) مديرى المخازن المرخص لها فى هذا الاتجار •

(ب) مديرى الصيدليات ومصانع المستحضرات الأقرباذنية •

(ج) مديرى صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات اذا كانوا من الصيادلة •

وكذلك يجوز لهم أن يبيعوا أو يسلموا أو ينزلوا عن هذه الجواهر بموجب بطاقات الرخص المنصوص عليها فى المادة ١٩ الى الأشخاص الآتين :

(أ) الأطباء الذين تخصصهم المستشفيات والمصحات والمستوصفات التى ليس بها صيادلة •

(ب) مديرى معامل التحاليل الكيميائية والصناعية والأبحاث العلمية •

(ج) مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها •

ولا يتم تسليم الجواهر المخدرة المبيعة أو التى تزل عنها الا اذا قدم المستلم ايضالا من أصل وثلاث صور مطبوعا على كل منها اسم وعنوان الجهة المتسلمة وموضعا بالمداد أو بالقلم الأنيلير اسم الجوهر المخدر بالكامل وطبيعته ونسبته وتاريخ التحرير ، وكذا الكمية بالأرقام والحروف •

ويجب أن يوقع المستلم أصل الايصال وصوره الثلاث وأن يختتمها بخاتم خاص بالجهة لتسلمه مكتوباً فى وسطه كلمة مخدر •

وعلى مدير المحل أن يؤشر على الايصال وصورتيه بما يفيد الصرف

تاريخه وأن يحتفظ بالنسخة الأصلية ويعطى المتسلم احدى الصور وترسل الصورتان بكتاب موصى عليه الى الجهة الادارية المختصة في اليوم التالي لتاريخ الصرف على الأكثر .

مادة ١٢ - جميع الجواهر المخدرة الواردة للمحل المرخص له في الاتجار بها ، وكذا المصروفة منه ، يجب قيدها أولا بأول في اليوم ذاته في دفاتر خاصة مرقومة صحائفها ومختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة . ويجب أن يذكر بهذه الدفاتر تاريخ الورود واسم البائع وعنوانه وتاريخ الصرف واسم المشتري وعنوانه ويذكر في الحالين اسم الجواهر المخدرة بالكامل وطبيعتها وكميتها ونسبتها وكذلك جميع البيانات التي تقرها الجهة الادارية المختصة .

مادة ١٣ - على مديري المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه الى الجهة الادارية المختصة في الأسبوع الأول من كل شهر كشفا موقعا عليه منهم مبينا به الوارد من الجواهر المخدرة والمصروفة منها خلال الشهر السابق والباقي منها وذلك بملء النماذج التي تعدها الجهة الادارية المختصة لهذا الغرض .

الفصل الرابع

في الصيدليات

مادة ١٤ - لا يجوز للصيادلة أن يصرفوا جواهر مخدرة الا بتذكرة طبية من طبيب بشرى أو طبيب أسنان حائز على دبلوم أو بكالوريوس أو بموجب بطاقة رخصة وفقا للأحكام التالية :

ويحظر على هؤلاء صرف جواهر مخدرة بموجب التذاكر الطبية إذ زادت الكمية المدونة بها على الكميات المقررة بالجدول رقم (٤) .

ومع ذلك اذا استلزمت حالة المريض زيادة تلك الكميات فعلى الطبيب المعالج أن يطلب بطاقة رخصة بالكميات اللازمة لهذا الغرض .

مادة ١٥ - يصدر الوزير المختص قرارا بالبيانات والشروط الواجب تحويرها في تحرير التذاكر الطبية التي توصف بها جواهر مخدرة للصرف

من الصيدليات فيما عدا صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات •
وتصرف التذاكر من دفاتر مختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة تسلم
بالأشخاص التي تقرها تلك الجهة على أن يجاوز ثمنها مائتي مليم
للدفتر الواحد • وللوزير المختص تحديد المقادير التي لا يصح
مجاوزة صرفها لكل مريض شهريا •

مادة ١٦ - لا يجوز للصيادلة صرف تذاكر طبية تحتوى على جواهر
مخدرة بعد مضي خمسة أيام من تاريخ تحريرها •

مادة ١٧ - لا ترد التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة
لحاملها ويحظر استعمالها أكثر من مرة ويجب حفظها بالصيدلية مينا عليها
تاريخ صرف الدواء ورقم قيدها في دفتر قيد التذاكر الطبية ولحاملها أن
يطلب من الصيدلية تسليمه صورة من التذاكر مختومة بخاتمها ولا يجوز
استخدام الصورة في الحصول على جواهر مخدرة أو على أدوية تحتون
على تلك الجواهر •

مادة ١٨ - يجب قيد جميع الجواهر المخدرة الواردة الى الصيدلية
يوم ورودها وكذا المصروفة منها أولا بأول في ذات يوم صرفها في دفتر
خاص للوارد والمصرف مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الادارية
المختصة •

ويذكر في القيد بحروف واضحة البيانات الآتية :

أولا : فيما يختص بالوارد وتاريخ الورود واسم البائع وعنوانه
ونوع الجوهر المخدر وكميته •

ثانيا : فيما يختص بالمصرف :

(١) اسم وعنوان محرر التذكرة •

(ب) اسم المريض بالكامل ولقبه وسنه وعنوانه •

(ج) التاريخ الذي صرف فيه الدواء ورقم القيد في دفتر التذاكر
الطبية وكذا كمية الجواهر المخدرة الذي يحتوى عليه •

ويدون بهذا الدفتر علاوة على ذلك جميع البيانات الأخرى التى يصدر بها قرار من الوزير المختص •

مادة ١٩ - يجوز للصيديات صرف جواهر مخدرة بموجب بطاقات الرخص المنصوص عليها فى المواد التالية للأشخاص الآتين :

(١) الأطباء البشرين والأطباء البيطريين وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس •

(ب) الأطباء الذين تخصصهم لذلك المستشفيات والمصحات والمستوصفات التى ليس لها صيادلة •

مادة ٢٠ - تصرف بطاقات الرخص المذكورة بالمادة السابقة من الجهة الادارية المختصة بعدم تقديم طلب يبين فيه ما يأتى :

(١) أسماء الجواهر المخدرة كاملا وطبيعة كل منها •

(ب) الكمية اللازمة للطالب •

(ج) جميع البيانات الأخرى التى يمكن أن تطلبها الجهة الادارية المختصة ولهذه الجهة رفض اعطاء الرخصة أو خفض الكمية المطلوبة •

مادة ٢١ - يجب أن يبين فى بطاقة الرخصة ما يأتى :

(٢) اسم صاحب البطاقة ولقبه وصناعته وعنوانه •

(ب) كمية الجواهر المخدرة التى يصرح بصرفها بموجب البطاقة وكذلك أقصى كمية يمكن صرفها فى الدفعة الواحدة •

(ج) التاريخ الذى ينتهى فيه مفعول البطاقة •

مادة ٢٢ - يجب على الصيادلة أن يبينوا فى بطاقة الرخصة الكمية التى صرفوها وتواريخ الصرف وأن يوقعوا على هذه البيانات •

ولايجوز تسليم الجواهر المخدرة بموجب بطاقة الرخصة الا بإيصال من صاحب البطاقة موضح به بالمداد أو بقلم الاتين التاريخ واسم الجواهر المخدر كاملا وكميته بالأرقام والحروف ورقم بطاقة الرخصة وتاريخها •
(١٢م - قانون العقوبات التكلملى)

وعلى صاحب البطاقة ردها الى الجهة الادارية المختصة خلال أسبوع من تاريخ انتهاء مفعولها •

مادة ٢٣ - على مديري الصيدليات أن يرسلوا الى الجهة التي تعينها الجهة الادارية المختصة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهرى يناير ويوليو من كل سنة بكتاب موصى عليه كشفا تفصيليا موقعا منهم عن الوارد والمصرف والباقي من الجواهر المخدرة خلال الستة أشهر السابقة وذلك على النموذج الذى تصدره الجهة الادارية المختصة لهذا الغرض •

مادة ٢٤ - على كل شخص ممن ذكروا فى المادتين ١١ ، ١٩ رخص له فى حيازة الجواهر المخدرة أن يقيد الوارد والمصرف من هذه الجواهر أولا بأول فى اليوم ذاته وفى دفتر خاص برقومة صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة مع ذكر اسم المريض أو اسم صاحب الحيوان كاملا ولقبه وسنه وعنوانه اذا كان الصرف فى المستشفيات أو المصحات أو المستوصفات أو العيادات - واذا كان الصرف لأغراض أخرى فيبين الغرض الذى استعملت فيه هذه الجواهر •

الفصل الخامس

فى انتاج الجواهر المخدرة وصنع المستحضرات الطبية

المحتوية عليها

مادة ٢٥ - لا يجوز انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع أى جواهر أو مادة من الجواهر والمواد الواردة بالجدول رقم (١) •

مادة ٢٦ - لايجوز فى مصانع المستحضرات الطبية صنع مستحضرات يدخل فى تركيبها جواهر مخدرة الا بعد الحصول على الترخيص المتخصص عليه فى المادة ٧ •

ولا يجوز لهذه المصانع استعمال الجواهر المخدرة التى توجد لديها الا فى صنع المستحضرات التى تنتجها • وعليها أن تتبع أحكام المادتين ١٢ ، ١٣ فيما يتعلق بما يرد اليها من الجواهر المخدرة وأحكام المواد

١١ ، ١٢ ، ١٣ فيما يتعلق بما تنتجه من مستحضرات طبية يدخل في تركيبها أحد الجواهر المخدرة بأى نسبة كانت .

الفصل السادس

في المواد التى تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة

مادة ٢٧ - لا يجوز انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع أى مادة من المواد غير المخدرة الواردة فى الجدول رقم (٣) .

وتسرى أحكام الفصل الثانى على جلب هذه المواد وتصديرها .

وفى حالة جلب أحد المحال المرخص لها فى الاتجار فى الجواهر المخدرة لاحدى هذه المواد يجب عليه اتباع أحكام القيد والأخطار المنصوص عليهما فى المادتين ١٢ ، ١٣ .

الفصل السابع

فى النباتات المنوع زراعتها

مادة ٢٨ - لا يجوز زراعة النباتات المينة بالجدول رقم ٥ .

مادة ٢٩ - يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أو يتسلم أو يسلم أو ينزل عن النباتات المذكورة فى الجدول رقم ٥ فى جميع أطوار نموها وكذلك بذورها مع استثناء أجزاء النباتات المينة بالجدول رقم ٦ .

مادة ٣٠ - للوزير المختص الترخيص للمصالح الحكومية والمعاهد العلمية لزراعة أى نبات من النباتات المنوعة زراعتها . وذلك للأغراض و البحوث العلمية بالشروط التى يضعها لذلك .

وللوزير المختص أن يرخص فى جلب النباتات المينة بالجدول رقم ٥ وبذورها وفى هذه الحالة تخضع هذه النباتات والبذور لأحكام الفصلين الثانى والثالث .

الفصل الثامن احكام عامة

مادة ٣١ - يجب حفظ الدفاتر المنصوص عليها في المواد ١٢ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٦ لمدة عشرة سنوات من تاريخ آخر قيد تم فيها . كما تحفظ الايصالات المنصوص عليها في المواد ١١ ، ٢٢ ، ٢٦ ، والتذاكر الطيبة المنصوص عليها في المادة ١٤ للمدة ذاتها من التاريخ المبين عليها .

مادة ٣٢ - للوزير المختص بقرار يصدره أن يعدل في الجداول الملحقة بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها .

الفصل التاسع في العقوبات

مادة ٣٣ (١) - يعاقب بالاعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه :

(أ) كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ .

(ب) كل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار .

مادة ٣٤ (٢) - يعاقب بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه :

(أ) كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطي جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة ، وذلك في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون .

(ب) كل من زرع نباتا من النباتات الواردة في الجدول رقم (هـ)

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ (الجريدة الرسمية العدد ١٨٧) في ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ .
(٢) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ (الجريدة الرسمية العدد ١٨٧) في ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ .

أو صدر أو جلب أو حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل نباتا من هذه النباتات في أي طور من أطوار نموها وبذورها وكان بذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة ، وذلك في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون .

(ج) كل من رخص له في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في غرض من أغراض معينة وتصرف فيها بأية صورة كانت في غير تلك الأغراض .

(د) كل من أدار أو أعد أو هيا مكانا لتعاطي المخدرات ..

مادة ٣٥ (١) - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه كل من قدم للتعاطي بغير مقابل جواهر مخدرة أو سهل تعاطيها في غير الأحوال المصرح بها في القانون .

مادة ٣٦ (٢) - استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات ، لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة .

مادة ٣٧ - يعاقب بالسجن وبغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه مصرى كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو أتيج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة أو زرع نباتا من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) أو حازها أو أحرزها أو اشتراها وكان ذلك بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي وذلك كله ما لم يثبت أنه قد رخص له بذلك بموجب تذكرة طبية أو طبقا لأحكام هذا القانون .

ولا يجوز أن تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر في حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

ويجوز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في هذه

المادة (١) أن تأمر بإيداع من ثبت ادمانه على تعاطى المخدرات احدى المصحبات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها الى أن تقرر اللجنة المختصة يبحث حالة الودعين بالمصحبات المذكورة الافراج عنه ولا يجوز أن تقل مدة البقاء بالمصححة عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين .

وتشكل اللجنة المشار اليها فى الفقرة السابقة (٢) على النحو التالى :

١ - وكيل وزارة الصحة رئيسا .

٢ - محام عام يندبه النائب العام .

٣ - الأعضاء الآتى بيانهم أو من ينوب عنهم :

مدير الأمن العام .

مدير ادارة مكافحة المخدرات .

مدير ادارة المساعدات الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية .

مدير ادارة الأمن الصناعى بوزارة القوى العاملة .

مدير ادارة الصحة العقلية والنفسية بوزارة الصحة .

٤ - مدير المصححة .

وللجنة أن تستعين فى سبيل تأدية مهمتها بمن ترى الاستعانة به .

ولا يجوز أن يودع بالمصححة من سبق الأمر بإيداعه بها مرتين أو من

لم يمس على خروجه منها أكثر من خمس سنوات .

ولا تقام الدعوى على من يتقدم من متعاطى المواد المخدرة من

تلقاء نفسه للمصححة للعلاج ويبقى بالمصححة الى أن تقرر اللجنة المشار اليها

بالفقرة الثالثة الافراج عنه ، ولا يجوز أن تقل مدة البقاء بالمصححة عن ستة

أشهر ولا تزيد عن سنتين ، وفى حالة مغادرة المريض للمصححة قبل صدور

(١) معدلة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ الجريدة الرسمية - العدد

١٤ الصادر فى ٥ أبريل سنة ١٩٧٣ .

(٢) الفقرة الرابعة والخامسة معدلتان بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣

الجريدة الرسمية العدد الانف الاشارة اليه .

قرار اللجنة المذكورة يلزم بدفع نفقات العلاج ويجوز تحصيلها منه بطريق
الحجز الادارى ولا تسرى أحكام هذه الفقرة على من كان محرزا لمخدر
لم يقدمه الى الجهة المختصة عند دخوله المصححة .

مادة ٣٨ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها
القانون ، يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من حاز
أو أحرز أو سلم أو اشترى أو نقل أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع
جواهر مخدرة وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال
الشخصي ، وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا .

مادة ٣٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة من مائة
جنيه الى خمسمائة جنيه مصرى كل من ضبط في أى مكان أعد أو هيء
لتعاطي المخدرات وكان يجرى فيه تعاطيها مع علمه بذلك .

ولا ينطبق حكم هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول
أو فروع من أعد أو هيأ المكان المذكور .

مادة ٤٠ (١) - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة من ثلاث
آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه كل من تعدى على أحد الموظفين
أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أو قاومه بالقوة
أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وتكون العقوبة بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه
الى عشرة آلاف جنيه اذا حصل مع التعدى أو المقاومة ضرب أو جرح
نشأ عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، أو اذا كان الجاني يحمل سلاحا
أو كان من رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الأمن وذلك مع عدم
الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر .

(١) المادة ٤٠ . مجدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ (الجريدة الرسمية
العدد ١٨٧ في ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٦) .

وتكون العقوبة الاعدام اذا أقضى الضرب أو الجرح المشار اليه
في الفقرة السابقة الى الموت •

مادة ٤١ - يعاقب بالاعدام كل من قتل عمدا أحد الموظفين
أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أثناء تأدية
وظيفته أو بسببها •

مادة ٤٢ - يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة
أو النباتات المضبوطة الواردة ذكرها في الجدول رقم (٥) وكذلك
الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب
الجريمة •

وتخصص (١) الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها للإدارة
العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية متى قرر وزير الداخلية أنها
لازمة لمباشرة نشاطها •

ويتبع ذلك بالنسبة لقوات حرس الحدود بقرار من وزير الحرية
اذا كانت الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها قد ضبطت بمعرفة
هذه القوات •

مادة ٤٣ - مع عدم الإخلال بالمواد السابقة يعاقب بغرامة لا تزيد
على مائتي جنيه كل من رخص له في الاتجار في المواد المخدرة أو بحيازتها
ولم يسلك الدفاتر المنصوص عليها في المواد ١٢ و ١٨ و ٢٤ و ٢٦ •

ويعاقب بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من رخص له في الاتجار
في المواد المخدرة أو بحيازتها ولم يقيم بالتقيد في الدفاتر المنصوص عليها
في المواد ١٢ و ١٨ و ٢٤ و ٢٦ •

ويعاقب بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه كل من يحوز جواهر
مخدرة أو يعرضها بكميات تزيد على الكميات الناتجة من تعدد عمليات
الوزن أو تقل عنها بشرط ألا تزيد الفروق على ما يأتي :

(١) هاتان الفقرتان مضافتان بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة
الرسمية العدد ٤٧) •

- (١) ١٠٪ في الكميات التي لا تزيد على جرام واحد •
(ب) ٥٪ في الكميات التي لا تزيد على جرام حتى ٢٥ جراما بشرط
ألا يزيد مقدار التسامح على ٥ سنتجرام •

- (ج) ٢٪ في الكميات التي تزيد على ٢٥ جرام •
(د) ٥٪ في الجواهر المخدرة السائلة أيا كان مقدارها •
وفي حالة العود الى ارتكاب الجريمة الميينة في الفقرة السابقة تكون
العقوبة الحبس مع الشغل وغرامة لا تزيد على مائتى جنيه •

مادة ٤٤ - يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على ستة أشهر
وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من جلب
أو صنع احدى المواد الميينة بالجدول رقم (٢) بالمخالفة لأحكام الفصلين
الثاني والثالث •

ويحكم بمصادرة المواد المصبوطة •

مادة ٤٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة
لا تتجاوز مائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أية مخالفة
أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له •
ويحكم بالاعلاق عند مخالفة حكم المادة ٨ •

مادة ٤٦ - لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنبعة على
من سبق الحكم عليه في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون •

وفي جميع الأحوال تكون الأحكام الصادرة بعقوبة الجنبعة واجبة
النفاذ فوراً ولو مع استئنافها •

ويجوز للمحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم النهائي على نفقة
المحكوم عليه في ثلاث جرائد يومية تعيينها •

مادة ٤٧ - يحكم باغلاق كل محل يخصص له بالاتجار في الجواهر
المخدرة أو في حيازتها أو في محل آخر غير مسكون أو معد للسكنى

إذا وقعت فيه احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ •
ويحكم بالاغلاق لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة
إذا ارتكبت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٨
وفي حالة العود يحكم بالاغلاق نهائيا •

مادة ٤٨ - يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ كل
من بادرة من الجناة باطلاع السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها •
فاذا حصل الاطلاع بعد علم السلطات العامة للجريمة تعين أن يوصل
الاطلاع فعلا الى ضبط باقى الجناة •

مادة ٤٨(١) مكررا - تحكم المحكمة الجزئية المختصة باتخاذ أحد
التدابير الآتية على كل من سبق الحكم عليه أكثر من مرة أو اتهم لأسباب
جديدة أكثر من مرة في احدى الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون •
(١) الايداع في احدى مؤسسات العمل التي تحدّد بقرار من وزير
الداخلية •

(٢) تحديد الإقامة في جهة معينة •

(٣) منع الإقامة في جهة معينة •

(٤) الإعادة الى الوطن الأصلي •

(٥) حظر التردد على أماكن أو محال معينة •

(٦) الحرمان من ممارسة مهنة أو حرفة معينة •

ولا يجوز أن تقل مدة التدبير المحكوم به عن سنة ولا أن تزيد على
عشر سنوات •

وفي حالة مخالفة المحكوم عليه التدبير المحكوم به يحكم على
المخالف بالحبس •

(١) مضافة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ (الجريدة الرسمية العدد
١٧٨ في ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٦) •

مادة ٤٩ - يكون لمديرى ادارتى مكافحة المخدرات فى كل من الاقليمين وأقسامها وفروعها ومعاونها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الثانين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الاقليمين وكذلك يكون لرؤساء الضابطة المركزية ومعاونهم من الضباط صفة مأمورى الضبط القضائى فى جميع أنحاء الاقليم فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون (١) .

مادة ٥٠ - لمفتشى الادارة العامة للصيديات بوزارة الصحة دخول مخازن ومستودعات الاتجار فى الجواهر المخدرة والصيديات والمستشفيات والمصحات والمستوصفات والعيادات ومصانع المستحضرات الاقرباذنية ومعامل التحاليل الكيماوية والصناعية والمعاهد العلمية المعترف بها لذلك للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون ولهم الاطلاع على الدفاتر والأوراق المتعلقة بالجواهر المخدرة - ويكون لهم صفة رجال الضبط القضائى فيما يتعلق بالجرائم التى تقع بهذه المحال ولهم أيضا مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون فى المصالح الحكومية والهيئات الاقليمية والمحلية ، ولا يجوز لرجال الضبط القضائى تفتيش المحال الواردة فى الفقرة السابقة الا بحضور أحد مفتشى قسم الصيديات بوزارة الصحة .

مادة ٥١ - يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم المهندسين الزراعيين المساعدين والمعاونين الزراعيين صفة رجال الضبط انقضائى فيما يختص بالجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام المادتين ٢٨ و ٢٩ .

مادة ٥٢ - مع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يقوم رجال الضبط القضائى المنصوص عليهم بهذا القانون بقطع كل زراعة ممنوعة بمقتضى أحكامه وجميع أوراقها وجذورها على نفقة مرتكبى الجريمة وتحفظ هذه الأشياء على ذمة المحاكمة بمخازن وزارة الزراعة الى أن يفصل نهائيا فى الدعوى الجنائية .

(١) يرامى أن هذا القانون صدر فى ظل الوحدة بين مصر وسورية لى يسرى على الاقليمين .

مادة ٥٣ - تبين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص كل في المناطق التي تدخل في اختصاصه مقدار المكافأة التي تصرف لكل من وجد أو أُرشد أو ساهم أو اشترك في ضبط جواهر مخدرة .

مادة ٥٤ - تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الوزير المختص .

مادة ٥٥ - يلغى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقرار برقم ١٣٧/ل لسنة ١٩٣٥ والمرسوم التشريعي رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليهما كما يلغى كل حكم خالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ذي الحجة سنة ١٣٧٩ (٥ يوليو سنة ١٩٦٠) .

نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣١ في ١٣/٦/١٩٦٠ .

ثانياً : الجداول

الجدولان رقم (١) و (٣)

معدلان بالقرار الوزاري رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ (١)

ووزير الصحة :

بعد الاطلاع على المادة ٣٢ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، وعلى الجدولين الأول والثالث الملحقين بالقانون المذكور وتعديلاتهما ، وعلى المعاهدة الوحيدة للمواد المخدرة ١٩٦١ الموافق والمصدق عليها ،

وعلى تعديلات المعاهدة الوحيدة ١٩٧٢ الموافق والمصدق عليها ، وعلى معاهدة المواد النفسية ١٩٧١ الموافق والمصدق عليها ، وعلى ما عرضه علينا وكيل الوزارة للشئون الصيدية ، وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تلغى مواد الجدول الأول الملحق بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ومواد الجدول الثالث الملحق بنفس القانون .
مادة ٢ - يستبدل بمواد الجدول الأول المواد الآتية :
(١) أتورفين :

٨٧ - نثائي أيدور - ٧ ألفا - « (آ) - أيدروكسي - ١ -
مثيل ييوتيل » - آ ثو - مثيل - ١٤ر٦ أندوايثانو مورفين .
أو

رباعي أيدرو - ٧ ألفا - (١) - أيدروكسي - ١ - مثيل ييوتيل) -
١٤ر٦ - أندرو أيثانو أوريفافين .

(١) راجع ما سبق عن هذا القرار في ص ١٦ - ٢١. وراجع أيضاً سليمان محمد الطماوي في مؤلفه عن « النظرية العامة للقرارات الادارية » طبعة سنة ١٩٧٦ ، وذلك بشأن أحكام القرارات الادارية المتعمدة ص ٣٣٠ - ٣٣٤ ، ٣٧٢ ، ٣٧٩ ، ٤٠٥ - ٤٠٦ ، ٤٢٠ ، ٤٢٤ - ٤٢٤ .

أو :

۱۲۳۳۳۸۹ - سداسی ایدرو - ۵ - ایدروکسی - ۲ ألفا -
 « ۱ (آر) - ایدروکسی - ۱ - مثل یوتیل » - ۳ میٹوکسی - ۱۲ -
 مثل - ۳ - ائینو - ۹۹ ب امیٹو - ایتانو فیناٹرو (۴۵ - ن
 جلد) فیوران •
 مثل :

Immobilon - M. 99.

(۲) - ائیل مثل الیامیوتین :

۳ - ائیل مثل امینو - ۱۱ - ثنائی (۲ - ٹینیل) - ۱ بیوتین •
 Emethibutin - Ethylmethiambutene. مثل :

(۳) استیل میٹادول :

۳ - استوکسی - ۶ - ثنائی مثل امینو - ۴۴ ثنائی فیل هیتان •
 Amidon Acetate - Methadyl Acetate. مثل :

(۴) استیورفین :

ارٹو ۳ - استیل - ۸۷ ثنائی ایدرو - ۷ ألفا - « ۱ (آر) -
 ایدروکسی - ۱ (مثل نیوی) - ارٹو ۶ - مثل - ۱۴۶ اندرا
 ٹینومورفین » •

أو : ۳ - ارٹور - استیل رباعی ایدرو - ۷ ألفا - (۱ - ایدروکسی
 - ۱ - مثل یوتیل) ۱۴۶ - اندوائینو - اوریافین •

أو : ۵ - استوکسی • ۱۲۳۳۳۸۹ - سداسی ایدرو - ۲
 ألفا - (۱ (آر) - ایدروکسی - ۱ • مثل یوتیل) - ۳ - میٹوکسی
 - ۲ - مثل ۳۹۳ - ائینو - ۹۹ ب امینو اٹانو فیناٹرو (۴۵ - ب
 ج د) فیوران •
 مثل :

M. 183.

(۵) المسجونین :

(-) - ۳ - ایدروکسی تروبان - ۲ - کاربوکسیلات •
 Laeve - ecgonine. مثل :

(۶) اکسیکودون :

۱۴ - ایدروکسی ثنائی ایدرو الکودینون •

أو : ثنائي ايدروايدروكسي كودينون •
Codeinon - Dihydrone - Eucodal. مثل :

(٧) اكسيمورفون :

١٤ — ايدروكسي ثنائي ايدرو مورفينون •

أو : ثنائي ايدروايدروكسي مورفينون •
Numorphan - 5501. مثل :

(٨) أكسيد — ن — المورفين :

وكذا المركبات المورفينية الأخرى ذات الأزوت الخماسي التكافؤ •
Genomorphine. مثل :

وكذلك المشتقات المورفينية الأخرى ذات الأزوت الخماسي التكافؤ •
Codeine - N - Oxide - Genocodeine. مثل :

(٩) الأفيون :

ويشمل الأفيون الخام والأفيون الطبي والأفيون المحضر بجميع
مسمياتهم وكافة مستحضرات الأفيون المدرجة أو غير المدرجة في دسائير
الأدوية والتي تحتوى على أكثر من ٠.٢٪ من المورفين •
ومخففات الأفيون في مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة
تركيزها •

(١٠) الفا برودين :

ألفا — ٣١ ثنائي ميثل — ٤ — فيل — ٤ — برويونوكسي
بيريدين •
G F 21 - Nisental - Prasilidene. مثل :

(١١) ألفا ستيل ميثادول :

ألفا — ٣ — أسيتوكسي — ٦ — ثاني ميثيل امينو — ٤ — ثنائي
فيل هيتان •
N. I. H. 2953. مثل :

(١٢) ألفا ميرودين :

ألفا — ٣ — أثيل — ١ — ميثيل — ٤ — فيل برويونوكسي بيريدين •
Nu2 - 1932. مثل :

(١٣) ألفا ميثادول :

ألفا - ٦ - ثنائي مثيل أمينو - ٤ر٤ - ثنائي فنييل - ٣ -
هيتانول *

(١٤) الليل برودين :

٣ - الليل ١ - مثيل - ٤ - فنييل - ٤ - برويونوكسي بيريدين *
Alperidine - N. I. H. 7440 مثل :

(١٥) أمفيتامين :

(+) - ٢ - أمينو - ١ - فنييل بروبان *

بذاته وأملاحه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلية المختلفة *
Anorexine - Actedron - Benzodrin - Aktedron. مثل :

مع ملاحظة أن ليفوا مفيتامين لا يعتبر مادة مخدرة *
(١٦) أموباريتال :

٥ - أثيل - ٥ - (٣ - مثيل بيوتيل) حمض باريتيوريك *

بذاته وأملاحه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلية المختلفة *
Amytal. مثل :

(١٧) أنيليريدين :

١ - بارا - أمينوفين أثيل - ٤ - فنييل بيريدين - ٤ - حمض
كايوكسيليك استراييلي *

أو ١ - (٢ - (بارا - أمينوفنييل) - أثيل) - ٤ - فنييل فنييل
بيريدين - ٤ - حمض كايوكسيليك استراييلي *

١ - (٢ - (٢ - أيدروكسي أثوكسي) أثيل) - ٤ - فنييل
بيريدين - ٤ - حمض كايوكسيليك استراييلي *
Leritine - M K - 89 - Win 13707. مثل :

(١٨) إيتوكسيريدين :

١ - (٢ - (أيدروكسي أثوكسي أثيل) - ٤ - فنييل بيريدين
٤ - حمض كايوكسيليك استراييلي *

Atenotax - Atenos - Carbetidine - U.C. 2072. مثل :

(١٩) إيثونيتازين :

١ - ثنائي أثيل أمينو أثيل - ٢ بارا - أثوكسي بنزيل - ٥

نیترونیسمید آزول *

N. I. H - 7607.

مثل :

(۲۰) آیدروکودون :

ثنائی آیدروکودینون *

Ambenyl-Calmodid-Eicodide Diconone-Biocodone مثل :

(۲۱) آیدروکسی بیسیدین :

۴ - میتا - آیدروکسی فیل - ۱ - مثل بیسیدین - ۴ - حمض

کاربوکسیلیک استراییلی *

أو : ۱ - مثل ۴ - (۳ - آیدروکسی فیل) - بیسیدین - ۴ -

حمض کاربوکسیلیک استراییلی *

Bemidone - Hydropethidine - Oxydolantin. مثل :

(۲۲) آیدروکسی - ۲ - آنوکسی - ۲ - آیل - ۱ - فیل - ۴ -

برویوفیل - ۴ - بیسیدین *

(۲۳) آیدرومورفون :

ثنائی آیدرومورفون *

Dihydromorphinone-Laudadin - Dilauidide - مثل :

Dimorphone.

(۲۴) آیدرومورفینول :

۱۴ - آیدروکسی ثنائی آیدرومورفین *

N. I. H - 7472.

مثل' ۴

(۲۵) آیزومیتادون :

۶ - ثنائی مثل آمینو - ۵ - مثل - ۴ر - ثنائی فیل

۳ - هیکسانون *

Isoadanon - Isoamidone - N. I. H - 2880. مثل :

(۲۶) بشیدین :

۱ - مثل - ۴ - فیل بیسیدین - ۴ - حمض کاربوکسیلیک

استراییلی *

Dolantin - Demerol - Dolosil.

مثل :

(م ۱۳ - قانون العقوبات التكمیلی)

(۲۷) بشیدین وسیط ا :

۴ - سیانو - ۱ - مثیل - ۴ - بیریدین *

او : ۱ - مثیل - ۴ - فنیل - ۴ - سیانو بیریدین *

مثل : Pre - pethidine.

(۲۸) بشیدین وسیط ب :

۴ - فنیل بیریدین - ۴ - حمض کاربوکسیلیک استراییلی *

او : ائیل - فنیل - ۴ - بیریدین کاربوکسیلات *

مثل : Norpethidine.

(۲۹) بشیدین وسیط ج :

۱ - مثیل - ۴ - فنیل بیریدین - ۴ - حمض کاربوکسیلیک *

مثل : Mepiridinic acid.

(۳۰) بیلومین :

۳ - (۲ - ثنائی مثیل امینو ائیل) آندول - ۴ - یل ثنائی
آیدروجن فوسفات *

(۳۱) برویریدین :

۱ - مثیل - ۴ - فنیل بیریدین - ۴ - حمض کاربوکسیلیک
استرایزو برویلی

مثل : Gevelina - Isopropethidine - Isopredine.

(۳۲) بروهیتازین :

۳۱ - ثنائی مثیل - ۴ - فنیل - ۴ - برویونوکسی
آزومیکولون هیتان *

او : ۳۱ - ثنائی مثیل - ۴ - فنیل - ۴ - برویونوکسی سداسی
مثیل اینیمین *

مثل : Dimepheprimine - Wy - 757.

(۳۳) بریترا مید :

۱ - (۳ - سیانو - ۳۳ - ثنائی فنیل برویل) - ۴ -
(۱ - بیریدینو) بیریدین - ۴ - حمض کاربوکسیلیک آمید *

او : ۲ و ۲ - ثنائی فنیل - ۴ - (۱) - ۴ - کاربا مویل

— ۴ پیریدینو () بیوتیر و نیتریل *

Dipidolor - R. 3365 - Piridolan : مثل :

(۳۴) بزترامید :

۱ — (۳ — سبانو — ۳۳ — ثنائی فنیل برویل) — ۴ —

(۲ — آوکسو — ۳ برویونیل ۱ — بنزیمید آزولینیل) — پیریدین *

R. 4845. : مثل :

(۳۵) بنزیدین :

۱ — (۲ — بنزیل آوکسی آئیل) — ۴ — فنیل پیریدین — ۴ —

حفظ کابوکسیلیک استراییلی *

Benzoylmorphine : (۳۶) بنزویل مورفین :

Benzylmorphine. : (۳۷) بنزیل مورفین :

3. Benzylmorphine : ۳ — بنزیل مورفین *

Peronire. : مثل :

(۳۸) بیتا استیل میثادول :

بیتا — ۳ — آسیتوکسی — ۶ ثنائی میثیل آمینو — ۴ — ۴ — ثنائی

فنیل هیپتان *

Betacemethadone. : مثل :

(۳۹) بیتا برودین :

بیتا ۳۹ — ثنائی میثیل — ۴ — فنیل — ۴ — برویونوکسی

پیریدین *

N. U - 1779. : مثل :

(۴۰) بیتا میرودین :

بیتا — ۳ — آئیل — ۱ — میثیل — ۴ — برویونوکسی پیریدین *

(۴۱) بیتا میثادول :

بیتا — ۶ — ثنائی میثیل آمینو — ۴ — ۴ — ثنائی فنیل — ۳ —

هیپتانول *

(۴۲) پیمینودین :

٤ - فنيل - ١ - (٣ - فنيل أمينو برويل) بيريدين - ٤ -
حمض كاريوكسيليك استرايلى *
مثل : Alvodine - Anopridine - Cimadon.

(٤٣) يوتالبيتال :

٥ - الليل - ٥ - ايزويوتيل حمض باريتيوريك *

بذاته وأملاحه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلية المختلفة *
مثل : Allylbarbital - Sandoptal - Tetrallobarbital.

(٤٤) ثلاثي ميريدين :

١ ، ٢ ، ٥ - ثلاثي مثيل - ٤ - فنيل - ٤ - برويونوكسى

بيريدين *

مثل : Isopromedol - Promedol.

(٤٥) ثنائى أثيل الثيامبيوتين :

٣ - ثنائى أثيل أمينو - ١١ - ثنائى - (٢ رئينيل) - ١ -

بيوتين *

مثل : Diethibutin - N. I. H - 4185 - Themalon.

(٤٦) ثنائى أوكسافيتيل بيوتيرات :

أثيل ٤ - مورفولينو - ٢٢ - ثنائى فنيل بيوتيرات *

مثل : Amidalgon - Spasmoxale.

(٤٧) ثنائى مينافون :

٤٤ - ثنائى فنيل - ٦ - بيريدين - ٣ - هيتافون *

مثل : Fenpidon - Pamedone - Diconal.

(٤٨) ثنائى ايدرومورفين :

مثل : Paramorfan

(٤٩) ثنائى فينوكسيلات :

١ - (٣ - سيانو - ٣٣ ثنائى فنيل برويل) - فنيل ميريدين

- ٤ - حمض كاريوكسيليك استرايلى *

أو ٢٢ ثنائى فنيل - ٤ » (٤ - كاربنتوكس - ٤ - فنيل)

ميريدينول « بيوتيروثيتريل *

مثل : Diphenoxyle - R. 1132 - 1592.

وكذلك مستحضراته التي تزيد عن المادة في الجرعة الواحدة فيها
عن ٢٥ ملليجرام محسوبة كمساعدة وتحتوى على كمية من سلفات
الأتروين تعادل على الأقل ١/١ من جرعة ثنائي الفينوكسين .
(٥٠) ثنائي فينوكسين :

١. - (٣ - سيانو - ٣٣ ثنائي فنيل برويل) - ٤ - فنيل
حمض أيزونييكوتيك .

وكذلك مستحضراته التي تحتوى الجرعة الواحدة منها على أكثر
من ٥٠ ملليجرام من المادة ومخلوطة مع سلفات الأتروين بكمية تعادل
١/٥ على الأقل من كمية مادة ثنائي الفينوكسين .
(٥١) ثنائي ميثيل الثياميون .

٣ - ثنائي ميثيل أمينو - ١١ ثنائي - (٢ - ثينيل) - ١ -
ميوتين .
مثل :
Aminobutene - Dimethibutin.

(٥٢) ثنائي مفيتانول :

٦ - ثنائي ميثيل أمينو - ٤٤ - ثنائي فنيل - ٣ - هيتانول .
مثل :
Amidol - Methadol - N. I. H. 2933.

٥٣ - ثنائي مينوكمادول :

٢ - ثنائي أمينواثيل - ١ - أثوكس - ١١ ثنائي فنيل اسيتات .
أو ثنائي ميثيل أمينواثيل - ١ - أثوكسي - ١١ - ثنائي فنيل
اسيتات .

أو ثنائي ميثيل أمينواثيل ثنائي فنيل - الفا - أثوكس اسيتات .
مثل :
Lokarin.

(٥٤) ثياكون :

استيل ثنائي أيدروكودينون .

أو استيل ديمشيلو ثنائي أيدروثياين .

مثل :
Acedicon - Novocodon.

(٥٥) ثياين :

مثل :
Paramorphin - 1686.

(٥٦) جلوشميد :

٢ - أثيل - ٢ - فنيل جلوتاريميد *

مثل : Dormine - Doriden - Alfimid.

(٥٧) حشيش :

بجميع أنواعه ومسمياته مثل الكمنجة أو البانجو أو المارجوانا أو غير ذلك من الأسماء التي قد تطلق عليه ، الناتج أو المحضر أو المستخرج من أزهار أو أوراق أو سيقان أو جذور أو راتنج نبات القنب الهندي (كنايسر ساتيفا) ذكرنا كان أو آثي *

المستحضرات الجالينوسية للقنب الهندي (الخلاصة والصبغة) *

المستحضرات التي قاعدتها خلاصة أو صبغة القنب الهندي *

مستحضرات راتنج القنب الهندي (أى كافة المستحضرات المحتوية

على عنصر القنب الهندي الفعال أى الراتنج بأى نسبة كانت) *

خلاصة النبات أو أى جزء منه مثل زيت الحشيش *

البودرة المكونة من كل أو بعض اجزاء نبات الحشيش ، مثل بودرة

الحشيش أو فى أى خليط آخر *

الراتنجات الناتجة من النبات سواء كانت فى صورة نقيّة أو على

شكل خليط أيا كان نوعه *

(٥٨) ديكسامفيتامين :

(+) - ٢ - أمينو - ١ - فنيل بروبان *

بذاته وأملاحه بذاتها فى جميع أشكالها الصيدلية المختلفة *

مثل : Maxiton - Defedrine.

(٥٩) ديكستروموراميد :

(+) - ٤ - (٢ - مثيل - ٤ - أوكسوا - ٣ ثنائى فنيل

- ٤ - (١ بيروليدينيل) ميوتيل) مورفولين *

أو (+) - ٣ - مثيل - ٢ - ثنائى فنيل - ٤ - مورفولينو

ميوتيريل - بيرولدين *

مثل : Pyrrolamidol - N. I. H - 7422 - SKFD - 5137.

(۶۰) دروبتافول :

۴۳ - ثنائی میثوکس - ۱۷ - مثیل مورفینان - ۶ ب و ۱۴ - دیول *

(۶۱) یامبرومید :

ن - « (۲ - مثیل فین ائیل آمینو) برویل » برویونانیلید *

(۶۲) دیزومورفین :

ثنائى ایدرودی اوکسی مورفین *

او ۴ره آبوکس - ۳ - ایدروکسی - ن - مثیل مورفینان *

مثل : Diphydrodesoxymorphine - Permonid.

(۶۳) راسیمورامید :

(±) - ۴ - (۲ - مثیل - ۴ - اوکسو - ۳۳ - ثنائى .

فنیل - ۴ - (۱ - پیرولیدینیل) بیوتیل) مورفین *

او (±) - ۳ - مثیل - ۲۲ ثنائى فنیل - ۴ - مورفولینو

بیوتیریل پیرولیدین *

مثل : N. I. H - 7421 - SKF 5137.

(۶۴) راسیمورفان :

(±) - ۳ - ایدروکس - ن - مثیل مورفینان *

مثل : Citarin - Methorphan - 1 - 5431.

(۶۵) راسیمیثورفان :

(±) - ۳ - میثوکس - ن - مثیل مورفینان *

مثل : Methorphan - Ro. 1 - 5470.

وبلاحظ أن : دیکسترومیثورفان لا يعتبر مادة مخدرة *

(۶۶) میکو باریتال :

۵ - اللیل - ۵ - (۱ - مثیل بیوتیل) خنض باریشوریک *

بذاته وأملحه بذاته فى جميع أشكالها الصيدلية المختلفة *

مثل : Seconal - Quinalbarbital.

(۶۷) فینادوکسون :

۶ - مورفولینو - ۴۴ - ثنائی فنیل - ۳ - هیتانول *
مثل : G. B. 11 - Heptalgin.

(۶۸) فینازوسین :

۲ - آیدروکسی - ۹۵ - ثنائی متیل - ۲ - فین ایل ۷۶ -
پنزومورفان *

أو ۳۱ و ۳۲ و ۳۳ و ۳۴ و ۳۵ - هیکسآیدرو *

۸ - ایدروکس - ۱۱۶ - ثنائی متیل - ۳ - فین ایل -

۶۳ - میثانو - ۳ - بنزازوسین *

مثل : Narcidine - Prinadol - N. I. H - 7519.

(۶۹) فینامبرومید :

ن - (۱ متیل - ۲ - سیریدینوئیل) پروپیونائیلید *

أو : ن - (۲ - (۱ - متیل سیریدینوئیل - ۲ ویل) ایل) -

پروپیونائیلید *

(۷۰) فینتانیل :

۱. پ فین ایل - ۴ - ن - پروپیل انیلینوسیریدین *

مثل : R. 4263 - Thalamonal.

(۷۱) فینوسیریدین :

۴. (۳ - ایدروکس - ۳ فنیل پرومیل) - ۴ - فنیل - سیریدین

۴ - حمض کاربوکسیلیک استر ایل *

أو ۱ - فنیل - ۳ - (۴ - کاربیکسکی - ۴ فنیل بیدردین) -

پروپونول *

مثل : Phenopropidine - R. 1406.

(۷۲) فینومورفان :

۳ - ایدروکس - ن - قین ایل مورفینان *

(۷۳) فیورشدین :

۱. (۲ - ترانیڈ روپوریل اوکسی ایل) - ۴ - فنیل

سیریدین - ۴ - حمض کاربوکسیلیک استر ایل *

مثل : TA 48.

(٧٤) كلونيتازين :

٢ - بارا - كلورينزول - ١ - ثنائي اثيل امينواثيل - ٥ -
غيروبنزميد أزول *

(٧٥) كودوكسيم :

ثنائي ايدروكودينون - ٦ - كادبوكس مثيل أوكسيم •
(٧٦) كوكاين :

استر مثيلي لبنزويل اكجوني •

كافة مستحضرات الكوكاين المدرجة أو الغير مدرجة في دساتين
الادوية والتي تحتوي على أكثر من ١٠٪ من الكوكاين سواء صنعت
من أوراق الكوكا (خلاصتها السائلة أو صبتها) أو من الكوكاين
مخففات الكوكاين في مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة
تراكيزها •

(٧٧) كيتويميديون :

٤ - ميتا - ايدروكسي فني - ١ - مثيل - ٤ - برويونيل بيريدين
أو ٤ - (٣ - ايدروكسي فني) • - ١ - مثيل - ٤ - بيريديل
أثيل كيتون •

أو ١ - مثيل - ٤ - ميتا ايدروكس فني (- ٤ - برويونيل
بيريدين •
مثل : Cliradon - Ketogan - K 4710.

(٧٨) (+) - ليسارجيد :

(+) - نون - ثنائي اثيل ليسارجاميد •

أو د - حمض ليسارجيك ثنائي أثيل أميد •

مثل : LSD - LSD - 25 - Delysid.

(٧٩) ليفورفانول :

(-) - ٣ - ايدروكسي - ن - مثيل مورفينان •

مثل : Aromarone - Levorphan - Dromoran N. I. H 4590

ويلاحظ أن : -

ديكستروز فان لا تعتبر مادة مخدرة •

(٨٠) ليفوفينا سيل مورفان :

٤ - (-) - ٣ - ايدروكسي - ن - فيناسيل مورفان •

مثل : Ro - 4 - 0288 - N. I. H - 7525.

(٨١) ليفوموراميد :

(-) - ٤ - (٢ - مثيل - ٤ - أوكسو - ٣ - ثنائي فيل

- ٤ - (١ - يزيلدينيل) بيوتيل) مورفولين •

أو (-) - ٣ - مثيل - ٢ - ثنائي فيل - ٤ - مورفولينو -

بيوتيريل - يروليدين •

(٨٢) ليفوميثورفان :

(-) - ٣ - ميثوكسي - ن - مثيل مورفينان •

مثل : Ro 1 - 5470, 6.

ويلاحظ أن : -

ديكستر ميثورفان لا يعتبر مادة مخدرة •

(٨٣) مثيل ثنائي ايدرومورفين :

٦ - مثيل ثنائي ايدرومورفين •

مثل : 2178.

(٨٤) مثيل ديزورفين :

٦ - مثيل - دلتا ٦ - دي أوكسي مورفين •

مثل : Methyldesomorphine - M. K. 57.

(٨٥) مستخلصات قش الخشخاش •

المادة الناتجة من عملية تركيز قلويدات قش الخشخاش •

(٨٦) موراميدوسيط :

٢ - مثيل - ٣ - مورفولينو ١ - ثنائي فيل بروبان حمض

كاربوكسيليك •

أو ١ - ثنائي فيل - ٢ - مثيل - ٣ - مورفولينو بروبان

حمض كاربوكسيليك
مثل :

Premoramide

(٨٧) مورفينيدين :

١ - (٢ - مورفولينواثيل) - ٤ - فنيل بيريدين - ٤ - حمض
كاربوكسيليك استوائيلي +
مثل : Morpholinoethylorpethidine - TA1.

(٨٨) مورفين :

كافة مستحضرات المورفين المدرجة والغير مدرجة في دساتير الأدوية
والتي تحتوي على أكثر من ٠.٢٪ من المورفين +
مخلفات المورفين في مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة
تركيزها +

(٨٩) ميتازوسين :

٢ و - أيدروكس - ٢ و ٥ و ٩ - ثلاثي مثيل ٧ و ٦ - بنزومورفان +
أو ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ - هيكسا أيدرو - ٨ - أيدروكس -
٣ و ٦ و ١١ - ثلاثي مثيل ٦ و ٢ - ميثانو - ٣ - بنزازوسين +
مثل : Methobenzorphan - N. I. H 7410.

(٩٠) ميتوبون :

٥ - ميثل ثنائي أيدرومورفينون +
مثل : Methyldihydromorphinone - 1586.

(٩١) ميثادون :

٦ - ثنائي مثيل أمينو - ٤ و ٤ - ثنائي فنيل - ٣ - هيثانون +
مثل : Amidone - Heptanon - Polamidon - Dolophin
Physeptone.

(٩٢) ميثادون وسيط :

٤ - سيانو - ٢ - وثنائي مثيل أمينو - ٤ و ٤ - ثنائي فنيل ييوتان +
أو ٢ - ثنائي مثيل أمينو - ٤ - ثنائي فنيل - ٤ - سيانو ييوتان +
مثل : Pre - methadone.

(٩٣) ميثامفيتامين :

- (+) ٢ - مثيل أمينو - ١ - فنيل بروبان .
 بذاته وأملاحه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلية المختلفة .
 مثل : Methedrine.
 (٩٤) ميثاكوالون :
 ٢ - مثيل - ٣ - ١ - ثوليل - ٤ (٣ هـ) كورينازولينون .
 مثل : Revonal.
 (٩٥) مثيل فنيدات :
 ٢ - فنيل - ٢ - (٢ - بيريديل) استرميثلي لحمض الخليك .
 بذاته وأملاحه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلية المختلفة .
 مثل : Ritalin.
 (٩٦) ميروفين :
 ميريستيل بنزيل مورفين .
 مثل : Myristyl peronine - N. I. H - 5986 A.
 (٩٧) ثورا سيميثادول :
 (±) - ألفا - ٣ - اميتوكن - ٦ - مثيل أمينو - ٤ - ٤ -
 ثنائي فيل هيباتان .
 مثل : N. I. H - 7667.
 (٩٨) نوريبانون :
 ٤ - ثنائي فيل - ٦ - يدريدنو - ٣ - هيكسانون .
 مثل : Hexalgon.
 (٩٩) نورليفورفانول :
 (-) - ٣ - أيدروكسي مورفيتان .
 مثل : Ro - 17686 N. I. H - 7539.
 (١٠٠) نورمورفين :
 دي مثيل مورفين .
 Demethylmorphine .
 (١٠١) نورميثادون :
 ٦ - ثنائي مثيل أمينو - ٤ - ثنائي فيل - ٣ - هيكسانون .
 N-demethylated morphine .

- أو ١١ - ثنائي فنييل - ١ - ثنائي مثيل أمينواثيل - بيوتانون - ٣٣٠
 أو ١ - ثنائي مثيل أمينو - ٣٣ - ثنائي فنييل - هيكسانون - (٤) *
 مثل : Deatussan - Extussin - Mepidon - Veryl - Ticarda.
 (١٠٢) نيكومورفين :
- ٣ و ٦ - ثنائي نيكوتينيل مورفين *
 أو ثنائي حمض نيكوتينيك استرالمورفين *
 مثل : Nicophine - Vendal.
 (١٠٣) هيروين :
- ثنائي ستيل مورفين *
- (١٠٤) ١ - أيدردكس - ٣ - بنتيل : ٦ أو ١٠٧ - ١ - رباعي
 أيدرو - ٦٦٦ - ثلاثي مثيل - ٦ - ه - ثنائي بنزو (ب، د) يران *
 والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج ب تيتراهيدرو
 كاناينولز *
 Tetrahydrocannabir.ols.
 (١٠٥) ٢ - أمينو - ١ - (٢ - ثنائي ميثوكس - ٤ - مثيل) *
 فنييل يروبان *
- والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج ب STP - DOM.
 (١٠٦) ٣ - (٢١ ثنائي مثيل هيتيل) - ١ - أيدروكسي -
 ١٠٧٩٨٧ - رباعي أيدرو - ٦٦٦ - ثلاثي مثيل - ٦ ه - ثنائي
 بنزو (ب و د) يران *
- والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج DMHP.
 (١٠٧) ٣ - (٢ - ثنائي مثيل أمينواثيل) - ٤ - أيدروكسي
 أفنول *
- والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج ب
 Psilocine - Psilotsin.
 (١٠٨) ٣ و ٤ و ٥ ثنائي ميتوكسي فين أميل أمين *
- والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج ب Mescaline.

(١٠٩) ٣ - هيكسيل - ١ - أيدروكسى ٨٠٧ و ٩٠٩ و ١٠٠ رباعى
أيدرو - ٩٠٦ و ٩٠٧ ثلاثى مثيل ٦ ه - ثنائى بنزو (ب و د) بيران •

والمعروف بالاسم التجارى أو الاسم الدارج ب Parahexyl.
(١١٠) ن و ن - ثنائى أثيل تريتامين •

والمعروف بالاسم التجارى أو الاسم الدارج ب DET.
(١١١) ن و ن - ثنائى مثيل تريتامين •

والمعروف بالاسم التجارى أو الاسم الدارج ب DMI.
المركبات من ١٠٤ الى ١١١ لم يصدر لها اسم دولى معترف به
لأن • وكذلك أملاح ونظائر واستيرات وأثيرات وأملاح نظائر واستيرات
وأثيرات تلك المواد ما لم ينص على غير ذلك •

وكذلك أى مستحضر أو مخلوط أو مستخلص أو أى مركب آخر
يصتوى على احدى المواد المدرجة فى هذا الجدول أو على أحد أملاحها
أو نظائرها واستيراتها أو وأثيراتها أو أملاح النظائر والاستيرات والأثيرات
لهذه المواد وبأى نسبة كاف ما لم ينص على نسبة محدودة •

مادة ٣ - تستبدل المواد الملحقه بالجدول الثالث من نفس القانون
بالمواد الآتية :

(١) المواد الآتية وكذلك مستحضراتها التى تحتوى على أى مادة
من هذه المواد بكمية تزيد عن ١٠٠ ملليجرام فى الجرعة الواحدة ويتجاوزا
تركيزها فى المستحضر الواحد عن ٢٥٪ ما لم ينص على غير ذلك •••

١ - أثيل مورفين : Ethyl morphine.

٣ - أثيل مورفين • 3. Ethyl morphine.

مثل : Dionine.

٢ - استيل ثنائى أيدروكوداين :

٦ - أسيتوكسى - ٣ - ميثوكسى - ن - مثيل - ٤ - ر -

أبوكمى - مورفينان •

مثل : Acetylcodeone.

- ٣ - ثنائى أيدروكوداين :
- ٦ - أيدروكسى - ٣ - ميثوكسى - ن - ميثيل - ٤ - هـ -
أبوكسى - مورفينان •
مثل :
Dihydrin - Paracodin.
- ٤ - فولوكودين :
Photcodine.
- مورفولينيل ائيل مورفين •
Morpholinylethyl morphine.
- أو يتا - ٤ - مورفولينيل ائيل مورفين •
Necodin.
- ٥ - كوداين :
8. Methiyl morphine. • ميثيل مورفين
- مثل :
Methyl morphine.
- ٦ - نوركوداين •
N. demethyl Codeine. • ديمثيل كوداين
- ٧ - نيكوتنائى كوداين •
Nicodicodine.
- ٦ - نيكوتيل ثنائى أيدروكوداين
6. Nicotinyl dihydrododeine.
- أو استر حمض النيكوتيك لثنائى أيدروكوداين •
N. I. H 8238 - R O 174. • مثل :
- (ب) المادة الآتية ومستحضراتها التى تحتوى على أكثر من
١٠٠ مللجرام بالجرعة الواحدة مع يساويها على الأقل من مادة الميثيل
سليولوز ما لم ينص على غير ذلك •
- بروبيرام :
Propiam.
- ن - (١ - ميثيل - ٢ - بيريدنواثيل) - ن - ٢ - بيريديل
• بروبيوناميد •
مثل :
Algeril.
- (ج) كذلك المواد الآتية :
- ١ - ١ - ائيل - ٢ - كلوروفنيل ائيل - كارينول •
والمعروف بالاسم التجارى أو الاسم الدارج Ethchlorvynol.

- Ethinamate. ٢ - ائينامات :
- ١ - ائيل سيكلوهيكسانول كاربامات *
- Ethynyl cyclo hexanol carbamate.
- Amphepramon. ٣ - امفيرامون :
- ٢ - (ثنائى ائيل امينو) برويوفينون *
2. (diethylamino) propiophenone.
- Barbital. ٤ - باريتال :
- ٥ - ثنائى ائيل حمض باربتيوريك *
- 5,5. diethyl barbituric acid.
- Pentobarbital. ٥ - بنتوباريتال :
- ٥ - ائيل - ٥ - (١ - مئيل يوتيل) حمض باربتيوريك *
- Pipradol. ٦ - بيرادول :
- ١١ - ثنائى فيل - ١ - (٢ - بيريديل) ميثانول *
- ٧ - (-) - ١ - ١ ثنائى مئيل امينو - ٢١ - ثنائى فيل ائين *
- S. P. A. والمعروف بالاسم التجارى او الاسم الدارج ب
- Cyclobarbital. ٨ - سيكلوباريتال :
- ٥ - ٥ - (١ - سيكلوهيكسامين - ١ - يل) - ٥ - ائيل
- حمض باربتيوريك *
- Pheneyclidine. ٩ - فينما يكلدين :
- ١ - (١ - فيل سيكلوهيكسيل) بيريدين *
- Phenmetrazin. ١٠ - فينمترازين :
- ٣ - مئيل - ٢ - فيل مورفولين *
- Phenobarbital. ١١ - فينوباريتال :
- ٥ - ائيل - ٥ - فيل حمض باربتيوريك *
- Meprobamate. ١٢ - ميروبامات :
- ٢ - مئيل برويسل - ٣١ - ٣١ - بروبانيدول ثنائى
- كاربامات *

١٣ - ميثيل فينو باربيتال : Methyl phenobarbital .

٥ - أثيل - ١ - ميثيل - ٥ - فنيل حمض باريتيوريك •

١٤ - ميثيريلون : Methypylon .

٣٣ - ثنائي أثيل - ٥ - ميثيل - ٤ر٢ - يسيزدين - ديون •

١٥ - نيكوكودين : Nicocodeine .

٦ - نيكوتيل كوداين • 6. Nicotiny codeine .

أو ٦ - (يسيزدين - ٣ - حمض كاريوكسيليك) كوداين استر •
وكذلك أملاح ونظائر واسترات واثيرات وأملاح نظائر واسيرات جميع
المواد المذكورة في هذا الجدول ما لم ينص على غير ذلك •

مادة ٤ - ينشر بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

• تحريرا في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٩٦ (مايو سنة ١٩٧٦)

قرار وزير الصحة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦
في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات
الصيدلية المؤثرة على الحالة النفسية

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة والقوانين المعدلة والقرارات المنفذة له ،

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ،

وعلى قرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٧/١/٢٢ بتنظيم تداول بعض المستحضرات والأدوية والمركبات المعدل بالقرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٦ في ١٩٧١/١/٥ ،

قرر :

مادة ١ - تخضع المواد والمستحضرات الصيدلية الواردة في المادة (٢) من هذا القرار لقواعد ونظم الصرف والتداول الآتية :

١ - لا يتم بيع أو توزيع هذه المستحضرات إلا عن طريق الشركة المصرية لتجارة الأدوية وفروعها وعلى الشركات المنتجة لهذه المستحضرات تحويل كل انتاجها من هذه المستحضرات للشركة المصرية لتجارة وتوزيع الأدوية (المستودعات الرئيسية بشبرا) ولا يباع منها أى كمية مباشرة الى الصيدليات أو المؤسسات العلاجية .

٢ - تقوم المستودعات الرئيسية بالشركة المصرية لتجارة وتوزيع الأدوية بمسك دفتر معتمد من الادارة العامة لشئون الصيدلة يحدد فيه أولا بأول الوارد والمنصرف من هذه الأصناف الى فروع الشركة المذكورة مع ذكر تاريخ الصرف والأنواع المنصرفة كما ونوعا .

٣ - تقوم المستودعات بصرف هذه الأدوية الى فروع الشركة التي تتعامل مع الصيدليات الأهلية وكذلك الى فروع تموين المستشفيات دون سواها .

٤ - يقوم كل فرع من فروع الشركة المصرية بمسك دفتر يعتمد من ادارة الصيدلة بمديرية الشؤون الصحية التابع لها الفرع يقيد به أولا بأول الوارد والمنصرف من هذه الأدوية كما ونوعا من المستودعات الى الصيدليات الأهلية وتكون هذه الأدوية والدفتر الخاص بها عهدة الصيدلى مدير الفرع أو أحد الصيادلة العاملين به .

٥ - يكون التوزيع من الفروع الى الصيدليات الأهلية المربوطة على هذه الفروع بعد تحديد حصة تمثل خمس عبوات بالنسبة للأقراص أو الكبسولات من أصغر وأقل العبوات المسجلة للمستحضر بوزارة الصحة وخمس عبوات بالنسبة للأشربة من أصغر وأقل العبوات المسجلة للمستحضر بوزارة الصحة و ١٠ عبوات من أمبول الالفاكامفين التي تحتوى على عشرة أمبولات. أو ما يساويها و ٥ عبوات من الأمبولات الأخرى من أصغر وأقل العبوات المسجلة للمستحضر بوزارة الصحة وذلك لكل صيدلية فى الشهر الواحد وعلى المستودعات الرئيسية بالشركة المصرية مراعاة هذه الحصة لكل صيدلية عند توزيع هذه المستحضرات منها على فروع الشركة مع مراعاة أن يصرف للصيدليات المرخص لها بالخدمة الليلية من المحافظة التابعة لها حصة تمثل مرة ونصف قدر حصة الصيدلية الأهلية كما تراعى الحصة المعتمدة لصيدليات الشركة المصرية .

٦ - يتم التوزيع على المستشفيات الخاصة المرخص بها من ادارة العلاج الحر بوزارة الصحة والتي يوجد بها صيدليات مرخص بها بواقع حصة تمثل أربع مرات حصة الصيدليات الأهلية . ويتم التوزيع عن طريق فرع تموين المستشفيات بالشركة المصرية أو أحد فروعها الأخرى بعد ربط هذه المستشفيات على أحد هذه الفروع - ويراعى نفس القواعد فى الصرف والقيود ومسك الدفاتر .

٧ - يتم التوزيع على المستشفيات الخاصة المرخص بها من ادارة العلاج الحر بوزارة الصحة والتي ليس بها صيدليات مرخص بها بواقع حصة لكل منها تحدد بمعرفة ادارة الصيدلة بمديرية الشئون الصحية التابعة لها المستشفى بالاشتراك مع العلاج الحر في نفس المديرية مع مراعاة أن تصرف حصة الصيدلية الأهلية لكل عشرة أسرة في المستشفى شهريا • وبعد تحديد حصة الصرف الشهرية تربط كل مستشفى على فرع تموين المستشفيات بالنسبة لمنطقتي القاهرة والجيزة. أو على أحد فروع الشركة المصرية بالنسبة للمحافظات الأخرى - وتكون هذه المستحضرات مسئولية أحد الأطباء العاملين بهذه المستشفى ويتم الصرف له طبقا للقواعد المينة فيما سبق وبمسك سيادته دفتر خاص لهذه المستحضرات يقيد فيه أولا بأول الوارد والمنصرف •

٨ - بعد انتهاء كل شهر وتقفيل الحسابات في كل فرع يقوم كل فرع بحصر ما تم صرفه أو يبيع من هذه المستحضرات طبقا لقواعد هذا القرار ويتم ابلاغ هذا الحصر الى المستودعات الرئيسية متضمنا المتبقى من هذه المستحضرات بالفرع - وعلى المستودعات خصم المتبقى في الفرع من هذه المستحضرات من حصة كل فرع قبل ارسالها له شهرا بشهر •

٩ - يتم الصرف من فرع الشركة المصرية الى الصيدليات الأهلية المربوطة على نفس الفرع فقط وبناء على طلب من الصيدلية مختوم بخاتم السموم الخاص بالصيدلية وموقع عليه من مديرية الصيدلية • وتحرير فواتير بيع بالأجل لهذه الصيدليات (ولا يتم البيع نقدا) •

وعلى الصيدلية عند استلام المنصرف اليها من هذه المستحضرات اعتماد صورة من فواتير البيع بنفس خاتم السموم ويوقع عليها من مدير الصيدلية - وعلى الصيدلي مدير الفرع أو من ينوبه من الصيادلة العاملين بالفرع الاحتفاظ بطلب الصرف وصورة فاتورة البيع المختومة والموقعة من الصيدلية في ملف مستقل يحفظ مع الدفتر الرسمي لقيد هذه المستحضرات •

١٠ - تقوم كل صيدلية بقيد هذه المستحضرات في دفتر خاص يعتمد من ادارة الصيدلة بمديرية الشؤون الصحية التابعة لها . وعلى مدير الصيدلية قيد الوارد والمنصرف من هذه المستحضرات أولا بأول وفي نفس يوم الورد أو الصرف - والاحتفاظ بالمستندات الدالة على ذلك للتفتيش عليها ومراجعتها .

١١ - لا يتم صرف هذه المستحضرات الى المرضى الا بناء على تذكرة طبية من أحد السادة الأطباء وعلى مدير الصيدلية الاحتفاظ بالتذكرة الطبية ثم الصرف بناء عليها ويمكن اعطاء صورة من هذه التذاكر الطبية للمرضى تعتمد بخاتم الصيدلية ولا تعتبر هذه الصورة مستندا للصرف مرة أخرى .

١٢ - لا يجوز أن يصرف في المرة الواحدة أكثر من علبة واحدة من كل مستحضر حيث لا تزيد الكمية المنصرفة على عدد ٣٠ قرص أو كبسولة أو على عدد ١٠ أمبولات للمريض الواحد وذلك كحد أقصى في التذكرة الواحدة .

١٣ - يقوم مدير كل صيدلية بقيد التذاكر الطبية التي تم الصرف بناء عليها بدفتر قيد التذاكر الطبية الخاص بالصيدلية - ويعطى للتذكرة الطبية رقما من الأرقام المسلسلة الخاصة بالدفتر ثم يقوم بقيدتها في الدفتر الخاص بهذه المستحضرات ويقيده به :

١ - اسم الطبيب محرر التذكرة وتاريخ تحريرها .

٢ - اسم المريض أو من ينوبه في صرف التذكرة ورقم البطاقة الشخصية أو العائلية وبياناتها .

٣ - اسم الدواء والكمية .

٤ - تاريخ الصرف .

١٤ - يحتفظ بمستندات الصرف بالاضافة لمدة خمس سنوات على الأقل طبقا لقانون مزاولة مهنة الصيدلة .

١٥ - على الادارة العامة للشئون الصيدلية - ادارة التفتيش على مصانع الأدوية - مراقبة تصنيع هذه المستحضرات بالمصانع المحلية لتحديد الكميات التى يتم تصنيعها ابتداء من مخزن المواد الخام حتى وصولها الى مخزن تام الصنع وقيدھا بالدفاتر طبقا للقواعد الميئنة وعلى مصانع الأدوية اخطار ادارة التفتيش بالادارة العامة للشئون الصيدلية قبل البدء فى تصنيع أى تشغيلة من هذه المستحضرات لايفاد مندوب لحضور اجراءات ومراحل التصنيع •

١٦ - على المصانع والشركات عدم البيع من تلك الأصناف الا الى المستودعات الرئيسية بالشركة المصرية لتجارة الأدوية دون سواھا - وهذه هى التى تقوم بالتوزيع على فروع الشركة طبقا لما هو مبين فى البنود السابقة •

١٧ - فى حالة استيراد أى من هذه المستحضرات عن طريق وكلاء الأدوية طبقا للقرار الوزارى رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ - وتسلم كل الكميات التى يتم استيرادھا على المستودعات الرئيسية بشبرا للقيام بتوزيعھا بنفس النظام المبين - ولا يجوز للوكيل توزيع أى من هذه المستحضرات الا عن طريق الشركة المصرية لتجارة وتوزيع الأدوية •

١٨ - يقوم كل فرع من فروع الشركة المصرية بارسال كشف شهري الى ادارة الصيدلة بمديرية الشئون الصحية التى يقع فى نطاقھا يبين فيه أسماء الصيدليات التى تم الصرف لها خلال هذا الشهر من هذه المستحضرات وبيان المستحضرات كما ونوعا ويرسل من هذا الكشف صورة الى ادارة التفتيش الصيدلى بالادارة العامة للشئون الصيدلية لتابعة الرقابة على تداول هذه المستحضرات •

١٩ - يعاقب المخالفون لهذا القرار طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة فى جمهورية مصر العربية •

مادة ٢ - تخضع المواد والمستحضرات الآتية لقيود التداول المذكورة فى المادة (١) •

(١) المواد الآتية وكذلك مستحضراتها التى تحتوى على أى مادة من هذه المواد بكمية تزيد عن ١٠٠ مللجرام فى الجرعة الواحدة ولا يتجاوز تركيزها فى المستحضر الواحد عن ٢٥٪ ما لم ينص على غير ذلك :

١ - إيثيل مورفين •

٢ - استيل ثنائى ايدروكوداين •

٣ - ثنائى ايدروكوداين •

٤ - فولكودين •

٥ - كوداين •

٦ - نوركوداين •

٧ - نيكوداي كوداين وأملاحها ونظائرها •

(ب) المادة الآتية ومستحضراتها التى تحتوى على أكثر من ١٠٠ مللجرام بالجرعة الواحدة مع وجود ما يساويها على الأقل من مادة الميثيل السليولوز - ما لم ينص على غير ذلك :

١ - بروبيرام ، وأملاحه ونظائره •

(ج) المواد الآتية وكذلك مستحضراتها بأية نسبة كانت •

١ - يتازوسين مثل سوسيجون •

٢ - تبتوباريتال مثل نيوتال صوديوم وكاربريتال •

٣ - سيكلو باريتال مثل فاتودرم وفاتودرم كالسيوم وفالامين وتروبانول وفوربتونال وسيكلوبال •

٤ - فينيترازين مثل أوبوزان وجراسيدين ومترازين وبربلودين •

٥ - فينسيكليدين •

٦ - نيكوكودين •

٧ - نيوكودين •

وأملاحها ونظائرها •

(د) مستحضرات المواد الآتية بأية نسبة كانت •

- ١ - أمفيتامين •
- ٢ - أموباريتال •
- ٣ - ديكسامفيتامين مثل امفيفيت وأبوليب ورفيكاب وايتترول •
- ٤ - يوتاليتال مثل دورموفيت •
- ٥ - سيكوييتال •
- ٦ - ميتا مفيتامين مثل توسيدرين •
- ٧ - ميشيل فيتيدات •
- وأملحها ونظائرها •

(هـ) كذلك المستحضرات الصيدلية الآتية بأشكالها الصيدلية

المختلفة الفاكامفين - ديوفين - فيوكيودين - باراكودين - كودينال.
كودينال افيدرين - أقراص كوداين فوسفات - فسباراكس - باربي ٢
دورميل - مسحوق الدوفر - صبغة الكافور المركبة - كلورودين -
ليمونال فينوباريتون - ارء جرام •

مادة ٣ - يلغى العمل بالقرار الوزاري الصادر في ١٩٥٧/١/٢٢

والقرارات الوزارية المعدلة له •

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ

نشره •

تحريرا في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٩٦ (٢٤ مايو سنة ١٩٧٦) •

الجدول رقم (٢)

المستحضرات المستثناة
من النظام المطبق على المواد المخدرة

للبوس الواحد	(١) مستحضرات المورفين
٠.٣٣٠ جرام	(١) لبوس يودفودم يودفورم
٠.١٦ جرام	والمورفين كلوريدات المورفين
	زبدة الكاكاو - كمية كافية لغاية جرام واحد .
	(٢) لصقة الأفيون .
٢٠ جرام	راتنج لامى
٣٠ جرام	ترينيتينا
١٥ جرام	جمع أصفر
١٨ جرام	مسحوق لبان ذكر
١٠ جرام	مسحوق الجاوى
٥ جرام	مسحوق الأفيون
٢ جرام	بلسم البيرو
	(٣) لصقة الأفيون
٢٥ جرام	خلاصة الأفيون
٢٥ جرام	راتنج لامى منقى
٥٠ جرام	لصقة الرصاص الصمغية
	(٤) لصقة الأفيون
٨ جرام	راتنج لامى
١٥ جرام	ترينيتينا عادة
٥ جرام	جمع أصفر
٨ جرام	لبان ذكر مسحوق
٤ جرام	جاوى مسحوق

٢	جرام	مسحوق الأفيون
٩٠	جرام	بلسم الييرو
		(٥) لصقة الأفيون
١٠	جرام	مسحوق الأفيون الناعم
٩٠	جرام	لصقة راتنجية
		(٥) لصقة الأفيون

أنظر التركيب تحت رقم (٥)

مخلوط بغيرها من اللصقات الواردة بالفار ماكوييا - البريطانية
أو يكودكس الصيدلة البريطاني *

(٧) مروح الأفيون :

٥٠٠	ملليمتر	صبغة الأفيون
٥٠٠	ملليمتر	مروخ صابوني

(٨) مروخ أفيون (أنظر التركيب الوارد تحت رقم (٧))

مخلوط بغيرها من اللصقات الواردة بالفار ماكوييا - البريطانية-
يكودكس الصيدلة البريطاني *

(٩) مروخ الأفيون النوشادري مروخ الكافور النوشادري ٣٠ ملليمتر

صبغة الأفيون ٣٠ ملليمتر

مروخ البلادونا ٥ ملليمتر

محلول النشادر المركز ٥ ملليمتر

مروخ صابوني كمية كافية لغاية ١٠٠ ملليمتر

(١٠) مروخ الأفيون النوشادري (نفس التركيب الوارد تحت رقم (٩)) *

مخلوط بأحد المروخات الواردة بالفار ماكوييا البريطانية أو
يكودكس الصيدلة البريطاني *

(١١) عجائن كاوية للأعصاب ومستحضرات تحتوى — عدا أملاح المورفين أو أملاح المورفين والكوكايين على ما لا يقل عن ٢٥٪ من الأحماض الزرنيفية ويدخل فى صنعها كربوزوت أو فينول بالمقدار اللازم لتكون متماسكة على شكل عجينة .

(١٢) حبوب مضادة للإسهال :

كافور	٠٦٤٨ ر جرام
خلات الرصاص	٠١٣ ر جرام
تحت ثمرات البزموت	٠١٦٢ ر جرام
حمض التتيك	٠٦٤٨ ر جرام
مسحوق الأفيون	٠٢٠ ر جرام

(١٣) حبوب الديجيتالا والأفيون المركبة

مسحوق أوراق الديجيتالا	٠٣١ ر جرام
مسحوق الأفيون	٠١٩ ر جرام
مسحوق عرق الذهب	٠١٣ ر جرام
كبريتات الكينين	٠٧٨ ر جرام
شراب الجلوكوز لعمل ١٢ حبة	كمية كافية

(١٤) حبوب الزئبق

حبوب الزئبق مع الأفيون	٠٨٩ ر ٣ جرام
مسحوق الأفيون لعمل ١٢ حبة	٠١٩ ر جرام

(١٥) حبوب الزئبق مع الطباشير والأفيون

مسحوق عرق الذهب بالأفيون	٠٧٨ ر جرام
(تركيب هذا المسحوق مبين تحت رقم ٢١)	

مسحوق الزئبق بالطباشير	٠٧٨ ر جرام
سكر لبن كمية كافية	

		شراب الجلو كوز كمية كافية لعمل ١٢ حبة
		(١٦) حبوب عرق الذهب مع بصل العنصل
٣٠	جرام	مسحوق عرق الذهب والأفيون
		(تركيب هذا المسحوق مبين تحت رقم ٢١)
١٠	جرام	مسحوق بصل العنصل
١٠	جرام	راتنج لوشادري مسحوق
		شراب الجلو كوز — كمية كافية
		(١٧) حبوب كلور الزئبق بالأفيون
٠١٠	جرام	كلور الزئبق المسحوق
٠٢٠	جرام	خلاصة الأفيون
٠٢٠	جرام	خلاصة عرق النجيل
		(مسحوق عرقسوس كمية كافية لعمل ١٠ حبات) *
		(١٨) حبوب يودور الزئبقور — يودور الزئبقور الحديث
٠٥٠	جرام	التحضير
٠٢٠	جرام	مسحوق الأفيون
٠٣	جرام	مسحوق عرقسوس
		عسل أبيض كمية كافية لعمل ١٠ حبات
		(١٩) حبوب الرصاص مع الأفيون
٨٠	جرام	نخلات الرصاص المسحوق
١٨	جرام	مسحوق الأفيون
٨	جرام	شراب الجلو كوز أو كمية كافية
٠٥٠	جرام	(٢٠) حبوب التريتينا المركبة • أفيون
٢٠٥	جرام	كبريتات الكينين

ميعة سائلة	٣٠٠٠	جرام
تريبتينا	٨٠٠٠	جرام
كربونات المغنيزيوم	كمية كافية لعمل مائة حبة	
(٢١) مسحوق عرق الذهب ومسحوق عرق		
الذهب المركب	١٠٠٠٠	جرام
مسحوق دوفر (مسحوق الأفيون)	١٠٠٠٠٠	جرام
مسحوق كريتات البوتاسيوم	٨٠٠٠٠٠	جرام
(٢٢) مخاليط مسحوق دوفر (أنظر التركيب الوارد تحت رقم ٢١)		
مع الزئبق الطباشيري أو الاسبرين أو الفيناستين أو الكينين وأملحه		
أو بيكربونات الصودا •		
(٢٣) مسحوق الكينو المركب		
مسحوق الكينو	٧٥	جرام
مسحوق الأفيون	٥	جرام
مسحوق القرفة	٢٠	جرام
(٢٤) أقماص الرصاص المركبة		
خلات الرصاص المسحوقة	٢٠٤	جرام
مسحوق الأفيون	٠٠٨	جرام
زبدة الكاكاو كمية كافية لعمل ١٢ قمعا زنة كل منها حوالى جرام واحد		
(٢٥) أقراص مضادة للزكام رقم ٢		
مسحوق الأفيون	٠٠٤٣	جرام
كبريتات الكينين	٠٠٢٢	جرام
كلوريدات النوشادر	٠٠٢٢	جرام
كافور	٠٠٢٢	جرام

جرام	٠ر٠٤٣	خلاصة أوراق البلادونا
جرام	٠ر٠٤٣	خلاصة جذور خاق الزئبق
		(٢٦) أقراص مضادة للاسهال رقم ٢
جرام	٠ر٠١٦	مسحوق الأفيون
جرام	٠ر٠١٦	كافور
جرام	٠ر٠٠٨	مسحوق عرق الذهب
جرام	٠ر٠١١	خلات الرصاص
		(٢٧) أقراص مضادة للدوسنتاريا
جرام	٠ر٠١٣	مسحوق الأفيون
جرام	٠ر٦٤٨	مسحوق عرق الذهب
جرام	٠ر٣٢٤	مسحوق الزئبق الحلو
جرام	٠ر٣٢٤	خلات الرصاص
جرام	٠ر١٩٤٤	بزموت بيتانافاتول
		(٢٨) أقراص الزئبق مع الأفيون
جرام	٠ر٠٦٥	كلور الزئبقور المسحوق
جرام	٠ر٠٦٥	أكسيد الأنتيمون المسحوق
جرام	٠ر٠٦٥	مسحوق جذور عرق الذهب
جرام	٠ر٠٦٥	مسحوق الأفيون
جرام	٠ر٠٦٥	سكر لين مسحوق
		محلول الجيلاتين كمية كافية لعمل قرص واحد
		(٢٩) أقراص الرصاص مع الأفيون
جرام	١٩ر٤٤	مسحوق خلالات الرصاص الناعم
جرام	٣ر٢٤	مسحوق الأفيون

سكر مكرر مسحوق	٦٤٨	جرام
محلول التبورومين الأثيري	٣٦٠	مليلتر
كحول	٩٠	مليلتر

(٣٠) أقراص الرصاص مع الأفيون

سكر الرصاص	١٩٥	مليلتر
مسحوق الأفيون	٦٠	مليلتر

محلول الجيلاتين كمية كافية لعمل قرص واحد

(٣١) مرهم العفص المركب

مسحوق العفص الناعم	٢٠	جرام
خلاصة الأفيون	٤	جرام

ماء مقطر

لأنولين	١٠	جرام
---------	----	------

يرافين أصفر رخو	٥٠	جرام
-----------------	----	------

(٣٢) مرهم العفص المركب

(أنظر التركيب الوارد تحت رقم ٣١ المخلوط بغيره من المراهم واللسقات الواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو بكوندكس الصيدلة البريطانية) •

(٣٣) مرهم العفص مع الأفيون

مرهم العفص	٢٠٠٥	جرام
مسحوق الأفيون	٧٠٧٥	جرام

(٣٤) مرهم العفص مع الأفيون

(أنظر التركيب الوارد تحت رقم ٣٣ المخلوط بغيره من المراهم واللسقات الواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو بكوندكس الصيدلة البريطانية) •

(٣٥) ياترين - ١٠٥ (حامض يود وأوكسيكينولايك سلفونيك)
مضافا اليه ٥٪ أفيون •

(ب) مستحضرات الديكوديد

محاليل الكارديازول ديكوديد

محلول يحتوى على ما لا يقل عن ١٠٪ من الكاريديازول
وما لا يزيد عن ٥٠٪ من أحد أملاح الديكوديد •

(ج) مستحضرات تلاكودال

أقراص مضادة للأفيون

١	جرام	ايكودال
٣٥	جرام	مسحوق جنطيانا
٢٠	جرام	مسحوق عرق الذهب
٢٠	جرام	مبريتات الكالين
٥٥	جرام	كافيين
٢٥	جرام	سكر لبن

ملاحظة : يحظر عرض هذا المستحضر على الجمهور باسم مستحضر

مضاد للأفيون •

٣ - أقراص ب.ب المركبة

٠.٣٢٤	جرام	مسحوق بريارس عادى
٠.٠٠١٣	جرام	جوز مقى
٠.٠٠٣٢	جرام	ايكودال
٠.٦٤٨	جرام	عرق الذهب
٠.٠٠١٣	جرام	رواند
٠.٣٢٤	جرام	مسحوق القرفة المركب
٠.٠٠٣٢	جرام	طبائير عطرى

(د) مستحضرات الكوكايين

١ - حقن برناتريك

جرام	٠.٠٣	(١) بى سيانور الزئبق
جرام	٠.٠٢	كوكايين
جرام	٠.٠٣	(ب) سكيناميد الزئبق
جرام	٠.٠١	كوكايين

(٢) حقن ستيل

جرام	٠.٠٣	(١) سكيناميد الزئبق
جرام	٠.٠١	كلوريدات الكوكايين
جرام	٠.٠٥	(ب) سكسيناميد الزئبق
جرام	٠.٠٣	كلوريدات الكوكايين

(٣) بى بورات الصودا المركب مع الكوكايين

على شكل أقراص صلبة تحتوى على ٠.٢٪ من أحد أملاح الكوكايين مع ما لا يقل عن ٢٠٪ من الاتبرين أو من غيرها من المواد المسكنة المائلة وما لا يزيد عن ٤٠٪ من المواد المحسنة للطعم ولا يزيد وزن القرص على جرام واحد .

(٤) عجائن كاوية للأعصاب .

مستحضرات تحتوى - عدا أملاح الكوكايين أو أملاح الكوكايين والمروفين على ما لا يقل عن ٢٥٪ من الأحماض الزرنيخية ويدخل فى صنعها كربوزوت أو فينول بالمقدار اللازم ليكون متماسكا على شكل صجينة .

(٥) أقراص كوكايين وأتروين تحتوى كل على ٠.٠٠٠٣ جرام من أحد أملاح الكوكايين على الأكثر وعلى ٠.٠٠٠٣ ج من أحد أملاح الأتروين على الأقل .

(م ١٥ - قانون العقوبات التكميلى)

كبريتات الأنثرويين ٠٠٠٠٣ ر جرام

كلوريدات الكوكايين ٠٠٠٠٣ ر جرام

سكر لبن ٠٠٠٠٣ ر جرام

ؤة القرص الواحد ونسبته ٠٠٣٦ ر جرام

(٦) أقراص للصوت ، كلوريدات البوتاس

بورق

كوكايين ٠٠٠٠٢٥ ر جرام

ؤة القرص الواحد ٠٣٣٥ ر جرام

(هـ) مستحضرات قاعدتها خلاصة أو صبغة القنب الهندي •

المستحضرات التي قاعدتها خلاصة أو صبغة القنب الهندي :لتي

لا تستعمل الا من الظاهر •

الجدول رقم (٤)

الحد الأقصى لكميات الجواهر المخدرة الذى لا يجوز للأطباء البشريين
وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس تجاوزه في وصفة
طبية واحدة .

٠.٦٠ جرام	(١) الأفيون
٠.٠٦ جرام	(٢) المورفين وكافة أملاحه
	(٣) دى استيل مورفين (اسيتو مورفين ديامورفين)
	(٤) بنزويل المورفين وأملاحه وكافة استرات
٠.٠٢ جرام	المورفين الأخرى وأملاحه
	(٥) بنزويل مورفين (بيروني) وأملاحه وكافة
	أكسيدات الأثير المورفينية الأخرى وأملاحها فيما عدا
	أنيل المورفين
٠.١٠ جرام	(ديونين) ومثيل المورفين (كوادين)
٠.٠٦ جرام	(٦) ديهيدرو ديوكسيمورفين (ديزومورفين)
٠.١٥ جرام	(٧) التباين وأملاحه
	(٨) ز - أوكسيمورفين (جينو مورفين
	ومركباته وكذا المركبات المورفينية الأخرى ذات الأوزن
٠.٢٠ جرام	الخامس التكافؤ
	(٩) ديهيدرو أوكسيكودينون وأملاحه
٠.٠٦ جرام	(كالايكودال) واستراته وأملاح هذه الاسترات
	ديهيدرو كودينون وأملاحه (كالديكوديد)
٠.٠٦ جرام	واستراته وأملاح هذه الاسترات
	ديهيدرو مورفينون وأملاحه (كالديلوديد)
٠.٠١ جرام	واستراته وأملاح هذه الاسترات
	استيلو ديهيدرو كودينو أو استيلو ديميتيلو
	ديهيدرو تباين وأملاحه (كالالاسيديكون)
٠.٠٦ جرام	واسترات وأملاح هذه الاسترات

- ديهيدرو مورفين وأملache (كالبارامورفان)
 واستراته وأملach هذه الاسترات
 ٠.٠٦ جرام
 (١٠) الكوكايين وكافة أملاحه
 ٠.١٠ جرام
 للاستعمال الباطني
 ٠.٤٠ جرام
 للاستعمال الظاهري
 ٠٠ (x)
 (١١) الاكجوين وكافة أملاحه واستراته وأملach
 ٠.١٠ جرام هذه الاسترات
 (١٢) استرأيلي لحمض مثيل — ١ فينيل —

٤ بيريدين

- كايوكسليك — ٤ ز « بيتيدين » وجميع أملاحه ٠.٦٥ جرام
 (١٣) القنب الهندي (كانايس ساتيفا) ٠.٦٠ جرام
 بشرط أن يوصف في مركب لا تزيد نسبته فيه عن أربعة في المائة .
 راتنج القنب الهندي ٠.٢٠ جرام
 خلاصة القنب الهندي ٠.٢٠ جرام
 خلاصة القنب الهندي السائلة ٠.٦٠ مليلتر
 صبغة القنب الهندي ٤.٠٠ مليلتر
 (١٤) مثيل ديهيدرو مورفيتون وأملache ٠.٣٠ مليلتر
 (١٥) دي فينيل — ٤ ، ٤ دي متيل أمينو
 — ٤ و ٤ (ومعروف أيضا تحت اسم دي متيل أمينو
 — ٦ دي فينيل ٤ ، ٤ هبتانون — ٣ « ميتادون » وجميع
 أملاحه) ٠.١٢٥ جرام
 (١٦) دي فينيل — ٤ ، ٤ مورفولينو — ٦ هبتانون
 — ٣ (ومعروف أيضا تحت اسم مورفولينو — دي فينيل
 — ٤ و ٤ هبتانون — ٣ « فينادكسون » ، وجميع أملاحه ٠.٢٥٠ جرام

الجدول رقم (٥)

النباتات المنوع زراعتها

(١) القنب الهندي (كانايس ساتيفا) ذكرًا كان أو أنثى بجميع مسمياته مثل الحشيش أو الكمنجة أو البانجو أو غير ذلك من الأسماء التي قد تطلق عليه .

(٢) الخشخاش . باباير سوميفيوم بجميع أصنافه ومسمياته مثل الأفيون أو أبو النوم أو غير ذلك من الأسماء التي قد تطلق عليه .

(٣) جميع أنواع جنس البافير .

(٤) الكوكا « أرثير وكسيلوم » بجميع أصنافه ومسمياته .

(٥) القات بجميع أصنافه ومسمياته .

الجدول رقم (٦)

أجزاء النباتات المستثناة من أحكام هذا القانون

(١) ألياف سيقان نبات القنب الهندي .

(٢) بذور القنب الهندي المحموسة حمسًا يكفل عدم انباتها .

(٣) بذور الخشخاش المحموسة حمسًا يكفل عدم انباتها .

الباب الثاني

في جرائم الأسلحة والذخائر

تمهيد

قد يحوز الانسان سلاحا للدفاع المشروع عن نفسه وماله ، وقد يحوزه للعدوان أو لاشباع هواية الصيد ، وقد يحوزه لغير هدف واضح ومن باب حب الاقتناء أو لمجرد التقليد . وربما تلقى المصادفات وحدها بالسلاح بين يديه ، كما اذا ورثه عن مورث ما . وقد تسخل الشارع بقانون لتنظيم حمل السلاح صادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ متطلب لأول مرة الحصول على رخصة للتمكن من احراز سلاح ، ومقرر عقوبة الغرامة التي لا تتجاوز المائة قرش على مخالفة هذا القيد .

وأثناء الحرب العالمية الأولى تسربت أسلحة كثيرة الى أيدي أئمة معتدية ، فصدر قانون في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ شدد العقاب على احراز السلاح . وتكررت نفس الظاهرة في الحرب العالمية الثانية حين تسربت أسلحة حديثة بعيدة المدى ، سريعة الطلقات ، زهيدة الثمن . لذا اضطر الشارع عقب انتهائها بفترة قصيرة الى اصدار القانون رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٤٩ مشددا العقاب على احرازها بدرجة أكبر مما كانت ، ولكن في نطاق عقوبة الجنيحة ، وأخيرا صدر القانون الحالي - رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - الذي شدد العقاب مرة أخرى ورفعته الى مرتبة الجناية في الغالبية من هذه الجرائم .

وهذا القانون الأخير هو الذي ينظم حاليا موضوع احراز الأسلحة والذخائر بوجه عام . لذا سيكون هو محور دراستنا لها ، بالإضافة الى التعديلات التي جاءت بها بعض تشريعات لاحقة مثل القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . وهذه الدراسة منوزعا على فصلين فخصص أولهما للكلام في أركان هذه الجرائم ، وثانيهما لبيان عقوباتها .

الفصل الأول

في أركان جرائم الأسلحة والذخائر

جميع الجرائم الواردة في قانون الأسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ تتطلب توافر أركان ثلاثة في كل منها : —

الركن الأول : أن يكون محل الجريمة سلاح أو ذخيرة •

والركن الثاني : صدور فعل مادي من نوع معين •

والركن الثالث : توافر القصد الجنائي المطلوب لدى الفاعل ،
اذ أنها كلها جرائم عمدية •

وسنعرض لها تباعا فيما يلي مفردين لكل ركن منها مبثحا على حدة.

المبحث الأول

السلاح او الذخيرة

ما يعد سلاحا او ذخيرة

لم يضع القانون تعريفا للسلاح • الا أن من المتفق عليه أن تشريع الأسلحة والذخائر يهدف الى عقاب الأفعال المادية التي يكون محلها سلاح بطبيعته *Arme par nature* • أما أدوات الحياة العادية فلا تصلح محلا لها ، حتى ولو كانت تصلح للاعتداء بها وقت اللزوم ، وهي التي تسمى في نطاق الجرائم المختلفة أسلحة بالاستعمال • اذ أن هذه الأخيرة لا سبيل الى حصرها ويتعذر عملا فرض قيود على إحرازها • وهذه الأسلحة بطبيعتها ورد بيانها في ثلاثة جداول ملحقه بالقانون على النحو الآتي :

جدول رقم (١)

وكان يشمل أنواعا مختلفة من الأسلحة البيضاء ، وقد ألغى بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ • فأصبحت هذه الأسلحة كلها لا تحتاج ترخيصا ولا يعاقب على حيازتها أو احرازها • كما لا يحتاج صنعها أو الاتجار فيها الا للترخيص العادى المطلوب للتاجر أو للصانع • وقد كان هذا الجدول يشمل بوجه خاص السيوف والثيش والسونكات والخناجر والرماح ونصال الرماح وبعض أنواع السكاكين •

جدول رقم (٢) الأسلحة النارية غير المشخنة

ويشمل الأسلحة النارية ذات الماسورة المصقولة من الداخل (كبنادق الصيد) •

جدول رقم (٣) الأسلحة المشخنة

وينقسم هذا النوع الى قسمين : القسم الأول (ا) المسدسات بجميع أنواعها (١) (ب) البنادق المشخنة من أى نوع (٢) ، والقسم الثانى يشمل المدافع العادية والرشاشة •

ويلحق بهذه الأسلحة الميمنة بالجدولين الثانى والثالث جميع الذخائر اللازمة لها ، اذ أنه لا يجوز حيازة أو احراز الذخائر التى تستعمل فى الأسلحة الا لمن كان مرخصا له فى حيازة السلاح واحرازه ، وكانت متعلقة بالأسلحة المرخص بها طبقا لأحكام هذا القانون (م ٦ منه) •

ولوزير الداخلية بقرار منه تعديل هذه الجداول بالاضافة أو

(١) راجع نقض ٢٠/١٠/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ رقم ١٩٤ ص ٧٩٨ •
(٢) وقد قضى بأنه اذا كان التقرير الطبى الشرعى قد انتهى الى ان السلاح المضبوط ، وان كان ذو ماسورة مشخنة ، الا أنه فقد طبيعته واصبح فى حكم الأسلحة الخراطوش غير المشخنة فان لحكمة الموضوع ان تستخلص من ذلك أن السلاح مصقول الماسورة حكما وتوقع العقاب، على هذا الأساس ، وأن استخلاصها هذا يكون سائفا لا معقب عليه ، ولا أساس من النemy على الحكم بالخطأ فى القانون (نقض ٢/٤/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ رقم ١٧ ص ٨٣) •

يلحذف ، ما عدا الأسلحة الميينة بالقسم الثانى من الجدول الثالث ،
فلا يكون التعديل فيها الا بالاضافة (م ٣/١) •

ما لا يعد سلاحا ولا ذخيرة

المستفاد من هذه الجداول — ومن نصوص التشريع — أنه لا يعد
سلاحا مما تناوله قانون الأسلحة والذخائر ما يلى :

أولا : الأسلحة الصوتية والضوئية التى لاتصلح للقتل ولا للإيذاء ،
والتي تستعمل فى التمثيل أو للمجرد الاخافة ، ومهما كانت متقنة فى مظهرها •
ومن باب أولى الألعاب المختلفة ، ومنها بنادق الصيد التى تستعمل ببرير
بارود لاتتفاء حكمة التجريم من جهة ، ولأن البيان الوارد فى الجداول
الآتفة الذكر وارد على سبيل الحصر من جهة أخرى •

ثانيا : الأسلحة غير الصالحة للاستعمال بتاتا ، أى تلك التى فقدت
مقوماتها فلم تعد لها سوى قيمة تاريخية أو تذكارية • أما الأسلحة التى
لحقها عطب مؤقت وقابلة للإصلاح فتخضع للتجريم • ولذا أوجبت
المادة ٢١ على المرخص له فى اصلاح الأسلحة أن يسك دفترين أحدهما
للوارد يقيد فيه كل ما يرد من الأسلحة أو أجزائها للإصلاح • والثانى
للصادر يقيد فيه كل ما يسلمه من الأسلحة على أن يوقع صاحب السلاح
بالتسليم • وهذا قاطع فى أن الشارع يعتبر السلاح المعطوب القابل
للإصلاح سلاحا مما يخضع فى حيازته أو احرازه للتجريم •

ثالثا : أجزاء السلاح التى لا تصلح منفردة للاستخدام كسلاح
نارى على أية صورة مثل فوهة مسدس أو قاعدة بندقية ، الا اذا اقتضت
المحكمة بأن المتهم يحرز باقى أجزاء السلاح ولكن لم ينجح التفتيش فى
الوصول اليه ، وهذه مسألة موضوعية • اذ أن ضبط السلاح برمته ليس
لازما للحكم بالادانة ، كما لا يلزم ضبط أى جزء منه ، متى اقتنع القاضى
من الأدلة التى أوردها أن المتهم كان يحرز السلاح ، وأنه من النوع
المبين فى القانون (١) •

(١) نقض ١٩٥٢/١/١٤ احكام النقض من ٣ رقم ١٥٧ ص ١٤
و ١٩٦١/١/١٢ من ١٣ رقم ١٩ ص ٧٤ •

ويراعى في نفس الوقت أن أجزاء الأسلحة تعتبر أسلحة نارية ،
ويعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالنسبة للاتجار فيها أو استيرادها
أو صنعها أو اصلاحها ، بنفس العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن
عن الأسلحة الكاملة (م ٣٥ مكررا مضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة
١٩٥٤) • فخرجت على أية حال أجزاء الأسلحة من التجريم عند مجرد
حيازتها أو احرازها ، يغير توافر فعل الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها
أو اصلاحها •

رابعا : كما خرجت من تشريع الأسلحة والذخائر المفرقات المختلفة
التي لا يصدق عليها وصف ذخائر ، وتلك التي لا تصلح ذخيرة لشيء من
الأسلحة النارية الميينة بالجدولين الثاني والثالث • أما المفرقات التي
يحوزها شخص بقصد استعمالها كذخيرة لهذه الأسلحة الأخيرة فينطبق
عليها هذا التشريع الأخير بطبيعة الحال (١) •

وطبقا للمادة السادسة لا يجوز حيازة أو احراز الذخائر التي
تستعمل في الأسلحة الا لمن كان مرخصا له في حيازة السلاح واحرازه
وكانت متعلقة بالأسلحة المرخص بها طبقا لأحكام هذا القانون • وواضح
أن هذه المادة لم تضع حدا أقصى لكمية الذخائر التي يمكن أن يحوزها
أو يحرزها الشخص المرخص له في حيازة السلاح أو احرازه •

« ولما كان المشرع قد ربط بين الذخيرة المحرمة والأسلحة النارية
فكأنه اشترط ضمنا أن تكون الذخيرة مشتملة على مواد متفجرة ، لأن
قذائف الأسلحة النارية لا تنطلق الا بقوة الدفع الناجمة عن الاشجار »
فاذا لم تكن الذخيرة مشتملة على مواد متفجرة صالحة للانفجار فلا يصدق
عليها وصف ذخيرة ولا مفرقات (٢) •

والمفرقات التي لا ينطبق عليها هذا التشريع مثالها الديناميت
وأصابع الجلجنايت ، والقنابل اليدوية والزمنية ، وأجهزة النسف والتدمير

(١) راجع نقض ١٩٥٣/١١/٢٤ أحكام النقض س ٥ رقم ٣٦ ص ١٠٥ •

(٢) راجع غرض محمد • المرجع السابق ص ١٦ •

المختلفة • فهذه الأخيرة تخضع لنص المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ ، والتي تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، كل من أحرز مفرقات أو حازها أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك •

ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة تدخل في تركيبها • ويصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية ، وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنعها أو لانفجارها • والعقوبات الواردة في المادة ١٠٢ (١ ، ب ، ج ، د ، هـ) أشد بوجه عام من العقوبات الواردة في تشريع الأسلحة والذخائر لما تنطوي عليه جرائم المادة ١٠٢ (١) وما بعدها من احتمال الاختلال بأمن الدولة من جهة الداخل •

ولا تعد مفرقات الصواريخ التي يستعملها الأطفال في اللعب ، كما لا تعد ذخائر مما يشمله قانون الأسلحة والذخائر (١) ، وكل ما ثبت أنه لم يصنع للتعدى ، أو ما يكون غير صالح بطبيعته للمساس بسلامة الجسم أو بصحته •

وقد نفت محكمة النقض عن بارود الصيد صفة المفرق ما دامت الكمية المضبوطة لا تكفي لاجداث الانفجار • وبعبارة أخرى أن بارود الصيد لا يعتبر مفرقا الا اذا كان القدر المضبوط منه يفوق ما يستعمل عادة في الصيد (٢) • « ومن المفهوم أن المحكمة اذ تفصل في هذا الأمر فانما تعتمد أساسا بالكمية التي ثبتت حيازتها أو احرازها أو صنعها أو استيرادها أو الاتجار فيها ، وليس بالكمية التي تم ضبطها ، فقد تكون الكمية المضبوطة ضئيلة الى حد لا يكفي لتفجيرها في أى ظرف من

(١) راجع نقض ١٩٣٥/١/٢٨ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٢٣

ص ٤١٥ •

(٢) نقض ١٩٣٤/١٠/٢٩ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٥ ص ١٠٣٥

و ١٩٣٥/١/١٤ رقم ٦ ص ١٠٣٥ • وكان هذا القضاء في خصوص عدم انطباق المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات •

الظروف ، في حين أن ما ثبت وجوده لدى المتهم منها يكفي لاجداث
الاشجار » (١) .

هذا وقد أصدر وزير الداخلية قرارا بشأن المواد التي تعتبر في حكم
المفرقات (الوقائع المصرية عدد ٩٣ لسنة ١٩٥٠) وقد عدل بقرارين
أحدهما صادر في ١٩٥٥/٤/٧ و ثانيهما القرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ .
وهذا القرار يتضمن واحدا وثلاثين مادة تعتبر في حكم المفرقات ،
وما عداها لا يدخل بمفهوم المخالفة في عداد المفرقات الخاضعة
لنص المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات ، كما لا يدخل في عداد
الذخائر الخاضعة لحكم قانون الأسلحة والذخائر .

خامسا : وخرجت أخيرا الأسلحة البيضاء بكافة أشكالها وأنواعها
بعد الغاء الجدول رقم (١) بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . كالسيوف
والشيش والسونكات والخنجر والسكاكين ذات الحدين والبلط والملاكم
الحديدية والرماح ونصال الرماح .

المبحث الثاني

الأفعال المادية

نص تشريع الأسلحة والذخائر على جملة أفعال تخضع للعقاب متى
كان محلها سلاحا أو ذخيرة ، وهذه الأفعال على نوعين : -

- فالنوع الأول منها عبارة عن سلوك معاقب عليه في صورة
حيازة أو احراز ، أو بالأدق هي حالات مستمرة من الحيازة أو الاحراز .
- والنوع الثاني منهما عبارة عن أفعال شتى من الاستيراد والاتجار
والبيع والاصلاح والنقل .

ولما كان لكل نوع منهما طابعه الخاص لذا سنفرد لكل منهما
مطلباً على حدة .

(١) راجع عوض محمد المرجع السابق . ١٩٦٩ ص ١٩ .

المطلب الأول

الحيازة أو الاحراز

أشار تشريع الأسلحة والذخائر الى حظر حيازتها أو احرازها بغير ترخيص في جملة مواد منه : -

- فالمادة الأولى منه تحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينييه عنه حيازة أو احراز الأسلحة النارية المبنية بالجدول رقم (٢) وبالقسم الأول من الجدول رقم (٣) ، كما منعت بأى حال الترخيص بالأسلحة المبنية في القسم الثانى من الجدول رقم (٣) وهى المدافع العادية والرشاشة .

- والمادة السادسة حظرت حيازة أو احراز الذخائر التى تستعمل فى الأسلحة الآلى لمن كان مرخصا له فى حيازة السلاح واحرازه .

والمادة الثامنة تستثنى من أحكام هذا القانون الخاصة بحمل السلاح واحرازه وحيازته أسلحة الحكومة المسلمة الى رجال القوة العاملة المأذون لهم فى حملها فى حدود القوانين واللوائح المعمول بها .

- والمادة التاسعة تحظر الترخيص لشخص فى حيازة أو احراز أكثر من قطعتين من الأسلحة المبنية فى الجدول رقم (٢) وقطعتين من الأسلحة المبنية بالقسم الأول من الجدول رقم (٣) . ويسرى هذا القيد على فئات المعفيين من الترخيص طبقا للمادة الخامسة ، وهم بعض فئات من كبار الموظفين وأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرلى الأجانب بشرط المعاملة بالمثل .

مفهوم الحيازة والاحراز

هذه المواد كلها تتحدث عن حيازة السلاح أو احرازه بغير ترخيص . والحيازة هى سلطة قانونية على السلاح أو ذخيره يباشرها الحائز لحسابه الخاص فتكون حيازة تامة ، أو لحساب غيره فتكون حيازة ناقصة . والأولى مثالها حيازة المالك أيا كان مصدر الملكية ، أما الثانية

نحوها حياة المستعير أو المستأجر أو المودع لديه • بل قد تعد حياة مادية أيضا مجرد اليد العارضة التي يباشرها شخص لحساب مالك السلاح ، كحياة الخادم لسلاح مخدومه أو الضيف لسلاح مضيفه •

على أنه بحسب التعبير السائد يطلق على هذه الصورة الأخيرة «وصف الاحراز الذي لا يتطلب سوى السيطرة المادية الكافية على السلاح أو الذخيرة في غير حضور صاحبه ولا اشرافه المباشر ، فمالك السلاح الذي يسلمه لخفيته ليحمله - في غيابه بدلا منه - مع أنه مرخص باسمه الخاص يعد حائزا له ، حين أن الخفيث يعد - بحسب السائد - محرزا له ويخضع كلاهما للعقاب : أولهما لأنه تخلى عن احراز هذا السلاح لشخص غير مرخص له به طبقا للمادة الثالثة التي تنص على أن « الترخيص شخصي فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص الى الغير قبل الحصول على ترخيص بذلك طبقا للمادة الأولى » والثاني لأنه أحرز هذا السلاح بغير ترخيص شخصي باسمه طبقا لهذه المادة ، وللمادة الأولى من نفس القانون •

أما اذا سلم مالك السلاح سلاحه المرخص باسمه الخاص الى خفيته المرافق له في الطريق ، ليحمله في حضوره وتحت اشرافه المباشر ، فانه يتعذر القول بأنه يكون بذلك قد تخلى عن حياة السلاح التي ما زالت له دون الخفيث • كما يتعذر القول بأن الخفيث يعد محرزا للسلاح ، لأن الاحراز يتطلب نوعا من السيطرة أو السلطة الفعلية عليه • ولا يكفي في ذلك مجرد الامساك المادي بالسلاح للحظة قصيرة في حضور صاحبه وتحت اشرافه المباشر (١) •

ولأن الامساك المادي وحده لا ينطوي تحت وصف احراز ولا حياة ، لذا فان من يدخل محل أسلحة لمجرد مشاهدتها ويمسك واحدا منها ، تمهيدا لتقديم طلب الترخيص بحمله ، لا يصح أن يعد بمجرد الامساك بالسلاح أو لسه محرزا اياه بغير ترخيص • وكذلك التابع الذي

يقوم بتنظيف سلاح متبوعه بما يقتضيه ذلك من الامساك المادى به طوال الفترة اللازمة للتنظيف .

ونسرى على الاشتراك فى حيازة السلاح واحرازه كافة قواعد الاشتراك العادية المعروفة فى القانون (١) . فيتحقق الاشتراك عن طريق التحريض أو الاتفاق أو المساعدة ، فمن يحرض انسانا على احراز السلاح أو حيازته فهو شريك له بالتحريض ، وكذلك من يتفق معه على ذلك . على أن الاشتراك فى جرائم السلاح والبذخيرة وان كان متصورا نظريا الا أنه نادر عملا لصعوبة اثبات توافر شروطه ، ولأنه لايتطلب اتصالا ماديا مباشرا بالسلاح فى صورة حيازة ولا احراز ، والا كان المتهم فاعلا أصليا لا مجرد شريك .

الحيازة والاحراز حالتان مستمرتان

تكلمنا تفصيلا عن معنى الحيازة والاحراز عند بيان الأفعال المادية فى جرائم المخدرات ، ولاشك أن طبيعة الحالتين مشتركة بين هذين النوعين من الجرائم . هذا وقد أشرنا الى مدى التداخل بين حالتى الحيازة والاحراز ، والى توسع محكمة النقض فيهما ، ثم الى طبيعتهما بوصفيهما جريمتين مستمرتين ، فلا يبدأ التقادم فيهما الا من وقت انقطاع حالة الاستمرار . والى خضوعهما بالتالى لأحكام الجرائم المستمرة فى شأن سريان القانون الجنائى بالنسبة للزمان ، وحجية الشئ المقضى به فى هذا النوع من الجرائم . فالقانون الجنائى يسرى على حالة الاستمرار اللاحقة على صدوره دون السابقة ، الا اذا كان أصلح للمتهم طبقا للقاعدة المعروفة . وحكم الادانة يحوز حجية على حالة الاستمرار السابقة على صدوره لا اللاحقة له ، فلا يمنع من تجديد الدعوى عن هذه المرحلة الثانية من حالة الاستمرار (٢) .

والاستمرار هنا متجدد بغير شبهة لأنه يتطلب من الجانى نشاطا

(١) راجع نقض ١٩٦٠/٢/١ أحكام النقض س ١١ رقم ٣٣ س ١١٧ و ١٩٦٠/٢/٢٩ رقم ١٣٤ ص ١٨١ .
(٢) راجع ما سبق ص ٥٤ - ٥٥ .

متجددا في الابقاء على حالة الحيازة أو الاحراز قائمة ، فلا يعد بالتالي استمرارا ثابتا أو مضطردا مما قد يعامل - بحسب بعض أحكام النقض - بمعاملة الجرائم الوقتية في شأن ما أسلفناه من أمور .

وحيازة السلاح أو احرازه أمر محظور عنه عند انتفاء الترخيص . وهذا يقتضيना الكلام في أحكام الترخيص من حيث شروطه ورفضه وانتهاء مدته والاعفاء منه .

شروط الترخيص بالحيازة والاحراز

منع القانون الترخيص باحراز السلاح أو حيازته للفئات الآتية :

(١) من تقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية .

(ب) من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال ، وكذلك من صدر ضده أكثر من حكمين في جريمة من هذه الجرائم ، اذا وقعت خلال سنة واحدة .

(ج) من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مفرقات أو أتعاب في المخدرات أو سرقة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة .

(د) من حكم عليه بعقوبة في جريمة من الجرائم الخاصة بإنشاء جمعية أو هيئة أو منظمة ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها ، أو قلب نظم الدولة الأساسية ، متى كان استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك . وكذلك كل من أسس أو أدار هيئة من هذا النوع ، أو روج لهذه المبادئ بأية طريقة ، أو حاز محررات أو مطبوعات تتضمن الترويج لها ، أو أنشأ بغير ترخيص جمعية ذات صفة دولية أو فروع لها . أو حصل على تقود أو منافع من الخارج للترويج لشيء مما تقدم (تراجع المواد ٩٨ ، ب ، ج ، د) . وكذلك من حكم عليه في جريمة التحريض على قلب نظام الحكم أو على كراهيته أو الازدراء به . (م ١٧٤ ع) .

(م ١٦ - قانون العقوبات التكميلي)

- (هـ) من حكم عليه في أية جريمة استعمل فيها السلاح أو كان الجاني يحمل سلاحاً أثناء ارتكابها ، إذا كان حمله يعتبر ظرفاً مشدداً فيها .
- (و) المتشردون والمشتبه فيهم والموضوعون تحت مراقبة البوليس .
- (ز) من سبق دخوله مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية (م ٧ معدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨) .

ولا يجوز للشخص الحصول على أكثر من رخصة واحدة عن جميع الأسلحة المصرح له بحملها . كما لا يجوز له الجمع بين شهادة الاعفاء والترخيص (م ٩ مكرراً مضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨) .

ولا يجوز حمل الأسلحة في المحال العامة التي يسمح فيها بتقديم الخمر ، ولا في الأماكن التي يسمح فيها بلعب الميسر ولا في المؤتمرات والاجتماعات والأفراح (م ١١ مكرراً مضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨) .

رفض الترخيص أو الغاؤه (١)

لوزير الداخلية أو من ينوب عنه رفض الترخيص أو تقصير مدته ، أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأي شرط يراه . وله سحب الترخيص مؤقتاً أو الغاؤه ، ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص أو سحبه أو الغاؤه مسبباً ، والا كان باطلاً شكلاً (٢) .

هذا وقد قضت محكمة القضاء الإداري مراراً بأن لجهة الإدارة سلطة تقديرية واسعة النطاق للموافقة على الترخيص أو سحبه أو الغاؤه ،

(١) نظم قواعد الترخيص قرار صادر في ١٩٥٤/٩/٨ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ معدل بالقرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٩ (منشور بالوقائع المصرية عدد ٤٣ في ١٩٦٠/٦/٢) .

ويمقتضاها يقدم طلب الترخيص باحراز السلاح الى مأمور القسم أو المركز (م ١ من القرار الأخير) وعليه اجابة طلب التجديد ، وفي حالة الرفض يجب رفع الامر الى المحافظ ليصدر قراره في هذا الشأن . ويكون قرار الرفض مسبباً (م ٨) .

(٢) محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٢/١/٢٥ دعوى رقم ٦/١٥٩ .

ما دام قرارها ليس مشوباً بسوء استعمال السلطة (١) . فإذا قررت الوزارة
إلغاء رخص أسلحة بعض تجار متشاجرين أو من ينتمي إليهم وكانت
تهدف إلى صيانة الأمن بنزع الأسلحة التي كانت هي الأداة الفعالة في تلك
المشاجرات ، فلا ينطوي هذا الإلغاء على أى تعسف (٢) .

كما قضى بأن حظر القانون الترخيص بالسلاح لفئات معينة لا يعطل
سلطة الإدارة التقديرية بالنسبة إلى غيرهم . وأن سحب ترخيص سلاح
ورفض تجديده على أساس تحريات تستند إلى أصول ثابتة في الأوراق ،
هي اتهام المدعى بالتحريض على ارتكاب جريمة قتل ، مما يقتضى تحديد
محل إقامته ، يجعل الإدارة لا تثريب عليها أن هي ألغت الترخيص وامتنعت
عن تجديده (٣) .

كما أيدت هذا النظر المحكمة الإدارية العليا ، إذ قضت بأنه لا معقب
على جهة الإدارة في هذا الشأن ما دامت لم تتعسف في سلطتها ، وأن حظر
المادة السابعة الترخيص لأشخاص معينين لا يعطل سلطة الإدارة
التقديرية بالنسبة لغيرهم (٤) .

أما إذا ظهر أن سحب الترخيص كان بناء على تحريات لا ترقى إلى
مرتبة الجدل والحقيقة ، بل تدحضها تحريات سابقة تبين حسن سير المدعى
وسلوكه ، فإن هذا القرار يكون مشوباً بسوء استعمال السلطة ويوجب
الإلغاء (٥) .

وعلى المرخص له في حالتي السحب والإلغاء أن يسلم السلاح إلى

(١) حكم في ١٣/٤/١٩٤٨ دعوى رقم ١/٢٥٢ و ١٩٤٨/٥/٢٥ دعوى
رقم ٢/١٧٤ و ١١/٢/١٩٥٤ دعوى رقم ٨/١٥٢ .

(٢) حكم في ٦/٦/١٩٥٠ دعوى رقم ٢/٣٦١ .

(٣) حكم في ٧/٢/١٩٦١ دعوى رقم ١٤/٦١٤ .

(٤) حكم في ١٩/١١/١٩٦٣ طعن رقم ٥٢٤ لسنة ٧ . مجلة «الأمن
العالم» عدد ٢٧ ص ٥٠ .

(٥) حكم في ١٥/٥/١٩٥٦ دعوى رقم ٧/٧٨٦ و ٢٢/١/١٩٥٧ دعوى
٨/٦١٥ وراجع «مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء
الإداري» في خمسة عشر عاماً .

مقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل اقامته ، وللمرخص له التصرف فى السلاح المسلم ، بالبيع أو بغيره من التصرفات ، الى شخص مرخص له فى حيازته أو تجارته أو صناعته خلال أسبوعين من تاريخ اعلانه بالالغاء أو السحب ، ما لم ينص فى القرار على تسليمه فوراً الى مقر البوليس الذى يحدده .

وللمرخص له أن يتصرف فى السلاح الذى أودعه بقسم البوليس خلال سنة من تاريخ تسليمه الى البوليس . فإذا لم يتيسر له التصرف خلال هذه المدة اعتبر ذلك تنازلاً منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه فى التمويض .

وتحتسب مدة السنة بالنسبة الى القصر وعديمى الأهلية اعتباراً من تاريخ اذن الجهات المختصة بالتصرف فى السلاح (م ٤ ؛ معدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨) .

وقد قضى تطبيقاً لهذه المادة ، بأنه اذا كان المتهم لم يسلم ذخيرة مما يستعمل فى أسلحة نارية لم يرخص له باحرازها الى مقر البوليس ، فان اداته لاحترازه تلك الذخائر يكون صحيحاً فى القانون (١) .

ويعتبر الترخيص ملغياً أيضاً عند فقد السلاح ، وعند تسليمه الى شخص آخر ، واذا لم يقدم طلب تجديده فى الميعاد ، وفى حالة الوفاة (م ١٠) . وتنطبق هنا أيضاً المادة ٣/٤ التى توجب تسليم السلاح الى مقر البوليس الذى يقع فى دائرته مقر حائزه .

وينبغى دائماً اعلان صاحب الشأن بالغاء الترخيص أو سحبه اعمالاً للمادة ٣٢/٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . وبهذا الاعلان يبدأ ميعاد تسليم السلاح الى مقر البوليس

(١) نقض ١٩٥٨/١٢/٨ احكام النقض س ٩ رقم ٢٥١٠ س ١٠٣٩

أو التصرف فيه (١) .

مدة الترخيص

يسرى الترخيص من تاريخ صدوره وينتهي في آخر ديسمبر من السنة الثالثة بما في ذلك سنة الاصدار . ويكون تجديد الترخيص لمدة ثلاث سنوات . أما التراخيص التي تمنح للسائحين فتكون لمدة لا تتجاوز ستة أشهر .

وفي جميع الأحوال لا تتغير مدة سريان الترخيص عند اضافة أسلحة جديدة (م ٢ مستبدلة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٤) (م) .

وقد يعطى مأمور المركز تصريحاً مؤقتاً لطالب الترخيص باحراز سلاح لحين تمام اجراءات الترخيص ، وقد قضى بأن هذا التصريح مؤقت ~~يجب ان يلبدها حده الطبيعي بعد مضي سنة من تاريخ صدوره~~ وفقاً لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ السابق على القانون الحالي والذي صدر هذا القضاء في ظله (م) .

وانتهاء مدة الترخيص في الميعاد الذي حدده القانون يقع من تلقاء نفسه ، وبغير حاجة الى اصدار قرار بانتهاء مفعوله من جهة الادارة (٢) .
وكثيراً ما يحدث في العمل أن يقدم حامل الترخيص طلباً لتجديده قبل انتهاء مدته ، ولكن قد تتأخر اجراءات التجديد لفترة من الوقت قد تطول الى ما بعد انتهاء مدة الترخيص السابق ، فهل يخضع حائز السلاح للعقاب أم لا ؟ .

(١) نقض ١٩٦١/٦/٢٧ احكام النقض س ١٢ رقم ١٤٢ ص ٧٤٠ هذا وقد نظمت قواعد اعطاء الترخيص بحمل السلاح او رفضه عدة كتب دورية صادرة من وزارة الداخلية : منها الكتاب رقم ٥٦ في ١٩٥٧/٣/٢٧ و ٩٢ في ١٩٥٧/٥/٢٩ و ٣٧ في ١٩٥٨/٢/١١ و ١١٧ في ١٩٦١/٩/١٨ و ٢٣ في ١٩٦٢/٤ و ٨ في ١٩٦٥/٢/٢٤ و ٥٦ في ١٩٦٦/٩/١٧ و ٤ في ١٩٦٧/٢/١٨ وغيرها ...

(٢) الجريدة الرسمية عدد ٢٣ في ١٩٧٤/٦/٦ .
(٣) نقض ١٩٥٦/١٢/٢٤ احكام النقض س ٧ رقم ٣٥٦ ص ١٢٩٦ .
(٤) راجع نقض ١٩٥٥/٣/١٤ احكام النقض س ٦ رقم ٢٠٨ ص ٦٤٠ .

هناك قرار من وزير الداخلية صادر في ١٠ أبريل سنة ١٩٥٤ يوجب تقديم طلب تجديد الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل الى الجهة المختصة المقيد فيها . وقد ذهبت محكمة النقض - على أساس من الصواب - الى القول بأن هذا القرار نظم الوسائل التي تجدد بها الرخصة ، ولكنه لم يتعرض هو ولا القانون للجزاء على عدم التجديد في ذاته ، أو على التأخير عن تقديم الطلب في الميعاد الذي حدده القرار . بل ان القرار على العكس من ذلك قد أباح للمحافظ التجاوز عن التأخير في طلب التجديد اذا قدم الطالب أعذارا يقبلها ، كما أوجب اخطار الطالب برفض طلبه واعطائه مهلة شهر يتصرف فيه في السلاح . وهذا مما يقصر مجال البحث في أحوال عدم تجديد الترخيص على توافر عناصر جريمة احراز السلاح دون ترخيص ، وهو ما لا يمكن اسناده الا بعد انقضاء الترخيص (١) ، لا قبل انقضائه ولو بيوم واحد .

هذا اذا لم يقدم حائز السلاح طلب التجديد في الميعاد المحدد له قبل انتهاء مفعول الترخيص السابق . أما اذا لم يقدم طلب التجديد حتى بعد انتهاء الترخيص السابق فانه يخضع للعقاب ويعتبر حائزا اياه بدون ترخيص . وكذلك اذا قدم الطلب بالفعل ، ولكن بعد هذا الميعاد ، ولذا قضى بأنه :

- اذا انتهى أجل الترخيص دون أن يقدم الطاعن طلبا بتجديده فانه يعتبر حائزا السلاح بغير ترخيص ، ومن ثم يكون الحكم اذ دانه على هذا الاعتبار لم يخطئ في تطبيق القانون (٢) .

- وبأن جريمة احراز السلاح بدون رخصة تتم بمجرد انتهاء مفعول

(١) وكانت محكمة الموضوع قد قضت بادانة الطاعن ابتداءيا واستثنافيا فطعنات النيابة في هذا الحكم للخطأ في القانون ، ولكن محكمة النقض نقضت حكم الادانة وقضت ببراءة الطاعن ضده عملا بنص المادة ٣٠٤ اجراءات (نقض ١٩٥٤/٥/٤ احكام النقض س ٥ رقم ١٩٣ ص ٥٦٧) .
(٢) نقض ١٩٥٤/١١/٢٠ احكام النقض س ٦ رقم ٧٤ ص ٢٢١ .

الترخيص وعدم تجديده في الموعود المقرر ، ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة (١) .

فكان مسئولية حائز السلاح لا تبدأ الا من تاريخ انقضاء المدة المحددة للترخيص المعطى له ، ولذا يتعين عليه - اذا حل هذا الميعاد ولم تكن اجراءات تجديد الترخيص قد تمت بعد - أن يسلم ما لديه من سلاح أو ذخيرة ، طبقا للمادة ٤ من القانون ، الى مقر البوليس الذي يقع في دائرته محل اقامته الى حين تجديد الترخيص بالفعل ، والا وقع تحت طائلة العقاب .

أما مجرد اغفال تقديم طلب التجديد قبل انتهاء الترخيص السابق بشهر حسبما يتطلبه قرار وزير الداخلية الصادر في ١٠ أبريل ١٩٥٤ فلا يربط مسئولية ما ، وانما هو مجرد ميعاد تنظيمي لضمان تمام اجراءات تجديد الترخيص قبل انتهاء مفعوله .

ويرى جانب من الرأي أن عدم تقديم طلب تجديد الترخيص في الميعاد أو عدم تقديمه اطلاقا ، لا يجوز أن يؤدي الى اعتبار صاحبه حائزا للسلاح بدون ترخيص « بل ينبغي هنا اعتبار الترخيص ملغى فحسب طبقا للمادة ١٠ من القانون ، وبالتالي تطبيق عقوبة البضعة المقررة في المادة ٣٩ من القانون ، لا عقوبة نمادة ٢٥ أو ٢٦ بحسب الأحوال ، لأن الشخص الذي يحرز سلاحا مع وجود ترخيص انتهت مدته ليس في خطورة من يحرز سلاحا بغير ترخيص اطلاقا . فالأول قد منح الترخيص ولا خشية من حمله السلاح ، وبقاؤه الى حين انتهاء مدته دون سحب أو الغاء من جانب وزير الداخلية يدل على انتهاء خطورته ، ومتى كان الأمر كذلك فانه لا يعامل معاملة الشخص الأول » (٢) .

(١) نقض ١٩٥٥/٤/٤ أحكام النقض س ٦ رقم ٢٤١ ص ٧٤٢ و ١٩٥٦/١٠/٢٢ ص ٧ رقم ٢٨٧ ص ١٠٤٧ و ١٩٥٨/١٢/٨ ص ٩ رقم ٢٥١ ص ١٠٣٩ .

(٢) راجع حسن صادق المرصفاوي في مذكراته عن جرائم المخدرات والسلاح والفسح ص ٥١ . وهو يرى على أساس من الصواب تطبيق المادة ٢٩ أيضا على حالة سحب الرخصة أو انقائها مؤقتا اذا لم يتم الحائز بتسليم السلاح الى مركز البوليس اذ لا تعتبر الحالة حالة احرار السلاح بدون رخصة « ص ٥٢ » .

ولا شك أن لهذا الرأي وجاهته الواضحة ، ويمكن أن يُلتمَس بسهولة مع نصوص القانون . فالمادتان ٢٥ ، ٢٦ تتحدثان عن حيازة السلاح أو احرازه بدون ترخيص . أما المادة ٢٩ فتتحدث عن « كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون » ، ويمكن أن يدخل فيها عدم طلب تجديد الترخيص في الميعاد ، (وعقوبتها الحبس الى ثلاثة شهور والغرامة الى عشرة جنيهات أو احدهما) .

هذا ولو أن محكمة النقض لم تتجه هذا الاتجاه بل اعتبرت أن مجرد التأخر في طلب تجديد الترخيص — بعد انتهاء مدته — يجعل صاحب السلاح على قدم المساواة مع من لم يطلب الترخيص بعيارته أصلاً ، أو من رفض طلبه لسبب أو لآخر (١) . فهي تطبق في هذه الحالة المادة ٢٥ أو ٢٦ بحسب الأحوال بعقوباتهما المشددة دون المادة ٢٩ .

أما مخالفة قيود الترخيص الأخرى فتعتبر جنحة منطبقة على المادتين ٤ ، ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، والمادتين ٢ ، ٤ من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٥٤/٩/٧ . أما قول الحكم المطلق فيه بأن مخالفة قيود الترخيص يتخلف بها الترخيص فهو قول في غير محله ولا سند له من القانون (٢) .

الاعفاء من الترخيص

أعفى القانون جملة فئات من الموظفين وغير الموظفين وبعض الأجانب من قيد الحصول على ترخيص باحراز السلاح ، لأنه لا يرى في ذلك خطراً ما على الأمن أو الصالح العام ، بل قد يلزم بعضهم السلاح لأغراض مشروعة متعددة ، مثل التدريب على استعماله للدفاع عن الوطن — في أماكن معينة — أو عن النفس ، أو لمباريات الرماية والصيد . وأغلب هذه الفئات من كبار موظفي الحكومة الحاليين أو السابقين . وكل ما يقدم به هو وجوب الاخطار عن احرار السلاح اخطاراً ليس بحاجة الى التجديد

(١) راجع الأحكام الآنف الإشارة إليها .

(٢) نقض ١٩٦٠/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٦ رقم ٧١ ص ٣٥٣ .

السوى كالترخيص ، ولا الى اجراءات الترخيص وقيوده الكثيرة .

وهذه الفئات هى : -

- ١ - الوزراء الحاليون والسابقون .
 - ٢ - ~~موظفو الحكومة العاملون المعينون بأوامر جمهورية أو~~
بمراسيم ، أو فى الدرجة الأولى ، وكذلك ~~الصياط العاملون .~~
 - ٣ - موظفو الحكومة السابقون المدنيون والعسكريون من درجة مدير عام أو من رتبة لواء فأعلى .
 - ٤ - مديرو الأقاليم ، والمحافظون الحاليون والسابقون .
 - ٥ - أعضاء السلكن الدبلوماسى والفنصلى الأجانب بشرط المعاملة بالمثل .
 - ٦ - موظفو المخابرات الذين يشغلون وظائف المخابرات المنصوص عليها فى المادة التاسعة فقرة أولا من القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٥ .
 - ٧ - أعضاء مجلس الشعب .
 - ٨ - طلبة المدارس والمعاهد والجامعات داخل الأماكن التى تحدد بقرار من وزير التربية والتعليم ، بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية لتدريبهم على الرماية .
 - ٩ - من يرى وزير الداخلية اعفاءه من الأجانب وأعضاء مباريات الرماية الدولية . (م ٥ معدلة بالقوانين رقم ١٥ لسنة ١٩٥٦ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨) .
- وانما أوجب القانون على كل هؤلاء أن يقدموا خلال شهر من تاريخ حصولهم على الأسلحة بياناً بملدها وأوصافها الى مقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل اقامتهم ، وتسلم الى كل من قدم البيان المذكور شهادة بذلك . وعليهم الابلاغ عن كل تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال شهر من التغير (١) .

(١) وعقوبة عدم الاخطار عن احراز السلاح لهذه الفئات اخف كثيرا من عقوبة احرازه بشير ترخيص . ولنا عودة الى ذلك فى الفصل المقبل .

ولوزير الداخلية أو من ينييه عنه اسقاط الاعفاء • وتسرى في شأن الاسقاط أحكام الاعفاء المنصوص عليها في المادة الرابعة (١) •

كما لا تسرى أحكام هذا القانون ، الخاصة بحمل السلاح واحرازه وحيازته ، على أسلحة الحكومة المسلمة الى رجال القوة العاملة - مثل رجال الحفظ - المأذون لهم في حملها ، في حدود القوانين واللوائح المعمول بها وطبقا لنصوصها (بغير حاجة الى اخطار عنها) •

وكذلك لا تسرى على العمد ومشايخ البلاد والعزب وعمد ومشايخ قبائل العربان والفرق ، بشرط أن تقتصر الحيازة على قطعة واحدة من الأسلحة المنصوص عليها في الجدولين رقم (١) ، (٢) وأن يخطر عنها المركز التابع له طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الرابعة (م ٨) ، (ويراعى أن الجدول رقم (١) قد أُلغى بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨) •

وقبل وضع هذا النص الأخير كان القضاء قد حكم بأن شيخ البلد المعرض بمقتضى وظيفته لأن يحل محل العمدة في عمله ، ولأن يكون عند الضرورة رئيسا للدائرية السيارة ، له حق حمل السلاح باعتباره رئيسا لكل القوة العمومية أو لجزء منها في قريته (٣) ، وقد أيد النص الجديد هذا الوضع •

ولكن كان القضاء قد أجاز لأفراد القوة العمومية أن يحوزوا أكثر من قطعة واحدة من السلاح الذى يحتاج الى ترخيص ، بما فيهم مشايخ البلاد (٢) ، فجاء هذا النص ليقصر حيازتهم على قطعة واحدة فقط من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول الثانى ، وبشرط اخطار المركز المختص طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الرابعة ، وذلك أسوة بالعمد ومشايخ العزب ، وعمد ومشايخ قبائل العربان والفرق ، أما من عداهم فلم يقيدهم التشريع بعدد معين منها •

(١) أضيفت الفقرة الثالثة للمادة الخامسة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٦٨ •

(٢) نقض ١٩٢٩/٢/٢١ القواعد القانونية ج ١ رقم ١٩٦ من ٢٣٧ •

(٣) نقض ١٩٣٤/٦/١١ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٦٧ من ٣٥٧ •

وقد قضى بعد صدوره بأن تعين المتهم في وظيفة شيخ بلد بعد وقوع جريمة احراز السلاح بدون ترخيص لا يؤثر في قيامها ، لأنه لم يخطر المركز التابع له عن وجود السلاح أو الذخيرة التي في حوزته طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة (١) .

كما قضى بأنه اذا فصل شيخ بلد حين غيابه عن بلده ، ولم يعلن بهذا الفصل واستمرت حيازته للسلاح فلا عقاب عليه ، لأن حيازته كانت في الأصل مباحة ، بوصفه من رجال القوة العمومية . فاستمرار تلك الحيازة بعد فصله ، وأثناء غيابه عن مقر بلده ، لا يغير صفة هذه الحيازة من مباحة الى محرمة ، بل المفروض في هذه الحالة أن تطالبه الادارة بتسليم السلاح حتى يحصل من جديد على ترخيص بحمله واحرازه ، وليس في تعين شيخ بلد آخر ما يصح اعتباره اعلاناً بالفصل (٢) .

وما يصدق على شيخ البلد في هذا الشأن يصدق بالبداهة على غيره من رجال القوة العمومية . وبوجه عام على جميع الأشخاص المعيّنين من ترخيص السلاح بحكم وظائفهم .

تقدير توافر الحيازة أو الاحراز

تقدير توافر حيازة السلاح أو احرازه بغير ترخيص مسألة موضوعية يستخلصها القاضى من ظروف الدعوى وأدلتها ، ومتى أقام الدليل عليها باستنتاج سائق له أصله في أوراق الدعوى وظروفها الثابتة فلا رقابة عليه من محكمة النقض . ولا يشترط ضبط السلاح ، بل للقاضى أن يقتنع باحرازه رغم عدم ضبطه . ومتى يبين هذا الاقتناع بأسباب تؤدي اليه ، وإلى أن السلاح الذى كان يحرزه المتهم من النوع المبين بالقانون ، فلا تريب عليه .

واذا دفع المتهم بأن البندقية التى اتهم باحرازها بغير ترخيص مرخصة

(١) نقض ١٦/٨/١٩٥٨ أحكام النقض من ٩ رقم ١٥١. من ١٠٣٩.

(٢) نقض ١٩٣١/٦/١ التواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٧٤ .

وقلم شهادة بذلك ، فأداته المحكمة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جوهريا بحيث أنه لو صح لتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه (١) .

المطلب الثانى

الاتجار فى الأسلحة والذخائر وصنعها واصلاحها ونقلها

~~بينما فى المطلب السابق حالة جازة الأسلحة واحرازها عندما تكون مقصودة لذاتها ، فيعاقب الشارع عليها على هذا الوصف عندما تقع بغير ترخيص من الجهة المختصة .~~ ~~والى جانبها توجد حالات جازة للأسلحة واحرازها يعاقب عليها الشارع عندما تقع بدافع من رغبة الاتجار فيها أو صنعها أو اصلاحها أو نقلها ، اذا تم أى فعل منها بغير ترخيص من الجهة المختصة ، وذلك خشية تسربها الى من قد يحوزها بغير ترخيص جازة مقصودة لذاتها ، على النحو الذى حرمه الشارع فى النوع السابق منها .~~

وهذه الطائفة الثانية من الأفعال التى نعالجها فى المطلب الحالى يمكن توزيعها الى ثلاثة أنواع : الأول منها هو الاستيراد والاتجار ، والنوع الثانى منها هو الصنع والاصلاح ، والنوع الثالث منها هو النقل ، وذلك على البيان الآتى :

أولا : الاستيراد والاتجار

الاستيراد هو جلب السلاح أو الذخيرة من الخارج الى داخل البلاد ، ولا تقع الجريمة تامة الا بعد عبور هذه الأشياء حدود البلاد ، أما قبل ذلك فتعتبر شروعا وتخضع لحكم القانون المصرى ما دام أن الجريمة وقعت كلها أو بعضها فى مصر عملا بحكم المادة ٢ (أولا) ع .

(١) نقض ١٩٥٦/١/٢١ أحكام النقض من ٧ رقم ١٥ ص ٢٨ .

والشروع في جناية جناية دائما وهو معاقب عليه بحسب القواعد العامة
في تشريعنا العقابي .

والاتجار هو التعامل في السلاح بمقابل مادي أو معنوي وذلك عن
طريق البيع أو الشراء أو البذل . ولا يلزم فيه الاحتراف أو الاعتياد ،
كما لا يلزم فيه الانقطاع لهذا العمل . « والواقع أن الصنع والاستيراد
والاتجار وان تباينت أسماؤها ليست الا حيازة أو احرازاً حتى أنه ليصح
القول بأن الركن المادي في جرائم السلاح هو الحيازة أو الاحراز ،
أما ما عداها من أفعال فصور خاصة منها .

فالصنع يفضي الى الاحراز ، أو هو - مع شيء من التجاوز -
احراز مسبق بالانتاج ، لأن من يصنع شيئاً يحوز به بالضرورة ولو
للحظ . والاستيراد حيازة أو احراز مصحوب بالنقل عبر الحدود ،
والاتجار بدوره حيازة أو احراز مقترن باحتراف البيع والشراء والمقايضة .
فكل من هذه الأفعال ينطوي أساساً على الحيازة أو الاحراز ثم يزيد
عليها عنصراً آخر ، وهذا العنصر الزائد هو علة العقاب على هذه الأفعال
بمقاربة تزيد على عقوبة الحيازة والاحراز » (١) .

ولا يجوز بغير ترخيص خاص من وزير الداخلية أو من ينييه عنه
استيراد الأسلحة المنصوص عليها في المادة الأولى (وهي الواردة
في الجداول التي سبق بيانها في المبحث السابق) وذخايرها والاتجار بها
أو اصلاحها ، ويبين في الترخيص مكان سريانه ، ولا يجوز النزول عنه .
ولو وزير الداخلية أو من ينييه عنه رفض اعطائه ، كما أن له تقصير
مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة والذخائر ، أو تقييده بما يراه
من شروط لمصلحة الأمن العام . وله سحب في أي وقت أو الغاؤه على
أن يكون قراره في حالي السحب والالغاء مسبباً (م ١٢) .

ولا يجوز التصريح بالاتجار في الأسلحة وذخايرها أو اصلاحها

(١) عرض محمد المرجع السابق ص ٣٤ وراجع ما سبق في ص ٤٦ -
٥١ من مفهوم الحيازة بالاحراز .

في القرى • وتعتبر قرية في حكم هذا القانون كل وحدة سكنية تعتبر قرية في حكم القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ •

ويحظر التصريح بما ذكر في الفقرة الأولى في المدن والبنادر التي تحدد بقرار من وزير الداخلية •

ويحدد بقرار من وزير الداخلية عدد الرخص التي تخصص لكل محافظة أو مديرية ، والاشتراطات التي يرى ضرورة توافرها في المحل (م ١٣ معدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨) •

ولا يجوز التصريح بإنشاء مصانع الأسلحة والذخائر الا بعد الحصول على موافقة وزارتي الحربية والشئون البلدية والقروية على الموقع (م ١٣ مكررا مضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨) •

ويشترط لمنح الترخيص في صنع الأسلحة أو ذخايرها أو الاتجار بها أو استيرادها علاوة على الشروط المبينة في المادة السابقة ما يأتي :

(أ) أن يكون طالب الترخيص محمود السيرة •

(ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بإشهار افلاسه بالتدليس أو في جريمة جواهر مخدرة •

(ج) أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية التابع لها المحل مبلغ مائة جنيه بصفة تأمين نقدا أو بخطاب ضمان صادر من أى بنك معتمد (١٥ م) •

وتحدد بقرار من وزارة الداخلية الكمية التي يسمح بها سنويا للمستورد أو التاجر من الأسلحة المبينة في القسم الأول من الجدول رقم (٣) وكذلك الذخائر اللازمة (م ١٦) •

ويسرى التصريح بالكميات المصرح باستيرادها لمدة ستة أشهر ، ويجوز مدتها ستة أشهر أخرى •

ويصادر اداريا كل سلاح أو ذخيرة استورد بدون ترخيص سابق من وزارة الداخلية (م ١٧) •

ولا يجوز منح الترخيص لمحال الاتجار في الأسلحة وذخائرها في
الميادين والشوارع والطرق التي تعين بقرار من وزير الداخلية (م ١٨) •
ولا يجوز الجمع بين تجارة الأسلحة وذخائرها واصلاحها في محل
واحد (م ١٨ مكررا مضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨) •

وقيد الشارع كل محل مرخص له بالاتجار في الأسلحة والذخائر
بامساك دفترين لكل من الأسلحة والذخائر يقيدهما في أحدهما الوارد منها ،
وفي ثانيهما ما تم فيها من تصرفات طبقا للتفاصيل الواردة في المادة ١٤ •
والمقصود بالاتجار في الأسلحة أو الذخائر هو التعامل فيها على
سبيل الاحتراف سواء أكان التعامل بالجملة أو بالتجزئة • أما من يتعامل
في السلاح أو ذخيره ، مرة أو أكثر من مرة بغير احتراف لهذا العمل ،
فلا يحتاج ترخيصا خاصا بالبيع أو بالشراء غير الترخيص العادي بأحراز
السلاح وذخيره • وذلك كمن يبيع قطعة أو أكثر من الأسلحة التي يحرزها
أحرازاً مشروعاً بحكم الترخيص الصادر له ، أو بحكم الاعفاء الذي
تمنحه له المادة التاسعة من هذا القانون •

ثانياً : الصنع والاصلاح

يسرى على صنع الأسلحة والذخائر واصلاحها قيد الحصول على
ترخيص سابق من وزير الداخلية أو من ينوب عنه •

ولا يجوز الترخيص في ادارة مصنع للأسلحة أو الذخائر الا بعد
استيفاء الشروط التي يقررها وزير الداخلية والشئون البلدية والقروية
أو من ينوب عنه (م ٢٢) •

ويشترط فيمن يرخص له في اصلاح الأسلحة علاوة على الشروط
المنصوص عليها في المادة السابعة (الخاصة بجوازتها أو أحرازها)
ما يأتي : -

(أ) أن يكون محمود السيرة •

(ب) أن يجتاز بنجاح امتحاناً تعين مواده وشروط النجاح فيه
والجهة التي تتولاه بقرار من وزير الداخلية •

(ج) أن يودع خزانة المحافظة مبلغ عشرين جنيهًا بصفة تأمين نقداً ،
أو بكتاب ضمان صادر من بنك معتمد ، أو تأمين من إحدى شركات
التأمين (م ١٩ معدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨) •

ويحدد بقرار من وزير الداخلية عدد مصلحي الأسلحة الذين يسمح
لهم بالترخيص في كل محافظة (م ٢٠) •

كما أوجب القانون على المرخص له في اصلاح الأسلحة أن يمسك
دفترين ، أحدهما للوارد يقيد فيه كل ما يرد من الأسلحة أو أجزائها
للإصلاح • والثاني للصادر يقيد كل ما يسلم من الأسلحة على أن يوقع
صاحب السلاح بالتسليم (م ٢١) •

وتكون الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون طبقاً للنماذج التي
تقررها وزارة الداخلية ••• (م ٢٣) •

وقد حدد القانون رسماً معيناً عن رخصة الاتجار بالأسلحة أو
ذخائرها أو صنعها ، وتجدد كل سنة برسم آخر (راجع م ٣٤) •

ثالثاً : النقل

لا يجوز نقل الأسلحة أو الذخائر من جهة إلى أخرى بغير ترخيص
خاص من المحافظ الذي تقع في دائرة اختصاصه الجهة المنقولة منها
الأسلحة أو الذخائر • ويبين في الترخيص كمية الأسلحة أو الذخائر
المرخص في نقلها والجهة المنقولة منها والجهة المنقول إليها ، واسم كل من
الراسل والمرسل إليه ، وكذلك خط السير ووقت النقل ، وأية شروط
أخرى يرى فرضها لمصلحة الأمن العام •

وتضبط الأسلحة والذخائر التي تنقل بغير ترخيص وتصادر إدارياً
(م ٢٤) •

وواضح أن هذا الحظر يسرى على النقل داخل البلاد كما يسرى
على النقل إلى الخارج • ولكنه لا يسرى على أية حال إلا على تجار
الأسلحة والذخائر ومن يقومون بصنعها وإصلاحها ، دون المرخص لهم

بالحيازة أو الاحراز المقصودين لذاتهما يباحث الاستعمال الشخصي ،
لورود هذا الحظر في الباب الثاني الذي خصصه القانون « لاستيراد
الأسلحة وذخائرها والاتجار بها وصنعها واصلاحها » .

احكام عامة على استيراد الأسلحة وصنعها ونقلها

يراعى في جرائم استيراد الأسلحة وذخائرها ، والاتجار بها وصنعها
واصلاحها ونقلها بغير ترخيص ، أنه تعتبر أسلحة نارية في حكمها أجزاء
الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين رقم ٢ ، ٣ . ويعاقب على
مخالفة أحكام هذا القانون بالنسبة للاتجار فيها ، أو استيرادها أو صنعها
أو اصلاحها ، بنفس العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن عن الأسلحة
الكاملة (م ٣٥ مكررة مضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤) . وذلك
حين قد لا تعد هذه الأجزاء أسلحة في شأن جرائم الحيازة والاحراز
المقصودة لذاتها ، على ما أسلفناه في المبحث الأول .

ويراعى أيضا أن القانون قد غاير في عقوبات هذا الباب بحسب
ما اذا كان الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الاصلاح قد حصل بطريق
الحيازة أو الاحراز ، وما اذا كان قد حصل أى فعل منها بغير طريق
الحيازة أو الاحراز . ففي الحالة الأولى تنطبق المادة ٢٨ ، أما في الحالة
الثانية فتتنطبق المادة ٢٩ ، والأولى عقوبتها أشد من الثانية ، وإن كانت
العقوبة في الحالتين معا عقوبة جنحة .

والاتجار بالأسلحة أو الذخائر بغير طريق الحيازة والاحراز أمر
متصور وقوعه بسهولة من التاجر أو المستورد الذي يبيعها قبل أن تسلمها
بالفعل ، أو من الوسيط في الصفقة ، فانه يصح أن يعد بدوره تاجرا في
أحكام هذا القانون . أما صناعتها أو اصلاحها فأمران يتعذر تحققهما
الا عن طريق الحيازة أو الاحراز .

صفة الضبط القضائي في جرائم السلاح والذخيرة

فضلا عن اختصاص مأمورى الضبط القضائي ذوى الاختصاص
العام بضبط جرائم السلاح والذخيرة ، كل في دائرة اختصاصه الاقليمي ،
(م ١٧ - قانون العقوبات التكميلي)

فان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ خول موظفى قسم الرخص بمصلحة الأمن العام الذين يندبهم وزير الداخلية صفة مأمورى الضبط القضائى فى تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذا له .

وقد خول لهم ولسائر مأمورى الضبط القضائى حق دخول محال صنع الأسلحة والذخائر ، أو اصلاحها أو الاتجار بها ، لفحص الدفاتر وغيرها للتحقق من تنفيذ هذا القانون واجراء التحريات اللازمة فيما يتعلق ببيع الأسلحة (م ٣٢) .

كما أوجب أن تصرف بالطريقة الادارية مكافأة مالية قدرها عشرون جنيها لكل شخص يرشد عن سلاح أو أكثر من الأسلحة الصالحة للاستعمال أو ذخائر أو مفرقات ، اذا لم تسلم الى السلطة الادارية تطبيقا لأحكام المادة ٣١ (أ) من هذا القانون ، متى أدى ارشاده الى ضبط هذه الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات ، وصدر حكم الادانة فيها طبقا لهذا القانون (م ٣١ ج) .

وتسرى على جرائم الأسلحة والذخائر فيما عدا ذلك جميع القواعد الخاصة بالقبض والتفتيش التى عرضنا لأهمها فى الباب السابق عند الكلام فى جرائم المخدرات (١) .

وجرائم الأسلحة والذخائر تبيح القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فيها ، اذا كانت الواقعة جناية كما هى الحال فى احراز الأسلحة الثارية بكافة أنواعها ، وبالتالي تفتيشه . كما يجوز أيضا القبض على المتهم الحاضر فى أحوال التلبس بجرح الأسلحة ثم تفتيشه طبقا للمادتين ٣٤ ، ٤٦/١ اجراءات . وقد قضى فى هذا الشأن بأن مشاهدة المتهم ومعه السلاح فى يده ، وعدم تقديمه لمأمور الضبط القضائى - الذى شاهده - الرخصة التى تجيز له حمل السلاح ، يعد تلبسا بجريمة حمل السلاح ، ولو استطاع المتهم فيما بعد أن يقدم الرخصة ، اذ لا يشترط فى التلبس أن يثبت مقدما أن الواقعة التى اتخذت الاجراءات

بالنسبة اليها متوافرة فيها عناصر الجريمة ، أو أن المتهم هو الذى قارفها ، متى توافر شرط الظهور الخارجى ، واذن فالقبض على المتهم يكون صحيحا . وتفتيشه ، سواء لداعى مجرد القبض عليه ، أو للبحث عن أدلة مادية متعلقة بالجريمة كالخراطيش الخاصة بالسلاح الذى ضبط معه ، صحيح كذلك (١) .

أما تفتيش المنازل بحثا عن الأسلحة والذخائر فلا يجوز لمأمور الضبط القضائى الا عند التلبس بجرائمها ، أو بناء على ندب من النيابة سبقته دلائل كافية ، وتوافرت له كل شروط الندب الصحيح (٢) .

المبحث الثالث

دكن العمد فى جرائم الأسلحة والذخائر

جرائم الأسلحة والذخائر عمدية بكافة صورها . فيلزم فيها توافر القصد الجنائى العام وهو حيازة السلاح أو احرازه عن علم بحقيقته ، وانصراف ارادة الجانى الى ذلك . ومجرد علم الجانى بوجود سلاح غير مرخص فى مكان ما من منزله يحوزه أحد أقاربه لا يكفى للقول بتوافر العمد المطلوب لديه ، لأن ارادته لم تنصرف الى تحقيق الواقعة الاجرامية كما يتطلبها القانون . ولأن توافر العمد المطلوب - حتى اذا فرض توافره جدلا - لا يعنى عن ضرورة توافر النشاط المادى المطلوب ، وهو حيازة السلاح أو احرازه بالفعل لدى الجانى .

ولكن الزوجة التى تخفى فى ملابسها سلاحا غير مرخص يملكه زوجها تعد محرزة سلاحا غير مرخص بدورها ، ولو كانت لا تهدف الى استعماله بصورة ما ، وذلك بحسب الضوابط التى استقر عليها قضاء النقض فى جرائم الحيازة والاحراز بوجه عام ، سواء أكانت من جرائم السلاح أم المخدرات أم لحفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة .

(١) نقض ٢٩/١٠/١٩٤٥ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٦٣٢ ص ٧٨٣ .

(٢) راجع مؤلفنا فى « مبادئ الاجراءات الجنائية » طبعة ١٣ سنة ١٩٧٩

وليس للزوجة هنا أن تدفع بأن عليها طاعة زوجها ، إذ أن الطاعة واجب مدني بحث ، وليس للزوج طاعة على زوجته في معصية القانون •

وإذا كانت الزوجة تهدف من وراء إخفاء السلاح بنفسها إخفاء أدلة جريمة وقعت من زوجها بالفعل — سواء أكانت هي جريمة حيازة السلاح في ذاتها أم أية جريمة استعمل فيها هذا السلاح — فتتطبق المادة ١٤٥ من قانون العقوبات التي تعاقب كل من أعلن الجاني على الفرار من وجه القضاء بإيوائه أو بإخفاء أدلة الجريمة جنائية كانت أم جنحة ، ومع مراعاة ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من نفس هذه المادة من أن حكمها لا يسرى على الأزواج ولا الأصول والفروع مراعاة لأواصر القرى بينهم • فالزوجة تمنى عندئذ من العقاب على جريمة إعانة زوجها على الفرار من القضاء ، ولكنها تؤخذ بأحكام قانون الأسلحة والذخائر •

وطبقا للمبادئ العامة ينتفى القصد الجنائي العام عند الجهل بالواقع أو الغلط فيه • الجهل بالواقع هنا صورته أن يجهل حائز السلاح أنه يحوزة مثلا لأن مورثه تركه في مكان غير ظاهر في نفس المنزل وربما في ركن مجهول من أثاث المنزل • والغلط في الواقع صورته أن يعلم المتهم علما يفاير الواقع كأن يعتقد عن غلط أن هذا السلاح الذي تركه مورثه غير صالح للاستعمال ، أو أن له قيمة أثرية فحسب ، إذا كان لهذا الغلط في الواقع أسباب جدية مقبولة تبرر الاقتناع بتوافره •

ومن قبيل الغلط في الواقع ما يطلق عليه في الفقه الجنائي الإباحة الظنية ، وصورتها في جرائم السلاح والذخيرة أن يعتقد الحائز أو المحرز أن سلاحه لا يزال مرخصا حين يبين أن جهة الإدارة قد ألغت الترخيص بغير أن تخطر بالالقاء • وكذلك إذا فصل رجل السلطة العامة المصرح له بأحراز السلاح من وظيفته ، قبل أن يخطر بهذا الفصل • وبطبيعة الحال إذا كان للجهل بالواقع أو الغلط فيه أثره في نفي القصد الجنائي العام ، فليس للجهل بالقانون أو الغلط فيه من أثر في هذا الشأن •

لا يلزم قصد خاص في هذه الجرائم

فيما عدا القصد العام في جرائم الأسلحة والذخائر ، فإن القانون لا يتطلب فيها قصدا خاصا ، سواء أكان بمبدلول نتيجة محددة يريد الجاني تحقيقها ، أم بمبدلول باعث معين يدفعه الى احراز السلاح أو حيازته . فهو يعاقب ولو كان باعته مشروعا مثل توقع استعماله في الدفاع الشرعى عن نفسه أو عن ماله .

— لذا نجد محكمة النقض تقرر أن القصد الجنائي في جريمة احراز المفرقات بدون رخصة أو مسوغ شرعى يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بأن ما يحزره مفرق ، ولا ضرورة بعد ذلك لاثبات نيته في استعمال للمفرق في التخريب والاتلاف (١) . وما يصدق على المفرقات يصدق بداهة على الأسلحة والذخائر .

— كما نجدها في قضاء لاحق تقرر أن جريمة احراز الأسلحة لا تتطلب سوى القصد الجنائي العام الذى يتحقق بمجرد حمل السلاح عن علم وإدراك (٢) .

— وأنه يقصد بالاحراز في جريمة احراز سلاح بدون ترخيص مجرد الاستيلاء عليه أيا كان الباعث عليه ، ولو كان لأمر عارض (٣) .
— ومن ثم اعتبرت احرازا معاقبا عليه أن يحرز الابن بندقية مملوكة لوالديه ومرخصة باسمه ، ولو كان احرازه اياها لأمر عارض (٤) .

— أو أن يحرز المتهم بندقية مملوكة لشقيقه ومرخصة باسمه ، وكان قد تسلمها منه لتوصيلها الى منزله ، فاستعملها في اطلاق أعيرة قارية داخل مساكن القرية ابتهاجا بعرس فيها (٥) .

-
- (١) نقض ١٩٣٥/١/١٤ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣١٣ ص ٤١٠ .
(٢) نقض ١٩٥٢/١١/٢٤ أحكام النقض س ٤ رقم ٥٧ ص ١٤١ .
(٣) نقض ١٩٥٤/١١/١ أحكام النقض س ٦ رقم ٤٨ ص ١٤٥ .
(٤) نقض ١٩٤٥/١١/١ المشار اليه آنفا .
(٥) نقض ١٩٥٦/١٠/١٥ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٨٢ ص ١٠٣٣ .
وراجع أيضا نقض ١٩٥٨/١٢/٦ س ٩ رقم ٢٦٦ ص ١٠٩٨ و ١٩٦١/١/١٧ و ١٩٦٣/١٢/١٧ س ١٤ رقم ١٧٤ ص ٩٥٠ و ١٩٦٤/١١/٣٠ س ١٥ رقم ١٤٨ ص ٧٤٧ .

وعند الكلام في معنى احراز السلاح فيما سبق قلنا ان حالة الاحراز تتطلب نوعا من السيطرة الكافية عليه ، وذلك كما في الأمثلة المبينة عليه والمستمدة من قضاء النقض . أما مجرد الامساك المادى بالسلاح أو لمسه في حضور صاحبه ، وتحت اشرافه المباشر ، فيتعذر وصفه بأنه يمثل حالة احراز تنصرف اليها النصوص . كما يتعذر القول بأن ارادة ممسك السلاح على هذا النحو تكون قد انصرفت الى تحقيق أركان الواقعة الاجرامية بمخالفة قيد الترخيص (١) .

وانما تظهر أهمية القصد الخاص في جرائم حيازة الأسلحة واحرازها عندما يكون أيهما بقصد الاتجار أو الاستيراد أو الصنيع أو الاصلاح بدون ترخيص فان الواقعة تعتبر جنحة معاقبا عليها بعقوبة الجنحة المنصوص عليها في المادة ٢٨/٢ من قانون الأسلحة والذخائر ، لا بعقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ٢٦ منه (٢) ، أى أنها تصبح جريمة قائمة بذاتها أقل خطورة من الحيازة أو الاحراز المعاقب عليهما بذاتهما ، وبصرف النظر عن الباعث اليهما .

مجرد العلم بوجود السلاح يكفى للعقاب في حالة خاصة

قلنا ان مجرد العلم بوجود السلاح أو الذخيرة في مكان معين لا يكفى لتوافر العمد المطلوب في جريمة احراز أيهما أو حيازته ، فضلا عن انتفاء السيطرة المادية ، أو السلطة القانونية المطلوبة بحسب الأحوال . ولكن رأى المشرع أن يقيم هنا جنحة على حدة بالنسبة الى كل عمدة أو شيخ بلد تضبط في دائرته أسلحة أو ذخائر لم يسلمها حائزها الى مكتب البوليس (م ٣١ أ من تشريع الأسلحة والذخائر) اذا ثبت علمه بوجودها ولم يبلغ عنها . وعقوبة هذه الجنحة غرامة قدرها أربعون جنيها ، وتعمد بتعدد الأسلحة المضبوطة (م ٣١ ب) .

والحكمة من العقاب هنا واضحة ، وهى أن الشارع يرى في تستر بعض رجال الحفظ على حائزى الأسلحة ومحزريها أمرا مستوجبا بذاته

(١) راجع ما سبق في ص ٢٣٨ - ٢٤٠ .

(٢) راجع نقض ١٢/١٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ رقم ٢٣٩ ص ١٢٤٩

العقاب الجنائي ، فضلا عن امكان المؤاخذه التأديبية بطبيعة الحال •
والمادة ٣١ ب هذه تسمى على العمد والمشايخ دون غيرهم من رجال
الحفظ • ولعل الشارع افترض في هؤلاء وخدمهم امكان العلم بوجود
سلاح ما عند حائزه • وينبغي أن يثبت هذا العلم بأدلة تؤدي الى القول
بثبوته ، وهذه مسألة موضوعية •

والجريمة هنا - اذا ما توافرت أركانها - ليست على أية حال جريمة
احراز سلاح ولا حيازته ، بل هي جنحة تستر على الاحراز أو الحيازة قد
تصدر من عمدة أو شيخ دون غيرهما ، مستقلة في أركانها تماما عن جريمة
الاحراز أو الحيازة •

الفصل الثاني

في عقاب جرائم الأسلحة والذخائر

العقوبات التي قررها القانون لجرائم الأسلحة والذخائر اما أصلية واما تكميلية ، وسنعرض لكل نوع منهما في مبحث على حدة ، ثم نعرض في مبحث ثالث لبعض أحكام خاصة بالعقاب عند تعدد الجرائم ، وبالإعفاء منه .

المبحث الأول

العقوبات الأصلية

الجرائم الواردة في تشريع الأسلحة والذخائر الحالي بعضها جنایات وبعضها الآخر جنح : -

أولا : في الجنایات

نصت على الجنایات المادة ٢٦ منه عندما قررت (بعد تعديلها) بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤) أنه يعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من يحوز أو يحرز ، بالذات أو بالواسطة ، بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالجدول رقم (٢) (وهي الأسلحة النارية ذات الماسورة المصقولة من الداخل كبنادق الصيد) . ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من يحوز أو يحوز ، بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها في القسم الأول من الجدول رقم (٣) (وهي المسدسات والبنادق المششخنة) ، أو يحوز أو يحرز ، بالذات أو بالواسطة ، سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الثاني من الجدول المذكور (المدافع العادية والرشاشة) . ويعاقب الجنائي بالأشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكب جريمة من

الجرائم المنصوص عليها بالفقرتين السابقتين ، وكان من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب ، ج ، د ، من المادة السابعة (١) .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها كل من يحوز أو يحزر بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ و ٣ (الأسلحة النارية ذات المسورة المصقولة والمششخنة بقسميها) . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب ، ج ، د ، هـ ، و من المادة السابعة (٢) .

(١) وهؤلاء الأشخاص هم :

ب : من حكم عليه بعقوبة جنائية أيا كان نوع هذه الجنابة (راجع نقض ١٩٦٦/١١/١٤ س ١٧ رقم ٢٠٦ ص ١٠٩٨) ، أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس (ولو كانت جنحة ضرب : نقض ١٩٦٦/١١/١٤ الأنف ذكره) أو المال .

ج : من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مفرقات أو ائجار في المخدرات (فلا يسرى التشديد على مجرد تعاطي المخدرات : نقض ١٩٦٥/٥/٣ س ١٦ رقم ٨٣ ص ٤٠٣) . أو من حكم عليه في سرقة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة .

د : من حكم عليه في أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٩٨ (١ ، ب ، ج ، د) و ١٧٤ عقوبات ، وهي التحريض على كراهية نظام الحكم وما إليها . (راجع ما سبق عنها في ص ٢٣٥ - ٢٣٧) . هـ : من حكم عليه في أية جريمة استعمل فيها السلاح ، أو كان الجاني يحمل سلاحا أثناء ارتكابها ، إذا كان حملته يعتبر ظلما مشددا فيها .

ويراعى أنه ينبغي حتى يستحق المتهم تشديد العقوبة طبقا للمادة ٣/٣٦ ألا يكون قد رد إليه اعتباره عن حكمه السابق بمقتضى نظام رد الاعتبار القضائي أو القانوني ، لأن رد الاعتبار يزيل الآثار الجنائية للحكم السابق أيا كان نوعها (راجع نقض ١٩٦٢/١٢/١١ أحكام النقض س ١١٣ رقم ٢٠١ ص ٨٣٤) . أما مجرد سقوط العقوبة السابقة بالتقادم فلا يحدث هذا الأثر (نقض ١٩٦٦/١٢/١٩ س ١٧ رقم ٢٤٢ ص ١٢٦٤) ولا يلزم أن تكون العقوبة السابقة قد نفلت فعلا (نقض ١٩٧٣/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٨٢ ص ٨٧٩) .

(٢) الأشخاص المشار إليهم في الفقرة (و) من المادة السابعة هم المتشردون والمشتبه فيهم والموضوعون تحت مراقبة البوليس . وقد حكم بأنه يدخل فيهم من سبق الحكم عليه باندازه في اشتباه مادام حكم الانذار كان قائما في تاريخ جريمة احراز السلاح (نقض ١٩٦١/١١/١٧ أحكام النقض س ١٢ رقم ١٧٩ ص ٨٩٥ ، ١٩٦٦/١٠/١٧ س ١٧ رقم ١٨١ ص ٩٧٧) .

وإذا توافر ظرف مشدد من تلك الظروف المبينة بالشق الأخير من المادة ٢٦/٤ فلا يجوز الحكم بالفراغة ، بل يلزم الحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة التي يجوز النزول بها الى عقوبة الحبس لمدة لا تنقص عن ستة شهور اذا رأت المحكمة تطبيق المادة ١٧ ع الخاصة بالظروف القضائية المخففة (١) .

كما نصت المادة ٢٨/١ بشأن الاتجار في الأسلحة أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بطريق الحياز أو الاحراز ، أن العقوبة تكون السجن اذا كان السلاح مما نص عليه في البند ب من القسم الأول من الجدول رقم (٣) ، وبالقسم الثاني منه (البنادق المششخنة والمدافع العادية والرشاشة) .

وليس ثمة ما يمنع في هذا النوع من الجرائم من تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة (١٧م ع) (١) ، ولا الأمر بوقف تنفيذ العقوبة اذا توافرت شروطه ، وأن يكون الوقف شاملا لأية عقوبة تبعية ، ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم ، فيما خلا المصادرة .

ثانيا : في الجنع

نصت على عقوبات الجنع المواد ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ من تشريع الأسلحة والذخائر : -

— فالمادة ٢٧ تقرر أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبفراغة لا تتجاوز عشرين جنيتها ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من خالف أحكام المادة الخامسة . أى كل من كان معفيا من الترخيص فلم يقدم خلال شهر من تاريخ حصوله على السلاح بيانا بعددها وأوصافها الى مقر البوليس الذى يقع في دائرته محل إقامته .

(١) نقض ١٩٦٨/١/٢٩ أحكام النقض س ١٩ رقم ٢٠ ص ١١٢ و ١٠/١/١٩٦٨ رقم ١٣٩ ص ٦٨٦ .

(٢) راجع نقض ١٩٦٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ١٤ رقم ٦٩ ص ٢٤٥ وهو يضع مبدأ هاما في شأن الخطأ في تطبيق قانون الأسلحة والذخائر عند تطبيق المادة ١٧ ع .

— والمادة ٢٨ تعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات والغرامة من خمسين جنيها الى ثلاثمائة أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من اتجر بغير ترخيص أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو الاحراز سلاحا ناريا من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) وفي البند الأول من القسم الأول من الجدول رقم (٣) .

— والمادة ٢٩ تنص على أن كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

والمخالفات الأخرى لأحكام هذا القانون هي عبارة عن عدم التقيد بقيود الترخيص المختلفة فهي لا تصدر الا من شخص مرخص له بأحراز السلاح وحيازته ، أو بالاتجار فيه واستيراده أو صنعه واصلاحه ، اذا لم يتقيد بقواعد الترخيص وقيوده المختلفة .

ومن ذلك مثلا تاجر الأسلحة المرخص له بالاتجار فيها أو باصلاحها اذا لم يسك دفتين لكل من الأسلحة والذخائر أو لم يقيد فيهما البيانات المطلوبة في المادتين ١٤ أو ٢١ بحسب الأحوال . ومن ذلك أيضا أن يخالف قيودا من القيود التي تفرضها عليه جهة الادارة عند الترخيص له بنقل الأسلحة أو الذخائر من جهة الى أخرى ... وهكذا .

المبحث الثاني

العقوبات التكميلية

اولا : المصادرة

أوجب القانون أن يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال ، علاوة على العقوبات الأصلية التي ينهاها في المبحث السابق (م ٣٠) . فالمصادرة هنا عقوبة تكميلية وجوبية ، بل انها جائزة بغير حكم ، فاذا ضبط سلاح غير مرخص ولم يعرف من هو صاحبه ، فلتلبية أن تأمر حينئذ بمصادرته كتقدير وقائي طبقا لنص

المادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات • وفي نفس الوقت فإن الحكم بمصادرة السلاح المضبوط واجب - ما دام غير مرخص بحمله للمتهم - ولو لم يكن ضاملاً له عملاً بالمادة ٢/٣٠ ع هذه ، فضلاً عن المادة ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر (١) •

ولا تجوز مصادرة السلاح المرخص بحمله للمالك الذي لم يسهم في الجريمة بوصفه فاعلاً فيها ولا شريكاً ، لأنه يجب تفسير نص المادة ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير إذا كان حسن النية (٢) ، أما إذا كان مالك السلاح قد أسهم في الجريمة بأن سلم سلاحه بوذخيره إلى شخص آخر بدون ترخيص فيجب الحكم بالمصادرة (٣) • بمجرد النزاع على ملكية السلاح المضبوط لا يمنع قانوناً من الحكم بعقوبة المصادرة (٤) • ولكن عدم ضبط السلاح يمنع من إمكان الحكم بمصادرته عند ضبطه (٥) • ولا يجوز مع الحكم بمصادرة السلاح للمضبوط أن يحكم بوقف تنفيذ المصادرة عملاً بالمادة ٥٥ ع ، وذلك سواء أكانت المصادرة عقوبة تكميلية أم تديراً وقائياً (٦) •

وإذا أغفل الحكم بالادانة الحكم بالمصادرة رغم وجوبها فإنه يكون قد خالف القانون ، وبالتالي تقوم محكمة النقض بنقضه جزئياً وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المحكوم بها (٧) •

ولا تجوز مصادرة وسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت

-
- (١) نقض ١٩٥٤/٣/٢٤ أحكام النقض س ٥ رقم ١٤٢ ص ٤٢٣ •
 (٢) نقض ١٩٦١/٢/١٤ أحكام النقض س ١٢ رقم ٣٥ ص ٢١٥ و ١٩٦٦/٢/١٤ س ١٧ رقم ٢٥ ص ١٤٢ و ١٩٦٦/١٠/١١ س ١٧ رقم ٤٧٤ ص ٩٣٢ و ١٩٧٥/٥/١٩ رقم ١٠٣ ص ٤٤٤ •
 (٣) نقض ١٩٦٥/٤/١٩ أحكام النقض س ١٦ رقم ٧٦ ص ٣٧٢ •
 (٤) نقض ١٩٦٧/٢/١٨ س ١٨ رقم ٢٦٠ ص ١٢٣٣ •
 (٥) نقض ١٩٦١/٤/٢٥ أحكام النقض س ١١ رقم ٩٣ ص ٥٠٦ •
 (٦) نقض ١٩٦١/١٠/٢٠ أحكام النقض س ١٢ رقم ١٤٧ ص ٧٦٦ •
 (٧) نقض ١٩٦٢/١٢/٣١ أحكام النقض س ١٣ رقم ٢١٣ ص ٨٨ و نقض ١٩٦٦/٢/١٤ أحكام النقض س ١٧ رقم ٢٣ ص ١٢٩ •
 (٨) نقض ١٩٧٢/٤/٢ أحكام النقض س ٢٣ رقم ١١٣ ص ٥١٥ •

فى نقل الأسلحة أو الذخائر غير المرخص بها ، اذ لا يوجد فى تشريعنا نص
مقابل لنص المادة ٤٢ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن
المخدرات .

ثانيا : الغرامة

وصفت محكمة النقض الغرامة التى يقضى بها وجوبا مع عقوبة
أصلية مقيدة للحرية فى قانون الأسلحة والذخائر بأنها عقوبة تكميلية ،
ومن ذلك الغرامة المبينة فى المادة ٣٦ منه (فقرة أولى ورابعة) • ولما
عودة الى ذلك فى المبحث المقبل ، حيث قد يكون لهذا التحديد للغرامة
بأنها تعد هنا عقوبة تكميلية وليست أصلية ، قيمته العملية عند تعدد
الجرائم التى يكون من بينها جريمة احرار سلاح أو ذخيرة •

المبحث الثالث

العقاب عند تعدد الجرائم والاعفاء منه
فى قانون الأسلحة والذخائر

تعدد الجرائم

قد يستعمل المتهم المحرز سلاحا بغير ترخيص هذا السلاح فى
ارتكاب جريمة أخرى ، ربما تكون جناية كالقتل العمد أو كالسرقة
بالاكراه ، أو جنحة كالقتل الخطأ ، أو كالسرقة مع حمل السلاح
(م ٣١٧ / ع ٤) ، فيعد مرتكبا لجريمتين مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة
وتجميعهما وحدة الغرض فهما ، بما يستتبع الحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما
عملا بحكم المادة ٣٣ / ٢ من قانون العقوبات •

ولذا قضى مثلاً بأنه اذا كان الثابت من عبارة الحكم المطعون فيه أنه
المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل ، فإن الارتباط بين
الجريمتين يكون قائما ، مما يقتضى اعتبارهما جريمة واحدة عملا بحكم
هذه المادة (١) • وأحيانا تكون الجريمة الأشد هى احرار السلاح ،
وأحيانا أخرى تكون هى الجريمة الأخرى التى اقتضت احراره •

(١) نقض ١٩٥٨ / ٥ / ٢٧ احكام النقض س ٩ رقم ١٥١ ص ٥٩٠

والأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة بعضها
بالبعض الآخر ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة
لها عداها من جرائم ، دون أن يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية
التي تحصل في طياتها فكرة رد الشيء الى أصله أو التعويض المدني
للخزانة ، أو اذا كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة (١) ، ومراقبة البوليس .

وقد ذهب محكمة النقض في قضاء لها الى أن عقوبة الغرامة المقررة
في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، في شأن
الأسلحة والذخائر ، والمعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ تعد عقوبة
تكميلية . غير أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحت ،
بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسيية التي أساسها في الواقع
الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء ، وتتنافر مع العقوبات
التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية التي تخرج عن نطاق قاعدة الجب
المقررة للعقوبة الأشد ، فان يتعين ادماج هذه الغرامة في عقوبة الجريمة
الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها (٢) .

ولا شك أن المبدأ الذي قرره محكمة النقض بالنسبة للغرامة التي

(١) راجع نقض ١١/١٢/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ رقم ١٧٩ ص ٧٣٤
(٢) وفي هذه الدعوى كانت تهمة الطاعن هي أنه ١ - أجزأ سلاحا ناريا
٢ - أحرز ذخائر « وطلقات » . وقضى عليه بالحبس مع الشغل سنة واحدة
وبتفريجه عشرين جنيتها والمصادرة مع وقف تنفيذ الحبس ، والغرامة
فاستبعدت محكمة النقض الغرامة وأبقت الحبس على حاله (نقض
١٧/٣/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ رقم ٧٣ ص ٣٢٨ و ٣/٣/١٩٥٩
س ١٠ رقم ٨٦ ص ٣٨٦ و ١٥/١٠/١٩٦٤ س ١٥ رقم ٩٧ ص ٤٨٨
و ١/٩/١٩٦٤ س ١٥ رقم ١٢٨ ص ٦٤٦) . وهذا القضاء محل نظري أسبابه
وأن كانت نتيجته في محلها ، لأن الغرامة المحددة المقدار الواردة في قانون
الأسلحة والذخائر عقوبة أصلية لورودها في المادتين ٢٢ ، ٢٣ في القسم
الأول وعنوانه « العقوبات الأصلية » من الباب الثالث من قانون العقوبات
فتنقضي بها المحكمة وجوباً أو جوازاً بالإضافة الى عقوبة أصلية أخرى سالية
للجريمة وهي على هذا الوضع ينبغي أن تنصرف إليها قاعدة الجب المقررة
لعقوبة الجريمة الأشد . ولذا يتعين ادماجها في عقوبة الجريمة الأشد
وعدم الحكم بها بالإضافة إليها على هذا الأساس لا على أساس أنها عقوبة
تكميلية لكنها تخضع لمعاملة خاصة تميزها عن باقي العقوبات التكميلية
بغير مفرق واضح .

تقضى بها المادة ٣٦ من قانون الأسلحة والذخائر يصدق على الغرامة في جميع مواد العقاب في هذا القانون ، كلما كانت عقوبة تكميلية مع عقوبة أخرى مقيدة للحرية ، على الوصف الذي وصفها به هذه المحكمة ، والتي لم تر فيها عقوبة أصلية يحكم بها الى جانب عقوبة أخرى أصلية مقيدة للحرية - أو بدلا عنها - بحسب الأحوال على ما يراه جانب آخر من الرأى .

وعلى أية حال فالنتيجة هي أنه عند تعدد الجرائم تعددا ماديا مع الارتباط الذى لا يقبل التجزئة تجب عقوبة الجريمة الأشد عقوبة الجريمة الأخف بما فيها الغرامة سواء أكانت مقرررة وحدها أم مع غيرها ، وسواء أوصفت بأنها عقوبة أصلية أم تكميلية ، ما دامت ذات صبغة عقابية ، ولا تحمل في طياتها فكرة رد الشيء الى أصله أو التعويض المدني للخزانة على النحو الذى ارتأه فيها هذا القضاء .

وذلك عند الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين جريمة احراز السلاح والجريمة الأخرى ، أما عند اتفاء هذا الارتباط فتتعدد العقوبات بقدر عدد الجرائم عملا بالمادة ٣٣ ع . وقد قضى في هذا الشأن بأن ضبط سلاح نارى وذخيرته بمنزل المتهم في الوقت الذى ضبط فيه محرزا مخدرا لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجناية احراز السلاح والذخيرة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٣ ع (١) .

الإعفاء من العقاب

نصت المادة ٣١ من قانون الأسلحة والذخائر على أنه « يعفى من العقاب الأشخاص الذين يحوزون أو يحوزون أسلحة أو ذخائر على وجه مخالف لأحكام هذا القانون في تاريخ العمل به ، اذا طلبوا الترخيص بها خلال شهر من هذا التاريخ ، أو قاموا خلال هذه الفترة بتسليم ما لديهم منها الى مقر البوليس الذى يتبعه محل اقامتهم ، أو بتقديم الاخطار

(١) نقض ١٩٦٢/١/٢٩ أحكام النقض س ١٣ رقم ٢٢ ص ١٣ .

و ١١/٣/١٩٦٣ س ١٤ رقم ٢٤ ص ١١٣ .

المنصوص عليه في المادة الخامسة ، كما يعفون من العقوبات المقررة لاية
جنحة تكون قد وقعت منهم في سبيل الحصول على تلك الأشياء » .

كما نصت المادة ٣١ « ١ » على أنه يعفى من العقاب كل من يحوز
أو يحرز بغير ترخيص أسلحة نارية أو ذخائر مما تستعمل في الأسلحة
المذكورة في تاريخ العمل بهذا القانون اذا قام بتسليم تلك الأسلحة
والذخائر الى مكتب البوليس في محل اقامته خلال مدة تنتهي يوم ١٥
نوفمبر سنة ١٩٥٤ . كما يعفى كذلك من العقوبات المترتبة على سرقة
الأسلحة والذخائر أو على اخفاء تلك الأشياء المسروقة .

ولا يسرى هذا الاعفاء على كل من تم ضبطه حائزا أو محرزا
لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون » .

وقد أضيفت هذه المادة الأخيرة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
الصادر في ٣١/١٠/١٩٥٤ ، وقد ذهبت محكمة النقض في شأنها الى أن
الفقرة الثانية منها لم تأت بجديد ، بل تعد نصا تفسيريا للتشريع السابق
(في المادة ٣١) كما أوضحت ذلك مذكرته الايضاحية (١) . وأيضا
ذهبت الى عدم جواز معاقبة من يوجد حائزا أو محرزا أسلحة أو ذخيرة
بغير ترخيص خلال فترة الاعفاء ، ولو كان مخفيا اياها ، فضبطت عنده
قبل أن يسلمها مختارا الى مركز البوليس المختص (٢) .

(١) نقض ١٩٥٥/٦/٢٠ أحكام النقض س ٦ رقم ٢٣٤ ص ١١٥١ .

(٢) نقض ١٩٥٥/١١/٢١ أحكام النقض س ٦ رقم ٤٠١ ص ١٣٧١ .

- ٢٧٣ -
ملحق الباب الثاني

النصوص والجداول

اولا نصوص قانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٥٤

في شأن الأسلحة والذخائر (١)

بعد الديباجة :

الباب الاول

في احراز الأسلحة وذخائرها وحيازتها

مادة ١ - (٢) يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينييه عنه حيازة أو حمل الأسلحة النارية الميينة بالجدول رقم (٢) وبالقسم الأول من الجدول رقم (٣) .

ولا يجوز بحال الترخيص في الأسلحة الميينة في القسم الثاني من الجدول رقم ٣ .

(١) الوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر غير اعتيادي في ٨ يوليو سنة ١٩٥٤ .
(٢) معدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ في ٣ يوليو سنة ١٩٥٨ .
وصدر أمر عسكري بشأن الأسلحة والذخائر وهو بعد الديباجة .
مادة ١ يستبدل بالبند رابعا من المادة الأولى من الأمر رقم ١٠ النص الآتي :

رابعا - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر .

مادة ٢ - استثناء من أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه يجوز لوزير الداخلية أن يأمر الأشخاص الذين أعفوا من الحصول على الترخيص باحراز السلاح وحيازته بمقتضى المادة الخامسة من القانون المذكور بأن يودعوا مالهدهم من الأسلحة والذخائر بمركز البوليس الذي يتبعه محل اقامتهم ويجوز أن يقتصر الأمر على بعض الأسلحة أو الذخائر ، كما يجوز إعادة بعضها الى اصحابها بعد ايداعها بترخيص من وزير الداخلية .
مادة ٣ - اذا لم يتم الصادر اليه الأمر المنصوص عليه في المادة السابقة بايداع الأسلحة والذخائر في الميعاد المعلن في الأمر يعاقب بالعقوبات المقررة في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ السالف الذكر .

مادة ٤ - يلغى الأمر رقم ٤٥ في شأن الأسلحة والذخائر .
مادة ٥ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تحريرا في ٣١ يولييه سنة ١٩٥٤ .

(م ١٨ - قانون العقوبات التكميلي)

ولوزير الداخلية بقرار منه تعديل الجداول الملحقه بهذا القانون
بالإضافة أو الحذف عدا الأسلحة المبينة بالقسم الثاني من الجدول رقم ٣
فلا يكون التعديل فيها الا بالإضافة .

مادة ٢ (١) - يسرى الترخيص من تاريخ صدوره ، وينتهى فى آخر
ديسمبر من السنة الثالثة بما فى ذلك سنة الاصدار . ويكون تجديد
الترخيص لمدة ثلاث سنوات . أما التراخيص التى تمنح للسائحين فتكون
لمدة لا تجاوز ستة أشهر .

وفى جميع الأحوال لا تتغير مدة سريان الترخيص عند اضافة أسلحة
جديدة اليه .

مادة ٣ - الترخيص شخصى فلا يجوز تسليم السلاح موضوع
الترخيص الى الغير قبل الحصول على ترخيص فى ذلك ، طبقا للمادة الأولى .

مادة ٤ - لموزير الداخلية أو من ينوب عنه رفض الترخيص أو تقصير
مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأى شرط يراه .
وله سحب الترخيص مؤقتا أو الغاؤه ويكون قرار الوزير برفض
منح الترخيص أو سحبه أو الغائه مسببا .

وعلى المرخص (١) له فى حالتى السحب والالغاء أن يسلم السلاح
الى مقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل اقامته وله أن يتصرف فيه
بالباع أو بغيره من التصرفات الى شخص مرخص له فى حيازته أو تجارته
أو صناعته خلال أسبوعين من تاريخ اعلانه بالالغاء أو السحب ما لم ينص
فى القرار على تسليمه فورا الى مقر البوليس الذى يحدده .

وللمرخص له أن يتصرف فى السلاح الذى أودعه بقسم البوليس
خلال سنة من تاريخ تسليمه الى البوليس فاذا لم يتيسر له التصرف خلال
هذه المدة اعتبر ذلك تنازلا منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه
فى التعويض وتسحب مد السنة بالنسبة الى القصر وعديمى الأهلية

(١) معدلة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٤ . الجريدة الرسمية عدد ٢٣ فى
١٩٤٧/٦/٦ .
(٢) الفقرة الثالثة والرابعة معدلتان بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨

اعتباراً من تاريخ اذن الجهات المختصة بالتصرف في السلاح .
مادة ٥ - (١) يعفى من الحصول على الترخيص المنصوص عليه
في الفقرة الأولى من المادة الأولى .

(١) الوزراء الحاليون والسابقون .

(٢) موظفو الحكومة العاملون المعينون بأوامر جمهورية أو بمراسيم
أو في الدرجة الأولى وكذلك الضباط العاملون .

(٣) موظفو الحكومة السابقون المدنيون والعسكريون من درجة
مدير عام أو من رتبة لواء فأعلى .

(٤) مديرو الأقاليم والمحافظون الحاليون والسابقون .

(٥) أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المصريون والأجانب
يشرط المعاملة بالمثل .

(٦) موظفو المخابرات الذين يشغلون وظائف المخابرات المنصوص
عليها في المادة التاسعة فقرة أولى من القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٥ .
(٧) أعضاء مجلس الأمة .

(٨) طلبة المدارس والمعاهد والجامعات داخل الأماكن التي تحدد
بقرار من وزير التربية والتعليم بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية
لتدريبهم على الرماية .

(٩) من يرى وزير الداخلية اعفاءه من الأجانب وأعضاء مباريات
الرماية الدولية (٢) .

ولوزير الداخلية أو من ينييه عنه إسقاط الاعفاء وتسرى في شأن
الاسقاط أحكام الالغاء المنصوص عليها في المادة الرابعة .

مادة ٦ - لايجوز حيازة أو احرار الذخائر التي تستعمل في الأسلحة
إلا لمن كان مرخصاً له في حيازة السلاح وحراره وكانت متعلقة بالأسلحة
المرخص فيها طبقاً لأحكام هذا القانون .

(١) معدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .

(٢) الفقرة الثالثة من المادة (٥) مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨

مادة ٧ - (١) لا يجوز منح الترخيص المنصوص عليه في المناذة الأولى الى :

(أ) من تقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية •

(ب) من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وكذلك من صدر ضده أكثر من حكمين في جريمة من هذه الجرائم اذا وقعت خلال سنة واحدة •

(ج) من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة المفرقات أو اتجار في المخدرات أو سرقة أو شروع فيها أو اخفاء أشياء مسروقة •

(د) من حكم عليه بعقوبة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٩٨ (١) و ٩٨ (ب) و ٩٨ (ج) و ٩٨ (د) و ١٧٤ من قانون العقوبات •

(هـ) من حكم عليه في أية جريمة استعمل فيها السلاح أو كان الجاني يحمل سلاحا أثناء ارتكابها اذا كان حمله يعتبر ظلما مشددا فيها •

(و) المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس •

(ز) من سبق دخوله مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية •

مادة ٨ - لا تسرى أحكام هذا القانون الخاصة بحمل السلاح واحرازه وحيازته على أسلحة الحكومة المسلمة الى رجال القوة العاملة المأذون لهم في حملها في حدود القوانين واللوائح المعمول بها وطبقا لنصوصها (٢) •

وكذلك لا تسرى هذه الأحكام على العمد ومشايخ البلاد والعزب بشرط أن تقتصر الحيازة على قطعة واحدة من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ وأن يخطر عنها المركز التابع له طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة •

(١) بند ١ ، ب معدلان بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ •

(٢) معدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ •

مادة ٩ - لا يجوز الترخيص في حيازة أو احراز أكثر من قطعتين من الأسلحة المبينة في الجدول رقم ٢ وقطعتين من الأسلحة المبينة بالقسم الأول من الجدول رقم ٣ ويسرى هذا القيد على فئات المعفين من الترخيص طبقاً للمادة الخامسة .

ويجوز بقرار من وزير الداخلية في حالات الضرورة التصريح بقطع تزيد على المقرر في الفقرة السابقة .

وعلى من يوجد في حيازته أسلحة تزيد على المسموح به أن يقدم طلباً خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون الى وزير الداخلية للترخيص له في كل زيادة فاذا رفض الترخيص بكل الأسلحة الزائدة أو بعضها وجب عليه أن يسلمها الى مقر البوليس التابع له محل اقامته خلال أسبوع من تاريخ اعلانه برفض الطلب يكتب موصى عليه مصحوب بعلم وصول على أن يكون له حق التصرف فيها طبقاً لأحكام المادة الرابعة .

مادة ٩ - مكرراً (١) لا يجوز للشخص الحصول على أكثر من رخصة واحدة من جميع الأسلحة المصرح له بحملها كما لا يجوز له الجمع بين شهادة الاعفاء والترخيص .

مادة ١٠ - يعتبر الترخيص ملغى في الأحوال الآتية :

- (أ) فقد السلاح .
- (ب) تسليمه الى شخص آخر .
- (ج) اذا لم يقدم طلب تجديده في الميعاد .
- (د) الوفاة .

مادة ١١ - على كل من يكون لديه سلاح من الأسلحة المبينة بالتقسيم لثاني من الجدول رقم ٣ أن يقدمه الى مقر البوليس الذى يقع في دائرته محل اقامته خلال شهر من وقت العمل بهذا القانون .

وعلى وزارة الداخلية أن تؤدى تعويضاً مناسباً عن كل سلاح من

هذه الأسلحة يقدم للبوليس اذا كان من قدمه مرخصا له به أو معفى من الترخيص وقت العمل بهذا القانون .

مادة ١١ - مكررا (١) لا يجوز حمل الأسلحة في المحال العامة التي يسمح فيها بتقديم الخمر ولا في الأماكن التي يسمح فيها بلعب الميسر ولا في المؤتمرات والاجتماعات والأفراح .

الباب الثاني

في استيراد الأسلحة وذخائرها

والاتجار بها وصنعها واصلاحها

مادة ١٢ - لا يجوز بغير ترخيص خاص من وزير الداخلية أو من ينييه عنه استيراد الأسلحة المنصوص عليها في المادة الأولى وذخائرها والاتجار بها أو صنعها أو اصلاحها ويبين في الترخيص مكان سريانها ولا يجوز النزول عنه .

ولو وزير الداخلية أو من ينييه عنه رفض اعطائه كما له تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة والذخائر أو تقييده بما يراه من شروط لمصلحة الأمن العام وله سحب في أى وقت أو الغاؤه على أن يكون قراره في حالتي السحب والالغاء مسببا .

مادة ١٣ (٢) - لا يجوز التصريح بالاتجار في الأسلحة وذخائرها أو اصلاحها في القرى .

وتعتبر قرية كل وحدة سكنية في حكم القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ .

ويحظر التصريح بما ذكر في الفقرة الأولى في المدن والبنادر التي تحدد بقرار من وزير الداخلية .

(١) معدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .

ويحدد بقرار من وزير الداخلية عدد الرخص التي تخصص لكل محافظة أو مديرية والاشتراطات التي يرى ضرورة توافرها في المحل .

مادة ١٣ مكررا (١) - لا يجوز التصريح بإنشاء مصانع الأسلحة والذخائر إلا بعد الحصول على موافقة وزارتي الحرية والشئون البلدية والقروية على الموقع .

مادة ١٤ - على المرخص له الاتجار في الأسلحة أو ذخائرها أن يسك دفترين لكل من الأسلحة والذخائر الآتية يقيد في أحدهما الوارد منها وفي الثاني ما يتم فيها من تصرفات .

(أ) الأسلحة النارية غير المشخصة .

(ب) الأسلحة النارية المشخصة المنصوص عليها في القسم الأول من الجدول رقم ٣ .

(ج) ذخيرة الأسلحة النارية غير المشخصة .

(د) ذخيرة الأسلحة المشخصة والأتوماتيكية بما فيها المسدسات .

(هـ) أجزاء الأسلحة .

مادة ١٥ - يشترط لمنح الترخيص في صنع الأسلحة أو ذخائرها المنصوص عليها في المادة الأولى أو الاتجار بها أو استيرادها علاوة على الشروط المبينة في المادة السابعة ما يأتي .

(أ) أن يكون طالب الترخيص محمود السيرة .

(ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بأشهار افلاسه بالتدليس أو في

جريمة جواهر مخدرة .

(ج) أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية التابع لها مبلغ مائة جنيه

بصفة تأمين نقدا أو بخطاب ضمان صادر من أى بنك معتمد .

مادة ١٦ - تحدد بقرار من وزير الداخلية الكمية التي يسمح بها

منوياً للمستورد أو التاجر من الأسلحة المبينة في القسم الأول من الجدول رقم ٣ وكذلك الذخائر اللازمة لها .

مادة ١٧ — يسرى التصريح بالكميات المصرح باستيرادها لمدة ستة أشهر ويجوز مدتها ستة أشهر أخرى .

ويصادر اداريا كل سلاح أو ذخيرة استورد بدون ترخيص سابق من وزارة الداخلية .

مادة ١٨ — لا يجوز منح الترخيص لمحال الانجبار في الأسلحة وذخائرها في الميادين والشوارع والطرق التي تعين بقرار من وزير الداخلية .

مادة ١٨ مكررا — (١) لا يجوز الجمع بين تجارة الأسلحة وذخائرها واصلاحها في محل واحد .

مادة ١٩ — يشترط فيمن يرخص له في اصلاح الأسلحة علاوة على الشروط المنصوص عليها في المادة السابعة ما يأتي .
(١) أن يكون محمود السيرة .

(ب) أن يجتاز بنجاح امتحانا تعين مواده وشروط النجاح فيه والجهة التي تتولاه بقرار من وزير الداخلية .

(ج) أن يودع (٢) خزانة المحافظة أو المديرية مبلغ عشرين جنيها يصفة تأمين نقدا أو بكتاب ضمان صادر من بنك معتمد أو تأمين من إحدى شركات التأمين .

مادة ٢٠ — يحدد بقرار من وزير الداخلية عدد مصلحي الأسلحة (التوفكجية) الذين يسمح لهم بالترخيص في كل محافظة أو مديرية .

مادة ٢١ — على المرخص له في اصلاح الأسلحة أن يمسك دفترين أحدهما للوارد يقيد فيه كل ما يرد من الأسلحة أو أجزائها للاصلاح

(١) مضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ في ٣ يوليو سنة ١٩٥٨ .

(٢) بند «ج» معدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .

والثاني للصادر يقيد فيه كل ما يسلم من الأسلحة على أن يوقع صاحب السلاح بالتسليم *

مادة ٢٢ - لا يجوز الترخيص في ادارة مصنع للأسلحة أو الذخائر إلا بعد استيفاء الشروط التي يقررها وزير الداخلية والشئون البلدية والقروية أو من ينبيه كل منهما *

مادة ٢٣ - تكون الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون طبقا للنماذج التي تقررها وزارة الداخلية ومرقومة بأرقام سلسلة ومختومة بخاتم المحافظة أو المديرية *

مادة ٢٤ - لا يجوز نقل الأسلحة أو الذخائر من جهة الى أخرى بغير ترخيص خاص من المحافظ أو المدير الذي تقع في دائرة اختصاصه الجهة المنقولة منها الأسلحة والذخائر ويبين في الترخيص كمية الأسلحة أو الذخائر المرخص في نقلها والجهة المنقولة منها والجهة المنقولة اليها واسم كل من المرسل والمرسل اليه وكذلك خط السير ووقت النقل وأية شروط أخرى يرى فرضها لمصلحة الأمن العام *

وتضبط الأسلحة والذخائر التي بغير ترخيص وتصادر اداريا *

الباب الثالث

العقوبات وأحكام عامة

مادة ٢٥ - ألغيت (١) ***

مادة ٢٦ - (٢) يعاقب بالسجن وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالجدول رقم ٢ *

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من يحرز أو يحوز بالذات

(١) ملغاة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٧ (وقائع العدد ١٧ في ٣ يونيو سنة ١٩٥٨)
(٢) مضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ *

أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها في القسم الأول من الجدول رقم ٣ أو يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الثاني من الجدول المذكور .

ويعاقب الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالفترتين السابقتين وكان من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب ، ج ، د ، هـ من المادة السابعة .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المنصوص عليها بالجدولين رقم ٢ ، ٣ وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة اذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب ، ج ، د ، هـ ، و من المادة السابعة .

مادة ٢٧ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة الخامسة .

مادة ٢٨ — يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيها كل من اتجر بغير ترخيص بالأسلحة البيضاء بالجدول رقم ١ وتكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين . كل من اتجر أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو الاحراز سلاحا ناريا من الأسلحة المنصوص عليها بالجدول رقم ٢ وفي البند الأول من القسم الأول من الجدول رقم ٣ .

وتكون العقوبة السجن اذا كان السلاح مما نص عليه في البند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ وبالقسم الثاني منه .

مادة ٢٩ — كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٠ - يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة .

مادة ٣١ - يعنى من العقاب الأشخاص الذين يحوزون أو يحزون أسلحة أو ذخائر على وجه مخالف لأحكام هذا القانون في تاريخ العمل به إذا طلبوا الترخيص فيها خلال شهر من هذا التاريخ أو قاموا خلال هذه الفترة بتسليم ما لديهم منها الى مقر البوليس الذى يتبعه محل اقامتهم أو بتقديم الاخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة كما يعفون من العقوبات المقررة لأية جنحة تكون قد وقعت منهم في سبيل الحصول على تلك الأشياء .

مادة ٣١ (أ) (١) - يعنى من العقاب كل من يحوز أو يحز بغير ترخيص أسلحة نارية أو ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المذكورة في تاريخ العمل بهذا القانون إذا قام بتسليم تلك الأسلحة والذخائر الى مكتب البوليس الواقع في محل اقامته خلال مدة تنتهى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ كما يعنى كذلك من العقوبات المترتبة على سرقة الأسلحة والذخائر أو على إخفاء تلك الأشياء المسروقة .

ولا يسرى هذا الاعفاء على كل من تم ضبطه حائزا أو محزرا للأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون .

مادة ٣١ (ب) - يعاقب كل عمدة أو شيخ تضبط في دائرته أسلحة أو ذخائر لم يسلمها حائزها تنفيذا لأحكام المادة السابقة بغرامة قدرها أربعون جنيها إذا ثبت علمه بوجودها ولم يبلغ عنها وتتعدد الغرامات بقدر عدد الأسلحة المضبوطة .

مادة ٣١ (ج) - تصرف بالطريقة الادارية مكافأة مالية قدرها عشرون جنيها لكل شخص يرشد عن سلاح أو أكثر من الأسلحة الصالحة للاستعمال أو ذخائر أو مفرقات ولم تسلم تطبيقا لأحكام المادة ٣١ (أ) متى

(١) اضيفت المواد ٣١ (أ) ، ٣١ (ب) ، ٣١ (ج) بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٤٥ .

أدى ارشاده الى ضبط هذه الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات وصدر الحكم بالادانة فيها طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٣٢ — يكون لموظفى قسم الرخص بمصلحة الأمن العام الذين يندبهم وزير الداخلية صفة مأمورى الضبط القضائى فى تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذا له ولهم ولسائر مأمورى الضبط القضائى حق دخول محال صنع الأسلحة والذخائر أو اصلاحها أو الاتجار بها لفحص الدفاتر وغيرها للتحقق من تنفيذ هذا القانون واجراء التحريات اللازمة فيما يتعلق ببيع الأسلحة .

م ٣٣ — (١) يكون رسم الترخيص أربعمائة قرش عن السلاح الأول ، فاذا تعددت الأسلحة يكون الرسم مائتى قرش عن كل سلاح آخر ، ويكون الرسم مائة قرش عن الترخيص المؤقت للسائحين .

ويكون رسم التجديد ثلاثمائة قرش عن السلاح الأول ومائة وخمسين قرشا عن كل سلاح آخر .

وتسرى هذه الرسوم على الأشخاص المعفيين من الحصول على الترخيص طبقا للمادة ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه عدا من يصدر باعفائهم منها قرار من وزير الداخلية .

مادة ٣٤ — يفرض رسم قدره خمسون جنيها عن رخصة الاتجار بالأسلحة أو ذخائرها أو صنعها وتجدد كل سنة برسـم قدره خمسة جنيهات .

كما يفرض رسم ترخيص لاصلاح الأسلحة قدره خمسة جنيهات ويجدد برسـم قدره جنيه .

مادة ٣٥ — على الأشخاص المرخص لهم فى الاتجار فى الأسلحة والذخائر أو فى استيرادها أو اصلاحها أو صنعها أن يخطرأوا المحافظة أو المديرية

(١) الفقرتان ١ ، ٢ منها معدلتان بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ .
الجريدة الرسمية عدد ٢٣ فى ١٩٧٤/٦/٦ .

يكتتاب موسى عليه يعلم وصول خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون بجميع البيانات اللازمة عن محل تجارتهم وعن الأسلحة والذخائر الموجودة بها وتعطى لهم رخص طبقا لهذا القانون فاذا لم يقدم الاخطار في الميعاد اعتبرت تلك الرخص ملغاة .

مادة ٣٥ - مكررا (١) تعتبر أسلحة نارية في حكم المواد الواردة بالباب الثاني والمواد ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ من الباب الثالث أو أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ ، ٣ ويعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالنسبة للاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بنفس العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن عن الأسلحة النارية الكاملة .

مادة ٣٦ - يلغى الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٥ بتنفيذ جدول الأسلحة والأدوات والذخائر المرخص بإدخالها في القطر المصري ولائحة البوليس المختصة بالاتجار بها وكذلك القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها .

مادة ٣٧ - على وزراء الداخلية والعدل والشئون البلدية والقروية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير الداخلية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر القبة في ٨ ذى القعدة سنة ١٣٧٣ - ٨ يوليو سنة ١٩٥٤ .

ثانيا - الجداول

جدول رقم (١) (١)

* * *

جدول رقم (٢)

الأسلحة النارية غير المشخصة

الأسلحة النارية ذات الماسورة المصقولة من الداخل

* * *

جدول رقم (٣)

الأسلحة المشخصة

وينقسم هذا النوع الى قسمين :

القسم الأول :

(أ) المسدسات بجميع أنواعها •

(ب) البنادق المشخصة من أى نوع •

القسم الثانى :

المدافع والمدافع الرشاشة •

الباب الثالث

في التشرد

تمهيد

للتشرد مشكلات عديدة

يمكن تعريف التشرد بأنه « التبطل الاختياري عن العمل ممن لبس له مورد مشروع للعيش » • وحكمة تجريمه هي أن من حق المجتمع أن يدفع الإنسان الى العمل الشريف دفعا اذا كان يعوزة الحافز الشخصي اليه من سليقته أو من بيئته ، اذ أن المتبطل تبطلا اختياريا ، بغير مورد شريف للتكسب ، ماله الى الجريمة ان عاجلا أو آجلا ، هذا الى أنه يمثل القدوة السيئة لغيره من الأشخاص •

والتشرد مرض اجتماعي نكبت به أمم كثيرة بنسب متفاوتة ، خصوصا في المدن الكبرى • ومكافحته أمر دقيق متصل بمشكلات اجتماعية يثير علاجها عدة اعتبارات متضاربة • فهو متصل مثلا بمشكلة العمال المتعطلين ، اذ ينبغي التمييز بين المتعطل باختياره ، والمتعطل رغبا عنه ، ولكن كيف يمكن من الوجهة العملية وضع معيار حاسم ؟ •• ان الشخص سئ السمعة قد تسد في وجهه سبل العمل الشريف ••• فهل ينبغي اعتباره مسئولا عن تعطله أم لا ، من الوجهتين الأدبية والاجتماعية معا ؟

ثم ان التشرد وثيق صلة بمشكلة التسول وتنظيم الاجبان العام • فجميع الشرائع تعد المتسول متشردا ، ولكنها تضع مع ذلك نظما مختلفة للاحصان عن طريق الدولة وهيئات شتى ، فالى أى مدى ينبغي تشجيع هذا الاتجاه • ان منع كل معونة عن المتعطل قد يدفعه الى الطريق الوعر دفعا ، حين أن المعونة السخية قد تشجعه على التماذى في غيه واستمراء الكسل •

ومشكلة التشرد متصلة أيضا بمشكلة وضع فيصل بين المهن المشروعة وغير المشروعة ، وهو أمر ليس سهلا . فهل يخضع لأحكام التسول . وبالتالي التشرد - من يحترف عزف الموسيقى في الطريق العام ، ومن يستتر وراء سلعة تافهة يعرضها للبيع ، أو وراء بضع حركات بهلوانية ، أم لا يخضع أيهم لأحكامه ؟

كما تثير مكافحة التشرد موضوعا آخر هو مشكلة المفرج عنهم حديثا من السجون ، وتدير وسائل العمل الشريف لهم . وهذه مشكلة عويصة يعد استفعالها سببا هاما من أسباب التشرد ، كما يعد التشرد بدوره موردا هاما من موارد السجون . إن خريج السجن قد تسد في وجهه سبل العمل رغم توبته ، فهل نعدده متشردا أم لا ، وإلى أى مدى وعلى أى أساس ؟

فمشكلات التشرد والتعطل والتسول وامتهان المهن التافهة وعودة المذنبين التائبين الى المجتمع كلها متشابكة ؛ لا يكفي التشريع العقابي في علاجها ، بقدر ما تلزم لها نظم اجتماعية شتى ، ونشاط متواصل من هيئات يكون لها من الاخلاص في الخدمة والرغبة فيها ، والامكانيات الأدبية والمادية ، ما يمكنها من الاتصال بهذه المشكلات عن كثب لمحاولة تخفيف ويلاتها على المجتمع بروح انسانية واقعية مستتيرة . أما تسليط التشريع - بعقوباته القاسية أو الخفيفة - فأمر لا يغنى وحده في هذا الميدان ، وقد يزيد الداء العياء استفعالا ، خصوصا اذا كانت العقوبة الرئيسية فيه ، وهي الوضع تحت مراقبة الشرطة ، تتضمن معنى مطاردة المحكوم عليه في محل اقامته بما يعلق غالبا في وجهه أبواب العيش الشريف والصالح المأمول .

وقد تبانت الشرائع في نظرتها الى التشرد وتعددت فيها سبل الوقاية والعلاج ، بما يدفعنا الى القاء نظرة - ولو اجمالية - على مشكلاته في التشريع المقارن ، قبل أن ندرس أحكامه في تشريعنا المصري . وقد اخترنا للمقارنة شرائع دول أجنبية ثلاث وهي فرنسا ، إيطاليا وإنجلترا .

التشرد في فرنسا

نصت المادة ٢٧١ من قانون العقوبات الصادر في سنة ٨١١٠ على معاقبة المتشرد بالحبس من ثلاثة شهور الى ستة ، فضلا عن عقوبة تكميلية تطورت كثيرا ، فقد كانت في مبدأ الأمر هي الوضع تحت مراقبة البوليس لمدة طويلة بعد الافراج عن المتهم (من خمس سنوات الى عشرة) ، ثم صدر في سنة ١٨٣٢ قانون استبدل هذه العقوبة الأخيرة بعقوبة وضع المحكوم عليه تحت تصرف الحكومة ، اما لازمالة الى مكان للعمل أو لتسليمه الى شخص مقتدر يقبل تسلمه . ثم أعيدت عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس ، وظلت مطبقة من جديد حتى سنة ١٨٨٥ حين صدر قانون نص في المادة ١٩ منه على نظام حظر الإقامة في مكان معين *L'interdiction de séjour* مع جواز الجمع بينه وبين الحبس ، وجواز تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة ، بما قد يقتضى انقاص مدة عقوبة حظر الإقامة أو استبعادها كلية .

كما تنص المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات الفرنسي على جواز إبعاد المتشردين الأجانب خارج الأراضي الفرنسية .

وقد أنشئت هناك مكاتب للتخديم يستعين بها العاطلون على إيجاد أعمال لهم ، وصناديق للتأمين ضد البطالة بقانون صادر في ١٩ مايو سنة ١٨٩٤ بمقتضاه يدفع العامل أثناء مدة عمله جزءا ضئيلا من مرتبه كضمان لآعائه عند التعطل ، ولم تأت هذه الصناديق بنتائج مشجعة كثيرا ، بل كانت حافزا لبعض الناس على التمادى في التعطل .

وأنشئت هناك أيضا ملاجئ للضيافة الليلية *Hospitalité de nuit* ولم تنجح بدورها كثيرا ، لعدم مراعاة الاعتبارات الصحية ولا الخلقية فيها على الوجه المطلوب . كما أنشئت عدة جمعيات لرعاية المفرج عنهم من المسجونين بزيارتهم والحقهم بما يناسبهم من أعمال فور الافراج عنهم ، فضلا عن ايوائهم الى حين تدبير عمل مناسب لهم . وقد نجحت هذه الجمعيات أكثر مما نجحت صناديق التأمين ضد البطالة ، وملاجئ (م ١٩ - قانون العقوبات التكميلي)

الضيافة الليلية • وحذا لو أنشئت جمعيات مماثلة في بلادنا تحت اشراف
وزارة الشؤون الاجتماعية أو الهيئات المحلية •

التشرد في إيطاليا

تعد إيطاليا من البلاد المنكوبة بداء التشرد على نطاق واسع • وقد
نص قانون عقوبات سنة ١٨٩٥ على عدة اجراءات خاصة بالمتشردين في
المواد من ١٠٥ الى ١٠٩ ، أهمها الانذار الواقى ، وهو تنبيه يصدر من
رئيس المحكمة المختصة الى المتشرد بأن يبحث له عن عمل وأن يختار مهنة
حقيقية يتعيش منها ، وأن يسلك سلوكا حسنا • فإذا لم يجد الانذار
معه نفعا أوقع القاضى عليه عقوبة الحبس أو الموطن القهرى
domicilio coatio لمدة من سنة الى خمس سنوات • وهذا الموطن
يكون في المعتاد بعيدا عن موطنه الأصلي ، أو في إحدى جزر بحر
الأدرياتيک أو البحر الأبيض ، فهو نفي مؤقت بحكم قضائي •

ثم صدر في ٣٠ يونيه سنة ١٨٩٨ قانون أعطى الاختصاص بإصدار
أحكام الموطن القهرى الى لجان في المديريات تشكل برئاسة وزير ، ومن
جملة أعضاء بعضهم من القضاة وبعضهم الآخر من رجال الادارة •
وتستأنف أحكامها أمام لجنة عليا تشكل من عدد أكبر من القضاة
ورجال الادارة ، واثنتين من المواطنين تنتخبهما الهيئة التشريعية •

وفي ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦ صدر هناك أحدث قانون خاص بالتشرد
والاستيابة ، وقد أجاز بالنسبة للمتشردين اتخاذ أحد الاجراءات الأربعة
الآتية :

أولا : توجيه انذار diffida من قائد شرطة المنطقة الى المتشرد
بأن يظل نافذا لمدة سنتين •

ثانيا : الاعادة الى الموطن الأصلي . L'impatrio بقرار مسبب من
قائد شرطة المنطقة لمدة ثلاث سنوات ، اذا صدرت من المتهم أفعال من
شأنها أن تعرض للأمن العام أو الآداب العامة •

ثالثا : المراقبة الخاصة La sorveglianza speciale ويحكم بها القاضى على من يخالف الانذار ، لمدة من خمس الى ست سنوات .

رابعا : تحديد محل الإقامة L'obbligo del luogo determinato ويحكم به القاضى لمدة من سنة الى خمس سنوات ، بناء على طلب من قائد بوليس المنطقة . وتستتبع هذه العقوبة حرمان المحكوم عليه من حقوقه السياسية وبعض حقوقه المدنية ، لمدة خمس سنوات تالية لاقضاء العقوبة الأصلية .

هذا الى أن القانون الايطالى يعاقب على التسول (فى المادة ٢٧٠ من تشريع سنة ١٩٣٥) بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر . وقد تصل الى ستة فى أحوال خاصة . كما يعاقب من يستخدم للتسول قاصرا تقل سنه عن ١٤ سنة ، أو شخصا غير مسئول جنائيا ، اذا كان خاضعا لسلطانه ، بالحبس مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات .

التشرد فى انجلترا

قسم القانون الانجليزى المتشردين الى ثلاث فئات : -

- تشمل الفئة الاولى الكسالى والخارجين عن النظام ، وهذه عقوبتها السجن مع العمل الشاق مدة لا تزيد على ثلاثة شهور .

- وتشمل الفئة الثانية المهمل ، ومن يحترفون التنجيم وقراءة الطالع ، ومن ليست لهم اقامة مستقرة ، ومن تصدر منهم أفعال تنم عن رغبة ارتكاب الجرائم كحيازة بعض الأسلحة أو أدوات لفتح الأقفال . وعقوبة هذه الفئة هى السجن مع العمل الشاق لمدة ستة شهور .

- وتشمل الفئة الثالثة المتشردين غير القابلين للإصلاح ، كالمشاغبين منهم والهاربين من أمكنة الحجز القانونى والعائدين للتشرد ، والذين قاوموا بالعنف عملية القبض عليهم . وعقوبة هذه الفئة هى السجن الى سنة مع جواز الجلد للذكور (١) .

(١) ٢٧٦ م من لقانون الانجليزى . راجع كنى ص ٣٢٠ - ٣٢٣ .

kenny : Outlines of Criminal Law.

ولمكافحة التشرد أنشئت هناك منازل للعمل بمعرفة اتحادات تسمى Poor Law Unions بإشراف الحكومات المحلية ، وتملك أيضا بعض ملاجئ ومستشفيات ، وموردها الأساسي من ضريبة تسمى ضريبة الفقراء . كما توجد ملاجئ ليلية Common Lodging Houses يبيت فيها الفقراء لقاء أجر زهيد ، وأخرى يبيتون فيها دون أجر ، وتعنى بإصلاحهم وارشادهم .

وأنشأ جيش السلام Armée de Salut وهو هيئة للخدمة الاجتماعية ، ملاجئ خاصة لقاء أجر زهيد ، وتعنى أيضا بتعويد النزلاء على العمل . كما أنشئت مصانع خاصة يعملون فيها ومستعمرات زراعية Hadleighs ، وجمعيات متعددة للعناية بالمرج عنهم حديثا من السجون . ووضعت نظم شتى للإحسان الحكومى على الفقراء والمعدمين والمحتاجين للمعونة المادية والأدوية ، ولنح بطاقات خاصة لهم للعمل كبائعين جائلين للثقاب والزهور وبعض السلع الأخرى . وهذه النظم لم تسلم من النقد ، اذ يرى البعض أن المبالغة في السخاء على المتشردين وتقديم المعونات الكثيرة لهم شجعتهم على التماهى في غيهم ، وشجعت غيرهم على الاقتداء بهم ، فارتفعت نسبة التشرد هناك الى مدى لم تبلغه في أى بلد آخر (١) .

ويعاقب تشريع انجليزى صادر فى سنة ١٨٢٤ ومعدل فى سنة ١٨٧١ على التسول بالجس مع العمل الشاق . وفى حالة العود تكون مدة الجس من ثلاثة أشهر الى سنة فضلا عن الجلد للذكور .
تطور التشريع فى مصر

بدأت مشكلة التشرد تجتذب نظر الشارع المصرى منذ أمد طويل ، ومعها مشكلة الاشتباه . فمنذ سنة ١٩٠٨ أصدر القانون رقم ٢ بشأن

(١) راجع رسالة لايمار فلكيه Aymard Vaquier عن « تشرد البائسين » : تولوز ١٩٠٢ ص ١١٥ ، وأخرى عن « التشرد فى مصر وعلاجه » لمحمد العزيز عبد الرازق صبرى - القاهرة ١٩٤٣ ص ١٩١ .

الأحداث المشردين ، تلاه في سنة ١٩٠٩ قانون النفي الإداري (١) رقم ١٥ الخاص بوضع بعض الأشخاص المشتبه فيهم تحت رقابة البوليس (٢) ، ثم القانون رقم ١٧ الخاص بالتشرد .

وفي سنة ١٩٢٣ صدر القانون رقم ٢٤ بتشريع موحد لطائفتي المتشردين والمشتبه فيهم معا ، ظل يحكم هذه الجرائم الى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بخصوص نفس الطائفتين ، كما صدر المرسوم بقانون رقم ٩٩ من نفس العام بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس . وقد نصت المادة ١٧ من أولهما و ١٩ من ثانيهما على إلغاء ما يخالف أحكامهما من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ وبالتالي فإن بعض أحكام هذا القانون الأخير لا تزال نافذة ، ما دامت لا تتعارض مع ما يقابلها من أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، الذي ينظم - بصفة أساسية - أحكام التشرد والاشتباه حاليا .

وقد صدر التشريعان معا في شهر أكتوبر من سنة ١٩٤٥ ، عندما شرعت الحكومة القائمة في إلغاء الأحكام العرفية ، التي كانت معلنة بسبب الحرب العالمية الثانية . وكان صدورهما فيما بين أدوار انعقاد مجلس النواب ، وبسبب وجل سلطات الأمن مما كانت تتوقعه من اضطراب في الأمن عند إلغاء هذه الأحكام ، والافراج عن الكثيرين من المعتقلين من أصحاب السوابق .

ولعل في ظروف اصدارهما ، وطريقة وضعهما ما يملأ المآخذ الكثيرة التي تؤخذ عليهما ، من ناحية اتساع نطاق التجريم الى حد غير مألوف

(١) وكان النفي طبقا له يتم بقرار من لجنة إدارية يرأسها المدير أو المحافظ - بحسب الأحوال - الى نقطة المحارق في الواحات الخارجية .
(٢) وكان ينص أيضا على أن كل شخص اشتهر عنه الاعتداء على الاعتداء على النفس أو على المال أو على التهديد بذلك يجوز وضعه تحت ملاحظة البوليس لمدة لا تتجاوز خمس سنين بقرار يصدر من لجنة مكونة من المدير أو المحافظ بصفة رئيس ، ومن رئيس المحكمة الأهلية والنيابة واثنين من الأعيان بصفة أعضاء ... (المزيد راجع جندى عبد الملك « الموبوءة الجنائية » ج ٥ ص ١٤٣ - ١٥١) .

والقسوة في العقاب ، مع عدم ملائمة أغلبية لمواجهة مشكلات التشرد
ولا الاشتباه مواجهة جديّة فعالة ، الأمر الذي يجعلهما بحاجة الى مراجعة
شاملة . وأهم من المراجعة الاكثار من المصانع والمستعمرات الزراعية التي
تخصص لتشغيل المحكوم عليهم في هذه الجرائم أو تلك على النحو الذي
أخذت به دول كثيرة ، طبقا لما أجملناه آنفاً .

التمييز بين التشرد والاشتباه

يختلف التشرد عن الاشتباه في خصائصه الرئيسية . فأولهما - كما
تقول محكمة النقض - هو « حالة فعلية تثبت للشخص كلما وقع ماديا
بحالة ظاهرة للحس والعيان في وضع من الأوضاع الواردة بالمادة الأولى ،
فهي توجد وتنقطع بوجود موجها المادى وانقطاعه . فمن تعاطى أعمال
القمار والتجيم فهو متشرد ، ومن ليست له وسيلة مشروعة للتعيش فهو
متشرد . وتلك حالة فعلية كلما وجدت تحتم بطبيعة الحال على حفظة
الأمن اثباتها وعمل ما ينبغى للاقلاع عنها ، ولا خيرة لهم في ذلك .

أما حالة الاشتباه فليست حالة فعلية ظاهرة للحس والعيان ، تثبت
للشخص وتلازمه لغشيانه فعلا ماديا وتنقطع بترك هذا الفعل المادى ،
وانما هي صفة خلقية معناها أن الشخص المتصف بها قد وقع منه في الماضي
أمر يستدل منها على أن له نفس مستعدة للأجرام ميالة اليه ، وأنه بهذه
النفسية خطر على المجتمع . فالاشتباه صفة . بخلاف التشرد فانه حالة
مادية ، كما أن علة الاشتباه هي خطر المشتبه فيه على الأمن العام ، أما علة
التشرد فهي مخالفة حسن الأخلاق ، أو مخالفة القانون مخالفة هي في ذاتها
ضيئيلة لا خطر منها على الأمن العام (١) .

وهذا لا ينفي في نفس الوقت أن جرائم الاشتباه وردت مع جرائم

(١) راجع نقض ١٩/١٢/١٩٣٢ القواعد القانونية جـ ٣ رقم ٦٠ ص ٨٤ .

التشرد في تشريع واحد ، أخضع النوعين معا لعقوبات متماثلة ، ولكنه أفرد لكل منهما بابا على حدة مخصصا المواد من ١ الى ٤ لأحوال التشرد. وعقابه ، والمواد من ٥ الى ٧ لأحوال الاشتباه وعقابه .

ولاستقلال هذه الأحوال عن تلك استقلالا تاما في طبيعتها ومقومات وجودها ، على النحو الذى بيناه ، رأينا أن نفرد الباب الحالى لجرائم التشرد وحدها ، والباب المقبل لجرائم الاشتباه ، بحيث نعالج في فصل أول من الباب الحالى أركان التشرد ، وفي فصل ثانٍ عقابه .

الفصل الأول في أركان التشرد

التشرد هو نوع من الحياة الخاملة *Modus vivendi* يعتبر القانون صاحبه خطرا على الأمن وصالح المجتمع الى الحد الذي قد يستوجب عقابه ، وقد عرفته محكمتنا العليا بأنه « القعود عن العمل والانصراف عن أسباب السعي الجائز لاكتساب الرزق » (١) . على أن مناط العقاب ليس في مجرد القعود عن العمل ، بل فيما يؤدي اليه بالضرورة من نشوء حالة خطرة ، بدلالة أن القعود المتعمد عن العمل لا يكفي لأن يعد تشردا ، ما دام هناك مورد آخر للرزق من ارث أو معونة ما . وفي نفس الوقت ان الاقبال على العمل لا ينفي التشرد اذا كان القانون لايعترف بمشروعيته كالتسول أو الشعوذة .

والمستفاد من نص المادتين ١ ، ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أنه يلزم للتشرد ابتداء بلوغ سن معينة ، فضلا عن شرط الذكورة في المتهم . كما يلزم ثانيا انتفاء كل وسيلة مشروعة للتعيش . ويلزم له ثالثا ركن أدبي مطلوب في كل مسئولية جنائية ، وهو ركن العمد في بعض الصور ، والاهمال في بعضها الآخر . وبذلك يقتضينا الكلام في أركان التشرد التعرض لثلاثة موضوعات ، سنخصص لكل منها مبحثا على حدة على النحو التالي : -

المبحث الأول : من المتشرد وجنسه .

المبحث الثاني : انتفاء الوسيلة المشروعة للتعيش .

المبحث الثالث : الركن الأدبي في التشرد .

(١) نقض ١٧/٢/١٩٤٧ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٣٠٤ ص ٢٩٤ .

المبحث الأول

سن التشرد وجنسه

سن التشرد

كانت المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه « لا تسرى أحكام التشرد على الأشخاص الذين تقل سنهم عن خمس عشر سنة ميلادية » . وظلت الحال على هذا النحو الى أن صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتشرد الأحداث ، وقد نص على أن أحكامه تسرى على كل من لم يبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة سواء فى الذكور أم الاناث .

وقد نص هذا التشريع الأخير أيضا (م ١٤) على أن يلغى كل نص فى القوانين الأخرى يتعارض مع أحكامه . والمستفاد من المدركة الايضاحية لمشروعه أن من بينها المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم ، والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتحريم التسول (م ١) وكلاهما كان يقضى بريان أحكامه على كل من بلغ الخامسة عشرة ميلادية من عمره .

وبذلك كان القول السائد هو أن تشرد البالغين يبدأ ببلوغ الثامنة عشرة من العمر لا قبل ذلك ، طبقا للرأى القائل بأن المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ قد تعدلت بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ ، وهذا هو الرأى الذى كان معمولاً به ، بالأقل فى البلاد التى كان يسرى فيها قانون الأحداث المشردين . ذلك أن هذا القانون الأخير ليس عام التطبيق على كل القطر ، بل كانت المادة ١٣ تنص منه على قصر تطبيقه على محافظاتى القاهرة والاسكندرية ، وتركت لوزير الشؤون الاجتماعية أن يقرر سريانه على غيرهما من البلاد التى يعينها بقرار منه .

وحكمة ذلك هى أن تشرد الأحداث على النحو المطلوب فى القانون كان لا يسترعى الاهتمام الا فى بعض المدن الكبرى ، وذلك بسبب تعدد المغيرات وأسباب الفساد الى المبدى الذى قد لا يوجد له نظير فى البلاد

الصغيرة والبيئات الريفية • هذا الى أن مكافحته تقتضى انشاء معاهد خاصة قد لا تتوفر في بعض المدن الصغيرة •

فالخلاصة أن تشرد البالغين كان يبدأ من سن الثامنة عشرة ميلادية في البلاد التي يسرى فيها قانون تشرد الأحداث ، ويبدأ من الخامسة عشرة في البلاد التي لا يسرى فيها ، والعبرة في السن تكون عند بدء تشرد المتهم لا عند وقت محاكمته •

أما قبل هذه السن فإن تشرد الأحداث كان يخضع للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ • وكان لا يطالب الحدث بالتكسب ، ولا بالسعى وراء الرزق ، كما يطالب المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ غير الحدث ، بل ان أساس تشرد الحدث هو انقطاع سبل الاتصال بالديه ، أو بالحياة العائلية ، وسواء أكان الانفصال قد جاء بارادة الحدث ، أم كرها عنه ، كما في ظروف وفاة الوالدين أو عند الطلاق •

ولذا فإن تشرد الأحداث لا يعد جريمة في أغلب الشرائع ، بل هو ظاهرة مؤسفة جدية يتدخل الشارع لحماية الحدث لا لعقابه ، وقد اتجه هذا الاتجاه تشرعنا الآنف الذكر فصرت أعماله التحضيرية بأن تشرد الأحداث لا يعد من قبيل الجرائم ، كما أن التدابير المقررة لهم لا تعد من قبيل العقوبات بل من التدابير الوقائية ، وأن طلب توقيعها لا يعد بمثابة دعوى جنائية ، الا أن الاختصاص بنظر قضايا تشرد الأحداث كان لمحكمة الأحداث التي تنظر جرائمهم المختلفة ، ويتبع في نظرها وفي طرق الطعن الاجراءات والمواعيد المقررة في مواد الجرح (م ٥ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩) •

* * *

وظل الحال على هذا الوضع الى أن ألغى القانون ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين بالمادة ٥٣ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث • وهذا القانون الأخير نص صراحة في مادته الأولى على أنه « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة

ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض للانحراف » .

كما نصت المادة الثانية منه على أنه « تتوافر الخطورة الاجتماعية للحدث اذا تعرض للانحراف في أى من الحالات الآتية :

١ - اذا وجد متسولا ، ويعد من أعمال التسول عرض سلع أو خدمات تافهة ، أو القيام بالعباب جهلوانية ، أو غير ذلك مما لا يصلح موردا جديا للعيش .

٢ - اذا مارس جمع أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات .

٣ - اذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو بافساد الأخلاق أو القمار أو المخدرات أو نحوها أو بخدمة من يقومون بها .

٤ - اذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت عادة في الطرقات أو في أماكن أخرى غير معدة للإقامة أو المبيت فيها .

٥ - اذا خالط المعرضين للانحراف أو المشتبه فيهم أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة .

٦ - اذا اعتاد الهروب من معاهد التعليم أو التدريب .

٧ - اذا كان مسمى السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو من سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابه أو عدم أهليته . ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أى إجراء قبل الحدث ولو كان من إجراءات الاستدلال الا بناء على إذن من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال .

٨ - اذا لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا عائل مؤتمن » .

وهكذا أحسم هذا القانون الجديد كل نقاش حول بدأ تشرد البالغين الذى أصبح لا يبدأ في جميع المحافظات وفي كل الأحوال الا من جاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية . وفي نفس الوقت يلاحظ أن حالات

أكثر من تلك التي عبر عنها قانون الأحداث بأنها تمثل مجرد « خطورة اجتماعية » هي في حقيقتها حالات تشرد صريحة لو وقعت من متهمين بالغين مثل التسول ، وجمع أعقاب السجائر ، وممارسة أعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو القمار أو تحوها . ومثل عدم توافر محل إقامة مستقر ، أو المبيت عادة في الطرقات ، أو انتفاء كل وسيلة مشروعة للتعيش (١) .

وبعبارة أخرى ان هذه الحالات ، أو الصفات ، أو مظاهر السلوك المتنوعة ، التي تكفي لقيام الخطورة الاجتماعية بالنسبة للحدث ، تكفي لأخذ البالغين بأحكام التشرد طبقا للقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على ما سيرد فيما بعد .

جنس التشرد

نصت المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على أنه « لا تسرى أحكام التشرد على النساء الا اذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة » . فالمرأة لا تعد متشردة لمجرد قعودها على العمل ولو لم تكن لها وسيلة للتعيش ، لأن النساء على حد تعبير محكمة النقض « ولو كن كبيرات صحيفات الأبدان لسن مطالبات بالتكسب والسعى ، اذ أن فقتهن تلزم بمولتهن أو ذوى قرابتهن على الوجه المقرر بالقانون . ولا يغض من هذا النظر ما قضت به المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من سريان أحكامه على النساء اذا ما اتخذن وسيلة غير مشروعة للتعيش ، كالسرقة أو التحريض على الفجور ، أو غير ذلك مما هو من هذا القبيل بتأذى بمسكنهن الأمن والنظام حتما » (٢) .

فالمرأة التي تقعد عن التكسب كلية لا تعد متشردة ، أما تلك التي تقدم على التكسب من وسيلة غير مشروعة — ولا تملك في نفس الوقت موردا آخر مشروعا — فتعد متشردة ، وذلك على عكس الرجل الذي يعد

(١) في شرح قانون الأحداث راجع مؤلفنا في « مبادئ القسم العام من التشريع العقابي » طبعة رابعة سنة ١٩٧٩ ص ٦٥٨ — ٦٨٣ .
(٢) نقض ١٩٤٧/٢/١٧ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٣٠٤ ص ٢٩٤

متشردا في الحالين (١) ، ولنا عودة الى ذلك في المبحث المقبل عندما نتكلم عن مدلول الوسيلة المشروعة للتعيش بالنسبة للجنسين معا .

ويختلف التشرد في هذا الشأن عن الاشتباه ، اذ تخضع لأحكام الاشتباه في التشريع الحالي - الرجال والنساء على حد سواء ، وبدون أية مغايرة بين الجنسين في نطاق التجريم ولا في عقابه .

المبحث الثاني

انتفاء الوسيلة المشروعة للتعيش

نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في فقرتها الأولى على أنه « يعد متشردا طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش » . ثم أوردت في فقرتها الثانية قائلة « ولا يعتبر من الوسائل المشروعة للتعيش تعاظم أعمال وألعاب القمار والشعوذة والعرافة وما يماثلها » . وفصاد هاتين الفقرتين أنه ، لا يمكن القول بتشرد المتهم ، يلزم توافر شرطين مجتمعين : -

أولهما : انتفاء كل مورد مالي له .

وثانيهما : قعوده عن العمل ، أو احترافه عملا غير مشروع .

وذلك على التفصيل الآتي :

أولا : انتفاء كل مورد للمتهم

ينتهي التشرد اذا كان للمتهم أى مورد مالي يفي بحاجياته الضرورية، حتى ولو كان هذا المورد غير مضمون ولا ثابت . فلا يعد متشردا من يعيش حالة علي صديق أو قريب ، أو من يتلقى اجسادا منتظما من جمعية خيرية أو من جهة بر . والعبرة دائما بالحالة الواقعية التي يكون عليها المتهم ، لا بطروف الماضي ولا باحتمالات المستقبل . وتقدير ما اذا كان مورد المتهم يفي بحاجياته الضرورية أم لا يخضع لقاضي الموضوع ، وهذه

(١) للمزيد راجع محمد اسماعيل يوسف « جريمة الشيك . تبديد المحجوزات للتشرد والاشتباه » ١٩٦٦ ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .

مسألة نسبية تتوقف على الظروف • ويكفى أن يفى المورد بحاجياته الشخصية دون حاجيات أسرته ، إذ أن التشرد صفة تلحق بالمتهم وحده ، وعدم الاتفاق على الأسرة لا يعد بذاته تشردا •

ومن له مورد مالى يفى بحاجياته لا يعد متشردا ، سواء اختار لنفسه التبطل أم احتراف مهنة غير مشروعة للتعيش ، بالإضافة الى مورده الخاص • فمن له وسيلتان للتعيش احدهما مشروعة والأخرى غير مشروعة لا يعد متشردا بحسب عبارة المادة الأولى الآتية الذكر ، لأنها قالت فى وصف المتشرد أنه « من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش » ولم تقل مثلا « من كانت له وسيلة غير مشروعة للتعيش » • والفارق واضح بين معنى كل من العبارتين •

ثانيا - قعود المتهم عن العمل أو احترافه عملا غير مشروع

الى جانب اتقاء المورد المالى ينبغى ، حتى يعد المتهم متشردا ، أن يقعد عن العمل أو أن يحترف مهنة غير مشروعة •

والقعود عن العمل هو القعود الاختيارى الذى له صفة الدوام ، لا التعطل المؤقت الذى لا خيار للانسان فيه • وقد وضحت ذلك المادة الأولى عندما نعت التشرد « عن كل صاحب حرفة أو صنعة حين لا يجد عملا » • والفرقة بين القعود الاختيارى عن العمل والقعود الاجبارى عنه ، أو بين التبطل والتعطل ، مسألة موضوعية ليست من اليسر فى شئ • فالمتهم بالتشرد يمكنه أن يدفع دائما بأن تعطله اجبارى لأنه لا يجد عملا ، والأصل فى الانسان أنه لا يتعطل عن العمل باختياره ، فعلى سلطة الاتهام تقى هذا الادعاء بأدلة تؤدى اليه •

وبين المتشردين نسبة كبيرة من أصحاب السوابق ، ومحور دفاعهم دائما أن أحدا لا يقبلهم فى عمل بعد مغادرتهم السجن رغم رغبتهم فيه ، وهو دفاع صادق فى الغالب ، فهل يعد تعطلهم اجباريا ، أم يسألون عنه على أية حال بحكم المسؤولية التى اقتضت فيما مضى ارسالهم الى السجن ؟ هنا تكمن فى الواقع واحدة من أخطر مشكلات التشرد من الناحية الاجتماعية وأجدرها بالعناية •

والرأى فى نظرنا هو أن مثلهم لا يخضع لأحكام التشرد ، إذ أن
الغلطة السابقة قد دفعوا ثمنها بالمدة التى قضوها فى تنفيذ العقوبة من
جهة ، ولأن بعضهم قد يكون تاب توبة حقيقية من جهة أخرى ، فلا محل
لأن يطاردهم المجتمع حتى النهاية لغير ذنب جديد • ولكن لا حائل يحول
دون أخذهم فى النهاية بأحكام الاشتباه إذا توافرت شروطه ، إلا أن هذا
موضوع آخر •

أما احترام عمل غير مشروع : فمقتضاه امتهان مهنة أو حرفة تخالف
القانون الوضعى أو الناموس الخلقى ، فلا يلزم فيها بحسب الرأى السائد
أن تكون جريمة فى ذاتها • ولعل عبارة « الوسائل المشروعة » التى
استعملها الشارع المصرى فى وصف تكسب الانسان أكثر اتفاقا مع عذا
التأويل الواسع ، خصوصا وقد ضربت المادة الأولى أمثلة للوسائل غير
المشروعة « بتعاطى ألعاب القمار والشعوذة والعرافة » • وهذه ليست
جرائم فى ذاتها ما لم تتوافر فيها أركان النصب ، يضاف الى ذلك عبارة
« وما يماثلها » فانها تركت باب القياس مفتوحا للقاضى •

ومن هذا القياس التسول : على أن جريمة التشرد فى صورتها القائمة
على التعويل فى كسب الرزق على التسول لا تتم من مجرد ضبط الشخص
وهو يرتكب فعل الاستجداء من الغير الذى يكون جريمة التسول ،
بل انها تستلزم - بالإضافة الى توافر شرطى السن والجنس - أن تتصرف
ارادة الجانى الى احترام تلك المهنة غير المشروعة وممارستها بالفعل على
وجه يتحقق به هذا المعنى •

وإذا اقترن التسول بجريمة التشرد فانها يكونان معا جريمتين وإن
تميزت كل منهما عن الأخرى إلا أنهما يرتبطان ببعضهما البعض ارتباطا
لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة
المقررة لأشدهما عملا بالمادة ٣٣/٢ • وعقوبة جريمة التشرد بالمقارنة
على العقوبة المقررة لجريمة التسول هى الأشد •

وذلك لأن عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس التى يحكم بها

في جريمة التشرد تعتبر ماثلة لعقوبة الحبس التي يحكم بها في جريمة التسول ، ولكنها أطول منها مدة (فهي من ستة أشهر الى خمس سنوات بالنسبة للمراقبة في التشرد ، حين أن عقوبة التسول هي الحبس الذي لا يتجاوز شهرين فقط) (١) •



ويلزم في هذه الوسائل غير المشروعة توافر ركن التعاطي بحسب تعبير النص وهو يشير الى الاحتراف أو المداومة والاعتiad • فلعب الميسر لا يكفي وحده للتشرد ، ولكن اتخاذه موردا وحيدا للرزق يكفي، وكذلك الشأن بالنسبة للعرافة وللتنجيم • وقد عرفت محكمة النقض لعب الميسر بأنه كل لعب يغلب فيه الحظ على المهارة ، أو كل لعب يكون الربح فيه موكولا للحظ والمصادفة ، حتى ولو كان فيه دخل كبير للاستعداد. الشخصى ، متى كان نصيب المصادفة فيه أعظم (١) • أما التنجيم فمن صورة قراءة الكف وخط الرمل وحساب الودع والورق ، بشرط الاحتراف وانتفاء أى مورد آخر للرزق •

والتمييز بين الوسيلة المشروعة للتعيش وغير المشروعة مسألة موضوعية وقد يتردد فيها رأى أحيانا • فالتسول مثلا وسيلة غير مشروعة، فضلا عن أنه جريمة وكذلك القوادة والدعارة على أية صورة كانت ، وأيا كان دور الجاني فيها • وبعض هذه الوسائل قد يكفي لمساءلة الجاني عن جريمة أخرى غير التشرد كالتسول مثلا كما سلف القول •

ولكن بعض المهن أثار نوعا من التردد • مثل عزف الموسيقى في الطريق العام ، وعرض سلعة تافهة للبيع كورقة نصيب • هذا وقد قضت محكمة النقض بأن مهنة « القراداتى » لا تعد تشردا ولا استجداء •

(١) نقض ١٩٧١/١٠/١٠ أحكام النقض س ٢٧ رقم ١٦٤ ص ٧٢٢ •
وراجع نقض ١٩٦٣/٣/٥ س ١٤ رقم ٣٥ ص ١٦٢ •
(٢) نقض ١٩٠٤/٥/٢١ المجموعة الرسمية س ٦ ص ٢ و ١٩٠٨/٥/٢٠ •
الحقوق س ٢٤ ص ٧١ •

مستورا ، بل ان عمله يقتضى مجهودا ومثابرة (١) . كما قضى بعض المحاكم بأن الألعاب « السيمائية » تعد وسيلة مشروعة للتعيش اذ تقتضى نوعا من خفة اليد والمهارة الفنية (٢) .

كما لا يعد تشردا احترام مسح الأحذية فى الطريق أو أية مهنة تقتضى ترخيصا ، حتى ولو كان محترفا لا يحمل الترخيص المطلوب .

وقضى حديثا بأن فنون الغناء الشعبى فى الموالد والأعياد أعمال فنية صادقة مقصودة لذاتها وأنها وسيلة تعيش مشروعة ، وليست استجداء مستورا ولا تشردا (٣) . والتنويم المغناطيسى يعتبر علما معترفا به لذا لا يعد احترامه تشردا . وتعد مهنة التوسط فى الزواج مشروعة ، وقد اعترف بعض المحاكم المدنية بعدم مخالفتها للنظام العام ولا لحسن الآداب .

ويرى جارسون أنه ليس للقاضى أن يعتبر الوسيلة غير مشروعة الا اذا كانت تكون جريمة فى التشريع العقابى نفسه (٤) . ويرى جاردو أن الوسيلة تكون غير مشروعة اذا كانت تخالف أى نص فى النظام القانونى برمته ، فما لم يوجد نص صريح يحرمها فهى وسيلة مشروعة ، ولو عارضت المفاهيم الأخلاقية أو الاجتماعية السائدة (٥) .

وكذلك الشأن لو عارضت الوسيلة نصا صريحا فى القانون المدنى أو التجارى أو الإدارى فما دام السلوك ليس مؤثما من الناحية الجنائية فلا يتوافر التشرد وهو ما نراه أولى بالاتباع ، وأكثر التما مع مفهوم التشرد وحكمة تجريمه .

(١) نفض ١٩٣٤/١/١١ المجموعة الرسمية س ٣٥ عدد ١٤ ص ١٤٩ .

(٢) النيا الابتدائية فى ١٩٤٢/٢/١ .

(٣) نفض ١٩٦٥/٢/٩ أحكام النفض س ١٦ رقم ٢٧ ص ١١٤ .

(٤) جارسون فى تعليقه على قانون العقوبات الفرنسى م ٢٧٠ فقرة ٦٣

(٥) جاردو فى شرح قانون العقوبات الفرنسى ج ٥ فقرة ١٧٧٣ ومن

هذا الراى عوض محمد . المرجع السابق ص ٨٨ - ٨٩ .

(م ٢٠ - قانون العقوبات التكملى)

وسيلة التعيش غير المشروعة للمرأة

قلنا ان مجرد التبطل لا يكفي لاعتبار المرأة متشردة ، وانما يلزم لها أن تتخذ وسيلة للتعيش غير مشروعة ، وقد نصت على ذلك صراحة المادة الرابعة من المرسوم بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . حين يكفي مجرد التبطل الارادى للرجل لأن يعده متشردا ، اذا لم يكن له أى مورد مالى يفي بعاجياته .

وجميع وسائل التعيش غير المشروعة للرجل غير مشروعة للمرأة أيضا . الا أن هناك وسيلة غير مشروعة أثارت شيئا من التردد بالنسبة للمرأة من حيث مدى كفايتها في اعتبارها متشردة وهي احتراف الدعارة ، أى اباحة المرأة نفسها لمن يطلبها في مقابل مبلغ من المال . وقد استقر قضاء النقض على أن احتراف المرأة للدعارة يعد تشردا اذا توافر له شرطان مجتمعان :

أولهما : أن يكون الاحتراف بقصد الارتزاق ، أى أن يكون وسيلة للتعيش على حد تعبير المادة الرابعة من هذا المرسوم بقانون . وذلك كما لو أدارت مثلا منزلها للدعارة لهذا السبب . لهذا قضى بأنه اذا كانت النياية قد رفعت الدعوى على المتهمه بأنها وجدت متشردة ، اذ أنها اتخذت لنفسها وسيلة غير مشروعة للتعيش بأن امتنعت الدعارة السرية ، فأدانتها المحكمة الابتدائية لا على أساس مجرد امتناعها الدعارة السرية ، بل أيضا لما ثبت لديها من أن المتهمه كانت تدبر منزلا لها ، الأمر الذى يكون جريمة معاقبا عليها في القانون وأيدتها المحكمة الاستئنافية في ذلك ، فانها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون (١) .

وثانيهما : أن يثبت أنه ليس للمرأة مورد آخر للرزق غير الدعارة . فاذا كان لها مورد مشروع ، الى جانب آخر غير مشروع كالدعارة ، فقد انتهى التشرد ، لأنه يتطلب بحسب المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن تكون الحرفة غير المشروعة هى وحدها وسيلة

(١) نقض ١٩٤٩/١/١٠ احكام النقض س ١ رقم ٢٤ ص ٦٦ .

التعيش ، وتنطبق بالتالى أحكام قوانين الدعارة اذا توافرت أركانها ، دون التشرد .

— لذا قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الحكم المطعون فيه قد أدان امرأة بالتشرد اعتمادا على ما قاله من ضبطها مع رجل فى حالة مربية بمنزل يدار للدعارة السرية ، وكان المستفاد من الحكم أن هذه المرأة تعول فى معاشها على مساعدة مالية يسديها لها أخوها ومطلقها شهريا ، لا على ما تحصل عليه من طريق الدعارة ، فانه يكون قد أخطأ (١) .

— كما قضت بأنه لا تصح ادانة المتهمه بالتشرد اذا كان ما وقع منها هو أنها ساكنت رجلا معينا فى منزل واحد اتصلت به وتكفل بالنفقة عليها (٢) .

— وأنه اذا كان الحكم ، الذى أدان المتهمين فى جريمة التشرد لاتخاذهم وسيلة غير مشروعة للتعيش ، اقتصر على استفادة حالة التشرد من وجود رجل مع احدى المقيمات بالمنزل ، وهما من أصحاب المنزل مما لا يمكن أن يفيد بذاته أنهم يتعيشون مما يكسبونه من محل أعدوه وأداروه على خلاف القانون ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان متعينا نقضه (٣) .

— كما قضت فى تاريخ أحدث مما تقدم أنه اذا كانت المحكمة قد اعتبرت الطاعنة فى حالة تشرد ، وأدانتها بهذه الجريمة لمجرد احترافها للدعارة ، دون بحث لما تقول به من وجود وسيلة أخرى مشروعة للتعيش ، فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون (٤) .

(١) نقض ١٩٤٨/٦/٨ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦٢٦ ص ٥٩٤ .
(٢) نقض ١٩٤٨/١٢/٢٠ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٧٣٦ ص ٦٩٥ .

(٣) نقض ١٩٤٩/١/٢٤ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٠١ ص ٧٥٩ .
(٤) نقض ١٩٥٦/١/٢ أحكام النقض س ٧ رقم ٥ ص ١١ . وراجع فى هذا الموضوع أيضا نقض ١٩٤٧/٢/١٧ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٣٠٤ ص ٢٩٤ و ١٩٦٣/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٤ رقم ١١٨ ص ٦٤٦ .

التشرد جريمة مستمرة

مناطق العقاب في التشرد هو حالة لها طابع من الدوام ؛ ولو لفترة من الوقت ، يكون المتهم خلالها اما قاعدا عن العمل واما محترفا عملا غير مشروع ، فهو لهذا جريمة مستمرة ، فلا يعد من جرائم الاعتداء ، ولا من الجرائم الوقتية المتتابعة ، ويخضع من ثم لما تخضع له من قواعد كافة الجرائم المستمرة استمرارا متجددا . فلا يبدأ نقاد الدعوى عنه الا من وقت انقطاع حالته . ولا تحول محاكمة المتهم عنه من العودة الى محاكمته من جديد عن فترة التشرد اللاحقة للحكم السابق ، وتحويل دون محاكمته عن كل الفترة السابقة عليه . ويسرى كل قانون جديد على فترة التشرد اللاحقة لصدوره فقط اذا كان أسوأ للمتهم . ويسرى بأثر رجعى على حالة التشرد السابقة على صدوره اذا كان أصلح للمتهم . كما هي القاعدة المقررة (م ٢/٥ ع) .

وانما يلزم أن تقوم حالة التشرد عند ضبط المتهم ، لأن قيام حالة التشرد عند الضبط يعتبر ركنا فيها « واذا كان المرسوم الخاص بالتشردين والمشتبه في أمرهم لم ينص على هذا الركن صراحة ، فان ذلك مفهوم ضمنا من طبيعة الجريمة ذاتها ، ومن الطريقة التي عالجها بها القانون .

فهذا القانون لا يعاقب في جريمة التشرد على فعل ضار أو خطر بقدر ما يعاقب على حالة خطرة . فخطورة الحالة اذن هي مناطق التجريم في الواقع ، أما الفعل في ذاته - وهو الامتناع عن العمل الشريف - فليس على درجة من الخطر تستأهل التجريم . وكل قيمته تكمن في دلالاته ، وفي أنه في ظروف معينة يفصح عن خطورة صاحبه . وهذا يقتضى أن تكون الحالة الخطرة قائمة عند الضبط وعند طلب العقاب ، لأن الغاية من العقاب هي استئصالها ، فان كانت قد زالت فقد انتهى موجب العقاب .

ويؤيد ما نذهب اليه أن المادة الثالثة تنص على أنه يجوز للمحكمة بدلا من توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس ان تصدر حكما غير قابل للطعن بانذار المتشرد بأن « يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة

تشرد » • ومؤدى هذا النص أنه لا يجوز الحكم بالانذار ما لم تكن حالة التشرد قائمة ... فإذا كانت حالة التشرد قد زالت فقد زال الخطر وزال تبعاً لذلك موجب الانذار « (١) •

ونحن نرى أن هذا الرأى فى محله تماماً لنفس الأسانيد التى بنى عليها ، وهو يصدق على التشرد كما يصدق على الاشتباه ، خصوصاً ذلك منه القائم على محض الشهرة كما سيرد فيما بعد • ولا يتصور الشروع فى التشرد •

اثبات التشرد

كانت المادة السابعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تتطلب فى إثبات التشرد أن يكون بشهادة يوقع عليها فى القرى والبنادر من العمدة وشيخى القرية أو البندر ، ومن المأمور أو من يقوم مقامه ، وفى المدن من شيخ الحارة وشيخ القسم ومن المأمور •

وهذه الشهادة كانت تعد بمثابة قرينة قانونية على توافر التشرد الى أن يثبت المتشرد عكسها بكافة طرق الاثبات ، وبغير حاجة الى الطعن فيها بالتزوير • وكان يؤخذ على هذه الطريقة فى الاثبات عيان جوهريان : - الأول : أن اثبات عكس ما فى هذه الشهادة كان أمراً متعذراً ، لصعوبة العثور على من يشهد ضد ما قرره كتابة رجال الحفظ بغير أن يتعرض لغضبهم •

والثانى : أن الحصول على هذه الشهادة كان بدوره أمراً متعذراً فى بعض الأحيان • وذلك مثلاً اذا رفض المتشرد الافصاح عن مقره الأصلى ؛ وكان هذا المقر مجهولاً بما يتعذر معه الرجوع الى رجال الحفظ فيه • فكان التشرد لا يثبت عندئذ حتى ولو اعترف المتهم بتشرده ، أو حتى لو توافرت عليه القرائن والأدلة الكافية •

ولذلك عدل التشريع الحالى عن هذا النظام ، وأصبح التشرد يخضع

(١) راجع عوض محمد • المرجع السابق ص ٩٧ - ٩٩ •

للقاعدة العامة في اقتناع القاضي بما قد يستريح اليه وجدانه من الأدلة
المقدمة في الدعوى (م ٣٠٢ اجراءات) ، وعند الشك يحكم بالبراءة
(م ٣٠٤) *

المبحث الثالث

الركن الأدبي في التشرد

هل التشرد جريمة عمدية أم غير عمدية ؟ سؤال قد تثير الاجابة عليه
بعض التردد ، وتذهب غالبية الفقه الفرنسي الى اعتبار التشرد جريمة عمدية
دائما ، حين يميل جارسون Garsson الى اعتباره جريمة غير عمدية تتوافر
بمجرد الخطأ ، أو باهمال المتشرد في تفادى الموقف الذى آل اليه (١) . ونحن
نرى أن الركن المعنوى هنا يتوقف في الواقع على صورة النشاط المادي
المسند الى المتهم ، ولذا ينبغي في التشرد التمييز بين صورتين مختلفتين
لهذا النشاط : -

- أولاها صورة القعود الارادى عن العمل ، اذا لم يكن للمتهم
مورد للرزق . وهذه صورة سلبية يكفي فيها مجرد اهمال المتهم في البحث
عن مورد مشروع للتكسب ، فهي من صور الخطأ غير العمدى أو الابهمال،
الذى يلزم فيه - ويكفى لتوافره في نفس الوقت - علم المتهم بأن حالته
مخالفة لما يتطلبه منه القانون ، ولو لم تنصرف ارادته فعلا الى تحقيق
هذا الوضع المخالف في النهاية له ، مع عدم بذل أى مجهود لانهاء هذا
الوضع .

- وثانيتهما صورة احتراف مهنة غير مشروعة كالتسول أو القوادة ،
اذا لم يكن للمتشرد مصدر آخر مشروع للتكسب . وهذه صورة ايجابية
يلزم لها توافر القصد الجنائي العام المطلوب في كل جريمة عمدية . فينبغى
هنا أن تنصرف ارادة الجاني الى احتراف هذه المهنة ، وأن يحترفها بالفعل ،

(١) جارسون في تعليقه على قانون العقوبات الفرنسي م ٢٠٧ فقرة

مع علمه بأنها غير مشروعة ، وأن القانون يجرم حالته بوصفها تشردا (١) •
والعلم بالقانون مفترض على أية حال لا سبيل الى نفيه • ولا يلزم هنا
أي قصد خاص كما لا يعتد بالبائع على التشرد •

ما ينفي مسئولية التشرد

لا ينفي مسئولية التشرد اذا الا كل ما ينفي المسئولية الجنائية بوجه
عام وسواء أكانت الجريمة عمدية أم غير عمدية ، وهو انتفاء الادراك
أو انتفاء الارادة •

وينفي الادراك الجنون ، فالمجنون لا يعد متشردا مهما انتفت لديه
وسائل التكسب • وينفي الارادة الاكراه أو الضرورة ، ولذا كان المريض
العاجز عن التكسب لا يعد متشردا • ومثله الهرم الذي جاوز سن التكسب
وأصبح من حقه على المجتمع أن يستريح في مكان ما • وكذلك الشخص
الذي بذل غاية الجهد في البحث عن عمل فلم يوفق لأي سبب كان ، فهو
ليس متشردا لانتفاء حرية في الاختيار ، ولانتفاء الاهمال ، ولا مسئولية
جنائية بغير عمد ولا إهمال •

(١) للمزيد راجع عوض محمد • المرجع السابق ص ٩٩ - ١٠١.
ومحمد عزمي البكري في مؤلفه عن « جرائم التشرد والاشتباه » ١٩٧٨:
ص ٣٢ ومحمد إسماعيل يوسف • المرجع السابق ص ٢١٠ - ٢١٢ •

الفصل الثاني في عقاب التشرّد

التشرّد لأول مرة

يعاقب على التشرّد بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن خمس سنوات (م ١/٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥) •

ويجوز للقاضي ، بدلا من توقيع هذه العقوبة ، أن يصدر حكما غير قابل للطعن بإصدار التشرّد بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرّد (م ١/٣ من نفس المرسوم بقانون) • فكأن الشارع قد رسم بهذين النصين عقوبتين أصليتين للتشرّد لأول مرة : أولاها هي الوضع تحت مراقبة البوليس ، وثانيتهما هي ائذار التشرّد بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرّد ، وذلك بالخيار للقاضي ، وبغير امكان الجمع بينهما •

المود للتشرّد

إذا عاد المتشرّد الى تشرّده بعد وضعه تحت مراقبة البوليس فإن عقوبته تصبح هي الحبس مع الوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات (م ٢/٢) • أما إذا عاد الى تشرّده ، بعد ائذاره بأن يغير أحوال معيشته في خلال الثلاث السنوات التالية ، فإن عقوبته تصبح هي الوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن خمس سنوات (م ٢/٣) •

تبويب

يبين من النصوص الأتفة الذكر أن قانون المتشردين والمشتبه فيهم يعرف ثلاث عقوبات أصلية (مشتركة بين جرائم التشرّد والاشتباه معا) : أخفها هي ائذار المتشرّد بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرّد ، يليها ارتفاعا الوضع تحت مراقبة البوليس ، وأشدّها الحبس • إذا

سنعرض لها تباعا مخصصين لكل منها مبحثا على حدة ، بالترتيب الآتف
الذكر .

المبحث الأول

انذار المتشرد بأن يغير أحوال معيشته

انذار المتشرد بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد
اجراء أخذناه عن القانون الايطالى الصادر فى سنة ١٨٦٥ ، الذى أخذنا
عنه أيضا بعض أحكام التشرد الأخرى . وهو مجرد تنبيه للسهم بأن
يتخذ له عملا مشروعا يتكسب منه بدلا من تقاعده ، و من عمله غير
المشروع . وهو تهديد له بتوقيع العقاب عليه اذا تمادى فى غيه ، بغير
تقييد حريته ، ولا فرض رقابة عليه من أى نوع كانت ، ولا الزام عليه
بالاقامة فى جهة معينة وهو لا يلحق بالمتشرد ضررا ماديا ، ولكن فيه معنى
واضح من المساس بالاعتبار ، ويعتبر من قبيل تدابير الأمن أو الوقاية
mesures de sûreté.

وينبغى أن يكون الانذار للمتشرد بأن يغير من أحوال معيشته التي
تجعله في حالة تشرد ، لا بأن يسلك سلوكا مستقيما ، اذ أن هذا الأخير
هو انذار المشتبه فيه لا المتشرد (١) . والانذار يقرر حالة التشرد ، وهى
حالة مادية « تقريراً محتوما لاتزاع صاحبها من الواقع الذى لا خيار
لحفظته النظام فيه ، وعلته هى مخالفة حسن الأخلاق أو مخالفة القانون
مخالفة هى فى ذاتها ضئيلة ... » على حد تعبير محكمة النقض (٢) ، لذا
أجاز الشارع الحكم بالانذار عند التشرد لأول مرة فحسب ، اذا رأى
القاضى الامتناع به عن الوضع تحت مراقبة البوليس .

السلطة المختصة به

كان انذار التشرد يصدر من سلطة البوليس بحسب المادة ١/٣ .
من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، اذ كانت تنص على أنه « اذا تبين
للبوليس أن شخصا فى حالة تشرد استدعاه لكى يسلمه انذارا صريحا بأن

(١) راجع نقض ١٩٥٢/١١/٣ أحكام النقض من ٤ رقم ٢٧ من ٦٢ .

(٢) نقض ١٩٣٢/١٢/١٩ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٦٠ من ٨٤ .

يغير في مدى عشرين يوما أحوال معيشته التي تنافي القانون وتجعله في حالة تشرد ، والا قدم للقضاء لتوقيع العقوبات المنصوص عليها في المادة السادسة » .

وكان للمنذر أن يعارض في الانذار أمام نفس السلطة التي أصدرته ، فإذا لم ينجح في الغائه يعارض أمام النيابة « وعليها بعد عمل تحقيق عند الاقتضاء أن تؤيد الانذار الصادر من البوليس أو تلغيه » (م ٣/٣ من القانون السالف ذكره) . فإذا لم يعارض أصلا أصبح الانذار نهائيا ، وكذلك إذا أيدته النيابة . لكن رأى التشريع الحالي ، كضمان للمتهمين من تصسف السلطة الادارية أن يكون الانذار بحكم قضائي ، كما هي الحال في التشريع الايطالي . لكنه جعل هذا الحكم ولو كان صادرا من المحكمة الجزئية نهائيا غير قابل لأي طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية .

عدم جواز الطعن في الانذار

لا يجوز الطعن في الحكم بالانذار بالمعارضة اذا كان غاييا ، ولا بالاستئناف اذا كان جزئيا ، ولا بالنقض اذا كان استئنافيا (١) . وهذا وضع منتقد ، خصوصا اذا صدر الانذار غاييا بغير أن يبدى المنذر دفاعه ويمرض حالته التي قد لا يتوافر فيها التشرد لسبب أو لآخر (٢) . او اذا تضمن الانذار خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله مع ما قد يربته من أثر خطير عند العود للتشرد ، وهو ايجاب الوضع تحت مراقبة البوليس لمدة لا تقل عن ستة شهور الى خمس سنوات . ثم ما الضرر من اباحة

(١) راجع في هذا الموضوع نقض ١٩٤٧/٣/٤ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٣١٢ ص ٢٠٢ و ١٩٥٥/٣/٢٩ احكام النقض م ٦ رقم ٢٣٤ ص ٧٣١ (٢) وقد يكون المتهم لم يعلن بالجلسة اعلانا صحيحا . أو أعلن بها في مواجهة النيابة أو الادارة لعدم الاستدلال على محل اقامته . فلم يحط علما حتى باجراءات الدعوى ، فما العمل اذا ؟ من الجائز القول بجواز الطعن في هذه الحالة طبقا للقواعد العامة لأن الحكم الصادر ، بغير اعلان قانوني صحيح منتج اثره لشخص المعلن اليه أو في محل اقامته ، حكم معدوم الاثر فلا وجود قانوني له ، وكان المحاكمة تكون لم تجر بعد .

المعارضة والاستئناف هنا ، أو بالأقل الاستئناف وحده ولو لتصحيح الخطأ
في القانون أو البطلان في الإجراءات ؟ ...

وإذا أخطأ القاضى فحكم بإنذار المتهم ، حين كان ينبغي الحكم
وجوباً بغيره كالجس أو كالوضع تحت مراقبة البوليس لتوافر العود
للتشرد ، فإن الاستئناف يصبح جائزاً لتصحيح هذا الخطأ في القانون بناء
على المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية (١) . وهذا التأويل عمو
ضد مصلحة المتهم بطبيعة الحال ، إذ أن الاستئناف الجائز هنا يكون من
النيابة وحدها ، وللإساءة الى مركز المتهم المستأنف ضده . ومتى جاز
الاستئناف في هذه الحالة فإن الطعن بالنقض يكون جائزاً بدوره لتصحيح
الخطأ في القانون .

أما المتهم نفسه فلا يجوز له الاستئناف (٢) . وهذا وضع جائز
ويخالف مبدأ أساسياً من مبادئ التقاضى وهو تكافؤ الأخصام أمام
القضاء في كل شيء بما في ذلك طرق الطعن الجائزة لكل منهم ، وهذا
ما يستوجب - بالإضافة الى ما تقدم - ضرورة تدخل الشارع بإباحة
استئناف الحكم بالإنذار للنيابة وللمحكوم عليه على حد سواء .

ويراعى أن حظر الطعن في الأحكام الصادرة بالإنذار مقصور على
من لم يكن قد سبق إنذاره . أما الأحكام التى تصدر على المتهم بعد
سبق إنذاره فتجرى عليها القواعد العامة ويصح استئنافها . ولكن
عند استئناف هذه الأحكام بالوضع تحت مراقبة البوليس (م ٢/٢) ،
أو به مع الجس (م ٢/٣) ، لا تملك المحكمة أن تعرض لقيمة الحكم
السابق بالإنذار - متى سبقه إعلان بالجلسة منتج أثره - مهما كان
مشوباً بخطأ في القانون ، بل يكون قرينه على صواب ما قضى به ، طبقاً
لقاعدة حجية الأحكام الاتائية .

(١) راجع نقض ١٩٥٢/٤/٢٨ أحكام النقض س ٤ رقم ٢٧٧ ص ٧٦٢
و ١٩٥٢/١٢/١ س ٥ رقم ٤٤ ص ١٢٥ و ١٩٥٥/٥/١٦ س ٦ رقم ٢٩٤
ص ٩٨٤ .
(٢) نقض ١٩٦٧/١/١٦ أحكام النقض س ٨٨ رقم ١١ ص ٧٥ .

مدة نفاذه وأثره

كان انذار المتشرد بأن يغير أحوال معيشته - في ظل القانون السابق - يظل نافذ المفعول لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره (م ٦ منه) ، وقد استبقى التشريع الحالي هذا الوضع عندما استلزم في المادة ٣/٢ أن يكون العود للمتشرد خلال ثلاث سنوات تالية للانذار . أما بعد هذه المدة فيسقط من تلقاء نفسه ، وبغير حاجة الى اجراء ما • وأثر الانذار يظهر عند العود للمتشرد اذ لا يتوافر العود الا اذا حصل الانذار - بالأقل - أولا • والعقوبة تصبح عند العود هي الوضع تحت مراقبة البوليس وجوبا ، لمدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن خمس سنوات •

المنبحث الثاني

الوضع تحت مراقبة البوليس

ظهرت عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس مع الثورة الفرنسية بقرار صادر في ١٩ فنتوز من السنة ١٣ من الثورة • ثم انتقلت الى بلاد كثيرة ، مثل ايرلندا ، ومنها الى انجلترا في سنة ١٨٧١ بالنسبة للمفرج عنهم مؤقتا وفي كثير من حالات العود ، بمقتضى قانون صادر في ١٥ أغسطس ١٨٧٩ • ودخلت الى بلادنا مع أول قانون عقوبات حديث صادر في سنة ١٨٨٣ • وقد أيدتها المدرسة الوضعية الايطالية كتدبير من ضمن تدابير الأمن أو الوقاية *mesures de surété* •

لكن سرعان ما ابتدأ تطبيقها يتكشف عن عيب ضخم • وهو أنها قد تقف عقبة كئودا في وجه تكسب المحكوم عليه من عمل شريف في نفس الوقت الذي يطالبه فيه المجتمع بضرورة العثور عليه والا وقع تحت طائلة العقاب • ولذا فقد تكون المراقبة أحيانا حافزا له على التماذي في غيه والخروج على القانون ، بالخروج بالأقل على أحكام المراقبة ، كمخالفة شروطها أو كالهرب منها كلية ، ثم يتطور مع الزمن الى طريد للمجتمع فينمو الاجرام في نفسه كرد فعل غريزي لهذه المطاردة المستمرة ، وكوسيلة لمواجهة مطالب العيش التي لا تنقطع • وتشير الى هذه الظاهرة الإحصائيات الرسمية في بلادنا •

لذا عمد بعض الدول الى الغائها كلية كهولندا والمجر وبعض الولايات السويسرية والأمريكية . وقيدت فرنسا وألمانيا بعض آثاراها . حين استعاضت عنها إنجلترا وبعض الولايات الأمريكية بنظام وضع المتهم تحت الاختبار بمعرفة القاضي Probation للإشراف على مدى تحسنه ، مع إتاحة الفرصة له للعمل الشريف على قدر الامكان (١) .

اهم أحكامها

تقتضى المراقبة ، بحسب وضعها الحالي في قانوننا المصري ، اخضاع المحكوم عليه بها للملاحظة السلطات الادارية واشرفها الكافي عليه لمنعه من ارتكاب الجرائم ، بما تتطلبه الملاحظة من جواز تقييده بالاقامة في مكان معين ، وعدم مبارحته في ساعات معينة . وينظم أحكامها حاليا المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ .

وهو يوجب على كل شخص موضوع تحت المراقبة أن يقدم نفسه الى مكتب البوليس في الجهة التي يقيم فيها بمجرد أن تصبح هذه العقوبة واجبة التنفيذ . (م ١) . كما ينص على أنه ، في غير الأحوال التي تنص فيها القوانين على أن وزير الداخلية هو الذي يعين محل المراقبة ، يجب على المراقب أن يعين لمكتب البوليس الجهة التي يريد اتخاذها محلا لاقامته . ويجوز لوزير الداخلية ألا يوافق على الجهة التي يختارها المراقب اذا كانت في دائرة المحافظة التي وقعت فيها الجريمة ، أو في الجهات المجاورة . وفي هذه الحالة يعين المراقب جهة أخرى لاقامته . (م ٢) .

ويقتضى القانون أيضا أن يعد بكل مكتب بوليس سجل تقييد فيه أسماء المراقبين ويذكر فيه بيانات معينة (م ٤) ، وأن تسلم الى المراقب تذكرة عليها صورته (م ٦) .

كما يستلزم من المراقب أن يقدم نفسه الى مكتب البوليس الذي

(١) راجع في نظام الاختيار القضائي مؤلفنا « مبادئ القسم العام من التشريع العقابي » طبعة رابعة سنة ١٩٧٩ ص ٨٣٨ - ٨٣٩ وفي الخطورة الاجرامية بوجه عام ص ٧٧٣ - ٧٧٧ ، وما ورد في مؤلفنا في « اصول علمي الاجرام والعقاب » طبعة رابعة سنة ١٩٧٧ ص ٥٣٨ - ٥٤٥ .

يكون مقيدا به في الزمان المعين في تذكرته ، على ألا يتجاوز ذلك مرة في الأسبوع ، وأن يكون في مسكنه أو في المكان المعين لمأواه عند غروب الشمس ، وألا يبرحه قبل شروقها ، كما يجب عليه أن يخطر العمدة أو الشيخ أو أحد رجال الحفظ على حسب الأحوال قبل مبارحة مسكنه أو مأواه نهارا • وللبوليس دائما حق استدعاء المراقب في أية مناسبة يراها (م ٧) •

ويجوز للمحافظ أن يعفى المراقب من قضاء الليل أو جزء منه في مسكنه أو في المكان المعين لمأواه إذا اقتضى ذلك عمله أو أى مسوغ آخر • ولأمور القسم أو المركز أن يمنحه نفس هذا الاعفاء لمدة لا تزيد على ١٤ يوما ••• (م ٨) •

كما يجوز للمحافظ أن يرخص للمراقب بناء على طلبه بتغيير محل إقامته ، بشرط انقضاء ستة أشهر على إقامته في محل المراقبة (م ٩) •

وفي غير حالة المراقبة بسبب الإفراج تحت شرط يجوز لوزير الداخلية إعفاء المراقب من بعض مدة المراقبة ، على ألا يزيد هذا الاعفاء على نصف تلك المدة (م ١٢) • ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة كل مراقب خالف حكما من الأحكام المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون (١٣م) •

ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر ، يعاقب المراقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة في إحدى الأحوال الآتية :

أولا : إذا وجد مختبئا في مكان ليس لوجوده به سبب مقبول ، وكان يحمل سلاحا أو كان مجتمعاً مع شخصين أو أكثر ، وكان أحدهما أو أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ••

ثانيا : إذا وجد متكررا بأى شكل خارج مسكنه •

ثالثا : إذا وجد خارج مسكنه حاملا لغير سبب مقبول آلة من الآلات التي من شأنها تسهيل دخول المحال المغلقة ••

رابعا : إذا وجد حاملا أو محرزا لغير سبب مقبول مادة مفرقة أو كاوية أو سامة •

خامسا : اذا وجد حاملا أو محرزا نقودا أو أشياء ذات قيمة ، اذا لم يستطع اثبات مصدرها (م ١٤) •

خضوعها للأحكام العامة

يعد الوضع تحت مراقبة البوليس عقوبة أصلية في جرائم التشرد والاشتباه ، ولا يختلف في طبيعته وأحكامه وطريقة تنفيذه عن نفس العقوبة عندما تكون تكميلية أو تبعية • وكان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ يصفها بأنها « مراقبة خاصة » ولكن قضى مرارا بأنها لا تختلف عن أحكام المراقبة العامة شيئا ، ولا تستلزم من الحكم أن يعين مثلا مكانا خاصا لمراقبة المحكوم عليه لأنها لا تخرج عن كونها مراقبة خاضعة للرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ (١) • وقد أكدت محكمة النقض هذا المعنى في ظل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن التشرد والاشتباه ، قائلة ان المراقبة المشار إليها في المادة ٢٣٦ عقوبات (عندما تكون عقوبة تكميلية عند العود للنصب) هي المراقبة العامة المشار إليها في المادة ٢ من نفس هذا المرسوم بقانون (٢) •

بدا تنفيذها

يبدأ تنفيذ المراقبة المنصوص عليها في تشريع التشرد والاشتباه بعد انتهاء الحبس ، اذا كان المتهم عائدا ففرض الحكم عليه بالحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات (م ٢/٢ بالنسبة للعود للتشرد و ٢/٦ بالنسبة للعود للاشتباه) • ويبدأ تنفيذها من وقت صيرورة الحكم نهائيا اذا قضى بها بمفردها • فاذا قضى بالحكم بالحبس والوضع تحت مراقبة البوليس معا وجب عليه أن يحدد يبدأ المراقبة من يوم الافراج عنه لا من يوم صدوره (٣) ، وذلك حتى

(١) راجع في هذا الموضوع نقض ١٩٣٦/٢/٢٤ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤٤٥ ص ٥٨٠ و ١٩٣٦/٣/٣٠ ج ٣ رقم ٤٥٣ ص ٥٨٥ و ١٩٣٩/١٠/١٦ ج ٤ رقم ٤١٢ ص ٥٧٩ و ١٩٣٩/١٢/١٨ ج ٥ رقم ٣٢ ص ٥١ •
(٢) نقض ١٩٥٢/١/٨ أحكام النقض س ٣ رقم ١٥٣ ص ٤٠٢ •
(٣) نقض ١٩٥٣/٤/١٣ أحكام النقض س ٤ رقم ٣٥٢ ص ٦٩٧ •

لا يؤدي اغفال هذا التحديد الى عدم تنفيذ عقوبة المراقبة التى قضى بها ،
وتفويت ما قصد اليه الشارع من تقريرها (١) .

وقد استند هذا القضاء الى قاعدة عدم امتداد مدة المراقبة بسبب
وجود المحكوم عليه بالحبس ، أو لآى سبب آخر ، وهى قاعدة نص
عليها المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عندما قررت أنه « تبدأ
مدة المراقبة من اليوم المحدد فى الحكم ، ولا يمد التاريخ المقرر لانقضائها
بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة فى الحبس ، أو بسبب
تغييه عن محل اقامته أو لسبب آخر » . ولا يزال حكم هذه المادة نافذا
فى ظل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فلم تلغى المادة ١٢ منه .
عندما نصت على أنه « يلغى كل ما يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون ،
نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الصادر بشأن المتشردين والمشتبه
فيهم والقوانين الأخرى » . ومن ثم يجب على المحكمة عندما تقضى
بالحبس مع الوضع تحت مراقبة البوليس أن تحدد اليوم الذى توضع فيه
المراقبة موضع التنفيذ تفاديا من استحالة التنفيذ بها .

وللمحكمة بطبيعة الحال أن تأمر بوقف تنفيذ عقوبة الوضع تحت
مراقبة البوليس سواء أكانت أصلية أم تكميلية ، ما دامت لمدة لا تزيد على
سنة أسوة بالحبس ، وينبغى أن تبين فى الحكم أسباب إيقاف التنفيذ طبقا
لما تقضى به المادة ٥٥ من قانون العقوبات .

التماثل بين المراقبة والحبس

تعتبر عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس المحكوم بها طبقا لأحكام
المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق
بتطبيق قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات أو أى قانون آخر
(م ١٠ منه) . وهى تعتبر مماثلة للحبس فى أحكام العود ومدده ، فإذا
كانت سابقة التشرد قد قضى فيها بالمراقبة مدة سنة أو أكثر طبقت.

(١) نقض ١٩٥٢/١/٨ أحكام النقض س ٣ رقم ١٥٣ ص ٤٠٢
و ١٩٥٧/٥/٧ س ٨ رقم ١٣٢ ص ٤٨٠ .

المادة ٤٠ عقوبات في فقرتها الثانية ، أما اذا كانت مدة المراقبة أقل من سنة .
طبقت نفس المادة في فقرتها الثالثة •

كما تعتبر المراقبة مماثلة للحبس في مدد رد الاعتبار القضائي .
والقانوني • وتعتبر الجريمة جنحة على أية حال في أحكام تقادم الدعوى
والعقوبة •

ولكن يختلف الوضع تحت مراقبة البوليس عن الحبس اختلافا
رئيسيا في أن الحبس لا يكون الا بحكم قضائي واجب النفاذ ، أما الوضع
تحت المراقبة طبقا للمادة ١/٢ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فلا يلزم
أن يكون بحكم ، بل كان يكفي أن يكون مصدره القانون ، وبالتالي فن
من يخالف شروط المراقبة في هذه الحالة كان يسكن أن يؤخذ بحكم المادة ١٣
من المرسوم بقانون ٩٩ لسنة ١٩٤٥ • فاذا قضى بالبراءة تأسيسا على أن
المطعون ضده لم يصدر ضده حكم بوضعه تحت المراقبة فان هذا القضاء
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (١) •

على أنه ينبغي أن يراعى في هذا الشأن ما سيرد فيما بعد عن الوضع
تحت مراقبة الشرطة بدون حكم قضائي ، وكيف أصبح يتعارض مع حكم
المادة ٦٦ من الدستور القائم وهذا هو ما انتهى اليه الرأي أيضا بشأن
القانون ٧٤ لسنة ١٩٧٠ ، الذي يجيز هذا الوضع تحت المراقبة بمعرفة
السلطة الادارية • ولنا في هذا الشأن وقفة كافية بمناسبة الحديث
في عقاب الاشتباه •

المبحث الثالث

الحبس في جرائم التشرد

شروط الحكم به

يعد الحبس في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ عقوبة أصلية
للدفع وللوقاية في نفس الوقت • ومدته من سنة الى خمس سنين في جرائم

(١) نقض ١٩٧٥/٣/٣ احكام النقض س ٢٦ رقم ٤٧ ص ٢١٤
(م ٢١ - قانون العقوبات التكميلي)

التشرد والاشتباه خلافا لحديه العاديين وهما ٢٤ ساعة كحد أدنى وثلاث سنين كحد أقصى • ولا يجوز الحكم به عند التشرد - ولا الاشتباه - لأول مرة ، لكنه يصبح وجوبيا عند توافر شرطين مجتمعين : -
أولهما : أن يكون الحكم السابق بالوضع تحت مراقبة البوليس فلا يكفي أن يكون بالانذار •

وثانيهما : أن يتوافر العود للمتهم خلال خمس سنوات تحتسب من تاريخ انقضاء العقوبة السابقة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة ، اذا كانت هذه العقوبة لمدة سنة أو أكثر (م ٢/٤٩ ع) • وتحتسب من تاريخ الحكم بها اذا كانت العقوبة السابقة لمدة أقل من سنة (م ٣/٤٩ ع) •
ومن ثم يلزم في الحكم بالحبس للعود الى التشرد أن يبين بيانا كافيا بتوافر أركان هذه الجريمة ، بما فيها من مراقبة سابقة وتشرد لاحق ، وأن يسرد الأدلة المؤدية للقول بتوافرها • أما اقتصار الحكم على القول مثلا بأن المتهم سبق الحكم عليها في جريمة تحريض على الفسق والفجور دون أن يعنى ببيان واقعة عودها للتشرد وتاريخها ، فانه يكون قاصرا بما يعيه ويستوجب نقضه (١) •

ويلاحظ أنه ، فيما خلا الحكم بالانذار ، يجوز استئناف جميع الأحكام الصادرة في جرائم التشرد والاشتباه لأسباب قانونية أو موضوعية ، (راجع المادة ٤٠٣ إجراءات) ولكن هذه الأحكام واجبة النفاذ فوراً ولو مع حصول استئنافها ، وسواء أكانت بالمراقبة أم بالحبس مع المراقبة •

تنفيذه في التشرد

يخضع تنفيذ الحبس في التشرد للقواعد العامة ، وهذا وضع منتقد ، اذ كان ينبغي أن تغلب فكرة تشغيل المتشردين في عمل منتج ، وبطريقة يكون من شأنها أن تبعث فيهم حب العمل والاقبال عليه بنفس راضية ،

(١) نقض ١٩٥٢/٢/٤ أحكام النقض س ٣ رقم ٢٤٨ ص ٦٧١ •

على فكرة الردع والعقاب • وحذا لو أمكن تشغيلهم في مصانع أو في
مزارع خاصة لقاء أجر كاف وبالشروط المألوفة لنظرائهم ، مع إعطائهم
نفس فرص الترقى وزيادة الأجر حسبما يظهر من بوادر التقدم لديهم •
كما يمكن توقيع جزاءات عادية على من قد يتخلف منهم عن أداء عمله
على الوجه المطلوب •

وبهذا الاتجاه أخذت شرائع كثيرة ، منها التشريع النرويجي الصادر
في ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ ، الذي يقضى بإرسال المتشردين والمتسبب فيهم
الى معسكرات للعمل لمدة مختلفة ، وتشريع دولة كولومبيا بأمريكا
اللاتينية الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٥٥ والذي يقضى بإرسال المتشردين
والمستبب فيهم الى مستعمرة زراعية Agriclutural colony أو الى
مؤسسة العمل الاجباري لمدة محددة (١) Instiution of compulsory work

ومنها التشريع الألماني أيضا ، وتشريعات بعض الولايات السويسرية
وهي تقضى بإرسال المتشردين الى مراكز للاغاثة stations de secours
يخضعون فيها لنظم من العمل الاجباري مع الترغيب فيه ، وقد نجحت
هذه النظم بوجه خاص في مقاطعة نيوشاتل السويسرية حيث أنشئت لهم
مستعمرة زراعية في ديفنز Devens منذ سنة ١٨٧٣ ما لبثت أن ازدهرت
واتسعت مساحتها ، كما أنشئت مستعمرات مماثلة في بايرم Payerme
وأورب Orb3 وغيرها •

وأنشئت لهم في بلجيكا ملاجئ ومؤسسات للعمل الاجباري نجحت
النجاح المطلوب • خصوصا مؤسسة ميركسبلاس Merxpias بمستعمراتها
الزراعية الضخمة ، ومصانعها المتعددة ، ومستعمرة بريج Bruges للنساء •
وقد بينا في التمهيد لهذا الباب كيف أنه الى جانب سلاح القانون

تبذل في أغلب البلاد جهود ضخمة من هيئات متعددة لمكافحة التشرذم بطريقة واقعية فعالة (١) . فلعل في الجمع بين هذه الوسائل وتلك ما قد ينجح في مكافحة هذا الداء في بلادنا النجاح الذي لم تحققه وسائلنا القاصرة في تشديد العقاب ، والتي تفترض رغبة التعطل عند المتشردين جميعا ، حين قد يكون من بينهم عدد راغب فعلا في العمل الشريف ، قادر عليه اذا ما أتيحت له الظروف المواتية .

(١) راجع ما سبق ص ٢٨٩ - ٢٩٢ .

الباب الرابع

في الاشتباه

تمهيد

الاشتباه صفة

يختلف الاشتباه عن كافة الجرائم التي يعرفها قانون العقوبات في أنه لا يتطلب من الجاني نشاطا ايجابيا ولا سلبيا كركن مادي له ، فالجاني لا يعاقب على فعل مادي محدد ، بل « على صفة ينشئها الشارع في نفس قابلة لها قبولا يقع تحت تقدير حفظة النظام » على حد تعبير محكمة النقض (١) . أو على حد تعبير آخر « ان جرائم الاشتباه لا تتكون من فعل واحد محدد بذاته يقع في وقت معين وينقضي باقضاءه ، وانما هي في حقيقتها وصف اذا توافرت عناصره التي حددها القانون لصق هذا الوصف بالشخص ، ويستدل عليه بما طبع عليه من اتجاه الى ارتكاب جرائم حددها الشارع ، واعتبرها معيارا موضوعيا للكشف عن هذه الحالة » (٢) .

وهذه الصفة تلصق بالمتهم من أحد أمرين : -

أولهما : تعدد السوابق للجاني في نوع أو في أنواع معينة من الجرائم ، وهذه السوابق لا تنشئ بذاتها الاتجاه الخطر الذي هو مبنى الاشتباه ، والذي يريد الشارع الاحتياط منه لمصلحة الجماعة ، بل هي تكشف عن وجوده فحسب (٣) .

وثانيهما : أن يشتهر عن الجاني لأسباب مقبولة أنه اعتاد على ارتكاب هذه الجرائم ، ولو لم يثبت في صحيفة سوابقه ارتكابه لها بالفعل .

(١) نقض ١٩٣٤/١٢/١٩ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٦٠ ص ٨٤ .

(٢) نقض ١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض ص ٨ رقم ٥٩ ص ٢٠٨ .

(٣) نقض ١٩٤٧/٣/٤ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٣١٤ ص ٢٠٣ .

جدل حول تجريمه

ويشير تجريم الاشتباه عدة اعتبارات دقيقة متضاربة : —

فمن وجهة أولى نجد أن الأصل في الانسان البراءة ، فليس من المقبول أن يوصم شخص بصفة مشينة تقف حتما عائقا في سبيله لأنه أخطأ في الماضي ، اذا كان قد دفع ثمن غلطته بالعقوبة التي عوقب بها أو — من باب أولى — لمجرد الريب والظنون التي تكون قد أحاطت به ، اذا كان قد نجح في تنفيذها الى الحد الذي اقتضى صرف النظر عن الاتهام ، أو القضاء ببراءته مما اتهم به .

ومن وجهة ثانية نجد أن صفة الاشتباه متى لصقت بالمتهم فانها قد تدفعه دفعا الى التماهى في غيه ، كوسيلة للانتقام من الهيئة الاجتماعية التي تطارده ، وتسدد في وجهه سبل التوبة والعودة الى الحياة الشريفة ، فالاشتباه اذا عقبه تحول دون اندماج المتهم من جديد في مجتمعه reclassement . واذا كان للسوابق — بذاتها — هذا الأثر السيئ ، فان لاندثار الاشتباه أو للوضع تحت مراقبة البوليس ما يتجاوزه بكثير .

وهذه الاعتبارات رغم وجاهتها الواضحة ، وثبوتها من دراسات علمية محايدة ، تصطدم مع ذلك بحقيقة يتعذر تجاهلها ، وهى أنه توجد في كل مجتمع طغمة من الخارجين على القانون اجترحت آثاما ضخمة في حق الأبرياء وعجزت يد القانون عن أن تمتد اليها ، اما لمهارتها في اخفاء جرائمها ، واما لخوف الناس من الشهادة ضدها . وهذه الطغمة لا مفر من اتخاذ بعض تدابير استثنائية ضدها قد تتضمن تجاوزا عن أهم ضمانات الأفراد ، ولكنها قد تكون لازمة لوقاية المجتمع من شرورها ، ولابعاد أفرادها عن حلبة الجريمة قهرا عنهم .

ومع ذلك فان تحديد نطاق الاشتباه ، واختيار العقوبات المناسبة لتقويم المشتبه فيه واعادته الى حظيرة المجتمع الشريف ، أمر من الدقة بمكان لا امتداد جذوره الى أعماق علوم شتى كعلم الاجتماع والعقاب والنفس الجنائي ، بل وفلسفة التشريع . وقد ربط أغلب الشرائع — اذا

لم تكن كلها - بين مشكلتي التشرد والاشتباه من ناحيتي وسائل الوقاية وأسلوب العقاب . وذلك لأن الاشتباه قد يكون مصدره التشرد ، كما أن التشرد قد يجرى نتيجة للاشتباه . لذا فافتنا لا نجد أنفسنا بحاجة لعرض الحلول التي لجأ إليها بعض الدول الأجنبية كعلاج لمشكلة الاشتباه ، اكفاء بما أوردناه عن بعضها في شأن التشرد (١) .

تطور التشريع في مصر

واتجه شارعنا المصرى أيضا الى الربط بين مشكلتي الاشتباه والتشرد بعقوبات متماثلة في تشريع مشترك . ولم يكن الأمر كذلك في مبدأ الأمر ، بل انه في سنة ١٩٠٩ أصدر قانونين مستقلين ، أولهما هو: القانون رقم ١٥ بوضع بعض الأشخاص من المشتبه فيهم تحت مراقبة البوليس ، وثانيهما هو القانون رقم ١٧ الخاص بالمتشردين .

لكن في سنة ١٩٢٣ صدر القانون رقم ٢٤ بتشريع موحد للمتشردين والمشتبه فيهم ، وقد ظل يحكم جرائم الطائفتين معا الى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بخصوصهما أيضا ، وكذلك المرسوم بقانون رقم ٩٩ من نفس العام بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس بوجه عام ، وأيا كانت الجريمة المحكوم فيها بالمراقبة ، وقد نص التشريعان معا على الغاء ما يخالف أحكامهما من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ (م ١٢ من الأول ، ٢٩ من الثانى) ، ولذا فان بعض أحكام هذا القانون الأخير لا يزال نافذا حتى الآن ، فيما لا تعارض بينه وبين أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ و ٩٩ لسنة ١٩٤٥ .

تبويب

وسنعالج فيما يلى أحكام الاشتباه بحسب وضعها الحالى في ثلاثة فصول : فخصص أولها لبحث أركان الاشتباه ، وثانيها للكلام في بعض الخصائص العامة للاشتباه ، وثالثها للكلام في عقابه .

(١) راجع ما سبق في ص ١٨٩ - ٢٩٢ ، ٣٢٣ - ٣٢٤ .

الفصل الأول

في أركان الاشتباه

يمكن تعريف الاشتباه بأنه « وصف يلصقه القانون بأشخاص معينين متي رأى في حالتهم خطرا يتهدد الأمر العام ، مستمدا اما من تعدد سوابقهم في جرائم معينة ، واما من اشتهارهم بالاغتياد على ارتكابها لأسباب مقبولة » .

وتحديد الأركان المطلوبة في جريمة الاشتباه يقتضيها التعرض لثلاثة موضوعات مختلفة يمثل كل منها ركنا فيها : -

أولها : هو تحديد سن المشتبه فيه ، وجنسه من حيث الذكورة والأنوثة .

وثانيها : وهو تحديد سبب الاشتباه ، وهو السوابق أو الشهرة ، حسبما يتطلبه القانون .

وثالثها : هو تحديد الركن الأدبي المطلوب في الاشتباه . . . فما هي حقيقة هذا الركن ؟ .

وسنعالج كل ركن منها في مبحث على حدة على الترتيب الآنف الذكر .

المبحث الأول

سن المشتبه فيه وجنسه

سن المشتبه فيه

كانت المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه « يعد مشتبه في كل شخص تزيد سنه على خمسة عشرة سنة حكم عليه أكثر من مرة » . وكان لا يوجد أي نظام خاص لاشتباه

الأحداث قبل هذه السن على عكس تشردهم حيث كان يقال فيما مضى أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٩ قد عدل أحكام تشرد البالغين يرفع سن التشرد في البلاد التي كان يسرى فيها - الى الثامنة عشرة .

أما الآن فيمكن القول بأن قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ قد عدل هذه المادة الخامسة فأصبح سن الاشتباه لا يبدأ الا بعد تجاوز المتهم الثامنة عشرة من عمره ، لأن المادة الأولى من هذا القانون الأخير صريحة في أنه « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة » . كما نصت المادة ٥٣ منه على أنه يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون بالنسبة للأحداث .

فلا ريب اذن أن هاتين المادتين تتضمنان تعديلا للمادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وهذا التعديل مقتضاه عدم خضوع الحدث لأحكامه الا بعد تجاوزه سن الثامنة عشرة . أما قبل هذه السن فالحدث خاضع لحكم المادة الثانية دائما متى توافرت بالنسبة له الخطورة الاجتماعية التي تعرضه للانحراف في حالات معينة سبق بيانها ، ومن بينها مخالطة المعرضين للانحراف أو المشتبه فيهم أو الذين اشتبه عنهم سوء السيرة .

كما نصت المادة الثالثة من قانون الأحداث على أنه تتوافر الخطورة الاجتماعية للحدث الذى تقل سنه عن السابعة اذا تعرض للانحراف في الحالات المحددة في المادة السابقة أو اذا صدرت عنه واقعة تعد جناية أو جنحة .

ولا يدخل في تقدير الاشتباه أيضا الأحكام السابق صدورها على المتهم وقت أن كان عمره لم يتجاوز الثامنة عشرة ، حتى ولو كان في وقت اقامة دعوى الاشتباه عليه قد تجاوزها ، وذلك مع أنها قد تحتسب في أحكام العود اذا كان المتهم وقت ارتكاب جريمته الجديدة قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره وذلك لأن حكمة تجريم الاشتباه كجريمة قائمة بذاتها غير حكمة تشديد العقوبة للعود . ولا يدخل في تقدير الاشتباه

الاتهامات السابقة على بلوغ هذه السن مهما كان مآلها من ناحيتي البراءة أو الإدانة ، أو مداها من ناحيتي القوة أو الضعف .

جنسه

كان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ يستبعد النساء كلية من أحكامه (م ٢١ منه) ، ثم جاء المرسومان بالقانونين ٩٨ و ٩٩ لسنة ١٩٤٥ خالين من كل نص في هذا الشأن ، فأثير التساؤل عما اذا كانا قد قصدا ابقاء الوضع على ما هو عليه ، أم قصدا إلغاء كل قيد خاص بالنساء في أحكام الاشتباه ؟

أجابت محكمة النقض على ذلك قائلة ان المشرع حين نص في المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ والمادة ١٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ على إلغاء كل ما يخالف أحكامهما من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ قد أراد إلغاء ما قضت به المادة ٣١ من القانون الأخير من استثناء النساء من أحكامه . كما استلقت أيضا الى أن المرسوم بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ الذي نظم الوضع تحت مراقبة البوليس استثنى من هذه المراقبة من تقل سنهم عن خمسة عشرة سنة دون التمييز بين الجنسين (١) .

وهكذا أصبحت النساء تخضع لأحكام الاشتباه ، ولو أن اشتباههن نادر عملا ، دون التشدد الذي لا يخضعن له بحسب الأصل ، وقيما خلا حالة احترام مهنة غير مشروعة على النحو الذي وضحنه في الباب السابق .

المبحث الثاني

السوابق أو الشهرة

لا يقوم الاشتباه على اتخاذ سلوك إجرامي معين كما هو الشأن في جميع الجرائم ، بل يقوم - فحسب - على توافر صفة خاصة في الجاني

(١) راجع مثلا نقض ١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقض بس ٣ رقم ١٦٤ ص ٤٣٤ .

تفصح عنها أحكام ادانة سابقة لها شروط خاصة ، أو اتهامات جدية تكوفا
سببا في شهرة من نوع خاص .

لذا استلزم الشارع لتوافر جريمة الاشتباه في حق المتهم اما سبق
الحكم عليه أكثر من مرة ، واما شهرته بالاعتقاد على ارتكاب جرائم عينها
على سبيل الحصر . ومن ثم يكون الكلام في ركن السوابق أو الشهرة
مستلزما للتعرض ابتداء لموضوعين متتاليين .

أولهما : ناطقهما ، أى تحديد الجرائم التى ينبغى أن تكون محلا
لأيهما .

وثانيهما : شروطهما ، أى تحديد مراد الشارع من السوابق المطلوبة،
ومن الشهرة اللازمة للاشتباه .

وسنعرض لكل من الموضوعين فى مطلب على حدة .

المطلب الأول

نطاق السوابق أو الشهرة

استلزمت المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥
أن يكون نطاق السوابق أو الشهرة ، ويكفى أحد الأمرين فقط للاشتباه ،
ارتكاب بعض الجرائم الآتية :

أولا : الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك .

ثانيا : الوساطة فى إعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المسروقة .

ثالثا : تمطيل وسائل المواصلات أو المخازن ذات المنفعة العامة .

رابعا : الاتجار بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير .

خامسا : تزيف النقود ، أو تزوير أوراق النقد الحكومية أو أوراق
البنكوت الجائز تداولها قانونا فى البلاد ، أو تقليد أو ترويج شئ منها .
وعلىنا أن نبين يانا مرعبا المقصود من هذه الأنواع الخمسة : بـ

ولا : الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد به .

المقصود بجرائم الاعتداء على النفس ابتداء القتل العمد . بكافة صورته (م ٢٣٠ — ٢٣٥ من قانون العقوبات) والشروع فيه ، وجرائم المساس . بسلامة جسم المجنى عليه أو بصحته ، وهي الضرب والجرح بكافة صورها . لسواء أكانت جنایات (كما في المادتين ٢٣٦ ، ٢٤٠) أم جنحا (كما في المواد من ٢٤١ — ٢٤٣) ولو لم تتوافر لها أية ظروف مشددة .

وقد يحتمل بعض أفعال الجرح أو الضرب في القانون أوصافا أخرى كجرائم التعدي على رجال الحفظ ، ومقاومتهم بالقوة أو بالعنف أثناء تأدية وظائفهم أو بسببها (م ١٣٦ . ١٣٧ ع) .

ويعد أيضا من جرائم الاعتداء على النفس هتك العرض بالقوة أو بالتهديد (م ٢٦٨) ، أو بدونه (م ٢٦٩) ومواقعة آثى بغير رضاها (م ٢١٧) ، والتبض على الناس وحبيسهم بدون وجه حق (م ٢٨٠ — ٢٨٢) ، وسرقة الأطفال (م ٢٨٣) ونظفهم (م ٢٨٤) ، وتريضهم للخطر (٢٨٥ — ٢٨٧) .

ولا يعد من جرائم الاعتداء على النفس أفعال التذف (م ٣٠٣ ، ٣٠٤) أو البلاغ الكاذب (م ٣٠٥) والسب (م ٣٠٦) ، ولا جرائم شهادة الزور (م ٢٩٤ — ٣٠١) لأنها كائنا من جرائم المساس — فحسب — باعتبار المجنى عليه ، لا بسلامة جسمه أو صحته (١) .

ولا يعتد في مقام الاشتباه بالجرائم غير العمدية ، ولو كانت تتضمن معنى المساس بجسم المجنى عليه ، كالقتل والاصابة خطأ لأن حكمة تجريم الاشتباه — من ناحية الوقاية منه والعقاب عليه — تتطلب توافر العمد في الجاني لا مجرد الرعونة أو الإهمال أيا كان نطاقهما .

أما جرائم الاعتداء على المال فتشمل السرقة بكافة صورها ، سواء

(١) راجع نقض ٢٣/١٠/١٩٦١ أحكام النقض من ١٢ رقم ١٦٦ ص ٨٤٤ . وهو في خصوص جريمة أمانة أحد رجال الشرطة ، وقد قضى بأن الحكم بإدانة المتهم فيها لا يجيز ادانته باعتباره عائدا للاشتباه .

آكأت من الجنائيات (م ٣١٣ - ٣١٦) أم الجنح (٣١٧) ؛ ولو لم تصاحبها أية ظروف مشددة (م ٣١٨) • كما تشمل اغتصاب السندات بأنقوة أو التهديد (٣٢٥) ، والنصب (م ٣٢٦) • وخيانة الأمانة (م ٣٤١) ، واختلاس الأشياء المحجوز عليها ولو من مالكها (٣٢٣) • وتيديد الأشياء المحجوز عليها بعرفة الحارس (م ٣٤٢) ، وإخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة (م ٤٤) •

كما تشمل الحريق العمد (م ٢٥٢ - ٢٥٧) ؛ وقتل الحيوانات أو سمها (٣٥٥ - ٣٥٧) سواء آكأت جنائيات أم جنا ، واتلافه المزروعات (م ٣٥٨ ، ٣٦٧) ، وتخريب الأموال الثابتة أو المنقولة بقصد الاساءة (م ٣٦١ ، ٣٦١ مكررا) ، ونهب أو اتلاف البضائع أو الأمتعة أو المحصولات (م ٣٦٦ - ٣٦٨) ، وانتهاك حرمة ملك الغير (٣٦٩ - ٣٧٣) • ولا تعتبر جرائم التدليس والغش التجارى (التى سنعرض لها فى الباب الخامس) من جرائم الاعتداء على المال التى يجوز الاعتداد بها فى مقام الاشتباه (١) •

وكذلك الشأن أيضا بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة للقوانين والقرارات التمونية ، ولا تلك المتعلقة بالتسعيرة الجبرية ، ولا جرائم تهريب النقد ، أو التهريب الجمركى بوجه عام • فكلها لا تدخل فى فصيلة جرائم الاعتداء على المال ، حتى ولو كان تحقيق ربح غير مشروع من بين أهدافها ، لكنها لا تتضمن عنصر اغتصاب مال منقول مملوك للغير وهو العنصر المميز للاشتباه •

والتهديد بهذه الجرائم - أو بتلك التى يعتد بها فى مقام الاشتباه - ينبغى أن يكون جريمة فى ذاته ، بأن يكون للحصول على مبلغ من النقود أو أى شئ آخر (م ٣٣٦) ، أو أن يكون بالكتابة سواء أكان مصحوبا بطلب أم بتكليف بأمر أم لا (م ٣٣٧) • وإذا كان شفها فينبغى أن يكون بواسطة شخص آخر (م ٣٣٧/٣) ، أما اذا كان التهديد غير معاقب عليه فلا يعتد به فى مقام الاشتباه •

(١) نقض ١٩٤٩/٣/٢ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٣٠ ص ٧٨٢ •

ثانيا : الوساطة في اعادة المخطوفين او الأشياء المسروقة

قد تكون الوساطة في اعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المسروقة جريمة في ذاتها ، وذلك في صورتين الآتيتين :

(ا) اذا كان الوسيط شريكا لمرتكبى الخطف أو السرقة بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة ، ويعاقب عندئذ بوصفه شريكا لا وسيطا ، ومن باب أولى اذا كان فاعلا أصليا معهم .

(ب) اذا كان الوسيط قد تقاضى جزءا من الحلوآن الذى حددته الجناة في مقابل رد الشخص المخطوف أو المال المسروق ، اذ يعد حينئذ مرتكبا لجريمة على حدة ، هي جريمة اخفاء مال متحصل من جناية أو من جنحة بحسب الأحوال (م ٤٤ ع) ، ويعاقب عندئذ بوصفه مخفيا لا وسيطا . وجريمة الاخفاء قد تكون بدورها جناية أو جنحة بحسب علم المخفى بما صاحب الجريمة نفسها من ظروف مشددة قد تجعل عقوبتها أشد من عقوبة جنحة الاخفاء ، وقد تصل الى عقوبة الجناية .

وعند عقاب الوسيط فانه يخضع لأحكام الاشتباه بغير شهية . ولكن ما العمل اذا كان فعل الوسيط لا يعد جريمة في ذاته لعدم توافر أى من الاعتبارين اللذين أشرنا اليهما آنفا ؟ ... كان من الممكن أن يقال ان أفعاله لا يعتد بها حينئذ في مقام الاشتباه ما دامت لا تعد جرائم في ذاتها . فلا أنه يبدو - مع ذلك - أن الشارع قد أراد أن يجعل من مجرد الاعتياد على أفعال التوسط في اعادة المخطوفين أو رد الأشياء المسروقة ، واتخاذ حرفة ، ما قد يشعر بخطر صاحبها على الأمن العام وضرورة اتصاله - بصورة ما - بمرتكبى هذه الجرائم ، ولو لم تثبت عليه وقائع محددة من المساهمة فيها أو من الاستفادة منها .

وقد يشجع على هذا التفسير الواسع أن الشارع لا يتطلب في نطاق الاشتباه ثبوت وقائع معينة على سبيل الجزم ، بل يكتفى بالاتهام أو الاشتهار لأسباب جدية بارتكاب الأفعال المطلوبة . كما يحمل عليه أيضا أن الشارع أشار الى أفعال الوساطة في اعادة المخطوفين أو الأشياء

المسروقة في فقرة على حدة هي الفقرة (٢) من المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ باعتبارها مقصودة لذاتها ، لا بوصفها اشتراكا في أفعال الخطف أو السرقة ، ولا بوصفها إخفاء للمال المتحصل من هذه أو تلك ، بدلالة أنه خصص لها هذه الفقرة من المادة الخامسة • أما لو كان قصد غير ذلك لما كان بحاجة الى أية إشارة خاصة بها ، اكتفاء بدخولها في عداد جرائم الاعتداء على النفس أو المال التي أشار إليها في الفقرة (١) من نفس المادة •

ثالثا : تعطيل وسائل المواصلات أو المخبرات ذات المنفعة العامة

تشير هذه العبارة الى الجرائم الآتية :

— تعطيل المخبرات التلغرافية أو اتلاف آلاتها ، سواء أكانت الواقعة جنحة أم جنابة (م ١٦٣ ع معدلة بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦) •

— التسبب في انقطاع المراسلات التلغرافية بقطع الأسلاك أو كسر العدد ، والواقعة هنا جنابة دائما (م ١٦٤ معدلة بالقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٦) •

— اتلاف الخطوط التلغرافية في زمن هياج أو فتنة ، والواقعة هنا جنابة دائما (م ١٦٥ ع) •

— ارتكاب إحدى الجرائم الثلاث السابقة على الخطوط التليفونية التي تنشئها الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية (م ١٦٦ ع) •

— تعريض سلامة وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية عمدا ، وهو جنابة دائما (١٦٧ ، ١٦٨ ع) •

— ولا يدخل فيها التسبب بغير عمد في حصول حادث لاحدى هذه الوسائل (م ١٦٩ ع) ، تطبيقا للقاعدة التي ذكرناها من أن كل الجرائم التي يعتد بها في مقام الاشتباه ينبغي أن تكون عمدية •

ولا يلزم أن تكون وسائل المواصلات أو المخبرات التي عمد الجاني الى تكرار تعطيلها مملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة • بل إن

القانون لم يفرق في شأن هذه الجرائم بين وسائل المواصلات المملوكة للحكومة ، وبين تلك المملوكة للشركات التي التزمت القيام بمرافق النقل العام في مناطق معينة من الجمهورية بمقتضى عقود بينها وبين الحكومة (١) .

رابتا : الاتجار بالمواد السامة او المخدرة او تقديمها للغير

تشير هذه العبارة الى جنايات المخدرات الواردة في القرار بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في المواد من ٣٣ الى ٣٥ منها فحسب ، وكلها تتطلب باعث الاتجار فيها أو تقديمها للغير . فلا يدخل في هذه العبارة جناية حيازة المخدر أو احرازه للتعاطي أو الاستعمال الشخصى الواردة في المادة ٣٧ من التشريع الآنف الذكر ، ولا جناية حيازته أو احرازه الواردة في المادة ٣٨ منه ، ولا من باب أولى جنح المخدرات كلها (كتلك الواردة في المواد ٣٩ ، ٤٣ ، ٤٤ منه) (٢) .

ويدخل في جرائم الاشتباه جميع جرائم التعدى على الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات ، والمبينة بالمادتين ٤٠ ، ٤١ منه بوصفها جرائم اعتداء على النفس مما يبيها آثفا .

لكن ما معنى عبارة الاتجار بالمواد السامة أو تقديمها للغير ؟ في الواقع ان هذا التعبير غامض اذ لا توجد في قانون العقوبات المضرى جرائم معينة للاتجار في المواد السامة أو تقديمها للغير سوى جناية التسميم (م ٢٣٣) ، وجناية اعطاء مواد ضارة اذا أفضت الى موت المجنى عليه (م ٢٣٩) ، وجريمة اسقاط المرأة الحامل اذا كانت وسيلتها استعمال مواد سامة (م ٢٦١ ، ٢٦٣) ، وكذلك اعطاء جواهر غير قاتلة عمدا لشخص اذا نشأ عنها مرض أو عجز وقتى عن العمل ، فلن الفاعل يعاقب بحسب جسامته الاصابة (م ٢٦٥) .

(١) راجع نقض ١٩٥٤/٢/٢٣ أحكام النقض س ٥ رقم ١٢٥ ص ٢٣٨ وكان هذا الحكم في خصوص تطبيق المادة ١٦٧ ع ، ولكن المبدأ الذى قرره ينصرف الى كل هذه الطائفة من الجرائم الواردة في الباب الثالث عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

(٢) راجع في هذه الجرائم جميعها الباب الاول ص ٧٥ - ٨٢ في

الا أن هذه كلها من جرائم الاعتداء على النفس التى أشار إليها نفس التشريع فى المادة ٥ فقرة (١) ، فلا يتصور أن يكون قد قصد الإشارة إليها من جديد فى فقرة (٤) من نفس المادة . وأغلب الظن أن الشارع لم يقصد بعبارة الاتجار فى المواد المخدرة أو تقديمها للغير شيئاً آخر سوى جرائم الاتجار فى المواد المخدرة أو تقديمها للغير الآنف بيانها ، باعتبار أن المواد المخدرة تعتبر فى نفس الوقت سامة ، بالأقل عند تعاطيها بكميات كبيرة (١) .

خامساً : تزيف العملة وأوراق النقد وترويجها

تشير الفقرة (٥) من المادة الخامسة الى الجرائم الآتية بيانها : -

- تزيف أو تقليد أو تزوير لعملة ورقية أو معدنية متداولة قانوناً فى مصر أو لأوراق البنكوت لأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية بقصد الترويج (٢٠٣ ، ٢٠٣ مكرراً) .

- صناعة أو حيازة أدوات أو آلات أو معدات مما يستعمل فى تقليد العملة أو تزيفها أو تزويرها (م ٢٠٤ ع مكرراً) .

ولا يدخل فيها - حسبما نراه - جنحة المادة ٢٠٤ الخاصة بقبول عملة مقلدة أو مزيفة بحسن نية إذا تعامل فيها الجانى بعد علمه بها ، ولا جنحة صناعة أو حيازة قنلع معدنية أو أوراق مشابهة للعملة المتداولة فى مصر أو لأوراق البنكوت لأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية (م ٢٠٤ مكرراً « ١ ») لانتفاء الحكمة من الاعتداد بها فى مقام الاشتباه ، ولأنها لا تتضمن معنى « تزيف النقود وترويجها » كما أشارت إليه الفقرة (٥) من المادة الخامسة .

وجميع الجرائم الآتية الذكر وردت فى الباب الخامس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، وقد عدلت مواده بالقانون رقم ٥٨

(١) راجع أيضاً محمد عزمى البكرى . المرجع السابق ص ١٠٠ -

لمسنة ١٩٥٦ (١) •

قواعد عامة على الجرائم الانفة الذكر

تخضع جميع الجرائم التي أشارت إليها المادة الخامسة من تشريع الاشتباه لقواعد عامة : -

- منها أن هذه الجرائم اما جنائيات واما جنح ، فخرجت جميع المخالفات لقللة خطورتها ، ولأن أغلبها لا يتطلب العمد •

- ومنها أن الفعل التام يستوى مع الشروع في تقدير توافر الاشتباه متى كان معاقبا عليه ، وسواء أكانت الجريمة جنائية أم جنحة •

- وأن الاشتراك يستوى مع الفعل الأصلي في هذا المقام ، أية كانت طريقة الاشتراك •

- وأن تشريع الاشتباه - وإن أشار الى أنواع بعينها من هذه الجرائم على سبيل الحصر - إلا أنه ترك الباب مفتوحا لأية اضافة أخرى متى كانت تدخل في أحد هذه الأنواع ، اذ قد تفادى ذكر مواد معينة من قانون العقوبات ، مكتفيا بإيراد أوصاف عامة ، مثل قوله « جرائم الاعتداء على النفس أو المال ... » دون تحديد أية جريمة منها •

- ولذا فانه يستوى في نطاق تقدير الاشتباه ارتكاب أفعال معاقب عليها بقوانين سابقة على تشريع الاشتباه أم لاحقة له ، متى كان يصدق عليها أى من هذه الأوصاف العامة •

وحبذا لو عين الشارع الجرائم المقصودة في تشريع الاشتباه بطريقة أكثر وضوحا دفعا لأى غموض أو لبس ، ولو ضيق في نفس الوقت من نطاقها اذ أن الاشتباه وصمة خطيرة ينبغي ألا يوصم بها الا من يشكل على الأمن خطرا حقيقيا ، أما من عداه فكان يكفي خضوعه للأحكام العامة في التجريم والعقاب بما فيها من تشديد للعود •

(١) للمزيد راجع مؤلفنا في « جرائم التزيف والتزوير » طبعة
ثالثة سنة ١٩٧٨ ص ٥ - ٢٢ •

— وأخيراً أنه حتى وإن كان يلزم في جميع هذه الجرائم توافر ركن الاعتياد على مقارفتها ، إلا أن مناط الاشتباه ليس في هذا الاعتياد ، بل في الخطورة التي قد تلصق بالجاني منه ، والتي وصفها القانون «اشتباها» واستمدتها من صحيفة سوابقه ، أو من اشتهاره بارتكابها لأسباب مقبولة . وهذا ما يتطرق بنا إلى المطلب الثاني المخصص للكلام في شروط السوابق أو الشهرة بحسب الأحوال .

المطلب الثاني

شروط السوابق أو الشهرة

تطلبت المادة الخامسة من المرسوم بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، لتوافر حالة الاشتباه قبل المتهم أما سبق الحكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم التي بينها في المطلب السابق ، وأما الاشتباه عنه لأسباب مقبولة اعتياد ارتكابها . لذا ينبغي أن نحدد مراد الشارع من كل من الأمرين مخصصين لكل منهما فرعاً على حدة .

الفرع الأول

شروط السوابق

يلزم أن يكون قد سبق الحكم على الجاني أكثر من مرة في بعض الجرائم التي بينها القانون ولا يلزم التماثل الفعلي أو الحكمي بين هذه الجرائم ، بل كل ما يلزم هو أن تكون السابقتان معا من هذه الأنواع . والجرائم التي قد تنشأ عن ارتكابها حالة الاشتباه كلها على قدم المساواة ، لذا قضى بأنه يصح أن تثبت حالة الاشتباه قبل المتهم إذا حكم عليه مرة في جريمة مخدر وأخرى في سرقة (١) .

وفي نفس الوقت لا يقتضى سبق الحكم على المتهم مرتين أو أكثر في سابقتين من هذه الأنواع وجوب ادائته بالضرورة في الاشتباه . فإذا استبان القاضي أنه على الرغم من الحكم على المتهم أكثر من مرة في جرائم

(١) نقض ١٩٤٧/١٢/٢٢ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٤٧٥ ص ٤٤٠

من هذه الأنواع لم يسقط في زمرة الأضرار الخطرين . أو أنه سقط لكنه أقام واستقام بعد عثراته الماضية ، يكون من المتعين القضاء ببراءته (١) .

ذلك أن السوابق لا تنشئ بذاتها الاتجاه الخطر الذي هو نتيجة الاشتباه والذي يريد الشارع الاحتياط منه لمصلحة الجماعة ، بل هي تكشف عن وجوده فصحب وتدل عليه ، فهي والشهرة بمنزلة سواء (٢) . فإذا لم تكشف عن وجوده وتدل عليه بصورة حاسمة فإنها لا تكفي للإدانة به . أو بعبارة أخرى يمكن القول بأن السوابق لا تعد ركنا في الاشتباه بقدر ما تعد من أدلة الادانة فيه ، التي يلزم الاستدلال بها على توافر حالة الاعتياد والاستهتار المدعى قيامها لدى المتهم عند المحاكمة (٣) .

فعلى القاضي ، وهو بصدد بحث حالة المتهم القائمة ومحاسبته على اتجاهه الجاضر ، أن يورد في حكمه من الأدلة والاعتبارات ما يربط ذلك الماضي بهذا الحاضر ، والا ساع النعى عليه بأنه يحاسب المتهم عن الماضي . ومن ثم فهو مطالب ، فضلا عن بيان تواريخ الأحكام السابقة ، ببيان الأدلة التي استخلص منها حقيقة اتجاه المتهم عند رفع الدعوى عليه ، والا كان حكمه بالإدانة في الاشتباه قاصرا معينا (٤) .

والسوابق التي يمكن الاعتماد بها في تقرير حالة الاشتباه يجوز أن يكون بعضها سابقا على تشريع الاشتباه وبعضها الآخر لاحقا له ، أو أن يكون كلها سابقا عليه ، متى كانت هذه الأحكام قرينة البون نسيا ، أو كانت من جهة الجسامة أو الخطورة أو التعاقب أو التعاصر أو التماثل تكفي لاقناع القاضي بأن صاحبها لا يزال خطرا يجب التحرز منه ، ولا يعد

(١) نقض ١٩٤٦/٦/١٧ القواعد القانونية ج ٧ رقم ١٩٣ ص ٥٧١ .

(٢) نقض ١٩٤٧/٣/٤ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٣١٤ ص ٣٠٣ .

(٣) تنقض ١٩٥٠/٥/٢ أحكام النقض س ١ رقم ١٩١ ص ٥٨٥ . راجع

نقض ١٩٤٦/١٠/٢٨ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٢١٧ ص ١٩٦ و ١٩٥٨/١/١٣ المجموعة الرسمية الجدول العشري السادس رقم ٨٧٧ ص ١٨٨ .

(٤) نقض ١٩٥١/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢ رقم ٣٧١ ص ١٠٢٢ .

و ١٩٦١/١١/٢١ س ١٢ رقم ١٨٩ ص ٩٢٤ .

ذلك بسطاً لآثار تشريع الاشتباه على وقائع سبقت صدوره (١) .

تاريخ السوابق وشروطها

ولا يلزم ألا تمر فترة معينة بين كل سابقة منها وأخرى ، كما لا يلزم ألا تمر فترة معينة بين آخر سابقة وبين رفع دعوى الاشتباه . بل يمكن الاعتداد بالسوابق مهما كانت الفترة التي تفصل بينها ، بشرط ألا تكون آثارها قد زالت برد الاعتبار القضائي أو القانوني ، أو بالعفو الشامل .

كما يلزم في الأحكام السابقة التي يعتد بها في مقام الاشتباه توافر جميع الشروط اللازمة للسوابق في نظام العود بوجه عام ، من ناحية كونها صادرة بأحكام نهائية حائزة حجية الشيء المحكوم فيه ، من محاكم مصرية عادية ، بعقوبة جنائية لا تهديدية فحسب . (وهذا تحصيل حاصل لأن هذه السوابق ينبغي أن تكون كلها بعد بلوغ المشتبه فيه سن الثامنة عشرة ميلادية ، وهي سن لا تقبل بطبيعتها الحكم بتدابير تهديدية) (٢) .

وإذا كان الحكم الذي يراد الاعتداد به في احتساب السوابق للمشتبه فيه صادراً مع وقف تنفيذ العقوبة ، فينبغي ألا تكون قد انقضت مدة الإيقاف وهي ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي أصبح فيه الحكم نهائياً ، لأنه إذا انقضت هذه المدة ولم يكن قد صدر في خلالها حكم بالفائه ، فيعتبر الحكم بالعقوبة كأن لم يكن (راجع المادتين ٥٦ ، ٥٩ من قانون العقوبات) .

ونرى أنه لا ينبغي أبداً الاعتداد بالسوابق إذا كان قد صدر بها مجرد أمر جنائي ، متى أصبح نهائياً بعدم الاعتراض عليه في الميعاد المقرر ، أو بعد حضور المعارض في الجلسة المحددة لنظر اعتراضه (المادتان ٣/٣٢٧ و ٣/٣٢٨ إجراءات) حتى ولو كان القانون يعتبر الأوامر الجنائية بمثابة أحكام واجبة التنفيذ ، متى أصبحت نهائية . ذلك لأن

(١) راجع نقض ١٩٤٦/١٢/٢ . القواعد القانونية ج ٧ رقم ٢٤٤ .

ص ٢٤٣ و ١٩٤٧/٣/٤ . الاتف الإشارة إليه .

(٢) راجع ما سبق في ص ٢٢٩ - ٢٣٠ . والمادة ١٥ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

المفروض هو أن نظام الأوامر الجنائية مرسوم للجرائم القليلة الخطورة وحدها . وأهم من ذلك أنه لا توجد أية ضمانات في نظام الأوامر الجنائية على ثبوت التهمة فعلا في حق المتهم ، حتى ولو كان قد أثر عدم الاعتراض على الأمر السابق صدوره ضده ، توفيراً لمشقة التقاضى ، وما يتطلبه التقاضى من جهد ومن نفقات لا قبل له بها .

الفرع الثانى

شروط الشهرة

قد تقوم الشهرة مقام السوابق في تقرير الاشتباه . انما ينبغى أن تبني على أسباب مقبولة ، وشهادات يستريح اليها ضمير القاضى ، سواء أكانت صادرة عن رجال الحفظ أم عن غيرهم . ولا تكفى أقوال هؤلاء ولا أولئك اذا لم تكن معززة ببيان أسانيدها من وقائع محددة ، واتهامات واضحة ، وشبهات لها ما يؤيدها . فاذا ما شعر القاضى أن في ظروف هذه الاتهامات أو الشبهات ما يحمله على الاعتقاد بعدم جديتها ، أو بالتعامل في تقريرها بدافع من العداوة أو الغرض الشخصى ، أو حتى لمجرد سوء الظن والتسرع في الاتهام ، كان له - بل عليه - أن يسقطها من الحساب . وفي ذلك تختلف الشهرة المبنية على أسباب مقبولة - كما تتطلبها المادة الخامسة من تشريع الاشتباه - عن الاشاعات ، أى عن الأقوال المتواترة التى قد يتناقلها الناس بغير سند من وقائع ثابتة ولا قرائن مقبولة ، فهي لا ترقى الى مرتبة الشهرة .

والشهرة قد تعززها السوابق ، كما قد يعززها مجرد الاتهامات التى وجهت الى المتهم في قضايا معينة اذا اتهمت ببراءته منها لعدم كفاية الأدلة ، أو لبطان في إجراءات الحصول عليها .

لذا قضى مثلاً بأنه اذا كانت المحكمة قد دانت الطاعن على أساس أنه اشتهر عنه لأسباب مقبولة على الاعتياد على الاعتداء على المال والاتجار بالمواد المخدرة ، وهو ما استندت في ثبوته الى شهادة رجال الحفظ والى سابقة سرقة قضى برد اعتباره فيها ، والى قضية احراز مخدر

برىء منها لبطلان في اجراءات التفتيش - اذا كان ذلك فلا تثريب على المحكمة فيما قضت به (١) .

كما قضى بأنه متى كان المتهم قد حكم بإفذاره مشبوها ، ثم اتهم في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم بالشروع في السرقة ، فانه يكون على المحكمة أن تبحث هذه الواقعة حتى اذا ما تبينت جدية الاتهام فيها أدانت المتهم بالاشتباه ، وأوقعت عليه العقوبة المقررة . أما اذا هي لم تفعل وقضت ببراءته فان حكمها يكون معيبا واجبا نقضه (٢) .

واذا كانت هذه الشهرة معززة بسوابق محددة ، لا بمجرد اتهامات ، فلا يلزم أن تكون هذه السوابق لا تزال قائمة ، بل يصح أن يكون أمرها قد انقضى لسبب أو لآخر ، وتعد السوابق عندئذ مجرد قرينة قد تعزز شهادة الشهود في شأن الشهرة ، ولا يلزم حتى في الأحكام الصادرة بها أن تكون نهائية أو حائزة حجية الشيء المقضى به (٣) . وفي ذلك يختلف الاشتباه المستمد من الشهرة عن الاشتباه المستمد من السوابق .

لذا قضى بأنه اذا كانت المحكمة قد اعتمدت في ادانة المتهم بوجوده في حالة اشتباه على ما شهد به الشهود من سوء سيره ، ولم تعتمد على سوابقه - سواء منها ما سبق المرسوم بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، أو ما لحقه - الا على اعتبار أنها قرينة تؤيد ما شهد به شهود الاتبات ، فلا جناح عليها في ذلك (٤) .

واذا كانت شهادة الشهود معززة باتهامات في قضية معينة فيستوى أن يكون قد جرى في هذه القضايا تحقيق ابتدائي أم مجرد استدلالات ، وأن تكون قد وصلت الى مرحلة الاحالة أو المحاكمة أم لم تصل . واذا كانت قد صدر فيها أمر حفظ أو أمر بأن لا يجزأ لاقامة الدعوى عنها

(١) نقض ١٩٤٨/٦/١ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦١٨ ص ٥٨٢ .

(٢) نقض ١٩٤٩/١/٤ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٧٧٥ ص ٧٢٨ .

(٣) نقض ١٩٦٥/١١/١ أحكام النقض بس ١٦ رقم ١٤٨ ص ٧٨٣ .

(٤) نقض ١٩٤٨/٦/١ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦١٩ ص ٥٨٤ .

فينبغي أن يتضمن الأمر بذاته توافر شبهات جدية مقبولة قبل المتهم ، ولو كانت دون القدر الكافي للمحاكمة أو للدانة .

أما إذا صرف النظر عن الاتهام السابق لعدم صحته ، أو لعدم الجناية ، أو لعدم معرفة الفاعل أصلا ، فلا يصح أن يعتد به ضمن قرائن الاشتباه التي يصح أن تعزز شهادة الشهود عن سوء سيرة المتهم . وعلى العكس من ذلك إذا كان قد صرف النظر عن الاتهام لمجرد عدم كفاية الأدلة ، أو عدم الأهمية ، أو للبطلان في إجراءات الحصول عليها ، أو لانقضاء الدعوى الجنائية بمثل التقادم ، فإن في الاتهام ما يصح عندئذ أن تستمد منه قرينة قد تعزز شهادة الشهود عن الشهرة المطلوبة .

والأمر مرجعه الى اقتناع قاضى الموضوع ، لا يقيده في ذلك قيد معين في الاثبات . والاعتماد الأول في العمل هو على شهادة رجال الحفظ عن المتهم بالاشتباه ، الى جانب أمثال القرائن التي أسلفناها .

ويتوافر الاشتباه من باب أولى إذا توافرت له - الى جانب السوابق المطلوبة - الاشتهار الثابت ، ولو أن أيهما وحده يكفى . ولكن في الحالين يلزم ظهور الاعتياد المستمد من مقارفة الجرائم السابق بيانها مرتين أو أكثر .

وهنا أيضا كان ينبغي التضييق من دائرة الاشتباه بتعديل تشريعى يستلزم مقارفتها ثلاث مرات بالأقل ، بالنظر الى خطورة الاشتباه ، وما يلصقه من وصمة خطيرة بالمحكوم عليه . ثم ان العود الى الجريمة مرة واحدة يكفى لتشديد العقاب طبقا لأحكام العود العامة ، أو للحكم بأقصى العقوبة إذا شاء القاضى ، فلا حاجة لاعتباره وحده منشأ لحالة الاشتباه .

المبحث الثالث

الركن الادبى فى الاشتباه

ليس لحالة الاشتباه من عمد قائم بذاته غير العمد المطلوب في كل جريمة قارفها الجانى بحسب نوعها وطبيعتها ، فلا يلزم له مثلا انصراف ارادة المشتبه فيه الى التواجد في حالة الاشتباه أو الى البقاء فيها ،

اذ لا يتصور أن تتوافر لديه أية ارادة من هذا القبيل • بل ان الاشتباه هو صفة تلصق بالجاني لصوقا تلقائيا نتيجة لسلوكه الاجرامى المتكرر الذى قد يشكل خطرا على أمن المجتمع ، صفة لم ينشئها القانون ، بل كشف عن وجودها فحسب • أو بعبارة أخرى أن الاشتباه جريمة بلا سلوك ، على حد تعبير الفقه الايطالى reato senza azione لأنها تمثل حالة فردية لا تتطلب بذاتها نشاطا معاصرا ايجابيا ولا سلبيا ، وإن كانت تتطلب نشاطا ايجابيا سابقا • ومن ثم لا ينفى مسئولية المشتبه فيه عن اشتباهه الا ما قد ينفى مسئوليته عن جريمة أو أكثر من الجرائم السابق اسنادها اليه ، بحيث لا يكفى باقيها للقول بأن حالته الراهنة تشكل خطرا يتهدد أمن المجتمع •

وفى هذا يختلف الاشتباه عن التشرد من ناحيتين :

أولاهما : أن للتشرد عند قائم بذاته هو انصراف ارادة المتشرد الى التواجد فى حالة التشرد أو الى البقاء فيها • فينفي التشرد كل ما ينفي هذه الارادة بالتالى ، كحالة الضرورة التى تنفى الاختيار ، حين لا ينفى الاشتباه شيء من ذلك •

وثانيتهما : أن الاهمال فى البحث عن عمل أو القعود عنه يكفى للعقاب فى بعض صور التشرد ، حين يلزم فى الاشتباه دائما صدر نشاط ايجابى عملى سابق للمتهم • ولا يكفى فيه مجرد الاهمال فى تنفيذ أمر أو القعود عن أداء واجب ، هو واجب البحث عن وسيلة مشروعة للتكسب ، كما فى التشرد (١) •

(١) راجع ما سبق فى ص ٣٠٢ - ٣٠٣ •

الفصل الثاني

في بعض الخصائص العامة للاشتباه

يبين من دراسة أركان الاشتباه الثلاثة التي بينها آنفا أن حالة الاشتباه سواء أكان مصدرها تعدد سوابق المتهم في الجرائم التي عينها القانون ، أم شهرته بالاعتیاد على ارتكابها لأسباب مقبولة ، يتميز ببعض خصائص معينة تميز هذه الحالة عن غيرها من الجرائم من جهة ، وعن حالة التشرد التي يجمعها مع الاشتباه تشريع واحد من جهة أخرى . فالاشتباه حالة مستمرة ، وليس جريمة وقتية متتابعة ولا من جرائم العادة . وهو متميز تماما من ناحية مناط التجريم وحكمه عن التشرد ، كما هو متميز أيضا عن الجرائم السابقة التي قارفها المشتبه فيه ، وذلك على البيان الآتي :-

اولا : الاشتباه حالة مستمرة

مناط العقاب على الاشتباه هو قيام حالة لها طابع من الدوام و أساسها صفة لاصقة بالمتهم تجعل منه عنصرا يتهدد المجتمع وجديرا بالاحتياط منه لمصلحة الأمن العام . فهو لذلك جريمة مستمرة ، فلا يعد من جرائم الاعتیاد ولا من الجرائم الوقتية المتتابعة ، ويشترك في ذلك مع التشرد .

وقد يبدو غريبا لأول وهلة ألا يعد الاشتباه من جرائم الاعتیاد مع أنه يتطلب لتوافره تكرار ارتكاب جرائم معينة ، سواء ثبت التكرار بالسوابق أو بالشمرة . ولكن بامعان النظر نجد أن مناط التجريم ليس في ارتكاب الأفعال المادية التي اعتاد المتهم ارتكابها ، اذ هو قد استوفى عقوبته عنها ، أو عجزت يد العدالة عن أن تمتد اليه بحسب الأحوال . ثم ان التشريع قد جرم كل فعل من هذه الأفعال بوصفه جريمة على حدة ، قد تكون وقتية كالسرقة أو القتل ، وقد تكون مستمرة كاخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة .

فمناط التجريم في الاشتباه كائن في الحالة التي قد يكشف عنها هذا الاعتياد بوصف المشتبه فيه خطرا مستمرا على أمن المجتمع . وهذه الحالة تمثل جريمة مستمرة ، وتؤدي بالتالى الى خضوع الاشتباه لكل أحكام الجرائم المستمرة .

ولهذا التكيف أهميته العملية من زاوية أننا لو اعتبرنا الاشتباه من جرائم الاعتياد لوجب ألا يمتد بين كل جريمة ارتكبتها المتهم وأخرى المدة المسقطة للدعوى ، وهى ثلاث سنين في الجرح وعشرة سنين في الجنايات . أما الاشتباه جريمة مستمرة فلا يلزم توافر هذا الشرط . ويكون للقاضى سلطة تقريره متى كانت أفعال المتهم الجنائية متقاربة البون نسبيا ، أو كانت من جهة الجسامة أو التعاقب أو التماص تسمح بتقريره على ما ذكرناه آنفا . وكل ما يلزم هنا هو أن تكون السوابق لا تزال باقية لم تنقض ببرد الاعتبار عنها ، أو أن تكون الشهرة لا تزال ماثلة لم تنقض بعودة المتهم الى صفوف المجتمع الذى خرج عليه .

كما يخضع الاشتباه لكل ما تخضع له من أحكام أخرى الجرائم المستمرة : فلا يبدأ تقادم الدعوى عنه الا من وقت انقطاع حالته . ولا تحول محاكمة المتهم عنه من العودة الى محاكمته من جديد اذا تجددت حالة الاشتباه بعد الحكم السابق . بل ان الشارع وضع هنا عواعد خاصة للعود الى الاشتباه فضلا عن تأييد حالته سنعرض لها في الفصل المقبل . وأخيرا يسرى كل تشريع جديد على فترة الاشتباه اللاحقة لصدوره فحسب اذا كان أسوأ للمتهم ويسرى بأثر رجعى اذا كان أصح له ، طبقا للقاعدة التى قررتها المادة ٢/٥ من قانون العقوبات .

هذا عن الاشتباه في ذاته ، أما العود للاشتباه ، وهو يتحقق بارتكاب المتهم جريمة جديدة بعد الحكم السابق ، أو باتهامه جديدا فيها بعد سبق الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس ، فقد ذهبت محكمة النقض الى أنه جريمة وقتية ، والعبرة في تحققها هى بتاريخ وقوع الجريمة التى تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة ، لا بالصفة اللاصقة به قبل

لارتكاب تلك الجريمة ، وعلى ذلك فإن تقادم هذه الجريمة يبدأ من تاريخ وقوع هذه الجريمة الجديدة (١) .

ثانياً : الاشتباه جريمة متميزة عن التشرد

رغم اتحاد الاشتباه مع التشرد في أن كليهما جريمة مستمرة ، إلا أنه يتميز عنه من زاوية أن التشرد حالة تعاقب بالشخص إذا لم يزاوِل وسيلة مشروعة للعيش ، حين أن الاشتباه صفة تلصق بالشخص ، وتشأ من اعتياده على انشغال الاجرامى . وعلى ما لاحظته محكمة النقض « كلا الحالين متميز عن الآخر : مبعث الأول التعطل ، ومبعث الثانى الأحكام الدالة على المسلك الاجرامى (أو الاشتباه به) ، وليس هناك ارتباط بينهما الا أن يثبت أن التعطل دفع الى الاجرام ، أو أن الاجرام دفع الى التعطل » (٢) .

ويترب على ذلك أن المتهم قد يكون فى حالة تشرد واشتباه معا ، أو فى حالة منهما فحسب دون الأخرى . وعند اجتماعهما معا تنطبق قاعدته لتعدد المادى مع الارتباط الذى لا يقبل التجزئة ، ويجب من ثم اعتبار الحالتين جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، بغير جواز الحكم بعقوبة مستقلة عن كل منهما .

ثالثاً : الاشتباه متميز عن الجرائم التى قارفها الجانى

يتطلب الاشتباه كما قلنا مقارفة الجانى عدة جرائم سابقة ، مقارفة تثبت عليه بالسوابق أو بالشهرة أو بالأمرين معا . فهل يمكن القول بأن هناك حالة تعدد مادى مع الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الاشتباه

(١) راجع نقض ١٩٦٠/٤/٥ أحكام النقض س ١١ رقم ٦٤ ص ٣٢٥ ر ١٩٦٠/١١/٢١ س ١١ رقم ١٥٤ ص ٨٠٧ و ١٩٦٢/٣/٢٠ س ١٣ رقم ٦٥ ص ٢٥٦ . هذا ولو أن هذا القضاء محل نظر من زاوية أن مناط العقاب فى العود للاشتباه ، كما أن مناطه فى الاشتباه ، هو فى الحالة الخطرة التى يمثّلها المشتبه فيه على المجتمع ، والتي يكشفها الحكم دون أن ينشأ من ثم ينبغي أن يعتبر العود للاشتباه جريمة مستمرة كالاشتباه نفسه ، إذا لا فارق بين الأمرين فى طبيعتهما .

(٢) نقض ١٩٥٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٩ رقم ٢٧٤ ص ١١٣٠ .

وبين هذه الجرائم السابقة - اذا كان الجاني لم يحاكم بعد عن بعضها -
أم لا ؟ *

سؤال تطورت محكمة النقض في الاجابة عليه بين السلب والايجاب
أكثر من مرة * فقد انجبت بإدء ذى بدء الى القول بأنه اذا أقيست
الدعوى الجنائية عن الاشتباه ، وفي نفس الوقت عن جريمة أو أكثر من
الجزائرم التى وقعت من المشتبه فيه ، فانه لا يمكن عندئذ تطبيق حكم
المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، بل ينبى تعدد العقوبات بتعدد الجرائم
وفقا لما تقضى به المادة ٣٣ (١) *

ثم اتجهت بعد ذلك الى الاتجاه العكسى مقرررة وجوب تطبيق حكم
المادة ٣٢ فى مثل الحالة الآتية الذكر بتوقيع عقوبة واحدة عن الجريمتين *
بما يقتضى أيضا وجوب احالة الدعوى عن الاشتباه ، أو عن العود اليه ،
أو عن تأييد حالته ، الى نفس المحكمة المنظورة أمامها الدعوى عن الجريمة
التى أدت الى القول بتوافر الاشتباه قبل المتهم ، أو بعودته اليه أو بتأييد
حالته بحسب الأحوال (٢) *

الا أن قضاء النقض الأخير لم يلبث أن عاد الى الحل الأول من جديد
قائلا فى الدفاع عنه « ان ثبوت الاشتباه لا يفيد أكثر من أن المشتبه فيه
أصبح مصدر خطر على أمن الناس وحقوقهم ، وانه وان كان القانون قد علم
حالة الاشتباه حالة اجرامية ، الا أنها ما زالت متحررة عن ذلك النشاط
الذى يمارسه الجاني عندما يقارف جريمة من الجرائم مما يجعل الناس
يحصون بأثرها الظاهر لهم * يؤيد هذا النظر ما نص عليه الشارع فى
المادة الخامسة من أنه « يعد مشتبه فيه كل شخص ... حكم عليه أكثر
من مرة فى احدى الجرائم الآتية ... » مما مفاده أن الشارع يسوغ توافر
حالة الاشتباه المعاقب عليها مع وجود حكم سابق بالادانة * ولما نصت
عليه المادتان ٦ ، ٧ من ايجاب معاقبة المشتبه فيه بعقوبة المراقبة ، أو بها

(١) ١٩٣٠/٥/٢٢ التوامد القانونية ج ٢ رقم ٤١ ص ٣٣
(٢) راجع نقض ١٩٥٣/٥/١٢ احكام النقض س ٤ رقم ٢٨٧ ص ٧٩٠

مع الحبس في حالة العود ، وما جاء بالمادة الثامنة من وجوب تنفيذ الأحكام التي تصدر على المشتبه فيه ولو مع حصول استئنافها .

ومقارنة هذه النصوص المتعاقبة الترتيب تدل بغير شبهة على أن الشارع أوجب للمشتبه فيه عقوبة مستقلة عن العقوبة التي استحقها على الجريمة الأخرى ، يوقعها القاضى عليه كلما رأى فيما ثبت وقوعه منه ، يوصف كونه مشبوها ، مظهرا من مظاهر خطورته فيه نوع من المساس بالأمن العام ، يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى العمومية عن الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة ، أو بقرار على حدة » (١) .

(١) نقض ١٩٥٦/٤/٢٣ احكام النقض س ٧ رقم ١٧٣ ص ٦١٥ ورقم ١٧٤ ص ٦١٨ و ١٧٥ ص ٦٢٢ و ١٩٥٧/٦/٤ س ٨ رقم ١٦٦ ص ٦١٩ و ١٩٥٨/٢/٣٠ س ٩ رقم ٣٤ ص ١٢٢ و ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ رقم ١٦٨ ص ٨٢٦ .

الفصل الثالث في عقاب الاشتباه

المساواة في العقاب بين الاشتباه والتشرد

يسوى الشارع في العقاب بين الاشتباه والتشرد مساواة تامة نوعا ومقادرا ، سواء عند الاشتباه لأول مرة أم عند العود اليه ، فنص على أنه يعاقب المشتبه فيه بوضعه تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين (م ١/٦ من تشريع المتشردين والمشتبه فيهم) •

ويجوز للقاضي - هنا أيضا - بدلا من هذه العقوبة أن يصدر حكما غير قابل للطعن بانذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما (م ١/٧) •

فاذا عاد المشتبه فيه الى اشتباهه بعد وضعه تحت مراقبة البوليس فان عقوبته تصبح هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ، ولا تزيد على خمس سنين (م ٢/٦) •

أما اذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في خلال السنوات الثلاث التالية للحكم ، فيجب أن يعاقب بوضعه تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين (م ٢/٧) •

وبين من هذه النصوص أن جريمة الاشتباه تعرف ثلاث عقوبات أصلية مشتركة بينها وبين التشرد ، أخفها هي انذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما ، يليها ارتفاعا الوضع تحت مراقبة البوليس ، وأشدّها الحبس • وهذه العقوبات سبق أن عرضنا لها في الفصل الثاني من الباب السابق بما لا يحتاج لاية اضافة هنا •

وانما يكفي أن نلاحظ في شأن الانذار هنا أن صيغته هي انذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما ، حين أن صيغته للمتشرد هي بأذا

يغير من أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد . وفي الحالين يكون حكم قاضي الموضوع نهائيا غير قابل للطعن .

كما سبق أن بينا أحكام الوضع تحت مراقبة البوليس وهي عامة على كل أحوال المراقبة سواء أكانت عقوبة أصلية ، كما هي الحال في الاشتباه والتشرد ، أم تبعية كما هي الحال في العود للسرقة (م ٣٣٠ ع) وللنصب (م ٣٣١/٢) . كما بينا أحكام الحبس في هذا النوع عن الجرائم ، والملاحظات التي لنا على هذه العقوبة في شأن التشرد تصدق لنفس الأسباب عليها في شأن الاشتباه (١) .

حالة جديدة لتوضيح تحت المراقبة هنا

نص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في مادته الأولى على أنه « يوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين كل شخص توافرت فيه حالة الاشتباه المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم وصدر أمر باعتقاله لأسباب تتعلق بالأمن العام ، ويطبق في شأنه حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون المشار إليه .

وتبدأ مدة المراقبة من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء حالة الاشتباه على حسب الأحوال » .

وقد ورد في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن دواعي إصداره هي « ما لوحظ في الآونة الأخيرة من أن بعض المشتبه فيهم قد دأبوا على الإخلال بالأمن بارتكابهم جرائم تتم عن خطورة مرتكبها واستهتارهم دون رادع من قانون أو اعتبار للظروف الدقيقة التي تمر بها البلاد » .

ولكن عيب هذا النص أنه سمح بالأمر بالوضع تحت مراقبة الشرطة بدون حكم قضائي بل بمحض قرار إداري إذا توافر شرطان : -

(١) راجع الفصل الثاني من الباب السابق ص ٣١٦ - ٣٢٤ .

أولا : أن يكون الشخص الموضوع تحت المراقبة قد سبق أن صدر أمر باعتقاله لأسباب تتعلق بالأمن العام .

ثانيا : أن تتوافر فيه حالة الاشتباه المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

وقد سمح هذا القانون في مادته الثانية للموضوع تحت المراقبة بالتظلم الى النيابة التي عليها أن تحقق هذا التظلم ثم تحيله الى محكمة الجنح المختصة للفصل فيه » فاذا رأت المحكمة عدم توافر الشروط المطلوبة قررت رفع المراقبة عنه والا رفضت الطلب ويكون قرارها في ذلك نهائيا » .

الا أنه بالنظر الى جواز صدور الأمر بالوضع تحت المراقبة بدون محاكمة قضائية فان صدور دستور الشعب في سبتمبر سنة ١٩٧١ قد ألغى ضمنا هذا القانون برمته عندما نص الدستور في المادة ٦٦/٢ على أنه « لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائي » .

وهذا هو بالفعل ما ذهب اليه الفقه (١) ، وأيضا قرار المحكمة العليا بجلسته ١٩٧٥/٤/٥ في طلب التفسير رقم ٥ سنة ٤ ق مقرر « أن عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون ٧٤ لسنة ١٩٧٠ توقع بقوة القانون مما يفيد أن الشرطة هي الجهة المختصة بأعمال هذا القانون » .

ونظرا لأن الدستور ينص في المادة ٦٦ منه على مبدأ حظر توقيع العقوبات الجنائية الا بحكم قضائي فان المحكمة توصي بتعديل نصوص القانون المذكور ، بما يتفق مع أحكام هذه المادة ، وببحيث يكون وضع الشخص تحت مراقبة الشرطة بحكم قضائي ، لا بإجراء إداري تتخذ منه الشرطة » .

(١) وجدى عبد الصمد في مؤلفه من « الاعتذار بالجهل بالقانون » طبعة ١ ص ٨٥٠ وما بعدها ومحمد عزمى البكرى في مؤلفه من « جرائم التشرد والاشتباه في القانون المصرى » ١٩٧٨ ص ١٨١ .
(م ٢٣ - قانون العقوبات التكميلي) .

ويلاحظ أن المحكمة لم تقض هنا بإلغاء هذا القانون لأنها كانت
أزاء محض طلب تفسير ، ولم تكن أزاء دعوى أصلية بإلغاء هذا
القانون . وهذه الأخيرة لها شروط وإجراءات معينة .

وذلك بالإضافة إلى أن قانون المحكمة الدستورية العليا المنوه عنه
في المواد ١٧٥ - ١٧٨ من الدستور لم يصدر بعد (١) .

وبطبيعة الحال فإن أحكام المحكمة الدستورية العليا - بعد انشائها -
سيكون لها الزام قانوني على جميع جهات التقاضي ولذا نصت المادة ١٧٨
من هذا الدستور على أنه « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة
من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ، والقرارات
الصادرة بتفسير النصوص التشريعية . وينظم القانون ما يرتب على
الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار » .

ولكن من السائد فقها وقضاء أن وظيفة المحكمة الدستورية العليا
في إلغاء القوانين التي تصدر بالمخالفة لمبادئ الدستور ، أو في تفسيرها
لا يعطل وظيفة كافة المحاكم في أن تمتنع عن تطبيق أى نص قانوني
لا يتفق مع أحكام الدستور وبالتالي أن تقضى بالبراءة . أو - في مثل
حالة تطبيق القانون ٧٤ لسنة ١٩٧٠ - أن تقضى بإلغاء المراقبة لمخالفاتها
لحكم المادة ٦٦ من الدستور النافذ .

فامتناع القاضي عن تطبيق نص القانون - عندما ينتهك أحكام
الدستور - واجب عليه بصريح نصوص هذا الدستور نفسه . وهو أمر
آخر غير القضاء بإلغاء هذا القانون أو نص منه ، وغير إعطائه تفسيراً إذا الزام
قانوني على كافة جهات القضاء ، وهو ما يدخل في وظيفة المحكمة العليا

(١) لذا نصت المادة ١٩٢ من الدستور على أنه « تمارس المحكمة
العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر بإنشائها وذلك حتى يتم
تشكيل المحكمة الدستورية العليا » .

وحدها ، وفي وظيفة المحكمة الدستورية العليا بعد انشائها بالفعل^(١) .

التمييز بين العود للاشتباه وبين تأييد حالته

إذا كان العود للتشدد لا يثير أية صعوبة في قواعده — لخضوعه للأحكام العامة كما رسمتها المادة ٤٩ عقوبات في فقرتيها الثانية والثالثة — فإن العود للاشتباه قد أثار عدة صعوبات في شأن تحديد أحواله وشروطه . وقد زاد من أمر هذه الصعوبات أن الشارع استعمل هنا تعبيرين متشابهين لكنهما مختلفين : أولهما هو تعبير العود للاشتباه الوارد في الفقرة الثانية من المادة السادسة من تشريع الاشتباه ، وثانيهما هو تعبير « تأييد حالة الاشتباه » الوارد في الفقرة الثانية من المادة السابعة . لذا يتعين علينا أن نعرض لتوضيح شروط كل من الأمرين ، بما يكفي للتمييز بينهما على النحو الذي أراده الشارع من صياغة النصوص على هذا النحو . لذا سنعالج في مبحث أول العود للاشتباه ، وفي مبحث ثانٍ تأييد حالة الاشتباه .

المبحث الأول

العود للاشتباه

شروطه

يلزم لتوافر العود للاشتباه اجتماع أربعة شروط هي : —

أولاً : أن يكون قد سبق الحكم على المشتبه فيه بوضعه تحت مراقبة البوليس المدة المحددة وهي لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين^(٢) . فلا يكفي أن يكون الحكم السابق هو بإنذار المشتبه

(١) للمزيد راجع بحثاً مفصلاً لنا في هذا الشأن منشوراً في مجلة « العلوم القانونية والاقتصادية » التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة عين شمس . عدد يولية سنة ١٩٧٦ ، وفي مؤلفنا في « المشكلات العملية الهامة في الاجراءات الجنائية » في باب عنوانه « الرقابة على الدستورية والشرعية في المواد الجنائية » في الجزء الأول من الطبعة الثالثة .

(٢) ويجوز أن يكون حكم المراقبة السابق قد صدر في ظل القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، فلا يلزم صدوره في ظل التشريع الحالي راجع نقض ١٩٤٩/٦/١٣ التواعد القانونية ج ٧ رقم ٦٤٢ ص ٩٢٤ و ١٩٤٩/٦/٧ رقم ٩٣٤ ص ١١٥ و ١٩٥٠/٥/٢ أحكام النقض س ١ رقم ١٩١ ص ٥٨٥ و ١٩٥٠/١٢/١٩ س ٢ رقم ١٥١ ص ٤٠٠ و ١٩٥١/١١/١٢ س ٣ رقم ٦٣ ص ١٧٠ و ١٩٥٢/١٢/١٩ س ٣ رقم ٢٦٧ ص ٧١٦ .

فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما • كما يلزم أن يكون الحكم بالمراقبة نهائيا. حائزا لحجية الشيء المحكوم فيه (١) ، ولم تنقض آثاره برد الاعتبار القضائي أو القانوني •

ثانيا : ألا يكون قد مضى على الحكم السابق بالمراقبة المدة المترتبة لانقضاء أثره في احتساب السوابق عند العودة طبقا للمادة ٤٩ ع ، وبعبارة أدق يشترط ألا تكون قد مضت خمس سنوات من تاريخ انقضاء المراقبة أو سقوطها بمضى المدة إذا كانت المراقبة لمدة سنة أو أكثر (م ٢/٤٩) ، ومن تاريخ الحكم بها إذا كانت لمدة أقل من سنة (م ٣/٤٩) • وهذا أمر طبعى ما دامت المراقبة هنا تعتبر مسايلة للحبس في أحكام العود (٢) •

ثالثا : ويشترط أن يعود المتهم للاشتباه بأن يرتكب من جديد جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال أو غيرها من الجرائم المبينة بالمادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ • ويكون ذلك اما بأن يحكم عليه من جديد بحكم نهائى فى واحدة منها ، واما بأن يتهم من جديد فى واحدة منها اتهاما جديدا مؤسسا على أدلة لها وجاقتها • وهذه مسألة موضوعية يفصل فيها القاضى الذى تطرح عليه الدعوى عن تهمة العود للاشتباه ، وهو بصدد تحقيق عناصر هذا العود اثباتا أو نفيا بحسب الأحوال •

أو بعبارة أخرى ان الفعل الجديد يتحقق وقوعه بغض النظر عن الاتهام الموجه الى المتهم بناء عليه بارتكابه احدى هذه الجرائم • ويتعين على المحكمة أن تبحث فيما اذا كان المتهم قد أتى عملا من شأنه تأييد حالة الاشتباه (أو العود لها بحسب الأحوال) غير مقيدة بمصير الاتهام الأخير المبني على ارتكاب ذلك الفعل باعتباره مكونا لجريمة أخرى (٣) •

ومن ثم اذا كانت الدعوى عن الجريمة الجديدة لم يفصل فيها بعد

(١) نقض ١٩٦٧/١١/٦ أحكام النقض س ١٨ رقم ٢١٩ ص ١٠٧١

(٢) راجع نقض ١٩٥٢/٢/١٩ أحكام النقض س ٣ رقم ٢٦٧ ص ٧١٦

و ١٤/١٠/١٩٥٤ س ٦ رقم ٢٦ ص ٧٣ و ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٥ رقم

١٣٩ ص ٧٠٨ و ١٥/١٠/١٩٧٢ س ٢٣ رقم ٢٣٣ ص ١٠٤٦ •

(٣) نقض ١٩٥٧/١٢/٣ أحكام النقض س ٨ رقم ٢٧٨ ص ١٠١٣ •

فعلى المحكمة التى تفصل فى الدعوى عن العود للاشتباه أن تبحث فيما اذا كان قد وقع من المتهم فعل جديد ينسج أن يعد عوداً له أو تأييداً بحسب الأحوال ، أم لا يصح أن يعد كذلك ، ذرن انتظار الفصل فى موضوع التهمة الأخرى (١) .

أو بمباراة محكمة النقض ان الاشتباه ومن يقوم بذات المشتبه فيه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلاً يحس فى الخارج ، ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجانى الى الوجود ، وانما افترض الشارع بهذا الوصف ، كمون الخطر فى شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه ، فاذا بدر من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل يؤكد خطورته كان هذا الفعل وحده كافياً لاعتباره عائداً لحالة الاشتباه ، ويتكرر استحقاق تلقيب بتكرار الفصل اذا ما توافرت قواعد العود الواردة فى قانون العقوبات (٢) .

وفى قضاء آخر لها ذهبت الى أن جريمة العود للاشتباه تتحقق بوقوع فعل من المشتبه فيه - بعد الحكم عليه بالمراقبة - من الأنصال المنصوص عليها تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ، « ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوعب من سلوكه الإجرامى بصرف النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل ، سواء اتبى بحكم نهائى بالادانة ، أو كان قائماً على أساس جدى يتركز على أدلة لها وجهتها » (٣) . فلا يكون العود للاشتباه متوافراً اذا لم يتوافر للاتهام الجديد هذا العنصر الهام ، بل كان قائماً على مجرد ريب أو ظنون واهية .

ولا يكفى فى ذلك أن يقول الحكم بالادانة فى العود للاشتباه ان الاتهام الموجه الى المتهم فى الجريمة الجديدة جدى لقيد الدعوى ضده ، فانه يكون قاصر البيان واجبا تقضه ، لأن قيد القضية ضد المتهم لا يفيد بذاته جدية الاتهام ، اذ قد تقيد قضية ضد متهم ثم تنتهى بالحفظ لعدم

(١) نقض ١٩٥٢/١٠/٢١ أحكام النقض س ٤ رقم ١٤ ص ٣٥ .

(٢) نقض ١٩٦٤/٣/٣١ أحكام النقض س ١٥ رقم ٤٦ ص ٢٢٩ .

(٣) نقض ١٩٦٤/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٥ رقم ١٣٩ ص ٧٠٨ .

الصحة أو لعدم وجود جنائية • ثم ان القيد ليس الا مجرد اجراء ادارى لرصد القضايا في الجدول الخاص بها (١) •

واذا كان قد فصل فعلا في الدعوى التي أقيمت عن الجريمة الجديدة، فان قاضى دعوى العود للاشتباه مقيد بحجية الشيء المحكوم فيه في شأن ثبوت هذه الواقعة الجديدة قبل المتهم أو عدم ثبوتها • ولكن له مع ذلك أن يقضي بالبراءة في دعوى العود للاشتباه رغم الادانة في هذه الجريمة الجديدة • وذلك مثلا اذا أفصح في مدوناته عن أن الجريمة التي قارفها المتهم بجريمة العود للاشتباه ، والمتخذة أساسا للعود ، جريمة بسيطة (جنحة ضرب) لا تدل على خطر المتهم أو لا تكشف عن ميله الى الاجرام (٢) •

أو اذا كانت قد مضت مدة كافية على الحكم السابق - أمضاها المتهم في سلوك لا غبار عليه - ولو لم يكن قد رد اليه اعتباره عن هذا الحكم السابق بمقتضى القانون أو بمقتضى حكم القاضى ، اذا رأى القاضى الذى ينظر دعوى العود للاشتباه أن بعد المسافة بين الحكمين السابق واللاحق تنفى قيام الحالة الخطرة المطلوبة في الاشتباه أو في العود اليه • وللقاضى في دعوى العود للاشتباه أن يحكم في هذه الدعوى الأخيرة بالادانة رغم الحكم ببراءة المتهم في الدعوى التي أقيمت عن الواقعة الجديدة ، وذلك اذا بنيت البراءة في هذه الأخيرة على مجرد وجود شك في التهمة ، اذ أن هذا الشك قد لا ينفى جدية الاتهام ، ووجهة الشبهات التى أحاطت بالمتهم واقتضت اقامة الدعوى قبله عن هذه الواقعة الجديدة (٣) •

وقد يتكرر العود للاشتباه بتكرار الأفعال التى اقتضته ، ويتكرر بالتالى استحقاق العقاب عنه ، متى صدرت هذه الأفعال الجديدة بعد الحكم بالادانة للعود للاشتباه (٤) • أما اذا صدرت قبل الحكم الأخير

(١) نقض ١٩٤٩/٣/٧ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٣٦ ص ٧٩٤ -

(٢) نقض ١٩٥٨/١/١٣ أحكام النقض س ٩ رقم ٦ ص ٣٣ •

(٣) نقض ١٩٤٥/٢/١٢ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٠٣ ص ٦٤٥ -

(٤) راجع نقض ١٩٦٤/٣/٢١ و ١٩٦٤/١١/٢٣ الألف الاشارة اليهما -

فلا نرى وجها للقول بأنها يصح أن تنشأ حالة عود جديدة للاشتباه (١)

رابعا : ويلزم أخيرا لتوافر العود للاشتباه أن تكون الجريمة الجديدة التي ارتكبها المشتبه فيه ، أو تلك التي اتهم بارتكابها بعد سبق الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس ، لم تمض عليها المدة المقررة لتقادم الدعوى الجنائية وقت رفع الدعوى عن العود للاشتباه ، وهي ثلاث سنين في الجنج ، وعشرة في الجنایات طبقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، بما في ذلك امكان الاعتداد بها في مقام تقدير العود للاشتباه .

فاذا كانت جريمة العود للاشتباه التي توافرت في حق المتهم بمقتضى الأحكام الصادرة عليه للسرقة ، قد سقطت بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها ، وكانت جريمة السرقة الأخيرة التي ارتكبها المتهم وقضى بالادانة فيها ، قد وقعت منه بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ انقضاء عقوبة المراقبة المقضى بها عليه ، فان جريمة العود للاشتباه لا تكون متوافرة (٢) .

والعبرة في اثبات العود للاشتباه هي دائما بتاريخ وقوع الجريمة أو الجرائم الجديدة ، لا بتاريخ الحكم فيها (٣) .

(١) وقد ذهب الى عكس هذا الرأي حكم نقض صادر في ١٩٥٨/٢/٢٥ .
(احكام النقض س ٩ رقم ٥٧ ص ١٩٨) عندما قرر ان « القول بأن الحكم الصادر على المتهم باعتباره عائدا لحالة الاشتباه ينصرف الى كل ما سبقه من وقائع ، ولا يعتبر بعده المتهم عائدا من جديد لحالة الاشتباه ، يكون غير سديد » .

وهذا القضاء محل نظر اذ ان حالة العود للاشتباه جريمة مستمرة شأنها شأن نفس الاشتباه ومناطق العقاب فيها ليس في ذات الواقعة أو الوقائع الجديدة المسندة الى المتهم ، بل فيما قد تكشف عنه من العودة الى الحالة الخطرة التي كان عليها المتهم قبل الحكم السابق بالاشتباه . ومن المقرر في الجرائم المستمرة كلها ان حجية الشيء المحكوم فيه تنصرف الى مرحلة الاستمرار السابقة على الحكم كلها بصرف النظر عما قد يجد من وقائع جديدة أو من أدلة مثبتة لها ، كما هي الحال هنا . أما حالة الاستمرار اللاحقة للحكم بالعودة للاشتباه فلا تنصرف اليها بداهة حجية هذا الحكم ، كما هي أيضا القاعدة المقررة .

(٢) نقض ١٩٥٨/١٢/٢٠ احكام النقض س ٩ رقم ٢٧٤ ص ١١٣٠ .

(٣) الحكم الاتف المذكور .

اثر العود للاشتباه

حين أن عقوبة الاشتباه لأول مرة هي - بحسب الأصل - الوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين ، نجد أن عقوبة العود للاشتباه - متى توافرت شروطه الأربعة الآتية الذكر - هي الحبس وجوبا مع الوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين (م ١/٦) •

أما اذا لم تتوافر شروط العود للاشتباه التي بينها ، ورأى القاضى أن جريمة الاشتباه متوافرة مع ذلك فى حق المتهم ، كان عليه أن يعتبره مبتدأ فى الاشتباه ، ويكون الخيار من ثم بين أن يحكم عليه بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن خمس سنوات (م ١/٦) أو بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما (م ١/٧) •

المبحث الثانى

تأييد حالة الاشتباه

شروطه

أشارت الى تأييد حالة الاشتباه المادة ٢/٧ من تشريع المتشردين والمشتبه فيهم ، وهو صورة خاصة من العود للاشتباه ، كما أشارت اليه المادة ٢/٦ من نفس التشريع ، بل كان القضاء يذهب فى بعض الأحيان الى القول بأن « العود للاشتباه متتضاه أن يتبع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه فى الاشتباه فعل من شأنه تأييد حالة الاشتباه » (١) • وهذا القضاء له عذره فى الواقع ، إذ أن تأييد حالة الاشتباه يشبه العود للاشتباه فى طبيعته ، ولكنه يختلف عنه من ناحيتين :

الأولى : أنه وان كان يلزم هنا سبق ادانة المتهم فى جريمة الاشتباه ، الا أنه يلزم أن يكون الحكم السابق هو بانذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما ، فلا يجوز أن يكون الحكم السابق هو بالوضع تحت مراقبة البوليس كما فى العود الى حالة الاشتباه •

(١) راجع مثلا نقض ١٩٤٩/٧/٦ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٩٣٤ ص ٩١٥ و ٩٣٧ ص ٩١٨ و ١٩٥٢/١٢/٣٠ احكام النقض س ٤ رقم ١١٤ ص ٢٩٥ و ١٩٥٣/٥/١٢ رقم ٢٨٧ ص ٧٩٠ •

والثانية : أنه يشترط ألا يكون قد مضى على الإنذار السابق مدة تتجاوز ثلاث سنوات ، لأنه بعد هذه المدة يسقط الإنذار من تلقاء نفسه وتزول جميع آثاره . والمادة ٢/٧ صريحة في استلزام شرط عدم مرور هذه المدة ذلك حين أنه في العود للاشتباه يشترط ألا يكون قد مضى على الحكم السابق بالمراقبة مدة تتجاوز خمس سنوات من تاريخ انقضائها ، أو من تاريخ الحكم بها بحسب الأحوال ، طبقاً لأحكام العود العامة كما ينص عليها المادة ٢/٤٩ من قانون العقوبات .

أما فيما عدا ذلك فإنه يلزم في تأييد حالة الاشتباه نفس ما يلزم في العود للاشتباه من ناحية ضرورة صدور حكم جديد على المتهم - بعد سبق ادانته في الاشتباه - في جريمة اعتداء على النفس أو المال ... أو غير ذلك مما أشارت إليه المادة الخامسة من تشريع المشردين والمشتبه فيهم أو ضرورة اتهام المشتبه فيه بارتكاب شيء منها ، مع ضرورة تجميع الفعل الأخير الذي وقع من المتهم لتقدير جدية الاتهام من عدم جديته والاتهام الجدي يكفي وحده للقول بتأييد حالة الاشتباه دون ضرورة صدور حكم نهائي بالادانة في ذلك الاتهام (١) ، وذلك طبقاً لنفس القواعد التي سبق بيانها (٢) .

وينبغي أن تكون الجريمة الجديدة على قدر من الجساماة بحيث يستدل منها على كمنون الخطر في نفس الجاني ، أي ينبغي أن تكشف الجريمة الجديدة عن اشتباه حقيقي بتأييد به الاشتباه السابق . فإذا كانت من الجرائم البسيطة التي لا يستدل منها على كمنون هذا الخطر ، فلا محل للقول بتأييد الاشتباه السابق (٣) ، كما هي الحال تماماً في العود للاشتباه ، وتقدير هذه الجساماة أمر موضوعي بطبيعة الحال .

(١) راجع نقض ١٩٤٥/١٠/٤ أحكام النقض س ٦ رقم ٤٦ من ٧٣ و ٣٠/١٢/١٥٨٨ س ٩ رقم ٢٧٤ ص ١١٣ و ١١/١/١٩٦١ س ١٢ رقم ٣ ص ٣٩ و ١٥/١/١٩٦٢ س ١٣ رقم ١١ ص ٤١ .

(٢) راجع ما سبق في ص ٣٥٥ - ٣٥٦ .

(٣) راجع محمد اسماعيل يوسف في « جريمة الشيك - تبديد المحجوزات - جرائم التشرد والاشتباه » سنة ١٩٦٦ ص ٢٩٢ .

كما يلزم هنا أيضا ألا تكون قد مضت منذ وقوع الجريمة الجديدة - حتى يوم اقامة الدعوى على المتهم بتأييد حالة الاشتباه - المدة الكافية لسقوط الدعوى الجنائية ، وهى ثلاث سنوات اذا كانت الجريمة الجديدة جنحة ، وعشر سنوات اذا كانت جناية . لأنه بهذا الاقتضاء تزول جميع الآثار الجنائية للجريمة الجديدة بما فيها من امكان اعتبارها منشئة لحالة تأييد للاشتباه .

اثر تأييد حالة الاشتباه

عند تأييد حالة الاشتباه تصبح عقوبة المشتبه فيه هى وضعه تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، ولا تزيد على خمس سنين (م ٢/٧) . وهذا أمر طبيعى ما دام الانذار السابق له بأن يسلك سلوكا مستقيما لم يجد معه نفعا . واذا عاد المشتبه فيه الى حالة الاشتباه من جديد بعد سبق الحكم عليه بالوضع تحت مراقبة البوليس طبقا للمادة ٢/٧ الآتية الذكر عوقب طبقا للمادة ٢/٦ ، وهى توجب الحكم بالحبس فضلا عن الوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين .

ويراعى أن العقوبات المحكوم بها فى جرائم التشرد والاشتباه تكون واجبة التنفيذ فورا ولو مع حصول استئنافها (م ٨ من المرسوم بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥) . وكلها جائزة الاستئناف ، والطعن بالنقض بالتالى - متى توافرت شروطه - فيما خلا الحكم بالانذار فهو لا يجوز الطعن فيه بأى طريق على ما يبيانه فيما سبق (١) .

ملحق بالنصوص

١ - مرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥

خاص بالمتشردين والمستتبهم

بعد الديباجة

في التشرّد

مادة ١ - يعد متشرّدا طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش • ولا يعد كذلك من كان صاحب حرفة أو صناعة حين لا يجد عملاً •

ولا يعتبر من الوسائل المشروعة للتعيش تعاطى أعمال وألعاب القمار والشعوذة والرافة وما يماثلها •

مادة ٢ - يعاقب على التشرّد بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن خمس سنوات •

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات •

مادة ٣ - يجوز للقاضي بدلاً من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يصدر حكماً غير قابل للطعن بإفئاد المتشرّد بأن يغير أحوال معيشتة التي تجعله في حالة تشرّد •

فاذا عاد المحكوم عليه الى حالة التشرّد في خلال الثلاث سنوات التالية وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادّة السابقة •

مادة ٤ - لا تسرى أحكام التشرّد على الأشخاص الذين تقل سنهم عن خمس عشر سنة ميلادية ولا على النساء الا اذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة •

في الاشتباه

مادة ٥ - يعد مشتبهاً فيه كل شخص تزيد سنه على خمس عشرة سنة (١) حكم عليه أكثر من مرة في احدى الجرائم الآتية أو اشتهر عنه لأسباب مقبولة بأنه اعتاد ارتكاب بعض الجرائم الآتية :

- (١) الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك .
- (٢) الوساطة في إعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المسروقة .
- (٣) تعطيل وسائل المواصلات أو المخاطر ذات المنفعة العامة .
- (٤) الاتجار بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير .
- (٥) تزيف النقود أو تزوير أوراق النقد الحكومية أو أوراق البنكنوت الجائز تداولها قانوناً في البلاد أو تقليد أو ترويج شيء مما ذكر .

مادة ٦ - يعاقب المشتبه فيه بوضعه تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين .
وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنين .

مادة ٧ - يجوز للقاضي بدلاً من توفيع العقوبة المنصوص عليها في الفترة الأولى من المادة السابقة أن يصدر حكماً غير قابل للطعن بانذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً .

فاذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه خلال السنوات الثلاث التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة .

مادة ٨ - تكون الأحكام التى تصدر تطبيقاً لهذا المرسوم بقانون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها .

(١) يرامى عند قراءة هذا النص أنه قد عدل ضمناً الى من تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية ، وذلك بمقتضى المادتين ١ ، ٥٣ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . وكذلك الشأن عند قراءة المادة الرابعة من هذا المرسوم بقانون .

مادة ٩ - يعين وزير الداخلية أو من ينوبه الجية أو المكان الذين يقضى فيهما المحكوم عليه من المشتريين أو المشتبه فيهم مدة المراقبة المحكوم بها .

مادة ١٠ - تعتبر عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس المحكوم بها طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون ماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات أو أى قانون آخر .

أحكام وقفية

مادة ١١ - يعتبر مشتبه في ويوضع لذلك تحت مراقبة البوليس لمدة سنتين من تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون ويطبق في شأنه حكم المادة التاسعة كل شخص من المعتقلين لأسباب تتعلق بالأمن العام في معتقل الطور أو سجون البوليس أو غيرها من المعتقلات عند العمل بهذا المرسوم بقانون .

ويعتبر في حكم المشبوه أيضا وتسرى عليه أحكام الفترة السابقة كل هارب من معتقل الطور أو سجون البوليس أو غيرها من المعتقلات . وكذلك كل من يكون هاربا أو مسجوناً لأى سبب ويكون قد صدر أمر عسكري باعتقاله في أحد المعتقلات السابقة . وتبدأ هذه المراقبة في حقه من يوم القبض عليه أو تسليم نفسه للبوليس أو الافراج عنه حسب الأحوال .

ويجوز لكل مشتبه فيه بمقتضى الفقرتين السابقتين أن يطلب رفع المراقبة عنه بطلب يقدم للنيابة العمومية الكائن في دائرتها محل اقامته الأصلية وعلى النيابة العمومية أن تحقق هذا الطلب ثم تحيله الى محكمة الجنح المختصة للفصل فيه . ويجوز لصاحب الطلب أن يرسل وكيله للدفاع عنه أمام المحكمة ، فاذا رأت المحكمة أن حالة الاشتباه المنصوص عليها في المادة الخامسة لا تتوافر في الطلب قررت رفع المراقبة عنه والا رفضت الطلب ويكون حكمها في ذلك نهائيا .

ويجوز لوزير الداخلية دائما رفع المراقبة المنصوص عليها في هذه المادة قبل انقضاء مدتها اذا رأى من سلوك المراقب أو حالته الصحية ما يستدعى ذلك .

ويعتبر منذرين بحكم القانون باعتبارهم من المشتبه فيهم الأشخاص الموضوعون عند العمل بهذا المرسوم بقانون تحت المراقبة بأوامر عسكرية . وكذلك الأشخاص الذين يكون قد صدر في شأنهم أوامر عسكرية يوضعهم تحت المراقبة ولم تنفذ فيهم سواء لهم وبهم أو لوجودهم في السجن أو الحبس لسبب ما . وتسرى على هؤلاء جميعا أحكام الفقرة الثانية من المادة السابعة من هذا المرسوم بقانون .

مادة ١٢ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الصادر بشأن المتشردين والمشتبه فيهم والقوانين الأخرى .

وكذلك تلغى جميع انذارات التشرد والاشتباه التي تسلمت تحت ظلي ذلك القانون . ومع هذا فان القضايا التي لا تزال منظورة أمام المحاكم في تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون تظل خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

مادة ١٣ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، وله أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذه .

٢ - مرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥

بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس

بمعد الديباجة

مادة ١ - تطبق أحكام هذا المرسوم بقانون على كل شخص وضع تحت مراقبة البوليس طبقاً لأحكام قانون العقوبات أو قانون المشردين والمشتبه فيهم أو أى قانون آخر .

ويجب على كل شخص يوضع تحت مراقبة البوليس أن يقدم نفسه الى مكتب البوليس فى الجهة التى يقيم فيها بمجرد أن تصبح هذه العقوبة واجبة التنفيذ سواء أكانت تبعية أم أصلية .

مادة ٢ - فى غير الأحوال التى تنص فيها القوانين على أن وزير الداخلية هو الذى يعين محل المراقبة يجب على من يوضع تحت مراقبة البوليس أن يعين لمكتب بوليس الجهة التى يريد اتخاذها محلاً لاقامته مدة المراقبة .

ويجوز لوزير الداخلية ألا يوافق على الجهة التى يختارها المراقب اذا كانت فى دائرة المحافظة أو المديرية التى وقعت فيها الجريمة التى استوجبت الوضع تحت المراقبة أو فى الجهات المجاورة لها . وفى هذه الحالة يعين المراقب جهة أخرى لاقامته فان لم يعين المراقب محلاً لاقامته يعين هذا المحل بأمر من وزير الداخلية .

ولا يجوز بأية حال أن تختار العزب محلاً للمراقبة الا بترخيص خاص يصدره وزير الداخلية بناء على طلب المحافظ أو المدير .

مادة ٣ - على مكتب البوليس الذى يتقدم اليه المراقب أن يخطر مكتب البوليس فى الجهة التى عينت لاقامته وأن يرسله اليها مخفوقاً! أو يسلمه ورقة طريق تبيح له الذهاب الى الجهة المذكورة فى زمن معين على أن يقدم نفسه الى ذلك المكتب فى الموعد المحدد له فى ورقة الطريق .

مادة ٤ - يعد بكل مكتب بوليس سجل تقييد فيه أسماء المراقبين الذين يقيسون في دائرة المركز أو القسم ويذكر في هذا السجل :

أولا : اسم المراقب ولقبه والعلامات المميزة له وصناعته ومحل اقامته .

ثانيا : منطوق وتاريخ الحكم أو القرار الذي صدر بوضعه تحت المراقبة أو ترتب عليه ذلك ، والجهة التي صدر منها .

ثالثا : تاريخ بدء المراقبة وانتهائها .

رابعا : اليوم والساعة واللذان يجب التقدم فيهما الى مكتب البوليس .

خامسا : التواريخ التي تقدم فيها فعلا .

سادسا : كل تغيير في محل الإقامة .

سابعا : كل أعضاء من قيود المراقبة .

وتلصق في السجل صورة المراقب الفوتوغرافية الى جانب البيانات الخاصة به .

مادة ٥ - على المراقب أن يتخذ له سكنا في الجهة المعنية لمراقبته . فإذا عجز أو امتنع عن ذلك أو اتخذ سكنا يرى مكتب البوليس أنه يتعذر مراقبته فيه عين له مكانا يأوى اليه ليلا ، ويجوز أن يكون هذا المكان ديوان المركز أو القسم أو نقطة البوليس أو مقر العمدية .

مادة ٦ - يسلم مكتب البوليس الى المراقب المقيّد لديه تذكرة تدون فيها البيانات والواجبات المنصوص عليها والمفروضة في المادتين الرابعة والسابعة وتلصق على التذكرة صورة المراقب الفوتوغرافية .

وعلى المراقب أن يحمل على الدوام هذه التذكرة وأن يقدمها لرجال البوليس عند كل طلب .

مادة ٧ - يجب على المراقب أن يقدم نفسه الى مكتب البوليس الذي يكون مقيدا به في الزمان المعين في تذكرته ، على ألا يتجاوز ذلك مرق

في الأسبوع • ويجب عليه أيضا أن يكون في سكنه أو في المكان المعين لمأواه عند غروب الشمس وألا يبرحه قبل شروقها • كما يجب عليه أن يخطر العمدة أو الشيخ أو أحد رجال الحفظ على حسب الأحوال قبل مباحثته سكنه أو مأواه نهارا • وللبوليس دائما حق استدعاء المراقب في أية مناسبة يراها •

مادة ٨ - يجوز للمحافظ أو المدير أن يعفى المراقب من قضاء الليل أو جزء منه في سكنه أو المكان المعين لمأواه اذا اقتضى ذلك عمله أو أى مسوغ آخر •

ولأمور القسم أو المركز الذى يكون المراقب مقيدا به أن يمنحه هذا الاعفاء لمدة لا تزيد على أربعة عشر يوما على أن يخطر بذلك المحافظ أو المدير الذى يكون له سلطة ابطال الاعفاء •

وفى كل الأحوال يلغى الاعفاء اذا زالت أسبابه أو أصبح المراقب مشتبها فى سلوكه •

مادة ٩ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة الثانية يجوز للمحافظ أو المدير أن يرخص للمراقب بناء على طلبه بتغيير محل اقامته بشرط انقضاء ستة أشهر على اقامته فى محل المراقبة •

ويتبع فى نقل المراقب المرخص له بتغيير محل اقامته الاجراءات المنصوص عليها فى المادة الثالثة •

مادة ١٠ - لوزير الداخلية أن يأمر كل مراقب فى جهة غير محل الإقامة المعتادة أن يعود اليه ليقضى فيه مدة هذه المراقبة الباقية • كما له أن يأمر بنقل كل مراقب من الجهة التى يقيم فيها الى جهة أخرى لكى يمضى بها مدة المراقبة اذا تبين أن فى بقاءه فى الجهة الأولى خطرا على الأمن •

مادة ١١ - يجوز لوزير الداخلية فى سبيل تحديد اقامة المراقبين تنفيذاً لأحكام المادتين الثانية والعاشرة أن يعين منطقة خاصة للمراقبين ويصدر بالتنظيم الادارى لتلك المنطقة قرار منه •

(م ٢٤ - قانون العقوبات التكملى)

مادة ١٢ — في غير حالة المراقبة بسبب الافراج تحت شرط يجوز
لوزير الداخلية اعفاء المراقب من بعض مدة المراقبة على ألا يزيد هذا
الاعفاء على نصف تلك المدة .

مادة ١٣ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة كل مراقب خالف
حكما من الأحكام المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون .

مادة ١٤ — مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أى قانون
آخر يعاقب المراقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة في احدى الأحوال الآتية:

أولا : اذا وجد جالسا أو مختبئا في مكان ليس لوجوده به سبب
مقبول وكان يحمل سلاحا أو كان مجتمعاً مع شخصين أو أكثر وكان
أحدهما أو أحدهم على الأقل حاملا سلاحا .

ويعد من الأسلحة تطبيقا لهذا النص عدا ما ذكر في المادة الأولى
من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص باحراز وحمل السلاح البلط
والنبايت والعصى الغليظة المعروفة باسم (الدبرك) وكل آلة أخرى
يمكن استعمالها في القتل أو من شأنها احداثه .

ثانيا : اذا وجد متكررا بأى شكل خارج سكنه .

ثالثا : اذا وجد خارج سكنه حاملا لغير سبب مقبول آلة من الآلات
التي من شأنها تسهيله دخول المحال المغلقة أو التي يمكن استعمالها في
ارتكاب السرقات كالبرد أو الأجنة أو الكماشة أو العتلة .

رابعا : اذا وجد حاملا أو محرزا لغير سبب مقبول مادة مفرقة
أو كاوية أو قابلة للالتهاب أو مواد سامة أو غيرها من المواد التي يمكن
استعمالها في الاعتداء على النفس أو تسميم المواشى أو احداث حريق
أو اتلاف مزروعات .

خامسا : اذا وجد حاملا أو محرزا تقودا أو أشياء ذات قيمة اذا
لم يستطع اثبات مصدرها ، ولم تكن لديه وسائل مشروعة ومعروفة تبرر
حصوله عليها .

مادة ١٥ - الأحكام الصادرة تطبيقاً للمادتين السابقتين تكون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها •

مادة ١٦ - عند وجود قرائن قوية على أن شخصاً من الموضوعين تحت مراقبة البوليس أو صدر حكم بانذارهم ارتكب جريمة أو شروعاً فيها أو جنحة مما يجوز الحكم فيها بالحبس يخول مأمورو الضبطية القضائية في هذه الحالة السلطة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٦ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى والمادتين ٥٠ و ٥١ من قانون تحقيق الجنايات المختلط دون التقييد بالشروط المنصوص عليها في تلك المواد •

مادة ١٧ - لا يجوز أن يوضع تحت المراقبة من يقل سنه عن خمسة عشرة سنة ميلادية (١) •

مادة ١٨ - تسرى أحكام هذا المرسوم بقانون على جميع الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس بمقتضى أحكام سابقة على تاريخ العمل به •

مادة ١٩ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ والصادر بشأن المتشردين والمشتبه فيهم والقوانين الأخرى •

مادة ٢٠ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية • وله أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذه • كما له أن يعهد باختصاصاته المبنية في المواد ٢ و ١٠ و ١١ الى من ينييه (٢) •

(١) راجع ما سبق في هامش (١) من ص ٣٦٤ •
(٢) معدلة بالقانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ •

القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠

في شأن وضع بعض المشتبه فيهم
تحت مراقبة الشرطة

بعد الديباجة

مادة ١ - يوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين كل شخص توافرت فيه حالة الاشتباه المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم وصدر أمر باعتقاله لأسباب تتعلق بالأمن العام . ويطبق في شأنه حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون المشار اليه .

وتبدأ مدة المراقبة من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال على حسب الأحوال .

مادة ٢ - يجوز لمن يوضع تحت مراقبة الشرطة وفقا لأحكام هذا القانون أن يطلب رفع المراقبة عنه بطلب يقدم للنيابة العامة الكائن بدائرتها محل اقامته الأصلي . وعلى النيابة أن تحقق هذا الطلب ثم تحيله إلى محكمة الجنح المختصة للفصل فيه ، ويجوز لصاحب الشأن أن يرسل وكيلا للدفاع عنه أمام المحكمة ، فإذا رأت المحكمة عدم توافر الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة قررت رفع المراقبة عنه ، والا رفضت الطلب ويكون قرارها في ذلك نهائيا .

ويجوز في جميع الأحوال لوزير الداخلية أو من ينوبه رفع المراقبة قبل انقضاء مدتها إذا رأى من سلوك المراقب أو في حالته الصحية ما يستدعي ذلك » .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره (١) .

(١) الجريدة الرسمية في ١٠ سبتمبر ١٩٧٠ عدد ٣٧ .
وراجع ما سبق عنه في ص ٣٥٢ - ٣٥٤ .

الباب الخامس

جرائم التدليس والغش

تمهيد

الغش في التجارة أو الصناعة أمر مناف للأخلاق الحميدة مهدر للثقة الواجبة فيهما ، والتي بدونها يسود الكساد حتما سوق هذه وتلك ، سواء في المعاملات الداخلية أم الخارجية . فحيثما تسرب الخداع والتضليل الى أى ميدان فقد أفسد كل مقومات الحياة الراقية فيه وأقاما للفشل أسبابا مؤكدة ، وعمدا له ثابتة . هذا الى أن السلعة المغشوشة كثيرا ما أدت الى افساد غيرها اذا كانت تدخل في صناعتها أو في تركيبها . وإلى الاضرار بصحة الانسان أو الحيوان ، اذا كانت من العقاقير الطبية أو من الأغذية ، وإلى الاساءة الى سمعة المواطنين المشتغلين بالصناعة والتجارة عند تصديرها الى الخارج .

ومجرد التدليس أو الغش في ميدان التجارة والصناعة لا يعد - في غالب الصور - نصبا مما تعاقب عليه المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، اذ يتطلب هذا الأخير طرقا احتيالية بوسائل معينة ولاغراض محددة . فلا يكفي فيه مجرد الكذب بحسب الأصل ، حين أنه غير لازم لبعض صور الغش .

ولكن لا مانع يمنع من تحقق حالة تعد معنوى بين جريمتي النصب من جانب والغش التجارى من جانب آخر اذا تعلق الأمر بصفقة تجارية ، وكانت أكاذيب المتعامل مصحوبة بأفعال الاحتيال والاخراج المسرحى . فإذا رهن شخص لدى آخر قطعا فحاسية مطلاة بقشرة ذهبية ، فإن هذه

الوقائع مع انطباقها على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ | لخاص بقمع النش والتدليس ، تنطبق على المادة ٣٣٦ ع أيضا الخاصة بجريمة النصب ، متى توافرت أركانها ، وعلى المحكمة أن تقضى بالعقوبة الأشد (١) .

تطور التشريع

واهتمام الشارع المصرى بمكافحة التدليس والغش التجارى أمر ليس حديثا كما قد يتبادر الى الذهن لأول وهلة . فمنذ تشريع سنة ١٨٨٣ . كانت هناك مادة بهذا الشأن هى المادة ٢٤٥ . كما كانت فى تشريع سنة ١٩٠٤ مادة أيضا بهذا الشأن هى المادة ٢٢٩ التى أصبحت هى المادة ٢٦٦ من تشريع سنة ١٩٣٧ ، وكانت تنص على أنه : « كل من غش أشربة أو جواهر أو غلالا أو غيرها من أصناف المأكولات أو أدوية معدة للبيع ، بواسطة خلطها بشيء مضر بالصحة ، أو باع أو عرض للبيع أشربة أو جواهر أو أصناف مأكولات أو أدوية ، مع علمه بأنها مغشوشة بواسطة خلطها بشيء مضر بالصحة ، ولو كان المشتري عالما بذلك ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ، وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط . »

كما كانت المادة ٣٤٧ من هذا التشريع تنص على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري فى عيار شيء من المواد الذهبية أو الفضية ، أو فى جنس حجر كاذب مبيع بصفة صادق ، أو فى جنس أى بضاعة ، أو غش بغير الطرق المبينة بالمادة ٢٦٦ أشربة أو جواهر أو غلة أو غيرها من أصناف المأكولات أو الأدوية معدة للبيع ، أو باع أو عرض للبيع شيئا من الأشربة والجواهر والغلة وغيرها من أصناف المأكولات والأدوية مع علمه أنها مغشوشة أو فاسدة أو متفنة ، أو غش البائع أو المشتري أو شرع فى أن يغشه فى مقدار الأشياء المقتضى تسليمها ، سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة ، أو بواسطة طرق أخرى من

(١) نقض ١٩٤٨/٤/٢٠ مجموعة عاصم كتاب ٣ رقم ١٠٠ ص ١٥٤ .

شأنها جعل الوزن أو الكيل أو القياس غير صحيح ، أو إيجاد زيادة بطرق التدليس في وزن أو حجم البضاعة ، ولو حصل ذلك قبل إجراء الوزن والكيل أو القياس ، أو بواسطة إعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الإيهام بحصول الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالدقة » (وكانت هذه المادة تقابل المادة ٤٢٤ ع.ف) •

وكانت المادة ٣٨٣ من تشريع ١٩٣٧ تنص أيضا على أنه « كل من وجد في دكانه أو حانوته أو محل تجارته ، أو وجد عنده في الأسواق شيء من الثمار أو المشروبات أو المواد المستعملة في الأكل أو في التداوى ، وكانت هذه الأشياء تالفة أو فاسدة يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريةا أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع ، فضلا عن ضبط الأشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها » (وكانت تقابل المادة ٣٢٦ من قانون سنة ١٩٠٤) •

وقد لاحظت محكمة النقض منذ سنة ١٩٢٩ قصور النصوص التي كانت قائمة عن مواجهة كافة الاحتياجات العملية في مكافحة التدليس والغش مقترحة عمل تشريع جديد في هذا الشأن (١) • وقد تأخر هذا التشريع الى سنة ١٩٤١ فصدر القانون رقم ٤٨ مقرر في مذكرته الايضاحية أن « من الحقائق الواقعة انتشار الغش فيما تتبايع الناس انتشارا يكاد يتناول جميع ما يحتاجون اليه في مآكلهم أو مشربهم أو ملبسهم أو تطبيقهم أو ما يرغبون فيه من أسباب التكمّل •

والغش مضر حيثما وقع فيما يتغذى به الناس أو يتداوون به ، أيا كانت الطريقة التي يرتكب بها • فاذا كانت تقليل المادة الغذائية في الطعام كلل الضرر منه خطيرا اذا كانت مما يستعمله سواد الناس • واذا كانت اضافة مادة ضارة بالصحة أو كان الغش في أنواع الأدوية كانا الضرر منه واقعا على الحياة نفسها •

(١) نقض ١٩٢٩/١١/٢٨ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٤٣ ص ٣٨٦ •

ولا يقف الضرر في الغش عند المستهلكين ، بل يتعداهم الى كل من لم تفسد ذمته من المنتجين ، والتجار والزراع ، فهؤلاء لا حول لهم بلقاء منافسة غير مشروعة ، وهم بين أمرين : اما أن يتكبوا الغش ويلتزموا بجادة الأمانة في المعاملة فيتعرضوا بذلك للخسارة واما أن تتهافت قواهم وتغلب عليهم شهوة الربح فيجاروا الغشاشين في غشهم ، لكي لا يستأثروا دونهم بروج السلع وبسهولة البيع ، وعلى الحالتين تضمحل النزاهة وتفسد الذمم وتذهب الثقة في الأسواق » .

وهذا التشريع الأخير مأخوذ عن تشريع فرنسي صادر في أول أغسطس سنة ١٩٠٥ ، ولا يخرج في جملته عنه ، كما لا يخرج عن المواد ١٦٦ ، ٣٤٧ ، ٣٨٣ من تشريع سنة ١٩٣٧ ، الا فيما يتضمنه من التوسع في التجريم ، بحيث أصبح يشمل أوضاعا كانت تفلت من العقاب في ظل هذه النصوص الأخيرة ، كالشروع في الخداع أو في الغش . وهو الذي سيكون موضوع دراستنا هذه بطبيعة الحال ، وقد قسمناها الى فصلين ، سنعالج في أولهما أركان الجرائم الواردة به ، وفي ثانيهما عقوبتها .

الفصل الأول

في أركان جرائم التدليس والغش

المستفاد من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن أركان جرائم التدليس والغش - في كافة صورها - لا تعدو ثلاثة :

الركن الأول : محل الجريمة •

الركن الثاني : وقوع فعل مادي متصل بهذا المحل •

الركن الثالث : وهو الركن المعنوي الذي يختلف بحسب نوع الفعل المسند الى الجاني من جانب ، وبحسب نوع العمد المطلوب فيه من جانب آخر •

وسنعالج كل ركن منها في مبحث على حدة •

المبحث الأول

محل التدليس أو الغش

اولا : محل التدليس أو خداع المتعاقد معه

تتحدث المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ عن عقاب « من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه في عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها ... أو ذاتيتها أو حقيقتها ... أو نوعها أو أصلها ... » • فكان محل خداع المتعاقد معه ينبغي أن يكون دائما « بضاعة » فما مدلول هذه الكلمة ؟ تنصرف هذه الكلمة الى كل منقول - يكون محلا للتعامل - ناتج من زراعة أو صناعة ، وسواء كان صلبا أم سائلا أم غازيا ، بل قد يكون تيارا كهربائيا (١) •

(١) راجع تقض فرنسي في ٢٠/١١/١٩٤٥ دالوز ١٩٤٦ - ٨٠ •

وقد يكون الحصول على المنقول عن طريق غير مشروع ، وكذلك حيازته ، أو التعامل فيه على أية صورة كانت ، ولكنه يخضع مع ذلك لأحكام قمع التدليس والغش ، اذا توافر هذا أو ذاك في الواقعة ، عند التعامل مثلاً في خمور مهربة أو مقطرة خفية ، أو في منقول مستورد بطريقة غير قانونية ، أو عند التعامل في سلاح غير مرخص أو مخدرات ، وتنطبق هنا أحكام تعدد الجرائم ، طبقاً للقواعد العامة ، وفي الجملة كل ما قد يصلح لأن يكون محلاً للتعامل ، ولو كان باطلاً في نظر القانون المدني ، يصلح لأن يكون محلاً لجرائم التدليس والغش التجاري .

وانما يلزم أن يكون محل الجريمة منقولاً لا عقاراً ، فان هذا القانون لم يوضع لحماية التعامل في العقارات ، والتي يخضع التدليس عند التعامل فيها لقواعد القانون المدني وحدها ، مهما كان التدليس جسيماً ، كبيع منزل آيل للسقوط بعد إيهام مشتريه أنه في حالة جيدة . أما اذا كان العقار لا يملكه البائع ، ولا يملك التصرف فيه ، فبيعه يعد نصبا اذا كان نتيجة خداع للمشتري في حقيقة الملكية (م ٣٣٦ ع) .

ويراعى أن ما قد يكون عقاراً بطبيعته في القانون المدني ، أو بالاتصال أو بالتخصيص ، قد يعد منقولاً في أحكام قانون منع التدليس والغش . فلفظة « بضاعة » الواردة في المادة الأولى منه تصدق على الأشجار قبل قطعها ، كما تصدق على نوافذ المنزل وأبوابه عند بيعها ، اذا وقع مثلاً البيع بسبب خداع المشتري في عددها أو أنواعها .

ثانياً : محل غش السلعة وما اليه

تحدث المادة الثانية من نفس القانون عن أفعال مادية كثيرة كالغش والشروع فيه ، والبيع ، والعرض للبيع ، والطرح للبيع ، اذا كان محل أحد هذه الأفعال « شيئاً من أغذية الانسان أو الحيوان ، أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية ... » . أو اذا كان محلها « مواداً مما يستعمل في غش أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية » . وتشير المواد من الثالثة الى السابعة الى نفس هذه الأشياء .

فكان محل جرائم الغش والبيع وما إليها ينبغي أن يكون دائما من أغذية الانسان أو الحيوان ، أو من العقاقير الطبية ، حين أن جرائم الخداع المشار إليها في المادة الأولى وحدها من هذا القانون قد يكون محلها « بضاعة » أي كان نوعها ... فما علة هذا التخصيص في المواد الثانية وما بعدها ؟ *

جاء في المذكرة الايضاحية المرافقة في هذا الشأن أن المادتين ٢٦٦ ، ٣٤٧ الملفتين قصرتا العقاب على الغش في المواد الغذائية أو الطبية ، فلا تتناولان الغش في أية مادة أخرى الا اذا وصل الى درجة يتغير فيها وصف البضاعة ، بحث يعتبر غشا في جنسها . وقد رؤى في المشروع أن ينص على عقاب الغش في الحاصلات الزراعية والطبيعية ، اذ لا وجه للتخلي عن حماية هذه الحاصلات بمثل الحماية التي وفرها القانون للمواد الأخرى . كما رؤى أن ينص على عقاب الغش في المواد المستعملة في غذاء الحيوان . وكان القانون الفرنسي الصادر سنة ١٨٥١ - وهو الذي أخذت عنه المادة ٣٤٧ - لا ينص صراحة على حالة الغش في هذه المواد غير أن المحاكم الفرنسية كانت تقضى رغم ذلك بتوقيع العقوبة على غشها . ولما صدر قانون سنة ١٩٢٥ نصر صراحة على ذلك ، وعلى هذا المنوال نسج المشروع » *

وهذه المذكرة الايضاحية صريحة في أن محل جريمة خداع المتعاقدين الواردة في المادة الأولى من قانون قمع التدليس والغش قد يكون أية سلعة ينصب عليها التعاقد بغير أى تخصيص . أما باقى الجرائم الواردة في المواد من الثانية الى السابعة فلا يمكن أن يكون محلها الا سلعة من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية . *

يقطع في ذلك أيضا أن المادة الثانية تتحدث صراحة عن هذه السلع الأخيرة وحدها ، وأن المادة الثالثة تتحدث عن « المواد أو العقاقير الطبية أو الحاصلات المشار إليها في المادة السابقة » دون غيرها . وأن المادة الرابعة رددت نفس هذه الأصناف ، وكذلك المادة الخامسة . ثم عادت

المادة السادسة لتحدث فحسب عن « العقاقير الطبية والمواد الغذائية المعدة للبيع » في فقرتها الأولى والثانية . وعندما شاعت التعميم عممت ضراحة في فقرتها الثالثة فتحدثت عن « جميع البضائع التي يسرى عليها هذا القانون » . فأكدت من جديد أن الشارع عندما يريد التعميم يستعمل تعبيرا آخر غير تعبير « أغذية الإنسان أو الحيوان ، أو العقاقير الطبية ، أو الحاصلات الزراعية أو الطبيعية » . ثم تحدثت المادة السابعة عن الجرائم التي ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة .

فلا يمكن بعد ذلك أن يكون محل الجرائم المبينة في المواد من الثانية إلى السابعة سلع أخرى غير الأغذية والعقاقير ، كالمنسوجات مثلا أو الآلات أو القطع الفنية أو الملابس . أما نص المادة الأولى ، والفقرة الثالثة من المادة السادسة ، فهما وحدهما اللذان يريان على كافة السلع والبضائع بغير استثناء .

ولا محل بالتالي للتعويل على المذكرة التي رفعت الى مجلس الوزراء ، من مشروع هذا القانون ، عندما أشارت - جملة - الى أنه ينطبق على « جميع السلع سواء أكانت من المواد المعدة لغذاء الإنسان أم الحيوان أم من العقاقير الطبية ، أم من المنتجات المستعملة في الزراعة كالخصبات والبذور ، أم من المنتجات الصناعية كالمنسوجات والأسمت والصابون ، أم من المنتجات الطبيعية كالمياه المعدنية وغيرها » . فلا يمكن لعبارة عابرة في مذكرة مقدمة الى مجلس الوزراء - اذا كانت تعبر عن فهم غير صائب للقانون من كاتبها - أن تلغى النصوص ، وهى صريحة ، والأعمال التحضيرية وهى لا تترك مجالا لتأويل مخالف .

هذا الى أن كاتب هذه العبارة قد يكون قصد الاشارة الى نطاق القانون برمته ، وبجميع مواده بغير تحديد لنطاق كل مادة على حدة ، فتسبب باضطراب عبارته واطلاقها في اثاره لبس غير مقصود ، وايجاد شبهة لا محل لها .

وقضاء النقض مستقر على هذا التأويل الذى يبينه قىماً بىكو . فلم

نقابل حكما واحدا منه ذهب الى امكان تطبيق المواد من الثانية :نرى
السابعة - وفيما خلا الفقرة الثالثة من المادة السادسة - على واقعة كان
محلهما سلعة أخرى غير أغذية الانسان أو الحيوان ، وغير العقاقير الطبية
أو الحاصلات الطبيعية أو الزراعية .

المبحث الثاني

الأفعال المادية

في قانون قمع التدليس والغش

دراسة الأفعال المادية التي يعاقب عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١.
تقتضى الكلام في موضوعين مختلفين : أولهما ماهية هذه الأفعال ، وثانيهما
قواعد ضبطها . وستخصص لكل موضوع منزلا مطلقا على حدة .

المطلب الأول

ماهية الأفعال المادية

في قانون قمع التدليس والغش

عين قانون قمع التدليس والغش نوعين مختلفين من الأفعال المادية
المعاقب عليها فيه . النوع الأول أشارت اليه المادة الأولى منه ، ويختص
في خداع أحد المتعاقدين للآخر بأية طريقة كانت في عدد البضاعة
أو مقدارها ... أو ذاتيتها أو حقيقتها أو نوعها ... والنوع الثاني
أشارت اليه المواد من الثانية الى الرابعة ، ويشمل جملة أفعال محلها السلعة
موضوع التعاقد نفسها ، مثل غشها أو بيعها أو عرضها للبيع أو حيازتها
أو تعبئتها أو استيرادها .

والنوع الأول عبارة عن مجرد أكاذيب بالقول أو بالكتابة أو بالإشارة
لادخال الخداع على المتعاقدين الآخر . أما النوع الثاني فعبارة عن تشاؤم
مادى موجه الى نفس السلعة موضوع التعاقد بالعبث فيها على صورة مد
أو حتى بصيازتها أو عرضها للبيع أو تعبئتها أو استيرادها ... وأكثرها

شيوعا في العمل هو غشها ، بدون أن يلزم وجود متعاقد أصلا ، على عكس الحال في فعل الخداع الذي يلزم له بالضرورة وجود متعاقد آخر سواء أوقع خداعه تاما ، أم شرع الجاني في خداعه فحسب .

فالتاجر الذي يبيع بضاعة فسدت - دون أى تدخل منه - وبعد ادخال الغفلة على المشتري يرتكب جريمة المادة الأولى من هذا القانون . أما التاجر الذي يغش البضاعة بنفسه ، بخلطها بغيرها مثلا ، فهو مرتكب لجريمة المادة الثانية (أو ما بعدها بحسب الأحوال) ولو لم يتعامل فيها أو لو لم يتقدم أحد لشرائها . ولذا فإن النص الفرنسي يستعمل للتعبير عن الفعل الأول لفظه tromper حين يستعمل للتعبير عن الفعل الثاني لفظه falsifier . وقد عرضت محكمة النقض جملة مرات للفرقة بين هذين النوعين من الأفعال قائلة انه : -

- اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم باع سنا تزيد حموضته على القدر المتفق عليه مع من تعاقد معه من المشتري ، فانها لا تعتبر غشا في حكم المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، إذ زيادة الحموضة ليست من عمل المتهم ، وانما هي ناتجة عن تفاعل المواد التي يتكون منها السنن ، بل هي تعتبر خداعا للمشتري في صفات المبيع الجوهرية وما يحتويه من عناصر نافعة ، الأمر المعاقب عليه بالمادة الأولى من القانون المذكور (١) .

- وأن قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعاقب في المادتين ١ ، ٢ على جريمتين مختلفتين : احدهما هي المنصوص عليها في المادة الأولى وتكون بفعل غش يقع من أحد طرفي عقد على آخر ، فيجب فيها أن يكون هناك متعاقدان وأن يخدع أحدهما الآخر ، أو أن يشرع في أن يخدعه بأية طريقة من الطرق ، في عدد البضاعة أو مقدارها أو كيلها ، الى آخر ما جاء بالنص . والآخرى وهي المنصوص عليها في

(١) نقض ١٩٤٩/٤/١٨ التواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٧٧ ص ٨٣٩.

المادة الثانية ، تكون بفعل غش يقع في الشيء نفسه ، وهذا لا يتحقق الا اذا أدخلت على عناصره المكونة له عناصر أخرى ، أو انتزع بعض تلك العناصر ، فلا يدخل في هذا النوع من الغش أن تكون المادة قد ركبت بنسب مختلفة لكل من عناصرها ما دامت هذه المادة هي (١) .

وهكذا تسير في قضائها المضطرد على هذا النحو (٢) . ولما كان لكل من هذين النوعين طابعه الخاص ، لذا سنعالج كلا منهما في فرع على حدة ، مخصصين أولهما للكلام في خداع المتعاقد ، وثانيهما للكلام في غش البضاعة وما اليه من أفعال أخرى .

الفرع الأول

خداع المتعاقد

مفهوم الخداع

رغم وضح هذا القانون بأنه لقمع « التدليس والغش » فإن المادة الأولى منه لم تستعمل لفظة التدليس على المتعاقد ، بل تمتدت استعمال لفظة الخداع ، لأنها لا تتطلب فيما يبدو التقيد بأحكام القانون المدني في هذا الشأن ، ولا الارتباط بها على أية صورة . ذلك أن التدليس المدني يتطلب « استعمال أحد المتعاقدين طرقا احتيالية لتضليل المتعاقد الآخر تضليلا يحمله على التعاقد (٣) » ويلزم فيه على حد تعبير المادة ١٢٥/١ من تشريعنا المدني درجة معينة من الجسامة ، فيجوز بالتالي « إبطال العقد للتدليس اذا كانت الحيل التي لجأ اليها أحد المتعاقدين أو نائب عنه من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد » .

(١) نقض ١٩٤٩/٤/١٩ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٨١ ص ٨٤٦ .
(٢) راجع أيضا نقض ١٩٣٠/١٠/٣ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٧٦ و ١٩٤٣/٣/١٥ ج ٦ رقم ١١٢ و ١٩٥٠/٦/١٤ أحكام النقض س ١ رقم ٢٤٩ ص ٧٦٣ ونقض ١٩٦٦/١١/٧ س ١٧ رقم ٢٠١ س ١٠٧٦ .
(٣) وذلك على حد تعريف المادة ١١٦ من القانون المدني الفرنسي .
وراجع في هذا الشأن « نظرية العقد » لعبد الرزاق السنهوري القاهرة ١٩٣٤ ص ٣٩١ وما بعدها .

أما في نطاق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فلا تلزم أية طرق احتيالية ، لا على المعنى الضيق المطلوب في جريمة النصب ، ولا على المعنى الواسع المطلوب في التدليس المدني . بل كل المطلوب فيه أن تصدر من الجاني ولو أكذوبة واحدة على المتعاقد معه حول نوع البضاعة أو كميتها لتؤثر فعل الخداع أو الشروع فيه بحسب الأحوال .

وفي نفس الوقت حين يكفي في التدليس المدني مجرد كتمان « واقعة أو ملابسة اذا ثبت أن المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملابسة » (م ١٢٥ / ٢ من القانون المدني) ، فانه يلزم هنا صدور نشاط ايجابي ، ولو بقول كاذب واحد من الجاني ، ومتى كان نطاقه هو نوع البضاعة أو كميتها ، أو غير ذلك ، مما هو وارد بالمادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، فلا يكفي بالتالي مجرد الكتمان .

على أن بعض الشراح يرى أن الكذب الايجابي لا يكفي وحده هنا ، « وانما يتحقق الفعل المادى بطرق يجب أن تقع على الشيء نفسه فتحدث الخطأ المطلوب ، لا بالتأثير في فكر شخص معين أو مشتر بذاته ، كما هو الشأن في الطرق الاحتيالية المكونة لجريمة النصب ، بل بتغيير الشيء أو إبداله أو تشويه طبيعته باظهاره في شكل يخفي حقيقته » (١) . وهذا التحديد يبدو لنا محل نظر لاعتبارين :

أولهما : أنه يتطلب في الخداع طرقا تكاد ترقى الى مرتبة الاحتيال ، بل لعلها احتيال كامل ، اذ أن كل ما يتطلبه الاحتيال هو أى كذب مصحوب بأفعال مادية كذلك التى تطلبها هذا رأى ، وهى أفعال « تغيير الشيء أو إبداله أو تشويه طبيعته في شكل يخفي حقيقته » . مع أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وكل نص وضع في تشريع سابق لقمع التدليس والغش ، كان الهدف الأوضح منه هو العقاب على الأفعال التى قد لا ترقى الى مرتبة الاحتيال كما يتطلبه نص المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ،

(١) جندى عبد الملك في « الموسوعة الجنائية » ج ٥ ص ٣٣٧ .

فما هي اذا هذه الأفعال ان لم تكن خداع المتعاقد بإكاذيب أية كانت صورتها ؟ ٠٠

وثانيهما : أنه يؤدي الى التداخل التام كذلك بين أفعال خداع المتعاقد وبين أفعال غش البضاعة . وذلك مع أن الشارع أراد الفصل بين النوعين جاعلا من كل نوع منهما فعلا قائما بذاته وكافيا وحده لاستحقاق العقاب ، وهذه الارادة واضحة من استعمال تعبير خداع المتعاقد في المادة الأولى من التشريع ، وتعبير غش السلعة في باقى المواد ، هذا الى الفصل الواضح بين محل كل من الفعلين ، وشروط التجريم فيهما ، على ما سنوضحه فيما بعد .

فالخلاصة اذا أن كل ما يتطلبه التشريع في جريمة خداع المتعاقد هو صدور تأكيدات كاذبة من البائع أو المتعامل ، اذا انصبت على صفة من الصفات التى حددها على سبيل الحصر ، وهو بهذا المعنى يقترب من التدليس المدنى الى حد كبير ، وإن كان لا يختلط به تماما ، اذ يتميز عنه من ناحيتين ، وهما :

الأولى : أن الكتمان لا يكفى هنا ، حين يكفى في التدليس المدنى .
والثانية : أنه حين يلزم في التدليس المدنى أن يثبت أن المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بحقيقة الأمر محل التدليس ، فانه لا يلزم هنا شيء من ذلك . بل ان كل المطلوب هو أن يكون خداع المتعاقد ، بما يترتب عليه من غلط ، هو أحد الأسباب الدافعة الى ابرام الصفقة ، دون أن يكون هذا الغلط هو السبب الاساسى فى التعاقد (١) بحسب الأصل ، الا اذا استلزم النص صراحة غير ذلك كما فى البند (٤) من المادة الأولى .

نطاق الخداع

حددت المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ نطاق الخداع بأنه ينبغى أن ينصب على ما يلى : -

(١) راجع نقض ١٤/٦/١٩٥٠ احكام النقض س ١ رقم ٢٤٩ ص ٧٦٣ .

١ - عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها
أو طاقتها أو عيارها •

٢ - ذاتيتها ، اذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه •

٣ - حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية ، أو ما تحتويه
من عناصر نافعة ، وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها •

٤ - نوعها أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي يعتبر فيها ،
بموجب الاتفاق أو العرف ، أن الأصل أو المصدر المسند غشا الى البضاعة
سببا أساسيا في التعاقد (١) •

ويراعى بالنسبة لهذا البند الرابع من المادة أن خداع المتعاقد
في مصدر البضاعة هو في ذاته خداع في نوعها كبيع سجاد أوروبي بزعم
أنه إيراني ، أو حرير هندي بزعم أنه فرنسي وهكذا • وخداع المتعاقد
في ثمن السلعة وحده لا يخضع للنص ، اذا وقع مجردا عن الخداع فيما
يتعلق بصفة أخرى من الصفات التي عدتها هذه المادة • وقد يكون
بجريمة بيع بأكثر من التسعيرة ، اذا كانت السلعة مسعرة ، ولكن هذا
موضوع آخر •

وهذه الصفات لا يمكن القياس عليها ولا التوسع فيها ، على الرغم
من أنها تشمل - كما هو واضح - جميع الصفات التي يصح أن ينصب
عليها خداع المتعاقدين في العمل ، وهي واضحة بذاتها لا تحتاج تعليقا •
وبلاحظ ما ورد في فقرة (٤) من هذه المادة من أن الخداع في النوع
أو الأصل أو المصدر لا يخضع للعقاب الا اذا كان النوع أو الأصل

(١) يبدو أن المذكرة الإيضاحية للمادة ١١٢ مكررا عقوبات المضافة
بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد استهدت بدورها المادة الأولى من القانون
٤٨ لسنة ١٩٤١ عندما قررت أنه يدخل في حكم نص المادة ١١٢ مكررا
هذه « الغش في عدد الأشياء الموردة أو في مقاسها أو عيارها أو في ذاتية
البضاعة المتفق عليها أو في حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه
من عناصر نافعة أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل في تركيبها
وكذلك كل تغيير في الشيء لم يجر به العرف أو أصول الصناعة » (للمزيد
راجع نقض ١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ رقم ١١٩ ص ٥٨٠) •

أو المصدر المسند غشا الى البضاعة سببا أساسيا في التعاقد . وهذه مسألة تخضع لتقدير قاضى الموضوع ، وتتوقف على صنف البضاعة وملازمات الصفة .

أما اذا انصبب الخداع على عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها (أى كميتها) ، أو ذاتيتها أو حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة . . فان الشارع لم يستلزم أن يكون الخداع سببا أساسيا في التعاقد (فقرة ٢ الى ٤) ولعله افترض ذلك افتراضا فيه . ويلاحظه أن بين هذه الأوصاف المتعددة تداخل وتكرار .

العقد محل الخداع

قد يكون الخداع في عقد بيع ، وهذه هي الصورة المألوفة في العمل . ولكن نص المادة الأولى عام يتحدث عن خداع الجاني « للمتعاقد معه » . لذا قد يكون نطاق الخداع يبا ، كما قد يكون أى عقد آخر كمقد الاستصناع أو الرهن أو عارية الاستهلاك أو حتى ايجار منقول . وقد وضحت ذلك المذكرة الايضاحية لهذا القانون قائلة انه « رؤى ألا وجه لتصر الغش على حالات البيع كما تفعل المادة ٣٤٧ ع (الملقاة) . فان الغش كما يقع في البيع يقع في المعاوضة وفي الرهن وفي العارية بأجر ، وعلى الجملة في كل عقد يقتضى تسليم أعيان منقولة ، لذلك أطلق النص في المشروع ليتناول جميع ما تقدم من الحالات » .

ويلزم في العقد أن يكون ناقلا للملكية بعوض (٢) ، فلا تقع جريمة الخداع في الهبة وفي العارية بغير أجر .

وسائل الخداع

لم يعين الشارع وسائل معينة للخداع ، وما كان له أن يعينها ما دام أنه لم يتطلب هنا أكثر من الكذب ولو كان شفويا ، أو لو كان بإيماة

(١) راجع نقض ١٩٥٠/٦/١٤ الآنف الاشارة اليه .

(٢) ولذا قضى في فرنسا بتحقيق جريمة الخداع عند المساهمة بالبضاعة في شركة (نقض فرنسي في ١٨٥٨/٥/١٤ النشرة الجنائية رقم ١٥٢) وفي المراد العلنى (نقض فرنسي في ١٨٩٥/٦/٥ داللوذ الدورى ١٨٩٥/١/٣٧٥)

من الرأس للإجابة مثلا على سؤال من المشتري خاص بنوع البضاعة أو بحقيقتها ، أو بسلدها ، أو بغير ذلك مما هو مبين في المادة الأولى من القانون .

فالوسائل ليست ركنا في الخداع ، إذا صدرت من الجاني أى وسائلاً لتعزيز الكذب الشفوي أو المكتوب ، أو لتعزيز ايماءة الرأس . ولكن الفقرة الأخيرة من نفس المادة حددت بعض وسائل معينة لتكون ظروفًا مشددة للعقاب ، عندما رفعت العقوبة في الحبس والغرامة معا « إذا ارتكبت الجريمة أو شرع في ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلة ، أو باستعمال طرق أو وسائل من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو كيلها أو فحصها غير صحيحة ، ولو حصل ذلك قبل اجراء العمليات المذكورة » .

وقد أوضحت المذكرة الايضاحية للقانون ذلك عندما قررت أنه « رؤى أن يجرّد فعل الغش عن الطرق التي تستعمل فيه ، فيكون النص أو في للاحاطة بجميع حالات الغش على أية طريقة وقع . على أنه لم ينفرد في المشروع أن الطرق المشار إليها هي الأكثر ذبوعا ، وأنها لذلك حقيقة بعلاج خاص ، فاعتبر استعمالها في الغش ظرفًا مشددا للعقوبة ، وضم إليها غيرها من الوسائل مما لم يتناوله التشريع القائم ، فأضيف الى استعمال موازين أو مكاييل مزيفة أو مختلة استعمال دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلة ، حتى يكون النص أشمل وأعم » .

فجريمة خداع المتعاقدين الواردة في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تختلف عن النصب في أنها لا تتطلب وسائل معينة لوقوعها ، اذ يكفي فيها الكذب بالقول أو بالكتابة أو بالإشارة كما قلنا . حين أنه يلزم في النصب تعزيز هذا الكذب بطرق احتيالية معينة حدد الشارع وسائلها على سبيل الحصر ، كما حدد أغراضها تحديدا صريحا مهما قيل عن اتساع نطاق هذه الأغراض الى المدى الذي كادت أن تتلاشى معه

• حكمة التحديد (١) •

درجته

كما لا يلزم في خداع الجاني للمتعاقد معه استعمال وسائل معينة ، فانه لا يلزم فيه أيضا أية درجة من الجسامة • فالثقة هي أساس المعاملات في سوق الصناعة والتجارة ، وقد وضع قانون قمع التدليس والغش لحماية هذه الثقة بالذات • لذا فالمعيار هنا موضوعي ومطلق ، فأية أكذوبة تصدر من المتعاقد بقصد خداع المتعاقد معه في شيء مما ذكر بالمادة الأولى من هذا القانون تكفي للوقوع تحت طائلة العقاب ، ولو أن هذا المتعاقد الآخر - لو كان على أية درجة من الحرص والفتنة - ما كانت لتجوز عليه هذه الأكذوبة •

فالقانون هنا يحمي الأذكياء كما يحمي السذج والبلهاء ، ولا محل لقياس هذه الجريمة على جريمة النصب التي ذهب فيها رأى من الآراء الى أن الوسائل الساذجة أو القاصرة عن بلوغ هدف المحتال لا تكفي للوقوع تحت طائلة العقاب ، إذ أن الخداع غير الاحتيال ولا يتطلب أية درجة من الاتقان ، لأنه لا يتطلب أى أفعال مادية أو مظاهر خارجية لتعزيز الكذب كما قلنا ، كما لا يتطلب بالتالى اخراجا مسرحيا مما يجوز معه امكان البحث في اتقانه من عدم اتقانه (٢) •

وانما اذا وقع المتعاقد فريسة لخداع الجاني بالفعل ، فتعاقد معه على بضاعة تخالف ، في عددها أو ذاتيتها أو حقيقتها أو أنواعها ، ما أراده منها كانت الجريمة تامة ، والا كانت مجرد شروع فحسب • وفي الطالين يقع الجاني تحت طائلة العقاب ، على البيان الآتى : -

(١) كما تختلف عر جرائم تقليد العلامة التجارية في أن هذه الأخيرة تنحصر في اتيان فعل من أفعال التقليد أو التزوير أو الاستعمال لعلامة تجارية أو وضعها على منتجات بسوء نية ، أو بيعها أو عرضها للبيع وعليها هذه العلامة المقلدة أو المزورة • وكل من هذه الأفعال يكون في ذاته جرائم مستقلة ولها مميزات الخاصة ، دون أن ينفي ذلك امكان توافر التعمد المادى والمعنوى بين هذه الجرائم المختلفة (راجع نقض ١٩٥٩/١٢/٢٢ احكام النقض س ١٠ رقم ٢١٦ ص ١٠٤٥) •

(٢) قارن حسن المرصفاوى في المرجع السابق س ٧٣ •

الخداع التام

ساوت المادة الأولى بين الخداع التام وبين الشروع فيه من ناحيتي مبدأ التجريم ومقدار العقوبة . وتتم جريمة الخداع بانعقاد الصفقة التي وقع فيها أى بتلقى الايجاب بالقبول ، وسواء أكان التعاقد شفها أم مكتوبا ، تجاريا أم مدنيا ، وسواء أكان الشيء محل التعاقد من القيمات فانتقلت ملكيته الى المشتري بمجرد التعاقد ، أم كان من المثليات كالأقمشة والفلل والسلع التي يحل بعضها محل البعض الآخر في الوفاء ، فتراخي انتقال الملكية الى حين الفرز أو الكيل أو المقاس . وسواء أحصل تسليم فعلى له أم تسليم معنوى أم لم يحصل تسليم أصلا .

فالجريمة تامة في جميع الأحوال منذ لحظة انعقاد العقد ، أما تراخي تنفيذه في جزء منه أو أكثر لأى سبب قانوني أو فعلى ، فلا يحول دون القول بتمامها . وليست العبرة بتنفيذ العقد الذي وقع فيه الخداع ، والذي هو محض مسألة مدنية .

ولا يحول دون تمامها كذلك أن يكون العقد مشوبا بما يبطله ، وسواء أكان سبب البطلان هو الخداع الذي وقع ، أم أى عيب آخر مستمد من سبب التعاقد أو من أهلية المتعاقدين . وذلك حتى ولو كان مبنى البطلان هو مخالفة محل العقد للنظام العام أو حسن الآداب ، كتعامل في سلعة غير مشروعة ، إذ أن صحة العقد أو بطلانه بحث يثار في النطاق المدني عند المطالبة بتنفيذه ، أو بفسخه ، وما قد يترتب على التنفيذ أو الفسخ من آثار .

أما في النطاق الجنائي فإن مناط التجريم هو في حماية الثقة الواجبة في سوق الصناعة والتجارة بصرف النظر عن صحة العقود أو بطلانها . ويكون التجريم أدعى إذا ارتقى الخداع الى حد التدليس المدني المستوجب بطلان التعاقد . وهذه قاعدة مضطردة الآن في كثير من الجرائم التي يعد التعاقد فيها ركنا مطلوبا كخيانة الأمانة ، أو تلك التي يثار فيها موضوع بطلان الالتزام المدني على نحو أو آخر ، مثل إصدار الشيك بدون رصيد ، أو تبديد المحجوزات ، وهي أن بطلان العقد لا يحول دون

قيام الجريمة ، وأن صحته ليست ركنا فيها مطلوبا . أما القول بأن القانون الجنائي لا يصح أن يحصى عقودا لا تتمتع بحماية القانون المدني فقد فقد أنصاره ، واستقر الرأي فقها وقضاء على أن حكمة التجريم متوافرة ، حتى ولو اتصل هذا التجريم بعقد من العقود الباطلة على صورة ما .

وما دامت جريمة خداع المتعاقدين تتم بتلقى الإيجاب بالقبول ، فإن عدول الجاني بعد انعقاد العقد لا يحول دون قيامها ، بل يعد توبة إيجابية . وذلك كما لو نبه البائع المشتري الى حقيقة نوع البضاعة أو مصدرها بعد العقد ، ورضى بفسخ الصفقة ورد الثمن أيضا .

الشروع فيه

يخضع الشروع هنا للقاعدة العامة الواردة في المادة ٤٥ ع من ناحية أنه يمثل « البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة ، اذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها » . ويتحقق في جريمة خداع المتعاقدين هذه بمجرد أن يلتقي الجاني أكذوبته الى المجنى عليه في شأن عدد البضاعة أو مقدارها أو ذاتيتها أو حقيقتها أو نوعها أو مصدرها (أو غير ذلك مما هو وارد بالمادة الأولى من القانون) . ويشترط أن تكون هذه الأكذوبة في مقام تعاقد ، ويقصد حمل المجنى عليه على قبول التعاقد على صورة ما كانت لتقع لولا هذه الأكذوبة .

فإذا خدع المتعاقدين بها وتمت الصفقة بسببها فالجريمة قد تمت ، أما اذا لم يخدع المتعاقدين واكتشف الحقيقة حول صفات البضاعة من تلقاء نفسه أو بسبب تنبيهه من أحد الأشخاص فرفض التعاقد ، فإن الواقعة تعد شروعا في صورة جريمة خائبة ، لأن الجاني قد استند فيها كل نشاطه المطلوب قانونا لوقوع الشروع .

لكن هل يتصور أن يقع الشروع هنا في صورة جريمة موقوفة ؟ . لا نظن ذلك بالنظر الى أن الجاني ، اذا كان لم يستند بعد نشاطه الإجرامي ، فمقتضى ذلك أنه لم يلق بعد بأية أكذوبة الى المجنى عليه في شأن صفة معينة أو أخرى من صفات البضاعة التي يريد التعاقد عليها ، ولم يدخل ' بالتالي ' في مرحلة البدء في تنفيذ الخداع .

ومن جهة أخرى اذا ألتقى بالكذبته الى المتعاقد الآخر ، ثم عدل عنها قبل انعقاد العقد ، فانه يكون قد عدل عدولا اختياريا كفيلا باعفائه من العقاب طبقا للقاعدة المعروفة • أما اذا اقتصر دور الجاني على غش أو تبينة البضاعة ، أو على احراز بضاعة مغشوشة أو نحو ذلك تمهيدا لخداع المتعاقد معه فيما بعد ، فان الغش ، حتى وان صح أن يعتبر فعلا تحضيريا للخداع بالنظر الى احتمال العدول عنه ، فانه يعد في نفس الوقت جريمة على حدة ، تامة ، وخاضعة لنص المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش ، لا لنص المادة الأولى منه •

تأثير موقف المجنى عليه من حقوقه المدنية
غنى عن البيان أن جريمة خداع المتعاقد الآخر ، أو الشروع فيها ، تتحقق بصرف النظر عن موقف هذا المتعاقد الآخر من الجاني ، يستوى في ذلك تمسكه بالصفقة أو بفسخها ، وبالتعويض المدني أم يتنازله عنه ، ولا يلزم حتى مجرد شكوى منه لتحريك الدعوى قبل الجاني •

وهذا هو ما قصده محكمة النقض عندما قالت انه يكفي أن تتوافر عناصر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ حتى يكون الجاني مستحقا للعقاب ، بغض النظر عما قد يترتب عليها من التزامات بين المتعاقدين في حالة خديعة المتعاقد ، أو ما قد يكون لأحد الطرفين من حقوق مترتبة بمقتضى القانون المدني أو التجاري • إذ أن العقاب على هذه الجرائم يهدف به الشارع لا الى تحقيق مصلحة خاصة يحققها القانون المدني ، وغيره من القوانين الخاصة ، وانما يهدف الى ما هو أسمى وهو تحقيق مصلحة عامة ، وهى منع الغش فيما يتعامل فيه الناس • يدل على صحة هذا النظر أنه ينص على عقاب الشروع في تلك الجرائم ، ولو بمرض البضاعة للبيع دون أن يكون هناك عقد قد أبرم (١) •

(١) نقض ١٩٥٠/٦/١٤ احكام النقض س ٩ رقم ٢٤٩ ص ٧٦٧ •

المفرع الثاني

غش السلعة وما اليه

ينصب النوع الثاني من الأفعال التي جرمها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على نفس السلعة موضوع التعاقد ، فهو من هذه الوجهة يختلف عن النوع السابق منها في أن هذا الأخير ينحصر في خداع المتعاقد الآخر ،
بغير مساس بالسلعة نفسها .

كما يختلف هذا النوع الثاني عن سابقه من وجهة أخرى ، هي أن محله ينبغي أن يكون دائما من أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير الطبية فحسب . فلا تصلح محلا له المنسوجات أو المفروشات أو المصنوعات المختلفة من الصلب أو الخشب أو الجلد أو التحف الفنية أو الأحجار الكريمة أو الأجهزة أو الآلات ... حين أنه في خداع المتعاقد الآخر قد يكون محل العقد سلعة أية كانت ، وبغير تخصيص كما قلنا في المبحث السابق (١) .

والأفعال المادية ، بل كل الأوضاع القانونية التي سنعرض لها في الفرع الحالي ، نصت عليها المواد من الثانية الى السادسة من القانون المذكور :

(١) فالمادة الثانية تتحدث عن « غش أو شرع في أن يغش شيئا من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معدا للبيع ... » .

(ب) كما تتحدث عن « طرح أو عرض للبيع ، أو باع شيئا من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بغشها أو بفسادها . وكذلك تتحدث في فقرتها الثانية عن طرح أو عرض للبيع موادا مما يستعمل في غش المواد الآتية الذكر ، على وجه ينفي جواز استعمالها استعمالا مشروعاً » .

وتتحدث المادة الخامسة في فقرتها الثالثة أيضا عن أفعال البيع والطرح والعرض للبيع ، اذا كان محل هذا أو ذاك شيء من هذه المواد غير مطابق في مواصفاته الحقيقية للاسم المعين الموضوع عليه ، اذا رأت ذلك المراسيم التي قد يرى الشارع اصداها في شأن بعض السلع .

(ج) والمادة الثالثة تتحدث عن حاز بغير سبب مشروع شيئا من المواد أو العقاقير الطبية أو الحاصلات المشار إليها في المادة الثانية .

(د) والمادة الرابعة تحظر استيراد أى شيء منها يكون مغشوشا أو فاسدا ، الا بتصريح خاص ولغرض مشروع .

(هـ) والمادة الخامسة تعاقب في فقرتها الثانية « كل من ركب أو صنع أو أنتج بقصد البيع موادا بالمخالفة لأحكام المراسيم التي قد تصدر » . وفي فقرتها الثالثة على أفعال التصدير « اذا وقعت رغم حظر تصدير المواد المركبة أو المصنوعة أو المنتجة بالمخالفة لهذه الأحكام » .

(و) والمادة السادسة تجيز فرض قواعد معينة لتعبئة بعض السلع المعدة للبيع أو حفظها أو توزيعها أو نقلها ... وتعاقب من يخالف هذه القواعد اذا فرضت بمرسوم .

فكان الأفعال المادية التي جعلها الشارع محل التجريم في هذا القانون ، والتي تنصب مباشرة على السلع موضوع التعاقد ، لا تخرج في النهاية عن ستة فصول وهي :

الأولى : هي أفعال الغش أو الشروع فيه .

والثانية : هي أفعال البيع أو الطرح أو العرض للبيع .

والثالثة : هي حالة الحيازة التي يكون محلها أشياء مغشوشة أو فاسدة .

والرابعة : هي أفعال الاستيراد اذا كان محله شيء مما تقدم .

والخامسة : هي أفعال الصناعة والإنتاج والتصدير ، اذا وقعت بالمخالفة للمواصفات التي قد تتطلبها المراسيم .

والسادسة : هي أفعال مخالفة قواعد التعبئة أو الحفظ أو النقل ،
عندما يتطلب أحد المراسيم قواعد معينة .

وينبغي أن يلاحظ أنه ، وإن كان قانون قمع التدليس والغش قد
اعتبر غش السلعة أو الشروع فيه فعلا قائما بذاته ، مستقلا عن باقي
الأفعال الأخرى ، مثل البيع أو الطرح أو العرض للبيع أو الحيازة
أو الاستيراد أو التعبئة . بدلالة تخصيصه مادة مستقلة لكل نوع منها ،
الا أن اعتبار البيع ، أو بوجه عام باعث التعامل في السلعة المغشوشة ،
ليس مستبعدا من أية جريمة من هذه الجرائم ، بما في ذلك جريمة الغش
أو الشروع فيه المشار إليها في الفقرة (١) من المادة الثانية .

فالشارع لا يتطلب فيها أن يقع بالفعل بيع ولا عرض للبيع ، ولكنه
يتطلب بالضرورة أن يكون هدف حائز السلعة - أو باعثة - للخلط
أو الإضافة أو الحذف هو دائما رغبة التعامل فيها ، والا فلا تقع الجريمة .
فحكمة وضع هذا القانون ، والهدف الوحيد منه ، هما حماية الثقة
المطلوبة في سوق التجارة والصناعة . فمثلا من يخلط اللبن بالماء
لاستعماله الخاص - أو لاستعمال أسرته - لا يقع تحت طائلة العقاب ،
لأنه لم يقع منه تدليس ولا غش في تعامل .

وما يصدق في هذا الشأن على أفعال الخلط يصدق أيضا على
الحيازة التي قد يكون محلها أشياء مغشوشة أو فاسدة ، وعلى أفعال
الاستيراد والتعبئة أو الحفظ أو النقل المشار إليها في المواد من الثالثة
إلى السادسة من نفس هذا القانون . فحيثما اتفق باعث التعامل في
السلعة فلا محل لانطباق أية مادة منها .

لذا قضى بأنه إذا أدين الحكم متهما في تهمة عرض صابون للبيع غير
مطابق للمواصفات قد أثبت أن الصابون ضبط لدى المتهم ، دون أن
يتحدث عن واقعة عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع ، فإنه
يكون قاصر البيان واجبا نقضه (١) . فكأن الحيازة وحدها غير كافية لقيام
الجريمة ، ما لم يثبت أنها كانت بقصد التعامل في السلعة المغشوشة .

(١) نقض ١٩٤٩/٣/٧ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٣٨ ص ٧٩٥ .

بعد هذا التمهيد اللازم ، علينا أن نعرض لدراسة كل فصيلة من
فصائل الأفعال الستة التي ذكرناها تباعا على الترتيب الآتف الذكر :

§ - ١ - الغش وبالشروع فيه

يمكننا تعريف الغش كما عنته المادة الثانية من القانون رقم ٤٨
لثمنة ١٩٤١ بأنه « كل فعل عمدي إيجابي ينصب على سلعة مما يعينه
القانون ، ويكون مخالفا للقواعد المقررة لها في التشريع ، أو في أصول
الصناعة ، متى كان من شأنه أن ينال من خواصها أو فائدها أو ثمنها ،
ويشترط عدم علم المتعامل الآخر به » .

وقد يقع الغش - على حد تعبير محكمة النقض - « باضافة مادة
تجريبية الى السلعة أو بالتزاع شيء من عناصرها النافعة ، كما يتحقق أيضا
باخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري » . ويتحقق كذلك
بالخلط أو بالاضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة ، أو من نفس طبيعتها ،
ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن الخليط لا شائبة فيه ،
أو بقصد اخفاء رداءة البضاعة واظهارها في صورة أجود مما هي عليه
في الحقيقة .

والغش أو التزييف بالخلط لا يتطلب أيهما حتما أن يكون الشيء
المدخل في البضاعة من طبيعة أخرى تغاير طبيعتها ، بل قد يكون من ذات
الطبيعة ، ولكنه يختلف عنه في مجرد الجودة . على أنه لا يشترط في
القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الاضافة ، بل يكفي أن
تكون قد زيفت .

« والتزييف يستفاد من كل خلط ينطوى على الغش بقصد الاضرار
بالمشتري ، كما ينشأ عن ادخال محصول من صنف أقل جودة بنية الغش
في محصول جيد من ذات الجنس أو الطبيعة ، اذا كان هذا الخلط من
شأنه أن يجعل الشيء بعد خلطه أقل صلاحية للاستعمال الذي أعد له
بحسرة ملموسة أو يقل من قيمته قلة ملحوظة ، أو يجعله ذا ثمن أقل من

ثمنه المعروف « (١) » .

ليس كل تغيير أو خلط ينطوي على غش

ثمة تغييرات في بعض السلع الغذائية قد تكون لازمة لحفظها بغير تلف ، وأحيانا لتحسين نوعها ، وهذه لا تنطبق عليها وصف الغش . كما أن هناك صناعات قائمة على خلط بعض الأغذية ببعضها الآخر ، كخلط المشروبات الروحية الضعيفة بأصناف أخرى أقوى منها أو أجود لاعطائها مذاقا خاصا . وكخلط بعض أصناف الدخان ببعضها الآخر ، أو حتى بمواد غريبة إذا كان القانون يسمح بها (٢) . وهذه كلها تغييرات لا تدخل في نطاق التجريم ما دام المتعامل فيها قد نبه إليها بما تحمله السلعة من بيانات ، أو بالأقل بطروف التعاقد وسعر الصفقة ، وهذه مسألة موضوعية .

ويرى الشارح جازوا أن العقاب ينتفى إذا كانت هذه التغييرات مقيدة باعتبارين : أولهما التزام الصدق في المعاملة ، وثانيهما عدم الاضرار بالصحة . على أننا نلاحظ أن الاضرار بالصحة وحده لا يعد غشا إذا لم يكن هناك تضليل ، كما أن التضليل وحده يكفي للغش ، ولو لم يترتب عليه الاضرار بالصحة . فكان مناط الغش في النهاية يصبح - فحسب - في تضليل المشتري ، أو بالأقل في توافرية تضليله عند التغيير أو الخلط .

كما يرى نفس الشارح أيضا أنه بالنسبة للسلع الصناعية بوجه عام ، كالبيرة أو الشوكولاته ، ينبغي الرجوع الى النموذج Tyfo الذي عينه العرف لها ، فكل من يخالف هذا النموذج الذي أصبح بحكم العرف صنفا معينا ، بالانتزاع أو بالاضافة أو بتغيير النسب المطلوبة

(١) نقض ١٤/٦/١٩٥٠ احكام النقض س ١ رقم ٢٤٩ ص ٧٦٣ وراجع نقض ٢٢/٣/١٩٦٠ س ١١ رقم ٦٠ ص ٣٠٢ ونقض ١١/١٢/١٩٦٢ س ١٣ رقم ١٧٧ ص ٧٢٣ .

(٢) راجع نقض ٢٠/١٢/١٩٦٥ احكام النقض س ١٦ رقم ١٧٩ ص ٩٢٧ . والقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم صناعة الدخان والمعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .

أو يخرج على الأصول الفنية التي ينبغي التقيد بها ، فانه يقع تحت طائلة العقاب (١) .

وهناك أصناف صناعية من سلع شتى تشبه في مظهرها الأصناف الطبيعية ، وقد تكون لها نفس استعمالاتها ، كالمسلى والزبدة والخل ، عندما يكون أى منها صناعيا . وقد يخلط بعضها بالسلع الطبيعية بنسب مختلفة ، فلا يعد الخلط غشا ما دام وقع في حدود التزام الأمانة في المعاملة بإظهار حقيقتها للمشتري بما يوضح عليها من بيان ، أو بما يثبت البائع عنها في فاتورة المبيعة . فمجرد الخلط لا يعتبر غشا في ذاته اذا كان القانون يسمح به ، وكانت شروط الاذن بالخلط قد روعيت (٢) ، أو اذا كانت طبيعة السلعة تتطلبه بحسب الاستعمال الذي أعدت له .

يلزم للفش نشاط ايجابي

لا تقوم جريمة غش السلعة اذا اشترى شخص بضاعة عن غلط ذاتي منه في حقيقة تركيبها ، وبغير نشاط ايجابي من البائع ، كما لا تقوم جريمة خداع المشتري بالتالى لانتفاء فعل الخداع أيضا .

لذا قضى بأن من اتهم بأنه عرض لببيع بودرة خميرة مغشوشة بأن وجدت نسبة ثانى أوكسيد الكربون بها نحو ٥٪ بدلا من ١٢٪ مع علمه بذلك فلاعقاب عليه ، لا بمقتضى المادة الأولى لعدم وجود المشتري الذى أراد أن يشتري هذه البودرة محتوية على نسبة معينة من ثانى أوكسيد الكربون فخدع البائع ، أو شرع في خداعه بأن قدم له مسحوقا يحتوى على أقل من النسبة المطلوبة ، ولا بمقتضى المادة الثانية لأن المادة موضوع الدعوى هى بودرة خميرة معروضة على أنها كذلك ، ولم يصدر مرسوم بتحديد نسبة معينة لعناصرها (٣) .

كما قضى أيضا بأن قلة الدسم في اللبن المضبوط عن الحد الأدنى

(١) جارو : مطول العقوبات ج ٦ فقرة ٢٤٩٤ .

(٢) محكمة مصر المختلفة في ٢٣/٨/١٩٢٨ المحاماة س ٢٠ رقم ١٤٩

ج ٣٩٧ .

(٣) نقض ١٩/٤/١٩٤٩ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٨١ س ٨٤٦

المقرر في اللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٨ مايو سنة ١٩٣٥. لا يصح عدّها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال الغير بإضافة مادة أو بنزع جزء من الدسم الذي فيه ، مهما كان مقدار هذا الجزء الذي اترع (١) .

كما لا يعتبر غشاً بالتالي فساد البضاعة من تلقاء نفسها بحكم مرور بعض الوقت عليها . ولكن إيهام البائع للمشتري بأنها بضاعة صالحة للاستهلاك كذبا يكون جريمة خداع المتعاهد . وكذلك مجرد عرض هذه البضاعة للبيع مع العلم بفسادها وحيازتها للبيع أمران معاقب عليهما طبقاً للمادتين الثانية والثالثة على ما سيرد بيانه فيما بعد .

ولا يعتبر غشاً فساد البضاعة بإهمال من حازها ، كسوس الغلال أو الحبوب بسبب عدم العناية بتخزينها وفقاً للأصول الفنية ، أو عرضها للبيع ومعها بعض شوائب بنسبة كبيرة بسبب الإهمال في غربلتها وتفتيتها (٢) . ففى الغش ينبغي دائماً صدور نشاط عمدي إيجابي من حاز السلعة ينال من خواصها أو فائدها ، والا فلا تنطبق المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش . ولكن يصدق هنا ما ذكرناه فيما سبق عن فساد البضاعة بحكم مرور الوقت بالنسبة لخداع المشتري إذا وقع لخداع ، وبالنسبة لحيازتها مع العلم بفسادها .

لا يشترط الإضرار بالصحة

إذا كان الهدف الأول من نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ هو حماية صحة الإنسان والحيوان من الأغذية والعقاقير المشوشة ، فإن ذلك ليس هو الهدف الوحيد . ومن ثم فلا يلزم لقيام جريمة الغش أن يكون من شأنه الإضرار بصحة أيهما . لذا قضى بأنّ جريمة غش الكاكاو متوافرة من وجود زخاخة وارتفاع في الحموضة به ،

(١) راجع نقض ١٦٥١/١/٢٩ أحكام النقض س ٢ رقم ٢٠٦
ض ٥٤٥ ١٦٥١/٣/١٢ رقم ٢٨٨ ص ٧٦٠ .
(٢) راجع كفر الزيات الجزئية في ١٩٤٩/٨/٨ المجموعة الرسمية
س ٥٠ رقم ١٦٣ .

مما يجعله فاسدا مع علم المتهم به ، حتى ولو لم يترتب على الفساد أى ضرر بالصحة (١) . كما قضى بأن غش المياه الغازية متوافر باختواتها على مواد غريبة ولو كانت غير ضارة بالصحة (٢) ، فمن أهداف هذا الشريع أيضا حماية مذاق الأطعمة ورائحتها ، وبالتالي سمعة الصناعات المتصلة بها ومزاج مستهلكيها .

أما اذا أدى الغش الى الاضرار بصحة الانسان أو الحيوان فإن ذلك يكون ظرفا مشددا للعيب والغرامة معا ، على ما سيرد بيانه عند الكلام فى العقوبات (راجع م ٤/٢) . وتترتب على ذلك نتيجة هامة لا تترتب على الغش غير الضار بالصحة ، وهى انطباق النص بعقوبته المشددة « ولو كان المشتري أو المستهلك عالما بغش البضاعة » على حد تعبير الفقرة الأخيرة من المادة الثانية . وتكفى لكلا الأمرين : تشديد العقوبة ، وانطباق النص رغم علم المشتري بغش البضاعة ، أية درجة من الاضرار بالصحة ، فلا يلزم الاضرار الجسيم . وتقدير توافر ظرف الاضرار بالصحة مسألة موضوعية يستعان فيها بالأخصائيين .

أمثلة للغش فى قضاء النقض

تطبيقا للمبادئ التى بينها فى تحديد ما يعد غشا للبضاعة وما لا يعد كذلك ، نسوق للإيضاح بعض أمثلة منتزعة من قضاء النقض لأحوال قضى فيها بالادانة تأسيسا على توافر فعل الغش قبل المتهم ، فقد قضى بأنه يعد غشا :

— اضافة الماء الى اللحم وعرضه للبيع وهو على هذه الحالة لزيادة وزنه ، لأن هذه الطريقة ينشأ عنها جعل الوزن غير صحيح ، فضلا عن تقليل خواص اللحم واضعاف العناصر المغذية فيه (٣) .

(١) نقض ١٩٥٥/٦/١٤ أحكام النقض س ٦ رقم ٣٢٩ ص ١١٢٩ .

(٢) نقض ١٩٥٠/١٢/٨ أحكام النقض س ١٠ رقم ٢٠٨ ص ١٠١٧ .

(٣) نقض ١٩١٩/٣/١ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ١٠٥ .

— بيع خبز القمح مخلوطا بالذرة ، متى كان البيع قد حصل على أن الخبز من القمح الخالص (١) •

— اضافة زيت جوز الهند للسمن الطبيعي (٢) •

— عرض سمن طبيعي مخلوط بسمن صناعي للبيع على أنه سمن طبيعي (٣) •

— خلط قطن من رتب واطئة بقطن من رتب أعلى ، ووضعه في بالات مكدسة تكون خليطا غير متجانس ، وطرحه في السوق فانه يعتبر غشا (٤) •

— عرض المتهم للبيع لبنا مغشوشا بنزع الدسم منه الى ما دون الحد الأدنى للمواصفات القانونية (٥) • أو باضافة الماء اليه ، وهذه أكثر قضايا الغش شيوعا في العمل •

— اضافة مشروب الطافيا الى « البراندى » وهو أقل درجة منه ومغاير له (٦) •

— اضافة مادة نشا الأذرة الى مسحوق « الشيكولاته » المعروض للبيع مع عدم التنبيه الى أن تلك المادة تدخل ضمن عناصر تكوينه الأساسية (٧) •

— استعمال مياه في تحضير المشروبات الغازية غير نقية كيماويا وبكتريولوجيا ، وغير مطابقة لمعايير المياه النقية الصالحة للاستهلاك

-
- (١) نقض ١٩٣٨/١٠/٢١ طعن رقم ١٠٩ س ٥٨ •
(٢) نقض ١٩١٣/١٢/٢٠ المجموعة الرسمية س ١٥ رقم ١٠٣ و ١٩٢٩/١١/٢٨ س ٣١ رقم ٢١ و ١٩٣٠/١٠/٣٠ المحاماة س ١١ رقم ١٤٩
(٣) نقض ١٩٥١/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢ رقم ٣٧٢ ص ١٠١٥ •
(٤) نقض ١٩٥٠/٦/١٤ أحكام النقض س ١ رقم ٢٤٩ ص ٧٦٣ •
(٥) راجع نقض ١٩٥٩/١/١٢ أحكام النقض س ١٠ رقم ١ ص ٣٥ و ١٩٥٩/٣/١٦ س ١٠ رقم ٧٠ ص ٣١٥ •
(٦) نقض ١٩٦٠/٣/٢٢ أحكام النقض س ١١ رقم ٦٠ ص ٢٠٢ •
(٧) نقض ١٩٦٢/١١/١٢ أحكام النقض س ١٣ رقم ١٧٧ ص ٧٢٢
(م ٢٦ — قانون العقوبات التكميلي)

الآدمى (١) •

- عرض المتهم للبيع شايا مغشوشا بإضافة مواد غريبة اليه (٢) •
- وأيضا فى قضايا غش الدخان بخلطه بما لا تصح اضافته اليه
- فان الواقعة تعتبر غشا تجاريا خاضعة للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقدر
- ما تعتبر جريمة خلط دخان طبقا للمادة الأولى من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣
- والعبرة بالوصف الأشد (٣) •

الغش عند فرض مواصفات معينة

أجازت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فرض حد أدنى من العناصر النافعة فى العقاقير الطبية ، أو فى المواد المستعملة فى غذاء الانسان أو الحيوان أو فى المواد المعدة للبيع باسم معين ، وعلى العموم فرض عناصر معينة فى تركيبها ، ويكون ذلك بمرسوم ، كما فرضت العقاب على كل من باع أو طرح أو عرض للبيع ... بالتسمية التى صدر عنها المرسوم المتقدم ذكره ، سلعا لا تكون مطابقة لأحكام ذلك المرسوم مع علمه بذلك •

• وتطبيقا لهذا النص صدر مرسوم فى ١٣ يوليه سنة ١٩٤٢ بتنظيم بيع الصابون ، وقد بين نسب المواد المختلفة التى تدخل فى كل رتبة من رتب الصابون •

• وصدر مرسوم فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ عن مواصفات الخل •

• كما صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة فى ٧ يولية سنة ١٩٥٢ بشأن المقاييس والمواصفات الخاصة بالألبان ومشتقاتها ، وقد أوجب الأخير ألا تقل نسبة الدسم فى الألبان عن قدر

١] نقض ١٩٦٣/١٢/٩ أحكام النقض س ١٤ رقم ١٥٩ ص ٨٧٩
و ١٩٦٥/٥/٣ س ١٦ رقم ٨٤ ص ٤٠٧ •
(٢) نقض ١٩٧٣/١١/٤ أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٨٦ ص ٩٠٤ •
(٣) راجع مثالا فى نقض ١٩٧٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٢٥ رقم ٦٧ ص ٣٠٧ •

معين (١) • وقبل صدورها كانت محكمة النقض قد ذهبت الى أنه اذا كان الحكم الذى أدان المتهم بغش اللبن المعروض تطبيقا لنص المادة ٣ لم يستند فى ذلك الا الى قلة الدسم فيه ، ولم يعن ببيان أن الغش قد وقع بانتزاع الدسم منه أو باضافة مادة غريبة اليه ، فان الادانة على أساس قلة الدسم تطبيقا لنص المادة الخامسة لا يصح القضاء بها ، ما دام المرسوم المنوه عنه فيها للحد من هذه النسبة لم يكن قد صدر بعد (٢) •

وفى نفس الوقت قضى بأنه اذا أثبت الحكم أن المتهم قد أضاف الى اللبن مادة غريبة اليه وهى الماء ، فإن الركن المادى لجريمة الغش يكون قد توافر بصرف النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ ، وقرار وزير الصحة الصادر فى ٨ يولية ١٩٥٢ بشأن المقاييس والمواصفات الخاصة بالألبان ومنتجاتها من أحكام (٣) •

وما يصدق على اللبن فى هذا الشأن يصدق على سائر السلع الغذائية والعقاقير الطبية . وسائر المواد المعدة للبيع باسم معين • فانه لا يمكن القول بأن ثمة مواصفات معينة مطلوبة فيها ما لم يصدر مرسوم بفرضها (قرار جمهورى) • أو ما لم تكن مقتضية بطبيعتها هذه المواصفات ، وبجسب الوصف المطلق عليها فى العقد • وللمتعاقدين أن يحددا لها من المواصفات ما يريانه تحديدا صريحا مقيدا لهم ، ويعد الخروج عليها عندئذ خداعا للمتعاقد ، أو غشا للسلعة بحسب الأحوال •

ولذا قضى بأنه لما كان القرار الوزارى بشأن تحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة (المربى) لم يصدر بعد ، وكان من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة الا بنص ، فإن الفعل المسند الى المتهم وهو بيعه

(١) وقد دفع ببطلان هذا القرار الأخير فرفضت محكمة النقض الدفع (١٢/١/١٩٥٩) ألانف الاشارة اليه وتنقض ١٦/٣/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ رقم ٧٠ ص ٢١٥) •

(٢) نقض ١٢/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ رقم ٢٨١ ص ٧٦١ و ٢٩/١/١٩٥٤ س ٢ رقم ٢٠٦ ص ٥٤٥ •

(٣) نقض ٢٤/٦/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ رقم ١٨٣ ص ٧٤٧ •

مربى مغشوشة لا يكون جريمة (١) .

ولكن اذا أثبت الحكم أن المتهم قد خلط زيت السيارات بزيت مكرر وعرضه للبيع فإن هذا يكفي لإثبات توافر الغش المنصوص عليه في المادة ٢ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ولا يصح النعي على هذا الحكم لعدم صدور قرار وزاري بتجديد مواصفات الزيت ما دام الحكم قد أثبت تعمد المتهم تضليل المشتريين بتزييف الزيت (٢) .

وقد يقرر بعض القرارات التمييزية - بالإضافة الى المواصفات المطلوبة - عقوبات تتجاوز في حدها الأدنى أو الأقصى تلك الواردة بقانون الغش التجاري ، لذا تكون هذه العقوبات هي الواجبة التطبيق دون غيرها ، لأن العبرة دائماً تكون بعقوبة الوصف الأشد .

لذا قضى بأنه متى كان قرار وزير التموين ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن قد حظر خلطها بمواد غريبة بقصد الاتجار أو الشروع في ذلك كما حظر حيازة الشاي أو البن المخلوط بقصد الاتجار أو بيعه أو عرضه للبيع ، وقرر لذلك عقوبة تزيد في حدها الأدنى عن العقوبة الواردة في القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ أو تلك الواردة في القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، فانه ينبغي أخذ المتهم بالعقوبة الأشد (٣) .
(وهي تلك الواردة في قرار وزير التموين ٢٥ لسنة ١٩٦٢) .

وكذلك الشأن أيضاً بالنسبة لواقعة العود الى عرض أغذية مغشوشة وهي تخضع للقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها كما تخضع للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش فإن العبرة ينبغي أن تكون دائماً بعقوبة الوصف الأشد أيا كان موضعه (٤) .

-
- (١) نقض ١٩٧٠/١/١٢ أحكام النقض س ٢١ رقم ١٦ ص ٦٩ .
(٢) نقض ١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٧٥ ص ٣٤٨ .
(٣) نقض ١٩٧٣/١١/٤ أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٨٦ ص ٩٠٤ و ١٩٧٥/٢/٣ س ٢٥ رقم ٢٦ ص ١١٢ و ١٩٧٥/٤/٢٠ س ٢٦ رقم ٨٠ ص ٣٤٢ و ١٩٧٥/١١/٣ رقم ١٤٨ ص ٦٧٩ .
(٤) راجع مثلاً في نقض ١٩٧٦/٢/١٥ أحكام النقض س ٢٧ رقم ٤٠ ص ١٩٦ .

الفصل في قانون مراقبة الأغذية

وتوخيا لنفس هذه الاعتبارات نجد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦^(١) ينص في مادته الثانية على أنه يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية :

١ - إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة .

٢ - إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي .

٣ - إذا كانت مغشوشة .

كما نجده ينص في مادته الثالثة على أنه تعتبر الأغذية غير صالحة للاستهلاك الآدمي في الأحوال الآتية :

١ - إذا كانت ضارة بالصحة .

٢ - إذا كانت فاسدة أو تالفة .

وفي كل هذه الحالات لا ينظر الى كون هذه الأغذية ضارة بالصحة أم لا ، أما في المادة الرابعة فقد عدد المشرع الحالات التي تعتبر فيها الأغذية ضارة بالصحة وهي :

١ - إذا كانت ملوثة ببيكروبات أو طفيليات من شأنها إحداث المرض بالإنسان .

٢ - إذا كانت تحتوى على مواد سامة تحدث ضررا لصحة الإنسان
الا في الحدود المقررة بالمادة ١١ .

٣ - إذا تداولها شخص مريض بأحد الأمراض المعدية التي تنتقل عداوها الى الإنسان عن طريق الغذاء أو الشراب أو حامل ميكروباتها ، وكانت هذه الأغذية عرضة للتلوث .

(١) الجريدة الرسمية ٣ مايو ١٩٦٦ عدد ٦٨ . والنشرة التشريعية التي تصدر عن المكتب الفني بمحكمة النقض عدد مايو ١٩٦٦ (العدد الخامس)

- ٤ - اذا كانت ناتجة من حيوان مريض بأحد الأمراض التي تنتقل الى الانسان ، أو من حيوان نافق •
- ٥ - اذا امتزجت بالأتربة أو الشوائب بنسبة تزيد على النسب المبررة أو يستحيل معه تنقيته منها •
- ٦ - اذا احتوت على مواد ملوثة أو مواد حافظة أو أية مواد أخرى محظور استعمالها •
- ٧ - اذا كانت عبواتها أو لقاتها تحتوي على مواد ضارة بالصحة •
- ثم استطردت المادة الخامسة لكى تنص على أنه تعتبر الأغذية فاسدة أو تالفة فى الأحوال الآتية :
- ١ - اذا تغير تركيبها أو تغيرت خواصها الطبيعية من حيث الطعم أو الرائحة أو المظهر نتيجة للتحليل الكيماوى أو الميكروبى •
- ٢ - اذا انتهى تاريخ استعمالها المحدد المكتوب فى بطاقة البيان الملصوق على عبواتها •
- ٣ - اذا احتوت على يرقات أو ديدان أو حشرات أو فضلات أو مخلفات حيوانية •
- كما حددت المادة السادسة من نفس القانون الحالات التى تعتبر فيها الأغذية مغشوشة ، وهى الأحوال الآتية :
- ١ - اذا كانت غير مطابقة للمواصفات المبررة •
- ٢ - اذا خلطت أو مزجت بمادة أخرى تغير من طبيعتها أو جودة صنفها •
- ٣ - اذا استعاض جزئيا أو كليا عن أحد المواد الداخلة فى تركيبها بمادة أخرى تقل عنها جودة •
- ٤ - اذا نزع جزئيا أو كليا أحد عناصرها •

- ٥ - اذا قصد اخفاء فسادها أو تلفها بأى طريقة كانت .
- ٦ - اذا احتوت على أية مواد ملوثة أو حافظة أو اضافات غير ضارة بالصحة لم ترد في المواصفات المقررة .
- ٧ - اذا احتوت جزئيا أو كليا على عناصر غذائية فاسدة نباتية أو حيوانية سواء كانت مصنعة أو خاما أو اذا كانت ناتجة من منتجات حيوان مريض أو نافق .
- ٨ - اذا كانت البيانات الموجودة على عبواتها تخالف حقيقة تركيبها مما يؤدي الى خداع المستهلك أو الاضرار الصحي به .
- ويعتبر الغش ضارا بالصحة اذا كانت المواد المغشوشة أو كانت المواد التي تستعمل في الغش ضارة بصحة الانسان .
- كما نجد أن المادة العاشرة من نفس القانون تنص على أنه لايجوز اضافة مواد ملوثة أو مواد حافظة أو أية اضافات غذائية أخرى الا في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الصحة .
- كما نجد المادة الحادية عشرة تقضى بأنه يجب أن تكون الأغذية في كل خطوة من خطوات تداولها ، وكذلك الأوعية المستعملة في تصنيعها أو حفظها أو نقلها أو تغليفها خالية من المواد الضارة بالصحة ويجوز لوزير الصحة أن يحدد بقرار منه الحد الأعلى الذي يسمح بوجوده من هذه المواد في أصناف محددة من الأغذية وأوعيتها .
- وتقضى المادة الثالثة عشرة بأنه يجب أن تكون الأغذية المتداولة محليا أو المستوردة أو المعدة للتصدير خالية تماما من الميكروبات المرضية ويجوز لوزير الصحة بقرار منه أن يحدد معايير بكتريولوجية لهذه المواد الغذائية .
- ثم تقضى المادة الثالثة عشرة منه بأنه يجب أن تكون الأغذية المستوردة من الخارج مطابقة لأحكام هذا القانون ، ويجوز لوزير الصحة

يقرر منه أن يحدد الأصناف التي يجب مصاحبها بشهادة صحية من البلد المنتج وشروط هذه الشهادة . كما يجوز بقرار مماثل حظر استيراد ما يثبت خطره على الصحة العامة من أصناف الأغذية أو الأدوية أو العناصر الداخلة في تحضيرها أو المضافة إليها .

كما تقضى المادة الرابعة عشرة منه بأنه يجب أن تكون الأغذية المصدرة للخارج مطابقة لأحكام هذا القانون ، وأن تصاحب أصنافها المحفوظة بطريقة التعليب بشهادة صحية من الجهة الصحية الواقع في دائرتها المصنع المنتج مبينا بها أن الرسالة المصدرة والمصنع تحت الاشراف الصحي طبقا للأحكام التي يصدر بها قرار من وزير الصحة .

الفصل في « الأغذية الخاصة »

وطبقا للمادة ١٤ مكررا مضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ (١) بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها « يحظر تداول الأغذية الخاصة أو الاعلان عنها بأى طريقة من طرق الاعلان الا بعد تسجيلها والحصول على ترخيص بتداولها وطريقة الاعلان عنها من وزارة الصحة ، وذلك وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بتجديدها قرار من وزير الصحة » .

وفى تطبيق أحكام هذه المادة يقصد « بالأغذية الخاصة » المستحضرات الغذائية غير الدوائية الآتية :

- ١ - المستحضرات المخصصة لتغذية الرضع والأطفال .
- ٢ - المستحضرات ذات القيمة السعيرية المنخفضة المخصصة لتغذية مرضى البول السكرى أو لانقاص وزن الجسم .
- ٣ - المستحضرات ذات القيمة السعيرية المرتفعة المخصصة لغرض زيادة وزن الجسم .
- ٤ - المستحضرات المنشطة والمقوية والفاخرة للشهية .

(١) صدر في ١٩٧٦/٤/٢٠ الجريدة الرسمية عدد ١٨ في ١٩٧٦/٤/٢٩

ويجوز بقرار من وزير الصحة اضافة مستحضرات غذائية أخرى غير تلك المبينة في الفقرة السابقة أو حذف بعضها » .

وطبقا للمواد ١٥ - ١٧ يعاقب المتهم بمقوبات جنح (حبس وغرامة أو احدهما) . اما طبقا للمادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ مستبدلة بنص المادة ٢ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ فيعاقب من يخالف أحكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٤ مكررا والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة ، وذلك اذا كان المتهم حسن النية . ويجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة .

وتنص المادة ١٩ على أنه في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتها النصوص السابقة تطبق عقوبة الجريمة الأشد دون غيرها .

وتقضى المادة ٢٠ بأنه يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون ، وأنه يستمر العمل بالمواصفات الصحية المقررة في التشريعات الغذائية القائمة ، وذلك الى أن يتم اصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون .

* * *

أما فيما عدا هذه الأحوال فلا تقوم هذه الجريمة ولا تلك لمجرد مخالفة البائع لخواصات معينة في السلعة لم يتطلبها المشتري فيها ، اذا اعتقد عن خطأ أو عن تسرع بتوافرها فيها ، ولم تكن متوافرة . لأن السلعة الغذائية الواحدة قد تصنع على عدة صور ، وبنسب مختلفة ، وكذلك العقاقير الطبية ، وسائر المواد المعدة للبيع بأسماء شتى . وللعرف السائد في أصول صناعة السلعة قوة التشريع اذا دلت شروط العقد - أو ظروفه - على رغبة المتعاقدين في التقييد به في شأن المواصفات اللازمة فيها .

المساواة بين الفسح والشروع فيه

ساوت المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بين الفسح

التام وبين الشروع فيه من ناحيتى مبدأ التجريم ومقدار العقوبة ، أسوة بما فعلته المادة الأولى من نفس القانون بالنسبة لخداع المتعاقد الآخر والشروع فيه .

وتتم جريمة الغش بخلط السلعة أو بالعبث فيها على أية صورة مؤثرة فى سعرها أو فى صفاتها بقصد التعامل فيها بعد غشها . وفعل الغش التام يصح أن يعد على هذا النحو تحضيريا لفعل خداع المتعاقد الآخر ، ولذا فهو يخضع للعقاب بوصفه غشا للسلعة فحسب ، وبصرف النظر عما إذا أدى الى خداع المتعاقد الآخر أم لم يؤد اليه ، وعما إذا كانت قد لحقته محاولة من هذا القبيل أم لم تلحقه . فعش السلعة فعل مستقل عن خداع المتعاقد الآخر فى شأن أية صفة من صفاتها ، وعن الشروع فيه . والشروع فى غش السلعة يتحقق بكل فعل يصح أن يعد بدءا فى تنفيذه بأن كان يؤدى اليه حالا ومباشرة ، اذا أوقف هذا الفعل أو خاب أثره لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها ، وطبقا للقاعدة العامة .

وهو قد يكون فى صورة جريمة موقوفة ، اذا ضبط الجانى قبل أن يبدأ مباشرة فى تنفيذه بالاضافة أو بالانتزاع ، وبعد أن أعد معداته اللازمة . أما اذا ضبط الجانى بعد تمام فعل الخلط ، فان جريمة الغش تكون قد وقعت تامة ، بصرف النظر عما اذا كان قد حصل بيع بالفعل لهذه السلعة أو حتى مجرد عرض للبيع ، أم لم يحصل بيع ولا عرض له .

§ - ٢ - البيع والطرح والعرض له

ساوى الشارع بين فعل غش أغذية الانسان والحيوان - وما اليها من العقاقير والحاصلات الزراعية أو الطبيعية - من جانب ، وبين فعل بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع من جانب آخر . كما عاقب من طرح أو عرض للبيع أو باع موادا من شأنها تستعمل فى غش هذه السلع « على وجه ينفى جواز استعمالها استعمالا مشروعاً » . وكذلك من حرض على استعمالها بواسطة كراسات أو مطبوعات من أى نوع كانت (راجع المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١) .

وواضح أن الشارع لا يهدف الى عقاب بيع هذه السلع فحسب ، بل الى عقاب التعامل فيها بالبيع أو بغيره من العقود كالمبادلة عليها ، وانما خص البيع بالنص الصريح لأنه يمثل الصورة المألوفة للتعامل فيها . والبيع يتطلب تقابل الايجاب مع القبول على أركان الصفقة ، بما في ذلك ماهية السلعة المبيعة ومقدارها و ثمنها ، فاذا لم يقع هذا التقابل ، فلا محل للقول بانعقاد البيع ، ولا بانتقال ملكية الشيء المبيع الى المشتري ، وسواء أكان من القيميات أم من المثليات .

والعرض للبيع عبارة عن تقديم السلعة الى مشتر معين ليفحصها ويشتريها اذا شاء الشراء لنفسه أو لغيره . أما الطرح للبيع فهو وضع السلعة في مكان عام في متناول الكافة ليتقدم الى شرائها من يرغب فيها ، كوضعها في واجهة محل تجارى أو على أرففه أو في أدراجة . وكذلك ادخال هذه السلع في مدينة اذا كان من تاجر أو لحساب تاجر أو وضعها في مزاد علنى (١) ، في مكان عام أو خاص .

واذا أعقب هذا العرض أو الطرح للبيع انعقاد الصفقة نشأت جريمتان : أولاها هي العرض أو الطرح للبيع ، وثانيتهما هي خداع المتعاقد . واذا كان العرض للبيع قد صدر ممن ارتكب الغش بنفسه نشأت ثلاث جرائم : أولاها الغش ، وثانيتهما العرض للبيع ، وثالثتها خداع المتعاقد وتطبق هنا أحكام تعدد الجرائم تعددا ماديا مع الارتباط الذي لا يقبل التجزئة (م ٣٢/٢ ع) .

حكمة تجريم العرض والطرح للبيع

كان العرض والطرح للبيع يفلتان من العقاب قبل وضع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ حتى بوصفهما شروعا في خداع المتعاقد ، لعدم وجود نص على عقاب الشروع حينذاك (٢) . ولذا تدخل الشارع بالعقابين

(١) راجع جازو مطول المقويات ج ٦ فقرة ٢٤٩٥ .
(٢) قضى في ذلك انوقت بأنه اذا ظهر الغش أثناء الاجراءات التي يتعرف عليها تمام العقد ، واستحال اتمام الصفقة لظهور ذلك الغش ، كان الامر شروعا فقط في ارتكاب الجريمة ولم يبق محل للعقاب ، لان الشروع في الجنح لا عقاب عليه الا بنص صريح ، ولا نص على العقاب في المادة ٣٠٢ (تنقض ١٢/٢/١٩٣٥ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤٠٦ ص ٥١١) .

مساويا بين أفعال البيع وبين العرض أو الطرح للبيع ، ومساويا أيضا بين وقوع هذه الأفعال على أغذية أو عقاقير معشوشة ، وبين وقوعها على المواد التي تستعمل في الفش .

وقد ورد في المذكرة الايضاحية لهذا القانون أنه « لا يعاقب على بيع المواد التي تستعمل في الفش الا في حدود قواعد الاشتراك ، أى في الأحوال التي تقع فيها الجريمة فعلا ، ورؤى في المشروع مصادرة سبب الجريمة قبل وقوعها ، باعتبار حيازة هذه المواد لسبب غير مشروع جريمة بذاته » . أما حيازتها لسبب مشروع فلا يخضع بداهة للتجريم ، وذلك كما اذا كان لنفس هذه المواد استعمالات صناعية أخرى .

كما ذهب النص الى عقاب فعل التحريض على استعمال المواد التي تستعمل في الفش بواسطة كراسات أو مطبوعات من أى نوع كانت . فلا يكفى التحريض الشفوي ، أو الكتابي بواسطة خطاب مثلا ، كما يخضع للعقاب بمقتضى فقرة (٢) من المادة الثانية من قانون قمع التدليس والفش . ولكن اذا أدى هذا التحريض الأخير الى وقوع احدى جرائم هذا القانون ، فانه يعد اشتراكا معاقبا عليه ، متى توافرت باقى أركانه المطلوبة ، اذ أن الاشتراك في جريمة التدليس والفش يخضع لكافة أحكامه العامة . ولم يهدف الشارع بوضع الفقرة (٢) من المادة الثانية هذه الا العقاب على صورة خاصة من صور التحريض على الجريمة ، حتى ولو لم تقع هذه الجريمة بالفعل ، بوصف التحريض جريمة قائمة بذاتها ، لا اشتراكا في فعل أصلى صادر عن الغير .

ماهية العرض للبيع والطرح له

اذا أهدرنا الفارق الاصطلاحي بين مدلولي العرض للبيع والطرح له ، وهو فارق لا قيمة له هنا ، لوجدنا أن أيهما يتحقق بوضع السلعة في متناول من قد يرغب في الحصول عليها ليبدى رغبته فيها . وهو يكون عادة بفعل مادي ايجابى ذى مظهر خارجي . ولا يلزم أن يكون هذا الفعل مصحوبا بالقول أو بالإشارة . كما قد يكون العرض بمجرد القول ، ولا يلزم عندئذ أن يكون مصحوبا بفعل مادي كوضع السلعة في متناول من يرغب في

فحصها تمهيدا لشرائها ، وسواء أكان هذا الأخير معينا كما في حالة العرض للبيع ، أم غير معين كما في حالة الطرح له • لذا يعد عرضا لبيع مسلي مغشوش مثلا مجرد وضعه في المحل الذي يبيع المتهم فيه أصنافا البقالة (١) ، اذا تبين أن الهدف من هذا الوضع هو رغبة العثور على مشتر له •

ولا يلزم أن يصدر العرض للبيع أو الطرح له من صاحب المحل أو مديره ، بل يكفي أن يصدر عن شخص مسئول عن ادارة المحل حتى يسأل عنه • وقد يسأل الاثنان معا اذا ما ثبت التواطؤ فيما بينهما على هذا العرض •

محض هذه الأفعال

يلزم في الساعة - التي قد تكون محلا للبيع أو للعرض أو للطرح للبيع - أن تكون من أغذية الانسان أو الحيوان ، أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية ، فلا تصلح محلا لأي فعل من هذه الأفعال السلع التي لا ينطبق عليها وصف من هذه الأوصاف الواردة في المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش • ومن ذلك مثلا عرض آلة بها خلل ، أو ملابس بها عيوب خفية (٢) • بل قد تتحقق عندئذ جريمة خداع المتعاقدين أو الشروع فيه ، اذا وصل الفعل الى مرحلة الشروع • ولا يعد شروعا مجرد العرض للبيع ، لأن احتمال العدول عن الخداع يكون لا يزال قائما •

ويلزم في السلعة المعروضة للبيع أن تكون مغشوشة بفعل فاعل ، أو فاسدة بفعل عوامل الطبيعة كالقادم أو التعرض للهواء • والمادة الثانية صريحة في هذا ، حين أن فعل الغش يتطلب بالضرورة تدخل نشاط ايجابي من فرد من الأفراد بالاضافة أو بالانتزاع • وعند فساد السلعة بفعل أحد عوامل الطبيعة ينبغي بداهة ثبوت علم البائع به •

(١) نقض ١٩٤٤/٣/١٣ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣١٦ ص ٤٧٧ •

(٢) راجع ما سبق في ص ٣٧٧ - ٣٧٨ •

§ - ٢ - حيابة السلع المشوشة او الفاسدة

تعاقب المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في فقرتها الأولى كل من حاز بغير سبب مشروع شيئا من المواد أو العقاقير الطبية أو الحاصلات المشار إليها في المادة السابقة وهو عالم بذلك . وتشدد فقرتها الثانية العقوبة اذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي وجدت في حيازته ضارة بصحة الانسان أو الحيوان .

والملاحظ على هذه المادة أنها استعملت لفظة الحيابة ولم تستعمل لفظة الاحراز ، حين جمع قانون المخدرات والأسلحة بين الحيابة والاحراز معا . وقاعدة التفسير الضيق في المواد الجنائية تقتضى قصر العقاب هنا على الحيابة دون الاحراز ، أى على الحيابة القانونية التي تكون لمالك السلعة ، وكذلك على الحيابة الناقصة التي تكون لحساب مالكها بعقد وكالة أو الوكالة .

أما مجرد الامساك المادى بالسلعة بالقرب من صاحبها وتحت سيطرته فلم يجد الشارع مبررا لتجريمه ، لأن الهدف من التجريم في جرائم قمع التدليس والغش ليس هو حظر الحيابة في ذاتها ، بل حفظ وصول السلعة المشوشة أو الفاسدة ، اذا كانت من الأغذية أو العقاقير ، الى أيدي مستهلكيها عن طريق التعامل فيها . ولايتصور أن يكون انتقال هذه السلع الى أيدي مستهلكيها الا عن طريق حائزيها فحسب ، أى عن طريق من لهم عليها السيطرة الكافية التي تسمح لهم بالتصرف فيها بالبيع وما اليه .

فكان الشارع بتجريمه حيابة هذه السلع انما جرم في الواقع فعلا تحضيريا لخداع المتعاقدين الآخر بوصفه جريمة على حدة ، كما فعل في غش السلعة ، وفي عرضها للبيع . أما اذا اتفت نية التعامل فلا محل للعقاب مهما ثبت من حيابة الحائز لغذاء مغشوش أو فاسد ، ومهما تبين من علمه بالغش أو بالفساد . ومن ذلك أن يكون قد اشتراه لاستهلاكه الخاص مع علمه بفساده ، بالنظر مثلا الى رخص ثمنه والى اعتقاده أنه ليس فيه أى ضرر بالصحة ، ولعله لهذا الاعتبار قصر الشارع العقاب هنا على

الحيازة دون الاحراز (١) • وبشرط أن تتوافر على أية حال نية التعامل في السلعة على ما سنبينه في المبحث المقبل •

يلزم في الحيازة أن تكون لغير سبب مشروع

أفصح الشارع عن هذا المعنى عندما استلزم في الحيازة هنا أن تكون لغير سبب مشروع • والأسباب المشروعة متعددة لحيازة غذاء مفسوش أو فاسد ، كرجبة الاستهلاك الشخصي ، أو اطعامه لحيوان ، أو إرساله للتحليل لمعرفة مدى فساده ، أو أعادته لمصدره ، أو أعادته فيما بعد ، أما السبب الوحيد غير المشروع فهو باعث التعامل فيه وخداع المستهلكين • ذلك حين أنه في جرائم حيازة المخدرات والأسلحة لم يجد الشارع نفسه بحاجة الى استلزام باعث غير مشروع للحيازة • فلا اعتداد هناك بالبواعث كشرط للتجريم ، ولذا وسع أيضا من دائرة التجريم هناك فجعلها تشمل الاحراز الى جانب الحيازة ، باعتبار أن هذا أو ذاك شر في ذاته ليس بحاجة الى نية التعامل كيما تكشف عن وجه خطورته على المجتمع •

§- ٤ - استيراد السلع المفسوشة أو الفاسدة

حظرت المادة الرابعة من قانون قمع التدليس النش استيراد أى شيء من أغذية الانسان أو الحيوان ، أو من العقاقير الطبية ، أو من الحاصلات الزراعية يكون مفسوشا أو فاسدا • الا أن الشارع قدر احتمال فساد بعض هذه المواد وهى في طريقها إلينا بسبب الإهمال في طريقة شحنها أو في تعبئتها اذ أدى الإهمال مثلا الى تسرب الماء أو الهواء إليها ، مع صلاحيتها في نفس الوقت لاستخدامها في غرض مشروع آخر غير الغرض الأصلي من استيرادها • ولذا عاد في الفقرة الثانية من نفس المادة فأجاز للسلطة المختصة أن تسمح بإدخالها في القطر وبتداولها وباستعمالها لأى غرض آخر مشروع ، وذلك في خلال الأربع والعشرين ساعة من الطلب المقدم إليها ، وبالشروط التى يصدر بها قرار وزارى •

وذلك أنه يجوز - كما ذهب المذكرة الإيضاحية للقانون - أن

(١) قارن حسن الرصفاوى • المرجع السابق ص ٨٣ •

تكون الرسالة الواردة من الخارج صالحة لاستعمالها في أغراض أخرى غير اعدادها لاستهلاك الانسان أو الحيوان ، ويكون من الاجحاف في هذه الحالة تكليف أصحابها بإعادة تصديرها الى الخارج أو اعدامها .

أما اذا رفض الطلب ، ولم يتم صاحب الشأن إعادة تصدير السلعة الى الخارج في الميعاد الذى تحدده السلطة المختصة فانها تعدم على نفقة المرسل اليه (فقرة ٣ من نفس المادة) . ويجوز أن تبين الحالات التى تعتبر فيها المواد والعقاقير أو الحاصلات مغشوشة أو فاسدة ، ويكون ذلك بقرار وزارى (فقرة ٤) .

§ - ٥ - مخالفة مواصفات الصنع أو الإنتاج أو التصدير

بعد أن أجازت المادة الخامسة من قانون قمع التدليس والغش في فقرتها الأولى فرض حد أدنى من العناصر النافعة في العقاقير الطبية ، أو في المواد المستعملة في غذاء الانسان أو الحيوان ، أو في المواد المعدة للبيع باسم معين ، وعلى العموم فرض عناصر معينة في تركيبها بمرسوم خاص ، عادت في فقرتها الثانية فأوجبت عقاب كل من ركب أو صنع أو أتيح بقصد البيع موادا بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم .

كما أجازت في فقرتها الثالثة أن ينص المرسوم على حظر تصدير المواد المركبة أو المصنوعة أو المنتجة بالمخالفة لهذه الأحكام ، أو استيرادها ، أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع .

وقد تناولنا فيما سبق بيان مراد الشارع من هذه الأفعال المختلفة . والفارق بين نطاق التجريم هنا ونطاقه هناك ليس في طبيعة الأفعال المادية المطلوبة ، بل - فحسب - في طبيعة السلعة محل الجريمة . فحين يكفى هنا ألا تكون مطابقة للمواصفات الفنية التى قد تحددها المراسيم أو القرارات ، يلزم هناك أن تكون مغشوشة بالاضافة أو بالاتزاع ، أو فاسدة بسبب سوء حفظها أو تعبئتها . ويلزم هنا أيضا أن تكون السلعة مخصصة لغذاء الانسان أو من العقاقير الطبية ، ومعدة للتعامل فيها بصورة من الصور .

§ - ٦ - مخالفة قواعد التعبئة
أو الحفظ أو النقل أو البيع

أجازت المادة السادسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فرض استعمال أوان أو أوعية أو أشياء مختلفة في تحضير العقاقير الطبية والمواد الغذائية المعدة للبيع ، أو في صنعها أو وزنها أو حزمها أو حفظها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع . كما أجازت تنظيم استعمال تلك الأشياء بمرسوم .

وأجازت بمرسوم إيجاب بيان شروط استهلاك هذه العقاقير والمواد أو حفظها ، أو بيان حالاتها التي تكون فيها غير صالحة للاستهلاك .

كما أجازت لمنع الغش والتدليس في البضائع المباعة أن ينظم المرسوم بيع جميع البضائع التي يسرى عليها هذا القانون ، وكذلك طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع .

ويكون الجزاء على مخالفة أحكام المراسيم المذكورة عقوبات لا تتجاوز تلك المنصوص عليها في المادة الخامسة (الخاصة ببيع عقاقير طبية أو مواد غذائية مخالفة في مواصفاتها لما قد تتطلبه المراسيم) .

بعض المراسيم الخاصة بالتعبئة أو الحفظ أو البيع

تنفيذا للفقرة الأولى من المادة السادسة صدر مرسوم في ٣ أبريل سنة ١٩٤٦ بشأن الأوعية التي قد تستعمل في حفظ المواد الغذائية ، وقد نص في مادته الأولى على أنه يقصد بالأوعية جميع الأواني والأجهزة والمواسير وغيرها من الأدوات التي تستعمل في طهي أو تحضير أو حفظ أو نقل أو تناول المواد الغذائية أو المياه . وأوجب في مادته الثانية أن تكون الأوعية مستوفاة للاشتراطات التي وضعها المرسوم محافظة على صحة الجمهور .

واعمالا للفقرة الثانية منها صدر مرسوم في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٧ بإيجاب بيان وزن أو كيل المواد الغذائية المعبأة في صناديق أو أوعية أو أغلفة . وعند تعذر بيان الوزن الصافي يبين الوزن القائم مقرونا بوزن العبوة التي يقرها العرف التجاري .

واعمالا للفقرة الثالثة من نفس المادة صدرت مراسيم عدة منظمة بيع بعض السلع الغذائية ، وكذلك طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ، ومنها مثلا : -

- مرسوم في ١٩ مارس ١٩٤٢ بتنظيم بيع الشاي ، وكذلك قرار في ١٨ مايو سنة ١٩٤٢ •

- ومرسوم في ٢٢ يونية سنة ١٩٤٢ في شأن بيع الصابون •

- ومرسوم في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ في شأن تنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التي تستعمل في تلوين المواد الغذائية •

- ومرسوم في ٥ مايو سنة ١٩٤٧ في شأن تنظيم تجارة ماء الكولونيا •

محل هذه الأفعال

ويلاحظ أن الفقرتين الأولى والثانية من المادة السادسة هذه تتحدثان عن « العقاقير الطبية والمواد الغذائية المعدة للبيع » دون غيرها • أما الفقرة الثالثة الخاصة بجواز تنظيم البيع أو الطرح أو العرض أو الحيازة بقصد البيع فهي عامة تسرى على « جميع البضائع » • لذا نجد من بين المراسيم الصادرة تنفيذا لهذه الفقرة الأخيرة مرسوما مؤرخا في ٢٢ يونية سنة ١٩٤٢ في شأن تنظيم بيع المنسوجات والخيوط القطنية ، ومرسوما في ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ في شأن المواعد •

وقد سبق أن بينا كيف أن جميع أفعال غش السلعة المبينة في المواد من الثانية الى السادسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينبغي أن يكون محلها أغذية أو عقاقير بحسب الأصل • وانما استثناء من هذا الأصل أجازت الفقرة الثالثة من المادة السادسة أن يكون المرسوم الخاص بتنظيم البيع أو الطرح أو العرض أو الحيازة بقصد البيع ، هو عن «البضائع التي يسرى عليها هذا القانون » على حد تعبيرها ، أى بما في ذلك السلع غير الغذائية ، وغير العقاقير •

وهذا الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره • وهو يتضمن تأييدا للقاعدة التى بينها من قبل ، وهى أن نطاق جرائم الغش مقصور - بحسب الأصل - على الأغذية والمقايير ، حين أن نطاق جرائم التدليس عام على جميع البضائع والسلع أيا كان نوعها (١) •

المطلب الثانى

ضبط افعال التدليس والغش وما إليها

يخضع ضبط الأفعال المادية التى يعاقب عليها قانون قمع التدليس والغش للقواعد الاجرائية العامة ، الا أن هناك بعض قواعد خاصة بهذه الجرائم ينبغى أن نعرض لها هنا ، وهى متصلة بصفة الضبط القضائى فيمن يقومون بضبطها ، وبحقهم فى دخول الأماكن التى قد تقع فيها ، وأخذ العينات اللازمة لاثباتها والاحطار بنتيجة تحليلها ، وضبط الساعة المغشوشة أو المشتبه فيها •

صفة الضبط القضائى هنا

نصت المادة ١١/١ من هذا القانون على أنه « يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه ، ولأحكام المراسيم المنصوص عليها فى المادتين الخامسة والسادسة ، الموظفون المعينون خصيصا لذلك بقرار وزارى » • ويعتبر هؤلاء من مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص الخاص المختصين بضبط هذه الجرائم. ، الى جانب مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام •

وقد صدر قرار من وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٣ محددًا فى مادته الأولى فئات متعددة منهم ، ثم تناولتها بالإضافة والتعديل قرارات لاحقة كثيرة صادرة فى ٢٨ مارس ، و ٨ أبريل سنة ١٩٤٣ ، والقرارات رقم ٣٣ و ٣٥ لسنة ١٩٤٥ ، و ١٥٠ لسنة ١٩٤٦ ، و ٤٦٧ لسنة ١٩٤٧ ، و ٢٣٦ لسنة ١٩٤٨ ، و ٥٨٩

لسنة ١٩٤٨ (١) *

دخول المتاجر والمخازن والمصانع

المحلات المعدة للبيع والصناعة محلات عامة فلا تتمتع بالتالى فى أحكام دخولها بشئ من حصانة المنازل المسكونة . ولذا فيجوز لمأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام والخاص معا الدخول اليها ، وضبط ما قد يقع فيها من جرائم بالمخالفة لأحكام قانون قمع التدليس والغش سواء أكاف فى حالة تلبس ، أم عند توافر شبهات كافية على وقوعها .

وتسرى هنا القواعد العامة التى تمنع مأمور الضبط القضائى من خلق الجريمة أو من التحريض على ارتكابها ، أما تنكره فى صورته راجب فى الشراء فلا يعد تحريضا على ارتكابها ولا مبطلا لاجراءات ضطها *

وقد نظمت المادتان ١١ ، ١٢ مكررا من قانون قمع التدليس والغش بعض قواعد فى شأن ضبط الجرائم تعد فى الواقع اقرارا للمبادئ العامة فى شأنها : -

المادة ١١/٢ أجازت لمأمورى الضبط القضائى أن يدخلوا - لغرض ضبط هذه الجرائم - الأماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيع ، أو المودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون ، ما عدا الأجزاء المخصصة منها للسكنى فقط (اذ تتمتع هذه الأخيرة بحصانة المنازل المسكونة) * كما أجازت لهم فى فقرتها الأخيرة أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقا لما تقرره اللوائح من الاجراءات *

والمادة ١٢ مكررا مضافة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ تعاقب كل من حال دون تأدية الموظفين المشار اليهم بالمادة ١١ أعمال وظائفيهم سواء

(١) ويراعى أن تعيين مأمورى ضبط قضائى مختصين بضبط هذه الجرائم لا يكون معناه اخضاع اثباتها لنظام خاص ، بل للقاضى أن يحكم بالإدانة بناء على أى دليل صحيح يقدم فى الدعوى ولو كان قولا لأحد أفراد الناس ، متى افتنع بصدقه (نقض ١٩٦١/٦/٣ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٤١ ص ٨٨٦ و ١٩٦١/٦/١٣ أحكام النقض س ١٢ رقم ١٣٣ ص ٦٩٢) .

يمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر ، أم بمنعهم من الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى .

قواعد أخذ العينات والاختار بنتيجة تحليلها

تطبيقا لما أشارت اليه المادة ١١ في فقرتها الأخيرة من « أن لمأموري الضبط القضائي أن يأخذوا عينات من المواد المضبوطة وفقا لما تقررره اللوائح من الاجراءات » صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ مبينا الاجراءات الواجبة الاتباع في هذا الشأن .

— فالمادة الثانية منه تتحدث عن طريقة أخذ العينات لتحليلها وفحصها وكيفية تخزينها .

— والمادة الثالثة توجب اثبات أخذ العينات في محضر يشتمل على بيانات معينة .

— والمادة الرابعة توجب اثبات نفس هذه البيانات في دفتر خاص .

— والخامسة — معدلة بقرار صادر في ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥ — توجب تحليل عينات المواد الغذائية بالمعمل في ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ أخذها ، وإخطار التاجر بنتيجة التحليل في ميعاد لا يتجاوز خمسة وأربعين يوما من تاريخ أخذ العينة . كما توجب تحليل عينات العقاقير الطبية في ميعاد لا يتجاوز خمسة وسبعين يوما من تاريخ أخذ العينة ، وإخطار التاجر بالنتيجة في ميعاد لا يتجاوز تسعين يوما من تاريخ أخذها .

فاذا أظهر التحليل عدم وجود مخالفة ، أو مضى الميعاد المحدد دون أن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل ، اعتبرت اجراءات أخذ العينة كأن لم تكن ، ووجب رد العينة المحفوظة عند محرر المحضر الى صاحبها .

— والمادة السادسة توجب تقييد نتيجة التحليل في دفتر أخذ العينات .

— وتبين المواد من السابعة الى العاشرة ماينبغي اتباعه عندما يثبت التحليل وجود مخالفة ، أو أسباب قوية تحمل على الاعتقاد بوجودها .

ما يترتب على مخالفتها

وقد ذهبت محكمة النقض الى أن هذا القرار ، فيما ذهب اليه في المادة ٥ من بطلان اجراءات أخذ العينة ، اذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد ، فيه تجاوز للسلطة المخولة لوزير التجارة والصناعة بمقتضى قانون قمع التدليس والغش ، فهو لا يقيد المحاكم ، بل لها أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظمن اليه دون التفات لهذا القرار الذي جاء مشوباً بتجاوز السلطة اللازمة لتقريره (١) .

وكذلك تجيز المادة ١٢ من نفس القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١. لمأمورى الضبط القضائي المختصين ، اذا وجدت أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون ، ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية .

وفي هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها ، تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ، ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات ، والمواد التي أخذت منها .

وقد ذهبت محكمة النقض - هنا أيضا - الى أنه لا يترتب على مخالفة هذه القواعد بطلان ما ، وأن هذه المادة ، اذ نصت على وجوب أخذ خمس عينات على الأقل من المادة المضبوطة بقصد تحليلها ، انما قصدت الى مجرد التحوط لما عسى أن تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل . واذن فتمت اطمأنت المحكمة الى أن العينة المضبوطة - ولو كانت واحدة - هي تلك التي صار تحليلها ، واطمأنت كذلك الى نتيجة هذا التحليل ، فلا محل للنعي عليها اذا ما هي حكمت في الدعوى بناء على

(١) راجع نقض ١٩٤٥/١/١٥ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٥٩ ص ٥٩٦ . ١٩٥٢/١/٨٠ أحكام النقض س ٣ رقم ١٥١ ص ٣٩٦ و ١٩٥٢/٣/١١ رقم ٢١٢ ص ٥٧٤ و ١٩٥٥/٢/٨٠ س ٦ رقم ١٦٥ ص ٥٠٣ .
و ١٩٥٧/٦/٣٠ س ٨ رقم ١٦٠ ص ٥٨١ .

ذلك (١) •

وزُهِبَ أيضا إلى أنه متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم في جريمة عرضه لبنا مغشوشا للبيع على ما اطمأنت إليه المحكمة من أن العينة المضبوطة هي تلك التي صار تحليلها ، ومن نتيجة التحليل ، فلا محل لأن ينمى عليه المتهم أن العينة التي أخذت واحدة ، أو أن المحضر الذي حرر لا يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها (٢) •

أما إذا كان المتهم يبيع لبن مغشوش قد طعن في محضر أخذ العينة بالتزوير فانه يكون على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع الجوهرى وترد عليه • فإذا هي تعرضت له ، وكان ما أوردته في سبيل الرد عليه لا يصلح لتفنيده ، تعين نقض حكمها (٣) •

وإذا طلب الدفاع من محكمة أول درجة إعادة تحليل العينة المأخوذة ثم سكت عن التمسك بهذا الطلب من جديد أمام المحكمة الاستئنافية ، فإن مفاد ذلك هو التنازل عن الطلب ، فلا يعد عدم إجابته اخلافا بحق الدفاع (٤) • وذلك تطبيقا للقواعد العامة التي تقتضى التمسك بطلبات التحقيق المعينة أمام المحكمة الاستئنافية ، والا عد السكوت عن إبدائها تنازلا عنها •

وحصول أحد من مأمورى الضبط القضائى من ذوى الاختصاص الخاص في حدود الاجراءات الصحيحة على عينة من السلعة التي شاهد المتهم يبيعها ، مما يدخل في خصائص عمله ، فلا يعتبر بالتالى قبضا

(١) نقض ١٩٤٣/١١/٢٢ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٦٠ ص ٣٦٦ و ١٩٤٤/١١/٦ رقم ٣٩١ ص ٥٢٧ و ١٩٥٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣ رقم ٢١٢ ص ٥٧٤ و ١٩٥٦/٢/٢٧ س ٧ رقم ٧٧ ص ٢٥٨ •
(٢) نقض ١٩٤٨/٣/٣٠ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٥٦٨ ص ٥٣٠ و ١٩٥٧/١٠/٨ أحكام النقض س ٨ رقم ٢٠٨ ص ٧٧٧ و ١٩٦٣/٣/١٢ س ١٣ رقم ٥٧ ص ٢٢٠ •

(٣) نقض ١٩٥٢/٣/٦ أحكام النقض س ٣ رقم ٢٨٧ ص ٧٦٦ •

(٤) نقض ١٩٦٢/٤/٢٣ أحكام النقض س ١٣ رقم ٩٩ ص ٣٩٦ •

ولا تفتيشاً (١) مما لا يملكه مأمور الضبط القضائي ذو الاختصاص العام الا عند التلبس الصحيح ، أو عند توافر دلائل كافية على وقوع الجريمة ، أو بناء على نذب من النيابة توافرت له شروط صحته الموضوعية والشكلية ، فلا يتقيد ضبط العينة من ثم بقيود القبض ولا التفتيش •

ضبط نفس السلعة

الى جانب سلطة أخذ عينات من السلعة المغشوشة لتحليلها أجاز القانون ضبط السلعة برمتها مؤقتاً وعلى سبيل الاحتياط لمنعها من التداول، اذا ما ظهرت نتيجة التحليل ايجابية ، وقد أشارت الى ذلك المادة ١٢. في فقرتها الأولى عندما قررت أنه « اذا وجدت لدى الموظفين المشار اليهم في المادة السابقة أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد أن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية » •

وكضمان لعدم اساءة استعمال هذه السلطة الخطيرة ، رغم أن اجراء الضبط قد يكون مبني على شبهة ضعيفة ومرتباً على صاحب السلعة أضراراً فادحة ، أوجب القانون على مأمور الضبط أن يستصدر أمراً من القاضي الجزئي - أو من قاضي التحقيق اذا كان هناك قاض لتحقيق الواقعة - بتأييد عملية الضبط خلال السبعة الأيام التالية ليوم الضبط • وذلك مع عدم الاخلال بحق المتهم في طلب الافراج عن البضاعة المضبوطة من القاضي الجزئي أو من قاضي التحقيق بحسب الأحوال •

كما نص على وجوب الافراج عن السلعة بحكم القانون اذا لم يصدر أمر القاضي بتأييد عملية الضبط في الميعاد المبين آنفاً ، بصرف النظر عن السبب في عدم صدوره • وعدم الافراج يرب على الموظف المسؤول مسئولية ادارية ومدنية بالتعويض متى توافرت شروطها • والأمر بتأييد عملية الضبط لازم بالنسبة لما قد يتجاوز العينات المأخوذة ، أما ضبط هذه الأخيرة وحدها فلا يحتاج أمراً بالتأييد من أحد (٢) •

(١) نقض ١٩٥٩/١/٢١ احكام النقض س ١٠ رقم ١٠ ص ٣٥ .
(٢) نقض ١٩٤٨/٣/٣٠ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٤٨ ص ٨٨٧ .

المبحث الثالث

ركن العمد

في جرائم التدليس والغش

ماهية العمد

الأصل في جميع جرائم التدليس والغش أنها عمدية ، فيلزم لها ابتداء
توافر القصد الجنائي العام ، أى انصراف ارادة الجانى الى تحقيق الواقعة
الجنائية ، مع العلم بتوافر أركانها في الواقع ، وبأن القانون يعاقب عليها ،
والعلم بتجريم القانون لها مفترض لا سبيل الى نفيه ، أما العلم بالواقع فهو
غير مفترض ، وينبغى اقامة الدليل الكافى عليه . وهذا المبدأ تقوم به
سلطة الاتهام ، وعلى قاضى الموضوع أن يتثبت من توافر علم الجانى بأن
السلعة محل الجريمة مغشوشة أو فاسدة ، وأن يبين اقتناعه بذلك بأسباب
مألوفة مستمدة من أوراق الدعوى وظروفها الثابتة .

وإذا دفع المتهم بجهله بالغش أو بالفساد كان دفعه جوهريا ، اذ يترتب
عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى في الدعوى . لذا يجب على القاضى أن
يتعرض له في أسباب حكمه تفنيديا أو تأييدا ، والا كان حكمه معيبا للقصور
في التسبب . وكذلك اذا أغفل القاضى تحقيق دفاع المتهم ان كان بحاجة
الى تحقيق . وهذا لا ينفى أن توافر العلم بغش السلعة محل الجريمة ،
أو بفسادها أو عدم توافره هو في نهاية المطاف أمر يفصل فيه قاضى
الموضوع بمحض اقتناعه ، فمتى استنتجه من وقائع الدعوى استنتاجا
سائفا فلا شأن لمحكمته النقض به (١) .

عن العلم المفترض

قلنا ان جرائم التدليس والغش عمدية بحسب الأصل ، وأنه لا بد
فيها من اثبات علم الجانى علما واقعيا بغش السلعة محل التعامل أو بفسادها ،
فلا يفترض هذا العلم افتراضا في أية صورة من الصور . الا أن الشارع
رأى أن هذا الوضع كثيرا ما أدى الى افلات بعض الجناة من المسئولية ،
استنادا الى تعذر اثبات العلم قبلهم بطريقة حاسمة ، فأضاف الى البند (١)

(١) نقض ١٣/١٢/١٩٣٧ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١١٣ ص ١١٥ .

من المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش فقرة جديدة بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، التي عدلت بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ (١) ، فأصبحت بعد التعديل تنص على أنه « يفترض العلم بالغش أو بالفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة »

وقد ورد عن هذه الاضافة في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ أن « بعض المحاكم يقضى بالبراءة في قضايا غش اللبن استنادا الى أن نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها يحتم لقيام المسؤولية علم المخالف بركن الغش ، وقد قضى بعض المحاكم في قضايا غش اللبن بأن تبين نسبة الدسم فيه غير ممكن بالعين المجردة ، وبذلك لا تمكن الادانة على أساس العلم بالغش ، كما قضى بعضها بأن نقص الدسم عن الحدود المقررة لا يعنى أنه مغشوش بنزع الدسم منه »

ولما كانت الوزارة من جانبها تحرص على المصلحة العامة من أن تضار نتيجة افساح المجال أمام الباعة للتهرب من المسؤولية تحت ستار عدم العلم ، ولما كانت النسبة التي حددتها الوزارة خاصة بدسم اللبن هي أدنى ما يمكن أن تصل اليه الألبان الطبيعية التي لم تعبث بها يد الانسان ، وتحقيقا للمصلحة العامة ، ومحافظة على مستوى الألبان ومنتجاتها من أن تكون مجال عبث التجار والباعة المتجولين ، رأى قسم مراقبة الأغذية بالوزارة أن البائع يكون مسؤولا عن السلعة التي يتجر بها ، وعليه أن يثبت من مصدرها دائما ، فلا يجلب الألبان الا من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية ، ومتبعة للقواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن ، لتضمن بذلك أن يعرض للجمهور ألبانا سليمة من الغش ، فاذا طرأ عليها بعد ذلك عبث أو اقتزاع شيء من عناصرها المفيدة فهو المسؤول حتما عن ذلك ، ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم ما دام أن مصدرها الأصلي مسئول عن سلامتها عند التوريد .

(١) الجريدة الرسمية عدد ١٥٣ في ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

لذلك فقد اقترحت الوزارة بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة على تعديل المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش ، بحيث يأتي النص فيها صريحا على افتراض ركن العلم لدى المخالف ، متى كان من الباعة المتجولين أو المشتغلين بالتجارة ، وذلك حتى لا يفلت أحدهم من العقاب استنادا الى عدم توافر ركن العلم لديه » .

ورغم أن المذكرة الايضاحية تتحدث عن غش اللبن وحده ، والصعوبات المتصلة باثبات ركن العلم في بيع اللبن المشوش بالذات ، إلا أن الاضافة جاءت عامة في صياغتها ، فأصبحت تنصرف الى جميع السلع الغذائية ، والعقاقير الطبية ، والحاصلات الزراعية أو الطبيعية المذكورة في المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش ، لذا لا مفر من تغليب عمومية النص على خصوصية مذكرته الايضاحية ، كما تقضى قواعد التفسير ، وبالتالي القول مع محكمة النقض بأن القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ يرسى على كل من غش أو شرع في أن يغش شيئا من أغذية الانسان أو الحيوان ، أو من العقاقير الطبية ، أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معدا للبيع ، أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه المواد والعقاقير ، وتدخل الألبان في عموم النص (١) .

نطاق العلم المفترض

هذا العلم المفترض بقرينة قانونية يعد استثناء من الأصل العام ، وهو عدم افتراض العمد لدى المتهم في أية جريمة عمدية ، ووجوب اثباته بأدلة تؤدي اليه لذا ينبغي أن يفسر هذا الاستثناء في أضيق نطاق : —

(١) فمن جهة أولى لا تنهض قرينة العلم الا قبل التهمة المشتغل بتجارة نفس الصنف الذي تعامل فيه ، لأنها قائمة على افتراض علمه بعيب هذا الصنف بحكم تمرسه في هذه التجارة ، ويستوى في ذلك أن يكون جائلا أم مستقرا ، كما يستوى أن تكون المواد محل الجريمة مكشوفة أم غير مكشوفة (٢) .

(١) نقض ١٩٥٩/٣/١٦ أحكام النقض م. ١٠ رقم ٧٠ ص ٣١٥ .

(٢) نقض ١٩٦٧/٤/٤ أحكام النقض م ١٨ رقم ٩٥ ص ٥٠١ .

(ب) ومن جهة ثانية ينبغي أن يراعى أن قرينة العلم هذه غير قاطعة ، فيجوز اثبات عكسها بكافة الأدلة والقرائن (١) . فكأن النص الجديد لم يفعل أكثر من أنه نقل عبء الإثبات من عاتق سلطة الاتهام الى عاتق المتهم ، فهذا الأخير بطبيعة الحال الحق في إثبات براءته ، أو التشكيك في ثبوت التهمة عليه . وقد أكدت هذا الحق البديهي الفقرة الثانية من البند (١) من المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ، وإن كانت قد تطلبت من المتهم علاوة على إثبات حسن نيته أن « يبين مصدر المادة الفاسدة أو المغشوشة ، اعتبارا بأن هذا الإثبات سهل ميسور على التجار الذين يراعون واجب الذمة في معاملاتهم » على ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون الآنف الذكر .

(ج) ومن جهة ثالثة يراعى أن اضافة الفقرة الخاصة بالعلم المقترض جاءت في خصوص الجرائم الواردة في المادة الثانية وحدها من القانون . بل وفي خصوص الفقرة (١) من هذه المادة ، بحسب مكان اضافتها فلا تسرى بالتالى على كافة الجرائم الأخرى الميينة بهذا القانون ، مثل جرائم التدليس الميينة بالمادة الأولى منه ، أو جرائم بيع مواد ما يستعمل في غش الأغذية أو العقاقير الميينة بالفقرة (٢) من المادة الثانية ، أو جرائم حيازة ممي من هذه المواد أو العقاقير الميينة بالمادة الثالثة منه . . ومن باب أولى لا تسرى قرينة العلم المقترض على جرائم الفسح الواردة في قوانين أخرى ، أو تلك الواردة في صلب قانون العقوبات ومن ذلك مثلا جناية الفسح في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر من قانون العقوبات ، فإن القصد الجنائي فيها لا يمكن افتراضه ويجب أن يثبت بطريقة قاطعة من الواقع الفعلى (٢) .

(د) ومن جهة أخيرة فإن قرينة العلم المقترض لا تثار ضد المتهم

(١) نقض ١٩٦٧/٦/١٩ أحكام النقض س ١٨ رقم ١٧٢ ص ٨٥٧ و ١٩٦٨/٢/١٨ س ١٩ رقم ٦٢ ص ٣٣٤ و ١٩٦٩/١٠/٦ س ٢٠ رقم ١٦٥ ص ١٠٠٣ و ١٩٧٢/١/٣١ س ٢٣ رقم ٢٩ ص ١٠٨ .
(٢) نقض ١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٥ ص ٦١ .

الا اذا ثبتت بداءة صلته - اذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين - بالفعل المادى للجريمة ، ولا تغنى عن ذلك الصلة القانونية بالسلعة المخشوشة أية كانت صورة هذه الصلة (١) .

نقد العلم الافتراض

افتراض العلم بغش السلعة أو بفسادها لدى التاجر المتعامل فيها أمر فيه مغامرة واضحة قد تأخذ البرىء بجريرة المسئء . اذن أن من الجائز أن يكون هذا التاجر ضحية لهذا الغش لا مرتكبا له ، وترئه القضاء لنفر من غشاشى اللبن ما كانت تجيز افتراض العلم بغش السلعة أو بفسادها لدى كل تاجر ، وبالنسبة لكل سلعة ، كما ذهب النص الجديد .

ثم انه ليس من حكمة في افتراض العلم هنا الا رغبة غير مفهومة في عدم افلات أحد من المسؤولية الجنائية ، حتى اذا لم يضع التحقيق يده على المسئول الحقيقي . هذا مع أن المسؤولية الجنائية - بوجه خاص - لا يصح أن تقام في أية صورة من صورها على مجرد الافتراض ، فهي ليست مقررة لتعويض انسان برىء لحقه ضرر ما فيجوز فيها الافتراض ، كما هي الحال في المسؤولية المدنية مثلا ، بل هي مقررة لتقويم اعوجاج نفس يثبت فيها الاعوجاج بصورة حاسمة ولا يفترض افتراضا .

ثم ان العبرة في مكافحة الجريمة ليست - كما لاحظنا أن أكثر من مناسبة - ببطش اجراءات الدعوى ، ولا بغموض حدود التجريم ، بل بجملة اعتبارات اجتماعية وقيم خلقية تحتاج في تعيينها وتقويمها الى كثير من الجهد والوقت .

ومع ذلك فان كل ما استحدثه هذا النص الجديد هو أنه أعفى محكمة الموضوع من واجب التحدث عن ركن العلم واثبات توافره لدى المتهم ، متى كان مشتغلا بتجارة السلعة المضبوطة أو من الباعة المتجولين (٢) ،

(١) نقض ١٩٧٦/١٠/٣١ أحكام النقض، س ٢٧ رقم ١٨١ ص ٧٦٥ .

(٢) راجع نقض ١٩٥٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ٩ رقم ١٨٣ .

ص ٧٤٧ و ١٩٥٩/٣/١٦ س ١٠ رقم ٧٠ ص ٣١٥ .

وذلك اذا لم يدفع المتهم بانتفاء العلم لديه • أما اذا دفع بذلك ، ويأنه كان ضحية غش صادر من شخص آخر غيره فينبغي على حكم الادانة أن يرد على هذا الدفع بما يفنده بأسباب منطقية سائغة ، لأنه يمد عندئذ دفعا جوهريا مؤثرا في مصير الدعوى ، خصوصا وأن قرينة العلم نير قاطعة كما سبق أن قلنا ، فاذا سكنت المحكمة عن ابداء رأيها في هذا الدفع كان حكمها حيا بما يستوجب نقضه (١) •

ولذا قضى بأنه لا يكفى لادانة المتهم في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون قد ورد اللبن مع علمه بغشه •

ولا يقدح في ذلك أن الشارع قد أنشأ قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس حين افترض العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ، اذ أن محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت بادية ذى بدء صلة المتهم بفعل الغش موضوع الجريمة •

ولما كان الحكم المطعون فيه دان الطاعن عن الجريمة المسندة اليه لمجرد أنه هو الملتزم بتوريد اللبن للمستشفى دون أن يقيم الدليل على أنه هو الذى ارتكب فعل الغش ، أو أنه كان عالما بغشه قبل توريده ، فانه يكون قد انطوى على قصور يعيبه مما يستوجب نقضه (٢) •

كما قضى أيضا بأن ادانة المتهم في جريمة بيعه جينا مغشوشا لمجرد أنه الملتزم بتوريده لا تصح في القانون ، بل يجب ثبوت ارتكابه فعل الغش أو توريده السلعة مع علمه بغشها ، لأن القرينة المنشأة بالتعديل

(١) نقض ١٩٦٦/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١٧ رقم ١٨٧ ص ١٠٠٢ •

(٢) نقض ١٩٦٢/٢/١٢ أحكام النقض س ١٣ رقم ٥٥ ص ٢١ ونقض

١٩٦٣/١٢/٣٠ س ١٤ رقم ١٨٧ ص ١٠٢٤ •

المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قابلة لاثبات العكس بغير اشتراط
نوع معين من الأدلة ، ولا تمس بالركن المعنوى فى جنحة الغش الذى
يلزم توافره حتما للعقاب (١) .

هل يلزم قصد خاص فى هذه الجرائم ؟

تتطلب جرائم التدليس والغش دائما توافر نية التعامل والتعاقد
على السلعة بمعرض ، فمن يخطط سلعة غذائية بأخرى لاستهلاكه الخاص
أو لاهدائها الى شخص معين لا يخضع لأحكام التدليس والغش بطبيعة
الحال . وذلك كمن يخفف اللبن بكمية من الماء ، أو يخطط المسلى
الطبيعى بالصناعى لغرض مما تقدم .

والباعث يعد من صور القصد الخاص متى كانت طبيعة الواقعة
المسندة الى المتهم تتطلب باعنا معينا لا مكان العقاب عليها تحت وصف
جنائى معين ، كما هى الحال فى جرائم القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
وتشير محكمة النقض أحيانا الى استلزام هذا القصد الخاص بإشارات
لا يعوزها الوضوح فى أفعال الخداع ، وان كانت تستعمل فى التعبير عنه
عبارات مختلفة مثل قولها :

« ان جريمة خدع المشتري هى من الجرائم العمدية التى يجب
لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائى لدى المتهم ، وهو علمه بالغش
الحاصل فى البضاعة وإرادة ادخال هذا الغش على المتعاقد معه » (٢) .

« وان جريمة خدع المشتري هى من الجرائم العمدية التى
يشترط لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائى لدى المتهم ، وهو علمه
بالغش الحاصل فى البضاعة وأنه تعمد ادخال هذا الغش على
المتعاقد معه » (٣) .

(١) نقض ١٩٦٤/٢/٢٤ أحكام النقض س ١٥ رقم ٣١ ص ١٤٩ .

(٢) نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ١٣

ص ٨٧٩ .

(٣) نقض ١٩٥٣/١١/١٧ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ١٤

ص ٨٧٩ .

— ان جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في قانون قمع الغش والتدليس هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي « وهو علم المتهم بالغش الحاصل في الشيء المتفق على بيعه وأنه تعمد ادخال هذا الغش على المشتري ... » (١) .

هذا في جريمة خداع المتعاقد الواردة في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ولا تختلف الحال عن ذلك بالنسبة لباقي جرائم هذا القانون الواردة في المواد من الثانية الى السادسة منه التي يلزم فيها العمد ، اذ ان باعث التعامل بعوض مطلوب دائما في السلعة المغشوشة أو الفاسدة عند غشها أو حيازتها أو عرضها للبيع أو صنعها ، أو تعبئتها أو نقلها على خلاف القانون ، أو تسميتها على خلاف المواصفات المطلوبة فيها . ولعل محكمة النقض لم تجد نفسها بحاجة حتى الآن للنص الصريح على استلزام قصد التعامل المطلوب في أفعال غش السلعة وما اليه لسببين :

أولهما : أن القصد الخاص مطلوب فيها كلها ، فلا دور له في تمييز جريمة معينة عن الأخرى .

وثانيهما : أن سلطة الاتهام لا تعمد عملا الى اقامة الدعوى عن أفعال الغش أو الحيازة أو الصنع أو التبعئة ... الا اذا كانت نية التعامل في السلعة تنطق بها ظروف ضبط الواقعة .

ومع ذلك فإن ما أشارت اليه محكمة النقض مرارا في الأحكام الآتفة الذكر ، من ضرورة توافر نية التعامل في السلعة في جرائم التدليس المبينة بالمادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ينصرف الى باقى جرائم نص التشريع بالضرورة للاتحاد في طبيعة هذه الجرائم كلها ،

(١) نقض ١٩٥٥/٣/٢٩ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ١٦ ص ٨٨٠ وراجع نقض ١٩٦٣/٥/١٤ (أحكام النقض س ١٤ رقم ٨٠ ص ٤١٣) في شأن المقارنة بين القصد الجنائي في جرائم الغش والتدليس وجريمة عدم مطابقة البيان التجاري للحقيقة من كافة الوجوه ، وقد ذهب الى أن هذه الجريمة الأخيرة لا تتطلب توافر أى قصد خاص على عكس جرائم الغش التجاري والتدليس .

وفي حكمة التجريم ، وهى حماية الثقة التى ينبغى أن تكون محلا لها
المعاملات فى سوق التجارة والصناعة . لذا ينبغى دائما أن يبين من ظروف
الواقعة أن غش السلعة ، أو حيازة السلعة المغشوشة أو الفاسدة ، أو غير
ذلك من الأفعال ، كان للتعامل لا للاستهلاك الشخصى ، خصوصا اذا دفع
المتهم بأنها كانت للاستهلاك الشخصى لا للتعامل (١) .

عن حسن النية

كانت المادة السابعة من قانون قمع التدليس والغش تنص
فيما سبق على أنه « تعتبر الجرائم التى ترتكب ضد أحكام المواد الثانية
(عن الغش والبيع والطرح للبيع ...) والثالثة (عن الحيازة) والخامسة
(عن عدم اتباع المواصفات المطلوبة بمرسوم فى السلعة عند بيعها أو
عرضها للبيع أو صنعها أو تصديرها ...) مخالفات اذا كان المتهم
حسن النية . »

وقد ورد عن هذه المادة فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون أنه
قد لا يتوفر اثبات سوء نية المتهم « فبقت من العقاب بالرغم مما يسببه
اهماله من الضرر على صحة الأفراد ، والأصل أن الواجب عليه عند شروعه
فى تحضير المواد ، أو فى بيعها أو عرضها للبيع أو حيازتها أن يستوثق من
سلامة العمليات التى يقوم بها أو من تقاوة الأصناف التى يعدها للبيع
وخلوها من الغش ، فاذا هو لم يفعل فهو مهمل . وقد يقع أن يكون
متعذرا عليه مثل ذلك الاستيثاق . وعلى الحالين يجب اعتبار مجرد وجود
الأشياء المغشوشة أو الفاسدة بين يديه مخالفة ولا يمكن اعتباره أكثر
من ذلك » .

ومقتضى نص المادة السابعة هذه أنه اذا تبين للمحكمة أن المتهم كان
لا يعلم بغش السلعة ، التى تعامل فيها أو عرضها للبيع ، أو بفسادها ، فانه
لا يفلت من العقاب كلية ، بل تعتبر الواقعة مجرد مخالفة عقوبتها طبقا

(١) راجع فى هذا الموضوع نقض ١٩٤٧/١/١٤ القواعد القانونية ج ٧
رقم ٢٨٣ ص ٢٧٢ . و ١٩٤٩/٣/٧ ج ٧ رقم ٨٢٨ ص ٧٩٥ و ١٩٤٩/٤/١٩ ج ٧
رقم ٨٨١ ص ٨٤٦ .

للمادة ١٣ ع هي العجز الذي لا يزيد أقصى مدته على أسبوع ، أو الغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على جنيه ، فضلا عن المصادرة كعقوبة تكميلية وجوبية ، بصريح نص المادة السابعة •

على أنه ينبغي أن يكون ثمة خطأ أو إهمال قد وقع من المتهم في المحافظة على السلعة عند اقتاجها أو عرضها للبيع ، أو وقع منه تقصير في التحقق من نقاوتها عند حصوله عليها للتعامل فيها ، أما إذا انتفى العلم بالغش والفساد ، وانتفى الى جانبه كل إهمال يمكن أن يسند اليه فقد انتفت المسؤولية كلية ، لأنه حيث لا عمد ولا خطأ فلا مسؤولية جنائية • وقد أشارت الى ذلك نفس المذكرة الايضاحية للمادة السابعة •

وقد قضى اعمالا لهذه المادة بأنه متى أثبت الحكم أن الطاعن عرض للبيع فلغلا ، تبين عند تحليله أنه خليط من اللقل والقصور الخالية من اللباب ، فانه يكون قد أثبت عليه ارتكاب المخالفة المنصوص عليها في هذه المادة (١) •

— وأنه متى أثبت الحكم أن الكاكاو الذي وجد في حيازة الطاعن فاسد لارتفاع درجة الحوصلة فيه ، وأن علم الطاعن بفساده غير متوفر ، فان معاقبته عن هذه الواقعة على مقتضى المواد ٢ ، ٣ ، ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يكون صحيحا لا خطأ فيه (٢) •

— كما قضى بأنه متى كان الحكم اذ اعتبر أن واقعة عرض المتهم لبنا مخالفا للمواصفات القانونية مخالفة منطبقة على المادتين ٥ ، ٧ من القانون قد قال في ذلك ان مخالفة أحكام هذا القانون بحسن نية معاقب عليها بالمادة ٧ منه ، وأن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ لم يقر عقوبة المخالفة بحسن نية وانما قرر أن أحكامه لا تخل بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، فان هذا الذي قاله الحكم صحيح في القانون (٣) •

(١) نقض ١٩٥٣/٢/١٠ أحكام النقض س ٤ رقم ١٩٨ ص ٥٢٩ •

(٢) نقض ١٩٥٣/١٢/٢ أحكام النقض س ٥ رقم ٤٨ ص ١٤٥ •

(٣) نقض ١٩٥٦/٣/٢٠ أحكام النقض س ٧ رقم ١٢٠ ص ٤١٣ •

وبمقتضى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ألغى نص المادة السابقة هذه وورد في المذكرة الإيضاحية له أن هؤلاء التجار حسنى النية الذين يكونون ضحية لغيرهم من صانعى المواد المغشوشة أو الفاسدة أو المتجربين فيها جديرون باعفائهم كلية من العقاب حتى عن جريمة المخالفة ، ولهذا اقتضى الأمر تعديل المادة ٧ بما يؤدى الى ذلك ، مع بقاء النص على وجوب أن يقضى بالحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد التى تكون جسم الجريمة ، ومع النص على أنه اذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة •

وبالتالى اذا اتفى ركن العمد المطلوب فى هذه الجرائم وجب الحكم بالبراءة ، حتى لو تبين توافر أى خطأ غير عمدى من جانب الجانى ، مثل الاهمال وعدم الاحتياط (١) ، وذلك بغير اخلال بوجوب الحكم بالمصادرة •

ولكن جاء بعد ذلك القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ مقررًا فى المادة ١٨ منه على أنه يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك اذا كان المتهم حسن النية (٢) • على أنه يجب أن يقضى بالحكم بمصادرة المواد الغذائية التى تكون جسم الجريمة ، والمصادرة هنا عقوبة تكميلية وجوبية يلزم الحكم بها اذا كانت المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى •

(١) راجع فى هذا الشأن نقض ١٩٦٤/٦/١ أحكام النقض س ١٥
رقم ٨٧ ص ٤٤٧ •
(٢) راجع نقض ١٩٧٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢٥٢
ص ١٢٤٧ •

الفصل الثاني

في عقاب التدليس والغش

العقوبات التي قررها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لجرائم التدليس والغش اما أصلية ، واما تكميلية • وسنعرض لكل نوع منهما في مبحث على حدة ، ثم نعرض في مبحث ثالث للأحكام الخاصة بالعود في هذه الجرائم •

المبحث الأول

العقوبات الأصلية

العقوبات الأصلية هنا هي الحبس والغرامة ، وذلك على البيان الآتي :
أولا : نص القانون على أن العقوبة هي الحبس لمدة لا تتجاوز سنة والغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين على أفعال خداع المتعاقد الآخر كلها والشروع فيها (١ م) • وعلى أفعال الغش أو الشروع فيه ، والطرح أو العرض للبيع أو البيع بالفعل •• (٢ م) •

وفرض نفس العقوبة على أفعال صناعة المواد الغذائية والعقاقير الطبية على نحو مخالف للمواصفات المطلوبة • وكذلك إنتاجها وتصديرها واستيرادها وعرضها وطرحها للبيع وحيازتها بقصد البيع ، وبيعها بالتسمية التي قد يكون صدر عنها مرسوم (٥ م) •

— وكذلك على مخالفة قيود التعبئة والوزن والحفظ والتوزيع والنقل والبيع التي تفرضها المراسيم ، فقد أوجب على هذه المراسيم ألا تتجاوز هذه العقوبات (٦ م) •

ثانيا : وقد شدد القانون عقوبة الغش والشروع فيه ، والبيع والطرح للبيع ، الى الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين ، وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات

ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيتها ، أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كانت المواد الغذائية أو الحاصلات المغشوشة أو الفاسدة أو تلك التي تستعمل في غشها ضارة بالصحة (م ٥/٢) .

ثالثا : ونص القانون على أن العقوبة هي الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور ، والغرامة التي لا تتجاوز الخمسة والعشرين جنيتها ، أو إحدى هاتين العقوبتين على حيازة أغذية أو عقاقير أو حاصلات مغشوشة أو فاسدة بغير مسبب مشروع (م ٢/٣) .

رابعا : ثم شدد عقوبة الحيازة الى الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيتها ، إذا كانت نفس هذه الأشياء ضارة بالصحة (م ١/٣) .

عدم جواز وقف تنفيذ الغرامة

لا تطبق أحكام وقف التنفيذ المبينة بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة (١) في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون (م ٩ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٩ من ق ١٠ لسنة ١٩٦٦) ، حين يجوز بمفهوم المخالفة وقف تنفيذ الحبس وحده . وقد رأى الشارع هنا منع وقف تنفيذ الغرامة « مبالغة منه في الزجر والردع - كما قالت المذكرة الإيضاحية - ولتنجيّب الشخص ذي الأخلاق الحسنة الذي تكون قدمه قد زلت لأول مرة تحت تأثير الظروف السيئة دخول السجن ، ووقايته من أن تسوء أخلاقه بحكم اختلاطه بمسجونين آخرين تعودوا حياة الاجرام » .

العقوبات عند تعدد الأفعال

غنى عن البيان أنه تسرى على جرائم التدليس والغش كافة أحكام تعدد الجرائم سواء أكان معنويا أم ماديا . وقد بينا جملة صور لهذا التعدد على نوعيه عند الكلام في الأفعال المادية لهذه الجرائم . فنجد التعدد:

(١) راجع نقض ١٩٥٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣ رقم ٢١٠ ص ٥٧٠ و ١٩٧٢/١٠/٣٠ س ٢٣ رقم ٢٤٧ ص ١٠٩٩ و ١٩٧٢/٦/١٧ س ٢٤ رقم ١٥٧ ص ٧٥٥ .

المنعوى ينبغي اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

أما اذا وقعت الجرائم المتعددة تعددا ماديا لفرض واحد ، وكان مرتبطا بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة ، فينبغى اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها ، فلا يجوز الحكم بعقوبة مستقلة عن كل واقعة (راجع المادة ٣٢ ع بفقرتها) . ومن باب أولى اذا كانت الوقائع المتعددة تكون بطبيعتها جريمة واحدة فحسب ، كما فى الجريمة الوقتية المتتامة .

فاذا رفعت ثلاث قضايا فى وقت واحد على متهم واحد بأنه فى كل قضية باع خلا مغشوشا لمتهم آخر عرضه بدوره للبيع مع علمه بغشه ، فدفع المتهم بأنه لم يبع لهؤلاء الآخرين بل كان يبيع له لزيد ، وزيد هو الذى باع الى كل منهم ، وطلب الحكم فى القضايا جميعها على أساس أنها واقعة واحدة ، فلم تعرض المحكمة لهذا الدفاع وأوقعت عليه عقوبة فى كل قضية ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور متعينا نقضه (١) .

المبحث الثانى

العقوبات التكميلية

تقتضى جرائم التدليس والغش الحكم على المتهم بعقوبتين تكميليتين : أولاها وجوبية وهى المصادرة ، وثانيتهما جوازية — الا فى العود — وهى نشر الحكم أو لصقه ، وذلك على البيان الآتى : —

اولا : المصادرة

تخضع المصادرة فى جميع جنح التدليس والغش الواردة فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ ع التى تقضى بأنه اذا كانت الأشياء المضبوطة التى تحصلت من الجريمة ، والتى استعملت فيها أو التى من شأنها أن تستعمل فيها ، من تلك « التى يعد صنعها

(١) نقض ١٩٥٠/١/٣ احكام النقض س ١ رقم ١٥٨ ص ٤٨٠ .

أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته ، وجب
الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للمتهم» .
ومن المقرر أن عقوبة المصادرة طبقا للمادة ٣٠/٢ ع والمادة ١٨ من
القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ تدير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة .
وهي عقوبة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء لا يصلح للتعامل فيه .
والنظر الى الأشياء المضبوطة وكونها مغشوشة أو غير صالحة
للاستهلاك انما يرتد الى وقت ضبطها . فاذا ثبت أنها كانت كذلك وقت
الضبط كان الحكم بمصادرتها صحيحا في القانون لأن الحكم بالمصادرة
انما ينعطف الى يوم الضبط بطلتها التي هي عليها وقتذاك « لما كان
ذلك ، وكان قد ثبت للمحكمة من تحليل العينات المأخوذة من الدقيق
المضبوط أنها متغيرة الخواص الطبيعية من حيث الرائحة وبها سوس
وديدان حية ومتحجرة ولا تصلح للاستهلاك الآدمي فانه لا يجدى الطاعن
الجدل حول امكانية معالجة هذه الأشياء وصيرورتها بعد ذلك صالحة
للاستهلاك » (١) .

وعندما عادت الواقعة مخالفة لأن المتهم حسن النية عادت المصادرة
واجبة أيضا ، لا طبقا لنص المادة ٣٠ لاقتصاره على الجنایات والجح ،
بل لنص المادة السابعة من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة
١٩٦١ ، وهي صريحة في أنه ينبغي عند تطبيقها « أن يقضى الحكم في جميع
الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم
الجريمة . فاذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة
من النيابة العامة » (٢) . وكذلك الشأن أيضا بالنسبة للمادة ١٨ من
القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

والمصادرة واجبة الآن عند الادانة وعند البراءة أيضا ، الا اذا ثبت
أن السلعة نفسها غير مغشوشة ولا فاسدة ، فلا تجوز عندئذ المصادرة (٣) .

(١) نقض ١٩٧٤/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٥ رقم ٣٢ ص ١٤٥ .

(٢) نقض ١٩٦٩/٣/٣ أحكام النقض س ٢٠ رقم ٦٥ ص ٣٠٣ .

(٣) نقض ١٩٦٩/١/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ رقم ٣٨ ص ١٧٦ .

أما اذا قضى مثلاً براءة المتهم لأنه غير مسئول عن غشها أو فسادها فيقضى بالمصادرة رغم البراءة اعمالا لحكم المادتين ٣٩/٢ ع أو ٧ من قانون قمع التدليس والغش بحسب الأحوال . وانما يلزم أن تكون المادة الغذائية موضوع الجريمة قد ضبطت بالفعل ، أما اذا لم تكن قد ضبطت فإن طلب مصادرتها يكون واردا على غير محل ومن ثم لا يجوز القضاء بها (١) .

وإذا كانت السلعة المضبوطة مغشوشة أو فاسدة ، وكافت مما يتلف بمرور الزمن ، أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته ، جاز لسلطة التحقيق أن تأمر ببيعها بطريق المزاد العام متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق (م ١٠٩ اجراءات) . وعندئذ يودع ثمنها في خزانة المحكمة على ذمة الفصل في الدعوى ، وينسحب الحكم بالمصادرة عندما يقضى بها على الثمن المتحصل من البيع (٢) .

وليس في القانون ما يعطى للخزانة الحق في الحصول على مقابل المصادرة ، وبالتالي فلا يجوز للخزانة أن تتدخل في الدعوى لمطالبة المتهم بتعويض عن تهمة غش الكحول المسندة الى المتهم عملا بالقانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ تنظيم تحصيل رسم الانتاج على الكحول وذلك لأنه حدد في المادة ١٨ الأحوال التي تعتبر فيها المادة مهربة وليس من بينها غش الكحول (٣) .

ثانيا : نشر الحكم أو لصقه

تحدثت عن نشر الحكم أو لصقه المادة ٨ من قانون التدليس والغش عندما أجازت للمحكمة ، في حالة الحكم بعقوبة بسبب مخالفة أحكام المواد السابقة ، أن تأمر اما بنشر الحكم في جريدة أو جريدتين واما بلصقه في الممكنة التي تعينها المحكمة لمدة لا تتجاوز سبعة أيام ، وذلك على ثقة المحكوم عليه .

-
- (١) نقض ١٩٦٩/١/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ رقم ٣٧ ص ١٧٣ .
 - (٢) نقض ١٩٥٠/١/١٤ أحكام النقض س ١ رقم ٢٤٩ ص ٧٦٣ .
 - (٣) نقض ١٩٧٠/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢١ رقم ١٠٠ ص ٤٠٩ .

فأذا أتلقت الاعلانات أو أخفيت أو مزقت كلها أو بعضها ، بفعل المحكوم عليه أو بتحريضه أو بإتفاقه ، عوقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها ، وذلك بدون الإخلال بتنفيذ نصوص الحكم المتعلقة بالإغلاق تنفيذا كاملا .

وقد ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون عن هذه العقوبة أنه «لا تخفى الفائدة التي تنتج من هذا الاعلان ، فهو من جهة يرشد الجمهور الى التجار الذين يغشونه ، ومن جهة أخرى يصيب التاجر في ماله عن طريق الزامه بدفع مصاريف النشر والاعلان ، وتصيبه من ناحية امتناع الناس عن معاملته » .

ولأن عقوبة النشر تكميلية دائما ، وليست تديبرا وقائيا فانه لا يمكن القضاء بها اذا كان الحكم بالبراءة ، بل يلزم هنا دائما وجود عقوبة أصلية سواء بالحبس أم بالغرامة .

المبحث الثالث

العود الى التدليس والتش

يخضع العود هنا للأحكام العامة الواردة في المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات . وبالإضافة اليها وضع قانون قمع التدليس والتش قواعد خاصة ، أهمها ما نصت عليه المادة العاشرة منه في فقرتها الأولى من أنه مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود بالحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه .

فالحبس يصبح وجوبيا على العائد ، ولكن لا مانع من الأمر بوقف تنفيذه في حدود المادة ٥٥ ع ، كما يصبح وجوبيا أيضا نشر الحكم أو لصقه .

وقد ذهبت محكمة النقض الى أن مراد الشارع من المادة العاشرة هذه هو أن يعامل المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ ع في حالة العود

بمقتضى القانون العام كما عرفته المادة ٤٩ • فيجوز أن يضاعف عليه مقدار العقوبة المقررة في القانون للجريمة ، وأن يعامل أيضا في جميع أحوال العود العام كذلك بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة العاشرة المشار إليها ، فيقضى عليه وجوبا بعقوبتي الحبس ونشر الحكم ولصقه •

والمراد بتمائل الجرائم في الخصوص الذى تحدثت عنه هذه المادة ، وفي حالة العود طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ ع ، هو أن تكون الجريمة السابقة ماثلة للجريمة الحالية تماثلا حقيقيا لوحدة العناصر القانونية المكونة لكل منهما ، أو حكما لتمائل الغرض من مقارفة كل منهما ، من ناحية الحصول على مال الغير بارتكاب الغش والتدليس في البيع والشراء وسائر المعاملات ، بدلا من سلوك طريق الكسب الحلال^(١) • ومن ذلك مثلا أن تكون السابقة الأولى هي في جريمة خداع المتعاقد ، حين تكون الجريمة الجديدة هي غش السلعة أو حيازتها بقصد البيع • أو انتابها على خلاف المواصفات المطلوبة •

وقد نصت المادة ١٠/٢ من قانون قمع التدليس والغش على أنه تعتبر الجرائم المنصوص عليها فيه ، وفي قانون العلامات التجارية ، وفي المادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ (الذى حل محله القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١) للموازين والمقاييس والمكاييل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس ، بتماثلة في أحكام العود • أما ما عدا ذلك من جرائم فلا تعد ماثلة لها • ولذا قضى مثلا بأن جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة ليست ماثلة لجريمة

(١) نقض ١٩٤٣/٣/٢٩ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٤٦ ص ٢١١ وراجع في تطبيق أحكام العود على جرائم التدليس والغش نقض ١٩٥٢/٦/٩. أحكام النقض س ٣ رقم ٢٩٢ ص ١٠٥ و ١٩٥٣/٤/١٣ س ٤ رقم ٢٤٥ ص ٦٧٧ و ١٩٥٣/٤/١٤ س ٤ رقم ٢٥٧ ص ٨٠٧ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٨٩ - ٩٦ ص ٨٩٢ - ٨٩٤ •

الغش في أحكام العود (١) ، كما لا تعد مماثلة لها الجرائم التمويهية المختلفة ، وجرائم مخالفة التسعير الجبرى ، وجرائم سلب مال الغير بوجه عام .

وهذا وقد بينا في مناسبة سابقة كيف أن سوابق التدليس والغش لا يعتد بها في مقام جرائم الاشتباه (٢) .

(١) نقض ١٢/٢٤/١٩٥٥ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٩٤ ص ٨٩٣

(٢) راجع ما سبق ص ٣٣٣ .

الفصل الثالث

بيان الواقعة

في جرائم التدليس والغش

بيان الواقعة في كل صور جرائم التدليس والغش يتطلب ابتداء تحديد أنواع السلوك المحظور ، أى ينبغي استظهار واقعة الغش أو التدليس بأدلة سائغة مع اسنادها الى شخص المتهم باستدلال منطقي مقبول . وينبغي أيضا تحديد نوع السلعة محل الغش أو محل البيع أو الطرح له ، كما يلزم بيان العلم بحالة السلعة وذلك على التفصيل الآتي : -

استظهار الغش

استظهار غش السلعة مسألة موضوعية ، يستعين القاضى فيها عادة بالأخصائيين في التحاليل الكيميائية ، ورأيهم فيه استشارى بطبيعة الحال، إذ أن الأمر مرده الى محض اقتناعه وما يستريح اليه وجدانه من دليل أو من آخر ، كما هي القاعدة العامة .

لكن القاضى مطالب بأن يثبت في حكمه ما يشير الى حصول الغش بأدلة مستمدة من أوراق الدعوى ، في عبارة خالية من شوائب الغموض أو فساد الاستدلال أو خطأ الاسناد الى الدليل ، أو غير ذلك من عيوب التسيب التى قد تعيب الأحكام وتستوجب نقضها . فاذا جاء الحكم غفلا من الإشارة الكافية الى توافر حصول الغش ، كان معيبا لقصوره في بيان الواقعة التى أدان عنها المتهم .

ولذا قضى بأنه لما كان غش الأشياء المعاقب عليه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغيير اما باضافة مادة غريبة اليه ، واما بانتزاع عنصر من عناصره ، فانه يجب لسلامة الحكم الذى يعاقب على غش اللبن أن يستظهر أن الدسم قد انتزع من اللبن المعروض للبيع والا كان مخطئا (١) .

(١) ١٩٤٨/١٢/٢١ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٧٢٤ ص ٦٧٨ .

— كما قضى بأنه اذا كان الحكم لم يبين مطلقا ماهية اللبن المغشوش، وكيفية حصول الغش فانه يكون قاصرا معينا (١) .

— وبأنه اذا كانت المحكمة لم تستظهر في حكمها ماهية الرواسب التي قالت بوجودها بالمياه الغازية محل الدعوى ، وسببها وأثرها في هذه المياه المعروضة للبيع ، وكيفية عدم صلاحية تلك المياه للاستعمال ، كان حكمها قاصرا ، لأنها استظهرت ذلك كله لازم للقول بتوافر أركان جريمة غش الشراب (٢) .

— وبأنه اذا كانت التهمة المسندة الى المتهم هي أنه عرض للبيع زيتا غير مطابق للمواصفات المقررة قانونا مع علمه بذلك ، فانه كان لزاما على المحكمة أن تبين المواصفات التي خولفت ، وعلم المتهم بها والتي أسس عليها الحكم مسئولية هذا الأخير ، واغفال الحكم لهذا العنصر الجوهري يعيبه بالقصور (٣) .

مالا يلزم استظهاره فيه

ليس من الضروري في جريمة غش الأغذية أن تبين في الحكم النسبة المئوية لما أضيف الى المأكولات والمشروبات والأدوية من العناصر الأجنبية عنها ، اذ يكفي للعقاب أن يثبت أن الصنف لم يبق على حالته الأصلية ، وأنه أدخل عليه بنية الغش تغييرا أثر في شيء من صفاته . فمتى أثبت الحكم أن المتهم عرض للبيع الغذاء المبين به ، وأن هذا الغذاء مغشوش بالمادة الغريبة عنه المينة هي أيضا ، وأن المتهم يعلم بهذا الغش، ففي ذلك ما يكفي لاثبات توافر عناصر الجريمة ، دون حاجة لبيان كمية المادة المضافة أو نسبتها ، طالما أن توافر الجريمة لا يستلزم فيها مواصفات محددة النسبة (٤) .

(١) نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ رقم ٩٣ ص ٢٤٢ .

(٢) نقض ١٩٥٠/١٢/١١ أحكام النقض س ٢ رقم ١٣٤ ص ٣٦٣ .

وراجع أيضا نقض ١٩٥٣/٣/٩ س ٤ رقم ٢٢١ ص ١٣٦ و ١٩٥٣/٥/١٣ ص ٢٩١ .

(٣) نقض ١٩٦١/٥/١ أحكام النقض س ١٢ رقم ٩٦ ص ٥٢١ .

(٤) راجع ما سبق في ص ٣٩٦ - ٣٩٨ .

ولا محل لأن يبين الحكم عند توقيع عقوبة الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن المادة التي أضافها المتهم الى الغذاء المغشوش هي من المواد المضرّة بالصحة ، بل ان هذا البيان يكون ضروريا عند تطبيق العقوبة المشددة الواردة في الفقرة الخامسة من هذه المادة (١) .

كما لا يلزم بيان نوع المواد اللخيلة على السلعة ، متى استظهر الحكم أن أية مادة من المواد قد أضيفت مما تعد اضافته غشا « حتى ولو عجز التحليل عن تعيين نوعها على وجه التحديد » (٢) .

بيان العرض للبيع والطرح له

وإذا أهدرنا الفارق الاصطلاحي بين مدلولي العرض للبيع والطرح له ، وهو فارق لا قيمة له هنا ، لوجدنا أن أيهما يتحقق بوضع السلعة في متناول من قد يرغب في الحصول عليها ليبدى رغبته فيها . وهو يكون عادة بفعل مادي ايجابي ذي مظهر خارجي . ولا يلزم أن يكون هذا الفعل مصحوبا بالقول أو بالإشارة . كما قد يكون العرض بمجرد القول ، ولا يلزم عندئذ أن يكون مصحوبا بفعل مادي كوضع السلعة في متناول من يرغب في فحصها تمهيدا لشرائها ، وسواء أكان هذا الأخير معينا كما في حالة العرض للبيع ، أم غير معين كما في حالة الطرح له . لذا يعد عرضا لبيع مسلي مغشوش مثلا مجرد وضعه في المحل الذي يبيع المتهم فيه أصناف البقالة (٣) ، اذا تبين أن الهدف من هذا الوضع هو رغبة المتور على مشتر له .

ولا يلزم أن يصدر العرض للبيع أو الطرح له من صاحب المحل أو مديره ، بل يكفي أن يصدر عن شخص مسئول عن ادارة المحل حتى

(١) راجع نقض ١٣/٣/١٩٣٩ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٥٧ ص ٤٨٢ و ٣١/٣/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ رقم ٢٤٦ ص ٦٦٢ .
(٢) راجع نقض ٣١/٣/١٩٥٢ المشار اليه آنفا .
(٣) نقض ١٣/٣/١٩٤٤ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣١٦ ص ٤٧٧ .

يسأل عنه • وقد يسأل الاثنان معا اذا ما ثبت التواطؤ فيما بينهما على هذا العرض •

لذا قضى بأنه اذا كان الحكم في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع قد استظهر أن الطاعن هو المسئول عن ادارة المحل فانه يصح ادانته سواء ثبتت ملكيته له أم لم تثبت • وأن العرض للبيع يمكن أن يسأل عنه العامل والمسئول عن ادارة المحل معا ، متى تحققت باقى عناصر الجريمة بالنسبة لهما (١) •

أما اذا دفع المتهم بأنه لم يكن مسئولا عن محل بيع الألبان في تاريخ حصول الجريمة ، وأنه لم يكن موجودا وقت ضبطها واستدل على ذلك بمستندات قدمها وتمسك بدلائلها على انتفاء مسئوليته ، فانه يتعين على المحكمة أن تعرض له استقلالا وأن تستظهره ، وأن تمحص عناصره كشفا لمدى صدقه ، وأن ترد عليه ان رأت الالتفات عنه ، والا كان حكمها مشوبا بالتقصير والاخلال بحق الدفاع (٢) •

واذا تمسك متهم في جنحة عرض لبن مغشوش للبيع بأن عمله في المحل لا يتعدى الأعمال الكتابية ، ولا شأن له في بيع اللبن فلا تجوز ادانته بمقولة ان علمه بالغش مفروض لدرايته بالألبان واتجاره فيها (٣) • اذ أن مناط المسئولية دائما هو تحقق كافة العناصر المطلوبة لها ، ومنها القيام بفعل العرض للبيع مع العلم بغش السلعة •

ولذا فان مجرد تغليف الزبد في محل صناعته لا يصح في القانون عده عرضا للبيع ، متى كان هناك محل آخر أعد لبيع الزبد فيه (٤) • وبالتالي لا يعد عارضا بيع الزبد أحد من القائمين على تغليفه في مثل هذه الظروف ، وسواء أكان من العمال أم من الموظفين الإداريين أو الكتابيين •

(١) نقض ١٩٥٨/١٢/٨ أحكام النقض س ٩ رقم ٣٥٥ ص ١٠٥٨ •

(٢) نقض ١٩٧٦/٤/١٨ أحكام النقض س ٢٧ رقم ٩٣ ص ٤٣٤ •

(٣) نقض ١٩٤٧/١/١٤ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٢٨٢ ص ٢٧١ •

(٤) نقض ١٩٤٨/١٠/٢٥ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦٦٤ ص ٦٢٢ •

وارتكاب الفعل المادى على السلعة بقصد اعدادها للتعامل فيها
مطلوب هنا أيضا ، فحيثما انتهى قصد التعامل فلا تقوم أية جريمة من
جرائم التدليس والغش • فمجرد وضعها في محل معد للبيع لا يعد
عرضا للبيع ما لم يثبت أنها مخصصة للبيع ، لا لاستهلاك صاحب
المحل مثلا أو لأى غرض آخر •

فاذا كان المتهم بعرض مادة غذائية للبيع غير صالحة للاستهلاك قد
تمسك بأن اللعب المحتوية لها لم تكن معروضة للبيع ، بل كانت بالمكتب
في انتظار الرد من صاحبها ، فلا تجوز ادانته دون ايراد الدليل على أنها
كانت معروضة بالفعل ، والا كان الحكم قاصرا (١) •

واذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه
اشترى اللبن المضبوط لنفسه لا للتجارة ، ولكن المحكمة دانتة على
أساس أنه عرض هذا اللبن للبيع مع علمه بأنه مغشوش ، دون أن تسأل
المبلغ أو تناقشه ، ودون أن تبين الدليل على العرض الذى قالت به ، فان
حكمها يكون مشوبا بالقصور البطل (٢) •

وينبغى أن يبين حكم الادانة بعبارة كافية توافر فعل العرض للبيع
في حق المتهم ، وهو بصدد بيان توافر الواقعة قبله ، والا كان قاصرا
معينا • فاذا أدان الحكم متهما في تهمة عرض صابون للبيع غير مطابق
للمواصفات قد أثبت أن الصابون ضبط لدى المتهم ، دون أن يتحدث عن
واقعة عرضه أو طرحه للبيع ، أو حيازته بقصد البيع فانه يكون قاصر
البيان واجبا تقضه (٣) •

واذا دان الحكم المتهم بتهمة عرضه تينا فاسدا للبيع دون أن يتحدث
عن الواقعة ، وكيف اعتبرها عرضا للبيع مع ما أثبتته من أن التين كان
موضوعا بداخل الثلاجة لتخزينه ، وبعيدا عن محل تجارة المتهم ، فانه
يكون مشوبا بالقصور في البيان متعينا تقضه (٤) •

(١) نقض ١٩٤٧/١/١٤ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٢٨٣ ص ٢٧٢ •

(٢) نقض ١٩٤٦/١٢/٩ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٢٥٠ ص ٢٤٨ •

(٣) نقض ١٩٤٩/٣/٧ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٣٨ ص ٧٩٥ •

(٤) نقض ١٩٥٩/١٢/٢١ أحكام النقض س ١٠ رقم ٢١١ ص ١٠٢٧ •

بيان المحل

ويلزم في بيان السلعة - التي قد تكون محلا للبيع أو للعرض أو للطرح للبيع - أن تكون من أغذية الانسان أو الحيوان ، أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية ، فلا تصلح محلا لأي فعل من هذه الأفعال السلع التي لا ينطبق عليها وصف من هذه الأوصاف الواردة في المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش .

وإذا كان محل الجريمة هو سلعة غذائية غير مطابقة للوصصفات المطلوبة لزم بيان هذه المواصفات التي خولفت والا كان الحكم بالادانة قاصرا معيبا (١) .

وإذا كان حكم الادانة قد استظهر أن الشئ المضبوط مخلوط بمواد أخرى الا أنه قصر عن بيان نوع الشئ المضبوط وما اذا كان من الشئ الأسود - الذي اقتصر التأييم بالنسبة اليه - أم لا فإنه يكون مشوبا بالقصور (٢) .

وإذا دفع المتهم بأن السلعة غير مغشوشة ولا فاسدة وأن الفترة بين أخذ عينة الكمون في ١٠/٥/١٩٧١ وتاريخ تحليلها في ٢٠/٥/١٩٧١ كافية لتوالد السوس فيها ، كان دفاعه هذا جوهريا اذ يترتب عليه لو صح تغير وجه الرأي في الدعوى . وهو يعتبر من المسائل الفنية التي لا يستطيع المحكمة أن تشق طريقها فيها بنفسها لابداء الرأي فيها ومن ثم كان يتعين عليها تحقيقها عن طريق المختص فنيا والا كان حكمها مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور (٣) .

نماذج من القصور في بيان العلم

لما كان الدفع بعدم علم المتهم بعش السلعة المضبوطة يثار كثيرا في نطاق قضايا التدليس والغش ، ويعد في العمل من أهم المشكلات التي

(١) نقض ١٩٧٢/١٠/٩ أحكام النقض س ٢٣ رقم ٢٢٧ ص ٢٠٢٩ .

(٢) نقض ١٩٧٦/١٠/١٨ أحكام النقض س ٢٧ رقم ١٧٥ ص ٧٧٢ .

(٣) نقض ١٩٧٤/٥/٥ أحكام النقض س ٢٥ رقم ٩٧ ص ٤٥٨ .

(م ٢٩ - قانون العقوبات التكميلي)

يقابلها قاضى الموضوع - اثباتا أو نفيا - لذا رأينا أن تقدم هنا نماذج شتى من صور متعددة للقصور في بيان هذا العلم ، ثم نماذج أخرى من علم القصور فيه ، مستمدين هذه وتلك من قضاء النقض .
ففى الأحوال الآتية قضى بأن حكم الادانة في التدليس أو الغش كان قاصرا معيا في استظهار ركن العلم ، أو مخلا بحق الدفاع في الرد على الدفع باقتفائه : -

- اذا كان الحكم قد سكت عن الرد على ما دفع به المتهم التهمة عن نفسه أنه لم يكن في مقدوره أن يميز الغش الذى أثبتته التحليل بحاستى الشم والذوق ، وكذلك سكت عن طلبه استدعاء الكيميائى الذى باشر التحليل ... فهذا السكوت يعتبر اخلالا بحق الدفاع يعيب الحكم أيضا (١) .

- اذا اكتفى الحكم في بيان علم المتهم بقوله انه « لا شك علم المتهم بما تطرق الى اللحم من فساد » فهذا لا يتضمن دليلا على قيام هذا العلم ويكون الحكم قاصرا معيا (٢) .

- اذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة بيع لبن مغشوش ، ولم يورد لذلك من الأسباب الا قوله « انه تبين من التحقيقات أنه قدم للمستشفى لبنا تبين أنه مغشوش بإزالة الدسم منه ، وقال انه اشتراه من شخص عينه » فانه يكون قاصرا في بيان الأسباب . اذ هو لم يشر الى ماهية التحقيقات التى اعتمد عليها كما لم يتحدث أصلا عن علم المتهم بغش اللبن مع أن هذا العلم من العناصر القانونية للجريمة (٣) .

- اذا كان الحكم قد أدان المتهم في واقعة أنه عرض للبيع زيت سمسم مغشوشا مع علمه بغشه ، ولم يقل في ذلك الا أن التهمة ثابتة قبل المتهم مما هو ثابت بالمحضر من أنه أثناء تفتيش محله أخذت عينة من الزيت واتضح من نتيجة التحليل أنها تحتوى على ما يقرب من ١٠٪ من

(١) نقض ١٩٣٨/١٢/٥ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٩١ ص ٣٧٠ .

(٢) نقض ١٩٤٣/٢/٨ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٣٥ ص ١٩٨ .

(٣) نقض ١٩٤٤/١/١٠ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٨٦ ص ٣٨٣ .

زيت بذرة القطن ، وعقابه ينطبق على المادتين المطلوبتين ، وعلى المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ... فان هذا الحكم يكون قاصرا متعينا . نقضه . اذ هو لم يتحدث بتاتا عن دليل يفيد العلم بالغش ، مع أن هذا العلم ركن من أركان الجريمة ، ويجب أن يذكر في الحكم الدليل الذي استندت اليه المحكمة في القول به (١) .

— اذا قالت المحكمة بثبوت علم المتهم بأن اللبن الذي عرضه للبيع مغشوش بناء على أن له مصلحة في ذلك الغش ، فهذا لا يكفي لأن تحمل عليه الادانة . . لأن هذه الفعلة يصح في العقل ألا تكون المصلحة المتباعدة فيها للمتهم بها ، بل لغيره على حسابه هو . . (٢) .

— اذا أدانت المحكمة الابتدائية المتهم في جريمة يبعه بنا مغشوشا رغم تمسكه بأن الغش لم يقع منه ، بل وقع بغير علمه من الطحان في أثناء عملية الطحن ولم يكن في مقدوره كشف هذا الغش بعد طحن البن ، وأيدت المحكمة الاستئنافية الحكم ، بغير أن تعنى بالرد على هذا الدفاع بما يفنده من واقع الأدلة المقدمة ، فحكمها يكون قاصرا معيبا (٣) .

— اذا كان الحكم لم يتحدث مطلقا عن توافر الركن المعنوي في جريمة خداع المشتري ، وكان قد دان الطاعن أيضا على اعتبار أن اللبن في ذاته مغشوش ، دون أن يبين ماهية ذلك الغش وكيفية حصوله ، ودون أن يستظهر علم الطاعن بوقوعه ، فانه يكون قاصرا معيبا (٤) .

— اذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلا على توافر ركن العلم بأن القول مغشوش هو أن الطاعن « باعتباره موردا للقول فهو مسئول عما يورده » فهذا القول لا يتوافر فيه الدليل على أن الطاعن

(١) نقض ١٩٤٤/١١/٦ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٩٣ ص ٣٢٠

وراجع نقض ١٩٤٤/١١/٢٠ ج ٦ رقم ٤٠٠ ص ٥٣٥ .

(٢) نقض ١٩٤٥/٢/٢٦ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥١٢ ص ٦٥٣

وراجع نقض ١٩٥٠/٥/١٥ أحكام النقض س ١ رقم ٢٠٧ ص ٦٢٤ .

(٣) نقض ١٩٤٧/٣/١٠ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٣٢٤ ص ٣٦٠ .

(٤) نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ رقم ٩٣ ص ٢٤٢ .

هو الذى ارتكب فعل الغش ، ولا، على أنه اذ ورد القول كان يعلم
بفساده (١) .

— اذا دفع المتهم بغش الجبن أنه اشتراه فى صفائح مغلقة من آخر
قضى بإدائته ، فان قول الحكم المطعون فيه بأنه تاجر يفهم الغش وأنه
صاحب المصلحة فى الربح ، لا يكفى لتفنيد دفاع المتهم وإثبات علمه
علما واقعا بهذا الغش (٢) .

— لا يكفى لادانة المتهم بجريمة خداع المشتري المنصوص عليها
فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ما أوردته المحكمة من أسباب لثبوت
العلم بناء على مجرد المزاولة والمران ، أو عدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة
بمنع المخالفة ، لأن ذلك ليس من شأنه أن يؤدى الى ثبوت تلك الحقيقة
القانونية (٣) .

نماذج من علم القصور فى بيانه

على العكس مما تقدم ، قضى فى الأمثلة الآتية بأن ما أوردته الحكم
المطعون فيه للتدليل على توافر علم المتهم بالغش يعد كافيا ، وبالتالى

(١) نقض ١٩٥٣/١/٢٧ أحكام النقض س ٤ رقم ١٦٦ ص ٤٣٥
وراجع نقض ١٩٥١/١٠/١٥ س ٣ رقم ١٧ ص ٣٤ و ١٩٥٣/٦/٤ س ٤
رقم ٣٣٣ ص ٩٢٢ و ١٩٦٢/٣/١٢ س ١٣ رقم ٥٥ ص ٢١٠ و ١٩٧٢/١١/٥
س ٢٣ رقم ٢٥٦ ص ١١٣٥ .

(٢) نقض ١٩٥٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٤ رقم ١٨٤ ص ٤٩٣
وراجع نقض ١٩٥٤/٤/١ س ٥ رقم ١٥١ ص ٤٤٧ .

(٣) نقض ١٩٥٧/١/٢١ أحكام النقض س ٨ رقم ١٤ ص ٤٩ وراجع
أمثلة متعددة للقصور فى بيان ركن العلم فى جرائم التدليس والغش فى نقض
١٩٥١/١١/١٢ أحكام النقض س ٣ رقم ٥٨ ص ١٥٧ ورقم ٥٩ ص ١٦٠
و ١٩٥٢/١/٧ س ٣ رقم ١٥٠ ص ٣٩٥ و ١٩٥٢/٦/١٢ س ٣ رقم ٤١١
ص ١٠٩٩ و ١٩٥٤/٢/٢٢ س ٥ رقم ١٢٠ ص ٣٦٤ و بنفس التاريخ س ٥
رقم ١٢١ ص ٣٦٦ و ١٩٥٥/٣/٢١ س ٦ رقم ٢٢٢ ص ٦٨٦
و ١٩٥٥/٣/٢٩ س ٦ رقم ٢٣٢ ص ٧١٥ و ١٩٥٥/٢١/١٩ س ٦ رقم ٤٤٠
ص ١٤٩ و ١٩٦٩/١٠/٦ س ٢٠ رقم ١٩٥ ص ١٠٠٣ .

مؤديا الى اثبات توافر ركن العمد اثباتا منطقيا في هذا النوع من الجرائم : -

- اذا كانت المحكمة قد استنتجت علم المتهم بفساد اللحوم النى باعها مما ثبت لديها من أنه ذبح الجمل خارج السلخانة وفي يوم ممنوع الذبح فيه ، وأنه يحترف الجزارة من عهد بعيد ، ولا يتصور أن يفوت عليه فساد اللحوم ، فلا تثريب عليها ، اذ أن هذه كلها قرائن من شأنها أن تؤدي الى ثبوت الحقيقة التى قالت بها (١) .

- اذا كان الحكم قد ذكر فى صدد بيان ركن علم المتهم بغش اللبن الذى باعه « ان علم المتهم بالغش مستفاد من أنه بائع البان ، ومن زيادة كمية الماء المضاف ، ومن أنه صاحب المصلحة فى اجراء هذا الغش للحصول من وراء ذلك على أكبر ربح ممكن ، ومن سوابقه فى هذا الشأن » ، فذلك يكفى (٢) .

- اذا كان الحكم حين استدل على علم المتهم بغش المسلى الذى عرضه للبيع قد قال « انه بوصف كونه تاجر مسلى لا بد قد وقف على غشه ، لأن هذا الغش قد وقع باضافة مادة غريبة اليه ، وهى زيت جوز الهند الذى لا يتفق فى خصائصه مع المسلى ، بل ان المحكمة ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنه لا بد وأن يكون هو الذى باشر غشه بالطريقة التى ذكرت ، وذلك قبل يوم ضبطه ، وأن القوائم المقدمة بالشراء غير صحيحة » فان يكفى فى صدد بيان العلم بالغش (٣) .

(١) نقض ١٩٤٤/١٠/٢ قواعة محكمة النقض ج ٢ رقم ٥٨ ص ٨٨٨ .

(٢) نقض ١٩٤٤/١١/٦ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٩١ ص ٥٢٧ .

(٣) نقض ١٩٤١/١٢/١١ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٢٢ ص ٥٦٢ .

— متى كان الحكم الصادر بادانة متهم بعرض زيت فاسد للبيع مع علمه بذلك قد استظهر ركن العلم بالغش بقوله « انه ثبت من التحليل الكيميائي أن العينة عالية الحموضة جدا وزنخة ، وفسادها على هذه الوجه لا يخفى على الرجل العادى ، والمتهم صاحب السرجة ويعلم مدى ما يتناولها من فساد » فان ما أورده الحكم من شأنه أن يؤدي الى علم المتهم بالغش (١) .

ملحق بالنصوص

١ - قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

الخاص بقمع التلبس والفش

بعد الديباجة

مادة ١ - يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية :

(١) عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها •

(٢) ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه •

(٣) حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة ، وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها •

(٤) نوعها أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي يعتبر فيها - بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو الأصل أو المصدر المسند غشاً الى البضاعة سبباً أساسياً في التعاقد •

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشر جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهًا أو إحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة أو شرع في ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلة أو باستعمال طرق أو وسائل من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة ولو حصل ذلك قبل إجراء العمليات المذكورة •

مادة ٢ - يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :

(١) من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع • أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بغشها أو بفسادها •

ويفترض العلم بالغش أو بالفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة (١) •

(٢) من طرح أو عرض للبيع أو باع مواداً مما يستعمل في غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية على وجه ينفي جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً وكذلك من عرض على استعمالها بواسطة كراسات أو مطبوعات من أى نوع كانت • وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهًا أو إحدى هاتين العقوبتين اذا كانت المواد والعقاقير أو الحاصلات المغشوشة أو الفاسدة ، أو كانت المواد التي تستعمل في الغش في الجرائم المشار إليها في الفقرتين السابقتين ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان •

وتطبق العقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة ولو كان المشتري أو المستهلك عالماً بغش البضاعة أو بفسادها •

مادة ٣ - يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهًا أو باحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بغير سبب مشروع شيئاً من المواد أو العقاقير الطبية أو الحاصلات المشار إليها في المادة السابقة وهو عالم بذلك •

(١) اضيفت هذه الفقرة بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و عدلت بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ •

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيهًا إذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي وجدت في حيازته ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

مادة ٤ - يحظر استيراد شيء من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية يكون مغشوشًا أو فاسدًا .

غير أنه يجوز للسلطة المختصة أن تسمح بإدخالها في القطر وتداولها وباستعمالها لأي غرض آخر مشروع وذلك خلال الأربع والعشرين ساعة من الطلب المقدم إليها بالشروط التي يصدر بها قرار وزاري .
وإذا رفض الطلب ولم يتم صاحب الشأن إعادة تصديرها إلى الخارج في الميعاد الذي تحدده السلطة المختصة بعدم المواد والعقاقير أو الحاصلات على ثقة المرسل إليه .

ويجوز أن تبن الحالات التي تعتبر فيها المواد أو العقاقير أو الحاصلات مغشوشة أو فاسدة ويكون ذلك بقرار وزاري .

مادة ٥ (١) - يجوز بمرسوم فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية ، أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع باسم معين أو في أية بضائع أو منتجات أخرى .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ركب أو صنع أو أتيح بقصد البيع موادًا بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم .

ويجوز أن ينص المرسوم على حظر تصدير المواد المركبة أو المصنوعة أو المنتجة بالمخالفة لهذه الأحكام ، أو استيرادها أو بيعها أو طرحها للبيع

أو حيازتها بقصد البيع • ويعاقب بالعقوبات السابقة كل من خالف هذه الأحكام مع علمه بذلك •

مادة ٦ (١) - يجوز بمرسوم فرض استعمال أوان أو أوعية أو أشياء مختلفة أو تنظيم استعمالها في تحضير ما يكون معدا للبيع من العقاقير الطبية والمواد الغذائية وغيرها أو في صنعها أو وزنها أو تعبئتها أو حزمها أو حفظها أو حيازتها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع أو بيعها •

ويجوز بمرسوم أيضا إيجاب بيان شروط استهلاك هذه العقاقير أو المواد أو تسميتها أو حفظها أو حيازتها ، أو بيان حالاتها التي تكون فيها غير صالحة للاستهلاك ، أو بيان مصدرها أو محل صنعها أو اسم صانعها أو غير ذلك من البيانات •

كما يجوز بمرسوم فرض قيود وشروط في استعمال البضائع والمنتجات أيا كانت •

ويجوز كذلك لمنع الغش والتدليس في البضائع المبيعة أن ينظم بمرسوم تصدير البضائع التي يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها أو صنعها أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع •

ويجوز أن يبين بقرار وزاري الكيفية التي تكتب بها البيانات سألقة الذكر أو كيفية تنظيم السجلات والدفاتر وأمساكها ومراجعتها أو إعطاء الشهادات أو اعتمادها أو تحديد المدة اللازمة لتصريف المنتجات والبضائع التي تكون مخالفة لأحكام هذا القانون أو المراسيم أو القرارات الصادرة تنفيذا له •

ويعاقب على مخالفة أحكام المراسيم والقرارات المذكورة بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة •

مادة ٧ - (٢) يجب أن يقضى الحكم في جميع الأحوال بمصادرة.

(١) المادة معدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ •

(٢) معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ (الجريدة الرسمية عدد

١٥٣ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٦١) •

المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة ، فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة .

مادة ٨ - في حالة الحكم بعقوبة بسبب مخالفة أحكام المواد السابقة يجوز للمحكمة أن تأمر اما بنشر الحكم في جريدة أو جريدتين أو بلسقه في الأمكنة التي تعينها المحكمة لمدة لا تتجاوز سبعة أيام وذلك على نفقة المحكوم عليه .

فإذا أتلقت الاعلانات أو أخفيت أو مزقت كلها أو بعضها بفعل المحكوم عليه أو بتحريضه أو باتفاقه عوقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها ، وذلك بدون الاخلال بتنفيذ نصوص الحكم المتعلقة بالاعلان تنفيذا كاملا .

مادة ٩ - لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ١٠ - مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه .

وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة في العود .

مادة ١١ - يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه ولأحكام المراسيم المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصا لذلك بقرار وزارى .

ويعتبر هؤلاء من مأمورى الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا

نهذا الغرض في جميع الأماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيع أو المودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون ما عدا الأجزاء المخصصة منها للسكنى فقط .

ولهم الحق في أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقاً لما تقرره اللوائح من الاجراءات .

مادة ١٢ - اذا وجدت لدى الموظفين المشار اليهم في المادة السابقة أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد أن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون نجاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية .

وفي هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها ، تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التى أخذت منها . وذلك مع عدم الاخلال بحق المتهم في طلب الافراج عن البضاعة المضبوطة من القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق بحسب الأحوال . ويفرج عنها بحكم القانون اذا لم يصدر أمر من القاضى بتأييد عملية الضبط في خلال السبعة الأيام التالية ليوم الضبط .

مادة ١٢ مكررة - (١) يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية الموظفين المشار اليهم بالمادة ١١ أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو من الحصول على عينات أو بإية طريقة أخرى .

مادة ١٣ - تلتى المواد ٢٦٦ ، ٣٤٧ ، ٣٨٣ من قانون العقوبات .

مادة ١٤ - في حالة ارتكاب مخالفة جديدة لأحكام القرارات

الصادرة بتنفيذ هذا القانون في خلال الثلاث السنوات التالية لصدور الحكم بالعقوبة في المخالفة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم على المخالف بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً • وكذلك الحكم في المخالفات المنصوص عليها في المادة السابقة •

مادة ١٥ (١) - على وزراء الصحة العمومية والتجارة والصناعة والمالية والعدل والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية •
ولوزير التجارة والصناعة أن يصدر بالاتفاق مع وزراء المالية والزراعة والصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون •

(١) معدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ •
ثم يوضع قانون غش الأغذية من النشرة التشريعية عدد مايو ١٩٦٦
وتعديله بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٧٦ •

٢ - قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦

بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها (١)

بعد الديباجة

مادة ١ - مع مراعاة أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسي ، والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها يقصد بكلمة الأغذية أية مأكولات أو مشروبات تستخدم للاستهلاك الآدمي ، ويقصد بتداول الأغذية أية عملية أو أكثر من عمليات تصنيع الأغذية أو تحضيرها أو طرحها أو عرضها للبيع أو تخزينها أو نقلها أو تسليمها .

مادة ٢ - يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية :

(١) إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة .

(٢) إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي .

(٣) إذا كانت مغشوشة .

مادة ٣ - تعتبر الأغذية غير صالحة للاستهلاك الآدمي في الأحوال الآتية :

(١) إذا كانت ضارة بالصحة .

(٢) إذا كانت فاسدة أو تالفة .

مادة ٤ - تعتبر الأغذية ضارة بالصحة في الأحوال الآتية :

(١) إذا كانت ملوثة بميكروبات أو طفيليات من شأنها إحداث

المرض بالإنسان .

(٢) إذا كانت تحتوي على مواد سامة تحدث ضررا لصحة الإنسان

الا في الحدود المقررة بالمادة ١١ .

- (٣) اذا تداولها شخص مريض بأحد الأمراض المعدية التى تنتقل عدواها الى الانسان عن طريق الغذاء أو الشراب أو حامل لميكروباتها وكانت هذه الأغذية عرضة للتلوث •
- (٤) اذا كانت ناتجة من حيوان مريض بأحد الأمراض التى تنتقل الى الانسان أو من حيوان نافق •
- (٥) اذا امتزجت بالأتربة أو الشوائب بنسبة تزيد على النسب المقررة أو يستحيل معه تنقيته منها •
- (٦) اذا احتوت على مواد ملوثة أو مواد حافظة أو أية مواد أخرى معطور استعمالها •
- (٧) اذا كانت عبواتها أو لفائفها تحتوى على مواد ضارة بالصحة •
- مادة ٥ - تعتبر الأغذية فاسدة أو تالفة فى الأحوال الآتية :
- (١) اذا تغير تركيبها أو تغيرت خواصها الطبيعية من حيث الطعم أو الرائحة أو المظهر نتيجة للتحليل الكيماوى أو الميكروبى •
- (٢) اذا انتهى تاريخ استعمالها المحدد المكتوب فى بطاقة البيان الملصوق على عبواتها •
- (٣) اذا احتوت على يرقات أو ديدان أو حشرات أو فضلات أو مخلفات حيوانية •
- مادة ٦ - تعتبر الأغذية مفسوشة فى الأحوال الآتية :
- (١) اذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة •
- (٢) اذا خلطت أو مزجت بمادة أخرى تغير من طبيعتها أو جودة صنفها •
- (٣) اذا استعيض جزئيا أو كليا عن أحد المواد الداخلة فى تركيبها بمادة أخرى تقل عنها جودة •
- (٤) اذا نزع جزئيا أو كليا أحد عناصرها •
- (٥) اذا قصد اخفاء فسادها أو تلفها بأى طريقة كانت •

(٦) اذا احتوت على أية مواد ملوثة أو حافظة أو اضافات غير ضارة بالصحة لم ترد في المواصفات المقررة •

(٧) اذا احتوت جزئيا أو كليا على عناصر غذائية فاسدة نباتية أو حيوانية سواء كانت مصنعة أو خاما أو اذا كانت ناتجة من منتجات حيوان مريض أو نافق •

(٨) اذا كانت البيانات الموجودة على عبواتها تخالف حقيقة تركيبها مما يؤدي الى خداع المستهلك أو الاضرار بالصحة به •

ويعتبر الغش ضارا بالصحة اذا كانت المواد المغشوشة أو كانت المواد التي تستعمل في الغش ضارة بصحة الانسان •

مادة ٧ - يجب أن تكون أماكن تداول الأغذية مستوفاة دائسا لاشتراطات النظافة الصحية التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصحة •

مادة ٨ - يجب أن يكون المشتغلون في تداول الأغذية خالين من الأمراض المعدية وغير حاملين لميكروباتها ويصدر بتحديد ذلك قرار من وزير الصحة •

مادة ٩ - يجب أن تكون وسائل نقل الأغذية وأوعيتها مستوفية دائما للاشتراطات الصحية التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصحة •

مادة ١٠ - لا يجوز اضافة مواد ملوثة أو مواد حافظة أو أية اضافات غذائية أخرى الى الأغذية الا في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الصحة •

مادة ١١ - يجب أن تكون الأغذية في كل خطوة من خطوات تداولها وكذلك الأوعية المستعملة في تصنيعها أو حفظها أو نقلها أو تغليفها خالية من المواد الضارة بالصحة ويجوز لوزير الصحة أن يحدد بقرار منه الحد الأعلى الذي يسمح بوجوده من هذه المواد في أصناف محددة من الأغذية وأوعيتها •

مادة ١٢ - يجب أن تكون الأغذية المتداولة محليا أو المستوردة

أو المعدة للتصدير خالية تماما من الميكروبات المرضية ويجوز لوزير الصحة بقرار منه أن يحدد معايير بكتريولوجية لهذه المواد الغذائية .

مادة ١٣ - يجب أن تكون الأغذية المستوردة من الخارج مطابقة لأحكام هذا القانون ، ويجوز لوزير الصحة بقرار منه أن يحدد الأصناف التي يجب مصاحبتها بشهادة صحية من البلد المنتج وشروط هذه الشهادة كما يجوز بقرار مماثل حظر استيراد ما ثبت خطره على الصحة العامة من أصناف الأغذية أو الأدوية أو العناصر الداخلة في تحضيرها أو المضافة إليها .

مادة ١٤ - يجب أن تكون الأغذية المصدرة للخارج مطابقة لأحكام هذا القانون وأن تصاحب أصنافها المحفوظة بطريقة التعليب بشهادة صحية من الجهة الصحية الواقع في دائرتها المصنع المنتج مبينا بها أن الرسالة المصدرة والمصنع تحت الاشراف الصحي طبقا للأحكام التي يصدر بها قرار من وزير الصحة .

مادة ١٥ - يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :

(١) من غش أو شرع في أن يغش شيئا من أغذية الانسان معدا للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه المواد مغشوشة كانت أو فاسدة .

(٢) من طرح أو عرض للبيع أو باع مواد مما تستعمل في غش أغذية الانسان على وجه ينفي جواز استعمالها استعمالا مشروعاً .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو احدى هاتين العقوبتين اذا كانت المواد الغذائية المغشوشة أو الفاسدة أو كانت المواد التي تستعمل في الغش ضارة بصحة الانسان .

وفي جميع الأحوال يطكم بمصادرة المواد موضوع الجريمة .

(م ٣٠ - قانون العقوبات التكميلي)

مادة ١٦ - يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بغير سبب مشروع مواد غذائية من المشار إليها في المادة السابقة -- وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيها إذا كانت المواد الغذائية التي وجدت في جهازه ضارة بصحة الانسان .

مادة ١٧ - يعاقب على مخالفة المواد ٧ و ٨ و ٩ من هذا القانون والقرارات المنفذة لها بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٨ - يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية . على أنه يجب أن يقضى بالحكم بمصادرة المواد الغذائية التي تكون جسم الجريمة .

مادة ١٩ - في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره النصوص السابقة تطبق العقوبة الأشد دون غيرها .

مادة ٢٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه ، ويستمر العمل بالمواصفات الصحية المقررة في التشريعات الغذائية القائمة وذلك الى أن يتم اصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ من المحرم سنة ١٣٨٦ (اول مايو سنة ١٩٦٦) .

المذكرة الإيضاحية

لمشروع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦

أصدرت وزارة الصحة قبل عام ١٩٥٨ مجموعة من التشريعات بشأن المواصفات الصحية والوصفية والكمية والتحليلية لأنواع مختلفة من الأغذية المتداولة محليا والاشتراطات الصحية لسلامة تداولها .

وبصدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ ، بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها أصبح اختصاص إصدار مواصفات المواد الخام والمنتجات الصناعية عامة وضمنا الأغذية لوزارة الصناعة ، وقد حدد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسى سبيل إصدار هذه المواصفات وأصدرت وزارة الصناعة تطبيقا لذلك مجموعة من القرارات بشأن المواصفات الوصفية والكمية والتحليلية لأنواع مختلفة من الأغذية .

وتتج عن ذلك تواجد مجموعتين من التشريعات الخاصة بالمواصفات المختلفة للأغذية ، الأمر الذى أدى الى بلبلة أفكار المشتغلين فى انتاجها وتداولها أولا والفنيين القائمين على مراقبتها ثانيا ورجال القضاء ثالثا .

ونظرا لأن اختصاص وزارة الصناعة بإصدار المواصفات الوصفية والكمية والتحليلية للأغذية لا يشمل أيضا المواصفات الصحية المتعلقة بوقايتها - أثناء التحضير أو النقل أو البيع - من التلوث بالجراثيم المرضية أو المتعلقة بعدم احتوائها على أية مواد أو اضافات غذائية أخرى ضارة بالصحة مثل المواد الملونة أو المواد الحافظة الضارة بالصحة ، تعلق ذلك مباشرة بالصحة العامة للمواطنين .

ونظرا لأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش لم يحدد فى أحكامه الأحوال التى تعتبر فيها الأغذية ضارة بالصحة أو أحوال اعتبارها فاسدة أو تالفة أو أحوال اعتبارها مغشوشة من الناحية الفنية مما ترتب عليه كثرة المنازعات أمام القضاء وتناقض الأحكام فى

قضايا الأغذية وأتاح الفرصة لافلات مرتكبي غشها وفسادها واضرارها بالصحة العامة من العقاب .

وأسوة بما اتبعته معظم دول العالم المتقدمة من جمع الأحكام المتعلقة بصحة الأغذية في قانون واحد يشتمل على جميع المواصفات الصحية المتعلقة بوقاية الأغذية من التلوث والفساد وضمان خلوها من المواد الضارة بالصحة بالإضافة الى الاشتراطات الصحية الواجب توافرها في المشتغلين بالأغذية وفي وسائل تصنيعها ونقلها وعرضها وطرحها للبيع توحيدا لهذه الاجراءات وتعميما لفائدتها القصوى لفئة المشتغلين بالأغذية .

لجميع هذه الأسباب أعدت وزارة الصحة مشروع القانون المرافق بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، وقد أوضحت المادة ١ تعريف الأغذية وتعريف تداول الأغذية وبينت المادة ٢ الأحوال التي يحظر فيها تداول الأغذية .

وأوضحت المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ تفاصيل ما أجملته المادة ٢ من الناحية الفنية فتحددت فيها الأحوال التي تعتبر فيها الأغذية فاسدة أو تالفة والأحوال التي تعتبر فيها ضارة بالصحة والأحوال التي تعتبر فيها مغشوشة .

وأوجبت المواد ٧ ، ٨ ، ٩ أن تكون أماكن تداول الأغذية وأرعتها ووسائل نقلها مستوفاة دائما لاشتراطات النظافة الصحية التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة ، كما أوجبت أن يكون المشتغلون بالأغذية خالين من الأمراض المعدية وغير حاملين لجراثيمها وفق القرار الذي يصدره وزير الصحة في هذا الشأن .

وحظرت المادة ١٠ اضافة مواد ملونة أو حافظة أو أية اضافات غذائية أخرى الى الأغذية الا اذا كانت مطابقة للشروط والأحكام التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة نظرا لتعلق ذلك مباشرة بالصحة العامة للمواطنين .

وأوجبت المادة ١١ خلو الأغذية وأوعيتها من المواد الضارة بالصحة

وأجازت بقرار من وزير الصحة تحديد الحد الأعلى الذى يسمح بوجوده فى بعض أنواع الأغذية اذا استحال ماديا تمام خلوها منها •

كما أوجبت المادة ١٢ خلو الأغذية من الجراثيم المرضية وأجازت بقرار من وزير الصحة تحديد حد أعلى لاحتوائها على الجراثيم الأخرى الغير مرضية •

وقررت المادة ١٣ أن تكون الأغذية المستوردة مطابقة لأحكام هذا القانون وأجازت بقرار من وزير الصحة اشتراط مصاحبة بعض أنواع منها بشهادة صحية من البلد المنتج طبقا لما كان ساريا فى التشريعات السابق اصدارها بهذا الشأن ، كما أجازت حظر استيراد ما يثبت خطره على الصحة العامة منها بقرار مماثل •

وأوجبت المادة ١٤ أن تصاحب الأغذية المحفوظة بطريقة التعليب التى تصدر الى الخارج بشهادة صحية مماثلة للمحافظة على سمعة البلاد الصحية والصناعية وتنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣/٦/١٩٦٤ بهذا الشأن •

وتناولت المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ بيان العقوبات التى توقع فى حالة مخالفة أحكام هذا القانون ، وقضت المادة ١٩ بأنه فى جميع الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على توقيع عقوبة أشد مما قررتها مواد هذا القانون على مخالفة أحكامه ، فإن العقوبة للأشد هى التى تطبق دون غيرها •

ونصت المادة ٢٠ على استمرار العمل بأحكام المواصفات الصحية المقررة بالتشريعات الغذائية وقت صدور هذا القانون وذلك لحين صدر القرارات الوزارية المنفذة له •

وتتشرف وزارة الصحة بعرضه مفرغا فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة رجاء التكرم بالموافقة عليه واصداره •

وزير الصحة

٣ - قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦

بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها

بعد الدباجة

(المادة الأولى)

تضاف مادة جديدة برقم ١٤ مكررا الى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، نصها الآتى :

« مادة (١٤) مكررا - يحظر تداول الأغذية الخاصة أو الاعلان عنها بأية طريقة من طرق الاعلان الا بعد تسجيلها والحصول على ترخيص بتداولها وطريقة الاعلان عنها من وزارة الصحة وذلك وفقا للشروط والاجراءات التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة .

وفى تطبيق أحكام هذه المادة ، يقصد بالأغذية الخاصة المستحضرات الغذائية غير الدوائية الآتية :

- ١ - المستحضرات المخصصة لتغذية الرضع والأطفال .
 - ٢ - المستحضرات ذات القيمة السعريية المنخفضة المخصصة لتغذية مرضى البول السكرى أو لانقاص وزن الجسم .
 - ٣ - المستحضرات ذات القيمة السعريية المرتفعة المخصصة لغرض زيادة وزن الجسم .
 - ٤ - المستحضرات المنشطة والمقوية والفاتحة للشهية .
- ويجوز بقرار من وزير الصحة اضافة مستحضرات غذائية أخرى الى تلك المبينة فى الفقرة السابقة أو حذف بعضها » .

(المادة الثانية)

يستبدل بنص المادة (١٨) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه النص الآتى :

« يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٤ .
(مكررا) والقرارات المنفذة لها بقوة المخالفة وذلك اذا كان المتهم
حسن النية ويجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع
الجريمة » •

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره •
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها •
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٩٦ (٢٠ أبريل
سنة ١٩٧٦) •

٤ - القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠

بشان اللبن ومنتجاتها

بصد الدباجة

مادة ١ - اللبن المسموح بتداوله هو لبن الجاموس أو البقر أو الماعز أو الغنم •

ويقصد باللبن في تطبيق أحكام هذا القانون الافراز الطبيعي للغدد اللبنية الناتج من الحليب الكامل لماشية ثديية أو أكثر من نوع واحد والمزوج مزجا جيدا وذلك خلال مدة الرضاعة وبعد انقضاء فترة اللبن •

واللبن المطلوب من حيوان خلاف الجاموس يجب أن تميز أوعيته وعبواته وأن يعلن عن نوع الحيوان المطلوب منه بالطريقة التي يقرها وزير الصحة العمومية والا اعتبر لبن جاموس •

ولا يجوز تداول لبن خليط من ألبن ماشية مختلفة الأنواع •

مادة ٢ - يحظر بيع اللبن أو عرضه أو حيازته بقصد البيع ما لم يكن نظيفا طازجا محتفظا بجميع خواصه الطبيعية خاليا من الشوائب والقاذورات والمواد الملوثة ولم ترفع درجة حرارته صناعيا ولم ينزع شيء من قشده •

ولووزير الصحة العمومية أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته •

مادة ٣ - لا يجوز حلب الحيوان بقصد بيعه أو استعماله في تخضير منتجات الألبان أو غيرها في الحالات الآتية :

(أ) اذا كان مصابا بأي نوع من أنواع التدرن وكلان مشتبهتا في إصابته به الى أن تتضح نتيجة فحصه باختبار تيوبركلين •

(ب) اذا كان مصابا أو مشتبهتا في إصابته بالصمى العنصية أو الكلب أو الجدرى أو القطر الشعاعى (الاكتيوميكوز) •

- (ج) اذا كان مصابا بحمى ناشئة عن الولادة أو التسمم الدموى
- (د) اذا كان مصابا بمرض الفم والقدم (الحمى القلاعية)
- أو مرض الاجهاض المعدى

(هـ) اذا كان مصابا بالتهاب الضرع أو المصحوب بتقيح

- (و) اذا كان هزيلًا أو مصابا بمرض فى أعضائه التناسلية يتسبب منه خروج افرازات غير طبيعية
- (ز) اذا كان فى حالة غيبوبة

(ح) اذا كان يعالج بعقاقير غير طبية سامة تفرز مع اللبن

ولو وزير الصحة العمومية بالاتفاق مع وزير الزراعة أن يصدر قرارا بحذف حالات أو اضافة أخرى

مادة ٤ - على صاحب الماشية الخلوب وراعيها وحارسها فى الحالات المبينة فى المادة السابقة اخطار القسم البيطرى المختص بمجرد ظهور أعراض المرض أو الاشتباه فيه

ولأطباء القسم حق التفتيش عليها أينما وجدت للتأكد من سلامتها ولهم اختبارها بالتبويركلين أو بأية طريقة أخرى

مادة ٥ - تجرى عمليات الطب والعمليات التى تليها مباشرة من ترشيح وتبريد وغير ذلك طبقا للشروط التى تصدر بقرار من وزير الصحة العمومية بعد الاتفاق مع وزير الزراعة

مادة ٦ - يجب أن تكون العربات والسيارات وغيرها من الوسائل التى تستعمل فى نقل اللبن أو توزيعه أو بيعه مطابقة للنماذج ومستوفية للشروط التى يقررها وزير الصحة العمومية

ولا يجوز نقل اللبن المعد للبيع مع المياه ولبن الفرز أو مع أية مادة أخرى يكون لها تأثير على خواص اللبن أو من شأنها أن تعرضه للتلوث

مادة ٧ - مع عدم الاجلال بأحكام المرسوم الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٤٦ بشأن الأوعية التى تستعمل فى المواد الغذائية يجب أن تكون

الأوعية المعدة لنقل اللبن أو توزيعه أو بيعه مطابقة للنماذج التي يقررها وزير الصحة العمومية على أن تقدم الأوعية لمكتب الصحة المختص لخمها قبل استعمالها ولا يجوز استخدامها لأى غرض آخر .

مادة ٨ - على كل من يشتغل فى محل بيع أو صناعة اللبن أو منتجاته أو فى نقل اللبن أو منتجاته أو فى بيعه أو توزيعه أن يحصل على شهادة من إدارة الصحة المختصة تثبت أنه خال من الأمراض المعدية وغير حامل لجراثيها ويجب تجديد هذه الشهادة سنويا ولا يجوز استخدام من لا يكون حاملا لها .

مادة ٩ - لوزير الصحة العمومية أن يمنع بقرار منه بيع اللبن فى أى جهة بواسطة الباعة الجائلين وأن يقصر بيعه على معامل ومحال بيع اللبن المرخص لها .

وفى الجهات التى يصدر فى شأنها هذا القرار يكون توزيع اللبن فى زجاجات أو أوعية محكمة الغلق .

مادة ١٠ - يجوز فى حالة وقوع مخالفة ضارة بالصحة العامة وبغير إخلال بالمحاكمة الجنائية أن يأمر القاضى الجزئى على وجه الاستعجال بوقف العمل فى محال بيع وتوزيع اللبن ومنتجاته .

وإذا لم يتم المخالف بإزالة الضرر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الأمر بالوقف جاز للوزير الأمر بإغلاق المحل الى أن تزول أسباب المخالفة .

مادة ١١ - يكون للموظفين ، الذين يندبهم وزير الصحة العمومية باتفاق مع وزير التجارة والصناعة والزراعة لتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، صفة رجال الضبطية القضائية . ولهم بهذه الصفة حق الدخول فى محال اتاج وصناعة وحفظ وخزن وعرض وبيع اللبن ومنتجاته ووسائل نقله فى أى وقت للتفتيش وأخذ العينات اللازمة للتطيل وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ .

مادة ١٢ - مع عدم الاخلال بتطبيق أية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ أو أى قانون آخر يعاقب كل من ارتكب مخالفة لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٩ والقرارات الصادرة بتنفيذها مع علمه بذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين • وللإدارة الصحية اعدام اللبن أو منتجاته المفسوثة أو التالفة أو الضارة بالصحة وذلك مع مراعاة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر •

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من حال دون تأدية الموظفين المشار اليهم في المادة السابقة أعمال وظائفهم بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو من الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى •

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ والقرارات الصادرة بتنفيذها •

مادة ١٣ - يلغى قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ بوضع لائحة لمراقبة نقل وبيع اللبن الحليب واللبن الرايب وجميع القرارات الصادرة بسريانها على مدن أخرى غير القاهرة وكذا قرار رئيس القومسيون البلدى الصادر فى ٤ مارس سنة ١٩١٤ بوضع لائحة بيع اللبن بالإسكندرية •

مادة ١٤ - على وزارة الصحة العمومية والزراعة والتجارة والصناعة وللعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون • ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ولوزير الصحة العمومية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه •

٥ - قرار وزير الصحة

في شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها

مادة ١ - (١) يجب أن تتوافر في الألبان المسموح بتداولها المقاييس الآتية :

- (أ) لبن الجاموس - يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن ٥٥٪
والمواد الصلبة غير الدسمة فيه عن ٨٧٥٪ .
- (ب) لبن بقرة - يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن ٣٪ والمواد الصلبة غير الدسمة فيه عن ٨٥٪ .
- (ج) لبن الماعز - يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن ٢٥٪
والمواد الصلبة غير الدسمة فيه عن ٧٥٪ .
- (د) لبن الأغنام - يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن ٤٪ والمواد الصلبة غير الدسمة عن ٩٪ .

مادة ٢ - تشغيل منتجات الألبان الغذائية :

- (أ) اللبن المجبن ويتضمن المجبوس والمغلى والمعقم والمبستر .
- (ب) اللبن المنزوع قشده ويتضمن الغض والفرز والرائب .
- (ج) اللبن المتخمر ويتضمن الزبادى والزبادى كعبرى والاسيدوفيلس .
- (د) اللبن المحفوظ ويتضمن المركز والمبخر والمجفف .
- (هـ) القشدة والزبدة والمسلى والجبن .

وتجهز من الألبان المسموح بتداولها ويجب بصفة عامة أن تكون محتفظة بخواصها الطبيعية ونظيفة وخالية من جميع عوامل التلف والفساد والغش ، والشوائب والقاذورات والزناخة والمواد الغريبة والحفاظة كما يجب أن يتوافر في كل منها الشروط الخاصة بالمينة بعد .

مادة ٣ - تشترط في الألبان المجهزة ما يأتي :

(أ) اللبن المجبن ويجب أن يكون قد عرض بطريقة آلية للضغط حتى تتجزأ حبيبات الدسم الى جزئيات صغيرة موزعة بانتظام في مصصل اللبن بحيث لا يمكن فصلها بالفرز أو الخض بالطرق العادية وإذا ترك لتر منه ٤٨ ساعة في زجاجة سعتها لتر ثم قدر الدهن في العشر العلوى منه فإن نسبته المئوية في هذا الجزء لا يجوز أن تزيد على نسبته في جميع اللبن بعد الخلط بما لا يتجاوز ٠/٥ .

(ب) اللبن المغلى : يجب أن ترفع حرارته الى درجة الغليان ولا يستهلك الا في المحال التي يجهز فيها .

(ج) اللبن المعقم : يجب أن يكون قد جبن ثم عرض لدرجات حرارة مددا توافق عليها وزارة الصحة العمومية بحيث لا تقل درجة الحرارة عن ١٠٠ سنتيجراد وأن تجرى عملية التعقيم في الأوعية المعدة للبيع والتي تغلق غلقا محكما بعد عملية التعقيم مباشرة وأن لا تقرأ عليه أى تغير في خواصه الطبيعية اذا حفظ في درجة حرارة قدرها ٣٧ مئوية لمدة ثلاثة أيام .

(د) اللبن المبستر يجب أن تعرض كل جزئياته لدرجة من الحرارة ولوقت معين دفعة واحدة فقط وبالطريقة التي توافق عليها وزارة الصحة العمومية حتى تباد جميع الميكروبات المرضية وتطبق عليها المقاييس العلمية المعروفة لهذا النوع بحيث يكون مطابقا لاختبار الفوسفاتير ، ويجب أن يرد فورا لدرجة تقل عن ١٠ سنتيجراد بعد رفعه لتلك الدرجة من الحرارة ،

(هـ) اللبن المنزوع قشده : يجب أن يكون ناتجا من الألبان أو القشدة بعد نزع الدسم منها كله أو بعضه بالطرق الميكانيكية المعروفة أو بطريقة القشد أو الخض ولو بغير اضافة أية مادة اليها ويجب في الأنواع الطازجة أو غير الحامضة منه عدم التجهين عند الغليان ويقصر معه أو عرضه للبيع في معامل الألبان ، والمحال المرخص لها ، وأنواعه هي :

١- لبن منزوع قشده : وهو الناتج من اللبن الطازج بعد نزع الدسم منه كلية . ويجب ألا تقل المواد الصلبة غير الدسمة فيه عن $\frac{92}{100}$ إذا كان لبن جاموس وعن $\frac{87}{100}$ إذا كان لبن بقر وعن $\frac{77}{100}$ إذا كان لبن ماعز وعن $\frac{92}{100}$ إذا كان لبن أغنام .

٢- لبن رائب : وهو الناتج الحامض من اللبن ، بعد نزع الدسم منه جزئياً بطرق القشد دون أن يتعرض لارتفاع في درجة حرارته ، ويجب أن يكون الحد الأدنى للمواد الصلبة غير الدسمة فيه مطابقاً في مقياسه للبن المنزوع قشده .

٣- لبن خض : وهو السائل الناتج طازجاً أو حامضاً من اللبن أو القشدة بعد عملية الخض .

مادة ٤ - يجب أن تتوافر في الألبان المتخمرة الشروط الآتية :

(أ) اللبن الزبادى : هو الناتج من اللبن الطبيعي بعد تعرضه للفلان وإضافة خمائر حمض اللينيك الخاصة بالزبادى اليه ويجب أن يكون طبيعياً في خواصه وخالياً من الخمائر الغريبة ومحتوياً على مقدار كبير من خمائر الزبادى الحية .

(ب) لبن زبادى كفيرى وهو الناتج من المتخمر الكحولى للبن الطبيعى بعد غليه وإضافة الخمائر الخاصة بهذا النوع اليه . ويجب أن يكون طبيعياً في خواصه محتوياً على مقدار كبير من خمائر الكافيرى الحية .

(ج) اللبن الأسيدوفيلس : هو الناتج من تخمر اللبن المغلى بواسطة باشيلس اسيدوفيلس اللبن ويجب أن لا ينزع منه أو يضاف اليه أية مادة سوى الخمائر الخاصة لكل نوع وأن يجهز من الألبان الكاملة الدسم وأن يحتوى على مقدار كبير من باشيلس الاسيدوفيلس اللبن الحمية . وأن يتوافر فيه جميع المقاييس الموضوعة للبن الحليب الكامل الدسم الذى صنع منه أصلاً وذلك مع مراعاة تغيير التركيب في بعضها بسبب عمليات الصناعة .

مادة ٥ - الألبان المحفوظة التي تجهز بالطرق والأجهزة التي توافق عليها وزارة الصحة العمومية ويجب أن تكون خالية من الميكروبات المرضية والتلوث المرضى وأنواعها •

(١) لبن مركز أو مبخر : وينتج من تركيز اللبن الخام أو المنزوع دسمه كلياً أو جزئياً حتى يتبخر منه مقدار من المياه لا يقل عن نصف الكمية الموجودة به أصلاً دون أن يضاف إليه أية مادة غريبة سوى السكر من الأنواع المحلاة ويتنوع هذا اللبن الى :

١ - مركز غير محلى وينتج من تبخر اللبن الكامل الدسم •

٢ - مركز محلى وينتج من تبخر اللبن الكامل الدسم مع اضافة السكر اليه •

٣ - مركز منزوع قشده غير محلى وينتج من تبخر اللبن المنزوع قشده كلياً أو جزئياً أو خليط من هذا اللبن واللبن الكامل الدسم •

٤ - مركز منزوع قشده محلى • وينتج من تبخر اللبن المنزوع قشده مع اضافة السكر اليه •

(ب) لبن مجفف وينتج من تبخر اللبن الكامل الدسم أو المنزوع منه الدسم كلياً أو جزئياً بالطرق الميكانيكية المعروفة دون أن ينزع منه أو يضاف إليه أية مادة أخرى ويجب أن يكون طبيعياً في خواصه خالياً من جميع المواد الغريبة كالمواد القلوية أو الحافظة أو الدهون الغريبة أو المعادن السامة • وألا تزيد نسبة الماء فيه على ٥٪ وإذا أضيف إليه الماء أنتاج سائلاً متجانساً يشبه اللبن الطازج في خواصه الطبيعية ويجوز اضافة اللبن اليه •

مادة ٦ - القشدة هي الجزء من اللبن الغنى بمواده الدسمة والنانح من الألبان الطازجة أو الحامضة بواسطة القشدة أو بالطرق الميكانيكية المعروفة ويجب ألا تتجبن اذا عرضت للغليان وألا تزيد حموضتها على ٢٪ مقدرة كحمض اللبنيك ويستثنى من ذلك النوع الحامض ويجب ألا تقل نسبة الدسم فيها عن ٣٥٪ •

مادة ٧ - القشدة المبسترة : هى التى تعرضت لعملية البسترة وذلك بأن يعرض كل جزء من أجزائها لدرجة حرارة معينة ولوقت معين يكفى لخلوها من الميكروبات المرضية وذلك بالطريقة التى توافق عليها وزارة الصحة العمومية .

مادة ٨ - الزبد هو الناتج غير المتغير من اللبن أو القشدة أو الاثنين معا وذلك بالطريقة الميكانيكية أو اليدوية المعروفة ، ويجب أن يكون طبيعياً فى خواصه وخالياً من الميكروبات المرضية أو الزناخة أو القاذورات والحشرات والشوائب الأخرى المصاحبة والعنصرية والمواد الطازجة الحافظة سوى ملح بنسبة ٣٪ على الأكثر . ويجب أن يحفظ فى أماكن جيدة التهوية معتدلة الحرارة نظيفة بعيدة عن المواد ذات الرائحة والإحتربة والقاذورات والذباب . والزبد دون تبيان نوعه يعتبر جاموسياً وأنواع الزبد ومقاييسه هى :

(١) أثربد أنطازج أو زبد المائدة أو زبد الشاي أو ما شابه ذلك .

يجب ألا تقل نسبة الدسم فيه عن ٨٠٪ وألا يزيد الماء فيه على ١٨٪ أو ١٦٪ إذا كان فيه ملح الطعام ودرجة الحموضة على ٨٪ .

ويجوز تلوين هذا النوع طبقاً للمرسوم الصادر فى ٥ مايو سنة ١٩٤٦ بتنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التى تستعمل فى تلوين المواد الغذائية .

(٢) زبد فلاحى أو زبد المطبخ أو زبد التخزين أو زبد الطهى :

ويجب ألا تقل نسبة الدسم فيه على ٧٨٪ وألا تزيد المياه فيه على ٢٠٪ ودرجة الحموضة على ١٤٪ وألا يحتوى على أية مادة حافظة سوى ملح الطعام ولا يجوز تلوين هذا النوع .

(٣) زبد مبستر : هو الناتج من القشدة المبسترة بالطرق المعتادة .

مادة ٩ - الزبد المجاد : هو المصنوع من زبد فاسد أو زنخ ويحظر صنعه أو بيعه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع .

مادة ١٠ - المسلى هو الناتج غير المتعذر من الزبد بعد ازالة جميع الماء والمواد اللبنية غير الدهنية منه تقريبا وذلك بطريقة التسيح مع عدم اضافة أية مادة أخرى اليه سوى ملح الطعام بنسبة لا تزيد على ١٪/ ويجب أن يكون طبيعيا في خواصه وألا يخل بنسبة دسم اللبن فيه عن ٥٧٪/ أو تزيد نسبة الرطوبة على ١٪/ والحموضة على ١٠ والمسلى دون تبيان نوعه يعتبر جاموسيا *

مادة ١١ - الجبن : هو الناتج طازجا وناضجا صلبا أو رخوا حلوا أو حامضا من تجبن اللبن الكامل الدسم أو المنزوع قشده كليا أو جزئيا أو من القشدة أو لبن الخض أو من الشرش أو من خليط من بعض المواد السائلة وذلك بواسطة التخمير الطبيعي الناتج من تفاعل سكر اللبن الذى تحول إلى حامض اللبنيك أو بواسطة اضافة أحماض عضوية مناسبة مثل حمض الخليك والستريك والترتيك واللبنيك أو بواسطة اضافة المنفحة أو مواد أخرى غير ضارة توافق عليها وزارة الصحة العمومية *

ويجب أن يكون الجبن ومواد صناعته الأولية في جميع أحواله خاليا من الدهون الغريبة خلاف دسم اللبن ومن المواد المعدنية أو النشوية أو المعادن ومن الشوائب والقاذورات أو الحشرات أو الميكروبات المرضية ومن المواد السامة الحافظة عدا ملح الطعام ومن التوابل النقية غير الضارة ومن الملونة عدا المسموح بها طبقا للمرسوم سالف الذكر * كما يجب أن يكون طبيعيا في خواصه ويعتبر تالفا اذا كان هناك تغيير طبيعى في اللون أو كان في حالة جفاف متقدم أو ظهرت عليه علامات التعفن غير الطبيعية للنوع أو العطن أو الانتفاخ أو فقوات غير طبيعية بكثرة أو كان حامضا أو زرقا *

ويجوز استعمال الجبن المتعفن أو الأعشاب غير الضارة في بعض الأصناف التى تستلزم صناعتها ذلك *

ويجوز أيضا طلاء الجبن الجاف من الخارج بمواد معدنية غير ضارة مثل التلك والبارفين أو بمواد نباتية كزيوت الطعام على ألا يزيد مقدارها عن ١٪/ وبشرط ابلاغ الادارة الصحية بتركيب المواد المستعملة للطلاء *
(م ٣١ - قانون العقوبات التكميلي)

ويجوز لوزير الصحة العمومية عند الضرورة التصريح بإضافة مواد أخرى معينة بمقادير محدودة أو اشتراطات خاصة .
والجين يعد تبيان نوعه هو الجين الكامل الدسم الناتج من لبن الجاموس .

مادة ١٢ - يجب أن يتوافر في الجين الكامل المسموح بتداوله المقاييس الآتية :

(١) يجب ألا تقل نسبة الدسم في الجين الرخو الى المواد الصلبة بما فيها ملح الطعام عن :

(١) جين أبيض كامل الدسم (١) $\frac{45}{100}$ لبن جاموس

$\frac{40}{100}$ ألبان أخرى

(٢) جين أبيض نصف دسم $\frac{25}{100}$ لبن جاموس

$\frac{20}{100}$ ألبان أخرى

ويجب ألا تزيد نسبة الماء في الجين الكامل الدسم على $\frac{60}{100}$ وفي الجين الأبيض النصف دسم على $\frac{65}{100}$.

(ب) الجين المنزوع منه الدسم (القريش) هو الذى تقل نسبة الدسم فيه عن $\frac{20}{100}$ ولا تزيد نسبة الماء فيه على $\frac{70}{100}$.

(ج) الجين الجاف والمطبوخ يجب ألا تقل نسبة الدسم في كل منها الى المواد الجافة بما فيها ملح الطعام عن :

١ - جين كامل الدسم $\frac{45}{100}$.

٢ - جين ٧٥ دسم $\frac{35}{100}$.

٣ - جين ٥٥ دسم $\frac{25}{100}$.

ويجب ألا تزيد نسبة الماء في الجين الجاف على $\frac{40}{100}$ وفي الجين المطبوخ على $\frac{50}{100}$ ولا يجوز بيع الجين الرخو أو الجاف أو المطبوخ المستورد أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع ما لم يحمل بياناً بنوعه وبنسبة الدسم فيه الى المواد الجافة .

١٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) البندين ١ ، ب معدلان بالقرار الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ (الوقائع العدد ١٠٣) .

الباب السادس

في تهريب النقد

تمهيد

يتقلب سعر العملة الورقية في الدول المختلفة ارتفاعا وانخفاضاً بحسب ميزانها الحسابي ، وهل هو دائن أم مدين . وكانت قاعدة الذهب تؤدي فيما مضى الى الابقاء على سعر أكثر ثباتاً مما يجري الآن للعملة الورقية في المعاملات الخارجية . ولما تخلت الدول تدريجياً عن قاعدة الذهب في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، بدأت فكرة الرقابة على النقد للمحافظة على سعر مناسب له - على قدر الامكان - في نطاق المعاملات الخارجية . فنشأت نظم شتى للرقابة في الدول التي يكون ميزانها الحسابي - أي ميزان المدفوعات - عادة في غير صالحها ، حتى عمت الرقابة أغلب دول العالم ، حين لم يحتاج الى فرضها سوى بعض الدول القليلة الدائنة في هذا الميزان .

وتهدف كل صور الرقابة على النقد الى مكافحة تهريبه الى الخارج ، لما قد يؤدي اليه هذا التهريب من هبوط قيمة العملة الوطنية ، والاضرار بالتالي بصالح الاقتصاد الوطني ، عن طريق بيع المنتجات المصدرة بسعر أقل من سعرها لو لم يحصل تهريب . كما تهدف الى امكن حصول الدولة على ما قد تحتاج اليه من عملة أجنبية بسعرها الرسمي المحدد لها بحسب الظروف العادية للعرض والطلب ، وذلك لمواجهة احتياجات الاستيراد المختلفة والمعاملات الخارجية .

تطور التشريع

بدأت الرقابة على النقد في بلادنا منذ بداية الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٣٩ فصدر المرسوم بقانون رقم ١٠٩ من نفس العام ثم بتنظيم العمليات الخاصة بالنقد واوراق النقد الأجنبية ، ثم تلتها عدة أوامر عسكرية أهمها :

— الأمر العسكري رقم ٥٣ في ١٥ يونية سنة ١٩٤٠ الذي كان يقضى بضرورة استيراد قيمة البضائع المصدرة .

— والأمر رقم ٨٤ في ١٢ سبتمبر من نفس العام بتنظيم استيراد أوراق النقد لبنك إنجلترا .

— والأمر رقم ١٧٠ في ٧ سبتمبر سنة ١٩٤١ بشأن تقديم بيان عن الأموال المقدرة بالعملة الأجنبية ، ولكن لم يحصل استيلاء عليها عندئذ .

— الأمر رقم ١٨٧ في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بشأن استيراد أوراق النقد المصرى ، لمنعها من التسرب الى دول الأعداء .

— والأمر رقم ٥٥٥ في ١١ يناير سنة ١٩٤٥ ، وكان يوجب على كل شخص مقيم في مصر أن يبيع لوزارة المالية بسعر الصرف الرسمى ما يحصل عليه من عملة أجنبية لحسابه أو لحساب غيره .

— ثم تلاه مباشرة الأمر رقم ٥٥٦ الذي أوجب الحصول على تراخيص لاستيراد البضائع والمنتجات من الخارج .

وفي سنة ١٩٤٧ صدر تشريع موحد ينظم كافة طرق الرقابة على النقد ومكافحة تهريبه ، هو القانون رقم ٨٠ الصادر في ٨ يولية ، الذي حل محل الأوامر العسكرية الآنف ذكرها ، وحاول سد الثغرات التي كانت موجودة فيها ، وبالأخص عندما حظر كل تعامل في النقد ، وكل مقاصة بين مصر والخارج أية كانت صورتها ، وحصرها في البنوك المرخص لها بعمليات النقد وحدها .

وقد نص هذا التشريع على سريان أحكامه بالنسبة الى كل بلد

وكل عملة يخصصها وزير المالية بقرار منه ، كما خول الوزير وقف تنفيذ الأحكام المذكورة بالنسبة الى بلد معين أو عملة معينة ، كما نص على عقوبات معينة تطبق عند مخالفة أحكامه .

وفي سنة ١٩٧٦ صدر القانون رقم ٩٧ وقد نص في المادة ١٩ منه على إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ الخاص ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب ، وكذلك على إلغاء كل ما يخالف أحكامه . وهذا القانون الأخير سيكون محور بحثنا في الباب الحالي ، وذلك في ضوء المبادئ العامة التي استقرت في ظل القوانين السابقة والتي لا تزال نافذة رغم تغيير الكثير من أوضاع التعامل في النقد بمقتضى هذا القانون الأخير .

وقد ورد في المذكرة الإيضاحية له أنه صدر لأن الدولة « قد اتخذت سياسة الافتتاح الاقتصادي منهاجا لها تدعيا للاقتصاد المصرى ... وصدرت تشريعا وتأكيدا لتلك السياسة عدة قوانين كان من أبرزها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المصرفى .

وفي ضوء ذلك أصبح من الضرورى تحرير المعاملات النقدية من القيود التى تغلّ يدها ، وأصبحت الحاجة ملحة الى نظرية جديدة الى النظام النقدى بما يحقق المرونة الكافية ويوفر الأمن والسلامة للاقتصاد القومى وبما يهيىء من جهة أخرى السبل للوصول بالجنيه المصرى الى مركز ملائم بين العملات الأخرى » ...

تقدير الرقابة على النقد

ينبغى قبل أن نتناول شرح جرائم التعامل بالنقد هذه أن نلاحظ ابتداءً أن الالتجاء الى سلاح القانون الجنائى قلما يعنى وحده فى مكافحة الجريمة . وان كانت هذه الحقيقة أولية بالنسبة لمكافحة الجرائم المختلفة

التي عالجتها في الأبواب السابقة ، فهي صحيحة من باب أولى في شأن جرائم النقد الأجنبي •

فمن المتفق عليه أن وسائل التحايل على قوانين مراقبة النقد لا تزال موجودة ، مهما أحكم الشارع من تنظيم ، وتفنن في ضبط التهريب ومعاقبة مرتكبيه ، بسبب اتساع نطاق التعامل الدولي ، وهو ضرورة لا غنى عنها ، ولزوم عمليات الاستيراد والتصدير بغير توقف ، فضلا عن تزايد انتقال الأفراد من دولة الى أخرى بتقدم وسائل المواصلات ، ولتزايد الحاجة الى هذا الانتقال لمصلحة الدولة والأفراد معا •

حتى لنجد أن بعض المختصين بمراقبة النقد يعدد وسائل كثيرة لتهريبه ، بما يتعذر معه اكتشاف التهريب ومعاقبة مرتكبيه • ويسجل في شأن تهريب رؤوس الأموال عن طريق الاستيراد وحده - استنادا الى الاحصائيات الرسمية لمراقبة النقد في فترة تقع بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٣ - « أن حوالى ٢٠٠ مليون جنيه على الأقل في ثلاث سنوات حوت الى الخارج ولم يثبت ورود أية بضائع بشأنها ، بل لم تتخذ الاجراءات القانونية ازاء غالبية المخالفين لسبب بسيط ، وهو عدم وجودهم بالقطر المصرى ، أو عدم العثور لهم على أى أثر ، حتى بمعونة ادارة المباحث العامة » •

ويؤكد هذا البعض أيضا أن « لعوامل الاستقرار والثقة في الدولة أثرها الكبير في الحد من تهريب الأموال • فكلما كانت البلاد في حالة استقرار وكلما استقرت القوانين وثبتت داخل الدولة ، كان ذلك من مظاهر الثبات في الناحية الاقتصادية ، وكلما قل بالتالى تهريب الأموال الى الخارج ، وزاد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى داخل الدولة » (١) •

(١) راجع على محمد نظيف الخبير بمراقبة النقد في مؤلفه عن « طرق تهريب الأموال ومكافحتها » ١٩٥٤ ص ١٠٤ ، ١١٧ والمزيد عن تزايد معدلات تهريب النقد وأساليبه راجع عادل حافظ غانم في مؤلفه عن « جرائم تهريب النقد » ١٩٦٩ ص ٨٣ - ٩٢ •

ولعله بسبب هذه الاعتبارات نفسها ، ودرءا لأضرار الاغراق في القيود ، والافراط في التجريم ، والمبالغة في العقاب كانت نسبة الحفظ في قضايا تهريب النقد نسبة عالية جدا لا تقارن بأي نوع آخر من الجرائم الى حد أنه ضبطت في خلال سنة ١٩٧٠ عدد ١٩٣٨ قضية ، صدر طلب من الوزير المختص بإقامة الدعوى في ١٤ قضية فحسب ، وصرف النظر عن اقامة الدعوى في ١٩١٤ قضية منها بمعدل $\frac{1}{3}$ / ٩٩ . واكتفت النيابة بالأمر بمصادرة المبالغ المضبوطة في بعضها ، وفي بعضها الآخر أعيدت المبالغ الى أصحابها عند عدم تقديم الطلب من الوزير المختص (وزير الاقتصاد أو من ينوب عنه) .

وفي بعض القضايا كان الوزير المختص يتنازل عن طلب المحاكمة بعد وصول القضية الى مرحلة الاستئناف أو النقض ، ولعل ذلك احساسا منه ولا ريب بفداحة العقوبات وعدم اتساقها مع ضرورات السياحة ، والتعامل الاقتصادي في الداخل والخارج ، ولزوم ذلك كله لتوفير بعض عناصر الرخاء والازدهار التي كان يفترق اليها المجتمع . واحساسا منه في نفس الوقت بأن أمثال هذه القيود تؤدي غالبا الى استفحال الداء أكثر مما تؤدي الى علاجه ، والى مزيد من الركود ووضع العقوبات في وجه الرخاء والنمو الاقتصادي المرجو .

تبويب

الجرائم الواردة في القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي على أنواع متعددة : -

١ - فمنها أولا : أفعال التعامل في أوراق النقد الأجنبي أو المصري أو تحويل النقد من مصر أو اليها .

٢ - ومنها ثانيا : أفعال الامتناع عن استرداد قيمة البضاعة المصدرة الى الخارج في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن .

- ٣ - ومنها ثالثا : استيراد أو تصدير الأوراق المالية المصرية أو الأجنبية ، والقيم المنقولة ، والسبائك وما فى حكمها •
- ٤ - ومنها رابعا : الامتناع عن عرض النقد الأجنبى المملوك لبعض الأشخاص على البنك المركزى والمصارف المعتمدة •
- ٥ - ومنها خامسا : امتناع المصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها فى التعامل فى النقد الأجنبى عن أن تقدم لوزارة المالية والبنك المركزى المصرى يانا عما تبشره من عمليات النقد وفقا للنظم المطلوبة •
- وسنعرض لكل صنف من هذه الأفعال فى فصل على حدة ثم نعرض فى فصل سادس وأخير لدراسة بعض القواعد العامة المشتركة التى تحكم جرائم التعامل بالنقد الأجنبى من جهة أولى ، وتلك التى تحكم مباشرة إجراءات الدعوى الجنائية عنها من جهة أخرى •

الفصل الأول

التعامل في النقد الأجنبي أو تحويله من مصر أو إليها

الأركان

تنص المادة الأولى من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ على ما يلي :

« لكل شخص طبيعي أو معنوي من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي عن غير عمليات التصدير السامعي والسياحة » .

وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبي طبقا للفقرة السابقة الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا ، على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية .

ويحدد الوزير المختص شروط اخراج النقد الأجنبي صعبة المفادين مع مراعاة عدم وضع قيود على اخراج النقد الأجنبي الثابت ادخاله للبلاد » .

ومفاد هذا النص أنه يلزم لتوافر الجرائم المبينة بالمادة تحقق أركان ثلاثة :

الأول : أن يكون محل الجريمة نقد أجنبي .

الثاني : أن يقع على هذا النقد فعل من الأفعال المادية المبينة بالمادة .

الثالث : توافر العمد لدى الجاني •
وسنعالج كل ركن منها في مبحث على حدة : -

المبحث الأول

محل التعامل المحظور في النقد

تستعمل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ وصف « النقد الأجنبي » وهو ينصرف الى العملة الورقية أو بحسب المادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون « يقصد بعبارة النقد الأجنبي الواردة في هذه اللائحة جميع العملات ما عدا الجنيه المصرى • وينصرف ذلك الى كافة الأشكال والصور التى يكون عليها النقد الأجنبي » •••

ويعد فى حكم العملة الأجنبية الشيكات الأجنبية العادية وشيكات السياحة (١) ، اذ أن هذه وتلك أدوات تعامل ووفاء ، حكمها حكم النقود • كما يعد فى حكمها الحوالات وخطابات الاعتماد •

ولا ينصرف نص الفقرة الأولى من المادة الأولى على أية حال الى العملة الذهبية أو المعدنية بوجه عام ، لأن هذه الأخيرة تخضع لنظم خاصة بها ، ولأن تشريع النقد يعبر عنها غالباً بتعبير « العملة » لا بتعبير « النقد » على نحو ما فعل فى العديد من نصوصه • هذا الى أن المادة ٢٠/٢ من اللائحة التنفيذية استثنت صراحة من النقد الأجنبي « المسكوكات الذهبية والمعدنية الأخرى. » •

هذا الى أن المادة ١٠ من القانون الآنف الاشارة اليه نصت صراحة على أنه يخضع تصدير واستيراد سبائك المعادن الثمينة والمسبوكات

(١) الشيك السياحى هو أمر دفع للقيمة المبينة عليه ، ويختلف عن الشيك العادى فى أن الساحب يكون هنا هو المصرف مباشرة ، أو شركة سياحية ، ويستحق الدفع فى الخارج على فرع من فروع هذا أو تلك • وتخضع الشيكات السياحية للقرار رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ الصادر من وزير المالية والمعدل بالقرارين رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ و ٣١٦ لسنة ١٩٥٨ •

والمصنوعات منها والأحجار الكريمة فى أية صورة من صورها أو من أى نوع كانت للنظم والأوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير المختص •

ثم جاء قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ فى المادة ٢٠ منه صريحا فى أنه « يقصد بعبارة النقد الأجنبى الواردة فى هذه اللائحة جميع العملات ما عدا الجنيه المصرى •

وينصرف ذلك الى كافة الأشكال والصور التى يكون عليها النقد الأجنبى باستثناء المسبوكات الذهبية والمعدنية الأخرى » •

المبحث الثانى

الأفعال المحظورة

مفاد نصوص قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى حظر جملة أفعال مادية وهى :

أولا : التعامل فى أوراق النقد الأجنبى •

ثانيا : تحويلها من مصر أو إليها •

ثالثا : المقاصة المنطوية على تعامل محظور بنقد أجنبى •

رابعا : التحويلات والمعاملات ذات الطابع الرأسمالى ولو بالنقد المصرى •

وهذه الأفعال تشمل الجانب الأكبر من تلك الأفعال التى حرمها تشريع تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى ، والتى يمثل حظرها حكمة وضع هذا التشريع من أساسه ، لذا ينبغى أن نشرحها تباعا ، مخصصين لكل فعل منها مطلباء على حدة •

المطلب الاول

التعامل في النقد الاجنبى

موقف القانون الحالى منه

التعامل في النقد الاجنبى يقصد به تبادل ملكيته ، أو اجراء أى تصرف من شأنه أن يرتب عليه حقا للغير . فالتعامل قد يقع بالبيع أو بالهبة أو بالرهن أو بالتنازل ، وفى الجملة يشمل كل عملية تقوم على أى نقد اجنبى .

ويراعى أن المادة الأولى تتحدث عن القيام بأية عملية من عمليات النقد الاجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا ، على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد الاجنبى والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل ... والتعامل تعبير واسع يمكن أن يتسع لكل الأفعال التى بينها آتفا .

وذلك مما يفتح مجال القياس والتوسع فى التفسير ، أو على حد تعبير محكمة النقض أنه « يستوى فى هذا المعنى - معنى التعامل - العمليات التى يبين النص نوعها ، أو غيرها مما لم ينص عليه ، ما دام قوامها جميعا التعامل بالنقد الاجنبى » (١) .

وقد قضى بأنه يعد تعاملا محظورا اتفاق المتهم على بيع نقد اجنبى كان فى متناول يده ، ولو لم يحصل تسليمه بالفعل . أى أن التعامل يعد تاما بمجرد قيام الالتزام بالبيع ، وذلك لأن المادة الأولى قد نصت بصفة عامة على حظر التعامل فى أوراق النقد الاجنبى « ولما كان هذا يتناول كل عملية من أى نوع تتصل بهذا النقد وتقع عليه ، وكان ما وقع من المتهم من اتفاق على بيع نقد اجنبى كان فى متناول يده فانه يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل ... » (٢) .

(١) نقض ١٩٥٧/١/١٤ أحكام النقض س ٨ رقم ٧ ص ٢٥ .

(٢) نقض ١٩٤٩/٥/١٠ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٩٠٦ ص ٨٨٠ .

والتعامل في الشيكات يكون بتظهير الشيك تظهيراً ناقلاً ملكية الرصيد الأجنبي (١) . والشيك السياحي اذا حصل توقيعين لم يعد بينه وبين الشيك العادي فارق ، وما دام التعامل به قوامه نقداً أجنبياً فانه يقع تحت طائلة التأثيم (٢) .

وعلى العموم فان « الفقه والقضاء قد استقرا على التسوية في الحكم بين النقد الأجنبي والشيكات المقومة بنقد أجنبي ، سواء كانت شيكات عادية أو بنكية معتمدة من البنك المسحوب عليها ، أو شيكات سياحية فجميعها تعتبر أداة وفاء تجرى مجرى النقود فتستحق الدفع لدى الاطلاع (٣) » .

واذا كان هناك من الاجراءات أو الظروف ما يمنع من صرفها فان ذلك لا يهدر قيمتها القانونية كأداة وفاء قابلة للتداول ... ولذلك حكم بادانة المتهمين لأنهم قبضوا نقداً مصرياً مقابل دفعهم شيكات مقومة بالليرة اللبنانية اذ اعتبرت المحكمة هذا الفعل تعاملًا في النقد الأجنبي ، وأن هذا التعامل تم بتظهير هذه الشيكات تظهيراً ناقلاً للملكية الرصيد الأجنبي مقابل تسليم النقد المصري (٤) . كما حكم بادانة شخص في جريمة التعامل حيث كان قد اتفق على بيع شيكات سياحية على اعتبار أن الشيكات السياحية أوامر دفع بالقيمة الثابتة فيها ، وأنها قابلة للتداول بطبيعتها (٥) .

ويستوى - بحسب الراجح - أن يكون التعامل في النقد الأجنبي أم بالنقد الأجنبي . والتعبير الأول منهما يشير الى أن النقد الأجنبي هو نفس السلعة محل التعامل ، حين يشير التعبير الثاني الى حصول التعامل على سلعة من السلع مقومة بالنقد الأجنبي . أو بعبارة أخرى يستوى أن يكون النقد الأجنبي هو نفسه السلعة محل الصفقة ، أم أن يكون مجرد

-
- (١) محكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة في القضية رقم ٣ لسنة ١٩٥٩ .
 - (٢) نقض ١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ رقم ١٤٣ ص ٧١١ .
 - (٣) نقض مدني في ١٩٦٢/٢/١ طعن رقم ٣٧٧ لسنة ٢٦ ق واستئناف القاهرة في ١٩٦٢/١٢/٢٤ قضية رقم ٥٠٠ لسنة ٧٨ ق .
 - (٤) محكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة . القضية رقم ٣ لسنة ١٩٥٩ مصر الجديدة .
 - (٥) راجع عادل حافظ غانم المرجع السابق ص ١٣٢ - ١٣٣ .

وسيلة يستعان بها على اتمامها (١) .

لذا قضى بأنه يجب تعاملا محظورا أن يقبض صاحب مقهى دولارات من بعض العملاء الأجانب في مقابل حصولهم على بعض الطلبات من مقهاه ، ما دام الثابت أنه غير مرخص له في التعامل بالنقد الأجنبي (٢) .
وجلى أن التعامل كان هنا بأوراق النقد الأجنبي ، لا فيها مباشرة .
ولا تختلف الحال عن ذلك شيئا لو أن نفس المتهم كان قد حصل على هذه الدولارات في مقابل مبلغ آخر من النقد المصرى أو الأجنبي ، أى كان التعامل في أوراق النقد الأجنبي لا بها .

ماذا عن الاحراز والحيازة ؟

ولكن يلزم دائما حصول تعامل فعلى بالنقد الأجنبي أو في النقد الأجنبي أما مجرد احراز النقد الأجنبي أو حيازته بأية صورة كانت ومهما كان مصدره أو الهدف منه فلا عقاب عليه في التشريع القائم ، ويستوى في ذلك الحيازة التامة مع الناقصة مع مجرد اليد العارضة (٣) ، فلا يقع التجريم الا عند التعامل التام أو عند الشروع فيه في صورة جريمة خائبة أو موقوفة على ما سنوضحه فيما بعد .

الجهات المرخص لها بالتعامل بالنقد الأجنبي

وقد أكدت هذا الحظر أيضا المادة الرابعة من قانون التعامل بالنقد الأجنبي الحالي عندما نصت على أنه « لا يجوز استخدام النقد الأجنبي المصرح به لغير الغرض المخصص له ، وذلك سواء كان مصرحا به بناء على تجنيبه طبقا للمادة الثالثة أو مفرجا عنه من حصيلة النقد الأجنبي » .

هذا وقد عينت المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية للقانون

(١) للمزيد راجع عوض محمد في « جرائم المخدرات والتخريب الجرمي والنقدي » سنة ١٩٦٦ ص ٢٧٢ وعادل حافظ غانم . المرجع السابق ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) محكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة ١٩٥٩/١١/١٨ قضية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ مصر الجديدة .

(٣) راجع ما سبق في ص ٤٦ - ٥٤ من مفهوم الحيازة التامة والناقصة واليد العارضة .

المصارف المعتمدة لمزاولة عمليات النقد الأجنبي وهى وقت صدور اللائحة
البنك الأهلى المصرى • بنك مصر • بنك الاسكندرية • بنك القاهرة •
بنك تشيز الأهلى • بنك مصر الدولى • البنك المصرى الأمريكى •

كما أجازت المادة الرابعة منها الترخيص لشركة مصر للسياحة
وشركة كوك والأمريكال اكسپريس فى مصر بالتعامل فى النقد الأجنبي
فى حدود ما تستلزمه للأغراض السياحية والسفر •

كما أجازت المادة الخامسة بالترخيص للمنشآت السياحية التى
يحددها وزير السياحة بقبول النقد الأجنبي مقابل ما تقدمه من خدمات
على أن تقوم بتوريد حصيلة كل يوم الى أحد المصارف المعتمدة وذلك
فى يوم العمل التالى مباشرة •

وأجازت المادة السادسة نفس الحق للمنشآت والمحال التجارية
التي يحددها وزير التجارة سواء داخل الدوائر الجبركية بالموانئ والمطارات
أو داخل البلاد مع مراعاة أن يتم توريد الحصيلة على نحو ما جاء
بالمادة الخامسة •

وأجازت المادة السابعة من اللائحة نفس هذا الحق للأفراد من
تجار البحر والبمبوتية الذين يحددهم الوزير المختص ومع التقيد بما
ورد فى المادة الخامسة •

ثم نصت المادة ١٩ منها على أنه « لا يجوز التعامل داخليا فى
النقد الأجنبي المحتفظ به الا عن طريق المصارف المعتمدة والجهات
المرخص لها بالتعامل على النحو الوارد بالمواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ •

وينصرف هذا الحكم الى كافة صور التعامل داخليا بما فى ذلك
نقل الصيازة الشخصية للنقد الأجنبي فيما بين الأشخاص ، واستخدام
النقد الأجنبي فى تسوية قيمة معاملات ما لم تكن الجهة أو الشخص
المستند له من الجهات المرخص لها بمقتضى المواد المشار إليها •

المطلب الثانى

تحويل النقد الأجنبى من مصر واليهما

يتحقق تحويل النقد الأجنبى بإصدار أمر من شخص مقيم فى مصر ، سواء أكان مصريا أم أجنبيا ، الى عميل له فى الخارج بدفع مبلغ بالنقد الأجنبى الى شخص ثالث يسمى مستفيدا . ويتحقق تحويل النقد الأجنبى الى مصر بإصدار شخص مقيم فى الخارج ، سواء أكان مصريا أم أجنبيا . أمرا الى عميل له فى مصر بدفع أى مبلغ بالنقد الأجنبى الى المستفيد .

لذا يمكن القول بأن مراد القانون من حظر تحويل النقد الأجنبى من مصر واليهما هو حظر كل اتفاق بين العميل والمحال له على تحويل حق العميل عند المحال عليه الى المحال له ، إذا اقتضى تنفيذه تسليم أى قدر من النقد الأجنبى الا بالشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من الوزير المختص ، وعن طريق المصارف المرخص لها بذلك ، ويستوى أن تكون الحوالة حالة أم للأجل ، بصريح النص .

ولا يلزم فى حوالة الحق رضاء المدين ، عملا بنص المادة ٣٠٣ من التقنين المدنى . فلا يؤثر فى انعقادها ما نصت عليه المادة ٣٠٥ من نفس التقنين من أن الحوالة لا تكون نافذة قبل المدين أو قبل الغير الا اذا قبلها المدين أو أعلن بها . ذلك أنه يكفى للعقاب هنا انعقاد الحوالة قانونا ، ولا يلزم امكان نفاذها . فانعقاد الحوالة ان لم يكن تحويلا تاما للنقد الأجنبى ، فهو بالأقل شروع فيه أو محاولة له ، وأى من هذه الأمور يكفى للعقاب .

ولذا قضى بالإدانة عندما قام وكيل المتهمات بتحويل مبلغ الى الخارج ، بأن اتخذ الاجراءات اللازمة لصرف هذا المبلغ من حسابهن الجارى فى أحد البنوك ، ثم سلمه لشخص تولى تحويله الى الخارج عن طريق بعض العملاء مقابل عمولة متفق عليها (١) . وعندما عقد الاتفاق.

(١) محكمة القاهرة العسكرية فى القضية رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ عسكرية عابدين .

على تحويل مبلغ الى لبنان لتحويله الى سويسرا بفرنكات سويسرية ، وكان المتهم بالتهريب قد تسلم المبلغ في مصر وحرر عنه ورقة بطله . فان هذا الاتفاق كاف لانعقاد الحوالة ، وتترتب عليه كافة آثارها (١) ، ومن باب أولى اذا تم التحويل فعلا ، وقبض المبلغ في الخارج (٢) .

ويستوى أن تكون الحوالة شفعية أم مكتوبة ، كما يستوى أن تكون ممكنة التنفيذ أم متعذرته ، لأى اعتبار فعلى أو قانونى كاعسار الحال عليه ، أو توقيع الحجز على أمواله . ويستوى أن يكون انعقاد الحوالة في مصر أم في الخارج ما دامت تقتضى تحويل أى قدر من النقد الأجنبى من مصر أو اليها ، وبصرف النظر عن مصدر المديونية وسببها ، وسواء أكان سببها مشروعاً أم غير مشروع .

وغنى عن البيان أن التعامل في النقد الأجنبى وتحويله من مصر واليهما جائز اذا كان مطابقاً للشروط والأوضاع الى تحدد بقرار من الوزير المختص ، وعن طريق المصارف المرخص لها بذلك . ولا يجوز بأية حال استعمال العملة المفرج عنها لغیر الغرض المعين لها .

ماذا عن التعهد المقوم بعملة اجنبية ؟

ينصرف تعبير التعهد المقوم بعملة أجنبية الى كل التزام يتعهد به أى شخص بالوفاء بعملة أجنبية . سواء في داخل البلاد أم خارجها . وقد جاء في مذكرة وزير المالية عن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ « أن الحظر يجب أن يكون شاملاً لجميع العملات للأجنبية التى يمكن أن تتم العمليات بها ، ولهذا حرص المشرع على أن ينص على منع التعهد المقوم بعملة أجنبية إلا بالشروط والأوضاع التى يراها وزير المالية ، لأن من يرتب في ذمته تعهداً من هذا القبيل لا يطلب عند انشاء التعهد تحويل عملة أجنبية ، ولكن عندما يحين وقت تنفيذ التعهد يطلب منه هذا التحويل » .

(١) محكمة القاهرة العسكرية في القضية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ عسكرية الموسكى .

(٢) محكمة القاهرة العسكرية في القضية رقم ١٢ لسنة ١٩٥٦ جنح عسكرية الأزيكية .

وقد استند رأى الى ماورد بهذه المذكرة للقول بأن عبارة التعهد المقوم بعملة أجنبية كانت تنصرف الى التعهد الآجل فعسب - أى الموجل التنفيذ دون العاجل ، لأنه اذا كان التعهد عاجلا فى تنفيذه فانه يكون تحويلا مما تكلمنا عنه فى المطلب السابق . وهذا هو ما كان يبدو لنا أجبر بالاتباع ازاء استعمال النص عبارة « تحويل النقد من مصر واليهما » بجانب عبارة « كل تعهد مقوم بعملة أجنبية » (١) .

أما قانون التعامل بالنقد الأجنبى الحالى فقد جاء خلوا من تحديد ماهية أفعال التعامل أو التحويل ، ولذا لم يتضمن أية إشارة الى « التعهد المقوم بعملة أجنبية » التى تنصرف - كما قلنا - الى التعهد الآجل دون العاجل .

* * *

وهذا التعهد الآجل لا ينبغى فى ظل التشريع الجديد أن يعتبر جريمة ما لم يكن متضمنا عملية تعامل فعلى نافذ ، أو عملية تحويل نقد أجنبى فعلى من مصر أو اليها عن غير طريق المصارف المعتمدة ، أو الجهات المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى .

وبالتالى فانه لا جريمة فى التعهد المقوم بعملية أجنبية اذا كان يكشف عن مجرد حيازة التعهد لهذا النقد الأجنبى ، لأن الحيازة فى حد ذاتها أصبحت فعلا مشروعا فى التشريع الحالى ، ويستوى فى ذلك أن يكون التعهد عاجلا أم آجلا .

وكذلك لا جريمة فى هذا التعهد اذا كان يكشف عن مجرد «محاولة» تعامل فى نقد أجنبى - ولو كان التعامل عن غير طريق المصارف المعتمدة - أو اذا كان يكشف عن مجرد « محاولة » لتحويل النقد الأجنبى من مصر أو اليها - ولو عن غير طريق المصارف المعتمدة - ما دامت أفعال « المحاولة » خرجت برمتها عن نطاق التجريم فى هذا القانون الجديد على ما سنوضحه فيما بعد .

(١) قارن عوض محمد المرجع السابق ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ وعادل حافظ غانم المرجع السابق ص ١٤١ .

ولا جريمة أيضا اذا كان هذا التعهد المقوم بعملة أجنبية قد تم نتيجة عملية تجنيز مشروعة للنقد الأجنبي تمت طبقا للقانون ، أو تمهيدا لاتخاذ اجراءات هذا التجنيز التي سمح بها القانون ، وينت أوضاعه المشروعة لامتحة التنفيذية •

وفي الجملة فلا يخضع مثل هذا التعهد المقوم بعملة أجنبية للتجريم ما لم يكن متضمنا بذاته عملية تعامل نافذة في النقد الأجنبي ، بغير الطريق القانوني وخارج الأوضاع المسموح بها ، أو بالأقل ما لم يكن متضمنا شروعا في هذا التعامل مستوفيا لأركان الشروع قانونا •

أما وصف هذا التعهد المقوم بالعملة الأجنبية بأنه عاجل أو آجل فهو مسألة لم يعد لها اعتبار ما لم يتوافر في التعهد - ابتداء - أركان التجريم المطلوبة قانونا ، أو بالأقل أركان الشروع الخاضع للعقاب • وتوافر هذا أو ذاك من الصعب أن يتحقق عملا ، في ظل القانون القائم خصوصا لصعوبة اثبات الركن المعنوي ، وتقدير ذلك من الأمور الموضوعية ، وبالتالي يمكن القول الآن بأن مجرد حدوث تعهد مقوم بعملة أجنبية تد يصح أن يكون دليلا من أدلة الإثبات على مخالفة أحكام القانون ، لكنه لا يصح أن يقال انه بذاته مناط التجريم أو محل العقاب •

المطلب الثالث

المقاصة المنطوية

على تعامل محظور بنقد أجنبي

موقف القانون الحالي من المقاصة

لم ينص القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ صراحة على حظر المقاصة كوسيلة من وسائل التعامل في النقد الأجنبي أسوة بالمادة الأولى من التشريع السابق التي كانت تتحدث عن التعامل في النقد الأجنبي ••• والتعهد ••• والمقاصة • ولكن عندما نصت المادة الأولى من التشريع القائم على وضع نظام خاص للقيام « بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج ، والتعامل داخليا ، على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي ••• » فهي في الواقع

حظرت المقاصة خارج هذا النظام الخاص ؛ لأن المقاصة من صور التعامل في النقد الأجنبي ، ومن وسائل تحويله للداخل والخارج . ولعلها أكثر الوسائل شيوعا في العسل ، لأن الأصل في المعاملات التجارية أنها تكون بمقابل ، ولا تكون تبرعا .

والمقاصة كما يعرفها القانون المدني تقتضى تقابل دينين لدى شخصين يكون كل منهما دائما لزميله ومدينا له في نفس الوقت ، اذا كان محل كل منهما تقودا أو مثليات متحدة في النوع والجودة ، وكان الدينان صالحين للمطالبة بهما قضاء ، خالين من النزاع مستحقى الأداء فورا (١) .

تعريف المقاصة ونطاقها

وهي كما يعرفها تشريع التعامل بالنقد الأجنبي تتطلب دفع أى مبلغ بالعملة المصرية في مصر للحصول على ما يقابله نقدا أو عينا في الخارج ، أم دفع مبلغ بالعملة الأجنبية في الخارج للحصول على ما يقابله نقدا أو عينا في مصر ، اذا كان هذا الدفع أو ذاك سدادا لدين ، أو لاية عملية تجعل الدافع مدينا بمثل المبلغ المدفوع . ويتوسع القضاء في تعريف المقاصة هنا الى حد أنها أصبحت تنطوى على أغلب صور تحويل النقد الأجنبي من مصر أو اليها ، وصور التعهد المقوم بالعملة الأجنبية ، بل صارت تمثل أى سبيل ملتو يهدف الى الخروج عن القيود والاجراءات التى فرضها الشارع للتعامل بالنقل الأجنبي أو فيه ، عن طريق التحايل على أحكامه .

وفي هذا الشأن تقرر محكمة النقض أن المقاصة هي كل تصرف يتم بالاتفاق بين أطرافه على تحقيق تقابل بين دينين ملحوظ فيه أن يكون أحد المقابلين بنقد أجنبى ، مما ينطوى على اجراء تحويل أو قيام بتسوية للديون بين مصر والخارج . ويدخل في مدلولها كل أداء أو استئداء لأى مبلغ بالعملة المصرية ما دام ملحوظا في أيهما انطواؤه على تعامل بنقد أجنبى أو اجراء تسوية بين الديون باستنزال أو خصم دين من دين بمقابل

(١) راجع عبد الرزاق السنهورى في « الوسيط » ج ٣ ص ٨٧٣ .

الأقل من الدين باعتبار المقاصة الاختيارية داخلة في عموم التعامل بالنقد الأجنبي الذي فرض عليه الشارع نوعا من التجميد لحساب الدولة لا يباح التصرف في شيء منه إلا بأذنها (١) .

كما تقرر في قضاء آخر أنه لا شأن للمقاصة بهذا المعنى في تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي بالمقاصة المنصوص عليها في المادة ٣٦٦ وما بعدها من القانون المدني باعتبارها سببا من أسباب انقضاء الالتزامات يقع على نحو ما بقوة القانون ولو بغير علم المتعاقدين... بل المقصود من المقاصة الاختيارية التي تتجه فيها إرادة أطرافها إلى إحداث أثرها بعمل دين في مقابلة دين تهربيا للنقد الأجنبي واحتيالا على أحكام القانون . وعلى ذلك يدخل في عموم المقاصة بالمعنى المقصود كل أداء لأى مبلغ في مصر بالعملة المصرية نظير مبلغ يدفع في الخارج ، ما دام ملحوظا في الأداء والاستثناء انطواء أى منهما على التعامل بنقد أجنبي (٢) .

ففى تتحقق مثلا اذا دفع شخص في مصر مبلغا للحصول على مبلغ أو سلعة أو عقار في الخارج ، أو اذا دفع مبلغا في الخارج للحصول على مبلغ أو سلعة أو عقار في مصر ، وبصرف النظر عن سبب الدفع وملابساته وصورته ، وما اذا كان يتضمن تسوية كاملة أم جزئية فصحب .

وقد ورد في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ « أن الشارع قصد بحظر المقاصة مواجهة أمثال العمليات الآتية التي قد تتم بالعملة المصرية :

أولا : الدفعات التي تتم لحساب أو لأمر أشخاص مقيمين في خارج

مصر .

ثانيا : الدفعات التي تتم على اعتبار أن شخصا يستحق مبلغا أو يكتسب حق ملكية خارج مصر ، أو على أساس إنشاء أو تحويل حق مؤكد أو محتمل لصالح شخص يقبض مبلغا أو يقوم باكتساب ملكية

(١) نقض ١٩٦٩/٥/٢٦ أحكام النقض سن ٢٠ رقم ١٥٦ ص ٧٧٢ .
(٢) قضي ١٩٧١/٣/١٤ أحكام النقض س ٢٢ رقم ٥٨ ص ٢٣٩ .

خارج مصر ، أو على أساس القيام بعمل يدخل شخصاً حقاً مرتبطاً بالعمليات المذكورة .. » .

ومضت المذكرة تقول بأنه : « توضيحاً لذلك نذكر أن من الأمثلة الكثيرة في العمل التي يقصد بها حرمان مصر من الحصول على عملة أجنبية أن المقيم في مصر إذا كان مديناً لدائن في الخارج ، فانه بدلاً من أن يدفع ما عليه في الحساب المحبوس فيستوفى ماله بالعملة الأجنبية ، يستوفى ماله مما عليه ، وبذلك يتساقط دينه وحقه معاً ، ثم يستوفى الدائن حقه من المدين في الخارج بالعملة الأجنبية ، وعلى هذا الوضع تضيع على مصر عملة أجنبية ويتفادى الدائن في الخارج أن يعتبر دينه في حساب محجوز . فتحاشيا لهذا كله منعت المقاصة المنطوية على تحويل أو تسوية كلية أو جزئية إلا بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية » . وهكذا أفصح الشارع عن رغبته في عدم التقيد في هذا التشريع بأحكام المقاصة كما يعرفها القانون المدني ، فاتهتى الأمر فيها الى التوسع القضائي الذي أشرنا اليه في شأن جرائم التعامل بالنقد الأجنبي .

— فمثلاً اذا تقاضى تاجر أو مقاول في مصر من عملائه الأجانب تمهيدات يدفع ما عليهم من ديون ، أو من أئمان للسلع التي اشتروها في الخارج بعملة أجنبية أو مصرية ، فقد ارتكب مقاصة محظورة في تشريع مراقبة النقد .

— وإذا كلف الدائن الأجنبي شخصاً في مصر بقبض قيمة دينه بالعملة المصرية ، على خلاف قوانين النقد ، فانه يرتكب مقاصة محظورة طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ (١) .

— كما تمت مقاصة محظورة أيضاً قبض نقد مصري في مقابل شيكات مقومة بعملة أجنبية ، ما دام أن النقد المصري دفع على أساس أن يستوفى مبلغاً بالنقد الأجنبي في الخارج (٢) .

(١) محكمة القاهرة العسكرية في ١٩٥٥/٦/٦ في القضية رقم ٣٤ جنح مالية لسنة ١٩٥٥ .

(٢) محكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة في ١٩٥٩/١١/٣ في القضية رقم ١٣٠ أمن الدولة لسنة ١٩٥٩ .

وقد تكون المقاصة بين سلعتين ما دامت فكرة الاتجار والكسب ملحوظة فيها . كمن يصدر للخارج غلالا كيما يستورد في مقابلها آلات بغير الحصول على الترخيص المطلوب ، أما اذا انتفت فكرة الاتجار والكسب المادى فقد انتفت - بطبيعة الحال - المقاصة المحظورة ، وذلك كما في تبادل الهدايا ، أو الضيافة - مهما طالت مدتها - عند توافر صلة من صلات القربى أو الصداقة أو نحوهما ، ويستوى أن تكون الضيافة للزيارة أم للسياحة أم للتعليم .

* * *

ويراعى على أية حال أن « جريمة المقاصة لا تقع من المصرى ولا الأجنبى المقيم فى مصر اذا لم يكن هو الذى تمسك بالمقاصة ، لأن القانون لا يعاقب على مجرد وقوع المقاصة ، وانما هو يعاقب على التمسك بها من جانب شخص مخاطب بأحكام القانون المصرى . فاذا تمسك أجنبى فى الخارج بالمقاصة فى مواجهة شخص موجود فى مصر وترتب على ذلك انقضاء حق هذا الأخير فيما له قبل الطرف الآخر فانه لا يمكن اسناد جريمة المقاصة الى الشخص الموجود فى مصر ، لأنه لم يرتكب فعلا ماديا يعاقب عليه القانون

ويلاحظ أن المقاصة لا تقع فى هذه الحالة ولا ترتب آثارها من وجهة نظر النظام القانونى فى مصر لأن قانون النقد اذ يجرم المقاصة فى بعض حالاتها فذلك يعنى أن القانون لا يقرها فى هذه الحالات ولا يرتب عليها آثارها غير أنه اذا كان الطرف الآخر خاضعا لنظام قانونى مختلف ، وكان هذا القانون يقر المقاصة ، فان التمسك بها من جانب هذا الشخص يترتب عليه عملا ترتب آثارها عليها حتى فى مصر لاستحالة استيفاء الحق من هذا الشخص فى بلده » (١) .

وهذا القول اذا كان صحيحا فى ظل القانون القديم فهو صحيح من

(١) راجع عوض محمد . المرجع السابق ص ٢٦٧ متن وهامش .
ولهمزيد عن المقاصة راجع عادل حافظ غانم . المرجع السابق ص ١٤٢ - ١٤٨ .

باب أولى في التشريع القائم الذي لم ينص أصلاً على تجريم المقاصة ولا على التمسك بها ، وإنما هي يمكن في بعض صورها أن تخضع للعقاب إذا كانت وسيلة للتعامل المحظور بالنقد الأجنبي عن غير طريق أحد المصارف أو الجهات المصرح لها بهذا التعامل .

المطلب الرابع

التحويلات والمعاملات ذات الطابع الرأسمالي ولو كانت بالنقد المصري

أضيف النص على حظر تعامل غير المقيمين في مصر بالنقد المصري إلا بالشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من الوزير المختص ، وعن طريق المصارف المرخص لها منه في ذلك ، بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ فأصبح هذا النص فقرة ثانية للمادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

وقد ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ أن علة هذه الإضافة الجديدة هي « ما ظهر من أن غير المقيمين في مصر ووكلائهم يتعاملون بالنقد المصري والقراتيس المالية المصرية بطرق عدة تنتهي بطريقة غير مباشرة إلى ضياع كثير من النقد الأجنبي الذي من حق الدولة أن تحصل عليه » .

موقف القانون الحالي منها

هذا وقد خلا التشريع الحالي من حظر التعامل في النقد المصري على غير المقيمين في مصر ولكنه نص في مادته الثانية على أنه « يكون إجراء التحويلات والمعاملات ذات الطابع الرأسمالي وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها الوزير المختص » .

وبطبيعة الحال لا يسرى هذا النص على المصريين ، ولا على الأجانب المقيمين في مصر ، بل ينصرف إلى غير المقيمين في مصر ، فهؤلاء هم الذين تنصرف إليهم حكمة حظر إجراء التحويلات والمعاملات بين مصر والخارج بالنقد المصري ، وبشرط أن تكون ذات طابع رأسمالي ، ما لم تكن تلك

التحويلات والمعاملات طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها الوزير المختص .

وكذلك نجد المادة ١١٢ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي تجيز للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية لتحويل أموال الرعايا الأجانب الذين يغادرون البلاد نهائيا ، والسائق اقامتهم بالبلاد مدة تزيد عن خمس سنوات ، أو كانوا قد حصلوا على اقامة خاصة . وبمفهوم المخالفة لا يستفيد من حكمها الأجنبي الذي لا تتوافر فيه هذه الشروط وهو الذي يطلق عليه « غير مقيم » .

ولذا فإن وصف « غير المقيم » لم يفقد قيمته بصنور هذا التشريع الجديد ، بل لا يزال محتفظا بها ومرتبيا العديد من الآثار الهامة في هذا التشريع الجديد أسوة بالقديم ، ولذا يتعين ابتداء تعريف من هو غير المقيم .

من هو غير المقيم ؟

عرفت المذكرة الايضاحية للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ « غير المقيمين » بأنهم « الأشخاص المقيمون في الخارج ، أو المقيمون في مصر اقامة غير قانونية أو اقامة مؤقتة » .

كما ذهب الى أن المؤسسات المصرفية والشركات والهيئات الأجنبية والرعايا الأجانب الذي عينت حساباتهم باسم « حسابات غير المقيمين » قبل هذه اللائحة يمترون كأنهم قد اكتسبوا صفة « غير المقيمين » وينسبون بهذه الصفة للدولة التي يقيمون فيها .

موقف اللائحة القديمة

وكانت لائحة الرقابة على النقد الصادرة في سنة ١٩٦٠ تنص في المادة ٢٤ منها على أنه « يقصد بغير المقيم في هذه اللائحة من لا تتوافر فيه إحدى الصفات الآتية :

(١) أن يكون متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية ، ومن الاقليم
المصرى بصرف النظر عن محل اقامته •

(ب) من يحمل بطاقة اقامة لا تقل عن خمس سنوات ميلادية
أو اقامة متصلة لمدة بلغت في مجموعها خمس سنوات ميلادية •

(ج) كل شخص اعتبارى مركزه الرئيسى أو مركز نشاطه الرئيسى
في الاقليم المصرى •

(د) فروع المنشآت الأجنبية أو مكاتبها التى تزاوُل نشاطا في
الاقليم المصرى » •

كما عرفتهم لائحة الرقابة على النقد بأنهم « المؤسسات المصرفية
والشركات والهيئات الأجنبية والراعايا الأجانب الذين يعتبرون من وجهة
نظر الرقابة على النقد الأجانب مقيمين اقامة مستديمة خارج البلاد
المصرية (١) » •

وقد عرفت محكمة النقض - في حكمها الآنف الاشارة اليه - غير
المقيم بأنه « هو من يقيم في مصر اقامة مؤقتة أو غير مشروعة • أما المقيم
فهو من ينطبق عليه أحد الشروط الواردة في المادة ٢٤ من قرار وزير
الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ ، وكانت الاقامة في الأصل واقعة مادية
ومسألة فعلية ، واذ اعتبر الشارع من يقيم اقامة مؤقتة أو غير مشروعة في
حكم غير المقيم ، فمعنى ذلك أنه قصد بالاقامة المعتبرة أن يتوافر لها شرطا
المشروعية والاعتiad •

ولما كان شرط الاعتiad يقبل التفاوت ويفضح للتأويل الذى
لا تتسدد به الذرائع ، وهو ما أراد الشارع تلافيه ، فقد حددت اللائحة
مدة الاقامة المعتادة بخمس سنوات تثبت للأجانب بحمله بطاقة اقامة لهذه

(١) للمزيد راجع حسين كامل وعبد العزيز عامر في مؤلفهما عن
« الرقابة على النقد في مصر » سنة ١٩٥٧ ص ١٤٩ . وقد ذهب الى انه
اصطلاح على أن المقيم هو الذى منح اقامة لمدة سنة ومضى على منحه اياها
ما لا يقل عن ستة شهور . وراجع عادل حافظ غانم ، المرجع السابق
ص ١٥١ - ١٥٣ •

المدة أو اقامة لمدة متصلة يبلغ مجموعها خمس سنوات ميلادية ما لم يحتفظ بصفة غير المقيم بعد الحصول على موافقة اللجنة العليا للنقد على ذلك » .

وبالتالى فقد ذهب هذا الحكم الى أن استيداع النقد المصرى وتسليمه الى غير مقيم يعد تعاملًا محظورا « لأن المقصود بالتعامل بالنقد المصرى كل عملية من أى نوع - أيا كان الاسم الذى يصدق عليها فى القانون - يكون فيها دفع بالنقد المصرى اخلاا بواجب التجديد الذى فرضه الشارع على أموال غير المقيم وضرورة وضعها فى حساب غير مقيم فى أحد المصارف المرخص لها فى مزاولة عمليات النقد حتى يأذن وزير المالية بالافراج عما يرى الافراج عنه منها ٠٠٠ » (١) .

وكان نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ عاما ، فحظر على غير المقيمين فى مصر أو وكلائهم التعامل بالنقد المصرى . ولكن من غير المتصور أن تكون نية واضعها قد انصرفت الى أن يحظر على كل أجنبى مقيم فى مصر أو فى الخارج أن يتعامل بالنقد المصرى بتأثاء الا بالشروط والأوضاع التى تعين له بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك . اذ أن ذلك يكون تكليفا بالمستحيل ، لأن طبيعة الحال تقتضى التعامل اليومى بالنقد المصرى لكل من يقيم فى مصر سواء أكان أجنبيا أم مصريا .

لذا فقد كان من المقرر تقييد هذا الحظر من ناحيتين :

أولاهما : القول بأن الأصل هنا هو إباحة التعامل بالنقد المصرى لأي شخص أجنبى ولو كان مقيما فى مصر اقامة مؤقتة أو غير قانونية ، ما لم يصدر قرار بتقييده على صورة من الصور . فالأصل هو الإباحة والاستثناء هو التقييد ، وعندما يراد التقييد يجب أن يصدر القرار به من الوزير المختص ، وعند عدم صدوره لا محل لمساءلة من يتعامل بالنقد

المصري في مصر ولو كان أجنبيا غير مقيم (١) .

وثانيهما : أن هذا الحظر مقصور على المبالغ ذات الصفة الرأسمالية محاسب ، فانه كان يحظر على غير المقيم التعامل بها أو قبضها أو الوفاء بها إلا في المعاملات الرأسمالية ، أى في الحسابات المجمدة في المصارف المرخص لها بذلك .

فاذا باع أجنبى غير مقيم بمصر عقارا مملوكا له فيها ، فانه كان لا يستطيع قبض الثمن نقدا ، بل كان عليه أو يودعه في حساب مجمد لدى أحد هذه المصارف .

كما كان لا يستطيع الأجنبى غير المقيم في مصر أن يحصل ديناه له ، ولو كان هذا الدين لدى مدين مصرى وبالعملة المصرية ، سواء بنفسه أو بواسطة وكيله ، لأن للدين صفة رأسمالية (٢) .

لذا كانت المادة الخامسة من تشريع رقابة النقد معدلة بالرسم بقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن « المبالغ المستحقة الدفع الى أشخاص غير مقيمين في مصر ، والمخطور تحويل قيمتها اليهم طبقا لأحكام هذا القانون يعتبر مبرئا للذمة دفعها في حسابات تفتح في أحد المصارف المشار اليها في المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين في مصر » .

وتكون هذه الحسابات مجمدة .

(١) - وقبل حكمت بهذا محكمة أمن الدولة الجزئية في ١١/٥/١٩٥٩ في القضية رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٧ وهو حكم في محله . راجع هذا الحكم ونقلا له في مؤلف الدكتور مصطفى كيرة « جرائم النقد » ص ٨٤ - ٨٦ . ويراجع أيضا الدكتور محمد عوض . المرجع السابق ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .
وراجع أيضا حكما في ٢٧/٢/١٩٥٨ لمحكمة جناح القاهرة العسكرية في القضية رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٧ مشار اليه في المرجع السابق ص ٩٥ هامش (٢) .

(٢) - راجع محكمة القاهرة العسكرية في ٦/٦/١٩٥٥ في القضية رقم ٤٤ جناح مالية لسنة ١٩٥٥ .

ويعين وزير المالية بقرار منه الشروط والأوضاع اللازمة للتصرف في المبالغ التي تشتمل عليها الحسابات المجمدة » .

أما التعامل بالإيرادات الدورية فلم يكن يخضع لهذا الحظر ، إذ كان يجوز للأجنبي الذي يملك عقارا في مصر ، حتى إذا كان غير مقيم بها ، أو إذا كان مقيما بها إقامة مؤقتة أن يقبض بنفسه أو بواسطة وكيله ريع هذا العقار مباشرة ، وبغير حاجة لإيداعه في حساب مجمد لدى مصرف ما ، وكذلك الشأن بالنسبة لأرباح الأوراق المالية كالأسهم والسندات وفوائد الديون وأرباح المشروعات التجارية والصناعية ، وكل ما له صفة الربح المتجدد دوريا .

* * *

هذا وكان قرار وزير المالية ٦٦ لسنة ١٩٧٤ قد أباح للمصريين تحويل الأرصدة الأجنبية من الحسابات غير المقيمة باسمهم مباشرة الى الخارج . فدفع المهتمون في بعض القضايا بأن هذا القرار قد عطل المادة الثالثة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وأعفى بذلك المواطنين من وجوب عرض ما لديهم من النقد الأجنبي على وزارة الاقتصاد ، وأنه ليس ثمة ما يحول دون تغذية قيمة البضائع المستوردة من هذه التحويلات مما يعبه معه هذا القرار من قبيل القانون الأصح للمهتمين . وكان هذا الدفع بطبيعة الحال قبل صدور القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الذي ألغى في م ١٩ منه القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

ولكن محكمة النقض لم تقبل في هذا الشأن الدفع الآف الذكر تأسيسا على أن قرار وزير المالية ٦٦ لسنة ١٩٧٤ عدل فصب حكيم المادة ٣٣ مكرر من لائحة الرقابة على عمليات النقد فأجاز للبنوك أن تحتفظ بحسابات مقيمة بالعملة الأجنبية تفتح بأسماء المواطنين الذين يعملون في الخارج أو الذين يؤدون خدمات مما مفاده أنه أباح لهم تحويل هذه الأرصدة الى الخارج دون إلزامهم بعرضها على وزارة الاقتصاد . إلا أن هذه الاجازة قاصرة على أصحاب هذه الحسابات التي يحصلون

يعلن أرصدها عن عمل لهم بالخارج دون غيرهم ومن ثم يبقى الالتزام
بالعرض قائما بالنسبة لمن عداهم من المواطنين •

وبالتالى فإن حق السلطة التنفيذية دستوريا ينحصر فى إصدار
اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين دون زيادة أو تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء
من تنفيذها • وبالتالى فليس من مقتضى ذلك نزول السلطة التشريعية
عن سلطتها فى سن القوانين للسلطة التنفيذية (١) •

الوضع فى التشريع القائم

ولنفادى كل نقاش فى هذا الشأن جاء نص المادة الثامنة من القانون
الحالى صريحا فى قصر هذا الحظر على « التحويلات والمعاملات ذات
الطابع الرأسمالى الا وفقا للشروط والأوضاع التى يحددها الوزير
المختص » •

واعمالا لهذا النص نصت المادة ١١٢ من اللائحة التنفيذية
(الصادرة بالقرار ٣١٦ لسنة ١٩٧٦) على أنه يجوز للمصارف المعتمدة
الافراج عن عملة أجنبية لتحويل أموال الرعايا الأجانب الذين يغادرون
البلاد نهائيا والسابق اقامتهم بالبلاد مدة تزيد عن خمس سنوات أو كانوا
قد حصلوا على اقامة خاصة وذلك فى حدود ٥٠٠٠ جم ، وبصرف النظر
هما اذا كان هذا المبلغ مكونا من عناصر رأس المال أو الدخل •

ويشترط لاجراء التحويل أن يتقدم الأجنبى المغادر بطلب الى أحد
المصارف المعتمدة وفقا للنموذج رقم ١١ ، ويرفق بالطلب ما يثبت أن
الطالب وأسرته قد قرروا مغادرة البلاد نهائيا ، وقائمة توضح بها كافة
ممتلكاتهم فى مصر •

ويراعى ألا تتجاوز تكلفة التحويل الحد المشار اليه ، ويفيد ما يزيد
عنه فى حساب رأسمالى غير قابل للتحويل باسم صاحب الشأن لدى أحد
المصارف المعتمدة •

ويجوز فى هذه الأحوال للمصارف المعتمدة ، الموافقة على الخروج

(١) نقض ١٩٧٥/٦/٢٢ احكام النقض س ٢٦ رقم ١٢٣ ص ٥٢٨ •

المصوغات الشخصية صحبة الأجانب المغادرين ، وخصما من الحد
المشار اليه » .

كما نصت المادة ١١٣ على أنه « يكون الافراج عن عملة أجنبية
لتحويل أموال الرعايا الأجانب الذين يغادرون البلاد نهائيا والتابعين
لبلاذ مبرم معها اتفاقات ثنائية تنظم التحويلات الرأسمالية المتعلقة بهؤلاء
الرعايا ، وذلك في اطار ما تقضى به هذه الاتفاقات » .

ثم نصت المادة ١١٤ على أنه « يودع اجمالى الأصول النقدية
للتركات التى تؤول لأجانب مقيمين فى الخارج فى حسابات رأسمالية
غير قابلة للتحويل ، وذلك بعد استيفاء المستندات التى تتضمنها القواعد
المنفذة لللائحة » .

ويجوز للمصارف المعتمدة صرف المبالغ التى تمثل المصاريف الحكيمية
على تركة بناء على موافقة الورثة أو منفذ الوصية » .

ثم نصت المادة ١١٧ من نفس اللائحة على أن « المبالغ المستحقة
الدفع الى أجانب مقيمين فى الخارج ولها صفة رأس المال ، ولا تجيز
اللائحة أو القواعد المنفذة لها الافراج عن عملة أجنبية لتحويلها ، ينبغى
أن تدفع فى حساب رأسمالى غير قابل للتحويل لدى أحد المصارف
المعتمدة ، ويعتبر الدفع بهذه الطريقة مبررا لذمة الدافع » .

ونصت المادة ١١٩ على أنه « يكون سداد قيمة العقارات المبنية
وأراضى الفضاء المعدة للبناء والمسموح للأجانب بتملكها وفقا لأحكام
قانون تنظيم تملك الأجانب للعقارات المبنية والأراضى الفضاء رقم ٨١
لسنة ١٩٧٦ بوسيلة دفع بالعملة الحرة وعلى أساس أسعار الصرف
الرسمية ووفق القواعد المنفذة لللائحة » .

التسوية بين المصرى والأجنبى

وكان يلزم فيما مضى فى « غير المقيم » أن يكون أجنبيا ، فلم يكن
من الجائز أن يكون مصريا حتى ولو كان يقيم فى الخارج بصفة مستديمة .
أما الآن فقد أجازت اللائحة التنفيذية للقانون الجديد فتح حسابات غير

مقيمة بصفة مطلقة للأجانب ، والمصريين بالنقد الأجنبي • ونصت على ذلك المادة ١٣ من هذه اللائحة عندما قررت أنه « يكون الاحتفاظ لدى المصارف المتعددة في شكل مراكز بالنقد الأجنبي أو بالجنيه المصرى قابلة للتحويل » •

كما بينت المادة ١٤ أن هذه الحسابات تغذى وفق ما يلى :

(أ) تحويلات بالعملة الحرة •

(ب) مبالغ محولة من حساب حر آخر بالنقد الأجنبي •

(ج) المقابل بالعملة الحرة لما يقبل المصرف المعتمد شراءه من أوراق النقد الأجنبي المثبت بالاقرار الجمركى (١) •

(د) المقابل بالعملة الحرة لما يقبل المصرف المعتمد شراءه من أدوات الدفع الأخرى بالنقد الأجنبي لصالح صاحب الحساب •

(هـ) المقابل بالعملة الحرة للمبالغ المحولة من حساب حر بالجنيه المصرى •

(و) الفائدة المصرفية •

وتستخلم هذه الحسابات وفق ما يلى :

(أ) تحويلات بالعملة الحرة •

(ب) مبالغ محولة الى حساب حر آخر بالنقد الأجنبي •

(ج) المقابل بالعملة الحرة لما يقبل المصرف المعتمد بيعه من أوراق وأدوات دفع أخرى بالنقد الأجنبي لتسليمها الى صاحب الحساب أو غيره دون اشتراط السفر •

(د) المبالغ المحولة الى حساب حر بالجنيه المصرى •

(هـ) المبالغ التى يتم استخدامها فى سداد مدفوعات محلية بما فى ذلك سداد قيمة صادرات •

(و) المبالغ التى يتم تحويلها الى حسابات خاصة بالنقد الأجنبي •

(١) ويلاحظ أن تحرير الاقرار الجمركى أصبح جوازيا لا الزام فيه •

(ز) المصاريف والعمولات المصرفية •

وكذلك أجازت المادة ١٥ من نفس اللائحة للمصارف المعتمدة فتح حسابات خاصة بالنقد الأجنبي للمصريين وللأجانب المقيمين وغير المقيمين وبينت أوجه تغذيتها ، كما بينت أوجه استخدامها • وأجازت المادة ١٦ للمصارف المعتمدة تحويل مركز الحساب الحر والحساب الخاص بالنقد الأجنبي من عملة لأخرى بناء على طلب صاحب الحساب • وأجازت المادة ١٧ الاحتفاظ للجميع على حد سواء ببرازر الجنيه المصري قابلة للتحويل من خلال حسابات حرة بالجنيه المصري ، وذلك في إطار السوق الموازية مع تمييز الحساب بصفة السوق المفتوح في إطارها •

كما أوجبت المادة ٢٦ على المصارف المعتمدة أن تتخذ الترتيبات اللازمة لتورد يوميا حصيلة النقد الأجنبي المتعلقة بالسوق الرسمية الى البنك المركزي المصري ، وذلك باستثناء ما يرخص بتجنيبه من هذه الحصيلة •

ثم بينت اللائحة التنفيذية في فصلها الرابع أسلوب تشغيل أرصدة المصارف المعتمدة بالنقد الأجنبي ، وفي فصلها الخامس بينت أحكام التعامل الآجل في النقد الأجنبي ، وفي فصلها السادس وضحت وسائل الدفع على الخارج ، وفي فصلها السابع بينت موارد واستخدامات السوق الموازية للنقد •

هذا وسنضع اللائحة التنفيذية برمتها في ذيل الباب الحالي وهي في جبلتها بمثابة تجديد شامل ، وتغير جذري للأوضاع القديمة ، قصد به الشوارع السير قدما نحو تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ، التي لا تزال تتطلب في الواقع المزيد من عناصر هذا الانفتاح ، بتقليل الاجراءات ، واختزال الكثير منها الى أكبر حد ممكن ، تيسيرا للتعامل الناجح ، وهو يتطلب الكثير من السرعة ، ومن البساطة ، ومن المرونة •

المبحث الثالث

ركن العمد

لزوم العمد دائما

جميع الأفعال المادية التي أشارت إليها المادة الأولى من قانون التعامل بالنقد الأجنبي والتي بينها في المبحث السابق ، عمدية • ويكفى هنا توافر العمد العام ، أى انصراف ارادة الجاني الى ارتكاب الجريمة علما بعناصرها القانونية • والعلم بالقانون مفترض • أما العلم بالواقع فينبغى أن يقام الدليل عليه ، وعلى أن الجاني يعلم مثلا بأن في حيازته نقد أجنبي ، وأنه تعمد تحويله من مصر أو إليها • وكذلك الشأن في التعمد المقوم بعملة أجنبية ، وفي المقاصة مع الخارج اذا انطوت على تعامل مخطور بالنقد الأجنبي ، وفي تعامل غير المقيمين بالنقد المصرى أو الأوراق المالية المصرية •

ولا يلزم هنا أى قصد أو أية نية محددة (١) ، كما لا يمتد بالبواعث في تقدير توافر المسؤولية ، وان كان لها على أية حال أثرها في تقدير العقوبة •

ما ينفى العمد هنا

ينفى العمد - بوجه عام - توافر القوة القاهرة أو الحادث المفجئى • فاذا حصل شخص على ترخيص بتحويل أى مبلغ الى الخارج لاستيراد سلعة معينة ، ثم هلكت السلعة في الطريق ، فلا محل للقول بمسألتة عن علم استيرادها •

ولكن مجرد ارتفاع الأسعار في الخارج لا يعد قوة القاهرة تحول دون استيراد السلعة • ولذا قضى بأنه متى أورد الحكيم أن التهم قام

(١) للمزيد راجع عادل حافظ غانم في « جرائم تهريب النقد » سنة ١٩٦٩ ص ٣٢ - ٣٤ •

بتحويل عملة أجنبية الى الخارج • وكان ينبغي عليه استيراد البضائع التي حولت عنها تلك العملة ، وأذن ارتفاع الأسعار لا يعتبر قوة قاهرة تعفى المتهم من الواجب الذي فرضه القانون عليه ، فإن ما قاله الحكم بذلك يكون سديدا (١) •

وجلى أن القوة القاهرة غير متوافرة هنا لانتفاء شرطى استحالة التوقع فيها واستحالة الدفع • فارتفاع أسعار البضائع الى مدى طبيعى وفى ظروف عادية أمر يمكن توقعه ودفعه ولو بقليل من تضحية الكسب أو تحمل الخسارة • أما ارتفاعها الى مدى غير طبيعى بما يحول حقيقة دون التمكن من استيراد البضاعة ، أو نشوء ظروف استثنائية مفاجئة كالحروب فيصح اعتبار أيهما قوة قاهرة قد تحول دون الاستيراد ، والأمر رهن بمدى استحالة الاستيراد ، وبوجه عام بالوقائع فهى التى تكشف عن سوء نية المتهم أو عن حسن نيته •

العقوبة

وضع التشريع القائم لتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى عقوبات موحدة فى المادة ١٤ منه لجميع الجنح التى تقع بالمخالفة لأحكامه أو الشروع فى مخالفتها وهى الحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد بداهة عن الحد الأقصى العادى للحبس وهو ثلاث سنوات (بدلا من خمس سنوات فى التشريع السابق) •

كما نص على الغرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه (٢) ، أو احدى هاتين العقوبتين ، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة •

(١) نقض ١٩٥٦/٦/١٢ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٤٣ ص ٨٨٤ •
(٢) كانت الغرامة فى التشريع السابق تعادل ضعف المبالغ التى رفعت الدعوى الجنائية بسببها على ألا تقل عن مائة جنيه (راجع نقض ١٩٧٥/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٦ رقم ١٣٠ ص ٥٨١) وفى حالة العود كان يجوز رفعها الى ما يعادل خمسة أمثال المبلغ محل الدعوى على ألا تقل عن ألف جنيه •

وفي حالة العود تضاعف العقوبة (أى أن الحبس قد يصل الى ست سنين بدلا من عشرة في التشريع السابق) •

وفي جميع الأحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها فان لم تضبط حكم بغرامة اضافية تعادل قيمتها •

كما أعطت المادة ١٧ من التشريع القائم للوزير المختص حق توزيع كل أو بعض المبالغ المصادرة والغرامات الاضافية على كل من أرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة أو اكتشافها أو في استيفاء الاجراءات المتصلة بها ، وذلك طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية •

الفصل الثاني

في الامتناع عن استرداد قيمة البضاعة المصدرة إلى الخارج

تنص المادة الثانية من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ في فقرتها الأولى على أنه « على كل من يصدر بضاعة من الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين والجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يسترد قيمتها في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن ووفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص » ويجوز للوزير المختص أو من ينيبه تجديد هذه المدة أو إطالتها » .

أركان الجريمة

ومفاد هذا النص أنه يلزم لتوافر الجريمة الميئنة به أركان ثلاثة :

الأول : أن تكون هناك بضاعة صدرت إلى الخارج .

والثاني : عدم استرداد قيمتها في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن .

والثالث : توافر العمد لدى الجاني .

وسنعالج فيما يلي كل ركن منها في بحث على حدة .

المبحث الأول

سبق تصدير بضاعة إلى الخارج

تفترض المادة الثانية من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ سبق تصدير أية بضاعة إلى الخارج ، وليس مناط التجريم في تصديرها ، بل هو في عدم

استرداد قيمتها في الميعاد المحدد • اذ أن تصدير البضائع يعد من أهم مصادر النقد الأجنبي الذي ينبغي توفيره للدولة • ثم ان عدم استرداد الثمن معناه تهريب المبلغ الذي يمثل بطريقه غير مباشرة الى الخارج •

وتسرى هذه المادة عند تصدير كافة السلع والبضائع عدا الكتب والصحف والمجلات الدورية المطبوعة في جمهورية مصر العربية اذ قد استثنيتا الفقرة الثانية من المادة الثانية من شروط المدة لأنه قد يكون تصديرها بطريق التبادل العيني بصحف ماثلة • ثم ان أغلبها يخضع لنظام الاشتراكات في فترات دورية ، كما أن توزيع الكتب المصدرة يحتاج عادة الى مضي مدة طويلة تتجاوز المدة التي حددها النص •

وهذا لا ينبغي امكان خضوع الواقعة للعقاب اذا تبين أن ثمن هذه الصحف أو الكتب قد دفع نقدا بعملة أجنبية ، ثم صار تحويله من مصر أو اليها بغير الطريق القانوني أو اذا امتنع صاحب الرصيد الأجنبي المتحصل من الثمن عن عرضه على الجهة المختصة ، اذا كان هناك ثمن تم تحصيله فعلا بنقد أجنبي •

وأجازت المادة ٣/٢ للوزير المختص أو من ينييه اعفاء صادرات هيئته من استرداد قيمتها وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي تحدد بقرار منه • كما أجازت المادة ١/٣ للوزير المختص أن يرخص بتخريب كل أو جزء مما يتحقق للمصدرين المشار اليهم في المادة الثانية من نقد أجنبي من عمليات التصدير السلمي والسياسة ، واستخدامه ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص في إطار موازنة النقد الأجنبي •

وقد نصت المادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ على أنه « يجوز الافراج عن عملة أجنبية لاستيراد بضائع بعد تقديم موافقة الجهة المختصة وفق ما يقضى به نظام الاستيراد القائم ، وفي حدود الحصص المقررة لذلك بموازنة النقد الأجنبي ••• وعلى المضارفين المعتمدة

أن تؤثر على موافقات الجهات المختصة التي تقدم إليها بتفاصيل ما نفذته من هذه الموافقات » •

كما أضافت المادة ٥١ من نفس اللائحة أنه « لا يجاوز أجل استعمال الاعتمادات المفتوحة التاريخ المحدد في موافقة الجهة المختصة لشحن أو وصول البضاعة ، ويجوز أن تقوم المصارف المعتمدة بمنح مهلة اضافية لمدة ١٥ يوما لتداول مستندات العملية •

ويجوز للمصارف المعتمدة الموافقة على طلب مد أجل الاعتماد اذا كانت فترة المد تقع في حدود مدة وصلاحيه موافقة الجهة المختصة لشحن البضاعة ووصولها » •

كما استوجبت المادة ٥٢ « على المصارف المعتمدة أن تعيد شراء الأرصدة غير المستعملة من الاعتمادات التي تفتحها لإستيراد بضائع من الخارج وذلك خلال ٣٠ يوما من تاريخ انتهاء أجل هذه الاعتمادات • وعليها اتخاذ الترتيبات اللازمة مع عملائها ومراسليها وقت فتح الاعتماد لتنفيذ ذلك » •

وأجازت المادة ٥٥ للمصارف المعتمدة سداد قيمة البضائع المراد استيرادها مقدما بشرط ألا تتجاوز قيمتها الاجمالية مائة جنيه مصرى ، ويمكن السداد بما يتجاوز هذه القيمة وفق القواعد المنفذة لللائحة •

المبحث الثانى

الامتناع عن استرداد قيمة البضاعة المصدرة

ينبغى أن يكون استرداد قيمة البضاعة المصدرة بالكامل ، فلا ينبغى الاسترداد الجزئى ، الا أنه قضى بأنه اذا كان العجز فى القيمة بسيطا فى الاستمارة ، وأمكن للمصدر أن يقيم الدليل على أن هذا العجز يمثل عمولة حصل عليها الوكيل فى الخارج فلا يمكن استردادها ، فلا جناح على المتهم فى ذلك (١) •

(١) محكمة امن الدولة الجزئية بالاسكندرية فى القضية رقم ٣٠٥ عسكرية سنة ١٩٥٨ المطارين •

ويكون الاسترداد نقدا وبالطرق الذي رسمه القانون ، أما الاسترداد عينا عن طريق مبادلة سلعة بأخرى فقد تردد الرأي في شأنه . فحين ذهب بعض الأحكام الى اتقاء مسئولية المستورد في هذه الحالة لاتتفاء مظنة التهريب ، وتحقق حكمة التشريع (١) ، نجد أن الادارة العامة للنقد توجب على المصدرين استرداد قيمة البضاعة المصدرة طبقا لتعهداتهم على استمارات التصدير ، ألا اذا كان المصدر قد حصل على ترخيص مبادلة من المراقبة العامة للاستيراد قبل قيامه بالتصدير ، ففي هذه الحالة يمكنه اقتضاء القيمة بضاعة محددة من الترخيص الذي حصل عليه ، وذلك في كتاب صادر منها الى مكتب الحاكم العسكري في ٢ يولية سنة ١٩٥٨ . هذا ولو أنه ليس للكتاب المذكور قوة التشريع ، فلم يفلق بالتالي باب الخلاف في الرأي .

وينبغي أن يكون استرداد قيمة البضاعة المصدرة في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ شحنها ، والا اذا رأى وزير الاقتصاد أو من يندبه لذلك تجديد المدة أو اطالتها تيسيرا للمصدرين الذين قد لا يمكنهم استيراد القيسة في الميعاد المحدد .

عن الشهادة القيمية وعبء الإثبات

كيف يمكن لمراقبة النقد التحقق من العملة المفرج عنها ؛ والتي تم تحويلها الى الخارج لاستيراد بضاعة معينة ، قد دفعت بأكملها ثمنها لهذه البضاعة ؟

للتحقق من ذلك كان قرار وزير المالية رقم ٧٥ الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ يوجب على المستوردين تقديم شهادة رسمية تسمى شهادة

(١) محكمة الاسكندرية العسكرية في ٢٦/٤/١٩٥٦ القضية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٥ المنشئة .

ومزية هذا الرأي انه يدخل في الاعتبار الرغبة في عدم عرقلة التجارة بقيود جديدة اضافية وتيسر عمليات الاستيراد على أساس أن استيراد بضاعة بقيمة البضاعة المصدرة يأخذ حكم استرداد ثمنها نقدا من جهة ميزان المدفوعات . وعيبه الوحيد أن البضاعة المستوردة قد تكون رائدة عن حاجة الاستهلاك المحلي أو من الكماليات التي قد يمكن الاستغناء عنها ، أو من تلك التي لا يجوز استيرادها أساسا .

الجمر ك القيمة ، فقد نص في مادته الأولى على أنه « يجب على المستوردين أن يقدموا الى المصارف التي يتعاملون معها شهادة الجمر ك القيمة عن الواردات ، مبينا فيها أن البضائع التي أفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها قد وردت الى مصر ، بالتطبيق للقواعد التي أقرتها اللجنة العليا لمراقبة عمليات النقد الأجنبي » .

ويجب أن تقدم تلك الشهادة الى المصارف المشار اليها في ميعاد لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات الى مصر أو من تاريخ دفع قيمتها .

ويجب أن يقدم طلب الحصول على شهادة الجمر ك القيمة الى مصلحة الجمارك قبل انقضاء الميعاد المتقدم بشهر على الأقل » .

أما الآن فتتضمن المادة الخامسة من التشريع القائم على أنه « يتم اثبات وصول الواردات التي يصرح بتحويل قيمتها عن طريق المصارف المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص » .

و ضمنا لذلك تنص المادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية للقانون على أنه « يلتزم المستوردون بضرورة تقديم ما يثبت استيراد البضائع التي أفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها في ميعاد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة أو من تاريخ دفع قيمتها » .

ويقع هذا الالتزام على المستورد الذي طلب فتح الاعتماد أو تمويل القيمة .

وفي حالة تسليم مستندات الشحن للجهة التي تم الاستيراد لحسابها للتخليص على البضاعة بمعرفتها تصبح الأخيرة مسئولة عن اثبات الاستيراد بشرط التوقيع على اقرار منها يفيد تسليمها مستندات الشحن وارسال هذا الاقرار الى المصرف المعتمد الصادرة عن طريقه الاستثمار « ا » مع الإشارة الى بيانات هذه الاستثمار .

ويكون اثبات الاستيراد بتقديم النسخة الأولى والثانية للاستماره
« ١ » مختمتين من الجمارك بتفاصيل القسيمة الجمركية وفقا لتقدير
الجمارك » •

كما تنص المادة ٥٩ على أنه « بالنسبة للبضائع المستوردة للحكومة
أو الهيئات العامة يعتبر التأيد الكتابي من الوزارة أو الجهة المختصة
بتسليمها البضاعة دليلا كافيا على استيرادها » •

وتنص المادة ٦٠ في هذا الشأن على أنه « يجوز قبول الفواتير
وأغلفة الطرود كاثبات لاستيراد المطبوعات الواردة داخل طرود بريدية » •

وتوجب المادة ٦١ « على كل من يصدر بضاعة الى الخارج أن يسترد
قيمتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن وفقا لأحكام القانون » •

وتقدم استمارة تصدير (ت.ص) الى الجمارك لشحن الصادرات
والبضائع المعاد تصديرها أو شحنها الى أى مكان خارج مصر موقعا عليها
من المصدر ومصدقا عليها من أحد المصارف المعتمدة » •

وبعد أن توضح اللائحة التنفيذية في المواد من ٦٢ - ٦٤ اجراءات
التصدير على هذه الاستمارة ، والنماذج المتعلقة بها تنص المادة ٦٥ على
أنه « يسمح بتصدير البضائع الآتية الى الخارج دون تقديم استمارة
(ت.ص) عند الشحن وفق المصدود والنظم التى تتضمنها القواعد
المنفذة لللائحة :

— الهدايا والعينات ومواد الدعاية التجارية •

— البضائع المصدرة بواسطة الوزارات والمصالح الحكومية لغير
الأغراض التجارية

— الأثاث والمتعلقات الشخصية الخاصة بالمصريين المهاجرين
والأجانب المقيمين بالبلاد نهائيا وزجال السلك السياسى والقنصلى
الأجنبى والهيئات والمنظمات الدولية •

— البضائع التى ترد بطريق الخطأ •

- البضائع التي ترد بدون الافراج عن عملة أجنبية مقابلها لغرض العرض أو التجربة أو استخدامها في المشروعات أو اقامة منشآت •

- البضائع التي ترد تالفة أو مخالفة لشروط التعاقد المعادة الى موردها الأصلي لاستبدالها بغيرها •

- البضائع التي تصدر بغرض التصنيع أو للاستعمال أو العرض والاعادة وما شابه ذلك •

- الطرود البريدية المصدرة الى السودان •

كما نصت المادة ٦٦ على أنه « يستثنى من شرط مدة الثلاثة أشهر من تاريخ الشحن حصيلة تصدير الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر على أن يتم استرداد قيمة هذه الصادرات فور بيعها وتحصيل قيمتها » •

ونصت المادة ٦٧ على أنه « تعفى صادرات الكتب المطبوعة في مصر من استمارة التصدير (ت.ص) على أن يقوم المصدّر بتقديم اقرار معتمد من الهيئة العامة للكتاب الى الجمارك وفقاً للملحق رقم ٣ يتضمن تعهده باسترداد قيمة الكتب المصدرة فور بيعها وتحصيل قيمتها بوسيلة دفع مقبولة وذلك عن طريق أحد المصارف المعتمدة ووفقاً للقواعد المنفذة للائحة » •

جزاء عدم تقديمها

وقد ذهب رأى في وقت من الأوقات الى أن عدم تقديم الشهادة القيمة في الميعاد المحدد لها أمر يختلف عن جرائم المادة الأولى من قانون رقابة النقد القديم ، فلا يعد من بين هذه الجرائم ، لأنه اجراء لاحق لتحويل النقد الى الخارج ولأن هذا التحويل قد تم بطريقة قانونية لا غبار عليها فليس هو مناط التجريم • بل ان مناطه هو مجود عدم الحصول على الشهادة القيمة المطلوبة وتقديمها الى المصرف في الميعاد المحدد ، كما يتطلب قرار وزير المالية الآتف الذكر •

ومن ثم كان يرى هذا رأى وجوب تطبيق المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات ونصها « من خالف أحكام اللوائح الصومية ... يجازى

والعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط ألا تزيد على العقوبات المقررة للمخالفات . . فإذا كانت اللائحة لا تنص على عقوبة ما يجازى من يخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد على خمسة وعشرين قرشا مصريا » ، ولما كان قرار وزير المالية الآنف الذكر لم ينص على عقوبة ما ، فإن مخالفتها تخضع لحكم المادة ٣٩٥ هذه دون غيرها (١) .

وعيب هذا الرأي أنه قد يعطل من أحكام الرقابة على النقد . ويفتح الباب واسعا للتحايل على التهريب تحت ستار رغبة استيراد السلع المختلفة من الخارج فضلا عن أنه يبدو غير معبر عن رأى الشارع ، الذى لا يتصور أن يكون قد قصد بحال اجازة التحايل على قيود تحويل النقد الى الخارج في مقابل الغرامة التافهة التى يبتتها المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات .

لذا ذهبت محكمة النقض الى الرأى العكسى فى أكثر من حكم لها . مقررته منذ ١٢ يولية سنة ١٩٥٦ « أن استيراد بضائع دون تقديم المستندات الدالة على ورودها نظير العملة الأجنبية التى أفرج عنها فى الميعاد المحدد لتقديدها ، هو مما ينسحب عليه حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، ويستوجب العقوبة المنصوص عليها بالمادة الثامنة من هذا القانون » (٢) .

ثم أصرت على رأيها فى قضاء أحدث مما تقدم مقررة أيضا أن القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بخصوص تقديم الشهادة الجمركية عن قيمة البضاعة المستوردة « يعد متمما لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التى حظرت تحويل النقد الا بالشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية ، بحيث اذا تخلف تحقق هذا الشرط فقد التعامل

(١) راجع فى هذا المعنى احمد رفعت خفاجى فى مقاله فى المحاماة عدد مايو ١٩٥٦ ص ١٤٥ ، ومحمد عوض محمد . المرجع السابق ص ٢٨٧ ، وحكما لمحكمة القاهرة العسكرية فى ٢٦/١٠/١٩٥٧ فى القضية رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧ جنح الخليفة .

(٢) نقض ١٢/١٢/١٩٥٦ . الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٢٦ ق غير منشور .

سند القانوني واستوجب العقوبة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ » ، كما قررت - في نفس الاتجاه - « أن المادة الأولى من هذا القانون تسرى على الاجراءات السابقة والمعاصرة لتحويل النقد ، وأيضا ما يلي ذلك من اجراءات وأن القبول بقصر العقاب على العمليات التي تتم في الخفاء لا سند له من هذا القانون ازاء عموم نصوصه » (١) •

ما ينفي المسؤولية عن تأخير تقديمها

تحقق جنحة عدم تقديم الشهادة الجبركية عن قيمة البضاعة المستوردة بمجرد التخلف عن تقديمها في الميعاد المحدد ، ولا يشفع للمتخلف تقديمها بعد هذا الميعاد « ولا وجه للدعاء بحسن النية لتأخره في تقديمها ما دام قد استخرجها فعلا ، ذلك أن الاخلال بالواجب الذي فرضه القانون يقع اما بالتعود عن أدائه أو بالتراخي عن القيام به في ابائه أو في ميعاده » (٢) •

لكن يشفع للمتخلف عن تقديمها في الميعاد المحدد ، أن يكون التأخير بسبب عذر قهري لا يلبه فيه • ولذا قضى بأنه اذا كان المتهمان قد قدما للمحكمة من المستندات ما يؤيد في ظاهره صحة دفاعهما من أن التأخير في تقديم شهادة الجمر ك القيمة في ميعادها يرجع الى منازعة بينهما وبين مصلحة الجمارك في تقدير الرسوم ، فانه كان على المحكمة أن تمحص هذا الدفاع وتحققه للوقوف على مدى صحته ثم تحكم في الدعوى بما تراه على ضوء ما يسفر عنه هذا التحقيق • واذا هي لم تفعل فانها تكون بذلك قد أخلت بحق المتهمين في الدفاع مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه (٣) •

(١) نقض ١٩٥٩/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٠ رقم ٨٥ ض ٣٧٧ •

(٢) نقض ١٩٥٨/٤/٩ أحكام النقض س ٨ رقم ١٠٤ ض ٢٨٣ •

(٣) نقض ١٩٥٩/٦/٦ أحكام النقض س ١٩ رقم ٣ ض ١١ •

وجلى أن جنحة عدم تقديم الشهادة القيمية فى الميعاد المحدد لها
تتحقق متى كانت مسئولية التأخير تقع على عاتق المستورد ، وذلك حتى
ولو تبين فيما بعد أن قيمة البضاعة المستوردة مطابقة للمطابقة المطلوبة للمبلغ
الذى تم تجنيه للمستوردين المشار اليهم فى المادة ٢ من القانون طبقا
للمادة ٣ منه .

المبحث الثالث

ركن العمد

جريمة الامتناع عن استرداد قيمة البضاعة المصدرة الى الخارج فى
خلال الميعاد المحدد جريمة عمدية ، فينبغى أن تنصرف ارادة من قام
بتصدير البضاعة الى ارتكاب سلوك الامتناع عن استرداد القيمة عالما
بتوافر عناصره القانونية والواقعية . ولا يلزم هنا أى قصد خاص ،
كما لا يعتمد الباعث على عدم استرداد القيمة . والقصد العام يستلزم
فى توافره هنا أن يثبت أن الجانى له مبالغ مستحقة بالنقد الأجنبى ، ثمنا
لبضاعة قام بتصديرها الى الخارج ، فامتنع عن استردادها عمدا .

وينفى العمد دائما انتفاء حرية الاختيار ، وبوجه عام القوة القاهرة .
فاذا كان المصدر قد قام من جانبه بملاحقة عميله الموجود فى الخارج
ومطالبته بقيمة البضاعة ، وبذل ما ينبغى بذله على كل جاد فى تنفيذ
القانون . فلا يصح معاقبته لمجرد انقضاء الميعاد القانونى دون ورود
القيمة .

يؤيد هذا النظر أن الأمر العسكرى رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ قد نص
على اعفاء المصدر من المسئولية متى كان قد قدم أوراق التصدير
ومستنداته الى مصرف مرخص له يتولى هو عملية الاسترداد . وما ذلك
الا لاتقاء مظنة الاهمال والتقصير من جانب المصرف . ويؤكداه أيضا
ما جاء بالأمر العسكرى المذكور وبالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٧ الذى حل
محلها ، من تخويل الوزير حق تجديد المدة المقررة للاسترداد أو اطالتها .

وذلك لا يكون الا بناء على تقدير أضرار تقدم تستفى معها مظنة التعمدس أو التقصير من جانب المصدر (١) .

وكذلك الشأن - من باب أولى - اذا رفع المصدر دعوى على العميل بدفع باقى قيمة البضاعة المصدرة (٢) . واذا حرر المصدر برتسو عدم الدفع الى عميله فى الخارج ، والذى قعد عن الوفاء بباقى قيمة البضاعة . فلا محل أيضا لمساءلة من قام بتصديرها على أساس أن باقى قيمتها لم يسترد بعد .

ولا محل لمساءلته كذلك اذا تلفت السلعة المصدرة فى ميناء الوصول فأصبحت غير مقبولة (٣) ، ويستوى أن يكون التلف بسبب الاحمال فى التعبئة أو فى الصيانة ، أم أن يكون بسبب قوة قاهرة أو حادث فجائى .

وعلى العموم يمكن القول بأنه لا محل لمساءلة المصدر اذا كان عدم استرداد الثمن مرجعه فعل المصدر اليهم (٤) . ولا يعتبر مجرد ارتفاع الأسعار فى الخارج قوة قاهرة ، اذا كان المصدر قد تعهد باستيراد بضاعة معينة فى مقابل البضاعة المصدرة .

لكن هبوط الأسعار فى الخارج يعد قوة قاهرة اذا تبين أنه أدى الى استحالة استرداد الثمن برمه المقدّر ابتداء للبضاعة المصدرة ، اذ أنه فى الحالة الأولى يمكن للمصدر أن يتحمل تضحية ما من كسبه الخاص

-
- (١) نقض ١٩٤٩/٥/٣١ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٩٢١ ص ٩٠٢ .
(٢) محكمة الاسكندرية المستعجلة فى اللجنة رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ ومحاكمة أمن الدولة الجزئية بالاسكندرية فى ١٩٥٩/٦/٢٧ فى القضيتين رقم ٢٢٦ ، ٢٢٨ لسنة ١٩٥٧ .
(٣) محكمة أمن الدولة الجزئية بالاسكندرية فى ١٩٥٩/٦/١٣ فى القضية رقم ١٠١٢ لسنة ١٩٥٨ جنح اللبان .
(٤) محكمة أمن الدولة الجزئية بالاسكندرية فى ١٩٦٠/١/٧ فى القضية رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٩ جنح المنتزه .

وينفذ التزامه باستيراد البضاعة المقابلة ، أما في الحالة الثانية فلا سبيل الى تنفيذ هذا الالتزام بحال . بل ان كل ما يطالبه به القانون هو أن يسترد بالكامل الثمن الفعلي الذي باع به في الخارج البضاعة المصدرة ، وهذه مسألة موضوعية .

العقوبة

تخضع عقوبة هذه الجريمة لحكم المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، وقد بينا حكمها آنفا فيرجع اليه (١) .

(١) راجع ما سبق في ص ٥١٥ .

الفصل الثالث

في استيراد أو تصدير الأوراق المالية والقيم المنقولة وما في حكمها

تنص المادة السابعة من قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي على أنه « يكون استيراد الأوراق المالية وتصديرها والتعامل فيها الذي يرتب التزاما بالعملة الأجنبية ، والتحويلات الخاصة ببيع أو شراء الأوراق المالية المصرية أو الأجنبية عن طريق المصارف المعتمدة والجهات الأخرى التي يحددها الوزير المختص » .

وتنص المادة العاشرة منه على أنه « يخضع تصدير واستيراد سبائك المعادن الثمينة والمسكوكات والمصنوعات منها والأحجار الكريمة في أية صورة من صورها أو من أى نوع كانت للنظم والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص » .

أركان الجريمة

ومفاد هذين النصين أنه يلزم لتحقيق إحدى الجرائم الميينة بهذا توافر أركان ثلاثة :

الأول : أن يكون محلها أوراق مالية مصرية أو أجنبية .
الثاني : أن يقع عليها فعل من أفعال الاستيراد من الخارج أو التصدير إليه .

الثالث : توافر ركن العمد لدى الجاني .

وسنعالج كل ركن منها في مبحث على حدة .

المبحث الأول

محل افعال استيراد او تصدير الأوراق المالية

والقيم المنقولة وما في حكمها

أفعال المادتين السابعة والعاشرة من قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي مشتركة ، وان كان محلها مختلفا ، اذ تتحدث المادة السابعة عن استيراد وتصدير الأوراق المالية ، حين تتحدث المادة العاشرة عن تصدير واستيراد السبائك والمسكوكات وما في حكمها ، وذلك على التفصيل الآتى :

أولا : الأوراق المالية ، أى كافة أصناف الأسهم والسندات سواء أكانت مصرية أم أجنبية ، بما في ذلك كوبوناتها ، وكذلك جميع القيم المنقولة ، والراجح أنه يرجع في تعريفها الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وغيرها . والمستفاد من القسم الأول من الباب الأول منه أن القيم المنقولة تشمل الأسهم على اختلاف أنواعها ، وحصص التأسيس وحصص الشركاء الموصين في شركات التوصية ، والسندات على اختلاف أنواعها ، وأذونات الخزنة التى تصدرها الحكومة أو مجالس المحافظات أو المجالس المحلية .

ولا تعد من القيم المنقولة بحسب الراجح السندات الاذنية ، وكذلك الكمبيالات ، وان كانت هذه وتلك تدخل في معنى القيم المالية التى كان يعاقب القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ على تهريبها (١) . وقد ذهبت الى ذلك محكمة النقض ، التى فرقت بين القيم المنقولة جاعلة اياها تشمل ما سلف يانه ، وبين القيم المالية التى يدخل في مدلولها رؤوس الأموال المنقولة بما يندرج تحتها من قيم منقولة ، ومن ديون وما يماثلها

(١) راجع أيضا مصطفى كيرة . المرجع السابق ص ١١٧ وفكرى عبد الحميد فى « جرائم تهريب الأموال » ص ٢١ ، ٢٢ وعادل حافظ غانم : المرجع السابق ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

من سندات اذنية أو كمبيالات ، أو غير ذلك من الأوراق ذات القيمة المالية القابلة للتحويل في مصر أو الخارج (١) .

ثانياً: أما المادة العاشرة فتتحدث عن تصدير واستيراد سبائك المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة والأبلاطين ... والمسكوكات منها كالعملة الذهبية المصرية والأجنبية أيا كانت جنسيتها أو قيمتها ، والمصنوعات منها مثل كافة أنواع الحلى والمشغولات ، والأحجار الكريمة في أية صورة من صورها أو من أى نوع كانت مثل الماس والياقوت والزمرد والزبرجد والفيروز ...

المبحث الثاني

الأفعال المادية

تحظر المادة الثانية من قانون مراقبة النقد استيراد أو تصدير الأشياء التي بينها آفا ، وذلك على البيان الآتى :

أولاً : الاستيراد

الاستيراد مقتضاه ادخال الأوراق المالية والقيم المنقولة والسبائك الثمينة والأحجار الكريمة وما إليها الى حدود الجمهورية ، اما عينا باخفاؤها في الملابس أو الأمتعة مع عدم تقديم اقرار عنها ، واما عن طريق التحويل من الخارج الى مصر ، أو المقاصة المحظورة على النحو الذي تكلمنا عنه في الفصل السابق (٢) .

ويراعى أن المادة ١٤ من قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي تسوى في العقاب بالنسبة لجميع الجرائم المبينة به بين الأفعال التامة وبين

(١) نقض ١٩٥٤/٣/٢ احكام النقض من ٣ رقم ١٢٢ ص ٣٩٧ .

(٢) راجع ما سبق ص ٤٩٩ .

مجرد الشروع • ولذا قضى بأنه يعد شروعا محظورا في استيراد أوراق نقد أو أشياء مما سلف يئاته ما يلي :-

- ضبط شخص قادم من الخارج كتب في اقراره الجمركى انه يحمل مبلغا معيناً اذا أسفر تفتيش احدى حقائبه عن ضبط مبلغ يتجاوز مائة (١) •

- ضبط شخصين بمطار القاهرة وبتفتيشهما عثر مع أحدهما على مبلغ يخفيه في حذائه وحقيبتيه ، حين ضبط الثانى وهو يحاول تسليم مبلغ من النقود الى أحد المستقبلين (٢) •

- ضبط شخص قادم في طائرة أثبت في اقراره مبالغ معينة من النقدين المصرى والأجنبى ، ثم تبين من تفتيش حقائبه وجود مبالغ تتجاوزها من النقدين مائة (٣) •

وينبغى على أية حال أن تثبت المحكمة مما اذا كانت أوراق النقد المضبوطة مع المتهم هى في الواقع مستوردة من الخارج أم لا • فاذا لم يكن حكم الادانة يبحث ذلك كان قاصرا عن بيان توافر ركن من أركان الجريمة (٤) ، خصوصا اذا دفع المتهم بأنها غير مستوردة ، وكانت ظواهر الحال في جانبه •

وامتناء من حظر استيراد الأشياء السالف ذكرها نصت المادة ٧٤ من اللائحة التنفيذية للقانون الآنف ذكره على أنه « يجوز السماح باستيراد سبائك المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لأغراض الصناعة أو السوق المحلية ، وذلك في اطار النظم والقواعد المقررة للاستيراد من الخارج » •

(١) محكمة القاهرة العسكرية في ١٠/١/١٩٥٥ القضية رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ مصر الجديدة •

(٢) محكمة القاهرة العسكرية في ٧/١٠/١٩٥٥ القضية رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٥ •

(٣) محكمة القاهرة العسكرية في ٦/٣/١٩٥٧ القضية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٧ مصر الجديدة •

(٤) نقض ١٩٥٣/٥/٥ احكام النقض س ٤ رقم ٢٨٠ ص ٢٧١ •

كما نصت المادة ٧٥ منها على أنه « يجوز للقادمين للبلاد الدخول بالمصرفات الخاصة باستعمالهم الشخصي بالإضافة الى عملات ذهبية في حدود ٢٠٠ جنيه مصرى مع مراعاة القواعد التى تضعها مصلحة الجمارك » .

ثانيا : التصدير

التصدير مقتضاه اخراج الأوراق المالية والقيم الآنف يانها من حدود الدولة الى الخارج ، اما عينا باخفائها فى الملابس أو الأمتعة ، واما عن طريق التحويل الى الخارج أو المقاصة المحظورة . وقد سون الشارع هنا أيضا بين الفعل التام وبين الشروع فيه .

وقد تناول التشريع القائم هذه الموضوعات فى المادة السابعة منه . وتنص على أنه « يكون استيراد الأوراق المالية وتصديرها والتعامل فيها الذى يرتب حقا أو التزاما بالعملة الأجنبية ، والتحويلات الخاصة ببيع أو شراء الأوراق المالية المصرية أو الأجنبية عن طريق المصارف والجهات الأخرى التى يحددها الوزير المختص » ورددت نفس هذا النص المادة ١٠٦ من اللائحة التنفيذية .

ثم أضافت المادة ١٠٧ أن « للمصارف المعتمدة تحويل حصيلة الأوراق المالية المصرية أو للأجنبية المصدر مقابلها بالنقد الأجنبى فى نطاق المبالغ التى يعق الاحتفاظ بها » وصرحت المادة ١٠٨ من اللائحة بنفس هذا الحق لسامرة الأوراق المالية المقيدين بيورصتى القاهرة والاسكندرية « على أن يكون استيراد وتصدير الأوراق المالية والتحويلات الخاصة ببيع أو شراء هذه الأوراق عن طريق المصارف المعتمدة » .

وأجازت المادة ١٠٩ من نفس اللائحة للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية لتحويل قيمة كويونات أو فوائد الأوراق المصرية المملوكة للأجانب مقيمين بالخارج .

وكذلك أجازت المادة ٧٦ منها السماح بتصدير المشغولات الذهبية والفضية على أساس سداد القيمة وفقا لتقدير الجهة المختصة بالعملة الحرة . كما أجازت المادة ٧٧ للمصريين المسافرين للخارج أن يصطحبوا معهم عند سفرهم مشغولات ذهبية وفضية لاستعمالهم الشخصي في حدود خمسة آلاف جنيه بشرط تقديم ضمان مالى صادر من أحد المصارف المعتمدة بنفس قيمة المشغولات المصدرة لضمان اعادتها خلال سنة من تاريخ اخراجها ، ويجوز مد هذه المدة لسنوات تالية بحيث لا تتجاوز المدة الكلية ٤ سنوات .

المبحث الثالث

وكن العمدة

أفعال الاستيراد والتصدير التى تقع بالمخالفة لأحكام المادتين ٧ ، ١٠ من قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى عمدية بطبيعتها ، فيلزم أن يثبت انصراف ارادة الجانى الى ارتكاب الجريمة علما بعناضرها القانونية ، ولا يلزم فيها توافر أى قصد خاص (١) .

واستظهار نية الاستيراد أو التصدير أمر ميسور اذا وقعت الجريمة تامة . اذ أن الأصل فيمن يجتاز الحدود دخولا أو خروجاً أنه يعلم مقدار المبالغ التى فى حيازته من النقد المصرى أو الأجنبى . فاذا دفع بأنه يجهلها كان عليه وحده عبء الاثبات ، خصوصا وأن عليه أن يثبت مما يحمل فى متاعه قبل التوقيع على اقراره الجمركى .

وعند توافر الشروع فى صورة الجريمة الخائبة ، كما اذا ضبط الجانى بعد تحرير اقراره الجمركى وهو يحمل أكثر من المبالغ التى يئنها به ، فإن الأمر لا يختلف عما تقدم شيئا . أما عند الشروع فى صورة الجريمة الموقوفة ، كما اذا ضبط قبل تحرير اقراره الجمركى ، فإن استظهار نية الاستيراد أو التصدير يصبح من الدقة بمكان كبير ، وكذلك

(١) راجع نقض ١٩٥٣/١٢/١ أحكام النقض س ٥ رقم ٤٦ ص ١٢٩ .

الحال من باب أولى عند مجرد المحاولة .

لذا قضى بأن مجرد دخول شخص الى الدائرة الجبركية يحمل تقودا تزيد على العشرين جنيها لا يكفي للادانة بجريمة الشروع في تصدير أوراق النقد المصرى ، ما دام المحكم لم يمنَ بتحقيق دفاع المتهم من أنه تاجر دخل الى الجمرک في الصباح ، ومعه نقود لشراء صفقة حديد من مصلحة المساحة معدة للبيع داخل الجمرک ، ولما لم يشتري شيئا عاد بنقوده ، فإن الحكم يكون قاصرا عن بيان توافر نية التصدير (١) .

هذا بالنسبة للتصدير أو الاستيراد عينا . ولا ينبغي أن يختلف الأمر عن ذلك شيئا اذا كان أيهما قد وقع عن طريق التحويل أو المقاصة المحظورة ، فلا بد دائما من استظهار ركن العمد ، واستظهاره سهل عملا كلما قطع الجاني شوطا أبعد في عملية التهريب . وعلى العكس من ذلك قد تدق مشقة الاثبات كلما كان العمل لا يزال قريبا من الشروع في صورة الجريمة الموقوفة . والأمر رهن في النهاية بواقعة الدعوى ويخضع لسلطان محكمة الموضوع متى كان استنتاجها في شأنه سائغا سليما . ولنا عودة الى موضوع الشروع في هذه الجرائم في الفصل الأخير .

العقوبة

ورد النص على عقاب أفعال استيراد أو تصدير الأوراق المالية المصرية أو الأجنبية التي تقع بالمخالفة لأحكام المادة السابعة ، وكذلك نفس الأفعال اذا وقعت على سبائك ثمينة ومسكوكات بالمخالفة لأحكام المادة العاشرة ضمن كل الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام تشريع النقد القائم في المادة ١٤ منه ، وقد بينا حكمها فيما سبق (٢) .

(١) نقض ١٩٥٣/٥/٥ أحكام النقض س ٤ رقم ٣١٥ ص ٨٦٩ .

(٢) راجع ما سبق ص ٥١٥ .

البفصل الرابع

فى الامتاع عن عرض القء الأءبى على ءهة الاختصاص

بعء أن أءازت الماءة الثالثة من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ فى فقرتها الأولى للوزىر المءخص أن ىرخص بءءبىب كل أو ءزاء مما ىتحقق للمصدىرن المشار الىهم فى الماءة الثانية من نقد أءبى من عملىاء التصدىر السلمى والسىاءة واستءءامه طبءا لما سبىق أن ىبناه فى الفصل الثانى أوءبىت الفقرة الثالثة من هءة الماءة الثالثة « أن ىعرض على البنء المركبى المصرى والمصارف المعتمءة النقد الأءبى الذى لم ىءبب طبءا لءكم الفقرة الأولى ، أو ءءبب ورءب صاءب الشأن فى بىعه ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التى ىصدر بها قرار من الوزىر المءخص • وىءضمن هءا القرار ءءببء استءءاءاء ءصبىلة هءا النقد بعء بىعه ، وذلك فى إطار موازنة النقد الأءبى » •

كما أءازت الماءة السادسة « للمصارف المعتمءة القىام بأىة عملىة من عملىاء النقد الأءبى بما فى ذلك قبول الوءائع والءعامل والءءوىل للءاءل والءارء والءشغىل والءغطفىة فىما ءءوزه من أرصءة بالنقد الأءبى وذلك مع مراعاة ءكم المباءىن ٣ و ٤ •

وىءوز للوزىر المءخص أن ىرخص بالءعامل فى النقد الأءبى لءهائ أخرى ءىر المصارف المعتمءة ، وىءبء قرار الوزىر الصاءر فى هءا الشأن قواءا وأءراء هءا الءعامل » •

ارءان ءءرىمة

وفىما ىللى سءالء الرءن الماءى لهءة ءءرىة ثم رءنها المعنوى :

المبحث الأول

السلوك المادى

السلوك المادى فى هذه الجريمة عبارة عن مجرد سلوك سلبى يتحصل فى مجرد الامتناع عن اتخاذ سلوك ايجابى معين يتطلبه القانون .
فهذه جريمة سلبية بلا أدنى ريب ، بكل ما يترتب على ذلك من نتائج ،
بخاصة عدم تصور امكان الشروع فيها . والحكمة من هذا الالتزام
بالعرض هو توفير أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبى للبنك المركزى
والمصارف المعتمدة .

لهذا كله أوجبت المادة الثالثة من تشريع النقد القائم على كل
مصدر سلعة جنب له الوزير المختص كل أو جزء مما تحقق له من
نقد أجنبى من عمليات التصدير السلى والسياحة واستخدام هذا النقد
أن يعرض للبيع على البنك المركزى والمصارف المعتمدة النقد الأجنبى
الذى لم يجب طبقا لحكم المادة ١/٣ أو جنب ورغب صاحب الشأن
فى بيعه ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير
المختص .

وبحسب رأى الأولى بالاتباع لا ينشأ الالتزام بالعرض الا اذا كان
المبلغ المتعين عرضه قابلا للبيع خارج البلد الموجود به ، ومن ثم يتمكن
صاحبه من تسليمه الى أحد المصارف أو تحويله اليه ، كما يتمكن المصرف
من شرائه واستخدامه (١) . فاذا كان هناك مانع قانونى أو فعلى يحول
دون تحويل النقد من الخارج ، فلا التزام بالعرض - فى تقديرنا - لانتفاء
الجدوى منه ، طالما كان العرض لا يؤدى الى امكان حصول وزارة
الاقتصاد على النقد الأجنبى المحجوز هناك (٢) .

(١) ومن هذا رأى مصطفى كيرة فى المرجع السابق ص ١٣٢ .
(٢) وقد حكمت بذلك محكمة القاهرة فى ١٩٥٧/١٢/٤ فى القضية
رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ قصر النيل ، حين قضت نفس المحكمة بعكس ذلك
فى ١٩٥٥/٥/١٨ فى القضية رقم ٥١ لسنة ١٩٥٥ عسكرية الوسكى حيث
لذبت الى أن الالتزام بالعرض مطلق لا يتوقف على قابلية الرصيد الأجنبى
للتصرف فيه أو لتحويله بحسب قوانين الدولة الأجنبية .

٥٣

والعرض للبيع ينبغي أن يكون كتابة الى البنك المركزى والمصارف المعتمدة . ويخضع لهذا الالتزام المصريون والأجانب المقيمون فى مصر اقامة مستديمة ، والمصريون المقيمون فى الخارج اقامة مؤقتة أو مستديمة ، ولا يخضع له الأجانب غير المقيمين بمصر .

وبطبيعة الحال لا يلتزم بهذا العرض الا مصدرى السلع الذبن جنب لهم الوزير المختص كل أو جزء مما تحقق لهم من نقد أجنبى من عمليات التصدير السلى والسياحة . أما من عداهم فليس عليهم أى التزام بالعرض ، أيا كان مصدر النقد الذى فى حيازتهم ، كما أنه ليس عليهم أى التزام بالتحويل أو بالاسترداد .

ولعل فى هذا النطاق بالذات قفز التشريع القائم قفزة كبرى فى سبيل تحقيق الانفتاح الاقتصادى ، وتيسير سبل التعامل بين الأفراد فيما بينهم ، وفيما بينهم وبين المصارف المعتمدة .

وتأكيدا لهذا الاتجاه الهام الجديد نصت المادة ١١ من اللائحة التنفيذية لتشريع النقد القائم على أنه « يقصد الاحتفاظ بالنقد الأجنبى على النحو الوارد بالقانون عدم قيام الزام باسترداده الى البلاد أو عرضه على المصارف المعتمدة أو بيعه لها .

وينصرف الاحتفاظ الى النقد الأجنبى بكافة أشكاله ، كما يكون الاحتفاظ خارج البلاد أو داخلها سواء لدى المصارف أو كحاجزة شخصية » .

كما نصت المادة ١٢ من نفس اللائحة على أنه « يحق الاحتفاظ بالنقد الأجنبى من غير عمليات التصدير السلى والسياحة للأشخاص بخلاف الحكومة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والجهات الأخرى التى فى حكمها » .

ونصت المادة ١٣ على أنه « يكون الاحتفاظ لدى المصارف المعتمدة فى شكل مراكز بالنقد الأجنبى أو بالجنيه المصرى قابلة للتحويل » .

وتقضى المادة ١٤ بأنه « يكون الاحتفاظ بمراكز بالنقد الأجنبي قابلة للتحويل من خلال حسابات حرة بالنقد الأجنبي » ويعدّ ذلك تستطرد اللائحة الى بيان كيفية تغذية هذه الحسابات الحرة ، وأسلوب استخدامها في المواد من ١٤ - ١٨ . ثم تنص المادة ١٩ على أنه « لا يجوز التعامل داخليا في النقد الأجنبي المحتفظ به الا عن طريق المصارف المعتمدة والجهات المرخص لها بالتعامل على النحو الوارد بالمواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من هذه اللائحة » .

ولا تقوم هذه الجريمة اذا تبين أن عدم العرض راجع الى عذر قهري أو حائل قانوني ، كوجود نزاع على هذا النقد لم تتم تسويته بعد ، أو كامتناع الملتزم به عن دفعه لصاحب الحق فيه في مواعيده ، بسبب الماطلة أو الاعسار .

المبحث الثاني

دكن العمد

سلوك الامتناع عن عرض الأرصدة الأجنبية بالسعر الرسمي على جهة الاختصاص سلوك عمدي ، فيلزم أن يثبت انصراف ارادة الجاني الى ارتكاب الجريمة علما بعناصرها القانونية ، ولا يلزم هنا توافر أى قصد خاص .

والقصد العام يستلزم في توافره أن يثبت أن الجاني له مبالغ مستحقة بالنقد الأجنبي ، وأنه يعلم باستحقاقها ، فامتنع عمدا عن عرضها كتابة على جهة الاختصاص .

لذا قضى بأنه اذا كان المتهم قد تمسك بأن التهمة الممندة اليه (وهي أنه لم يعرض للبيع على وزارة المالية بسعر الصرف الرسمي ما لديه من حساب موجود بالخارج بالدولارات) لا تقوم الا اذا ثبت أن

له مبالغ مستحقة الوفاء ، وأنه علم باستحقاقها ، وامتنع عن عرضها في المهلة التي حددها القانون ، ولكن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع الجوهرى ، فلم يعرض له ولم يرد عليه ، فهذا الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه (١) .

العقوبة

حددت المادة ١٤ من التشريع القائم عقوبات موحدة لكل مخالفة لأحكامه وكلها عقوبات جنح ، وقد عالجناها فيما سبق (٢) .

(١) نقض ١٩٥٢/٦/١٠ أحكام النقض س ٣ رقم ٢٩٩ ص ١٠٦٦ .
(٢) راجع ما سبق في ص ٥١٥ .

الفصل الخامس

في امتناع المصارف عن تقديم البيانات الخاصة بالنقد الأجنبي

تنص المادة ١٢ من تشريع النقد الحالي على أنه « على المصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها في التعامل في النقد الأجنبي أن تقدم لوزارة المالية والبنك المركزي المصري بيانا عما تبشره من عمليات النقد الأجنبي وفقا للنظم والقواعد التي يضعها البنك المركزي » .

وهذه المصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها في التعامل في النقد الأجنبي سبق بيانها . وقد وضعتها المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ من اللائحة التنفيذية للقانون . وكلها ملزمة قانونا بأن توافي البنك المركزي بالبيانات الكافية عما تبشره من عمليات النقد الأجنبي ، لأنه طبقا للمادة العاشرة من هذه اللائحة « يقوم البنك المركزي المصري بمراقبة تنفيذ عمليات النقد الأجنبي التي تقوم بها المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي وذلك وفقا لأحكام هذه اللائحة » . وهذا النص في اللائحة يتضمن ترديدا لنص المادة ٢٠/٢ من نفس تشريع النقد رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ .

ولا ريب أن هذا الالتزام مرتبط بدوره بما نصت عليه المادة الثامنة من نفس اللائحة من أنه « يفتح حساب لدى البنك المركزي المصري باسم الوزارة » حساب الأرباح الناتجة عن عمليات النقد الخارجية » ويقيم في هذا الحساب ما يخص الحكومة من عمولات وتكاليف متصلة بالعمليات الخارجية » .

والحكمة من هذا الالتزام على المصارف المرخص لها في مزاولته

عمليات النقد الأجنبي هي رغبة الشارع في أن يتعرف على مقدار رصيد النقد الأجنبي ، أو المقوم بالعملة الأجنبية لدى هذه المصارف . وذلك لرسم السياسة المناسبة لعمليات التصدير والاستيراد ، وتعرف مركز الميزان الحسابي للدولة ، فضلا عن الرقابة على المصارف التي تزاول عمليات النقد الأجنبي لضمان تقيدها في كافة تصرفاتها بأوامر القانون ونواحيه .

أركان الجريمة

ومفاد هذا النص أنه يلزم لتحقيق الجريمة المبنية به توافر ثلاثة أركان وهي : -

الأول : صدور فعل امتناع عن تقديم بيانات معينة .
والثاني : أن يصدر هذا الفعل عن مصرف مرخص له بمزاولة عمليات النقد الأجنبي .

والثالث : توافر العمد لدى المسئول عن تقديم هذه البيانات .
وذلك على البيان الآتي :

أولا : فعل الامتناع عن تقديم بيانات معينة

الركن المادي في هذه الجريمة هو نشاط سلبي ، أو بالأدق هو حالة سلبية مستمرة ، تحصل في امتناع المصرف عن تقديم البيانات المطلوبة منه ، بالشروط والأوضاع وفي المواعيد التي تحدد بقرار من الوزير المختص .

وهذه البيانات تتضمن ما اشتراه المصرف أو ما باعه من العملات الأجنبية والتحويلات التي أجراها طبقا للمواد من ١ - ٣ من قانون النقد الجديد . وكذلك التحويلات الخاصة بالحكومة أو وفقا للقواعد التي تضعها لذلك لجنة النقد الأجنبي التي نظمت تشكيلها واختصاصاتها المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بالقرار ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ .

ثانيا : صدور هذا الامتناع عن مصرف مرخص له بعمليات النقد .
رخصت اللائحة التنفيذية لعدد معين من المصارف الوطنية والأجنبية

بمزاولة هذه العمليات • ورخص لبعض شركات السياحة بالتعامل في النقد الأجنبي وشيكات السياحة في حدود ما تستلزمه الأغراض السياحية (١) •
وغنى عن البيان أن الامتناع عن تقديم البيانات المطلوبة يعادل تقديم بيانات غير صحيحة عمدا • ويراعى ما نصت عليه المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية لقانون التعامل بالنقد الأجنبي من أنه « يكون للمعاملين بالادارة العامة للنقد ، الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص ، صفة مأموري الضبط القضائي فيما يختص بتنفيذ أحكام القانون • وعلى الأشخاص المرخص لهم بالتعامل موافاة الادارة المذكورة بأية بيانات تطلبها في هذا الشأن » •

ولمأموري الضبط القضائي المعينين طبقا لهذه المادة صفة الاطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والاستمارات والمستندات اللازمة ولو تعلقت بها أسرار عملاء المصرف ، أو الهيئة ، أو الجهة المصرح لها بالتعامل في النقد الأجنبي ، ولكن يقيد القانون هؤلاء الموظفين كلهم بمكتمان سر المهنة عملا بالمادة ٣١٠ من قانون العقوبات (٢) •

ثالثا : ركن العمد في هذه الجريمة

هذه الجريمة عمدية ، فيلزم فيها أن تتجه ارادة المسئول عن تقديم البيانات المطلوبة من المصرف الى ارتكابها علما بعناصرها القانونية ، ولا يلزم لها قصد خاص ، وفي نفس الوقت لا يكفي الخطأ غير المتعمد في البيانات المطلوبة ، وتقدير توافر العمد مسألة موضوعية •

(١) راجع ما سبق في ص ٤٩٤ - ٤٩٥ •

(٢) راجع فيها مؤلفنا في « جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال »
طبعة سابعة سنة ١٩٧٨ ص ٢٩٣ - ٢٩٥ •

الفصل السادس

في بعض القواعد المشتركة

بين جرائم النقد

تخضع جرائم النقد المختلفة لقواعد عامة مشتركة ، بعضها يحكم موضوع الدعاوى المتعلقة بها ، لتعلقه بقانون العقوبات ، وبعضها الآخر يحكم اجراءات هذه الدعاوى والادعاء بها . لذا ينبغي أن نعرض لهذين النوعين من القواعد تباعا ، مخصصين لكل نوع منهما مبحثا على حدة .

المبحث الأول

القواعد العقابية الخاصة بجرائم النقد

تخضع جرائم النقد لقواعد عقابية خاصة بها نص عليها تشريع التعامل بالنقد الأجنبي :

— فالمادة ١٤ منه تسوى في عقاب الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه بين الفعل التام وبين الشروع .

— والمادة ١٥ منه توجب الحكم بعقوبة عن كل جريمة ، اذا ارتكب شخص واحد جرائم متعددة قبل أن يحاكم على أية واحدة منها .

— والمادة ١٦ منه تعتبر أن المسئول عن الجريمة ، في حالة صدورها عن شخص اعتباري أو إحدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفي ذلك الشخص أو الجهة أو الوحدة مع مسئوليته التضامنية معه عن العقوبات المالية التي يحكم بها .

وكل مادة تقتضى وقعة كافية عندها في مطلب على حدة ، كما يلزم أن نبين في مطلب رابع وأخير طبيعة جرائم النقد بوجه عام من ناحية كونها وقتية أم مستمرة .

المطلب الأول

الفعل التام والشروع

أولا : الفعل التام

نصت المادة ١٤ من قانون التعامل بالنقد الأجنبي القائم ، على عقوبات موحدة للفعل التام والشروع فيه . والفعل التام لا يثير صعوبة جدية ، إذ أن مقتضاه أن يكون الجاني قد استنفذ نشاطه الاجرامى فى الواقعة ، ووصل الى تحقيق غايته منه فعلا بتمام تنفيذ الركن المادى للمكون للجريمة ، وذلك : -

- بأن تعامل فى النقد الأجنبي أو حوله بالفعل من مصر أو إليها ، أو غير ذلك من الأفعال ، بغير الشروط والأوضاع التى حددها الوزير المختص إذا كانت الجريمة المسندة اليه تخضع لنص المادة الأولى من تشريع رقابة النقد .

- وبأن قام بالفعل باستيراد أو بتصدير النقد المصرى أو الأجنبي ، أو الأوراق المالية أو القيم المنقولة ، إذا كانت الجريمة المسندة اليه تخضع لنص المادة السابعة من هذا التشريع .

- وبأن امتنع عن أن يعرض للبيع على جهة الاختصاص أى رصيد مصرفى من العملة الأجنبية فى ملكه أو فى حيازته ، أو أى دخل مقوم بعملة أجنبية ، إذا كانت الجريمة المسندة اليه تخضع لنص المادة ٣/٣ .

ثانيا : الشروع

والشروع فى هذه الجرائم يخضع فى تعريفه وضوابطه للقاعدة العامة فيه التى وضعتها المادة ٤٥ من قانون العقوبات ، من ناحية أنه يمثل البدء فى تنفيذ فعل بقصد ارتكاب الجحة المعاقب عليها ، إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها .

والشروع صورتان معروفتان : صورة الجريمة الموقوفة *délit tenté* وصورة الجريمة الخائبة *délit manqué* . فالأولى تقتضى أن يكون نشاط (٣٥ م - قانون العقوبات التكملى)

الجاني قد أوقف قبل أن يستنفد تماما كل وسائله وسلوكه ، كضبطه وهو يخفى أوراق النقد الأجنبي في أمثته أو في ملابسه عند دخوله الميناء للسفر الى الخارج اذا ثبت توافر نية تهريبها لديه . والثانية تقتضى أن يكون الجاني قد استنفد كل نشاطه الاجرامى ، ولم يصل مع ذلك الى تحقيق هدفه منه . كضبطه وهو يخفى أوراق النقد الأجنبي في أمثته أو في ملابسه عند تفتيشها بعد وصوله بالفعل من الخارج مع عدم ادراجها في اقراره الجرمى .

ومن المعروف أيضا أن القانون المصرى يأخذ في الشروع بوجه عام بالمذهب الشخصى دون المادى . والحاجة الى أهمها تظهر بطبيعة الحال بالنسبة لصورة الجريمة الموقوفة دون الخاتبة . ومقتضى المذهب الشخصى أنه يعد شروعا في الجريمة كل فعل مادى يكون الجاني قد كشف به عن تصميمه النهائى على سلوك سبيل الجريمة ، بحيث يصبح عدوله عنها أمرا غير محتمل ، ويشترط أن يؤدى هذا الفعل حالا ومباشرة الى تحقيق هدفه منها ، في تقديره هو بالأقل ، فلا يلزم أن يكون الجاني قد بدأ في تنفيذ الفعل المادى المكون للجريمة ، على نحو ما يريد المذهب المادى في الشروع .

عن الفاء تجريم « المحاولة »

ولحسن الحظ قد خلا التشريع القائم عن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي من تجريم محاولة ارتكاب الجريمة ، فاقترنت المادة ١٤ منه على عقاب الجريمة التامة أو الشروع فيها على النحو الذى بيناه آفا ، أما في التشريع السابق فقد كانت محاولة ارتكاب الجريمة خاضعة للعقاب بوصفها شروعا فيها .

وقد ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ عن تبرير تجريم المحاولة - الى جانب الشروع في جرائم المواد الثلاث الأولى من قانون رقابة النقد القديم - أن هذا التعديل « يرمى الى النص على معاقبة الشروع أو محاولة ذلك ، نظرا لما أسفر عنه العمل خلال الفترة التى تلت صدور ذلك القانون من صعوبة التفرقة بين حالات الجريمة

التامة ، وبين الشروع فيها ، أو محاولة ارتكابها مما أدى الى افلات عدد كبير ممن يشرعون أو يطولون مخالفة أحكام هذا القانون من العقوبات المنصوص عليها فيه » .

وقد ذهب رأى - فى بعض قضايا محاولة التهريب - الى القول بأن الشارع قد استعمل كلمة المحاولة فى المادة التاسعة هذه من تشريع رقابة النقد ، باعتبارها مرادفة للشروع ، اذ أن القانون لا يعرف ثلاث درجات من الاجرام . ثم ان المذكرة الايضاحية الآتية الذكر تتحدث عن حالتين - فحسب - تمثل أولاهما الجريمة التامة ، وتمثل ثانيتهما الشروع أو المحاولة باعتبارهما يتضمنان معا أمرا واحدا لا أمرين مختلفين . فحرف العطف « أو » وارد فيها - بحسب هذا الرأى - محل حرف العطف « أى » .

الا هذا الرأى كان مردودا عليه بحجتين :

الأولى : هى أن الأعمال التحضيرية للقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ تشير الى انصراف نية واضعه الى التوسع فى العقاب بما يتجاوز النطاق التقليدى للشروع . خصوصا مذكرة قسم التشريع مجتمعا بمجلس الدولة فى ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ وفيها اعتراض منه على عقاب مجرد المحاولة ، ولكن هذا الاعتراض لم يجد نفعاً ازاء اصرار لجنة الشؤون المالية بمجلس الشيوخ على بقاء النص على حاله ، وهو نفس النص الذى أقره البرلمان فيما بعد ، وصدر به التشريع .

والثانية : هى أن الشارع أكد من جديد اتجاهه هذا المتوسع فى العقاب بتشريع لاحق هو القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ الذى نص فى مادته الرابعة على عقاب كل من خالف أحكامه ، أو شرع فى مخالفتها ، أو من حاول ذلك .

وهذا التعبير كان لا ينصرف ابتداء الى مرحلة التفكير فى الجريمة ، بل ولا الى التصميم النهائى على ارتكابها ، اذا كان الجانى لم يفصح عنه بأفعال ايجابية مادية ، كما كان لا ينصرف الى مجرد الاتفاق على ارتكابها بين

جناة متعددين ، اذا لم تلحقه خطوة ايجابية تالية ، بفعل مادي ينبغي أن ينبىء بذاته عن سلوك سبيل الجريمة بالفعل .

انما كان ينصرف هذا التعبير الى كل فعل مادي ، أو الى كل مجموعة من أفعال مادية ايجابية تقطع بسلوك الجاني سبيل الجريمة متى كانت تؤدى اليها ، ولو بطريق غير حال ولا مباشر . فينصرف بالتالى الى الأفعال التى كان يصح عد بعضها مجرد أفعال تحضيرية ، حتى بحسب المذهب الشخصى فى الشروع ، متى كانت هذه الأفعال المادية الايجابية كافية فى استظهار توافر التصميم النهائى لدى الجاني على سلوك سبيله الاجرامى ، ولا تقبل تأويلا غير هذا .

وينبغى فى هذه الأفعال الايجابية التى تتجاوز مجرد التحضير وتسبق الشروع أن تكفى أيضا لتعيين الجريمة التى كان الجاني يزعم ارتكابها على وجه التحديد من بين جرائم المواد من الأولى الى الثالثة من تشريع الرقابة على النقد القديم . فاذا كانت هذه الأفعال غامضة فى تحديد مراد المتهم منها ، وتقبل أكثر من تأويل *équivoques* تعذر القول بأنها تمثل « المحاولة » التى تتحقق فيها حكمة التجريم والعقاب .

وقد عرضت محكمة النقض لموضوع تحديد مراد الشارع من تعبير « المحاولة » ، وهو وارد أيضا فى عقاب جرائم المادتين ٣٠٢ من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص بأحكام التهريب الجمركى ، فذهبت الى أنه يشترط فى محاولة التهريب الجمركى أن تتوافر نية التهريب من مجرد أفعال المحاولة ، فقضت بتوافر محاولة تهريب جنهات ذهبية الى الخارج عندما ضبط المتهم بعد اجتيازه الدائرة الجمركية مخفيا اياها فى جيوبه مع انتهازه فرصة اشغال رجال الجمرى بتفتيش شخص آخر ، فدخل خلصة دون أن يقدم نفسه ويكشف لهم عما يحمله (١) .

كما قضت بأنه يعتبر مرتكبا لجريمة محاولة التهريب الجمركى شخص

(١) نقض مدنى فى ١١/١٢/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ رقم ٩٤

كان يقود سيارة محملة بالحديد قصد الخروج به من الدائرة الجمركية دون أداء الرسوم المستحقة ، فلما منع من الخروج بالسيارة من باب معين اتجه في طريقه للخروج من باب آخر . فلاحق به رجال حرس الجمرک وأمسكوا به (١) . ولا شك أن الفعل المسند الى المتهم في هذه الجريمة الأخيرة يكون أيضا شروعا معاقبا عليه في صورة جريمة موقوفة . وفي نفس هذا النطاق قضت محكمة النقض أيضا بأن التهريب اما أن يقع فعلا بتمام اخراج السلعة من اقليم الجمهورية أو ادخالها فيه ، أو حكما اذا صاحب جلبها أو اخراجها أفعال نص عليها الشارع اعتبارا بأن من شأنها أن تجعل تهريبها قريب الوقوع في الأغلب الأعم ، فأجرى عليها حكم الجريمة التامة ، ومنها اخفاء البضائع عند اجتيازها الدائرة الجمركية ولو لم يتم تهريب ما أراد (٢) .

وفي خصوص جرائم تهريب النقد ذهبت محكمة النقض - في ظل القانون الملغى الذي كان يجرم مجرد المحاولة بوصفها شروعا - الى تعريف المحاولة بأنها تتضمن الأعمال التي يقصد بها التهريب ، وان لم تصل الى البدء في التنفيذ (٣) .

وفي الجملة فان ضوابط المحاولة في جرائم تهريب النقد عينا كانت لا تختلف عن ضوابطها في جرائم التهريب الجمركي لاتحاد طبيعة عدد من صور الفعل المأدى في الحالين .

وعلى أية حال فان ما عمد اليه قانون التعامل بالنقد الأجنبي الحالي من اخراج « المحاولة » من نطاق التجريم كان تصرفا موقفا ، لأن غموض حدود التجريم واتساع نطاقها ليس من المصلحة العامة في شيء . ولأن تنظيم الحياة الاقتصادية بوجه عام لا يمكن أن يتحقق بالغلو في التجريم أو في العقاب ، وهذه الآن من المسلمات في نطاق السياسة الجنائية بوجه عام .

-
- (١) نقض ١٩٥٩/١٢/٢١ أحكام النقض س ١٠ رقم ٢١٢ ص ١٠٢٩ .
(٢) نقض ١٩٧٥/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ رقم ١٤١ ص ٦٣٠ .
(٣) نقض ١٩٧١/٣/١٤ أحكام النقض س ٢٢ رقم ٥٨ ص ٢٣٩ .

واهذار هذه الحقيقة جسراً الى الكثير من المتابع ، وخلق أسبابا كثيرة لفشل التشريع في تحقيق أهدافه المرجوة ، حين نجح في وضع عقبات كأداء في وجه ازدهار المعاملات ، وتوطيد عناصر الثقة التي لا غنى عنها لازدهار الحياة اقتصاديا وسياسيا ، وهذا هو ما ينبغي أن يكون الهدف الأسمى لواضع أى تشريع يراد له النجاح .

المطلب الثاني

تعدد العقوبات بقدر عدد الجرائم

كانت المادة ١٢ من تشريع الرقابة على النقد الملغى تنص على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٣٦ من قانون العقوبات يحكم بعقوبة عن كل جريمة اذا ارتكب شخص واحد جرائم متعددة قبل أن يحاكم على واحدة منها » . وقد رددت نفس هذا النص المادة ١٥ من التشريع القائم . وتشير هذه المادة الى التعدد المادى دون المعنوى ، أى الى حالة صدور جرائم متعددة من الجانى قبل أن يحاكم على أية واحدة منها ، فعندئذ توقع عليه عقوبة مستقلة عن كل جريمة . وذلك مثلا اذا ثبت أنه ارتكب عدة عمليات تهريب فقد أجنبى من مصر أو اليها ، ولو كان بين هذه العمليات وحدة في الغرض مع الارتباط الذى لا يقبل التجزئة . فلاتطبق عندئذ المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات . والتي تقضى بأنه « اذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ، وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم » .

لكن تنطبق المادة ٣٦ ع ، اذا ارتكب الجانى جرائم تهريب فقد متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها ، فتتعدد العقوبات بشرط ألا تزيد مدة الحبس — عند التنفيذ — على ست سنين . كما تنطبق باقى قيود هذه المادة الأخيرة اذا كان بعض الجرائم المسندة الى الجانى عبارة عن أفعال تهريب نقد ، وبعضها الآخر عبارة عن جرائم من طبيعة أخرى ، سواء آكاث هذه الأخيرة من الجنایات أم من الجنح .

أما عند التعدد المعنوي فتتطبق بغير شبهة المادة ١٣٢/ع ونصها
« اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها
أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ، اذ أن الأمر لا يعدو كونه تعدد
أوصاف قانونية ، ذلك حين تتحدث المادة ١٢ من تشريع الرقابة على
النقد عن تعدد الجرائم تعددا حقيقيا ، لا عن تعدد الأوصاف القانونية
لنفس الفعل الواحد »

ومن ذلك مثلا أن يكون الفعل المستند للمتهم مما يوضح وصفه بأنه
تعامل محظور في النقد الأجنبي عن طريق تصدير سلعة الى الخارج
مما يخضع لنص المادة الثانية من التشريع القائم ، وبأنه في نفس الوقت
امتناع عن استرداد قيمة هذه السلعة في مدى ثلاثة أشهر ، مما يخضع
لنص المادة الخامسة منه . فانه ينبغي عندئذ تطبيق المادة الثانية
وحدها ، لأنها تمثل أشد الوصفين اللذين تحتملها نفس الواقعة .

المطلب الثالث

مسئولية الأشخاص الاعتبارية

في جرائم النقد

عن المسؤولية الجنائية

تنص المادة ١٦ من قانون التعامل بالنقد الأجنبي الحالي على أنه
« يكون المسئول عن الجريمة في حالة صدورها عن شخص اعتباري
أو احدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة
من موظفي ذلك الشخص ، أو الجهة أو الوحدة مع مسئوليته التضامنية
معه عن العقوبات المالية التي يحكم بها » .

ذلك حين كانت المادة ١٣ من تشريع الرقابة على النقد الملغى تنص
على أنه « يكون المسئول عن المخالفة في حالة صدورها عن شركة
أو جمعية الشريك المسئول أو المدير أو عضو مجلس الادارة المنتدب ،
أو رئيس مجلس الادارة على حسب الأحوال » .

والقاعدة المقررة في تشريعنا المصري هي عدم امكان مساءلة الشخص
الاعتباري جنائيا ، لأنه لا يملك ارادة مستقلة عن ارادة الأشخاص

الطبيعيين القائمين على شئونه • وفي البلاد التي تقرر مسئولية الأشخاص الاعتبارية توضع النصوص الصريحة في هذا الشأن ، وهي تعين الفاعل المسؤول ، كما تعين العقوبات الواجبة التطبيق على نفس الشخص الاعتباري ، وهي تختلف عن العقوبات العادية وتلتزم مع طبيعة الشخص الاعتباري ، كالغرامة أو الحل أو الوضع تحت اشراف جهة ما بصورة أو بأخرى ، أو تقييد الأهلية فضلا عن جواز المصادرة الى مدى أو الى آخره . لذلك كان نص المادة ١٣ في شأن جرائم النقد معيبا من ناحيتين :

فهو من ناحية كان يحصر المسئولية عن الشخص الاعتباري في فرد معين دون غيره • فاذا كان هذا الفرد قد ساهم بنفسه في جريمة تهريب النقد التي وقعت فان مساءلته ما كانت بحاجة الى نص كهذا ، واذا كان لم يساهم بنفسه فيها فان مساءلته جنائيا تصبح أمرا غير مفهوم ، وغير مستند الى أى أصل من أصول المسئولية الجنائية ، وهي شخصية دائما • ومن ناحية أخرى لم يكن هذا النص يرسم أية عقوبة تتفق مع طبيعة الشخص الاعتباري • واذا قيل أنه كان يقصد امكان توقيع عقوبة الغرامة الواردة في المواد من ٩ الى ١١ من هذا التشريع ، أو المصادرة الواردة في المادة ٩/٣ دون عقوبة الحبس ، فمن أين يجيء هذا التخصيص ، ولماذا لم يشر الى ذلك اشارة صريحة ولا ضمنية ؟

لذا كان هذا النص معطلا ، فلم تقم أى دعوى جنائية على شريك مسئول أو عضو مجلس ادارة منتدب بصفته هذه عن جريمة وقعت من غيره • أما اذا ثبتت مقارفته الفعل الجنائي بنفسه بوصفه فاعلا له أو شريكا فيه ، فقد استقامت مسئوليته الجنائية طبقا للقواعد العامة ، وبغير ما حاجة للاستناد الى المادة ١٣ هذه من تشريع النقد الملغى أو الى غيرها •

ومن ثم قلنا منذ صدور الطبعة السابقة من هذا الكتاب في سنة ١٩٦٨ أنه يحسن تعديلها في ضوء ما فعلت مثلا المادة ٢ من القانون الفرنسى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٥ والتي تجيز رفع الدعوى على الشخص المعنوى ذاته والحكم عليه بالعقوبات المالية وحدها (الغرامة والمصادرة) اذا ما وقعت الجريمة لصالحه من أحد أعضائه المسئولين عنه •

ولا يحول هذا النص بطبيعة الحال دون امكان مساءلة المدير أو عضو مجلس الادارة جنائيا ؛ وكذلك كل من تثبت مسئوليته الشخصية على الجريمة التي وقعت •

ولذا نقرر الآن أن الشارع الجديد قد أحسن صنعا في إلغاء حكم المادة ١٣ من القانون السابق واستبدالها بحكم المادة ١٦ من القانون الحالي التي أوردنا نصها آنفا • ولا ريب أن النص الجديد أقرب الى المبادئ الصحيحة للمسئولية الجنائية من النص القديم ، لأنه يحصر المسئولية الجنائية في مرتكب الجريمة شخصا من موظفي الشخص الاعتباري ، أو من موظفي الجهة الحكومية أو وحدة القطاع العام ، وهذا أمر طبيعي جدا ، وبالتالي لأنه يستبعد مسئولية « الشريك المسئول » أو المدير ، أو عضو مجلس الادارة المنتدب ، أو رئيس مجلس الادارة • وهى مسئولية كانت بلا سند من أصول المساءلة الجنائية ، ولا من الواقع الفعلي •

عن المسئولية المالية

وقد ذهب رأى فى فرنسا الى تغليب الوظيفة النفعية لعقوبتي الغرامة والمصادرة ، وبالتالي الى امكان توقيعهما على الأشخاص الاعتبارية بالنسبة للجرائم المالية وحدها ، كجرائم الضرائب وتهريب النقد استنادا الى أنها جرائم مادية أو بالأدق شكلية formels لا تتطلب لدى الجاني - بالضرورة - توافر الارادة الآثمة فى صورة العمد أو الخطأ ، ومن ثم قد لا تتطلب ارادة خاصة بالشخص الاعتباري مستقلة عن ارادة مديره أو مثله •

كما يستند هذا الرأى الى القول بأن الغرامات ، والمصادرة التي يقضى بها بمقتضى القوانين المالية ، يغلب عليها الطابع العيني دون الشخصى ، اذ أن المقصود بها هو أن تصيب الذمة المالية للجاني ، فلا مانع من أن تصيب الذمة المالية للشخص الاعتباري ، كما يغلب عليها طابع تعويض الخسارة العامة على طابع التقييم والاصلاح ، فلا مانع من أن يقوم بدفع التعويض نفس الشخص الاعتباري ، كما يقوم بدفع أى تعويض

مدنى • وينتهى هذا رأى بالتالى الى امكان توقيع عقوبتى الغرامة والمصادرة على الأشخاص الاعتبارية فى هذا النوع من الجرائم حتى بغير حاجة لنص صريح ، وقد وجد صدق له فى بعض الأحكام هناك (١) •

وهذا رأى يمكن قبوله بالنسبة لعقوبة مصادرة الأموال المهربة ، أو تلك التى شرع الجانى فى تهريبها لحساب الشخص الاعتبارى بحكم مسؤولية الشخص الاعتبارى مدنيا. عن أخطاء تابعيه وموظفيه ، ومع التجاوز عن بعض الفارق فى القياس (٢) •

ولكن بالنسبة لعقوبة الغرامة التى توقع على شخص الجانى لا منخل لهذا القياس ، ولا مفر من القول بأن الجانى الطبيعى ينبغى أن يتحملها فى ذمته المالية الخاصة استنادا الى قاعدة شخصية المسؤولية الجنائية ، لئلا لا يمكن الخروج عنها الا بنص صريح ، وهذا هو الحل الذى أخذت به المادة ١٦ من قانون النقد القائم عندما قررت مبدأ المسؤولية التضامنية بين الشخص الطبيعى مرتكب الجريمة وبين الشخص الاعتبارى التابع له فيما يتعلق بالعقوبات المالية وحدها •

المطلب الرابع

طبيعة جرائم النقد ، وهل هى وقتية ام مستمرة ؟

الأفعال الوقتية

جرائم قانون النقد التى عرضنا لها فى الفصول السابقة بعضها وقتى وبعضها الآخر مستمر ، فنجد من الأفعال الوقتية بغير شبهة ما يلى :

- (١) راجع مثلا نقض فرنسى فى ١٩١٣/٧/٢٧ موسوعة داللو ج ١ رقم ٢٨ ص ١٠٤ و ١٩٢١/٥/٧ داللو ١٩٢١ - ١ - ٨٩ و ١٩٢٦/٧/١٧ داللو الأسبوعى ١٩٢٦ - ٥٦٥ و ١٩٢٧/١٢/١٨ داللو الأسبوعى ١٩٢٧ - ٢٢٥ وهذه الأحكام صدرت بخصوص الجرائم الضريبية .
- (٢) والى هذا رأى يميل جانب من الفقه فى شأن عقوبة زيادة الضريبة فى جرائم الضرائب كما أخذ به بعض القوانين المصرية مثل المادة ٨٥ مكررا (٢) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادتان ٨ ، ١٣ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم دفعة على الأشخاص المعنوية ، وقد فرضت على الأشخاص المعنوية التزامات ضريبية عند الاخلال بأحكام هذا القانون وأخذ به الشارع الفرنسى فى التشريع العام للضرائب (م ١٧٤٤٤) .

- التعامل في أوراق النقد الأجنبي وتحويله من مصر وإليها •
 - التعهد المقوم بعملة أجنبية •
 - المقاصة المنظوية على تحويل أو تسوية بنقد أجنبي •
 - تعامل غير المقيمين في مصر بالنقد الأجنبي •
 - تحويل أو بيع الأوراق المالية المصرية بمعرفة غير المقيمين بمصر •
- وهذه كلها أفعال يمكن أن تدخل في نطاق المادة الأولى من القانون
٩٧ لسنة ١٩٧٦ •

— استيراد أو تصدير النقد المصرى أو الأجنبي والأوراق المالية
والقيم المنقولة حسبما هو مبين بالمواد من السابعة الى العاشرة من نفس
القانون •

فهذه الأفعال كلها وقتية ، وتخضع لأحكام هذا النوع في شأن
القواعد العقابية والاجرائية معا • فتم الجريمة من وقت وقوع ركنها
المادى • ويبدأ تقادمها من ذلك الوقت ، ولو لم تكتشف في حينها •
والحكم الصادر فيها يحوز حجية كاملة على جميع الأفعال الداخلة في
تكوين الجريمة الواحدة ، سواء منها ما اكتشف قبل الحكم أم ما اكتشف
بعده ، والقانون العقابى لا يسرى عليها بأثر رجعى الا اذا كان أصلاح
للمتهم طبقا للقاعدة العامة ، ومع مراعاة أن قانون الرقابة على النقد غير
مؤقت ، فلم يتضمن أى نص يشير الى أنه وضع لفترة محددة ، كما أن
طبيعته لا تقبل القول بالتحديد ، ولذا فهو لا يخضع للاستثناء من قاعدة
رجعية القانون الأصلح للمتهم الواردة في المادة ٥/٤ من قانون العقوبات •

الجرائم المستمرة

الى جانب الأفعال الإيجابية الوقتية السابق يانها تضمن قانون
الرقابة على النقد أفعالا سلبية متعددة منها •

— الامتناع عن استيراد بضائع من الخارج بقدر قيمة العملة
الأجنبية المفرج عنها (م ١ ، ٣ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦) •

— الامتناع عن استرداد قيمة البضاعة المصدرة الى الخارج في الميعاد المحدد (م ٢) .

— الامتناع عن تقديم شهادة الجبرك القيمية بقيمة البضاعة المستوردة (م ٥) .

— الامتناع عن عرض الأرصدة الأجنبية على جهة الاختصاص في الميعاد المحدد (م ٣/٢) .

— امتناع المصارف عن تقديم البيانات الخاصة بالنقد الأجنبي عند طلبها من جهة الاختصاص (م ١٢) .

وقد ذهب رأى الى أن من هذه الجرائم السلبية ما يصح أن يعد وقتيا وليس مستمرا ، ما دام القانون قد حدد ميعادا معينا للفعل الايجابي الذي يتطلبه من المتهم ، فنكل عنه باتخاذ الموقف السلبي موضوع التجريم ، وذلك بالأقل بالنسبة لجريمة الامتناع عن تقديم الشهادة الجبركية بقيمة البضائع المستوردة ، وذلك « لأن الأجل المحدد لتقديمها لا يعطى الجريمة صفة الاستمرار ، هذه الصفة التي يلزم فيها ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخل متابعا متجددا ، وهو ما لا يتحقق في امتناع المتهم عن تقديم الشهادة القيمية . وكذلك الشأن أيضا بالنسبة لجريمة الامتناع عن استرداد قيمة البضاعة المصدرة بالكامل » (١) .

وقد وجد هذا الرأي صدى له في بعض الأحكام ، فذهبت محكمة الاسكندرية العسكرية الى القول بأن جريمة الامتناع عن تقديم الشهادة الجبركية بقيمة البضاعة المستوردة في الأجل المحدد لها تقع في اليوم الذي يحقضي فيه الأجل ، ويبدأ سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية من ذلك اليوم (٢) .

أما بالنسبة للجرائم السلبية التي لم يحدد القانون أجلا معينا للقيام بالفعل الايجابي المطلوب فيها ، فهي تعد وحدها مستمرة بحسب هذا

(١) مصطفى كيرة ص ١١٣ ، ١٥٠ .

(٢) في ١٢/٢٢/١٩٥٥ القضية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ المطارين .

الرأى ، ولذا فإن الامتناع عن عرض الأرصدة المصرفية الأجنبية على جهة الاختصاص يكون جريمة مستمرة (١) . وكذلك امتناع المصارف عن تقديم البيانات التى قد تطلبها منها جهة الاختصاص عما اشترته أو باعته من العملات الأجنبية (٢٠) .

الا أن هذه التفرقة - فى شأن جرائم التعامل بالنقد الأجنبى - بين أفعال حدد لها القانون أجلا معينا ، فتكون وقتية ، وأفعال لم يحدد لها أجلا فتكون مستمرة ، لا تصمد للنقد فيما يبدو لنا . فتحديد أجل معين للقيام بالفعل الإيجابى الذى يتطلبه القانون لا يكفى لأن يسقط عن هذا الفعل صفة الاستمرار ما دام أن مناط التجريم هو فى قيام حالة محظورة تظل قائمة طالما كان الجانى مصرا على الامتناع عن ازالة أسبابها باتخاذ الموقف الإيجابى الذى يطلبه به القانون .

ثم ان التقيد باتخاذ هذا الموقف لا يسقط عن صاحبه بمجرد حلول الميعاد الذى حدده القانون . بل يظل قائما الى أن يزول القيد اما باتخاذ الموقف الإيجابى المطلوب فعلا ، واما باعفائه منه من الجهة التى تملك الاعفاء . فإذا كان القانون قد حدد للجريمة ميعادا تنتهى به حالة الاستمرار فانه بحلول هذا الميعاد يبدأ تقادمها . أما فى جرائم تهريب النقد فانه المواعيد التى حددها قانون الرقابة على النقد لتقديم الشهادة القيمة ، أو لمعرض العملة الأجنبية للبيع على جهة الاختصاص ، أو لتحصيلها ، أو لاستيرادها من الخارج تبدأ بها حالة الاستمرار فى هذه الجرائم التى لا تنشأ أصلا قبل حلول المواعيد التى فرضتها النصوص .

وهذه الجرائم السلبية كلها فى قانون التعامل بالنقد الأجنبى - التى يتناها آتفا - هى فى النهاية أشبه ما تكون من ناحية طبيعتها المستمرة بجريمة الامتناع عن تقديم اقرار الأرباح التجارية فى الميعاد المحدد له . وقد استقر قضاء النقض على القول بأنها مستمرة تتجدد بامتناع الممول

المتواصل عن تنفيذ ما يأمر به القانون (١) • فهي ليست وقتية بطبيعتها ،
لمجرد أن القانون قد حدد ميعادا معيناً لتقديم الاقرار ، اذ أن تحديد ميعاد
معين لتنفيذ ما أوجبه القانون لا يكفي لأن يرفع وحده عن الجريمة حالة
الاستمرار ، التي تنشأ ارادة المتهم أو تدخل في تجديدها ، ما بقي حق
الخزانة في المطالبة قائماً ••• ولا تبدأ مدة سقوطها بالتالي الا من التاريخ
الذي تنتهي فيه حالة الاستمرار (٢) •

وما يصدق في هذا الشأن على جريمة الامتناع عن تقديم اقرار
الغرائب في الميعاد المحدد له يصدق - في نطاق جرائم تهريب النقد - على
حالات الامتناع عن تنفيذ ما أوجبه نص القانون وحدد له ميعادا معيناً ،
لنفس الأسباب التي أشار إليها قضاء النقض • كما يصدق من باب أولى
على الجرائم السلبية التي لم تحدد لها ميعادا •

المبحث الثاني

القواعد الاجرائية الخاصة بجرائم النقد

- القواعد الاجرائية الخاصة بجرائم تهريب النقد على ثلاثة أنواع :-
- فالنوع الأول منها متعلق بمنع رفع الدعوى أو اتخاذ أى اجراء
فيها ، الا بناء على طلب من الوزير المختص ، أو ممن قد ينييه لذلك •
- والثاني متصل بتعيين مأمورى الضبط المختصين بضبط هذه
الجرائم •
- والأخير منها متصل بتحديد الاختصاص بالفصل في دعاوى هذه
الجرائم ، وبطرق الطعن الجائزة فيها •

(١) نقض ١١/٢/١٩٥٢ احكام النقض س ٣ رقم ٢٠٥ ص ٥٤٦
و ١٢/٥/١٩٥٤ س ٥ رقم ٢٠٧ ص ٦١٤ و ١٩٥٥/٦/٥ س ٦ رقم ١٩٩
ص ٦٠٨ و ١٠/٤/١٩٦٢ س ١٣ رقم ٨١ ص ٣٢٥ •
وقارن فوزى أسعد في مجلة التشريع المالى والضريبى عدد ٥٥
ص ٣٠ •

(٢) نقض ٥/٦/١٩٥٦ احكام النقض س ٧ رقم ٢٣٥ ص ٨٤٨ •

وقيد الطلب لرفع الدعوى الجنائية مقصور على جرائم المواد الثلاثة الأولى من تشريع الرقابة على النقد ، أما باقى القواعد الاجرائية التى سنعرض لها فيما بعد فهى عامة على جميع جرائم هذا التشريع .
وسنعرض لكل نوع منها فى مطلب على حدة : -

المطلب الأول

شرط الطلب لرفع الدعوى أو لاتخاذ اجراءاتها

تنص المادة ٢/١٤ من قانون التعامل بالنقد الأجنبى الحالى على أنه « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة الى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القواعد المنفذة له أو اتخاذ اجراء فيها ، فيما عدا مخالفة المادة ٢ الا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينييه » .

نطاقه

وهذه الجرائم التى يلزم فيها الطلب لا مكان تحريك الدعوى عنها أو لاتخاذ أى اجراء فيها هى جرائم المواد كلها عدا جرائم المادة الثانية من قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى ، وهى تمثل الجانب الأهم فيها ، والأكثر من غيره وقوعا فى العمل . ولكن استبعاد باقى جرائم هذا التشريع من قيد الطلب لا يبدو مع ذلك مستندا الى حكمة ما .

ذلك أن جنحة المادة الثانية من هذا القانون تستوجب « على كل من يصدر بضاعة ... أن يسترد قيمتها فى مدى ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير المختص . ويجوز للوزير المختص أو من ينييه تجديد هذه المدة أو اطالتها .. ويجوز للوزير المختص أو من ينييه اعفاء صادرات هيته من استرداد قيمتها ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التى تحدد بقرار منه » .

فما العمل اذا صدر قرار التجديد أو الامتالة بعد وقوع الجنحة فعلا ؟ هل يكون للنيابة عندئذ أن تحرك اجراءات الدعوى عنها وتباشرها من تلقاء نفسها .. وعندئذ لا يجوز للوزير المختص حتى مجرد التنازل عن الطلب ما دام لم يصدر منه أى طلب ، ولا يلزم فى الدعوى طلب ما ؟

لذا كنا نفضل لو لم ينص المشرع على استثناء جنح المادة الثانية من شرط الطلب ، والتي كان ينبغي أن تخضع لنفس نظام باقى الجنح تحقيقا لنفس الاعتبارات العملية الهامة التى أملت استلزام صدور طلب من الوزير المختص لتحريك الدعوى عنها ، وبالتالي أجازت التنازل عن هذا الطلب •

ولا نشك فى أنه اذا تحركت النيابة فى هذه الحالة تلقائيا - وبدون انتظار وصول طلب مكتوب من الوزير المختص - فان صاحب الشأن سيدفع بأن قرار التجديد أو الاطالة ذو أثر رجعى وأنه ينسحب الى الماضى كما ينسحب الى المستقبل • وعلى أية حال فان استثناء جنح المادة الثانية من شرط الطلب المكتوب من الوزير المختص لم يكن له ما يبرره ، ونعتقد أن العمل سيجرى على مقتضى اطراحه لما بينا من اعتبارات وسيشجع على ذلك ما ورد فى الفقرة الثالثة من نفس المادة من جواز التصالح فى الدعوى « فى حالة عدم الطلب أو فى حالة التنازل عن الدعوى » على ما سيراد فيما بعد •

وكان نص المادة ٩ من تشريع الرقابة على النقد يستخدم تعبير الاذن بدلا من الطلب ، ولم يكن هذا النص الملقى موقفا فى ذلك ، لأن استلزام الاذن لتحريك الدعوى فى بعض الجرائم أمر يشير الى نوع خاص من الحصانة يضيفه القانون الاجرائى أحيانا على المتهمين فيها حماية لهم ، وكلهم من الموظفين العموميين أو من ذوى الصفة النيابية العامة ، فلا تقام الدعوى عليهم الا بموافقة الجهات التابعين لها ، ومن ذلك أعضاء مجلس الأمة ورجال القضاء والنيابة •

انما المتهمون هنا هم فى المعتاد أفراد عاديون ، ومراد الشارع هنا هو مجرد تعليق رفع الدعوى الجنائية على طلب يقدم من الوزير المختص أو من يندبه لذلك (١) ، أسوة ببعض الجرائم الأخرى التى يلزم

(١) راجع محكمة امن الدولة الجزئية بالقاهرة فى ١٩٥٩/١١/٣ القضية رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٩ مصر الجديدة ونقض ١٩٦٥/١٠/٢٥ أحكام النقض س ١٦ رقم ١٤١ ص ٧٤٣ و ١٩٧٠/٤/٥ س ٢١ رقم ١٢٢ ص ٥٠٧ و ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٥ رقم ٣٧ و ١٩٦٧ و ١٩٧٥/١٠/٢٦

فيها هذا الطلب مثل جنح الضرائب (م ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩)
وجرائم المادتين ١٨١ ، ١٨٢ من قانون العقوبات (راجع م ٨ إجراءات)
التي لا تقام فيها الدعوى الجنائية الا بناء على طلب يقدم من وزير العدل
أو من يقوم مقامه . لذا أحسن النص الجديد صنعا عندما استبدل لفظه
الطلب بلفظة الاذن .

احكامه العامة

ويخضع الطلب لأحكامه العامة التي أهمها : -

- أنه يشترط فيه أن يكون بالكتابة ، فلا يكون شفاهة ، ولا يلزم
فيه شكل معين سوى صدوره من الشخص المختص به ، وهو وزير
الاقتصاد أو من يندبه لذلك .

- ويبقى الحق فيه قائما حتى تسقط الدعوى الجنائية بمضى المدة ،
فلا يلزم له ميعاد خاص .

- ولا يجوز للنيابة أن تتخذ أي إجراء من إجراءات التحقيق قبل
تقديمه ، والا بطل الاجراء بطلانا من النظام العام . ولا ينطبق ذلك على
اجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها ، لأنها من الاجراءات الأولية
التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الاذن رجوعا الى
حكم الأصل في الاطلاق وتحريا للمقصود في خطاب الشارع (١) .

- ولمن قدمه أن يتنازل عنه كتابة في أية حالة كانت عليها الدعوى
الى أن يصدر فيها حكم نهائي حائز الحجية (٢) . وبالتنازل تنقضى الدعوى

(١) نقض ١٩٦٨/٢/٥ احكام النقض س ١٩ رقم ٢٦ ص ١٤٨ .

(٢) نقض ١٩٧٠/٤/٥ احكام النقض س ٢١ رقم ١٢٢ ص ٥٠٧ .
ويجوز التنازل عن الطلب في الدعوى ولو كانت القضية امام محكمة النقض ،
وبالتنازل تنقضى الدعوى وهذه قاعدة عامة تسرى على حالات الطلب
والشكوى أيضا (نقض ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٥ رقم ٣٧ ص ١٦٧) .

(م ٣٦ - قانون العقوبات التكميلي)

الجنائية ، ومع مراعاة أن جميع أسباب انقضاء الدعاوى الجنائية معتبرة من النظام العام .

— والتنازل بالنسبة لأحد المتهمين في نفس الواقعة يمد تنازلا بالنسبة لباقيهم عملا بقاعدة وحدة الواقعة .

عن التصالح في الدعوى

هذا وقد نصت المادة ١٤/٢ من التشريع الجديد صراحة على أن « للوزير المختص أو من ينييه في حالة عدم الطلب أو في حالة تنازله عن الدعوى الى ما قبل صدور الحكم فيها أن يصدر قرارا بالتصالح مقابل مصادرة المبالغ والأشياء موضوع الجريمة » .

وهذا النص في جملة — معيب من عدة وجوه :

فهو من جهة أولى قد تصور أن التصالح جائز في الدعوى الجنائية مع أنه غير جائز فيها طبقا للمبادئ العامة .

وهو من جهة ثانية كان ينبغي أن يقصر حق الوزير المختص على التنازل عن الطلب المقدم منه ، وهذا التنازل غير متصور الا في حالة تقديم طلب ، أما في حالة عدم تقديمه فكلان يلزم منع تحريك الدعوى الجنائية من أساسها بمعرفة النيابة العامة في جميع الحالات .

وهو من جهة ثالثة قد خول الوزير سلطة مصادرة المبالغ والأشياء موضوع الجريمة ، مع أن المصادرة في مثل هذه الحالة عقوبة ، والمقوبة لا تكون الا بحكم . وحتى اذا قيل أنها هنا محض تدبير وقائي فان السلطة المختصة بها ينبغي أن تكون سلطة قضائية لا سلطة ادارية .

ثم ما هي الأشياء موضوع الجريمة التي يجوز مصادرتها بخلاف المبالغ المنوه عنها في هذه الفقرة ؟ ! وعلى أى أساس قانوني تكون مصادرتها ؟ !

المطلب الثاني

صفة الضبط القضائي في جرائم التعامل بالنقد الأجنبي

يتمتع بصفة الضبط القضائي في جرائم تهريب النقد - ابتداء -
مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص العام ، كل في دائرة اختصاصه
المحلي (راجع م ٢٣ اجراءات معدلة بالقرار بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣) .

كما نصت المادة ١٣ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ على أنه « يكون
للعاملين بالوزارة المختصة الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من وزير
العدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة مأموري الضبط القضائي فيما
يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له » .

وتصت المادة ٩ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون على أنه « يكون
للعاملين بالإدارة العامة للنقد ، الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من
وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة مأموري الضبط القضائي
فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون » .

وعلى الأشخاص المرخص لهم بالتعامل (بالنقد الأجنبي) موافاة
الإدارة المذكورة بأية بيانات تطلبها في هذا الشأن » .

لذا فانه ينبغي في الموظف المنقول أو المنتدب الى إحدى الجهات
المختصة بتنفيذ قانون الرقابة على النقد أن يكون النقل أو التدب بقرار
من الوزير المختص حالياً به (وزير الاقتصاد) .

والجهات المختصة بالاشراف على تطبيق أحكام هذا القانون هي
بوجه عام لجنة النقد الأجنبي (م ٢ من اللائحة التنفيذية) والإدارة العامة
للنقد بوزارة الاقتصاد ، وقسم مكافحة تهريب النقد بوزارة الداخلية .
ولجميع ضباطه اختصاص نوعي في جرائم تهريب النقد .

وإذا كانت تلزم اجراءات تفتيش ، أو ضبط أشياء تفيد في كشف
الحقيقة في هذه الجرائم ، فلا بد من توافر التلبس ، أو اذن صادر من

النيابة المختصة استنادا الى توافر دلائل كافية على وقوع الجريمة ، طبقا للقواعد العامة في اجراءات التفتيش وضبط الأشياء • وتقدير كفاية الدلائل يخضع لتقدير عضو النيابة تحت اشراف محكمة الموضوع •

التقيد بسر المهنة

كافت المادة ١٤ من تشريع رقابة النقد تقيد هؤلاء الموظفين جميعا بكتمان سر المهنة ، اذ كانت تنص على أنه مع عدم الاختلال بتطبيق العقوبات الأشد التى ينص عليها قانون العقوبات يعاقب الأشخاص المكلفون بالرقابة على تنفيذ هذا القانون ، اذا افشوا أى بيان أو استعمال من البيانات والاستعلامات المشار اليها فى هذا القانون ، بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر ، وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين •

أما القانون الحالى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ فقد جاء خلوا من نص مماثل ، ونعتقد أنه اكتفى فى هذا الشأن بالنص العام الوارد فى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات عن افشاء أسرار المهنة والذى ينطبق بلا ريب على كل الموظفين المتصلين بالرقابة على تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى (١) •

ويضاف الى ذلك أيضا المادة ٦٥ من القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية ونصها كالاتى : « الموظفون والمكلفون بخدمة عامة لا يشهدون ولو بعد تركهم العمل عما يكون قد وصل الى علمهم فى أثناء قيامهم به من معلومات لم تنشر بالطريق القانونى ، ولم تأذن السلطة المختصة فى اذاعتها • ومع ذلك فلهذه السلطة أن تأذن لهم فى الشهادة بناء على طلب المحكمة أو أحد الخصوم » •

(١) للمزيد راجع مؤلفنا فى « جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال »
طبعة سابعة سنة ١٩٧٨ ص ٢٩٣ - ٢٩٥ •

المطلب الثالث

الاختصاص بمعاوى التعامل في النقد الأجنبي

كان الاختصاص بجرائم التعامل المحظور في النقد الأجنبي للمحاكم العسكرية في ظل نظام الأحكام العرفية ، التي كانت مختصة وحدها بتطبيق الأوامر العسكرية المختلفة المتعلقة بها ، والتي أشرنا إليها في التمهيد لهذا الباب .

وعند إلغاء الأحكام العرفية في سنة ١٩٤٥ آل الاختصاص بها الى المحاكم العادية ، كما أصبح الطعن في الأحكام الصادرة فيها جائزا طبقا للقواعد العامة بالطرق العادية وغير العادية ، بما فيها الطعن بالنقض للخطأ في القانون أو للبطلان في الاجراءات .

ثم صدر في ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ أمر رئيس الجمهورية رقم ١٤١ بجواز احوالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة ، وكان منها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، وفي القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب ، والقوانين المعدلة لهما ، والقرارات المنفذة .

والمادة الأولى (فقرة ثانيا) منه كانت تجعل احوالة هذه الجرائم الى محاكم أمن الدولة أمرا جوازيا للنيابة العامة ، ولو كانت رفعت قيل العمل بهذا الأمر ، وليس وجوبيا . كما كانت تجيز للنيابة أن تطلب احوالة هذه الجرائم الى محاكم أمن الدولة ، ولو كانت منظورة أمام المحاكم العادية وقت صدوره .

كما كانت المادة الثانية من نفس الأمر تقضى بأنه اذا كَوَّن الفعل الواحد جرائم متعددة ، أو وقعت عدة جرائم مرتبط بعضها ببعض لغرض واحد - وكانت إحدى تلك الجرائم من الجرائم التي تنطبق في شأنها

المسألة الأولى - جاز للنياحة إحالتها كلها الى محاكم أمن الدولة (١) .

فاذا أحيلت جريمة تهريب نقد الى محكمة عادية ، خضع الحكم الصادر فيها لطرق الطعن في حدود القواعد العامة . أما اذا أحيلت الى محكمة أمن الدولة فانه لا يجوز الطعن فيه بأى وجه من الوجوه (م ١٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ) .

ولكن طبعاً يجوز لرئيس الجمهورية أن يخفف العقوبة المحكوم بها أو أن يوقف تنفيذ العقوبة كلها أو بعضها . كما أنه يجوز له إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى ، أو مع الأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى ، وفي هذه الحالة الأخيرة يكون القرار مسبباً (راجع م ١٤ ، ١٥ من القرار بالقانون الآتف الذكر) (٢) .

(١) راجع الوقائع المصرية في ٩/١٠/١٩٥٨ العدد ٧٩ مكرر (١) .

(٢) راجع بهذا القرار في الجريدة الرسمية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ وهو العدد ٢٩ مكرر (ب) . والقرار بالقانون رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار اعلان حالة الطوارئ في العدد ٢٩ مكرر (ج) .

ملحق الباب السادس

١ - قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦

بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية
بعد النياحة :

(مادة ١)

لكل شخص طبيعي أو معنوي من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي عن غير عمليات التصدير السلعي والسياحة .

وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبي طبقا للفقرة السابقة الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا ، على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية .

ويحدد الوزير المختص شروط اخراج النقد الأجنبي صحة المفادين ، مع مراعاة عدم وضع قيود على اخراج النقد الأجنبي الثابت ادخاله للبلاد .

(مادة ٢)

على كل من يصدر بضاعة من الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين والجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع

(١) منشور في الجريدة الرسمية . عدد ٣٥ مكرر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٧٦ .

العام أن يسترد قيمتها في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص ويجوز للوزير المختص أو من ينييه تجديد هذه المدة أو اطالتها •

ويستثنى من شروط المدة استرداد حصيللة تصدير الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في جمهورية مصر العربية •

ويجوز للوزير المختص أو من ينييه اعفاء صادرات هيئته من استرداد قيمتها وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي تحدد بقرار منه •

(مادة ٣)

لوزير المختص أن يرخص بتجنيب كل أو جزء مما يتحقق للمصدرين المشار اليهم في المادة (٢) من نقد أجنبي من عمليات التصدير الملغى والسياحة واستخدامه وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص في اطار موازنة النقد الأجنبي •

ويسرى حكم الفقرة السابقة على ما يتحقق من نقد أجنبي للجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام نتيجة المعاملات غير المنظورة •

ويعرض للبيع على البنك المركزي المصري والمصارف المعتمدة ، النقد الأجنبي الذي لم يجب طبقا لحكم الفقرة الأولى أو جنب ورجب صاحب الشأن في بيعه ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص ، ويتضمن هذا القرار تحديد استخدامات حصيللة هذا النقد بعد بيعه وذلك في اطار موازنة النقد الأجنبي •

(مادة ٤)

لايجوز استخدام النقد الأجنبي المصرح به لغير الغرض المخصص له، وذلك سواء كان مصرحا به بناء على تجنيبه طبقا للمادة (٣) أو مفرجا عنه من حصيللة النقد الأجنبي •

(مادة ٥)

يتم اثبات وصول الواردات التي يصرح بتحويل قيمتها عن طريق
المصارف المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي وذلك وفقا للشروط
والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

(مادة ٦)

للمصارف المعتمدة القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في
ذلك قبول الودائع والتعامل والتحويل للداخل والخارج والتشغيل
والتغطية فيما تحوزه من أرصدة بالنقد الأجنبي وذلك مع مراعاة أحكام
المادتين (٣) ، (٤) .

ويجوز للوزير المختص أن يرخص بالتعامل في النقد الأجنبي لجهات
أخرى غير المصارف المعتمدة ، ويحدد قرار الوزير الصادر في هذا الشأن
قواعد وإجراءات هذا التعامل .

(مادة ٧)

يكون استيراد الأوراق المالية وتصديرها والتعامل فيها الذي يرتب
حقا أو التزاما بالعملة الأجنبية ، والتحويلات الخاصة ببيع أو شراء
الأوراق المالية المصرية أو الأجنبية عن طريق المصارف المعتمدة والجهات
الأخرى التي يحددها الوزير المختص .

(مادة ٨)

يكون إجراء التحويلات والمعاملات ذات الطابع الرأسمالي وفقا
للشروط والأوضاع التي يحددها الوزير المختص .

(مادة ٩)

لا يجوز ادخال أو اخراج النقد المصري الاوفقا للشروط والأوضاع
التي يصدر بها قرار من الوزير المختص

(مادة ١٠)

يخضع تصدير واستيراد سبائك المعادن الثمينة والمسكوكات
والمصنوعات منها والأحجار الكريمة في أية صورة من صورها أو من أي
نوع كانت للنظم والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

(مادة ١١)

تتم تسوية ناتج عمليات النقد الأجنبي التي يديرها البنك المركزي
المصرى - نيابة عن الحكومة - فى حساب حكومى يحدد الوزير المختص
البنود التى يتم قيلها فيه اضافة وتخصما .

(مادة ١٢)

على المصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها فى التعامل
فى النقد الأجنبي أن تقدم لوزارة المالية والبنك المركزي المصرى بياناً
عما تباشره من عمليات النقد الأجنبي وفقاً للنظم والقواعد التى يضعها
البنك المركزي المصرى .

(مادة ١٣)

يكون للعاملين بالوزارة المختصة الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار
من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة مأمورى الضبط القضائى
فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

(مادة ١٤)

كل من خالف أحكام هذا القانون أو شرع فى مخالفتها أو خالف
القواعد المنفذة لها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل
عن مائتى جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ،
ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، وفى حالة العود تضاعف
العقوبة وفى جميع الأحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها
فإن لم تضبط حكم بغرامة اضافة تعادل قيمتها .

لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة الى الجرائم التى ترتكب
بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القواعد المنفذة له أو اتخاذ اجراء فيها
فيما عدا مخالفة المادة (٢) الا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينوبه .

وللوزير المختص أو من ينوبه فى حالة عدم الطلب أو فى حالة تنازله
عن الدعوى الى ما قبل صدور الحكم فيها أن يصدر قرارا بالتصالح مقابل
مصادرة المبالغ والأشياء موضوع الجريمة .

(مادة ١٥)

مع عدم الاخلال بحكم المادة ٣٦ من قانون العقوبات ، يحكم بعقوبة عن كل جريمة اذا ارتكب شخص واحد جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها .

(مادة ١٦)

يكون المسئول عن الجريمة في حالة صدورها عن شخص اعتباري أو إحدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفي ذلك الشخص ، أو الجهة أو الوحدة مع مسئوليته التضامنية معه من العقوبات المالية التي يحكم بها .

(مادة ١٧)

للووزير المختص حق توزيع كل أو بعض المبالغ المصادرة والغرامات الاضافية على كل من أرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة أو اكتشافها أو في استيفاء الاجراءات المتصلة بها ، وذلك طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

(مادة ١٨)

لا تخل أحكام هذا القانون بالأحكام المنصوص عليها في كل من نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، والقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد ، والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ . في شأن الاستيراد والتصدير .

(مادة ١٩)

يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالنهرب ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(مادة ٢٠)

يصدر الوزير المختص القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

ويقوم البنك المركزى المصرى بمراقبة تنفيذ عمليات النقد الأجنبى التى تقوم بها المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى وذلك وفقا لأحكام هذا القانون والقرارات الوزارية التى يصدرها الوزير المختص .

(مادة ٢١)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ شعبان سنة ١٣٩٦ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٦) .

مذكرة إيضاحية

بشان قانون تنظيم عمليات النقد الأجنبي

صدر أول تشريع للرقابة على النقد في ٨ يوليو ١٩٤٧ بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد .

وقد استهدف القانون المذكور معالجة الوضع الذي ترتب على خروج مصر من منطقة النقد الاسترلينية ، لذا فقد جاء متأثرا بالظروف التي كان عليها اقتصاد البلاد وكذا الأحوال الاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك الحين .

وقد اقتضى ذلك الأخذ بنظام للرقابة على النقد يتيح للسلطات النقدية السيطرة على استعمال الأرصدة الاسترلينية التي تجمعت للبلاد خلال فترة الحرب ويضع موارد البلاد من العملة الأجنبية بصفة عامة تحت تصرف هذه السلطات .

وفي ضوء ذلك نهجت أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أسلوبا متشددا يندرج تحت وصف الأسلوب المباشر في الرقابة على عمليات النقد .

وقد تغيرت المعالم والظروف الاقتصادية عما كانت عليه عند صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وإبراز هذه التغيرات تملك الدولة لمعظم وسائل الإنتاج وتملكها للبنوك وشركات التأمين وقيامها من خلال القطاع العام بالسيطرة على الجانب الرئيسي من عمليات التجارة الخارجية .

واتخذت الدولة سياسة الافتتاح الاقتصادي منهاجا لها تدعيا للاقتصاد المصري ومحاولة لتعويض ما خلفته الفترة التي مرت بها من جراء العدوان الاسرائيلي .

وصدرت تشريعات وتأكيدا لتلك السياسة عدة قوانين كان من أبرزها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد

والتصدير والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي والجهاز المصرفي .

وفي ضوء ذلك أصبح من الضروري تحرير المعاملات النقدية من القيود التي تغل عليها ، وأصبحت الحاجة ملحة الى نظرة جديدة الى النظام النقدي بما يحقق المرونة الكافية ويوفر الأمن والسلامة للاقتصاد القومي وبما يهيئ من جهة أخرى السبل للوصول بالجنيه المصرى الى مركز ملائم بين العملات الأخرى .

وقد تم اعداد مشروع قانون بإصدار قانون تنظيم عمليات النقد الأجنبي تضمن الأحكام التالية :

مادة ١ - أجازت الاحتفاظ بالنقد الأجنبي في نطاق الموارد الناتجة عن غير عمليات التصدير السلمي والتي تستحق للأفراد والقطاع الخاص بصفة عامة وفي كافة الصور التي يكون عليها الاحتفاظ على أساس أن هذه المتحصلات غير واجبة الاسترداد الى جمهورية مصر العربية ويكون التعامل في النقد الأجنبي المحتفظ به داخل البلاد لاستعماله بمعرفة آخرين عن طريق المصارف المعتمدة والجهات المرخص لها بالتعامل بالنقد الأجنبي .

مادة ٢ - أبرزت أن حصيلة صادرات السلع المصرية واجبة الاسترداد الى جمهورية مصر العربية ، كما أجازت المادة للوزير المختص أو من ينييه اعفاء صادرات معينة من استرداد قيمتها وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي تحدد بقرار منه .

مادة ٣ - أجازت المادة للمصدرين تجنيب كل أو جزء مما يتحقق لهم من نقد أجنبي عن عمليات التقصير السلمي ، كما أجازت المادة أيضا للجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام حق التجنيب لما يتحقق لهذه الجهات من نقد أجنبي نتيجة المعاملات غير المنظورة .

وبذلك فإن المادة تجيز لهؤلاء الأشخاص المتضمن أصلا الاسترداد بإمكان بيع الحصيلة للوزارة المختصة أو أن يستخدموا المبالغ التي يصرح بتجنيبها في الأغراض المقررة بالموازنة النقدية وذلك تيسيرا لأعمالهم .

مادة ٤ - أوجبت في المجالات التي يصرح فيها باستعمال النقد الأجنبي أن يكون الاستعمال في الغرض الذي خصص له .

مادة ٥ - خولت للوزير المختص وضع التنظيم المتعلق بآليات وصول الواردات التي يتم تحويل قيمتها في إطار موازنة النقد الأجنبي بعد تجنيبها أو بعد الإفراج عنها من حصيلة النقد الأجنبي .

مادة ٦ - فتحت الباب أمام المصارف المعتمدة بزاولة عمليات النقد الأجنبي بحرية طبقا للعرف المصرفي والعرف الذي يحكم عمليات الجهاز المصرفي والسياسات التي تقوم على تنفيذها المصارف والمقصود بالمعتمدة هو أن تسمح النظم الأساسية لهذه المصارف بالقيام بالعمليات المشار إليها وتسجيلها لدى البنك المركزي المصري على هذا الأساس .

وفوضت الفقرة الثانية من المادة للوزير المختص في أن يحدد جهات أخرى بخلاف المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي محليا وذلك تيسيرا لمقتضيات التعامل .

مادة ٧ - أوجبت المادة أن يكون استيراد الأوراق المالية وتصديرها والتعامل فيها الذي يرتب حقا أو التزاما بالعملة الأجنبية ، والتحويلات الخاصة ببيع أو شراء الأوراق المالية المصرية أو الأجنبية عن طريق المصارف المعتمدة .

مادة ٨ - خولت للوزير المختص سلطة تحديد الشروط والأوضاع التي بنى على أساسها اجازة ادخال أو اخراج النقد المصري .

مادة ٩ - أخضعت تصدير المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في كافة صورها لشروط وأوضاع يصدر بها قرار من الوزير المختص على اعتبار أن التصدير في مثل هذه الأحوال قد ينطوي على انتقاص من الثروة القومية .

مادة ١٠ - أوجبت أن يسوى ناتج عمليات النقد الأجنبي التي يديرها البنك المركزي المصري في حساب حكومي ، وبذا فإن الدولة يؤول

اليها أو تحمل نتائج هذه العمليات من عملات وفروق بأسعار الصرف العلنة من البنك المركزى المصرى بالإضافة الى الموارد والمصاريف الأخرى التى يرى الوزير المختص أن من المناسب توجيهها الى هذا الحساب .

مادة ١١ - نظمت امكانية منح بعض العاملين من الوزارة المختصة صفة الضبطية القضائية تمكيناً لهم من أداء المهام الموكولة اليهم فى تنفيذ أحكام القانون .

المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ - تناولت الجزاءات المترتبة على مخالفة أحكام القانون .

مادة ١٦ - نصت على أن لا يترتب على العمل بهذا القانون أى اخلال بالأحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ فى شأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ فى بعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد ، والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .

مادة ١٨ - نصت على إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالتهريب .

ويتشرف وزير المالية بعرض المشروع على السيد رئيس الجمهورية فى الصيغة التى أقرها قسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته المنعقدة فى ٢٣ مايو ١٩٧٦ .

رجاء التفضل بالموافقة على إحالته الى مجلس الشعب .

فى ٢٩/٥/١٩٧٦

وزير المالية

٢ - قرار رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦^(١)

باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦

بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي

وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد
الأجنبي ؛

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة لشئون النقد الأجنبي ؛

قرر :

مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦.
المشار اليه المرافقة لهذا القرار ، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون
المذكور .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

صدر في ٦ ذى الحجة سنة ١٣٩٦ (٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦) .

(١) منشور في الوقائع المصرية عدد ١٠٩ في ١٠ مايو ١٩٧٧ .

(م ٣٧ - قانون العقوبات التكميلي)

لائحة تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي

الباب الأول قواعد عامة

الفصل الأول

الهيكل الإداري لتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي

مادة ١ — تسرى أحكام هذه اللائحة على عمليات النقد الأجنبي الصادر بشأنها قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي .

وتنظم هذه الأحكام عمليات النقد الأجنبي ، بما في ذلك العمليات التي تتم في إطار السوق الموازية للنقد .

وتقوم الإدارة العامة للنقد بإصدار القواعد المنفذة لللائحة وتنفيذ توصيات لجنة النقد الأجنبي — المشار إليها بالمادة (٢) — بعد اعتمادها من الوزير ، وتحال إليها الحالات التي لم يرد بشأنها حكم في اللائحة .

مادة ٢ — تشكل لجنة النقد الأجنبي برئاسة وكيل الوزارة لشئون النقد الأجنبي وعضوية ممثلين عن الوزارات والجهات التالية :

وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي .

وزارة المالية .

وزارة التجارة .

وزارة التخطيط .

وزارة السياحة .

البنك المركزي المصري .

الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي .

اثنين من ممثلى المصارف المعتمدة •

وتختص هذه اللجنة بالآتى :

(أ) بحث الأوضاع المتعلقة بسعر صرف الجنيه المصرى واقتراح السياسات أو الحلول اللازمة •

(ب) الدراسة الدورية لميزان المعاملات الخارجية على المستوى العام ، وعلى مستوى المعاملات وطرق الدفع مع بعض الدول ، والتقدم بما يترأى للجنة من توصيات فى هذا الصدد •

(ج) متابعة التقارير المتعلقة بنشاط السوق الموازية للنقد الأجنبى وإبداء ملاحظات اللجنة بشأنها •

(د) العمل على التنسيق بين الوزارات والقطاعات والجهات المعنية فى المسائل والسياسات المتعلقة بالنقد الأجنبى •

(هـ) اقتراح ما تراه اللجنة لازماً من تعديل على هذه اللائحة بما يتواءم ومقتضيات الظروف والسياسات الجارية •

مادة ٣ - المصارف المعتمدة لمزاولة عمليات النقد الأجنبى وقت صدور اللائحة هى :

البنك الأهلى المصرى :

بنك مصر •

بنك الاسكندرية •

بنك القاهرة •

بنك تشيز الأهلى •

بنك مصر الدولى •

البنك المصرى الأمريكى •

وعلى المصارف المعتمدة أن توافي الادارة العامة للنقد بأية بيانات
تطلبها الادارة المذكورة •

مادة ٤ - يرخص لشركة مصر للسياحة وشركة توماس كوك وولده
وشركة الأمريكان اكسبريس في مصر بالتعامل في النقد الأجنبي في حدود
ما تستلزمه الأغراض السياحية والسفر •

ويجوز لهذه الشركات - بعد مراعاة ما جاء بالمادة ١٢٧ من
اللائحة استبقاء نقد أجنبي وفقا للقواعد المنفذة لللائحة مع بيع ما يزيد
عن الحد المقرر الى أحد المصارف المعتمدة في نهاية عمل كل يوم •

مادة ٥ - يرخص للمنشآت السياحية التي يحددها وزير السياحة ،
بقبول النقد الأجنبي مقابل ما تقدمه من خدمات على أن تقوم بتوريد
حصيلة كل يوم من النقد الأجنبي الى أحد المصارف المعتمدة وذلك
في يوم العمل التالي مباشرة •

وتتولى وزارة السياحة الاشراف على هذه العمليات •

مادة ٦ - يرخص للمنشآت والمحال التجارية التي يحددها وزير
التجارة بقبول النقد الأجنبي في اطار نشاطها سواء داخل الدوائر الجمركية
بالموانئ والمطارات أو داخل البلاد ، مع مراعاة أن يتم توريد الحصيلة على
نحو ما جاء بالمادة الخامسة •

وتتولى وزارة التجارة الاشراف على هذه العمليات •

مادة ٧ - يرخص للأفراد من تجار البحر والبمبوتية الذين يحددهم
المحافظ المختص ، بمزاولة نشاطهم مقابل نقد أجنبي ، مع مراعاة أن يتم
توريد العحصيلة على نحو ما جاء بالمادة الخامسة •

وتولى المحافظة المختصة الاشراف على هذه العمليات •

مادة ٨ - يفتح حساب لدى البنك المركزي المصري باسم الوزارة
« حساب الأرباح الناتجة عن عمليات النقد الخارجية » •

ويقيد في هذا الحساب ما يخص الحكومة من عمولات وتكاليف
متصلة بالعمليات الخارجية •

مادة ٩ - يكون للعاملين بالإدارة العامة للنقد ، الذين يصدر بتحديدهم وظائفهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص ، صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يختص بتنفيذ أحكام القانون •

وعلى الأشخاص المرخص لهم بالتعامل موافاة الإدارة المذكورة بأية بيانات تطلبها فى هذا الشأن •

مادة ١٠ - يقوم البنك المركزى المصرى بمراقبة تنفيذ عمليات النقد الأجنبى التى تقوم بها المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى ، وذلك وفقا لأحكام هذه اللائحة •

الفصل الثانى

الاحتفاظ بالنقد الأجنبى أو حيازته

مادة ١١ - يقصد الاحتفاظ بالنقد الأجنبى على النحو الوارد بالقانون عدم قيام الزام باسترداده الى البلاد أو عرضه على المصارف المعتمدة أو بيعه لها •

وينصرف الاحتفاظ الى النقد الأجنبى بكافة أشكاله ، كما يكون الاحتفاظ خارج البلاد أو داخلها سواء لدى المصارف أو كحيازة شخصية •

مادة ١٢ - يحق الاحتفاظ بالنقد الأجنبى من غير عمليات التصدير السلمى والسياحة للأشخاص بخلاف الحكومة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والجهات الأخرى التى فى حكمها •

مادة ١٣ - يكون الاحتفاظ لدى المصارف المعتمدة فى شكل مراكز بالنقد الأجنبى أو بالجنيه المصرى قابلة للتحويل •

مادة ١٤ - يكون الاحتفاظ بمراكز النقد الأجنبى قابلة للتحويل من خلال حسابات حرة بالنقد الأجنبى •

وتفنى هذه الحسابات وفق ما يلى :

(أ) تحويلات بالعملة الحرة •

- (ب) مبالغ محولة من حساب حر آخر بالنقد الأجنبي •
- (ج) المقابل بالعملة الحرة لما يقبل المصرف المعتمد شراءه من أوراق النقد الأجنبي المثبت بالاقرار الجمركي •
- (د) المقابل بالعملة الحرة لما يقبل المصرف المعتمد شراءه من أدوات الدفع الأخرى بالنقد الأجنبي لصالح صاحب الحساب •
- (هـ) المقابل بالعملة الحرة للمبالغ المحولة من حساب حر بالجنيه المصري •

(و) الفائدة المصرفية •

وتستخدم هذه الحسابات وفق ما يلي :

- (أ) تحويلات بالعملة الحرة •
 - (ب) مبالغ محولة الى حساب حر آخر بالنقد الأجنبي •
 - (ج) المقابل بالعملة الحرة لما يقبل المصرف المعتمد بيعه من أوراق وأدوات دفع أخرى بالنقد الأجنبي لتسليمها الى صاحب الحساب أو غيره دون اشتراط السفر •
 - (د) المبالغ المحولة الى حساب حر بالجنيه المصري •
 - (هـ) المبالغ التي يتم استخدامها في سداد مدفوعات محلية بما في ذلك سداد قيمة صادرات •
 - (و) المبالغ التي يتم تحويلها الى حسابات خاصة بالنقد الأجنبي •
 - (ز) المصاريف والعمولات المصرفية •
- مادة ١٥ - يجوز للمصارف المعتمدة فتح حسابات خاصة بالنقد الأجنبي •

وتفدى هذه الحسابات وفق ما يلي :

- (أ) المقابل بالعملة الحرة لأوراق النقد الأجنبي التي يقبل المصرف المعتمد شراءها •

- (ب) تحويلات من حسابات حرة بالنقد الأجنبي والجنيه المصرى
- (ج) تحويلات من حسابات خاصة أخرى
- (د) الفائدة المصرفية

وتستخدم هذه الحسابات وفق ما يلى :

- (أ) تحويلات لتمويل واردات فى اطار نظام التجارة الخارجية
- (ب) تحويلات للخارج ، أو مقابل البنكنوت الأجنبى وأدوات الدفع الأخرى التى يقبل المصرف المعتمد بيعها لتغطية تفتات صاحب الحساب وأسرته فى الخارج فى حدود ٢٠٠٠ جهم سنوياً
- (ج) تحويلات للخارج لأغراض أخرى وفقاً للقواعد المنفذة للاتحة
- (د) الوفاء محلياً بقيمة معاملات بالنقد الأجنبى وفقاً للنظم المقررة
- (هـ) المقابل لأوراق النقد الأجنبى وأدوات الدفع الأخرى التى يقبل المصرف المعتمد بيعها وذلك لتسليمها لصاحب الحساب أو غيره للاستعمال محلياً

مادة ١٦ - يجوز للمصارف المعتمدة تحويل مركز الحساب الحر والحساب الخاص بالنقد الأجنبى من عملة لأخرى بناء على طلب صاحب الحساب

ويتم التحويل بقيام المصارف المعتمدة ببيع مركز بالعملة الأخرى لصاحب الحساب - أو بقيام هذه المصارف بتنفيذ طلب صاحب الحساب فى أسواق الصرف ولحسابه

مادة ١٧ - يكون الاحتفاظ بمراكز الجنيه المصرى قابلة للتحويل من خلال حسابات حرة بالجنيه المصرى ، وذلك فى اطار السوق الرسمية أو السوق الموازية مع تمييز الحساب بصفة السوق المفتوح فى اطارها

وتفدى هذه الحسابات وفق ما يلى :

- (أ) المقابل بالجنيه المصرى لتحويلات بالعملات الحرة

(ب) المقابل بالجنيه المصرى لمبالغ محولة من حساب حر بالنقد الأجنبى أو مبالغ محولة من حساب حر آخر بالجنيه المصرى ويحمل ذات الصفة .

(ج) المقابل بالجنيه المصرى لما يقبل المصرف المعتمد شراءه من أوراق النقد الأجنبى المثبت بالاقرار الجمركى .

(د) المقابل بالجنيه المصرى لما يقبل المصرف المعتمد شراءه من أدوات دفع أخرى بالنقد الأجنبى لصالح صاحب الحساب .

(هـ) المبالغ المصرح بتحويلها للخارج بعملات حرة بعد تدبير التغطية بالنقد الأجنبى .

(و) الفائدة المصرفية .

وتستخدم هذه الحسابات وفق ما يلى :

(أ) المقابل بالجنيه المصرى لتحويلات بالعملات الحرة .

(ب) مبالغ محولة الى حساب حر بالنقد الأجنبى ، أو حساب حر آخر بالجنيه المصرى ويحمل ذات الصفة .

(ج) المقابل بالجنيه المصرى لما يقبل المصرف المعتمد بيعه من أوراق وأدوات دفع أخرى بالنقد الأجنبى لتسليمها لصاحب الحساب أو غيره دون اشتراط السفر .

(د) المبالغ التى يتم استخدامها فى سداد مدفوعات محليا بما فى ذلك سداد قيمة صادرات .

(هـ) مبالغ محولة الى حسابات خاصة بالنقد الأجنبى .

(و) المصاريف والعمولات المصرفية .

مادة ١٨ - يجوز التحويل من حساب حر بالجنيه المصرى / سوق رسمية الى حساب حر بالجنيه المصرى / سوق موازية وبالعكس ، على أساس اضافة أو خصم ما يوازى الفرق الذى تنطوى عليه أسعار الصرف فى نطاق السوق الموازية وفى حدود ما تقضى به القواعد المنقذة للائحة .

١
مادة ١٩ - لا يجوز التعامل داخليا في النقد الأجنبي المحتفظ به
الا عن طريق المصارف المعتمدة والجهات المرخص لها بالتعامل على النحو
الوارد بالمواد ٣، ٤، ٥، ٦، ٧ .

وينصرف هذا الحكم الى كافة صور التعامل داخليا ، بما في ذلك
نقل الحيازة الشخصية للنقد الأجنبي فيما بين الأشخاص واستخدام النقد
الأجنبي في تسوية قيمة معاملات ما لم تكن الجهة أو الشخص المسدد له
من الجهات المرخص لها بمقتضى المواد المشار اليها .

الفصل الثالث

التعامل الحاضر في النقد الأجنبي

مادة ٣٠ - يقصد بعبارة « النقد الأجنبي » الواردة في هذه اللائحة
لجميع العملات ما عدا الجنيه المصرى .

وينصرف ذلك الى كافة الأشكال والصور التي يكون عليها النقد
الأجنبي ، باستثناء المسكوكات الذهبية والمعدنية الأخرى .

مادة ٢١ - يكون قيام المصارف المعتمدة والجهات المرخص لها
بالتعامل ، ببيع وشراء النقد الأجنبي لحسابها أو فتح حسابات بالنقد
الأجنبي لديها أو قبول النقد الأجنبي تسوية لقيمة معاملات وذلك بالنسبة
للعملات المعلن لها أسعار صرف من البنك المركزى المصرى أو عن طريقه .

مادة ٢٢ - تتضمن أسعار صرف العملات الأجنبية المعلنة يعبا
في نطاق السوق الرسمية عمولة نسبتها ١٪ من الأسعار المعلنة شراء
في هذه السوق وتؤول هذه العمولة الى حساب الأرباح الناتجة من
عمليات النقد الخارجية .

وتتضمن أسعار صرف العملات الأجنبية المعلنة يعبا في نطاق السوق
الموازاة عمولة نسبتها ٢٪ من الأسعار المعلنة شراء في نطاق هذه السوق ،
وتؤول نصف هذه العمولة الى الحساب المشار اليه بالفقرة السابقة .

وتحصل العمولة المقررة بالنسبة لما يتم استخدامه من مبالغ مجنية بالعملة الأجنبية لمواجهة مدفوعات الى الخارج .

مادة ٢٣ - يؤول للمصارف المعتمدة نصف عمولة الـ ٢٪ المشار اليها بالمادة (٢٢) .

كما يجوز لهذه المصارف تحصيل عمولة كاميو من عملائها عن العمليات المتعلقة بالسوق الرسمية ، وعن مشتريات هذه المصارف من النقد الأجنبي في السوق الموازية ، وذلك وفقا للنسب التي تقضى بها تعريفه خدمات الجهاز المصرفي .

مادة ٢٤ - يجوز للمصارف المعتمدة بالاشتراك مع البنك المركزى المصرى فى اطار عمليات الاحتفاظ بالنقد الأجنبي ، الاتفاق على أساس التحويل فيما بين العملات الأجنبية ، وبما لا يربأ أية فروق يحبل بها حساب الأرباح الناتجة عن عمليات النقد الخارجية .

مادة ٢٥ - يجوز للمصارف المعتمدة أن تستبقى العملات الأجنبية التي تمثل غطاء الحسابات والعمليات التالية :

- (أ) الحسابات بالنقد الأجنبي لدى هذه المصارف .
- (ب) الحسابات الحرة بالجنيه المصرى .
- (ج) موارد السوق الموازية للنقد .
- (د) عائد التشغيل .

مادة ٢٦ - على المصارف المعتمدة أن تتخذ الترتيبات اللازمة لتورد يوميا حصيلة النقد الأجنبي المتعلقة بالسوق الرسمية الى البنك المركزى المصرى ، وذلك باستثناء ما يرخص بتجنيبه من هذه الحصيلة .

مادة ٢٧ - تؤول الى أو تخصم من حساب الأرباح الناتجة عن عمليات النقد الخارجية فروق تقييم أرصدة البنك المركزى المصرى والمصارف المعتمدة بالعملات الأجنبية فى نطاق السوق الرسمية والناشئة عن تغيير أسعار الصرف المعلنة لهذه العملات / شراء .

كما يؤول الى أو يخضم من الحساب المذكور أى تغيير فى المقابل لأرصدة المصارف المعتمدة بالعملات الأجنبية فى نطاق السوق الموازية فى حدود ما يطرأ من تغيير فى الفرق بين أسعار الصرف فى نطاق السوق الموازية وأسعار الصرف فى نطاق السوق الرسمية ، ويكون اجراء التغيير فى ذات تاريخ تعديل الفرق المشار اليه .

الفصل الرابع

تشغيل ارصدة المصارف المعتمدة بالنقد الأجنبى

مادة ٢٨ - يقصد بعبارة التشغيل بالنسبة لما تحوزه المصارف المعتمدة من أرصدة بالنقد الأجنبى على النحو الوارد بالقانون ، استثمار الأرصدة المجاز لهذه المصارف استبقاؤها .

مادة ٢٩ - للمصارف المعتمدة أن تقوم بمنح ائتمان بالنقد الأجنبى من الأرصدة المجاز لها استبقاؤها لصالح جهات ووحدات فى مصر يتحقق عن نشاطها نقد أجنبى وبما يكفل استرداد قيمة الائتمان بالنقد الأجنبى .

مادة ٣٠ - للمصارف المعتمدة أن تتعامل فيما بينها بالنقد الأجنبى ولها أن تقوم بعمليات موازنة لصالحها فى حدود الأرصدة المجاز لها استبقاؤها .

مادة ٣١ - للمصارف المعتمدة اصدار خطابات ضمان خارجية ، وكذلك خطابات ضمان لصالح جهات ووحدات أجنبية عن أنشطة داخل البلاد ، ووفق الشروط التى تضعها هذه المصارف ، على ألا يترتب على تنفيذ هذه الخطابات أى مساس بالأرصدة بالنقد الأجنبى فى نطاق السوق الرسمية أو الأرصدة بالنقد الأجنبى فى نطاق السوق الموازية الا فى حدود ما يدرج بالحصص المقررة فى اطار موازنة النقد الأجنبى .

مادة ٣٢ - يجوز للمصارف المعتمدة شراء وبيع الذهب وغيره من المعادن الثمينة والمسكوكات منها وحفظها فى الخارج ، لصالح ولحساب:

عاملاتها الذين يحق لهم الاحتفاظ بحسابات حرة بالنقد الأجنبي أو بالجنيه المصري .

وللمصارف المعتمدة جلب هذا الذهب وغيره من المعادن الثمينة للحفاظ لديها محليا ، كما يجوز لها إعادة شحنها الى الخارج ، على أن يكتفى عند التوريد وإعادة الشحن باخطار من المصارف المعتمدة للجمارك .

الفصل الخامس

التعامل الآجل في النقد الأجنبي

مادة ٢٣ - يتعامل البنك المركزى المصرى بالآجل في العملات الأجنبية الملحق لها أسعار صرف منه ، وذلك في نطاق السوق الرسمية .

وتحدد أسعار الشراء والبيع الآجل على أساس أسعار الصرف الحاضرة للعملات الأجنبية مخصوما منها أو مضافا اليها نسبة قدرها ٣٪ سنويا فظير ضمان أسعار الصرف .

وتوزع هذه النسبة على أساس ١/٢ للبنك المركزى المصرى و ٢١/٢٪ تؤول الى حساب الأرباح الناتجة عن عمليات النقد الخارجية . ويجوز للبنك المركزى المصرى العمل بأسعار آجلة للعملات الأجنبية، تحدد على أساس الأسعار الآجلة لهذه العملات في أسواق الصرف الخارجية وذلك بالنسبة لعملة أجنبية أو عمليات معينة ، وبعد الرجوع للإدارة العامة للنقد .

مادة ٣٤ - يجوز للمصارف المعتمدة بعد موافقة البنك المركزى المصرى ، إبرام عقود آجلة لشراء أو بيع العملات الأجنبية بالآجل بفرض ضمان أسعار الصرف للعملات الأجنبية السائدة في تاريخ إبرام العقد ، في نطاق السوق الرسمية .

ويتم التأشير على الاستثمارات المصرفية والمستندات المتعلقة بالعملية بتفاصيل المقد الآجل الذى يتم إبرامه .

مادة ٣٥ - تبرم العقود الآجلة ، في إطار السوق الرسمية ، بناء على طلب المشتري أو البائع في مصر لمدة كافية لتنفيذ العمليات موضوع هذه العقود ، مع مراعاة المهلة المقررة لاسترداد العملة الأجنبية أو استخدامها .

وتكون هذه العقود على أساس مائة واحدة من العملة المتفق عليها أو بمضاعفاتها ، ولمدة لا تقل عن شهر تجدد فيما بعد ، لمدة متصلة قدرها ١٥ أو ٣٠ يوما ، بنفس السعر الوارد في العقد اذا ما طلب تجديد العقد قبل انتهاء الأجل المحدد له .

ولا يجوز للمصارف المعتمدة تصفية العقود الآجلة أو الأرصدة غير المستعملة منها قبل انتهاء سريانها ، الا في حالة الانهاء الفعلي للعلبة التجارية المبرم بشأنها العقد بالكامل أو في حدود الرصيد المطلوب تصفيته ، ويتحمل العميل الذي أبرم العقد لصالحه قيمة الفرق بين سعري بيع وشراء العملة وقت التعاقد .

مادة ٣٦ - يجوز للمصارف المعتمدة ابرام عقود آجلة لشراء أو بيع العملات الأجنبية بالأجل بفرض ضمان أسعار الصرف للعملات الأجنبية السائدة في تاريخ ابرام العقد في نطاق السوق الموازية للنقد ولصناديق هذه المصارف .

ويقصر ابرام هذه العقود على تغطية عمليات استيراد وتصدير وتجارة دولية ، وتؤول لهذه المصارف أو تحصل بالفروق في أسعار الصرف الناشئة عن تنفيذ العمليات موضوع هذه العقود .

مادة ٣٧ - يجوز للمصارف المعتمدة اجراء تغطيات آجلة بالعمله الأجنبية مع أسواق الصرف في الخارج ، وذلك بالنسبة لأرصدة العملاء الأجنبية المجاز لها استبقاؤها .

الفصل السادس

وسائل الدفع مع الخارج

مادة ٣٨ - تجرى المدفوعات الى ومن الخارج بوسائل دفع بالعملة الحرة وفق ما يلي :

- (أ) احدى العملات الحرة المعلن لها سعر صرف محليا .
- (ب) الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي والحسابات الحرة بالجنيه المصري .
- (ج) حسابات رسوم المرور وحسابات مدفوعات مقدمة لسداد رسوم المرور .
- (د) وسائل أخرى يتم تحديدها .

مادة ٣٩ - تجرى المدفوعات مع البلاد المبرم معها اتفاقيات أو ترتيبات دفع ثنائية في الاطار الوارد بهذه الاتفاقيات أو الترتيبات ، وطبقا للترتيبات التي تصدرها الادارة العامة للنقد .

مادة ٤٠ - يجوز فتح حسابات (د) بأسماء جهات أو أفراد تابعين لبلد مبرم معه اتفاق أو ترتيب دفع ثنائي ، ويحمل الحساب صفة البلد التابع له صاحبه .

وتقضى هذه الحسابات وفق ما يلي :

- (أ) مبالغ واردة عن طريق حسابات اتفاق أو ترتيب الدفع الثنائي .
 - (ب) مبالغ مصرح بتحويلها الى البلد الذي يحمل صفته الحساب .
- كما تستخدم هذه الحسابات وفق ما يلي :

- (أ) مبالغ يتم تحويلها الى البلد الذي يحمل صفته الحساب .
- (ب) مبالغ يتم استخدامها في مواجهة مدفوعات محلية ، لصالح صاحب الحساب بما في ذلك سداد قيمة صادرات وفق ما تقضى به القواعد المنفذة للائحة وفي الاطار الوارد باتفاق الدفع الثنائي .

مادة ٤١ - للمصارف المعتمدة استيراد وتصدير أوراق النقد الأجنبي وتصدير العملات المعدنية الأجنبية الزائدة عن حاجتها بالقدر الذى تقتضيه احتياجات التعامل للجهاز المصرفى ككىل .

وتستوفى فى هذه الأحوال الاستمارة (و٠أ٠ ب) عند الاستيراد والاستمارة (ص٠أ٠ ب) عند التصدير .

وفى الأحوال المتعلقة بتصدير أو استيراد أوراق النقد الأجنبى لحساب عملاء المصارف المعتمدة الذين يحق لهم الاحتفاظ ، يكتفى عند الاستيراد أو التصدير باخطار من المصارف المعتمدة للجمارك .

مادة ٤٢ - للمصارف المعتمدة تصدير العملات الذهبية والمعدنية الأخرى المصرية الى الخارج على أساس السداد مقدما بوسائل دفع بالعملات الحرة ووفقا للنظم المقررة .

وتستوفى استمارة (ص٠أ٠ ب) عند التصدير .

مادة ٤٣ - يحق للمسافرين الى الخارج حمل أوراق نقد أجنبى وأدوات دفع أخرى بالنقد الأجنبى وذلك وفقا للحدود التالية :

(أ) المبالغ المثبتة بالاقارات الجمركية عند الوصول .

(ب) المبالغ المثبتة بالاقارات الجمركية عند الوصول والتي يتم التنازل عنها لمسافرين عن طريق المصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل .

(ج) المبالغ المخصومة من حسابات حرة بالنقد الأجنبى أو بالجنيه المصرى .

(د) المبالغ المقررة خصما من الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبى لصالح صاحب الحساب وأسرته .

(هـ) المبالغ المقررة خصما من حسابات بالنقد الأجنبى (تجنيب) .

(و) المبالغ الأخرى المقررة وفقا للقواعد المنفذة للائحة .

وباستثناء ما جاء بالبند (أ) يتم التأشير على جوازات السفر بقيمة المبالغ بالنقد الأجنبي وذلك بمعرفة أحد المصارف المعتمدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل •

مادة ٤٤ - يجوز حمل أوراق نقد مصرية رفقة القادمين الى البلاد والمسافرين منها في حدود ٩٠ جنيه مصرية لكل فرد •

مادة ٤٥ - يكون اتفاق الجهات والأفراد الأجانب في البلاد من خلال وسائل وأدوات دفع مقبولة أو من موارد جارية تتحقق لهم بالبلاد في اطار النظم المقررة •

مادة ٤٦ - في مجال تنفيذ القانون واللائحة والقواعد المنفذة لها ، يتم احتساب عدد الوحدات بالعملة الأجنبية المقابلة لنصاب أو حصة محددة بالجنيه المصري على أساس أسعار الصرف في نطاق السوق الرسمية •

الفصل السابع

موارد واستخدمات السوق الموازية للنقد

مادة ٤٧ - تتم المتحصلات والمدفوعات لأغراض غير منظورة من خلال السوق الموازية للنقد باستثناء ما يتعلق بالأغراض والحالات التالية :

- (أ) رسوم المرور •
- (ب) الملاحة واصلاح وتموين السفن •
- (ج) الاستثمار العربي والأجنبي في مصر •
- (د) الالتزامات العامة والدولية والأقساط والفوائد المستحقة عن عمليات يتم معاملتها بأسعار الصرف في نطاق السوق الرسمية •
- (هـ) أقساط اعادة التأمين والتعويضات المستحقة في الخارج على شركات اعادة التأمين •
- (و) المدفوعات والمتحصلات الحكومية للوزارات والمصالح •

(ز) المعاشات المحولة للخارج •

(ح) مصاريف على الصادرات التي تسدد قيمتها بأسعار الصرف في نطاق السوق الرسمية •

(ط) المصاريف البنكية وعمولات المراسلين المستحقة عن عمليات تتم في نطاق السوق الرسمية •

ويحتسب اتفاق الهيئات الدولية والاقليمية والمثليات وفروع الهيئات والشركات والمكاتب الأجنبية في مصر على أساس أسعار الصرف الرسمية وتعامل المصارف المعتمدة ما يؤول للأشخاص من هذا الاتفاق بالنقد الأجنبي في نطاق السوق الموازنة للنقد •

مادة ٤٨ - تتم المتحصلات لأغراض منظورة من خلال السوق الموازية للنقد باستثناء ما يتعلق بالمتحصلات عن الصادرات من السلع التالية :

(أ) القطن الخام •

(ب) غزل ومنسوجات القطن (الأقمشة) •

(ج) الأرز وكسر الأرز •

(د) البترول ومنتجاته •

(هـ) البصل الطازج •

(و) الثوم الطازج •

(ز) البطاطس •

(ح) الأسمنت •

(ط) البضائع الأجنبية المعاد تصديرها والسابق تحويل قيمتها بالعملة الأجنبية في نطاق السوق الرسمية •

مع مراعاة أنه تدخل ضمن موارد السوق الموازية للنقد ٥٠٪ من الزيادة عن الهدف السنوى المقرر للتصدير في الموازنة النقدية بالعملات الحرة الصادرات غزل ومنسوجات القطن والأسمت •

كما تدخل ضمن موارد السوق الموازية للنقد حصيلة الصادرات تحت نظام السماح المؤقت •

مادة ٤٩ - تحديد المدفوعات لأغراض منظورة التي تتم من خلال السوق الموازية للنقد • وتعامل طبقا لأسعار الصرف المعمول بها في هذه السوق • وذلك في اطار موازنة النقد الأجنبي •

الباب الثاني

المدفوعات المتعلقة بالتجارة الخارجية

الفصل الأول

سداد قيمة البضائع المستوردة

مادة ٥٠ - يجوز الافراج عن عملة أجنبية لاستيراد بضائع بعد تقديم موافقة الجهة المختصة وفق ما يقضى به نظام الاستيراد القائم وفي حدود الحصص المقررة لذلك بموازنة النقد الأجنبي •

ويتم سداد قيمة هذه الواردات طبقا لوسيلة وشروط الدفع المنصوص عليها في موافقة الجهة المختصة ووفقا للقواعد المنفذة للائحة •

وعلى المصارف المعتمدة أن تؤثر على موافقات الجهة المختصة التي تقدم اليها بتفاصيل ما تقضته من هذه الموافقات •

مادة ٥١ - لا يجاوز أجل استعمال الاعتمادات المفتوحة ، التاريخ المحدد في موافقة الجهة المختصة لشحن أو وصول البضاعة ، ويجوز أن تقوم المصارف المعتمدة بمنح مهلة اضافية لمدة ١٥ يوما لتداول مستندات العملية •

ويجوز للمصارف المعتمدة الموافقة على طلب مد أجل الاعتماد اذا كانت فترة المد تقع في حدود مدة وصلاحيه موافقة الجهة المختصة لشحن البضاعة ووصولها .

مادة ٥٢ - على المصارف المعتمدة أن تعيد شراء الأرصدة غير المستعملة من الاعتمادات التي تفتحقها لاستيراد بضائع من الخارج وذلك خلال ٣٠ يوما من تاريخ انتهاء أجل هذه الاعتمادات وعليها اتخاذ الترتيبات اللازمة مع عملائها ومراسليها وقت فتح الاعتماد لتنفيذ ذلك .

مادة ٥٣ - يراعى فى جميع الأحوال أن ينص فى شروط الدفع الخاصة باستيراد بضائع على وجوب تقديم بوليصة شحن بدون تحفظات تسليم ظهر السفينة مبينا بها أن مصر هى جهة الوصول النهائية أو تقديم أية مستندات أخرى مؤيدة تثبت ارسال البضاعة بالسكك الحديدية أو بالجو الى جهة معينة فى مصر .

مادة ٥٤ - يجوز الموافقة على تحويل حصيلة بيع البضائع المستوردة يرسم الأمانة بعد بيعها وذلك على أساس فواتير البيع المحلية وبشرط تقديم صورة من الاستمارة المبدئية (أ) مؤشر عليها من مصلحة الجمارك بما يفيد التخليص على البضاعة ويراعى ألا تتجاوز المبالغ المحولة تلك المبينة فى موافقة الجهة المختصة .

ولا يجوز الارتباط على استيراد بضائع يرسم الأمانة الا بعد الحصول على موافقة الجهة المختصة وفى اطار قواعد الاستيراد السارية .

مادة ٥٥ - يجوز للمصارف المعتمدة سداد قيمة البضائع المراد استيرادها مقدما ، بشرط ألا تتجاوز قيمتها الاجمالية مائة جنيه مصرى ، ويمكن السداد بما يتجاوز هذه القيمة ، وفق القواعد المنفذة للائحة .

مادة ٥٦ - يكون سداد قيمة الكتب والمطبوعات الدورية طبقا للقواعد المنفذة للائحة .

مادة ٥٧ - للمصارف المعتمدة ، في نطاق أعمال المادة (٢٩) تمويل عمليات السماح المؤقت •

الفصل الثاني

اثبات الاستيراد

مادة ٥٨ - يلتزم المستوردون بضرورة تقديم ما يثبت استيراد البضائع التي أفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها في ميعاد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة أو من تاريخ دفع قيمتها ويقع هذا الالتزام على المستورد الذي طلب فتح الاعتماد أو تحويل القيمة •

وفي حالة تسليم مستندات الشحن للجهة التي تم الاستيراد لحسابها للتخليص على البضاعة بمعرفتها ، تصبح الأخيرة مسئولة عن اثبات الاستيراد بشرط التوقيع على اقرار منها يفيد تسلمها مستندات الشحن وارسال هذا الاقرار الى المصرف المعتمد الصادرة عن طريقة الاستمارة (أ) مع الاشارة الى بيانات هذه الاستمارة •

ويكون اثبات الاستيراد بتقديم النسخة الأولى والثانية للاستمارة (أ) مختومتين من الجمارك بتفاصيل القسيمة الجمركية وفقا لتقدير الجمارك •

مادة ٥٩ - بالنسبة للبضائع المستوردة للحكومة أو الهيئات العامة يعتبر التأييد الكتابي من الوزارة أو الجهة المختصة ، بتسليمها البضاعة دليلا كافيا على استيرادها •

مادة ٦٠ - يجوز قبول الفواتير وأغلفة الطرود كاثبات لاستيراد المطبوعات الواردة داخل طرود بريدية •

الفصل الثالث

الصادرات والبضائع المعاد تصديرها أو شحنها

مادة ٦١ - على كل من يصدر بضاعة الى الخارج أن يسترّد قيمتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن وفقا لأحكام القانون .

وتقدم استمارة تصدير (ت . ص) الى الجمارك لشحن الصادرات والبضائع المعاد تصديرها أو شحنها الى أى مكان خارج مصر ، موقعا عليها من المصدر ومصدقا عليها من أحد المصارف المعتمدة .

مادة ٦٢ - تقدم هذه الاستمارة من المصدر الى المصرف المعتمد من أربع نسخ ، وبالنسبة لصادرات الأقطان من خمس نسخ مرفق بها نسخ مماثلة من الفواتير ، ويصدق المصرف على هذه الاستمارة بما يفيد مراجعته لبياناتها وأن قيمة البضائع مشمولها سيتم استردادها بوسيلة دفع مقبولة خلال المهلة القانونية المقررة .

وتختتم الفواتير والمستندات المقدمة بخاتم المصرف .

ويتم التصرف في نسخ الاستمارات (ت . ص) على النحو الوارد بالقواعد المنفذة للائحة .

مادة ٦٣ - عند قيام المصدرين باستيفاء تعهداتهم على الاستمارة (ت . ص) تقوم المصارف المعتمدة باصدار النماذج اللازمة كالاتى :

(أ) مذكرة رقم (١) عند تقديم مستندات الشحن الى المصرف وترسل نسخة من هذه المذكرة مرفقة بها نسخة من الفاتورة النهائية الى البنك المركزى المصرى .

(ب) مذكرة رقم (٢) عند استرداد قيمة البضائع المصدرة وترسل نسخة من هذه المذكرة الى البنك المركزى المصرى رفق الجداول الاحصائية .

وتعتبر الاستمارة (ت . ص) مسددة عند استيراد قيمة البضائع مشمولها بوسيلة دفع مقبولة وفقا للقواعد المنفذة لللائحة .

مادة ٦٤ - تقوم المصارف المعتمدة في الأحوال التي ترد فيها مبالغ مقدما من ثمن بضائع سيتم تصديرها ، بإصدار مذكرة رقم ٢ (دفع مقدم) عن هذه المبالغ فور تسلمها وذلك وفق القواعد المنفذة لللائحة .

مادة ٦٥ - يسمح بتصدير البضائع الآتية الى الخارج دون تقديم استمارة (ت . ص) عند الشحن وفق الحدود والنظم التي تتضمنها القواعد المنفذة لللائحة :

— الهدايا والعينات ومواد الدعاية التجارية .

— البضائع المصدرة بواسطة الوزارات والمصالح الحكومية لغير الأغراض التجارية .

— الإثاث والمتعلقات الشخصية الخاصة بالمصريين المهاجرين والأجانب المغادرين البلاد نهائيا ورجال السلك السيامي والقنصلي الأجنبي والهيئات والمنظمات الدولية .

— البضائع التي ترد بطريق الخطأ .

— البضائع التي ترد بدون الافراج عن عملة أجنبية مقابلها بغرض العرض أو التجربة أو استخدامها في المشروعات أو اقامة منشآت .

— البضائع التي ترد تالفة أو مخالفة لشروط التعاقد المعادة الى موردها الأصلي لاستبدالها بغيرها .

— البضائع التي تصدر بغرض التصنيع أو للاستعمال أو العرض والاعادة وما شابه ذلك .

— الطرود البريدية المصدرة الى المودلن .

مادة ٦٦ - يستثنى من شرط مدة الثلاثة أشهر من تاريخ الشحن

حصيلة تصدير الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر على أن يتم استرداد قيمة هذه الصادرات فور بيعها وتحصيل قيمتها •

مادة ٦٧ - تعفى صادرات الكتب المطبوعة في مصر من استمارة التصدير (ت.ص) على أن يقوم المصدر بتقديم اقرار معتمد من الهيئة العامة للكتاب الى الجمارك وفقا للملحق رقم (٣) يتضمن تعهده باسترداد قيمة الكتب المصدرة فور بيعها وتحصيل قيمتها بوسيلة دفع مقبولة وذلك عن طريق أحد المصارف المعتمدة ووفقا للقواعد المنفذة للأئحة •

مادة ٦٨ - تعفى صادرات الصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر والتي تقوم بتصديرها الهيئات والوحدات المشتغلة بالنشر ودور الصحف التابعة للاتحاد الاشتراكي العربي والشركات التابعة لها من استمارة التصدير (ت.ص) على أن يتم استرداد قيمتها فور تحصيلها وذلك عن طريق أحد المصارف المعتمدة وبوسيلة دفع مقبولة وفقا للقواعد المنفذة للأئحة •

كما تعفى الجهات - غير النصوص عليها في هذه المادة - من الصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر والتي لا تتجاوز قيمة الكميات المصدرة منها خمسة جنيهاً من استمارة التصدير (ت.ص) • وعلى المصدرين في هذه الأحوال تقديم بيان سنوي الى المصرف المعتمد الذين يتعاملون معه موضحا به قيمة صادراتهم والمبالغ المستردة والرصيد غير المسدد •

مادة ٦٩ - يعفى من الاستمارات (ت.ص) عند الشحن صادرات البضائع سريعة التلف على أن يقدم المصدر تمهيدا الى مصلحة الجمارك بتقديم الاستمارة (ت.ص) خلال أسبوعين من تاريخ الشحن ووفقا للقواعد المنفذة للأئحة •

مادة ٧٠ - تعفى صادرات طوابع البريد المصرية والأجنبية في حدود

١٠٠ جم والصادر بها تراخيص من لجنة تصدير واستيراد الطوايح البريدية من الاستمارة (ت.ص.) .

وتتابع الجمعية المصرية لهواة طوايح البريد استرداد قيمة هذه الطوايح بوسيلة دفع مقبولة وفقا للقواعد المنفذة لللائحة .

الفصل الرابع

عمليات التجارة الدولية

مادة ٧١ - للمصارف المعتمدة ، في نطاق أعمال المادة (٢٩) ، تمويل عمليات التجارة الدولية .

مادة ٧٢ - للمصارف المعتمدة ، الافراج عن نقد أجنبي لسداد قيمة البضائع في عمليات التجارة الدولية بعد التحقق من أن قيمة هذه البضائع مضافا اليها الربح وجميع المصاريف الاضافية مثل النولون والتأمين .. الخ ، قد تم استردادها أو فتح بشأنها اعتماد مستندي مؤيد غير قابل للالغاء لدى أحد المصارف المعتمدة في مصر - بالعملة الحرة .

مادة ٧٣ - يتم اعتماد استمارة (أ) أو (د) ذات لون أحمر في نطاق أعمال المادة السابقة لاجراء تحويل القيمة الى البلد المصدر أو فتح اعتماد ويوضح على الاستمارة جهة الوصول النهائية للبضائع ان كانت معروفة أو الميناء المطلق المشحون اليه البضائع برسم التراخيص أو المنطقة الحرة .

ويوقع الطالب على استمارة (ت) عند اعتماد الاستمارة (أ) أو (د) وتتضمن الاستمارة (ت) تعهدا باسترداد القيمة بأكملها وألا تتعدى المدة التي ترد خلالها القيمة ثلاثة أشهر من تاريخ الدفع للبلد المصدر .

ويقوم المصرف المعتمد المسترد عن طريقه المبلغ باصدار المذكرة (ت) وترسل صورة من هذه المذكرة الى البنك المركزي المصري رفق الجداول الاحصائية .

وتعتبر الاستثمار (أ) مسددة عند اصدار الاستثمار (ت) كما تعتبر
الاستثمار (ت) مسددة عند اصدار المذكرة (ت) المنوه عنها .

الفصل الخامس

استيراد وتصدير المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

مادة ٧٤ - يجوز السماح باستيراد سبائك المعادن الثمينة والأحجار
الكريمة لأغراض الصناعة أو للسوق المحلية وذلك في اطار النظم والقواعد
المقررة للاستيراد من الخارج .

مادة ٧٥ - يجوز للقادمين للبلاد الدخول بالمصروفات الخاصة
باستعمالهم الشخصي بالإضافة الى عملات ذهبية في حدود ٢٠٠ جم مع
مراعاة القواعد التي تضعها مصلحة الجمارك .

مادة ٧٦ - يجوز السماح بتصدير المشغولات الذهبية والفضية على
أساس سداد القيمة وفقا لتقدير الجهة المختصة بالعملة الحرة .

مادة ٧٧ - يجوز للمصريين المسافرين الى الخارج أن يصطحبوا معهم
عند سفرهم مشغولات ذهبية وفضية لاستعمالهم الشخصي في حدود
خمس آلاف جنيه بشرط تقديم ضمان مالي صادر من أحد المصارف
المعتمدة بنفس قيمة المشغولات المصدرة لضمان اعادتها خلال سنة من
تاريخ اخراجها ، ويجوز مد هذه المدة لسنوات تالية بحيث لا تتجاوز
المدة الكلية ٤ سنوات .

الباب الثالث

العاملات غير المنظورة

الفصل الأول

عمليات السياحة

مادة ٧٨ - على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المرخص لهم بمزاولة
عمليات السياحة أن يقوموا باسترداد كافة ما يؤول اليهم من نقد أجنبي

يمثل قيمة خدمات سياحية أدت في مصر ، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تأدية الخدمة السياحية •

وتكون متابعة الاسترداد وفقا للقواعد التي تصدر في هذا الخصوص بالاتفاق مع وزارة السياحة •

مادة ٧٩ - يراعى عند منح تأشيرات الدخول لمصر أو عند قدوم رعايا الدول المستثناة من الحصول على تأشيرات دخول البلاد التاكيد من تحويل أو استبدال ما لا يقل مما يعادل ١٠٠ جنيه مصرى على أساس أسعار الصرف في نطاق السوق الموازية - بالعملات الحرة أو بأية وسيلة دفع مقبولة •

ويستثنى من ذلك بعض الفئات التي تتضمنها القواعد المنفذة للائحة والتي يتم الاتفاق بشأنها مع الوزارات المختصة •

مادة ٨٠ - يجوز للسياح الأجانب عند مغادرتهم البلاد ممن سبق لهم تحويل أو استبدال نقد أجنبي إعادة تحويل أو استبدال ما تبقى معهم من نقد مصرى بعد خصم عشرين جنيها مصريا عن كل ليلة قضاها السائح في البلاد •

مادة ٨١ - يلتزم الطلبة الأجانب الذين يتلقون العلم في إحدى الجامعات أو المعاهد أو المدارس المصرية ، وكذا الأجانب من غير الطلبة عند تجديد اقامتهم بتحويل أو استبدال نقد أجنبي كشرط لحصولهم على الإقامة بالبلاد أو تجديدها وذلك في الحدود المقررة والتي تتضمنها القواعد المنفذة للائحة •

الفصل الثاني

الإحالة ورسم المرور في قناة السويس

مادة ٨٢ - تفتح الحسابات التالية بأى من العملات الحرة المقبولة لسداد المدفوعات المتعلقة برسوم المرور بقناة السويس والخدمات المرتبطة بها :

(أ) حسابات رسوم المرور : وتفتح هذه الحسابات بأسماء ملاك أو مستأجرى السفن الأجنبية أو لحسابهم بأسماء وكلائهم الملاحين في مصر •

(ب) حسابات مدفوعات مقدمة لسداد رسوم المرور : وتفتح هذه الحسابات باسم هيئة قناة السويس ولحساب ملاك أو مستأجرى السفن الأجنبية •

مادة ٨٣ - تقوم المصارف المعتمدة يوميا ببيع حصيلة الرسوم والخدمات المتعلقة بها بالعملة الأجنبية برقيا للبنك المركزي المصري ، ويتم سداد مقابل هذه الحصيلة بالجنيهات المصرية لحساب هيئة قناة السويس ، على أن يوضح بأوامر البيع أن المبالغ تمثل حصيلة رسوم المرور بقناة السويس •

مادة ٨٤ - تفتح الحسابات الملاحية التالية بالجنيهات المصرية لغرض قيد المتحصلات والمدفوعات الخاصة بأعمال الملاحة التي تتم في الموانئ المصرية :

(أ) حسابات تشغيل السفن الأجنبية : تفتح هذه الحسابات بأسماء الوكلاء الملاحين بمصر لحساب ملاك أو مستأجرى السفن الأجنبية • وتتحدد صفة هذه الحسابات تبعا للبلد الذي يوجد فيه المركز الرئيسى لمالك السفينة اذا كانت تسير لحسابه أو كانت مؤجرة لرحلة أو أكثر أما اذا كانت مؤجرة لفترة زمنية ، فيوصف الحساب تبعا لبلد الاقامة الدائم للمستأجر ، وتسمى الحسابات التي تنتمى الى بلاد يعجز الدفع معها بالعملة الحرة ، حسابات تشغيل سفن أجنبية حرة ، وبالنسبة لحسابات تشغيل السفن التي تنتمى الى بلاد اتفاقات الدفع فيحصل الحساب اسم بلد الاتفاق •

(ب) حسابات تشغيل سفن مصرية : وتفتح هذه الحسابات بأسماء شركات الملاحة المصرية التي يقرر معاملتها - من الناحية النقدية - معاملة شركات الملاحة الأجنبية ولا تحمل هذه الحسابات صفة معينة •

مادة ٨٥ - لا يجوز السحب على المكشوف بالنسبة للحسابات المخصصة لسداد رسوم المرور بقناة السويس *

مادة ٨٦ - تغذى حسابات تشغيل السفن الأجنبية المصرية بالمصادر التالية :

(أ) المبالغ الواردة بالعملات الحرة ، وبالنسبة للحسابات التي تنتمى الى بلاد مبرم بينها وبين مصر اتفاقات دفع ثنائية فيمكن أن تتم التغذية بتحويلات عن طريق حساب الاتفاق وفقا لما تقضى به أحكامه *

(ب) التحويلات من أى من الحسابات التالية :

— حسابات رسوم المرور بقناة السويس *

— حسابات تشغيل سفن أجنبية تابعة لبلاد يجرى التعامل معها بالعملة الحرة أو من حسابات تشغيل سفن أجنبية أخرى تحصل نفس الصفة *

— حسابات حرة بالنقد الأجنبي أو بالجنيه المصرى / سوق رسمية *

(ج) متحصلات أجور الشحن والسفر والايادات الأخرى المحصلة فى مصر وفق القواعد المنفذة باللائحة *

مادة ٨٧ - تستخدم أرصدة حسابات تشغيل السفن الأجنبية المصرية فى الأوجه التالية :

(أ) المدفوعات المحلية بشأن مصروفات السفينة وعمولاتها وتمويلها من البضائع المحلية ... الخ *

(ب) المبالغ المحولة الى حسابات تشغيل سفن أخرى تحمل نفس الصفة *

(ج) الفائض بالحساب المحول الى الخارج *

مادة ٨٨ - يجوز أداء مدفوعات محلية لأغراض غير ملاحية فى سداد قيمة خدمات أديت للمالك أو مستأجرى السفن الأجنبية بالخصم على حسابات رسوم المرور أو حسابات تشغيل سفن مناسبة *

مادة ٨٩ - يجوز لشركات الملاحة المصرية اجراء مدفوعات في نطاق الفوائض المحققة من نشاطها في الخارج بالعملات الحرة لتغطية المصروفات الخاصة بالسفن التابعة لها في الموانئ الأجنبية لبلاد يجرى الدفع معها بالعملات الحرة ، وعليها استرداد الفائض المتبقى بعد اجراء هذه المدفوعات .

ولا يسرى حكم هذه المادة على شركات الملاحة المصرية التي يتقرر معاملتها - من الناحية النقدية - معاملة شركات الملاحة الأجنبية .

مادة ٩٠ - يجوز للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية كدفعات مقدمة على ذمة تغطية مصروفات سفن أعالي البحار المصرية والسفن الأجنبية المستأجرة بموجب مشارطات زمنية لحساب جهات محلية أو تحويل مبالغ سدادا لرصيد حساب المصروفات المترتبة على رحلات هذه السفن في الموانئ الأجنبية .

مادة ٩١ - يجوز للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية لسداد نوالين أو إيجارات السفن الأجنبية المستأجرة لحساب جهات محلية وفق شروط التعاقد على ربطها التي تقرها الجهة المختصة .

مادة ٩٢ - يجوز للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية لسداد قيمة العمولات المستحقة للمستفيدين في الخارج مقابل وساطتهم في عمليات تمويل واصلاح السفن الأجنبية في الموانئ المصرية .

ويطبق ذات الوضع بالنسبة لأنصبة وكلاء الشركة المصرية لأعمال النقل البحري من العمولات المحصلة محليا مقابل قيامهم بحجز الفراغات اللازمة لنقل بضائع واردة لحساب مصر على سفن أجنبية .

الفصل الثالث

التأمين

مادة ٩٣ - يجوز ابرام عقود تأمين مع شركات التأمين ، وكذا سداد أقساط التأمينات للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، بالنقد الأجنبي مع الوفاء بالقيمة التأمينية أو أى تعويضات تستحق بالنقد الأجنبي .

مادة ٩٤ - يجوز سداد قيمة التعويضات التي تستحق بالنقد الأجنبي عن صادرات من مصر أو واردات إليها وفق وسيلة الدفع الميمنة على الاستثمارات المصرفية الخاصة بالعملية .

مادة ٩٥ - يجوز لشركات التأمين المسجلة في مصر منح قروض بالنقد الأجنبي عن طريق المصارف المعتمدة بضمان عقود التأمين على الحياة المبرمة بنقد أجنبي .

مادة ٩٦ - يجوز للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية لسداد أقساط وأرصدة اعادة التأمين المستحقة على شركات التأمين واعادة التأمين .

مادة ٩٧ - يجوز للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية لسداد قيمة التعويضات التي تترتب على حوادث تصادم السفن المصرية أثناء رحلاتها بالخارج بشرط التحقق من أن وثيقة التأمين على السفينة لا تغطي الخطر محل التعويض .

الفصل الرابع

المدفوعات عن الافلام والبرامج السينمائية والتليفزيونية الأجنبية

مادة ٩٨ - يجوز للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية للحصول على نسخ الافلام الأجنبية ومقدماتها أو تكاليف طبعتها والتي يتم توزيعها عن غير طريق فروع شركات الافلام الأجنبية في مصر ، وذلك في حدود نسخة واحدة من الفيلم مع مراعاة ما تقضى به أحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ في شأن الافلام السينمائية الأجنبية في مصر .

مادة ٩٩ - يجوز للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية لسداد الجمل المستحق نتيجة عرض الافلام السينمائية الأجنبية التي ترد تحت نظام حق الاستغلال في حدود ٦٠٪/ عن صافي الإيرادات المحققة عن استغلالها وتوزيعها في مصر .

وتنظم القواعد المنفذة للأئحة تحويل الجمل المستحق نتيجة عرض أفلام سينمائية أجنبية ترد لفروع شركات الأفلام الأجنبية في مصر وفق ما تقتضيه طبيعة نشاط هذه الفروع .

مادة ١٠٠ - يجوز للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية لسداد مقابل حق استغلال الفيلم السينمائي الأجنبي الذي يتم التعاقد على استيراده تحت نظام الشراء القطعي بناء على موافقة لجنة الترخيص باستيراد الأفلام المنصوص عليها في القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ بشأن استيراد الفيلم وذلك بشرط تقديم مستندات شحن الفيلم والعقد المبرم بشأن شراء حق استغلاله .

مادة ١٠١ - يجوز للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية لسداد مقابل حق عرض الأفلام والبرامج والمواد التليفزيونية الأجنبية التي يتم التعاقد على استيرادها لعرضها بالتليفزيون في مصر بشرط تقديم اقرار من هيئة التليفزيون بمصر يفيد أن المبلغ المطلوب تحويله يمثل مقابل حق عرض أفلام وبرامج تليفزيونية ثم توريدها فعلا الى هيئة التليفزيون وأن هذا المبلغ مستحق ومحتسب وفقا لشروط التعاقد مع الموزع أو المنتج بالخارج .

الفصل الخامس

سداد قيمة تذاكر السفر الى الخارج

مادة ١٠٢ - تسدد قيمة تذاكر السفر الى الخارج وكذا قيمة تذاكر العودة من الخارج بالجنهات المصرية لحاملي جنسية جمهورية مصر العربية والأجانب الذين أقاموا بالبلاد مدة متصلة بلغت في مجموعها خمس سنوات بشرط أن تبدأ الرحلة (سواء بالبحر أو الجو أو البر) من مصر أو تنتهى في مصر وأن تغطى الطريق المباشر المعتاد لبلد الوصول النهائى .

مادة ١٠٣ - تباع تذاكر السفر الى الخارج بالجنهات المصرية للأجانب الذين لا ينطبق عليهم الوضع المذكور بالمادة السابقة بشرط

تقديم شهادة من أحد المصارف أو الجهات المرخص لها بالتعامل بالنقد الأجنبي تثبت أن المسافر قد باع إليها نقداً أجنبياً بما لا يقل عن قيمة التذكرة المطلوبة .

ويجوز صرف تذاكر سفر لرعايا الدول التي ترتبط مع جمهورية مصر العربية باتفاقات دفع ثنائية وسداد القيمة خصماً من حساب اتفاق الدفع المبرم مع البلد التابع له جنسية المسافر وذلك وفقاً للقواعد المنفذة لللائحة .

الفصل السادس

المدفوعات غير المنظورة الأخرى

مادة ١٠٤ - يجوز للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية لسداد المدفوعات المتعلقة بنفقات السفر والاقامة والعلاج في الخارج ، وفوائض إيرادات شركات الطيران الأجنبية العاملة في مصر ، وكذا المدفوعات المتعلقة بأغراض غير منظورة أخرى وفقاً للقواعد المنفذة لللائحة .

مادة ١٠٥ - يجوز للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية لإعادة مبالغ سبق ورودها من الخارج بنفس وسيلة الدفع التي وردت بها في الأحوال التالية :

(أ) مبالغ وردت لصالح مستفيدين في مصر لا تقوم أي التزام قبلهم باسترداد هذه المبالغ إلى مصر .

(ب) مبالغ وردت بطريق الخطأ .

(ج) أرصدة مذكرات رقم (٢) مدفوعات مقدمة لم يتم استخدامها .

الباب الرابع

الأوراق المالية والمعاملات الرأسمالية

الفصل الأول

الأوراق المالية

مادة ١٠٦ - يكون استيراد الأوراق المالية وتصديرها والتعامل فيها الذي يرتب حقاً أو التزاماً بالعملة الأجنبية ، والتحويلات الخاصة

بيع وشراء الأوراق المالية المصرية أو الأجنبية ، عن طريق المصارف
المعتمدة •

مادة ١٠٧ - للمصارف المعتمدة تحويل حصيلة الأوراق المالية
المصرية أو الأجنبية المصدر مقابلها بالنقد الأجنبي ، في نطاق المبالغ التي
يحق الاحتفاظ بها •

مادة ١٠٨ - يرخص لسماسرة الأوراق المالية ، المقيدين في بورصة
الأوراق المالية بكل من القاهرة والاسكندرية ، بالتوسط في عمليات
نقل الملكية المتعلقة بهذه الأوراق ، سواء داخل البلاد أو خارجها على أن
يكون استيراد وتصدير الأوراق المالية والتحويلات الخاصة ببيع
أو شراء هذه الأوراق عن طريق المصارف المعتمدة •

مادة ١٠٩ - يجوز للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية
لتحويل قيمة كوبونات أو فوائد الأوراق المالية المصرية المملوكة لأجانب
مقيمين بالعاج •

الفصل الثاني

الاستثمارات المصرية

مادة ١١٠ - يجوز للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية
لتحويل المبالغ التي تطلبها وحدات الجهاز الحكومي والهيئات العامة
وشركات القطاع العام لغرض الاستثمار في مشروعات بالخارج وكذا
لسداد أنصبتها في رؤوس أموال المشروعات بالعملة الأجنبية بعد موافقة
الجهة المختصة على الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثمارى ، وفى اطار
موازنة النقد الأجنبي •

مادة ١١١ - يقوم المصرف المعتمد الذى تم عن طريقه تحويل حصة
الاستثمار أو الذى تتعامل فيه الجهة الحكومية أو جهة القطاع العام
الساهمة بمتابعة استرداد عائد استثمار الأموال المصرية المستثمرة بالعملة
(م ٣٩ - قانون العقوبات التكملى)

الأجنبية في أية مشروعات استثمارية بالداخل أو الخارج ، ووفقا للقواعد المنفذة للأئحة .

الفصل الثالث

التحويلات والمعاملات الرأسمالية الأخرى

مادة ١١٢ - يجوز للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية ، لتحويل أموال الرعايا الأجانب الذين يغادرون البلاد نهائيا والسابق اقامتهم بالبلاد مدة تزيد عن خمس سنوات أو كانوا قد حصلوا على اقامة خاصة ، وذلك في حدود ٥٠٠٠ جم ، وبصرف النظر عما اذا كان هذا المبلغ مكونا من عناصر رأس المال أو الدخل .

ويشترط لاجراء التحويل ، أن يتقدم الأجنبي المغادر بطلب الى أحد المصارف المعتمدة ووفقا للنموذج رقم ١١ ، ويرفق بالطلب ما يثبت أن الطالب وأسرته قد قرروا مغادرة البلاد نهائيا ، وقائمة توضح بها كافة ممتلكاتهم في مصر .

ويراعى ألا تجاوز تكلفة التحويل الحد المشار اليه ، ويفيد ما يزيد عنه في حساب رأسمالي غير قابل للتحويل باسم صاحب الشأن لدى أحد المصارف المعتمدة .

ويجوز في هذه الأحوال للمصارف المعتمدة ، الموافقة على الخروج بالمصوغات الشخصية صجة الأجانب المغادرين ، وخصما من الحد المشار اليه .

مادة ١١٣ - يكون الافراج عن عملة أجنبية لتحويل أموال الرعايا الأجانب الذين يغادرون البلاد نهائيا ، والتابعين لبلاد مبرم معها اتفاقات ثنائية تنظم التحويلات الرأسمالية المتعلقة بهؤلاء الرعايا ، وذلك في اطار ما تقضى به هذه الاتفاقات .

مادة ١١٤ - يودع اجمالي الأصول النقدية للتركات ، التي تؤول

للأجانب مقيمين في الخارج في حسابات رأسمالية غير قابلة للتحويل تفتح لدى المصارف المعتمدة .

ويجوز ايداع صافي أنصبة الورثة من الأجانب المقيمين في الخارج في حسابات رأسمالية غير قابلة للتحويل ، وذلك بعد استيفاء المستندات التي تتضمنها القواعد المنفذة لللائحة .

ويجوز للمصارف المعتمدة صرف المبالغ التي تمثل المصاريف الحكومية على التركة بناء على موافقة الورثة أو منفذ الوصية .

مادة ١١٥ - يجوز للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية ، لتحويل مبالغ بغرض الهجرة ، وذلك في حدود ٥٠٠ جم للفرد البالغ وفي حدود ما تقضى به الأحكام القضائية الصادرة في هذا الشأن .

مادة ١١٦ - يجوز للمصارف المعتمدة الافراج عن عملة أجنبية لتحويل مبالغ بغرض الهجرة ، وذلك في حدود ٥٠٠ جم للفرد البالغ و ٢٠٠ جم للقاصر وبما لا يتجاوز ٢٠٠٠ جم للأسرة ، ووفقا للقواعد المنفذة لللائحة .

مادة ١١٧ - المبالغ المستحقة الدفع الى أجانب مقيمين في الخارج ولها صفة رأس المال ، ولا تجيز اللائحة أو القواعد المنفذة لها الافراج عن عملة أجنبية لتحويلها ، ينبغي أن تدفع في حساب رأسمالي غير قابل للتحويل لدى أحد المصارف المعتمدة ، ويعتبر الدفع بهذه الطريقة مبررا لذمة الدافع .

مادة ١١٨ - يجوز للمصارف المعتمدة الصرف من الحسابات الرأسمالية غير القابلة للتحويل بقيمة المصاريف الحكومية المستحقة على أصحاب الحسابات .

كما يجوز صرف مبالغ من الحسابات المأثرا إليها ، المفتوحة بأسماء أشخاص طبيعيين لأصاحب الحساب أو لصالحه وبما لا يتجاوز اجمالية ٢٠٠٠ جم كل سنة ميلادية .

وبالنسبة للحسابات المشار اليها المفتوحة بأسماء أشخاص اعتباريين، فانه يجوز صرف مبالغ منها لأداء قيمة أتعاب ومصروفات مقابل خدمات محلية ، وكذا لمقابلة مستحقات حكومية ، كما يجوز صرف مبالغ من هذه الحسابات لمواجهة النفقات المرتبطة بنشاط أو اقامة موظفى الشخص الاعتبارى فى مصر وبما لا يتجاوز اجمالية فى هذه الأحوال ٢٠٠٠ جم كل سنة ميلادية .

مادة ١١٩ - يكون سداد قيمة العقارات المبنية وأراضى الفضاء المعدة للبناء والمسموح للأجانب بتسلكها وفقا لأحكام قانون تنظيم تملك الأجانب للعقارات المبنية والأراضى الفضاء رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، بوسيلة دفع بالعملة الحرة وعلى أساس أسعار الصرف الرسمية ووفق القواعد المنفذة لللائحة .

الباب الخامس

شروط وأوضاع التجنيد

الفصل الأول

شروط وأوضاع عامة

مادة ١٢٠ - التجنيد وفق أحكام هذه اللائحة يكون فى نطاق الالتزام بالاسترداد وفق ما جاء بالقانون ، وعلى أساس استخدام العملة الأجنبية المجنبة فى مواجهة مدفوعات متعلقة بنشاط الجهة أو الشخص المرخص له بالتجنيد .

مادة ١٢١ - يكون التجنيد بفتح حسابات بالنقد الأجنبى لهذا الغرض لدى المصارف المعتمدة تسمى « حسابات بالنقد الأجنبى - تجنيد » وتغذى بالمبالغ المجاز تجنيبها من الحصيلة ، ويكون الاستخدام لمواجهة أغراض منظورة وغير منظورة وفق القواعد المقررة وفى اطار موازنة النقد الأجنبى .

مادة ١٢٢ - يجوز للمصارف المعتمدة احتساب فائدة بالنقد الأجنبي على أرصدة الحسابات المشار إليها في المادة (١٢١) وفقا للأصول المرعية .

مادة ١٢٣ - على المصارف المعتمدة ترصيد حسابات التجنيز المشار إليها وذلك في نهاية شهرى يونيو وديسمبر من كل سنة ميلادية .

ويجوز منح مهلة لاستخدام الرصيد القائم في كل من هذين التاريخين لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، تقوم المصارف المعتمدة باتتهائها بشراء ما لم يتم استخدامه من هذا الرصيد .

مادة ١٢٤ - يجوز لشركات القطاع العام تجنيز حصيلة عمليات التجارة الدولية والسماح المؤقت لاستخدامها في تمويل عمليات مماثلة .

مادة ١٢٥ - تعامل حصيلة المبيعات المحلية من السلع الوطنية بالنقد الأجنبي وفى النظم المقررة في هذا الصدد ، معاملة حصيلة الصادرات .

الفصل الثاني

شروط وأوضاع تجنيز حصيلة السياحة

مادة ١٢٦ - يرخص الأشخاص ووحدات القطاع العام والخاص التى تزاوّل نشاطا سياحيا في مجال الفنادق والنقل . والذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير السياحة بتجنيز ما يؤول اليهم من نقد أجنبي يمثل قيمة خدمات سياحية أدت محليا .

مادة ١٢٧ - مع عدم الاخلال بما تقضى به المادة السابقة يرخص لأشخاص ووحدات القطاع العام والخاص ، الذين يقتصر نشاطهم على أعمال الوكالة السياحية تجنيز ما يتحقق من نقد أجنبي نتيجة القيام بأعمال الوكالة المشار إليها .

مادة ١٢٨ - لا يجوز تجنيز النقد الأجنبي الذى تم تحويله أو استبداله مقابل منح تأشيرات الدخول ، في حدود النصاب المشار إليه بالمادة ٧٩ .

الفصل الثالث

شروط واوضاع تجنيب حصيلة الصادرات

مادة ١٢٩ - الهيئة المصرية العامة للبترول ولشركات القطاع العام للبترول ، بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ تجنيب ما يعادل المبالغ المدرجة لها في موازاناتها التخطيطية بالنقد الحر ، لاستيراد احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية ولسداد مصروفاتها غير المنظورة وغيرها من الالتزامات المستحقة عنها ، وذلك من حصيلة صادراتها من البترول الخام والمنتجات البترولية .

مادة ١٣٠ - يجوز لأشخاص ووحدات القطاع العام والخاص المرخص لهم بمزاولة عمليات التصدير ، والذين تتوافر فيهم صفة المنتج النهائي للسلع تجنيب حصيلة صادراتهم التى تدخل ضمن موارد السوق الموازية للنقد .

مادة ١٣١ - يجوز للجهات الحكومية وهيئات ووحدات القطاع العام المشتغلة بالتجارة الخارجية تجنيب حصيلة صادراتها من السلع التى تدخل قيمتها ضمن موارد السوق الموازية للنقد .

ويجوز استخدام حصيلة النقد الأجنبى المجنبه فى تمويل عمليات الاستيراد السلمى ، وأداء مدفوعات غير منظورة متعلقة بنشاطها ، فى اطار موازنة النقد الأجنبى .

مادة ١٣٢ - يجوز لأشخاص ووحدات القطاع الخاص المرخص لهم بمزاولة عمليات التصدير الذين لا تتوافر فيهم صفة المنتج النهائي ، تجنيب ٥٠٪ من حصيلة صادراتهم من السلع التى تدخل قيمتها ضمن موارد السوق الموازية للنقد .

مادة ١٣٣ - يجوز أن يتنازل المصدر للمنتج النهائى للسلعة عن كل أو جزء من حصيلة صادرات السلع الصناعية المجنبه وفقا لأحكام المادة السابقة .

ويتم قيد المبلغ المتنازل عنه في « حساب بالنقد الأجنبي - تجنيب لدى المصارف المعتمدة باسم المنتج » لاستخدامه على النحو الوارد باللائحة .

مادة ١٣٤ - يجوز للجهات التي يرخص لها بيع السلع الأجنبية بالنقد الأجنبي وفقا لنظامى الأسواق الحرة (بدون رسوم) ومحال البيع بالنقد الأجنبي (محملة بالرسوم) تجنيب حصيله مبيعاتها من هذه السلع ، على أن يتم بيع ما يوازي ٢٥٪ من اجمالي الأرباح المحققة عن نشاطها طبقا لما يظهره الحساب الختامى .

الفصل الرابع

شروط واوضاع تجنيب حصيله المعاملات غير المنظورة

مادة ١٣٥ - للجهات التالية تجنيب الحصيله التي تحققها بالنقد الأجنبي عن أغراض غير منظورة متعلقة بنشاطها :

- الهيئة العامة للبترول ، بالنسبة لما يؤول اليها نتيجة ابرام اتفاقيات منح الامتياز ، وفي حدود ٥٠٪ ، وكذا ما يؤول اليها كمقابل للتدريب .

- اتحاد الاذاعة والتليفزيون .

- هيئة قناة السويس ، في حدود ما يستلزمه تنفيذ عمليات الاستيراد السلمى للهيئة - نقدا ، وذلك عند حلول أجل الاستحقاقات المتعلقة بهذه العمليات ، وفي اطار موازنة النقد الأجنبي .

- شركة مصر للطيران ، بالنسبة لعائض عملياتها فى الخارج .

- الجامعات والمعاهد العليا .

- هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

- المؤسسات الصحفية ودور النشر .

- وكالة أنباء الشرق الأوسط •
- الهيئة العامة لشئون المعارض •
- الشركة المصرية للملاحة البحرية - بالنسبة لفائض عملياتها في الخارج •
- شركات التأمين •
- صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية •
- شركات القطاع العام المشتغلة بالتجارة الخارجية •
- الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالنسبة لما يؤدي إليها من أقساط تأمينية •
- شركات المقاولات في حدود ٥٠٪ من الفائض النقدي المحقق عن تنفيذ كل من المشروعات أو العمليات المسندة إليها طبقاً لما يظهره الحساب الختامي لهذه المشروعات أو العمليات •
- شركات اصلاح وتموين السفن ، في حدود ٥٠٪ من اجمالي الحصيلة المحققة بالنقد الأجنبي •
- المستشفيات التابعة للحكومة أو القطاع العام •

الفصل الخامس

جهات مستثناة من مهلة الاستخدام المقررة

- مادة ١٣٦ - للجهات التالية الاستمرار في تجنب النقد الأجنبي دون بيع ، استثناء من الحكم الوارد بالمادة (١٣٣) :
- اتحاد الاذاعة والتليفزيون •
 - شركة مصر للطيران •
 - الجامعات والمعاهد العليا •
 - هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية •

- المؤسسات الصحفية ودور النشر •
- الشركة المصرية للملاحة البحرية •
- شركات التأمين
- شركات القطاع العام ، بالنسبة لعمليات التجارة الدولية والسماح المؤقت •
- الهيئة العامة للبترول وشركات القطاع العام للبترول •
- الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية •
- شركات المقاولات •
- شركات اصلاح وتموين السفن •
- شركة النصر لصناعة السيارات •
- الجهات المرخص لها ببيع سلع أجنبية محليا بالنقد الأجنبي •
- المستشفيات التابعة للحكومة أو القطاع العام •

الاستثمارات المصرفية

مادة ١٣٧ - الاستثمارات (١) (ملحق رقم ١) :

طلب شراء نقد أجنبي بفرض سداد قيمة بضائع مستوردة وكذا المصاريف المتعلقة بها وتحرر من أربع نسخ تسلم الأولى والثانية منها الى المستورد لتقديمها الى مصلحة الجمارك للتخليص على البضائع المدفوعة قيمتها بموجبها وختمها بما يفيد استخراج شهادة قيمة بقيمة البضائع الواردة وترسل النسخة الثالثة الى البنك المركزى المصرى فى نهاية الشهر الذى تمت خلاله العملية وفق الجداول الاحصائية (أ) أو (ج) حسب الحالة وتحفظ النسخة الرابعة منها فى حيازة البنك الذى أصدرها •

ويتعين على المستورد اعادة النسخة الثانية للاستمارة بعد التأشير عليها من مصلحة الجمارك بما يفيد التخليص على البضائع الصادرة بشأنها

الى البنك الذى اعتمدها وذلك خلال المهلة القانونية لاثبات الاستيراد ، كما تقوم مصلحة الجمارك بإرسال النسخة الأولى للاستمارة مؤشرا عليها باللازم الى البنك الصادرة عن طريقه الاستمارة •

هذا وفى حالة اعادة شراء الأرصدة غير المستعملة من الاعتمادات التى يفتحها البنوك لاستيراد البضائع من الخارج يتعين على البنك اصداؤه مذكرة اعادة شراء من نسختين طبقا للنموذج المرفق بالاستمارة (أ) ترسل النسخة الأولى منها الى البنك المركزى المصرى رفق الجداول الاحصائية ويحتفظ البنك بالنسخة الثانية منها •

مادة ١٢٨ - الاستمارة (د) (ملحق رقم ٢) :

طلب فتح اعتماد للخارج بدون غطاء وذلك فى الحالات التى لا تستدعى الافراج فورا عن عملة أجنبية عند فتح الاعتماد ، وعند طلب تغطية الاعتماد يصدر البنك المختص استمارة (أ) أو (ب) على أساس الاستمارة (د) •

وتحرر الاستمارة (د) من نسختين يحتفظ البنك الذى أصدرها بالنسخة الأولى وترسل النسخة الثانية الى البنك المركزى المصرى فى نهاية كل شهر بكشف ارسال مستقل رفق جداول الاعتمادات المفتوحة بدون غطاء •

وفى حالة الفاء الاعتماد المفتوح بموجب الاستمارة (د) كليا أو جزئيا يصدر البنك مذكرة الفاء (وفقا للنموذج المرفق بالملحق رقم ١) يحتفظ البنك الذى أصدرها بالنسخة الأولى وترسل النسخة الثانية منها الى البنك المركزى المصرى بكشف ارسال مستقل رفق جداول الاعتمادات المفتوحة بدون غطاء •

مادة ١٢٩ - استمارة التصدير (تـ هـ) (ملحق رقم ٣) :

تصدر من أربع نسخ عن صادرات أو عن بضائع معاد تصديرها أو معاد شحنها من مصر وتعتمد من البنك المختص ، تسلم المصدر النسختين الأولى والثانية ليقدمها للجمرك المختص ليتمكن بموجبها من

شحن البضائع مشمول بالاستمارة (ت.ص) وترسل النسخة الثالثة الى البنك المركزى المصرى - أسبوعيا - ويحتفظ البنك بالنسخة الرابعة .

وعند الوفاء بتعهد المصدر (أ) المذكور بالاستمارة (ت.ص) وذلك عند تسليمه مستندات الشحن الى البنك يصدر البنك مذكرة التصدير رقم ١ (طبقا للنموذج المرفق بالاستمارة (ت.ص) الملحق رقم (٣)) ترسل نسخة منها مرفق بها الفاتورة النهائية الى البنك المركزى المصرى - أسبوعيا .

وعند الوفاء بتعهد المصدر (ب) المذكور على الاستمارة (ت.ص) عند استرداد القيمة بطرق دفع مقبول يقوم البنك باصدار مذكرة رقم ٢ (وفقا للنموذج المرفق بالاستمارة (ت.ص) الملحق رقم (٣)) وترسل نسخة منها الى البنك المركزى المصرى رفق الجداول الاحصائية .

مادة ١٤٠ - استمارة ت (ملحق رقم ٤) :

تعهد باسترداد مبالغ واجبة من الخارج عن غير طريق عمليات التصدير السلمى والسياحة وتصدر من ثلاث نسخ يحتفظ البنك بالنسخة الاولى منها وتسلم الثانية الى الشخص الذى قدمها وترسل الثالثة الى البنك المركزى المصرى فى نهاية كل شهر .

وعند الوفاء بالتعهد باسترداد المبالغ المستحقة طبقا لهذه الاستمارة يصدر البنك المذكرة (ت) وفقا للنموذج المرفق (الملحق رقم ٤) ويرسل نسخة منها الى البنك المركزى المصرى وفق الجداول الاحصائية .

مادة ١٤١ - استمارة استيراد اوراق مالية او كوپونات و (ا) م (ملحق رقم ٥) :

تصدر من نسختين ، وتعتمد من المصرف المختص ويرسل الاصل الى مصلحة الجمارك للسماح بادخال هذه الاوراق الى البلاد ، ويحتفظ المصرف بالنسخة الثانية .

مادة ١٤٢ - استمارة تصدير اوراق مالية او كوپونات (ص.١٠٠ م) (ملحق رقم ٦) :

وتصدر من نسختين وتعتمد من المصدر المصدر لها وترسل النسخة

الأولى الى مصلحة الجمارك أو لوضعها في طرد البريد المرسلة فيه الأوراق المالية أو الكوبونات ويحتفظ المصرف بالنسخة الثانية .

مادة ١٤٣ - الاستمارة (ص ١٠ ب) (ملحق رقم ٧) :

استمارة تصدير أوراق بنكنوت أو قطع معدنية تصدر من ثلاث نسخ وتعتد من أحد المصارف المعتمدة وترسل الصورة الأصلية الى مصلحة الجمارك أو لوضعها داخل الطرد المتضمن أوراق البنكنوت أو القطع المعدنية المصدرة الى الخارج ويحتفظ المصرف المصدر لها بالصورة الثانية وترسل الصورة الثالثة الى البنك المركزى المصرى يكشف تفصيلى شهريا .

وحين يتم استرداد قيمة أوراق البنكنوت أو القطع المعدنية المصدرة فإنه يتعين اصدار المذكرة الخاصة باستمارة (ص ١٠ ب) .

وترسل صورة منها شهريا الى البنك المركزى المصرى رفق الجداول الإحصائية .

مادة ١٤٤ - الاستمارة (و ١٠ ب) (ملحق رقم ٨) :

تصدر استمارة استيراد أوراق البنكنوت من ثلاث نسخ وتعتمد من المصرف المصدر لها وترسل النسخة الأولى الى مصلحة الجمارك للسماح بإدخال أوراق النقد الواردة للبلاد ، يحتفظ المصرف بالنسخة الثانية للاستمارة وترسل النسخة الثالثة الى البنك المركزى المصرى رفق كشف تفصيلى مستقل فى نهاية الشهر الذى تمت فيه عملية الاستيراد .

مادة ١٤٥ - الاستمارة (ب) (ملحق رقم ٩) :

طلب تحويل عملة أجنبية الى الخارج وذلك لكافة الأغراض الأخرى عدا المدفوعات عن بضائع مستوردة الى مصر أو بزم الترانسيت وتصدر هذه الاستمارة من نسختين يحتفظ المصرف الذى أصدرها بالنسخة الأصلية منها وترسل النسخة الثانية الى البنك المركزى المصرى فى نهاية كل شهر رفق الجداول الإحصائية .

وإذا لم يستعمل المبلغ المحول بموجب الاستثمار (ب) بالكامل يقوم المصرف بإصدار مذكرة إعادة شراء (وفقاً للنموذج المرفق الملحق رقم ١) بالمبلغ غير المستعمل مع إدراج مبلغها بالجداول الاحصائية .

مادة ١٤٦ - الاستثمار (ع) (الملحق رقم ١٠) :

تحرر هذه الاستثمارة من نسختين عن مبالغ واردة لمصر عن طريق أحد المصارف المعتمدة وذلك بمعرفة العملاء ولأغراض أخرى غير تلك التى يصدر بشأنها مذكرات رقم (٢) ومذكرات خاصة بالاستثمارات حرف (ت) ومذكرات الالغاء الخاصة بإعادة شراء مبالغ سبق تحويلها باستثمارات (أ) أو (ب) .

ويحتفظ المصرف المصدر لها بالنسخة الأصلية للاستثمار وترسل النسخة الثانية الى البنك المركزى المصرى رفق الجداول الاحصائية كل شهر .

مادة ١٤٧ - قواعد عامة :

(١) مراعاة استيفاء كافة البيانات الواردة بالاستثمارات والمذكرات المشار اليها فى هذا الفصل بكل وضوح ودقة .

(٢) تقوم البنوك بطبع الاستثمارات والمذكرات لاستعمالها الخاص مطابقة فى بياناتها للنماذج الملحقة على أن يوضح فى أعلاها اسم البنك .

(٣) يراعى البنك ما يأتى بشأن الأرقام الرمزية المخصصة للاستثمارات (ت+ص) الصادرة عن البنك المركزى المصرى والتعديلات التى تطرأ عليها :

(أ) تدرج الأرقام الرمزية فى الخانة المخصصة لكل الاستثمارات المصرفية من واقع دليل وبيانات احصاءات النقد الأجنبى الصادر من البنك المركزى المصرى .

(ب) نظرا لأهمية الاحصاءات التي يتم استخلاصها من واقع هذه الاستثمارات والتي تستخرج آليا على أساس الأرقام الرمزية المذكورة في الهند السابق تعتبر صحة أدراج هذه الأرقام ومراجعتها بمعرفة البنك المختص جزء من صحة بيانات الاستثمارات المصرفية ويشمل توقيع البنك عليها بصحة هذه البيانات •

مادة ١٤٨ - تقوم المصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي بإعداد البيانات الاحصائية الدورية وفقا للتنظيم الذي يضعه البنك المركزي المصري ويصدر به قرار من الوزير •

إضافات إلى ملحق الباب الأول

الخاص بالقوانين والقرارات
المتعلقة بجرائم المخدرات
والتي نشرت بعد طبع الباب الأول

أولا :

قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون

رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها

بعد الديباجة

(المادة الأولى)

تضاف الى المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن
مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها فقرتان جديدتان على
الوجه الآتى :

« وتخصص الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها للإدارة
العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية متى قرر وزير الداخلية أنها
لازمة لمباشرة نشاطها » .

ويتبع ذلك بالنسبة لقوات حرس الحدود بقرار من وزير الحرية
إذا كانت الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها قد ضبعت بمعرفة
هذه القوات » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذى الحجة سنة ١٣٩٧ (١٥ نوفمبر
سنة ١٩٧٧) .

ثانياً :

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٧

في شأن مكافآت ضبط الجواهر المخدرة

بعد الديباجة

قصر :

مادة ١ - تصرف بالطرق الادارية مكافآت لكل من وجد أو أرشد أو ساهم أو سهل أو اشترك في ضبط جواهر مخدرة بالفئات الآتية :
أولاً - الجواهر المخدرة المنصوص عليها في البندين ١ ، ١٢ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

مليم جنيه

- | | |
|-------|---|
| ٦٠٠ - | عن كل جرام من العشرة جرامات الأولى . |
| ٤٥٠ - | عن كل جرام من التسعين جراما التالية . |
| ١٥٠ - | عن كل جرام من التسعمائة جرام التالية . |
| ٠٦٠ - | عن كل كيلو جرام من التسعة كيلو جرامات التالية . |

٣٠ - عن كل كيلو جرام بعد ذلك .

وذلك كله بشرط ألا يقل نصيب الضابطين عن جنيهين ولا يزيد مجموع المكافأة عن ثلاثة آلاف جنيه في القضية الواحدة .

ثانياً - الجواهر المخدرة الأخرى :

مليم جنيه

- | | |
|---------|---|
| ٣ - | عن كل جرام من ال ٢٠ جرام الأولى . |
| ٥٠٠ ١ - | عن كل جرام من ال ٢٠ جرام الأولى حتى ١٠٠ جرام . |
| ٧٥٠ - | عن كل جرام يزيد على المائة جرام الأولى لغاية كيلو جرام واحد . |
| ١٥٠ - | عن كل كيلو جرام يزيد على الكيلو جرام الأولى . |

وذلك كله بشرط ألا يجاوز مجموع المكافأة في القضية الواحدة
ثلاثة آلاف جنيه .

ثالثا - زراعة النباتات الواردة بالجدول رقم (٥) الملحق بالقانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .
جنيه

١٠ عن كل ١٠٠ متر مربع مزروعة أو جزء منها إلى الـ ٤٠٠٠ متر
الأولى ، أما إذا ضببت شجيرات متفرقة بين زراعات لدى زارع
واحد ، تجمع الشجيرات وتحسب المساحة على أساس أن كل
١٠٠ متر تستوعب ٣٥٠ شجرة .

١٠ عن كل ١٠٠٠ متر مربع بعد الـ ٤٠٠٠ متر الأولى إلى الـ ٤٠٠٠ متر
التالية .

• عن كل ألف متر تزيد على ذلك .

وذلك كله بشرط ألا يجاوز مجموع المكافأة في القضية الواحدة
(١٠٠٠ ج) ألف جنيه .

رابعا - نبات الحشيش الجاف أو المعجون بالماء أو بأي مادة
أخرى المعروفة باسم الفولة أو بأي اسم آخر وكذلك رؤوس الخشخاش
الجافة المجرحة والتي يمكن استخلاصه منها بواسطة غليها في الماء
أو أية طريقة أخرى :

مليم جنيه

٢٠٠ - عن كل جرام من الـ ١٠٠ جرام الأولى .

٥٠ - عن كل جرام من الـ ٩٠٠ جرام التالية .

١٠ - عن كل كيلو جرام من الـ ٩ كيلو جرامات التالية .

• عن كل كيلو جرام يزيد عن ذلك .

وذلك كله بشرط ألا يجاوز مجموع المكافأة في القضية الواحدة
ألف جنيه .

(م ٤٠ - قانون العقوبات التكميلي)

خامسا - المواد المخدرة السائلة :

يحبس السنتيمتر المكعب من هذه المواد على أساس أنه يساوى في الوزن جراما واحدا ، وتصرف مكافآت ضبط هذه المواد جميعها بذات الفئات المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٢ - يكون تقسيم مبالغ المكافأة بين المرشدين والضابطين بالنسب الآتية :

١٠٪ / لحساب الأمانات تحت الأمر - ٥٠٪ / للمرشدين - ٤٠٪ / للضابطين .

وفي حالة عدم وجود ارشاد يضاف (١٠٪) من نصيب الارشاد الى نسب الضابطين ويضاف الباقي (٤٠٪) لحساب الأمانات تحت الأمر ، وبذلك تكون نسب التوزيع كالآتي :

٥٠٪ / لحساب الأمانات تحت الأمر - ٥٠٪ / للضابطين .

وتصرف للضابطين نصف قيمة المكافأة المستحقة فور الضبط ، أما النصف الباقي فيصرف لهم بعد صدور حكم نهائي في القضية بالادانة فاذا حفظت القضية أو قضى فيها بالبراءة فلا يصرف لهم هذا النصف الباقي وتضاف قيمته نهائيا لحساب الأمانات تحت الأمر .

أما مكافآت المرشدين فتصرف لهم بالكامل بمجرد ثبوت أن المضبوطات من المواد المخدرة بغض النظر عن الفصل في القضايا .

مادة ٣ - توزع المبالغ المستحقة للضابطين بالحصص الآتية :

أربع حصص للضابط من أى رتبة .

ثلاث حصص للأمين أو المساعد .

حصة للصف والجنود المكلفين بالبحث والمكافحة .

حصة للصف والجنود النظاميين .

وتصرف للعاملين المدنيين الذين قد يشتركون في الضبط ذات
الحصص المقررة للرتب العسكرية المعادلة لدرجاتهم المدنية .

مادة ٤ - يلغى القرار رقم ٢٣٧٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ رمضان سنة ١٣٩٧ هـ (٢٤ أغسطس
سنة ١٩٧٧ م) .

ثالثا : قرار وزير الصحة رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧
بشأن اضافة مادة الى الجدول الاول وللحق بقانون
المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة
المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها

وزير الصحة :

بعد الاطلاع على المادة ٣٢ من قانون المخدرات رقم ١٨٢
سنة ١٩٦٠ :

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتعديل الجداول
الملحقة بالقانون المذكور .

وعلى القرار الوزاري رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ الخاص بتحديد أقصى
الكميات التي تصرف من بعض مواد ومستحضرات المواد المخدرة
والنفسية والتي أضيفت الى الجدول الرابع الملحق بالقانون سالف الذكر
في الوصفة الواحدة .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم تداول
بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة النفسية .
وعلى ما جاء بالتقارير الواردة من الهيئة الصحية العالمية .
وعلى ما عرضه علينا وكيل الوزارة لشئون الصيدلية .

قصر :

مادة ١. - تضاف الى الجدول الاول الملحق بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ تحت رقم ١١٢ المادة الآتية :

• **بنتازوسين**

وتركيبتها الكيميائية : $\text{C}_{10}\text{H}_{13}\text{N}_3\text{O}_2$ سداسى ايدرو - ١١٦ -
ثنائى ميثيل - (٣ ، ميثيل - ٢ - يوتيل) ٦٢ - ميثانو - ٣ -
بنتازوسين ٨ - أول :

والمعروفة تحت اسم سوسيجون ، فورترال ، تالوين •

أو أى مسميات أخرى •

مادة ٢ - تدرج مادة البنتازوسين ، فى الجدول الرابع الملحق
بالقانون المذكور تحت رقم ٢٨ وتحدد الكمية القصوى المصرح بصرفها
بالوصفة الواحدة مائة وخمسون مللى جرام (١٥٠ مللى جرام) أى ما يوازي
خمس أمبولات - سوسيجون على سبيل المثال •

مادة ٣ - تحذف مادة البنتازوسين وهستحضراتها الواردة فى القرار
الوزارى ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ •

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية •

١٩٧٧/٣/١٥

وزير الصحة

شرح قانون العقوبات التكميلي

طبعة خامسة ١٩٧٩

أولا : فهرس تحليلي

المرجع	الموضوع	صفحة
٣	الاتجاه الحديث في التجريم والعقاب	٣
٤	بعض التدابير الفعالة في مكافحة	٤
٦	بين سياسة التشريع ونصوصه	٦
٦	الجريمة تمثل العرض لا أصل المرض	٦
٨	تبويب	٨

الباب الأول

في جرائم المخدرات

٩	تمهيد :	٩
٩	تطور التشريع	٩
١٢	تبويب	١٢

الفصل الأول

في جنايات المخدرات

١٥	المبحث الأول : أركانها	١٥
١٥	المطلب الأول : المخطر	١٥
١٥	عن جداول المخدرات	١٥
١٦	عن التعديل فيها	١٦
٢١	عن الحشيش	٢١
٢٤	عن الأفيون	٢٤
٢٦	ما لا يعد مخدرا	٢٦
٢٧	كمية المخطر	٢٧

الـمـطـلـب	الـمـوـضـوع	الـصـفـحـة
٢٨	المطلب الثاني : الأفعال المادية	...
٢٩	الفرع الأول : إنتاج المخدر أو زراعته	...
٣١	الفرع الثاني : الجلب أو التصدير	...
٣٦	الفرع الثالث : التعامل أو الوساطة أو الاتجار	...
٣٧	- عن التعامل في المخدر	...
٣٨	- عن الوساطة فيه	...
٣٩	- عن الاتجار	...
٤١	الفرع الرابع : التقديم للتعاطى	...
٤٣	- موقف الأطباء من هذا الحظر	...
٤٥	- موقف الصيادلة منه	...
٤٦	الفرع الخامس : الحيازة أو الإحراز	...
٤٦	- عن الحيازة	...
٤٩	- عن الإحراز	...
٥١	- اثباتهما	...
٥٣	- الصلة بينهما	...
٥٤	- الصلة بينهما وبين باقى الأفعال المادية	...
٥٤	- الحيازة والإحراز حالتان مستفترتان	...
٥٥	المطلب الثالث : ركن العمد في جنایات المخدرات	...
٥٥	- ماهية هذا الركن	...
٥٩	- هل يعد الباعث من عناصر العمد فيها ؟	...
٦٠	- موقف قضاء النقض من عنصر العمد	...
٦٢	- تطور في بعض القضاء للحديث	...
٦٧	المبحث الثاني : العقوبات في جنایات المخدرات	...
٦٨	المطلب الأول : العقوبات الأصلية :	...
٦٨	أولا : عقاب التصدير والجلب والإنتاج	...
٦٨	ثانيا : عقاب الاتجار والزراعة	...
٦٩	ثالثا : عقاب التقديم للتعاطى والتسهيل له بغير مقابل	...
٦٩	- نطاق تطبيق الظروف القضائية المخففة في الأحوال السابقة	...
٦٩	- الإعفاء للتبليغ عن جرائم المواد السابقة	...
٧٠	- شروطه	...
٧٣	- طبيعة الإعفاء وسلطة المحكمة فيه	...

الموضوع	صفحة
رابعاً : عقاب الاحراز والحيازة بقصد التعاطى أو الاستعمال	
الشخصى	٧٥
- اثر باعث التعاطى فى العقوبة	٧٦
- عن الايداع بالمصحة	٧٧
- التقدم للعلاج كمدر معف	٨١
- الخطأ فى القانون عند تحديد قصد التعاطى	٨٢
خامساً : عقاب الحيازة أو الاحراز أو الشراء بغير قصد	
الاتجار ولا التعاطى	٨٣
المطلب الثانى : العقوبات التكميلية والتدابير الاحترازية	٨٤
أولاً : المصادرة	٨٥
ثانياً : الإغلاق	٨٧
ثالثاً : التدابير الاحترازية	٨٨
المطلب الثالث : قواعد عامة على عقوبات جنابات المخدرات	٨٩
- منع وقف تنفيذ بعضها	٨٩
- عن العود ورد الاعتبار	٩١

الفصل الثانى

فى جنح المخدرات	٩١
- تمهيد	٩٣
المبحث الأول : جنحة ضبط المتهم فى مكان اعد لتعاطى المخدرات	٩٣
- اركان الجريمة	٩٤
- الاعفاء من العقاب	٩٥
المبحث الثانى : جنح المخدرات التى تقع ممن رخص لهم باحرازها	٩٥
أولاً : عدم الامساك بالدفاتر أو عدم القيد فيها	٩٦
- افتراض العمد هنا	٩٧
ثانياً : تجاوز فروق الأوزان المتسامح فيها	٩٩
ثالثاً : التعامل فى بعض اصناف المخدرات أو صناعتها	١٠٠
- صفة الضبط القضائى فى هذه الجنح الثلاث	١٠٠

الفصل الثالث

فى مخالفات المخدرات	١٠٢
- ماهيتها	١٠٢
- عن الحكم بالإغلاق فيها	١٠٣

الموضوع	صفحة
المبحث الثاني : بيان قصد الاتجار أو قصد التعاطي	١٦٠
المبحث الثالث : نماذج من عيوب التسبب في جرائم المخدرات	١٦٦

ملحق الباب الأول

النصوص والجدول الخاصة بجرائم المخدرات	١٧١
أولا : القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها	١٧١
الفصل الأول : في الجواهر المخدرة	١٧١
الفصل الثاني : في الجلب والتصدير والنقل	١٧١
الفصل الثالث : في الاتجار بالجواهر المخدرة	١٧٢
الفصل الرابع : في الصيدليات	١٧٥
الفصل الخامس : في إنتاج الجواهر المخدرة وصنع المستحضرات الطبية المحتوية عليها	١٧٨
الفصل السادس : في المواد التي تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة	١٧٩
الفصل السابع : في النباتات المنوع زراعتها	١٧٩
الفصل الثامن : أحكام عامة	١٨٠
الفصل التاسع : في العقوبات	١٨٠
ثانيا : الجداول :	
— الجدول رقم ١ ، ٣ معدلان معا بالقرار الوزاري رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر من وزير الصحة	١٨٩
— قرار وزير الصحة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية	٢٠٨
— الجدول رقم ٢ بشأن المستحضرات المستثناة من النظام المطبق على المواد المخدرة	٢١٧
— الجدول رقم ٤ بشأن الحد الأقصى لكميات الجواهر المخدرة التي لا يجوز للأطباء البشريين وأطباء الأسنان تجاوزها في وصفة طبية واحدة	٢٢٧
— الجدول رقم ٥ بشأن النباتات المنوع زراعتها	٢٢٩
— الجدول رقم ٦ بشأن أجزاء النباتات المستثناة من أحكام هذا القانون	٢٣٠

الموضوع	صفحة
ثالثا : تعديلات تشريعية حديثة (نشرت بعد طباعة ما تقدم	
فوضعت في ذيل الكتاب)	٦٢٢
- قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض احكام القانون	
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن منافعة المخدرات وتنظيم	
استعمالها والاتجار فيها	٦٢٣
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن	
مكافآت ضبط الجواهر المخدرة	٦٢٤
- قرار وزير الصحة رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن اضافة	
مادة الى الجدول الاول الملحق بقانون المخدرات رقم ١٨٢	
لسنة ١٩٦٠ (عن مادة نيتازوسين ونقلها من القرار	
الوزاري رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ الى القرار الوزاري رقم	
٢٩٥ لسنة ١٩٧٦)	٦٢٧

الباب الثاني

في جرائم الأسلحة والذخائر

تمهيد :	٢٣١
---------	-----

الفصل الأول

في أركان جرائم الأسلحة والذخائر

المبحث الأول : السلاح أو الذخيرة	٢٣٢
- ما يعد سلاحا أو ذخيرة	٢٣٢
جدول رقم ١	٢٣٣
جدول رقم ٢	٢٣٣
جدول رقم ٣	٢٣٣
- ما لا يعد سلاحا ولا ذخيرة	٢٣٤
المبحث الثاني : الأفعال المادية	٢٣٧
الطلب الأول - الحيازة أو الاحراز	٢٣٨
- مفهوم الحيازة والاحراز	٢٣٨
- الحيازة والاحراز حالتان مستمرتان	٢٤٠
- شروط الترخيص بهما	٢٤١
- رفض الترخيص أو الفاؤه	٢٤٢
- مدة الترخيص	٢٤٥

الموضوع	صفحة
- الاعفاء منه	٢٤٨
- تقدير توافر الحيازة او الاحراز	٢٥١
المطلب الثاني : الاتجار في الأسلحة والذخائر	٢٥٢
اولا : الاستيراد والاتجار	٢٥٢
ثانيا : الصنع والاصلاح	٢٥٥
ثالثا : النقل	٢٥٦
- احكام عامة على استيراد الأسلحة وصنعها ونقلها	٢٥٧
- صفة الضبط القضائي في جرائم السلاح والذخيرة	٢٥٧
المبحث الثالث : ركن العمد في جرائم الأسلحة والذخائر	٢٥٩
- لا يلزم قصد خاص في هذه الجرائم	٢٦١
- مجرد العلم بوجود السلاح يكفي للعقاب في حالة خاصة	٢٦٢

الفصل الثاني

٢٦٤	في عقاب جرائم الأسلحة والذخائر
٢٦٤	المبحث الأول : العقوبات الأسلية
٢٦٤	اولا : في الجنايات
٢٦٦	ثانيا : في الجنح
٢٦٧	المبحث الثاني : العقوبات التكميلية
٢٦٧	اولا : المصادرة
٢٦٩	ثانيا : الغرامة
٢٦٩	المبحث الثالث : العقاب عند تعدد الجرائم والاعفاء منه
٢٦٩	- تعدد الجرائم
٢٧١	- الاعفاء من العقاب

* * *

ملحق الباب الثاني

النصوص والجدول الخاصة بجرائم

٢٧٣	الأسلحة والذخائر
٢٧٣	اولا : القانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر
٢٧٣	الباب الأول : في احراز الأسلحة وذخائرها وحيازتها
٢٧٨	الباب الثاني : في استيراد الأسلحة وذخائرها والاتجار بها
٢٨١	وصنعها واصلاحها
٢٨١	الباب الثالث : العقوبات واحكام عامة

الموضوع	صفحة
ثانياً : الجداول	٢٨٦
جدول رقم (١) ملفى	٢٨٦
جدول رقم (٢)	٢٨٦
جدول رقم (٣)	٢٨٦

الباب الثالث

٢٨٧	في التشرد
٢٨٧	تمهيد :
٢٨٧	- للتشرد مشكلات عديدة
٢٨٩	- التشرد في فرنسا
١٩٠	- التشرد في إيطاليا
٢٩١	- التشرد في إنجلترا
٢٩٢	- تطور التشريع في مصر
٢٩٤	- التمييز بين التشرد والاشتباه

الفصل الأول

٢٩٦	في أركان التشرد
٢٩٧	المبحث الأول : من التشرد وجنسه
٢٩١	- من التشرد
٣٠٠	- جنس التشرد
٣٠١	المبحث الثاني : انتفاء الوسيلة المشروعة للتعيش
٣٠١	أولاً : انتفاء كل مورد للمتهم
٣٠٢	ثانياً : قعود المتهم عن العمل أو احترافه عملاً غير مشروع
٣٠٦	- وسيلة التعيش غير المشروعة للمرأة
٣٠٨	- التشرد جريمة مستمرة
٣٠٩	- اثبات التشرد
٣١٠	المبحث الثالث : الركن الأدبي في التشرد
٣١١	- ما ينفي مسئولية التشرد

الصفحة	الموضوع
	الفصل الثاني
	في عقاب التشرد
٣١٢	- التشرد لأول مرة
٣١٢	- العود للتشرد
٣١٢	- تبويب :
٣١٣	المبحث الأول : انذار التشرد بان يغير احوال معيشته
٣١٣	- السلطة المختصة به
٣١٤	- مدم جواز الطعن في الانذار
٣١٦	- مدة نفاذه واثره
٣١٦	المبحث الثاني : الوضع تحت مراقبة البوليس
٣١٧	- اهم احكام المراقبة
٣١٩	- خضوعها للاحكام العامة
٣١٩	- بدأ تنفيذها
٣٢٠	- التماثل بين المراقبة والحبس
٣٢١	المبحث الثالث : الحبس في جرائم التشرد
٣٢١	- شروط الحكم به
٣٢٢	- تنفيذه في التشرد

الكتاب الرابع

في الاشتباه

٣٢٥	تمهيد :
٣٢٥	- الاشتباه صفة
٣٢٦	- جدل حول تجريمه
٣٢٧	- تطور التشريع في مصر
٣٢٧	- تبويب

الفصل الأول

في أركان الاشتباه

٣٢٨	المبحث الأول : من المشتبه فيه وجنسه
٣٢٨	- من المشتبه فيه
٣٣٠	- جنسه

الموضوع	صفحة
البحث الثاني : السوابق أو الشهرة	٣٣٠
المطلب الأول : نطاقهما	٣٣١
أولا : الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد به	٣٣٢
ثانيا : الوساطة في إعادة المخطوفين أو الأشياء المسروقة	٣٣٤
ثالثا : تعطيل وسائل المواصلات أو المخابرات ذات المنفعة العامة	٣٣٥
رابعا : الاتجار بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير	٣٣٦
خامسا : تزيف العملة وأوراق النقد وترويجها	٣٣٧
- قواعد عامة على الجرائم الآتفة الذكر	٣٣٨
المطلب الثاني : شروط السوابق أو الشهرة	٣٣٩
الفرع الأول : شروط السوابق	٣٣٩
- تاريخ السوابق وشروطها	٣٤١
الفرع الثاني : شروط الشهرة	٣٤٢
البحث الثالث : الركن الأدبي في الاشتباه	٣٤٤

الفصل الثاني

في بعض الخصائص العامة للاشتباه	٣٤٦
- أولا : الاشتباه حالة مستمرة	٣٤٦
- ثانيا : الاشتباه جريمة متميزة عن التشرد	٣٤٨
- ثالثا : الاشتباه متميز عن الجرائم التي قازفها الجاني	٣٤٨

الفصل الثالث

في عقاب الاشتباه	٣٥١
- المساواة في العقاب بين الاشتباه والتشرد	٣٥١
- حالة جديدة للوضع تحت المراقبة هنا	٣٥٢
- التمييز بين العود للاشتباه وبين تأييد حالته	٣٥٥
البحث الأول : العود للاشتباه	٣٥٥
- شروطه	٣٥٥
- أثره	٣٥٩
البحث الثاني : تأييد حالة الاشتباه	٣٦٠
- شروطه	٣٦٠
- أثره	٣٦٢

الموضوع	صفحة
ملحق البابين الثالث والرابع	
النصوص الخاصة	
بجرائم التشرد والاشتباه	٣٦٣
١ - المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ خاص بالتشردين	
والمشتبه فيهم	٣٦٣
٢ - المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع	
تحت مراقبة البوليس	٣٦٧
٣ - القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض المشتبه	
فيهم تحت مراقبة الشرطة	٣٧٢

الباب الخامس

جرائم التدليس والغش	٢٧٣
تمهيد :	٢٧٣
- تطور التشريع	٢٧٤

الفصل الأول

في أركان جرائم التدليس والغش	٣٧٧
المبحث الأول : محل التدليس أو الغش	٣٧٧
أولا : محل التدليس أو خداع التعاقد معه	٣٧٧
ثانيا : محل غش السلعة وما اليه	٣٧٨
المبحث الثاني : الأفعال المادية في قانون قمع التدليس والغش	٣٨١
المطلب الأول : ماهية الأفعال المادية فيه	٣٨١
الفرع الأول : خداع التعاقد	٣٨٣
- مفهوم الخداع	٣٨٣
- نطاقه	٣٨٥
- العقد محل الخداع	٣٨٧
- وسائل الخداع	٣٨٧
- درجته	٣٨٩
- الخداع التام	٣٩٠
- الشروع فيه	٣٩١
- تأثير موقف المجنى عليه من حقوقه المدنية	٣٩٢

الموضوع	صفحة
الفرع الثاني : غش السلعة وما اليه ٣٩٣	
§ - ١ - الغش والشروع فيه ٣٩٦	
- ليس كل تغيير أو خلط ينطوي على غش ٣٩٧	
- يلزم للغش نشاط ايجابي ٣٩٨	
- لا يشترط الاضرار بالصحة ٣٩٩	
- امثلة للغش في قضاء النقص ٤٠٠	
- الغش عند فرض مواصفات معينة ٤٠٢	
- الغش في قانون مراقبة الاغذية ٤٠٥	
- الغش في « الاغذية الخاصة » ٤٠٨	
- المساواة بين الغش التام والشروع فيه ٤٠٩	
§ - ٢ - البيع والطرح والعرض له ٤١٠	
- حكمة تجريم العرض والطرح للبيع ٤١١	
- ماهية العرض للبيع والطرح له ٤١٢	
- محل هذه الافعال ٤١٣	
§ - ٣ - حيازة السلع المغشوشة أو الفاسدة ٤١٤	
- يلزم في الحيازة أن تكون لسبب غير مشروع ٤١٥	
§ - ٤ - استيراد السلع المغشوشة أو الفاسدة ٤١٥	
§ - ٥ - مخالفة مواصفات الصنع أو الانتاج ٤١٦	
أو التصدير ٤١٦	
§ - ٦ - مخالفة قواعد التعبئة أو الخلط أو الحفظ ٤١٧	
أو النقل أو البيع ٤١٧	
- بعض المراسيم الخاصة بالتعبئة أو الحفظ ٤١٧	
أو البيع ٤١٧	
- محل هذه الافعال ٤١٨	
المطلب الثاني : ضبط أفعال التدليس والغش وما اليها ٤١٩	
- صفة الضبط القضائي هنا ٤١٩	
- دخول المتاجر والمخازن والمصانع ٤٢٠	
- قواعد اخذ العينات والاختبار بنتيجة تحليلها ٤٢١	
- ما يترتب على مخالفتها ٤٢٢	
- ضبط نفس السلعة ٤٢٤	
المبحث الثالث : ركن العمد في جرائم التدليس والغش ٤٢٥	
- ماهية العمد هنا ٤٢٥	
- من العلم المفترض ٤٢٥	
- نطاقه ٤٢٧	

الموضوع	صفحة
— تقده	٤٢٩
— هل يلزم قصد خاص في هذه الجرائم ؟	٤٣١
— من حسن النية	٤٣٣

الفصل الثاني

٤٣٦	في عقوب التدليس والفسخ
٤٣٦	المبحث الأول : العقوبات الأصلية
٤٣٧	— عدم جواز وقف تنفيذ الغرامة
٤٣٧	— العقوبات عند تعدد الأفعال
٤٣٨	المبحث الثاني : العقوبات التكميلية
٤٣٨	أولا : المصادرة
٤٤٠	ثانيا : نشر الحكم أو لصقه
٤٤١	المبحث الثالث : العود الى التدليس والفسخ

الفصل الثالث

بيان أواقعة

٤٤٤	في جرائم التدليس والفسخ
٤٤٤	— استظهار الفسخ
٤٤٥	— ما لا يلزم استظهاره فيه
٤٤٦	— بيان العرض للبيع والطرح له
٤٤٩	— بيان المحل
	— بيان العلم :
٤٤٩	— نماذج من القصور في بيان العلم
٤٥٢	— نماذج من علم القصور في بيانه



ملحق الباب الخامس

النصوص الخاصة بجرائم

٤٥٥	التدليس والفسخ
١	— القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس
٤٥٥	والفسخ
٢	— القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها
٤٦٢	— المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون
٤٦٧	(م ٤١ — قانون العقوبات التكميلي)

الموضوع	صفحة
٣ - القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦	٤٧٠
٤ - القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها	٤٧٢
٥ - قرار وزير الصحة في شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها	٤٧٦

الباب السادس

٤٨٣	في تهريب النقد
٤٨٣	تمهيد
٤٨٤	تطور التشريع
٤٨٥	تقدير الرقابة على النقد
٤٨٧	تبويب

الفصل الأول

التعامل في النقد الأجنبي

٤٨٩	أو تحويله من مصر أو إليها
٤٨٩	الأركان :
٤٩٠	المبحث الأول : محل التعامل المحظور في النقد
٤٩١	المبحث الثاني : الأفعال المحظورة
٤٩٢	المطلب الأول : التعامل في النقد الأجنبي
٤٩٢	- موقف القانون الحالي منه
٤٩٤	- ماذا من الاحراز والحيازة ؟
٤٩٤	- الجهات المرخص لها بالتعامل بالنقد الأجنبي
٤٩٦	المطلب الثاني : تحويل النقد الأجنبي من مصر وإليها
٤٩٧	- ماذا عن التمتع المقوم بعملة أجنبية ؟
٤٩٩	المطلب الثالث : المقاصة المنطوية على تعامل محظور بنقد أجنبي
٤٩٩	- موقف القانون الحالي من المقاصة
٥٠٠	- تعريف المقاصة ونطاقها
٥٠٤	المطلب الرابع : التحويلات والمعاملات ذات الطابع الراسمالي
٥٠٤	- موقف القانون الحالي منها
٥٠٥	- من هو غير القيم ؟
٥٠٥	- موقف اللائحة القديمة

الصفحة	الموضوع
٥١٠	— الوضع في التشريع القائم
٥١١	— التسوية بين المصري والأجنبي
٥١٤	المبحث الثالث : ركن العمل
٥١٤	— لزوم العمد دائما
٥١٤	— ما ينفي العمد
٥١٥	العقوبة

الفصل الثاني

في الامتناع عن استرداد قيمة البضاعة

٥١٧	المصدر الى الخارج
٥١٧	— أركان الجريمة :
٥١٧	المبحث الأول : سبق تصدير بضاعة الى الخارج
٥١٩	المبحث الثاني : الامتناع عن استرداد قيمة البضاعة المصدرة
٥٢٠	— عن الشهادة للقيمة وعقب الاقباط
٥٢٣	— جزاء عدم تقديمها
٥٢٥	— ما ينفي المسؤولية عن تأخير تقديمها
٥٢٦	المبحث الثالث : ركن العمد
٥٢٨	العقوبة

الفصل الثالث

في استيراد او تصدير الأوراق المالية

٥٢٩	والقيم المنقولة وما في حكمها
٥٢٩	أركان الجريمة :
٥٣٠	المبحث الأول : محل أفعال هذه الجريمة
٥٣١	المبحث الثاني : الأفعال المادية :
٥٣١	أولا : الاستيراد
٥٣٣	ثانيا : التصدير
٥٣٤	المبحث الثالث : ركن العمد
٥٣٥	العقوبة

الفصل الرابع

في الامتناع عن عرض النقد الأجنبي

٥٣٦	على جهة الاختصاص
٥٣٦	أركان الجريمة :

الموضوع	صفحة
المبحث الأول : السلوك المادي	٥٣٧
المبحث الثاني : ركن العمد	٥٣٩
المقوية	٥٤٠

الفصل الخامس

في امتناع المصارف عن تقديم البيانات

الخاصة بالنقد الأجنبي

٥٤١	
٥٤٢	- أركان الجريمة
٥٤٢	أولا : فعل الامتناع عن تقديم بيانات معينة
	ثانيا : صدور هذا الامتناع عن مصرف مرخص له بعمليات
٥٤٢	النقد
٥٤٣	ثالثا : ركن العمد

الفصل السادس

في بعض القواعد المشتركة

بين جرائم النقد

٥٤٤	المبحث الأول : القواعد العقابية الخاصة بجرائم النقد
٥٤٥	المطلب الأول : الفصل التام والشروع فيه
٥٤٥	أولا : الفعل التام
٥٤٥	ثانيا : الشروع
٥٤٦	من الفاء تجريم « المحاولة »
٥٥٠	المطلب الثاني : تعدد العقوبات بقدر عدد الجرائم
٥٥١	المطلب الثالث : مسئولية الأشخاص الاعتبارية في جرائم النقد
٥٥١	- عن المسئولية الجنائية
٥٥٣	- عن المسئولية المالية
٥٥٤	المطلب الرابع : طبيعة جرائم النقد ، وهل هي وقتية أم مستمرة ؟
٥٥٤	- الأفعال الوقتية
٥٥٥	- الجرائم المستمرة
٥٥٨	المبحث الثاني : القواعد الإجرائية الخاصة بجرائم النقد
٥٥٩	المطلب الأول : شروط المطلب لرفع الدعوى أو لاتخاذ إجراءاتها
٥٥٩	- نطاقه
٥٦١	- أحكامه العامة
٥٦٢	- عن التصالح في الدعوى

الموضوع	صفحة
المطلب الثاني : صفة الضبط القضائي في جرائم التعامل بالنقد الأجنبي	٥٦٣
— التقيد بسر المهنة	٥٦٤
المطلب الثالث : الاختصاص بدعاوى التعامل في النقد الأجنبي	٥٦٥

* * *

ملحق الباب السادس

القانون واللائحة

الخاصان بالتعامل في النقد الأجنبي

١ — القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي	٥٦٧
— مذكرته الإيضاحية	٥٧٣
٢ — قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون الخاص بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي	٥٧٧
الباب الأول : قواعد عامة	٥٧٨
الفصل الأول : الهيكل الإداري لتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي	٥٧٨
الفصل الثاني : الاحتفاظ بالنقد الأجنبي أو حيازته	٥٨١
الفصل الثالث : التعامل الحاضر في النقد الأجنبي	٥٨٥
الفصل الرابع : تشغيل أرصدة المصارف المعتمدة بالنقد الأجنبي	٥٨٧
الفصل الخامس : التعامل الآجل في النقد الأجنبي	٥٨٨
الفصل السادس : وسائل الدفع مع الخارج	٥٩٠
الفصل السابع : موارد واستخدامات السوق الموازية للنقد	٥٩٢
الباب الثاني : المدفوعات المتعلقة بالتجارة الخارجية	٥٩٤
الفصل الأول : سداد قيمة البضائع المستوردة	٥٩٤
الفصل الثاني : إثبات الاستيراد	٥٩٦
الفصل الثالث : الصادرات والبضائع المعاد تصديرها أو شحنها	٥٩٧
الفصل الرابع : عمليات التجارة الدولية	٦٠٠
الفصل الخامس : استيراد وتصدير المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	٦٠١

الموضوع	صفحة
الباب الثالث : المعاملات غير المنظورة	٦٠١
الفصل الأول : عمليات السياحة	٦٠١
الفصل الثانى : الملاحة ورسوم المرور فى قناة السويس	٦٠٢
الفصل الثالث : التأمين	٦٠٥
الفصل الرابع : المدفوعات عن الأفلام والبرامج السينمائية والتليفزيونية الأجنبية	٦٠٦
الفصل الخامس : سداد قيمة تذاكر السفر الى الخارج	٦٠٧
الفصل السادس : المدفوعات غير المنظورة الأخرى	٦٠٨
الباب الرابع : الأوراق المالية والمعاملات الرأسمالية	٦٠٨
الفصل الأول : الأوراق المالية	٦٠٨
الفصل الثانى : الاستثمارات المصرية	٦٠٩
الفصل الثالث : التحويلات والمعاملات الرأسمالية الأخرى	٦١٠
الباب الخامس : شروط وأوضاع التجنيب	٦١٢
الفصل الأول : شروط وأوضاع عامة	٦١٢
الفصل الثانى : شروط وأوضاع تجنيب حصيلة السياحة	٦١٣
الفصل الثالث : شروط وأوضاع تجنيب حصيلة الصادرات	٦١٤
الفصل الرابع : شروط وأوضاع تجنيب حصيلة المعاملات غير المنظورة	٦١٥
الفصل الخامس : جهات مستثناه من مهلة الاستخدام المقررة	٦١٦
- الاستثمارات المصرفية	٦١٧
- قواعد عامة	٦٢١



أضافات الى ملحق الباب الأول الخاص بالقوانين والقرارات المتعلقة بجرائم المخدرات والتي نشرت بعد طبع الباب الأول ... ٦٢٣

ثانياً : فهرس أبجدي

- ١ -

- اتجاه حديث في التجريم والعقاب ٣ . أركان جنایات المخدرات ١٥ .
اضافة عقاقير بقرارات . نقده ١٧ . افیون ٢٤ . أفعال مادية
في جرائم المخدرات ٢٨ . انتاج المخدر أو زراعته ٢٩ . اذن بطلب
المخدرات أو استيرادها أو تصديرها ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٦ .
اتجار في مخدرات ٣٦ ، ٣٩ . أطباء . موقفهم من جرائم المخدرات ٤٣ .
احراز المخدر ٤٦ ، ٤٩ . اثباته ٥١ .
— صلته بالحيازة ٥٣ .
— القصد من الاحراز والحيازة . اثباته ٥٦ . — عناصره ٥٨ .
اثر الباعث على ارتكاب الجريمة ٥٩ . اثر باعث التعاطي في العقوبة ٧٦ .
ايداع بالمصحة ٧٧ . اعفاء للتبليغ عن جرائم المخدرات ٦٩ ، ٨١ .
— شروطه ٧٠ . — طبيعته ٧٣ . — تقديره ٧٣ .
اغلاق المحل في جرائم المخدرات ٨٥ ، ٨٧ ، ١٠٣ . اعتبار في جرائم
المخدرات . رده ٩٢ . أركان جنحة ضبط المتهم في مكان أعد لتعاطي
المخدرات ٩٤ . اعفاء من العقاب منها ٩٥ . استيقاف في جرائم
المخدرات ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١٢٢ ، ١٢٥ . — سنده القانوني ١٢٥ .
أمر بعدم التحرك ١١٩ . اقتياد المتهم الى قسم الشرطة ١٢٦ - ١٣١ .
استظهار قصد الاتجار في المخدر أو قصد التعاطي ١٦٠ .
أسلحة وذخائر . جرائمها ٢٣١ . أركانها ٢٣٢ . أسلحة نارية
غير مششخنة ٢٣٣ . أسلحة مششخنة ٢٣٣ . أسلحة صوتية
وضوئية ٢٣٤ . أجزاء السلاح ٢٣٤ . أسلحة بيضاء .
حكمها ٢٣٣ ، ٢٣٧ . أفعال مادية في جرائم الأسلحة ٢٣٧ .
احراز سلاح . مفهومه ٢٣٨ . — الترخيص به ٢٤١ .
احراز السلاح وحيازته . حالة مستمرة ٢٤٠ . الفاء ترخيص به ٢٤٢ .
اعفاء من الترخيص ٢٤٨ . استيراد أسلحة وذخائر واتجار فيها ٢٥٢ .
احكام عامة عليها ٢٥٧ . اعفاء من العقاب في هذه الجرائم ٢٧١ .
اشتباه . تمييزه عن التشدد ٢٩٤ . أركان التشدد ٢٩٦ .
انتفاء اللورد في جرائم التشدد ٣٠١ . احتراف عمل غير مشروع . صلته
بالتشدد ٣٠٢ . امتهان مهنة تافهة . صلته بالتشدد ٣٠٤ .
احتراف دعارة . صلته بالتشدد ٣٠٦ . اثبات التشدد ٣٠٩ .
انذار التشدد ٣١٣ . — سلطة مختصة به ٣١٣ . — طعن فيه ٣١٤ .
احكام مراقبة البوليس ٣١٧ . اشتباه ٣٢٥ . — جدل حول تجريمه ٣٢٦ .

- أركانها ٣٢٨ . أثر السوابق فيه ٣٣٠ .
 أثر الشهرة ٣٣٠ . - نطاقهما ٣٣١ .
 اعتداء على النفس أو المال بوصفه سببا للاشتباه ٣٣٢ .
 اتجار بالمواد السامة أو المخدرة بوصفه مصدرا للاشتباه ٣٣٦ .
 الاشتباه حالة مستمرة ٣٤٦ . الاشتباه متميز عن التشدد ٣٤٨ .
 الاشتباه متميز عن الجرائم التي قارفها الجاني ٣٤٨ .
 أثر العود للاشتباه ٣٥٩ . أثر تأييد حالة الاشتباه ٣٦٢ .
 أركان جرائم التدليس والغش ٣٧٧ .
 أفعال مادية في قانون قمع التدليس والغش ٣٨١ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ،
 ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ،
 ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤١٣ .
 أمثلة للغش في قضاء النقض ٤٠٠ . استيراد سلع مفسوثة
 أو فاسدة ٤١٥ . انتاج سلعة مخالفة للمواصفات ٤١٦ .
 أخطار بنتيجة تحليل العينات في هذه الجرائم ٤٢١ .
 استظهار الغش فيها ٤٤٤ . البان ومنتجاتها . القانون الخاص بها ٤٧٢ .
 أركانها ٥٢٩ . محله ٥٣٠ .
 أفعال محظورة في جرائم النقد الأجنبي ٤٩١ . ليس منها أحرار وحيازة نقد
 أجنبي ٤٩٤ . امتناع عن استرداد قيمة بضاعة مصدرة ٥١٧ ، ٥١٩ .
 أركانها ٥١٧ . استيراد الأوراق السالية والقيم المقلوبة ٥٢٩ .
 أفعال مادية فيه ٥٣١ . استيراد ٥٣١ . امتناع عن عرض النقد
 الأجنبي على جهة الاختصاص ٥٣٦ . أركانها ٥٣٦ .
 امتناع المصارف من تقديم البيانات الخاصة بالنقد الأجنبي ٥٤١ .
 أركان الجريمة ٥٤٢ . أشخاص اعتبارية . مسؤوليتها في جرائم
 النقد الأجنبي ٥٥١ . أحكام الطلب في جرائم النقد الأجنبي ٥٥٩ ، ٥٦١ .
 اختصاص بدماوى التعامل في النقد الأجنبي ٥٦٥ .

- ب -

- باعث على أحرار المخدر أو حيازته ٥٩ .
 بيان الواقعة في جرائم المخدرات ١٥٥ .
 بيان المخدر ١٥٥ . بيان العلم بكنه المادة المضبوطة ١٥٨ .
 بيان قصد الاتجار أو قصد التعاطي ١٦٠ .
 بطلان القبض أو التفتيش . أهميته ١٤٤ . آثاره ١٤٥ .
 خصائصه ١٤٦ . - نوعه ١٤٧ . شرط المصلحة فيه ١٤٩ .
 - الصلة بينه وبين أدلة الإثبات ١٥٣ .
 - دور محكمة النقض فيه ١٥٤ .

- بارود الصيد ٢٣٦ . بيع صلع مغشوشة ٤١٠ .
- طرح وعرض للبيع ٤١٠ . حكمة تجريمه ٤١١ .
- ماهيته ٤١٢ . - محله ٤١٣ .
- بيان الواقعة في جرائم التدليس والغش ٤٤٤ .
- بيان العرض للبيع والطرح له ٤٤٦ . بيان المحل ٤٤٩ .
- بيان العلم ٤٤٩ . - قصور في بيانه ٤٥٢ .

- ت -

- تدابير فعالة في المكافحة ٤ . تبويب ٨ . تمديد ٩ .
- تطور التشريع في جرائم المخدرات ٩ . تبويب دراستها ١٢ .
- تعديل في جداول المخدرات ١٦ . تصدير المخدر ٣١ .
- تجاوز الخط الجرمي بالمخدر ٣٣ . تعامل في مخدرات ٣٦ ، ٣٧ .
- ترخيص بطلب المخدرات وتصديرها ٣٢ . ترخيص للاحتفاظ بالمخدرات ٤٤ ، ٤٥ . تسلم مخدرات ٣٧ . تقديم للتعاطى ٤١ .
- تقدم للعلاج كعمر معف من عقاب التعاطى ٨١ .
- تدابير احترازية ٨٤ ، ٨٨ . تحديد الإقامة في جرائم المخدرات ٨٨ .
- تجاوز فروق الأوزان المتسامح فيها ٩٩ .
- تعامل في بعض أصناف المخدرات أو صناعاتها ١٠٠ .
- تحرير على جريمة مخدرات ١٠٤ . تبليس بها ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١٢ ، ١١٩ .
- تعدي على رجال الحفظ أثناء ضبط المخدرات ١٠٧ (١) .
- تفتيش في جرائم المخدرات ١٠٩ . تفتيش لا يعد من إجراءات التحقيق ١٣١ . تفتيش الأثني ١٣٤ .
- نذب للتفتيش عن المخدر ١٣٦ .
- تسبب النذب أو الأمر بالقبض أو بالتفتيش ١٣٧ .
- تقدير جدية الدلائل السابقة ١٤١ .
- تقدير الصلة بين الأجراء الباطل وأدلة الإثبات ١٥٣ .
- ترخيص بحيازة السلاح أو باحرازه ٢٤١ . - رفضه أو الفاؤه ٢٤٢ .
- مدته ٢٤٥ . - أعفاء منه ٢٤٨ .
- ترخيص باستيراد الأسلحة والاتجار فيها ٢٥٢ .
- تقدير توافق حيازة السلاح أو احرازه ٢٥١ .
- تعدد الجرائم بشأن الأسلحة والذخائر ٢٦٩ .
- تعدد مشكلاته ٢٨٧ .
- تعطل . صلته بالتشرد ٢٨٨ . تسول . صلته بالتشرد ٣٠٣ .
- تشرد في فرنسا ٢٨٩ . في إيطاليا ٢٩٠ . في إنجلترا ٢٩١ .
- في مصر ٢٩٢ . تمييز بين تشرد واشتباه ٢٩٤ .

- تشرّد . أركانه ٢٩٦ . تشرّد . أحداث ٢٩٧ ، ٢٩٨ .
تشرّد الإناث ٣٠٠ . تشرّد لأول مرة ٣١٢ . — عود للتشرّد ٣١٢ .
تمائل بين مراقبة البوليس والجس ٣٢٠ . تنفيذ الحبس في التشرّد ٣٢٢ .
تطور التشريع في الاشتباه ٣٢٧ .
تهديد بالاعتداء على النفس أو المال بوصفه مصدرا للاشتباه ٣٣٢ .
تعطيل وسائل المواصلات أو المخبرات ذات المنفعة العامة ٣٣٥ .
تزيف العملة وأوراق النقد بوصفه مصدرا للاشتباه ٣٣٧ .
تاريخ السوابق وشروطها في جرائم الاشتباه ٣٤١ .
تمييز بين عود للاشتباه وتأييد حالته ٣٥٥ .
تأييد حالة الاشتباه ٣٦٠ . — شروطه ٣٦٠ .
تدليس وغش تجارى ٣٧٣ . تطور التشريع في شأنه ٣٧٤ .
تغيير أو خلط لا ينطوى على غش تجارى ٣٩٧ . تصدير سلعة مخالفة
للمواصفات ٤١٦ . تحليل العينات في جرائم التدليس والفسخ
التجارى ٤٢١ . — ما يترتب على مخالفة قواعده ٤٢٢ .
تمائل الجرائم في العود الى جرائم التدليس والفسخ ٤٤٢ .
تزييف النقد ٤٨٣ . تطور التشريع ٤٨٤ .
تقدير الرقابة على النقد ٤٨٥ . تبويب دراستها ٤٨٧ .
تعامل في نقد أجنبى ٤٨٩ ، ٤٩٢ . تحويل نقد أجنبى ٤٨٩ ، ٤٩٦ .
تعهد مقوم بعملة أجنبية ٤٩٧ . تعريف المقاصة المحظورة في التعامل
بالنقد الأجنبى ٥٠٠ . تحويلات ومعاملات ذات طابع رأسمالى ٥١٠ ، ٥٠٤ .
— موقف التشريع للقائم ٥٠٤ . — موقف اللائحة القديمة ٥٠٥ .
تسوية بين المصرى والأجنبى في التشريع القائم ٥١١ .
تصدير بضاعة الى الخارج ٥١٧ . تأخير تقديم الشهادة القيمية ٥٢٥ .
تصدير الأوراق المالية « القيم المنقولة » وما في حكمها ٥٢٩ ، ٥٣٣ .
تمام جرائم التعامل في النقد الأجنبى ٥٤٥ .
— فعل تام ٥٤٥ . — شروع ٥٤٥ .
تعدد العقوبات في جرائم النقد الأجنبى ٥٥٠ .
تصالح في الدموى عن هذه الجرائم ٥٦٢ .
تقييد بسر المهنة في تشريع الرقابة على النقد ٥٦٤ .

ج

- جرائم المخدرات ٩ . جداول المخدرات . نبذة عنها ١٥ .
— تعديلها بقرارات وزارية ١٦ . — نقده ١٧ .
جلب المخدر أو تصديره ٢١ . جهات مرخص لها بالجلب ٣٢ .
جنگ المخدرات ٩٣ . جنحة ضبط المتهم في مكان أمرد لتعاطى

- المخدرات ٩٣ . جنح المخدرات التي تقع ممن رخص لهم باحرازها ٩٥ .
 - انواعها ٩٦ . - اركانها ٩٦ . - افتراض المعد في بعضها ٩٧ .
 جداول المخدرات بتعديلاتها ١٨٩ - ٢٢٩ . جدول رقم (١ ، ٣) : ١٨٩ .
 جدول رقم (٢) ٢١٧ . جدول رقم (٤) ٢٢٧ . جدول رقم (٥) ٢٢٩ .
 جدول رقم (٦) ٢٢٩ . جرائم الاسلحة والذخائر ٢٣١ .
 جداول الاسلحة والذخائر بتعديلاتها ٢٨٦ . جنس المتشرد ٣٠٠ .
 جنس المشتبه فيه ٣٣٠ . جارسون ٣١٠ . جدول حول تجريم
 الاشتباه ٣٢٦ . جرائم تدخل في نطاق الاشتباه ٣٣١ .
 جبن . مواصفاته ٤٨١ . جهات مرخص لها بالتعامل بالنقد
 الاجنبي ٤٩٤ . جرائم وقتية فيها ٥٥٤ . جرائم مستمرة ٥٥٥ .

- ح -

- حشيش ٢١ . تعريفه ٢٢ . حيازة مخدر . مفهوما ٤٦ .
 حظر التردد على أماكن أو محال معينة ٨٨ . اثباتها ٥١ .
 حيازة سلاح . مفهومها ٢٣٨ . صفتها كحالة مستمرة ٢٤٠ .
 حبس في جرائم التشرد ٣٢١ . - شروطه ٣٢١ .
 حكمة تجريم عرض سلعة مفشوشة للبيع ٤١١ .
 حيازة سلعة مفشوشة أو فاسدة ٤١٤ .
 حسن النية في جرائم التلبس والتفشي ٤٣٣ .
 حبس في جرائم التلبس والتفشي ٤٣٦ .

- خ -

- خشخاش ٢٤ . خطأ في القانون عند تحديد قصده
 التعاطي ٨٢ ، ١٦٥ . خصائص الدفع ببطان القبض أو التفتيش ١٤٦ .
 خصائص عامة للاشتباه ٣٤٦ . خداع المتعاقدين . محله ٣٧٧ .
 مفهومه ٣٨٣ . خداع تام ٣٩٠ . - شروع فيه ٣٩١ .

- د -

- دلائل كافية في جرائم المخدرات ١٠٩ . دلائل كافية للاستيقاف ١٢٢ .
 دلائل كافية للتفتيش ١٣٦ ، ١٤١ . - تقديرها ١٤١ .
 دفع ببطان القبض أو التفتيش ١٤٤ .
 - خصائصه ١٤٦ . - شرط المصلحة فيه ١٤٩ .
 دور محكمة النقض عند الدفع ببطان القبض أو التفتيش ١٥٤ .
 دفع بعذر الاعفاء من العقاب للتبليغ عن جرائم المخدرات ٧٠ ، ٧٣ ، ٧٧ .

- ٨١ ، ١٦٥ . درجة الخداع في جرائم التدليس والغش ٣٨٩ .
دخول المتاجر والمخازن والمصانع لضبط هذه الجرائم ٤٢٠ .

- د -

- ركن مادي في جرائم المخدرات ١٥ ، ٢٨ . ركن معنوي
فيها ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٠ . رد اعتبار في جرائم المخدرات ٩٢ .
رضاء سابق بالتفتيش ١٤١ - تقديره ١٤١ .
رفض ترخيص باحراز سلاح أو الناقه ٢٤٢ . ركن مادي في جرائم
السلاح والذخيرة ٢٣٢ ، ٢٣٧ . ركن أدبي فيها ٢٥٩ .
ركن مادي في جرائم التشرد ٢٩٧ . ركن أدبي فيها ٣١٠ .
وكن مادي في جرائم الاشتباه ٣٣١ . ركن أدبي ٣٤٤ .
ركن مادي في جرائم التدليس والغش التجاري ٣٨١ .
ركن العمد فيها ٤٢٥ . - ماهيته ٤٢٥ .
ركن مادي في جرائم التعامل بالنقد الأجنبي ٤٩٠ ، ٤٩١ .
ركن معنوي فيها ٥٢٦ .

- ذ -

- زبد . مواصفاته ٤٨٠ .

- س -

- سياسة التشريع ونصوصه ٦ سلاح أو ذخيرة ٢٣٢ .
من في جرائم التشرد ٢٩٧ . من في جرائم الاشتباه ٣٢٨ .
سوابق أو شهرة في الاشتباه ٣٣٠ . - تاريخ السوابق وشروطها ٣٤١ .

- ش -

- شروط النذب للتفتيش عن المخدر ١٣٦ . تسببه ١٣٧ .
شروط المصلحة في الدفع ببطان القبض أو التفتيش ١٤٩ .
شروط الترخيص بحيازة السلاح أو احرازه ٢٤١ . شروط الحكم
بالحبس في التشرد ٣٢٢ . شهرة في الاشتباه ٣٣٠ .
شروط السوابق في جرائم الاشتباه ٣٣٩ . شروط الشهرة فيها ٣٤٢ .
شروط العود للاشتباه ٣٥٥ . شروط تأييد حالة الاشتباه ٣٦٠ .
شهادة قيمة في جرائم النقد الأجنبي ٥٢٠ .
- عبء الالبات ٥٢٠ . جزاء عدم تقديمها ٥٢٣ .
مخروج في جرائم التعامل في النقد الأجنبي ٥٤٥ .

- ص -

- صلة بين احرار المخسر وحيازته ٥٣ . صلة بينهما وبين باقى
الأفعال المادية ٥٤ . صفتها من ناحية الاستمرار ٥٤ .
صفة الضبط القضائي في جرائم المخدرات ١٠٠ ، ١٠٦ .
صلة بين الاجراء الباطل وأدلة الاثبات ١٥٣ .
صنع أسلحة واصلاحها ٢٥٥ . - احكام عامة ٢٥٧ .
صفة الضبط القضائي في جرائم السلاح والذخيرة ٢٥٧ ، ٢٨٤ .
صفة الاستمرار في جريمة التشرذ ٣٠٨ . صفة الضبط القضائي
في جرائم التدليس والنش التجارى ٤١٩ . صفة الضبط القضائي
في جرائم التعامل بالنقد الاجنبى ٥٦٣ .

- ض -

- ضبط النهم في مكان أعد لتعاطى المخدرات ٩٣ . - أركان الجريمة ٩٤ .
ضبط أفعال مادية في جرائم المخدرات ١٠٤ .
ضمانات القبض والتفتيش ١٠٩ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٤٤ .
ضبط أفعال التدليس التجارى والنش ٤١٩ .
ضبط نفس السلعة ٤٢٤ .

- ط -

- طرح سلعة مفشوشة للبيع ٤١٠ . طبيعة جرائم النقد ٥٥٤ .
طلب من الوزير لرفع الدعوى ٥٥٩ . احكامه ٥٦١ .

- ظ -

- ظروف قضائية مخففة في جرائم المخدرات ٥٩ ، ٦٩ .

- ع -

- عمد في جنابات المخدرات ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٦ .
عقوبات في جنابات المخدرات ٦٧ . عقوبات أصلية ٦٨ .
عقاب التصدير والجب والانتاج ٦٨ ، ١٨٠ . عقاب الاتجار
والزراعة ٦٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ . عقاب التقديم للتعاطى بغير مقابل ٦٩ ،
١٨١ . عقاب الاحراز والحيازة بقصد التعاطى أو الاستعمال
الشخصى ٧٥ ، ١٨١ . عقاب الحيازة أو الاحراز أو الشراء بغير قصد
الاتجار ولا التعاطى ٨٣ ، ١٨٣ . عقاب من ضبط في مكان معد لتعاطى

- المخدرات ٩٣ ، ٩٥ ، ١٨٣ . عقوبات تكميلية ٨٤ . مصادرة ٨٥ .
 - اغلاق ٨٧ . - قواعد عامة على عقوبات جنابات المخدرات ٨٩ .
 عود في جرائم المخدرات ٩١ . عثور على مخدر عرضا ١١١ .
 هروب التسبب في أحكام المخدرات . نماذج منها ١٦٦ . عمد في جرائم
 الأسلحة والذخائر ٢٥٩ ، ٢٦٠ . علم بوجود السلاح . اثره ٢٦٢ .
 عقاب جرائم الأسلحة والذخائر ٢٦٤ . عقوبات أصلية ٢٦٤ .
 - في الجنابات ٢٦٤ . في الجنب ٢٦٦ .
 عقاب عند تعدد الجرائم ٢٦٩ . عود للتشرد ٣١٢ . عقاب التشرد ٣١٢ .
 عقاب الاشتباه ٣٥١ . . عود للاشتباه ٣٥٥ .
 - تمييز بينه وبين تأييد حالته ٣٥٥ . - شروطه ٣٥٥ . اثره ٣٥٩ .
 عقد محل الخلط في جرائم التدليس والغش ٣٨٧ .
 عرض سلعة مفشوشة للبيع ٤١٠ .
 - حكمة تجريمه ٤١١ . - ماهيته ٤١٢ . - محله ٤١٣ .
 علم مفترض في جرائم التدليس والغش ٤٢٥ . - نطاقه ٤٢٧ .
 عقاب التدليس والغش ٤٣٦ . عقوبات أصلية ٤٣٦ .
 عقوبات عند تعدد الأنفال ٤٣٧ . عقوبات تكميلية ٤٣٨ .
 عود إلى التدليس والغش ٤٤١ . عمد في جرائم النقد الأجنبي ٥١٤ .
 - ما ينفيه ٥١٤ . عقوبتها ٥١٥ . عدم تقديم الشهادة القيمة ٥٢٣ .
 - ما ينفي المسؤولية عن تأخيرها ٥٢٥ . عقوبة عدم استرداد قيمة
 بضاعة مصادرة ٥٢٨ . عمد في جرائم استيراد وتصدير الأوراق
 المالية والقيم وما في حكمها ٥٣٤ . عقوبتها ٥٣٥ .
 عمد في جرائم الامتناع عن عرض النقد الأجنبي على جهة الاختصاص ٥٣٩ .
 عقوبته ٥٤٠ . عمد في عدم تقديم البيانات اللازمة ٥٤٣ .

- غ -

- غش تجارى وتدليس ٣٧٧ . محله ٣٧٧ .
 غش السلعة وما إليه ٣٧٨ ، ٣٩٣ .
 غش تام وشروع فيه ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٩ .
 غش عند فرض مواصفات معينة ٤٠٢ .
 غش في قانون مراقبة الأغذية ٤٠٥ . غش في الأغذية الخاصة ٤٠٨ .
 غير مقيم . تعريفه ٥٠٥ . غرامة في جرائم النقد الأجنبي ٥١٥ .

- ق -

قصد استعمال المخدر ٣٣ . قصد طرح المخدر وتداوله بين

- الناس ٣٢ . قصد جنائي بوجه عام ٥٥ . - اثباته ٥٦ .
- قواعد عامة على عقوبات جنائيات المخدرات ٨٩ .
- قواعد عامة على ضبط جرائم المخدرات ١٠٤ . قبض في جرائم
- المخدرات ١٠٩ . قانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة
- المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ١٧١ . قانون رقم ٦١
- لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ٦٢٣ .
- قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل الجدولين رقم ٣٠١
- من قانون المخدرات ١٨٩ . قرار وزير الصحة رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧
- بشأن اضافة مادة الى الجدول الاول الملحق بقانون المخدرات ٦٢٧ .
- قرار وزير الصحة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم تداول بعض المواد
- والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية ٢٠٨ .
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن مكافآت ضبط الجواهر
- المخدرة ٦٢٤ . قصد جنائي في جرائم الأسلحة والذخائر ٢٥٩ ، ٢٦٠ .
- قانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ٢٧٣ .
- تعود عن العمل . صلته بالتشرد ٣٠٢ . قواعد عامة على جرائم
- الاشتباه ٣٣٨ . قانون (مرسوم بقانون) خاص بالمتشردين والمشتبه
- فيهم ٣٦٣ . قانون (مرسوم بقانون) تنظيم الوضع تحت مراقبة
- البوليس ٣٦٧ . قواعد اخذ العينات في جرائم التدليس والفش
- التجاري ٤٢١ . قصد جنائي في هذه الجرائم ٤٢٥ . - ماهيته ٤٢٥ .
- قصد خاص فيها ٤٣١ . قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع
- التدليس والفش ٤٥٥ . قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة
- الاغذية وتنظيم تداولها ٤٦٢ . - مذكرته الايضاحية ٤٦٧ .
- قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠ لسنة
- ١٩٦٦ - ٤٧٠ . قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ٤٧٢ .
- قرار وزير الصحة في شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ٤٧٦ .
- قواعد عقابية خاصة بجرائم النقد الأجنبي ٥٤٤ .
- قواعد اجرائية خاصة بها ٥٥٨ .
- قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي ٥٦٧ .
- قرار رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ باصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون ٥٧٣ .

- ك -

كمية المخدر ٢٧ .

- ل -

لبن . مواصفاته ٤٧٢ - ٤٨٠ .
لائحة تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي ٥٧٤ .

مقدمة ٣ . مخدرات . جرائمها ٩ . تطور التشريع
في شأنها ٩ . تعريفها ١٥ . ما لا يعد منها ٢٦ . موقف الأطباء
من جرائم المخدرات ٤٣ . . موقف الصيادلة منها ٤٥ . موقف
محكمة النقض من عنصر العمد في جرائم المخدرات ٦٠ ، ٦٢ .
مصادرة في جرائم المخدرات ٨٥ . مخالفات المخدرات ١٠٢ .
ماهيتها ١٠٢ . مكافآت ضبط المخدرات ١٠٨ . مصلحة في الدفع
ببطلان القبض أو التفتيش ١٤٩ . محكمة النقض . دورها عند الدفع
ببطلان القبض أو التفتيش ١٥٤ . مفرقات ٢٣٥ ، ٢٣٧ .
مدة الترخيص باحراز السلاح أو حيازته ٢٤٥ . مصادرة في جرائم
الأسلحة والذخائر ٢٦٧ . مراقبة البوليس في التشرذ ٣١٦ .
مراقبة البوليس في الاشتباه ٣٥١ . مرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥
خاص بالتشردين والمستبته فيهم ٣٦٣ . مرسوم بقانون رقم ٩٩
لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس ٣٦٧ . محل غش
السلمة وما اليه ٣٧٨ . موقف المجنى عليه من حقوقه المدنية في جرائم
النفس التجاري ٣٩٢ . ماهية عرض سلعة مغشوشة للبيع ٤١٢ .
محل هذه الأفعال ٤١٣ . مخالفة مواصفات صنع السلع أو انتاجها
أو تصديرها ٤١٦ . مخالفة قواعد التعبئة أو الحفظ أو النقل
أو البيع ٤١٧ . مراسيم خاصة بذلك ٤١٧ . محل هذه الأفعال ٤١٨ .
مخالفة قواعد تحليل العينات . آثارها ٤٢٢ . مصادرة في جرائم
التدليس والنفس ٤٣٨ . مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها . القانون
الخاص بها ٤٦٢ . مسلى . مواصفاته ٤٨١ . محل التعامل
المحظور في النقد الأجنبي ٤٩٠ . مقاصة محظورة في قانون النقد
الأجنبي ٤٩٩ . - تعريفها ونطاقها ٥٠٠ .
محل استيراد أو تصدير الأوراق المالية والقيم المنقولة ٥٣٠ .
محاولة في جرائم التعامل بالنقد الأجنبي . الفاؤها ٥٤٦ .
مسئولية الأشخاص الاعتبارية في هذه الجرائم ٥٥١
مسئولية جنائية ٥٥١ . مسئولية مالية ٥٥٣ .

نظام الظروف القضائية المخففة في جرائم المخدرات ٥٩ ، ٦٩ .
ندب للتفتيش عن المخدر ١٣٦ . - شروطه ١٣٦ . - تسببيه ١٣٧ .
نظام الترخيص بالتعامل في المخدرات ٣٢ ، ٤٣ ، ٤٥ . نظام الترخيص

بجائزة الأسلحة والذخائر واحرازها والتعامل فيها ونقلها ٢٤١ ، ٢٤٢ ،
٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ . نفي مسئولية التشرد ٣١١ .
نطاق السوابق أو الشهرة في الاشتباه ٣٣١ . نطاق جرائم التليس
والفش ٣٧٧ . نطاق خداع التعاقد معه ٣٨٥ . نطاق العلم
المفترض في هذه الجرائم ٤٢٧ . نقده ٤٢٩ .
نشر الحكم أو لصقه في هذه الجرائم ٤٤٠ .

- و -

وساطة في تعامل أو اتجار في مخدرات ٣٦ ، ٣٨ . وقف تنفيذ
عقوبات جنابات المخدرات ٨٩ . - منع وقف بعضها ٨٩ .
وسيلة التعيش غير المشروعة للمرأة ٣٠٦ . وضع تحت مراقبة البوليس
في جرائم التشرد ٣١٦ ، ٣١٧ . - في جرائم الاشتباه ٣٥١ ، ٣٥٢ .
وساطة في إعادة المخطوفين أو الأشياء المسروقة ٣٣٤ .
وسائل الخداع في جرائم التليس والفش ٣٨٧ .
وقف تنفيذ الفرامة في هذه الجرائم . عدم جوازه ٤٣٧ .

للمؤلف

(الطبقات الأخيرة)

* * *

في التشريع العقابي

- « مبادئ القسم العام من التشريع العقابي » . ظهرت طبعته الرابعة في سنة ١٩٧٩ .
- « السببية في القانون الجنائي دراسة تحليلية مقالونة » . ظهرت طبعته الثالثة في سنة ١٩٧٤ .
- « جرائم التزوير والتزوير » . ظهرت طبعته الثالثة في سنة ١٩٧٨ .
- « جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال » . ظهرت طبعته السابعة في سنة ١٩٧٨ .
- « شرح قانون العقوبات التكميلي » . في جرائم المخدرات . الأسلحة والذخائر . التشرد . الاشتباه . التدليس والفس . تهريب النقد . ظهرت طبعته الخامسة في سنة ١٩٧٩ .

في علمي الاجرام والعقاب

- « اصول علمي الاجرام والعقاب » . ظهرت طبعته الرابعة في سنة ١٩٧٧ .

في الاجراءات الجنائية

- « مبادئ الاجراءات الجنائية في القانون المصري » . ظهرت طبعته الثالثة عشرة في سنة ١٩٧٩ .
- « المشكلات العملية الهامة في الاجراءات الجنائية » . طبعة ثالثة (تحت الطبع) في جزئين .
- الجزء الأول : دراسات موسعة في القبض والتفتيش . تكييف الواقعة . تنازع الاختصاص . الرقابة على الدستورية والشرعية . حق الدفاع . المقرر القهري . استظهار قصد القتل . دعوى البلاغ الكاذب . الدعوى المدنية .
- الجزء الثاني : دراسات موسعة في الطعن في الاحكام وأوامر الاحالة .
- « ضوابط بسبب الاحكام الجنائية وأوامر التعرف في التحقيق » . ظهرت طبعته الثانية في سنة ١٩٧٧ .

في فلسفة التشريع

- « في التفسير والتخير : بين الفلسفة العامة وفلسفة القانون » ظهرت طبعته الثانية في سنة ١٩٧٦ .

في علم الروح الحديث

- « مفصل الإنسان روح لا جسد » ظهرت طبعته الرابعة في ثلاثة أجزاء في سنة ١٩٧٦/١٩٧٥ .

- « عروس فرعون وشوقيات جديدة من عالم الفيث » . دراسة تحليلية من الإلهام ، ومن الصلة بين عالمي الروح والمادة . ظهر في سنة ١٩٧١ .

- « قصتي المظلمى » . تعريب لتحقيق روحى استمر عشرين عاما قام به الأديب المعروف هانن سوافر نقيب الصحافة البريطانية . ظهر في سنة ١٩٧٢ .

- « ظواهر الخروج من الجسد : أدلتها دلالاتها » . مدخل الى علم جديد . ظهر في سنة ١٩٧٥ .

- « في المودة للتجسد : بين الاعتقاد والفلسفة والعلم » . دراسة في تاريخ الإنسان الذى يتجاوز حياته الراهنة . ظهر في سنة ١٩٧٦ .

* * *

بالفرنسية :

- Essai Sur La Justice Pénale De L'Egypte Pharaonique Paris 1941.
- La Science Pénitentiaire et le Problème Des Jeunes Délinquants En Egypte, Paris, 1941.
- Des Ministres Comme Ordonnateurs Des Dépenses De L'Etat en Egypte Etude de droit Comparé, Paris 1942.
- Le Rôle des Organes de Poursuite dans le Procès Pénal en Egypte. Rapport Présenté au IXe Congrès International De Droit Pénal à La Haye (du 23 au 28 Aout 1964), Revue Internationale De Droit Pénal 35 année. Nos. 3 et 4 p. 41 et ss.

بحوث ومقالات

- ١ - « بحث في تحديد مركز المسئول عن الحق المدني أمام القضاء الجنائي في قانون الإجراءات » : مجلة « المحاماة » عددا مارس وأبريل سنة ١٩٥٥ .
- ٢ - « صحة القبض على المتهم تستتبع صحة تفتيشه ، ولو كان للبحث عن أدلة الجريمة لا وقائيا فحسب » : مجلة « المحاماة » عدد مايو سنة ١٩٥٥ .
- ٣ - « الطعن في أوامر غرفة الاتهام لا يكون إلا خطأ في تطبيق القانون الموضوعي أو في تأويله ، دون البطلان في الإجراءات أو في الأمر » : مجلة « المحاماة » عدد يونية سنة ١٩٥٥ .
- ٤ - « صنع قطع معدنية مشابهة للعملة المتداولة أو أوراق مشابهة لأوراق النقد إذا كان من شأنها إيقاع الجمهور في الغلط » مجلة « المحاماة » عدد فبراير سنة ١٩٥٦ .
- ٥ - « العسر القهري وما يثيره من بحث في الإجراءات الجنائية » : مجلة « المحاماة » عدد فبراير سنة ١٩٥٦ .
- ٦ - « تكيف الواقعة وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم » : مجلة « المحاماة » ابتداء من أكتوبر سنة ١٩٥٦ إلى يونية سنة ١٩٥٧ .
- ٧ - « الضوابط العامة للسببية في قضائنا الجنائي » : مجلة « المحاماة » ابتداء من عدد نوفمبر سنة ١٩٥٧ إلى سبتمبر سنة ١٩٥٨ .
- ٨ - « بحث في القضاء الجنائي عند الفراغة » : « المجلة الجنائية القومية » عدد نوفمبر سنة ١٩٥٨ .
- ٩ - « الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن » : مجلة « المحاماة » ابتداء من عدد ديسمبر سنة ١٩٥٨ إلى مارس سنة ١٩٥٩ .
- ١٠ - « مناهج مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة ، ومبادئ أخرى متصلة بالسببية وتقدير العقوبة » « المجلة الجنائية القومية » عدد مارس سنة ١٩٥٩ .
- ١١ - « إعلان المحكوم عليه في مواجهة النيابة أو الإدارة لا تبدأ به مواعيد الطعن في الأحكام » : مجلة « دنيا القانون » عدد أبريل سنة ١٩٥٩ .
- ١٢ - « حيث ينسد طريق الاستئناف ينسد طريق الطعن بالنقض » : مجلة « العلوم القانونية والاقتصادية » التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة عين شمس عدد يولييه سنة ١٩٦٩ .
- ١٣ - « المسئولية الجنائية عن أخطاء الهدم والبناء » : « المجلة الجنائية القومية » يولييه سنة ١٩٥٩ .

- « المصلحة في النقض الجنائي » : مجلة « المحاماة » ابتداء من عدد أكتوبر سنة ١٩٥٩ الى نوفمبر سنة ١٩٦١ .
- « استظهار القصد في القتل العمد » : « المجلة الجنائية القومية » عدد نوفمبر سنة ١٩٥٩ .
- « المسؤولية الجنائية للأطباء والصيدالة » : مجلة « مصر المعاصرة » عدد يناير سنة ١٩٦٠ .
- « نوع بطلان التفتيش في القانون المصري » : « المجلة الجنائية القومية » عدد مارس سنة ١٩٦٠ .
- « شفهية المرافعة امام القضاء الجنائي » : مجلة « مصر المعاصرة » عدد أبريل سنة ١٩٦٠ .
- « دور المحامي في التحقيق والمحاكمة » : مجلة « مصر المعاصرة » عدد يولية سنة ١٩٦٠ .
- « بعض الجوانب الاجرائية في دموى البلاغ الكاذب » : مجلة « العلوم القانونية والاقتصادية » عدد يولية سنة ١٩٦٠ .
- « ايجاب حضور مدافع مع المتهم في جناية » : مجلة « مصر المعاصرة » عدد أكتوبر سنة ١٩٧١ .
- « توحيد العقوبات السالبة للحرية » : مجلة « العلوم القانونية والاقتصادية » عدد يولية سنة ١٩٦١ .
- « بين القبض على المتهمين واستيقافهم » : مجلة « العلوم القانونية والاقتصادية » عدد يولية سنة ١٩٦٢ .
- « تقرير عن مشروع قانون الاجراءات الجنائية » ، بالاشتراك مع الدكتورين محمود محمود مصطفى وحسن المرصفاوى : مجلة « المحاماة » عدد يناير ١٩٦٩ .
- « تقرير عن مشروع قانون العقوبات والأحداث » ، بالاشتراك مع الدكتورين رمسيس بهنام ومحمود نجيب حسنى : مجلة « المحاماة » عدد فبراير سنة ١٩٦٩ .
- « حق الدفاع الجنائي في بعض جوانبه ومشكلاته الاساسية » : مجلة « نقابة المحامين » التى تصدرها نقابة المحامين الاردنيين عددا آبار وحزيران ١٩٧٦ . ومجلة « الامن العام » التى تصدرها وزارة الداخلية المصرية عدد يولية سنة ١٩٧٦ .
- « الرقابة على الدستورية والشرعية في الواد الجنائية » : مجلة « العلوم القانونية والاقتصادية » عدد يولية سنة ١٩٧٦ .

للمؤلف :

في السَّيْرِ والخَيْرِ

بين الفلسفة العامة وفلسفة القانون

طبعة ثانية مزيّنة ومنقحة : ١٩٧٦

- مدلُ هي الحياة أم قدر ؟
- وهل هي صدف مشواء تملئها النزوات والأهواء ؟
- وهل من توفيق بين التشريع الأعظم والتشريع الوضعي ؟ .

* * *

بحث يتناول أخطر مشكلة عرضت لعقل الإنسان من قديم ، ولكن
في ضوء معطيات الفلسفة العامة والجنائية ، وحقائق العلم الجنائي المعاصر .

عروس عمون

وشوقيات جديدة من عالم الغيب

ستقرأ فيه :

- دراسة تحليلية عن الإلهام ، وعن الصلة بين عالمي الروح والمادة .
- دراسة من شاعرية شوقي شاعر التاريخ .
- رواية شعرية كاملة من طراز « مصرع كليوباترة » ، وخمس عشرة قصيدة تتناول مشاعر الانتقال ، ووصف عالم الروح ، والأحداث الجارية في بلاغة ماثورة .
- نثرا فنيا مميزا غنيا بالأخلاقيات والحكم الماثورة .
- تقارير سبعة عشر عالما من اعلام الشعر والنقد والأدب في كل هذا الانتاج الضخم الرائع ، مؤيدة بأسانيدھا التفصيلية الحاسمة .

القرأ أدوع تحقّق فف الروحه الصدفه :

قصّف العظمف

بقلم هائف سوافر
نقف الصحافه البرفطافه

فم رفب وفقففم
الففور رفوف عففد

« اف سوافر رفل صادق » ، وفلس بالساذج الفف فففل فلف العوفه افاف » ، وفلس هو بالفجال الفف فففل ففش الآفرن وفافهم . والفاف انه ففصف فف الفففقف الصففف لففراف الفرائم ، فكان فففل فلف الفافم افك فلافمها ، فلفس فف المفقول اف ففمهم بالفلفقف ... وانا ففصفاف افصف بفصففقه لما اففده فف افماف فف ففرف الصرافه والفصفق فف كل ما فكبفه ...

وفصف المؤلف فف سراف ففمف نفس القارف العافف ، وفشف رففه الفف والفصفاف فف الفاف الفقق ، وففرى ففزو هفا المفدان الشافك الفف فففل فف أرفائه الفسففه أمثالنا . وفا لففنا نوالف ففففنا فلف فف ففنفلى السر الافر . « أو نفو فففرفن مفهورفن » ...

« الاسفالف الففور مفصفلى الففوافف فف فملفق له فف اففابه الرفاف بفنوان « قصة ففاف » ١٩٦٥ ، فف ١٢٤ ، ١٣٦ .

فقرات من تطبيقات اعلام الفكر والقلم على كتاب « الإنسان روح لا جسد »

(بتسلسل تاريخي)

— « وتزول دهشتنا من أن استأذا جامعيًا يكتب في موضوع
الأرواح اذا علمنا أن علم الروح قد أصبح علما جامعيًا يجرى الآن على أقوى
صورة فأنشئت له معاهد متخصصة ... »

وانى اذا أحب أن أهني المؤلف بشجاعته في اصدار هذا الكتاب القيم ،
واهنته بما بلل من الصبر الجميل والعكوف على درس كل ما كتب أو نشر
في مدة لفات في شئون الروح متتبعا حتى آخر لحظة في يومنا هذا ما يصلو
في شرق أو غرب عن الروح . أقول انى اذا اهنته اعده بأننى سأعود الى كتابه
الضخم الفخم الذى لم يدع فيه شاردة ولا واردة الا وسجلها « ... »

أحمد الصاوى محمد ، رئيس تحرير جريدة « الأخبار » ٦ سبتمبر
سنة ١٩٦٤ .

٥٩ ٥٨ ٥٧

— « وكان طبيعيا أن يحرص المؤلف على خصيصتين في البحث هما :
البساطة في المعالجة والرصانة في المنهج ، فلا يستعصى على القارىء
شيء من مباحث هذا الكتاب ، ولا يسمه الا ان ينحنى لجلال العلم ،
ونصاعة الديباجة ، وقوة الاقتناع ، وسلامة المنطق ، ومشقة التأليف
والتصنيف . »

ولقد خرجنا من تلاوة هذا الكتاب الجليل القدر النفيس المادة
بشعور عام بطمانينة النفس ، مرجعه الى أن العلم الروحى الحديث قد
استطاع أن يقهر حقيقة الموت والفناء ، وأن يؤكد حقيقة الخلود والبقاء ،
فازداد المرء اطمئنانا الى قدره ومصيره ، وعزاء من آلام حاضره ومآضيه ،
وصلوى من فراق أحبابه وذويه « »

وديع فلسطين في مجلة « الطالبة » أكتوبر ١٩٦٤ .

* * *

— « ولقد تعرض الكتاب لأن فكرة الاتصال بالأرواح حديثة نسبيا
بدأت في نهاية القرن التاسع عشر ، وهى تستكمل نضوجها في القرن
العشرين . وهذه الفكرة بدأها كثير من العلماء والمفكرين ذوى الخبرات
المتعددة ممن واصلوا بحوثهم في هذا الشأن لعشرات من السنين ... »
وانتهى هؤلاء العلماء وغيرهم في بحوثهم الى نتائج حاسمة ونهائية بشأن
امكان الاتصال بالأرواح وخلود الانسان ... »

ولا شك أن المؤلف قد بذل جهدا كبيرا في عرضه لهذه الحقائق والبيانات في كتاب كبير كهذا ...

د. محمد الحسيني مصيلحي في مجلة « الأطباء » (التي تصدرها نقابة الأطباء) ديسمبر ١٩٦٤ .

* * *

- « كل ذلك يفيض به المؤلف الذي عاش في كتابه حقبة طويلة من الزمن قرأ فيها ودرس مئات من المؤلفات في علم الروح . وهو حين يطالعك في بحثه فبنفس القوة والمنطق الذي تصودته في مراجعته القانونية ، بل ويتجاوزه لأنه يعالج هذا النوع من البحث العلمي في منطق رجل القانون ودقة استنتاجاته في حديث طلي ، وعرض شهى ، يجتذبك لتدخل معه في دنياه الجديدة وعالمه الروحي لينقلك من عالم القانون الى عالم الروح فتعود بعد ذلك وانت تحلق في جو يفيض سحرا ... واذا كان علماء اللثة في الخارج قد غزوا الفضاء فان المؤلف قد غزا عالم الروح حتى وصل الى الأعماق ... »

محمود عاصم صاحب ورئيس تحرير مجلة « دنيا القانون » في ملحق خاص لسنة ١٩٦٤ .

* * *

- « هل سنلتقي يوما بالأحباب الذين فقدناهم ؟ .. انار هذا السؤال هندي الكتاب الضخم الذي قرأته عن « الانسان روح لا جسد » المؤلف كان آخر ما اتصوره عنه أن يخرج كتابا روحانيا ضخما ... لكن عين شمس لها ايحاؤها الروحي ... ففي معاهد عين شمس قبل الميلاد بقرون تحرّج فلاسفة الافريق أول من نقل التفكير في الروح من الشرق للغرب ، ولا يزال هذا التفكير قائما عبر آلاف من السنين وليس عندنا وحدنا ، بل في بلاد الغرب ... »

- أجمل ما في الروح سرها المجهول .

- لو عرفنا سر الروح لمحونا الأحزان من قاموس الحياة .

- ليس أقوى من الحب دليلا على وجود الروح .

- ليس كالروح شيء اتفق الناس واختلفوا عليه .

حافظ محمود (تقيب الصحفيين) في جريدة « الجمهورية » ٢٥ نوفمبر ١٩٦٦ .

* * *

- « ان الكتاب سفر ضخيم ، وقد ناءت همتى عن استقصائه واستكمال الحكم على اجزائه ، ولكنه مجهود علمى كبير يتسع نطاقه لارضاء نزعة الباحث عن امور الروح ، وينتقل به خطوة نحو غد مأمول نستطيع فيه ان نقرر حقائق علمية ثابتة عن هذا الجانب الروحى الذى لا زال الكثير من مسائله بعيدا عن الأنظار ، او محيرا للأفكار . والمهم هو ان لا نضيق بالبحث ولا نتعجل الحكم بالاثبات المطلق ، او الانكار الجازم ، وان مع اليوم فدا ، فصبر جميل » .

احمد الشرباصى فى مجلة « الكتاب العربى » ١٠ ديسمبر ١٩٦٦ .

* * *

- « ولقد بذل المؤلف بالحق فى هذا العمل الضخم جهدا كبيرا فى سبيل خدمة اخطر حقيقة وصلت اليها جهود العلماء واكثرها ارتباطا بالانسان فى حاضره وفى مستقبله على السواء . وكيفا يحقق غايته المرجوة فى تعريف القارئ او الدارس تعريفا صحيحا باهم الجوانب العامة فى علم الروح الحديث » .

وهو اذ يعرض للموضوع انما يعرضه من جميع زواياه العلمية والفلسفية والاجتماعية ، ومن جميع نواحيه ، عرض عالم خبير قوى الحجة ، قوى البيان ، قوى الايمان ، واضح الجادة ، غزير المادة ، طويل الباع ، واسع الاطلاع ...

ولست ادرى بالضبط ماذا حدث من ترتيبات ومقدمات اتاحت لى الفرصة لوقوع هذا الكتاب بين يديّ لاقبل على قراءته بنهم شديد ، ولدة لم اعهدها من قبل ، تحيطنى روحانية احسست بها وكأننى سابح فى فضاء وسيع ، او فى ملكوت لا عهد لى به » ...

عبد العزيز جادو صاحب ورئيس تحرير مجلة « الشاطيء » فى مجلة « صوت الشرق » اغسطس ١٩٦٧ و « الاديب » اللبنانية اكتوبر ١٩٦٧ .

* * *

- « ولان علم الروح اصبح له أبحاث كثيرة انشئت له معاهد متخصصة ... كما دخل كفرع من فروع العلوم المعترف بها فى عدة جامعات ... ثم نقص لنا صفحات كثيرة من الكتاب قصة أعظم علماء فى العالم فى هذا الفرع من فروع العلم .. ويقدم عن كل منهم نبذة له ومؤلفاته ... واقلبهم أعضاء فى أكاديميات العلوم المختلفة فى أنحاء العالم .. وربما كانت هناك صعوبة شديدة فى تلخيص هذا الكتاب ، ولكنها ومضات سريعة فى هذا العالم العجيب والجديد .. وهو فى النهاية ملئ بالحقائق العلمية الملهمة التى تربط ربطا كاملا بين واقع المسلم

المادى الملموس وبين عالم الروح ... أشياء تهز العقل بعنف ، وتجعله يفكر فى طريقة جديدة واسلوب جديد للحياة » ...

• سالم غزام فى مجلة « آخر ساعة » ٣ يناير ١٩٦٨ •

* * *

— « ان السعادة هى هدف الانسان والتخفيف من متاعب الحياة والقدرة على تحملها ، ومواجهة مأساة الحياة والموت هى غايته التى لا غاية بعدها ، ولا بد لكمال بلوغها ان تكون المادة والروح بحشا مشتركا ...

والعصر عصر العلم ما فى هذا ريب فلتصبح الروح أيضا مادة للبحث العلمى لها معاهدها ومدارسها وكلياتها ...

واعتقد ان ما عالجته المؤلف يستحق الاهتمام من كل المعنيين بالأبحاث العلمية ، والمعنيين بسلامة الانسان عقلا وروحا ... فنحن أولى من غيرنا ان نكون سابقين الى هذه الأبحاث المتعلقة بالروح ، او على الأقل مشاركين فيها خاصة ونحن نعلم فى وجداننا وحياتنا السياسية والاجتماعية القيم الروحية ، ونجعلها بعض الاسس التى تقوم عليها مجتمعاتنا العربية » ...

محمد زكى عبد القادر رئيس تحرير جريدة « الأخبار » ٣ مايو ١٩٦٨ •

* * *

« منذ ازمة سحيفة والانسان يحاول ان يعرف كيف جاء ؟ ولماذا انتهى الى اين المصير ؟ ثم الحث على خاطره اسئلة حائرة حول العالم الآخر .. وهل سيدوب فى صمت العدم أم ان هناك امتدادا آخر لحياته ؟

اما الأديان فقد قطعت الشك باليقين بأن العالم الآخر حقيقة لا تقبل الشك عند المؤمنين ، وأن الروح خالدة بعد فناء الجسد . وفى العصر الحديث الذى أصبحت فيه التجربة العلمية هى مقياس المعرفة اليقينية كان لزاما أن تدخل أبحاث الروح ضمن الأطار العلمى وتخضع هى الأخرى للمقاييس العلمية ...

وقد أذهلنى بالفعل الدكتور رعوف عبيد فى كتابه « الانسان روح لا جسد » وهو يستعرض المناهج العلمية فى هذه الدراسة ، ثم يسوق التجارب المختلفة التى أجريت فى هذا الميدان ، وكيف تم تصوير الأرواح المتجسدة عن طريق مادة الاكوبلازم .

وهو يحدثنا عن الالهام الفنى ، وكيف أن علينا من العباقرة ترجيع
عقيرتهم الى مصدر خارجى ... أما الاغرب من كل ذلك فهو تلك القصائد
المطولة التى يرسلها امير الشعراء احمد شوقى من العالم الآخر
مامون غريب بمجلة « آخر ساعة » ٢٤ فبراير ١٩٧١ .

- « تصفحت بيد الاعجاب هذا الاثر الجليل ، والعمل العلمى
العظيم الذى كلف من عناء البحث والمراجعة ما تحنث به المراجع والمصادر
التى يمتلئ بها الكتاب الضخم ، والتى تؤكد بالنظرة العابرة ، بل
الفاحصة ، أنه لم يدع للبحث مصدرا الا استأنس به وافاد منه فى معالجة
القضية التى هى موضوع الكتاب ، والتى جلاها فى بيان مشرق ، ومنطق
سليم ، وإيمان ثابت غير مزعزع »

محمد عبد الفتى حسن فى مجلة « الاديب » اللبنانية مارس ١٩٧١ .

- « والمؤلف من اكثر الناس اهتماما بعلم الروح ، وقد صمد
له كتاب ضخيم عنوانه الانسان روح لا جسد وهو من الموسوعات الروحية
وهو واحد من مئات العلماء فى العالم الذين يؤمنون بهذا العالم العجيب
الفريب الاكيد : عالم الروح »

انيس منصور رئيس تحرير مجلة « أكتوبر » فى جريدة « الاخبار »
٢٣ أبريل ١٩٧١ .

- « بلل المؤلف جهدا كبيرا فى كتابه « الانسان روح لا جسد »
لينقل القارئ فى رحلة ممتعة الى عالم المجهول عالم الخلود حيث
تنطلق الروح وقد تنطخت من رداها الجسدى بالموت . تنطلق الى الاثير
الرحب لتحرك بقوة الفكر بلا حدود

وهذه حقائق تم اثباتها بكل صرامة العلم الحديث ، وعلى ايدى طائفة
من اساتذة العلم والادب الذين لا يرقى الشك الى تجاربهم واعمالهم
محمد حسن فى مجلة « الهلال » . نوفمبر ١٩٧١ .

- « هذا الكتاب حجة عما يملكه الانسان من قوى خفية
للاستشفاف بالسمع والبصر . ومرجع ثابت فى هذه الشؤون التى ما أن
فهمتها حتى استبان لى كل ما كان يغمض على من ظواهر خارقة

وتبرز خطورة دور العلم الروحي الحديث في الكشف عن مجاهل الإنسان . في انه علم يقوم بتقديم أجلّ الخدمات للحقائق العلمية والمجتمع المتحضر والعصر الذي نحياه . فهو علم لا يقل في خطورة دوره من أى علم من العلوم التي تنبؤا مقاما سامقا في دور العلم والجامعات . بل لعله يعد اخطرها شأنًا لفرط اتصاله بالتنقيب في اعماق الانسان ، بل في أعماق الظواهر الحيوية بوجه عام » ...

احمد عبد المجيد (السفير السابق والمنتوب الدائم بجامعة الدول العربية) في سلسلة « اقرأ » . ديسمبر ١٩٧٣ .



- « انه يمثل اكبر موسوعة روحية في الشرق العربي ، واكبر مرجع للبحوث الروحية والعلم الروحي الحديث فيه .

انه دراسة دقيقة ، واسعة النطاق مترامية الأبعاد والآفاق ، عميقة الأنوار ، ولا يfokus فيها الراغبون الا عادوا وملء اكفهم واكامهم ذخائر من العلم المحصن والمعرفة المحضنة التي تخلد اسمه وتعطر ذكره ...

كل ذلك في اطار من السهل المتنع يجتاز طريقه الى العقل لينا ناعما لا يصطدم به ولا يربيه ، ولا يفتح له منافذ في الظلمات والتماتهات ...

وبفضل الباحثين في علم الروح الحديث عرف هذا العلم في الشرق العربي وامتد رواقه ولا يزال يمتد ... وعندئذ يفرح المؤمنون به فينهلون منه كما يشاعون ، وما ينهلون سوى العلم والرقى في مدارج المعرفة ويستكملون به شخصياتهم ، ويرفعون به مناراتهم ، ويضيئون بها مشاعلهم » ...

محمد شاهين حمزة صاحب ورئيس تحرير مجلة «الرابطة الإسلامية» أكتوبر ١٩٧٤ .



- « وليس حجم الكتاب الضخم هو كل شيء ، بل ان قيمة الكتاب تتجلى حقيقة في بحوثه وفصوله ومعلوماته المستقاة من اكبر وأوثق المصادر العلمية ، مدعمة بالادلة وصحة التحليل والتدليل والنظرة العلمية البحتة من أجل التوصل الى الحقيقة والحقيقة وحدها ...

ويؤسفني ان هذه العجالة لا تمكنني من أن اشر الى مضامين هذه الموسوعة وابوابها وفصولها لكثرتها وغزارتها ... ويكفي أن أقول ان اعلام المتخصصين قد أغنوني عن مثل هذا العرض والتقييم بآرائهم المفصلة ، وشهاداتهم النزيهة عن كل ما جاء في هذه الموسوعة ، بما يزيد في ثقة

القارئ وهو يقرأ ، ويعرف ، ويستفيد ، ويستمتع ، بكل فصل
وبكل معلومة .

وربما كنت على صواب وأنا أتصور أن المكتبة العربية لم تضم كتاباً
أكبر حجماً أو أوفى بحثاً في موضوعه وجهداً في تأليفه .

خليل جرجس رئيس تحرير مجلة « صوت الشرق » .
يوليه / أغسطس ١٩٧٦ .

* * *

« وقد ازداد اهتمامي بالموضوع منذ قرأت كتاب الإنسان
روح لا جسد الذي يقع في آلاف من الصفحات المدعمة بالصور الغريبة
والحقائق الملفتة لنظر الباحث . ولصاحبه أكثر من مؤلف في علم الروح ،
وأكثر من مترجم .. بل أنه يمتلك أكبر مكتبة في علوم الروح في العالم
العربي بالانجليزية والفرنسية والعربية ... »

وهذه الحقائق أضحت موضع دراسة علمية منهجية
المتحدة وفي أوروبا وفي الاتحاد السوفيتي . وهي تدخل في بعد ...
الباراسيكولوجيا التي بدأت تدرس في المعاهد المتخصصة كأي علم آخر ...
ونفس الشيء بالنسبة لعلوم الروح ومعاهدها ودراساتها ، ودراسة الظواهر
التي تحتاج إلى تفسير . لقد برز ذلك إلى حيز الوجود في أروقة المعاهد
والجامعات . وأصبح الشغل الشاغل لكثير من العلماء الذين تفرغوا
تفرغاً كاملاً لدراسة تلك الظواهر ... »

محمد سعد العوضي بمجلة « العرب » (الدوحة . قطر) ٣ أكتوبر

١٩٧٧ .

* * *

« ماذا يحدث للإنسان بعد موته ؟ ما هي أهمية الجسد بالنسبة إلى
الروح ؟ أين يذهب الإنسان منذ أن يموت إلى أن يوقظه الله بالبعث ؟ هل
يعلم الإنسان عند الموت ؟ هل هناك حياة بعد الموت ؟ هل يتقابل الأصدقاء
وأصحاب الأرواح المتشابهة بعد موتهم ؟ ما هو عالم الموت ولماذا يبدو
كثيباً ومقبضاً ، وهل هو كذلك في الحقيقة ؟ أكثر من سؤال عن هذا
ونجته إلى في محاضرة ... »

انصرفت وفي ذهني أن أقرأ في هذا الموضوع ، وعقدت النية أن أبحث
الموضوع وأتوسع قليلاً في قراءته ... وأهدي إلى بعض الصدقة - أو

بتعبير أدق - أهدى إلى بتدبير من القدر الأعلى كتاب عن الروح ، وهو كتاب يقع في ثلاثة آلاف صفحة ... وأدهشني أن الكتاب يجيب على أسئلة كثيرة من التي و- ت إلى في المحاضرة ورفضت الاهتمام بها وقتئذ .

وبدأت أق- في الكتاب ، وانفتح أمامي عالم غريب ومثير . ورغم أن لي عقلا يعي- أني التشكك إلا أنني أعترف أنني واجهت كثيرا من التصورات التي لا- سيبعد الذهن أماكن حصولها ، وعندما انتهى من قراءة الكتاب سوف اع- ثم أفكاره على القراء » .

أحمد بهجت رئيس تحرير مجلة « الإذاعة والتلفزيون » بجريدة
الأهرام ١٤ مارس ١٩٧٨

» « «

طائفة من - إلى سبعين تعليقا لأعلام الفكر والقلم عن كتاب
« الإنسان لا- مد » منذ صدور طبعته الأولى في سنة ١٩٦٤ حتى
من العلم المعه- الرابعة في سنة ١٩٧٦ .

مفصل الإنسان رُوحاً وجسداً

طبعة رابعة في ثلاثة أجزاء ضخمة كالآتي:

الجزء الأول : الخلود حقيقةً وضعيفةً ١٩٧٥ في ١٠٧٠ صفحة

الجزء الثاني : الخلود والقضايا العلمية (١٩٧٦) في ٧٧١ صفحة

الجزء الثالث : الخلود والقضايا الفلسفية (١٩٧٦) في ١١٦٤ صفحة

دراسة موسعة لأسرار الخلود والهلل والاعتقاد كما جسمها العلم الحديث ، وكما تعاد - في ضوءها - دقة جميع المعارف الإنسانية : وبوجه خاص علوم النفس والبيولوجية - الطب والانتروبولوجيا ... بل الطبيعيات والفلسفة أيضا ...

- نافذة تطل منها على حقائق عصرية ،
- وتحصل منها على سلام مع نفسك ،
- واطمئنان للكون من حولك . إن قلبك .

جميع كتب المؤلف تطلب من

دار النشر العربي

١١ شارع جواد - ... عابدين - مصر

ص ١٠ - ١٣٠

رقم الايداع
١٩٧٩/٢٨٩٣

مطبعة الاستقلال الكبرى
٨ شارع نجيب الريحاني